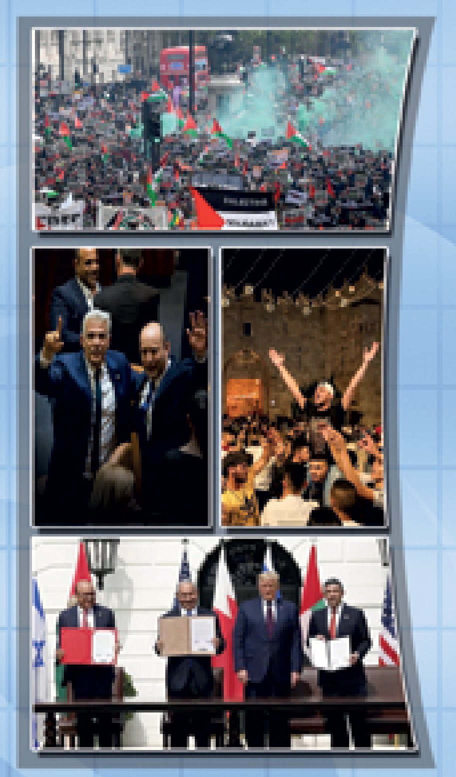
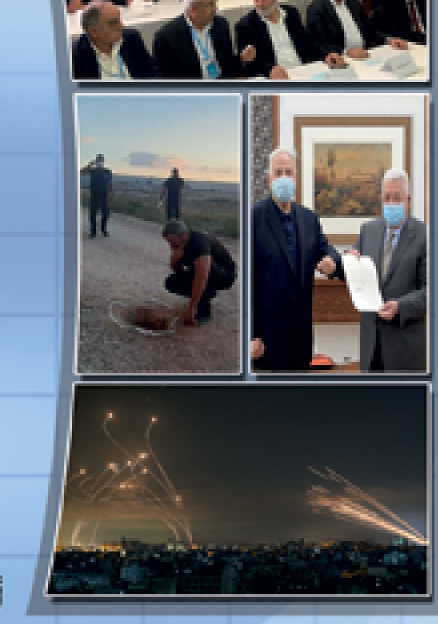
التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2020 – 2021







تحرير
أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2021–2020



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت – لبنان

The Palestine Strategic Report 2020–2021

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

الطبعة الأولى

2022م – 1443هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-024-2

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: 44 36 80 1 961 +

تلفاكس: 43 36 80 1 961 +

ص.ب.: 14–5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

مروة مصطفى غلاييني

طباعة

CA s.a.r.l. Beirut, Lebanon

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020-2021

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
2020–2021

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ. د. سامي العريان

أ. منير شفيق

أ. د. نظام بركات

المشاركون

أ. أشرف عثمان بدر

أ. إقبال وليد عميش

د. باسم جلال القاسم

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. زياد محمد ابحيص

أ. ساري عرابي

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

د. عبد اللطيف خضر سده

أ. د. محسن محمد صالح

أ. د. معين محمد عطا رجب

د. مهند مصطفى

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

غنى سامي جمال الدين

رنا مصطفى جرجور



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 5
فهرس الجداول 10
المشاركون في كتابة التقرير 13
مقدمة التقرير 21

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة 25
أولاً: المدخل إلى السنتين 25
ثانياً: حكومة محمد اشتية في قلب الأزمات 27
ثالثاً: مسار المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني 32
رابعاً: العلاقات الوطنية للفصائل والقوى الفلسطينية 41
خامساً: انعكاس الحالة العامة على مؤسسات المنظمة والسلطة 47
سادساً: التنسيق الأمني بين المناورة والتنشيط 49
خلاصة 56

الفصل الثاني: المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

مقدمة 71
أولاً: المؤشرات السكانية: 71
1. تعداد الفلسطينيين في العالم 71
2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين 74
3. اللاجئون الفلسطينيون 85
4. اتجاهات النمو السكاني 89
5. فلسطينيو الخارج وحق العودة 91
ثانياً: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة: 93
1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع) 93
2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 98

3. الدَّين العام 102
4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 105
5. العمل والبطالة والفقر 108
6. النشاط الصناعي 113
7. النشاط الزراعي 115
8. التبادل التجاري الخارجي 117
9. الدعم الخارجي والمساعدات الأجنبية 122
10. الانعكاسات الاقتصادية للحصار على قطاع غزة 125
11. التوقعات الاقتصادية لأداء السلطة الفلسطينية 2022–2023 128
خلاصة 130

الفصل الثالث: الأرض والمقدسات

مقدمة 143
أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية: 144
1. المسجد الأقصى المبارك 144
2. المقدسات الإسلامية في القدس 161
3. المقدسات الإسلامية في بقية أنحاء فلسطين 164
4. المقدسات المسيحية في القدس وفلسطين 168
ثانياً: السكان في ظلّ الاحتلال: 170
1. واقع المعركة السكانية 170
2. محاولات طرد السكان الفلسطينيين 172
3. هدم المنازل والمنشآت 180
ثالثاً: تطور التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية 181
خلاصة 186

الفصل الرابع: مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مقدمة 197
أولاً: العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية: 197
1. قطاع غزة ما بين العدوان والتهدئة 201

2. الشهداء والجرحى 205
3. الأسرى والمعتقلون 207
4. الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني 211
ثانياً: مسار التسوية السلمية 213
خلاصة 220

الفصل الخامس: المشهد الإسرائيلي

مقدمة 229
أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي: 229
1. انتخابات آذار/ مارس 2020 229
2. حكومة نتنياهو – جانتس 231
3. انتخابات آذار/ مارس 2021 233
4. الهبّة الشعبية أيار/ مايو 2021 238
5. تشكيل حكومة بينيت – لابيد 240
6. الفلسطينيون في "إسرائيل" والمشاركة في انتخابات الكنيست 242
ثانياً: المؤشرات السكانية 247
ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية 252
رابعاً: المؤشرات العسكرية: 263
1. التعيينات والتغييرات الهيكلية 263
2. القوى البشرية 264
3. خطط وتوجهات عسكرية 265
4. المناورات العسكرية 267
5. التسلح وتجارة الأسلحة 268
6. الموازنة العسكرية 269
خامساً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي 270
خلاصة 273

الفصل السادس: القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة 285

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية والقمة العربية: 285

1. الموقف من خطة ترامب لـ"السلام" والعملية السلمية 285
2. الموقف من التطبيع 287
3. الصراع الداخلي والمصالحة 287
4. الموقف من القدس 287

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها: 288

1. مصر 288
2. الأردن 293
3. سورية 297
4. لبنان 298
5. السعودية ودول الخليج 303
6. السودان والمغرب ودول عربية أخرى 322

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع: 330

1. تطبيع طيران 330
2. تطبيع صحي 332
3. تطبيع اتصالات 334
4. تطبيع أكاديمي 334
5. تطبيع سياحة 334
6. تطبيع إعلامي وفني 334
7. تطبيع رياضي 336
8. اقتصادياً 337
9. الموقف العربي الشعبي وتوجهاته 339

خلاصة 342

الفصل السابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة 365

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي 365

ثانياً: تركيا 367

ثالثاً: إيران 378
رابعاً: دول إسلامية أخرى 389
خامساً: التفاعلات الإسلامية الشعبية مع القضية الفلسطينية 394
سادساً: التطبيع والعلاقات الإسرائيلية مع الدول الإسلامية 395
خلاصة 397

الفصل الثامن: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة 407
أولاً: المنظمات الدولية: 408
1. الأمم المتحدة ووكالاتها 409
2. اللجنة الرباعية 413
3. الولايات المتحدة 414
4. الاتحاد الأوروبي 424
5. دول البريكس 428
6. اليابان 432
7. تشيلي 432
8. الرأي العام الدولي 433
ثانياً: "إسرائيل" والعولمة 438
ثالثاً: المستقبل القريب 439

فهرست 451

فهرس الجداول

جدول 2/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2020 و2021 73

جدول 2/2: عدد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة
لسنتي 2020 و2021..75

جدول 2/3: ملخص لأهم المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين
في الضفة الغربية وقطاع غزة 79

جدول 2/4: ملخص لبعض المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة 85

جدول 2/5: مؤشرات إحصائية حول اللاجئين الفلسطينيين المسجلين
في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها حتى 2020/12/31 87

جدول 2/6: ملخص لبعض المؤشرات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين
المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها 2020 88

جدول 2/7: عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2020–2029 89

جدول 2/8: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2015–2023 95

جدول 2/9: الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2015–2021 96

جدول 2/10: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2015–2021 97

جدول 2/11: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2015–2021 97

جدول 2/12: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
في السلطة الفلسطينية 2015–2023 99

جدول 2/13: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل
من الضفة والقطاع 2015–2021 100

جدول 2/14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2015–2021 102

جدول 2/15: الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2015–2023 103

جدول 2/16: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2015–2023 وفق الأساس النقدي 105

جدول 2/17: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب القوى العاملة والبطالة 2015–2023 108

جدول 2/18: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2015–2023........113

جدول 2/19: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي للسلطة الفلسطينية 2015–2023 116

جدول 2/20: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2015–2023 118

جدول 2/21: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري
للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة 2018–2019 120

جدول 2/22: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2015–2023 122

جدول 2/23: مصادر التمويل والدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2018–2021 124

جدول 3/1: مسار الصعود السياسي لـ"جماعات المعبد" المتطرفة في الكنيست والحكومة 146

جدول 3/2: التناظر الهجري العبري على مدى سنتي 2022–2023 153

جدول 3/3: الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الإبراهيمي لسنتي 2020–2021..................165

جدول 3/4: الاتجاه العام لنسبة المسيحيين إلى سكان المدينة 2010–2020 170

جدول 3/5: التوازن السكاني في القدس 2019–2021 171

جدول 3/6: أوامر الإبعاد عن القدس والمسجد الأقصى ومنع التواصل والسفر
بحق المقدسيين 2020–2021 180

جدول 3/7: المنشآت المهدَّمة في القدس 2018–2021 180

جدول 3/8: هدم المنازل والمنشآت في الضفة الغربية وعدد المواطنين الذين هُجِّروا
بسبب ذلك خلال السنوات 2017–2021 184

جدول 3/9: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه في الضفة الغربية
خلال الفترة 2020–2021 186

جدول 4/1: توزيع أماكن عمليات المقاومة الفلسطينية 2020–2021، حسب تقرير الشاباك ...198

جدول 4/2: تطور أعمال المقاومة في الضفة الغربية 2018–2021، حسب تقرير حماس 199

جدول 4/3: تطور طبيعة أعمال المقاومة المؤثِّرة 2018–2021، حسب تقرير حماس 199

جدول 4/4: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون
في الضفة الغربية وقطاع غزة 2017–2021 206

جدول 4/5: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2017–2021 210

جدول 4/6: المعتقلون الإداريون 2017–2021 210

جدول 5/1: نتائج انتخابات الكنيست الـ 24 مقارنة بالكنيست الـ 21، و22، و23 234

جدول 5/2: مواقف الفلسطينيين في مناطق الـ48 حول أسباب الهبّة الشعبية 2021 239
جدول 5/3: أنماط التصويت لدى المجتمع العربي منذ تشكيل القائمة المشتركة سنة 2015 245
جدول 5/4: أعداد السكان في "إسرائيل" 2013–2021 248
جدول 5/5: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2021 250
جدول 5/6: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2021 252
جدول 5/7: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2015–2021 253
جدول 5/8: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2015–2021 254
جدول 5/9: الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية 2018–2020 257
جدول 5/10: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2018–2021 258
جدول 5/11: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية
مع دول مختارة 2020–2021 260
جدول 5/12: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2019–2021 262
جدول 5/13: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2019–2021 262
جدول 5/14: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2021 263
جدول 5/15: النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2015–2020 269
جدول 6/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2019–2021 337
جدول 7/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل"
وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية 2018–2021 375
جدول 7/2: حجم التبادل التجاري بين تركيا والسلطة الفلسطينية
وفق الإحصاءات التركية 2018–2021 376
جدول 7/3: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية)
2019–2021 396
جدول 8/1: مواقف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية
من السياسات الإسرائيلية 2020–2021 434
جدول 8/2: "إسرائيل" في نماذج القياس الدولية 2020–2021 435
جدول 8/3: موقف الرأي العام الأمريكي 2020–2021 436
جدول 8/4: المواقف الحزبية الأمريكية 2021 436
جدول 8/5: قياس وتحديد اتجاه مؤشر العولمة الإسرائيلي خلال الفترة 2010–2020 438

المشاركون في كتابة التقرير

محرر التقرير

أ. د. محسن محمد صالح:

أستاذ في الدراسات الفلسطينية، ومتخصص في الجوانب التاريخية والسياسية والاستراتيجية. رئيس ومدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات منذ 2004، وهو رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً. الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان سنة 1997، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2002. صدر له 14 كتاباً متخصصاً في الشأن الفلسطيني، وكتب 20 فصلاً في كتب علمية. قام بالتحرير العلمي لأكثر من 90 كتاباً. وهو مُحرِّر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (12 مجلداً 2005–2022)، والوثائق الفلسطينية (7 مجلدات 2005–2011)، واليوميات الفلسطينية (8 مجلدات 2014–2022). محرر التقدير الاستراتيجي لمركز الزيتونة (129 تقديراً). نُشرت له الكثير من الدراسات العلمية المحكّمة، قدم أوراق عمل ومداخلات في أكثر من مئة مؤتمر محلي ودولي. كاتب دائم خصوصاً في الشأن الفلسطيني في الصحافة والمواقع الإخبارية البارزة؛ أُجريت معه مئات المقابلات التلفزيونية والإذاعية والصحفية.

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي

أ. ساري عرابي:

كاتب وباحث في القضايا العربية والإسلامية، وفي الحركة الوطنية الفلسطينية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى اهتمامه بقضايا الفكر الإسلامي. حصل على ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت. كتب أطروحة بعنوان "تحولات الأيديولوجيا والسياسة في الحركة الوطنية الفلسطينية: الكتيبة الطلابية نموذجاً". يتعاون مع عدد من مراكز الأبحاث، وكتب العديد من الأبحاث والتقارير ودراسات تقدير الموقف. يُستضاف بشكل دائم في القنوات التلفزيونية الفلسطينية والعربية والعالمية لتحليل الأحداث السياسية. أصدر كتاباً بالاشتراك يُمثِّل جزءاً من سلسلة تتناول مفاهيم ومصطلحات القضية الفلسطينية، ولديه مئات المقالات باللغتين العربية والإنجليزية في المسائل الفكرية والسياسية.

الفصل الثاني: المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

أ. د. محسن محمد صالح.

*** المؤشرات السكانية**

أ. إقبال وليد عميش:

باحثة متخصصة في الشأن الفلسطيني، ورئيسة وحدة التدقيق الأكاديمي في مركز الزيتونة. شاركت في إعداد المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعدة سنوات، وفي إعداد كتاب "قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار".

شاركت في التدقيق الأكاديمي لعشرات الكتب والمنشورات الصادرة عن مركز الزيتونة. كما شاركت في كتابة فصل بعنوان "المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية 1994–2013"، وفصل بعنوان "التنمية البشرية في ظلّ السلطة الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013.

*** المؤشرات الاقتصادية**

أ. د. معين محمد عطا رجب:

أستاذ الاقتصاد في عدد من الجامعات وخبير ومحلل اقتصادي في الإعلام المحلي والخارجي. شارك في تأسيس كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، وفي تأسيس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر بغزة، وكان عميدها لعدة سنوات. عمل سابقاً مستشاراً لسلطة النقد الفلسطينية، ومنسقاً لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" في رام الله. عضو في عدة جمعيات علمية اقتصادية محلية وعربية. له عدة أبحاث وأوراق عمل منشورة في الدوريات المتخصصة المحلية والإقليمية. شارك في مؤتمرات محلية وعربية ودولية عديدة. له عدة مؤلفات جامعية في النظرية الاقتصادية، والمالية العامة، والنقود والمصارف، والتجارة الدولية، والاقتصاد الإسلامي، والتكامل الاقتصادي، والاقتصاد الفلسطيني، ومناهج البحث العلمي، والتخطيط الاقتصادي، وتاريخ الفكر الاقتصادي. كما أشرف على رسائل علمية جامعية على مستوى الماجستير.

الفصل الثالث: الأرض والمقدسات

*** القدس والمقدسات**

أ. زياد محمد ابحيص:

باحث متخصص في شؤون القدس، حائز على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية، ويواصل دراسة الدكتوراه في الجامعة ذاتها. حرّر تقرير عين على الأقصى في الفترة 2006–2008، وأسهم في إعداده في الفترة 2009–2013. عَمِلَ رئيساً لقسم الإعلام والأبحاث في مؤسسة القدس الدولية في الفترة 2004–2007، وشغل موقع المدير التنفيذي فيها في الفترة 2008–2010، وهو حالياً باحث متعاون معها.

*** الاستيطان في الضفة الغربية**

د. عبد اللطيف خضر سده:

حاصل على درجة الدكتوراه في القانون العام من جامعة إسطنبول سنة 2020، وكانت أطروحته تحت عنوان: الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين من منظور القانون الدولي. يزاول مهنة المحاماة عضواً في نقابة المحامين الفلسطينيين منذ سنة 2012. رئيس مؤسسة المرصد الفلسطيني لشؤون الاستيطان والجدار العنصري، والمدير التنفيذي للتحالف القانوني الدولي من أجل فلسطين. له عدة مؤلفات منها: واقع الاستيطان في الضفة الغربية 2016، والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية: أصل التسمية والدلالة.

الفصل الرابع: مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

*** مسار العدوان والمقاومة**

أ. ربيع محمد الدنّان:

باحث متخصص في الشأن الفلسطيني، حاصل على إجازة في اللغة العربية وآدابها. يشارك في إعداد وتحرير مجلد اليوميات الفلسطينية، الذي يصدر عن مركز الزيتونة منذ 2014. أسهم في كتابة عدد من الكتب الصادرة عن المركز، أبرزها: سلسلة تقرير معلومات، وسلسلة ملف معلومات، وكتاب "مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة". أعدّ فصلاً بعنوان "سياسات السلطة الفلسطينية تجاه المقاومة الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013. شارك في العديد من المؤتمرات وحلقات النقاش المحلية والدولية.

* مسار التسوية السلمية

أ. هاني "محمد عدنان" المصري:

كاتب وصحفي ومحلل سياسي، وكاتب عمود في صحيفة "القدس" المقدسية، وكتب سابقاً في صحف: الأيام الفلسطينية، والسفير اللبنانية، والخليج الإماراتية، والحياة اللندنية، وعضو في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين واتحاد الصحفيين العالميين منذ سنة 1980. أحد مؤسسي المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات ومديره العام منذ نيسان/ أبريل 2011 وحتى الآن. وهو مؤسس ومدير المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (بدائل) خلال الفترة 2005–2011. شغل منصب مدير عام الإدارة العامة للمطبوعات والنشر وشؤون المؤسسات الإعلامية في وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية في الفترة 1995–2005. نُشرت له العديد من الدراسات والأبحاث ومئات المقالات، وشارك في الكثير من المقابلات مع وسائل الإعلام المختلفة، كما شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية. وكان عضواً في مجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات حتى سنة 2021، وهو مستشار شبكة السياسات الفلسطينية.

الفصل الخامس: المشهد الإسرائيلي

* المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

د. مهند مصطفى:

حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا، مدير عام مركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ورئيس قسم التاريخ في المعهد الأكاديمي العربي في كلية بيت بيرل. له العشرات من الدراسات والأبحاث والكتب باللغات العربية، الإنجليزية والعبرية في الشؤون الإسرائيلية والفلسطينية. شارك في تأليف كتاب الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية سنة 2009، وكتاب سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة: تركيا، الهند، الصين وروسيا سنة 2010.

* المؤشرات السكانية والاقتصادية الإسرائيلية

أ. د. محسن محمد صالح.

أ. إقبال وليد عميش.

د. باسم جلال القاسم:

*** المؤشرات العسكرية الإسرائيلية والموقف من الوضع الداخلي الفلسطيني**

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بيروت العربية، وماجستير في العلاقات الدولية والديبلوماسية من الجامعة اللبنانية، يشغل حالياً رئيس قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة، ونائب رئيس تحرير "نشرة فلسطين اليوم". ألّف كتاباً بعنوان "صواريخ المقاومة في غزة سلاح الردع الفلسطيني"، وله دراسة علمية محكّمة بعنوان "الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011–2018"، وشارك في إعداد عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة. منها: سلسلة تقرير معلومات، وسلسلة ملف معلومات اللتان تصدران عن مركز الزيتونة، وكتاب "مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة". أعدّ فصلاً بعنوان "تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013. وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات.

أ. أشرف عثمان بدر:

الفصل السادس: القضية الفلسطينية والعالم العربي

محاضر في قسم الفلسفة والدراسات الثقافية بجامعة بيرزيت، مرشح لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، حاصل على درجة الماجستير في تخصص دراسات إسرائيلية. نُشرت أطروحته بالماجستير سنة 2016، في كتاب من إصدار مركز الزيتونة، تحت عنوان: إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987–2014. شارك في تأليف عدة كتب، وله أوراق منشورة في مجلات محكَّمة. حاصل على جائزة مسابقة فلسطين الثقافية في دورتها الرابعة لسنة 2015، المقدمة من مؤسسة فلسطين الدولية (جائزة أحمد الشقيري حول قضية فلسطين والقانون الدولي). مهتم بالحكم العسكري الإسرائيلي، ومفهوم الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، والاجتماع السياسي.

الفصل السابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

*** منظمة التعاون الإسلامي**

أ. وائل أحمد سعد:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، يعمل حالياً باحثاً ومساعداً للمدير العام في مركز الزيتونة. ألّف كتاباً بعنوان الحصار، وشارك في إعداد وتحرير عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة، منها: الوثائق الفلسطينية، الذي يصدر سنوياً عن مركز الزيتونة، والسلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007، وقراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007. وهو يرأس تحرير نشرة فلسطين اليوم الإلكترونية، كما يشرف على إدارة تحرير التقدير الاستراتيجي الفلسطيني. وقد شارك في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

*** تركيا**

د. سعيد وليد الحاج:

كاتب وباحث في الشأن التركي وقضايا المنطقة العربية والإسلامية. تخرّج من كلية الطب في جامعة هاجتبة في تركيا. له مئات المقالات الدورية في عدد من الصحف والمواقع العربية المعروفة، وعشرات الأوراق البحثية حول الشأن التركي منشورة في عدد من المراكز البحثية المعروفة. نُشر له كتاب "العلاقات التركية – العربية: الآفاق والصعوبات" سنة 2016، وفصل "تركيا والعالم العربي في عهد العدالة والتنمية" في كتاب "تجربة العدالة والتنمية في الحكم"، من إصدار مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية SETA سنة 2018. شارك متحدثاً في عدد كبير من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية بخصوص الشأن التركي، وله إطلالات إعلامية في عدة قنوات فضائية.

*** إيران**

أ. د. طلال عتريسي:

عميد سابق للمعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية، مدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية، مدير سابق لمركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، مستشار علمي وأكاديمي في جامعة المعارف، وباحث في قضايا الشرق الأوسط. أستاذ محاضر في كلية القيادة والأركان في الجيش اللبناني، عضو في هيئات علمية واستشارية في مراكز دراسات لبنانية وعربية. نشر دراسات وأبحاث في دوريات عربية وأجنبية، وشارك في مؤتمرات إقليمية ودولية حول قضايا الشرق الأوسط الثقافية والسياسية والاجتماعية. من مؤلفاته: الإسلام والفكر السياسي، الديمقراطية، الغرب، إيران (مع آخرين) سنة 2003، وجيو-استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، سنة 2009، ودعم الفئات المهمشة: تجربة المجتمع المدني في دعم عائلات السجناء، سنة 2014، وصورة ألمانيا في كتب التاريخ المدرسية العربية، سنة 2016، وبين صحوتين: الإسلام السياسي في شرق أوسط متحول، سنة 2020.

الفصل الثامن: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أ. د. وليد عبد الحي:

أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن، وهو عضو مجلس أمناء جامعة الزيتونة في الأردن، وعضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، وعضو مجلس أمناء جامعة إربد الأهلية. رئيس تحرير مجلة "أبحاث اليرموك للعلوم الاجتماعية والإنسانية" التي تصدرها عمادة البحث العلمي في جامعة اليرموك. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما عمل مستشاراً للمجلس الأعلى للإعلام في الأردن، ومستشاراً لدى ديوان المظالم الأردني. ألَّف 33 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلّم القوى الدولي 1978-2010، وإيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020. كما قام بترجمة عدد من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، ونشر 118 بحثاً في المجلات العلمية المُحكّمة.

مقدمة التقرير

هذا هو المجلد الثاني عشر من سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. وبفضل الله سبحانه، فإن هذا التقرير قد أخذ موقعه المرجعي المتميز في الدراسات الفلسطينية، وأصبح من الكتب التي لا غنى عنها للباحثين والمتخصصين والمهتمين. فهو يحفل بالمعلومات الواسعة والدقيقة والموثقة، التي يتمّ عرضها في إطار موضوعي وتحليلي منضبط بمعايير ومناهج البحث العلمي، مع السعي لاستشراف المسارات المستقبلية القريبة. كما يتميز التقرير الاستراتيجي بشموله، فهو يغطي الوضع الداخلي الفلسطيني، والمشهد الإسرائيلي، ومسارات المقاومة والتسوية السلمية، والأبعاد العربية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية، ويفرد مساحات واسعة للأرض والقدس والمقدسات، وللوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني.

***

حملت الفترة التي يغطيها التقرير الاستراتيجي 2020–2021 آمالاً فلسطينية عريضة بتحقيق المصالحة الفلسطينية، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية. غير أنها انتهت بأحد أكبر حالات الإحباط في التاريخ الفلسطيني نتيجة قيام قيادة المنظمة والسلطة الفلسطينية بتعطيل الانتخابات ومسار المصالحة. وهو ما أدى إلى فقدانها الكثير من الثقة والمصداقية في البيئة الشعبية الفلسطينية؛ وقد عمَّق ذلك إصرار هذه القيادة على استمرار هيمنتها، وإضعاف منظمة التحرير وتحجيمها، وعلى المضي في مسار التسوية وفي التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي.

في الوقت نفسه، شهدت البيئة الإسرائيلية مزيداً من الجنوح نحو التطرف الديني والقومي، ومحاولات "شرعنة وقوننة" الهوية اليهودية للكيان الصهيوني. وترافق ذلك مع مزيد من برامج الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية وخصوصاً في القدس، ومحاولات فرض الرؤية الصهيونية لإغلاق الملف الفلسطيني. كما برز في المشهد الإسرائيلي الارتباك السياسي نتيجة عقد أربع انتخابات للكنيست خلال سنتين، وتشكيل حكومة تضم حزباً عربياً، ويجمع ائتلافها الخصومة مع بنيامين نتنياهو.

وقد أدت معركة سيف القدس (أيار/ مايو 2021) إلى تصدّر حماس وقوى المقاومة للمشهد الفلسطيني، وربط العمل المقاوم في قطاع غزة بالقدس، وتعزيز مظاهر وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وتراجع مكانة "إسرائيل" في البيئة الدولية.

وبالرغم من أن الشعب الفلسطيني توحد في مواجهة "صفقة ترامب"؛ إلا أن الجانب الإسرائيلي نجح بغطاء ودعم أمريكي، في إحداث اختراق تطبيعي رسمي في البيئة العربية والإسلامية الضعيفة و"الرخوة"؛ فانضمت أربع دول عربية للتطبيع هي الإمارات والبحرين والسودان والمغرب. ومع ذلك، فإن الكيان الإسرائيلي ما زال يواجه بيئة شعبية عربية وإسلامية واسعة ترفض التطبيع، وتدعم مسار التحرير.

أما البيئة الدولية، فما زالت على دعمها المعتاد للقضية الفلسطينية، كما يظهر في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤسساتها. وتُظهر المؤشرات تزايداً بطيئاً متدرجاً في تعاطف الرأي العام الدولي مع فلسطين؛ بالرغم من الجهود الهائلة التي يبذلها الاحتلال الإسرائيلي لتجميل صورته وتشويه القضية وتجريم العمل المقاوم.

***

وفق السياسة المتَّبعة في المجلدات السابقة للتقرير، فإن أسماء الكُتَّاب المشاركين وعناوين الفصول أو المباحث التي كتبوها، قد ذكرت في صدر الكتاب عند التعريف بأشخاصهم. ولم يُشر إليها في بداية كل فصل، باعتبار التقرير عملاً جماعياً لكتاب واحد؛ ولأن عمل التحرير في هذا التقرير (وكذلك في كل المجلدات السابقة) يتجاوز العمل المعتاد، إلى القيام بإدخال إضافات وتعديلات وتحديثات مهمة وكبيرة أحياناً على بعض الفصول، مما يجعل مسؤولية ظهورها، بالشكل الذي خرجت فيه، مسؤولية مشتركة.

لا بدّ من تقديم الشكر الجزيل للزملاء المتخصصين والخبراء الذين شاركوا في كتابة التقرير، وللسادة المستشارين الذين أسهموا في مراجعة نصوصه؛ وكذلك لفريق العمل في مركز الزيتونة من مساعدي التحرير وموظفي قسم الأرشيف، الذين كان لهم دورٌ مهمٌ في توفير المادة العلمية، ومراجعة النصوص وتدقيقها، وإخراج التقرير بالشكل اللائق، بالرغم من الظروف الاستثنائية الصعبة التي يمرُّ بها لبنان، وبالرغم من انعكاسات جائحة كورونا على ظروف العمل.

وأخيراً، فإننا نحمد الله سبحانه على النجاح الطيب الذي يلقاه هذا التقرير، وعلى مكانته المرجعية المتخصصة، ونشكر كل من دعم هذا التقرير، وشجعنا على الاستمرار في إصداره. كما نرحب بكل نُصح أو توجيهٍ أو نقدٍ بنَّاء.

والحمد لله ربّ العالمين

المحرر

أ. د. محسن محمد صالح

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة

ترتبط سنتا 2020 و2021، عضوياً بما قبلهما، وبالمسار الفلسطيني الطويل منذ الانقسام الفلسطيني سنة 2007، من حيث استمرار الانقسام، وعجز القيادة الفلسطينية عن مواجهة التحديات الكبرى التي هدّدت القضية الفلسطينية بالتصفية. بيد أنّ هاتين السنتين شهدتا شيئاً من الإثارة المضاعفة، كان أبرزها معركة "سيف القدس"، التي حشدت الجماهير على طول فلسطين الانتدابية وعرضها، إلى جانب الفلسطينيين خارج الأرض المحتلة، على خيار المقاومة، وبشّرت بإمكان استعادة القضية الفلسطينية شيئاً من مكانتها، وذلك بالإضافة إلى مفارقة دالّة، على استحكام العجز الداخلي، وإصرار قيادة السلطة الفلسطينية على مسارات منفردة. فبينما انتهت سنة 2020 باتفاق بين حركتَي حماس وفتح على إنجاز شراكة وطنية عبر بوابة الانتخابات، فإنّ سنة 2021 انتهت إلى المزيد من اتساع الهوّة بين الفريقين الكبيرين في الساحة الفلسطينية، وذلك بعد إلغاء قيادة السلطة الفلسطينية الانتخابات، بل واتساع الهوّة بين قيادة السلطة وقطاعات أوسع من الفلسطينيين، بعد سلسلة من الحوادث التي كان من شأنها أن تزيد من أزمة السلطة على المستوى الداخلي، وتدفعها أكثر للارتكاز إلى الدعم الخارجي.

أولاً: المدخل إلى السنتين

دخل الفرقاء الفلسطينيون سنة 2020، وهم أكثر ابتعاداً عن بعضهم، بالرغم من حالة التطبيع الداخلي مع واقعة الانقسام المستمرة والمفتوحة. فقد شكّل حلّ المجلس التشريعي آخر سنة 2018، وتكليف محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في آذار/ مارس 2019 بتشكيل حكومة بديلة عن حكومة رامي الحمد الله المُقالة، انقلاباً على تفاهمات الشاطئ بين حركتي فتح وحماس على تشكيل حكومة وفاق وطني. وقد شكّل ذلك مفتاحاً لفهم العلاقات الوطنية الداخلية، وأعطى مؤشّراً على سياسات السلطة الفلسطينية المستقبلية تجاه الموضوع الداخلي، وهو الأمر الذي ظلّ يتكرّس طوال السنتين، وبما طال المنظومة القضائية؛ فبينما قام الرئيس محمود عباس بتشكيل مجلس القضاء الأعلى في تموز/ يوليو 2019، فإنّه أصدر في كانون الثاني/ يناير 2021 قرارات تخصّ تشكيل المحاكم النظامية، وتعديل قانون السلطة القضائية المقرّ منذ سنة 2002، وكذلك تشكيل المحاكم الإدارية،[1] وهو الأمر الذي يعني بالضرورة تكريس هيمنة السلطة التنفيذية، المتمركزة بدورها، في رئاسة السلطة الفلسطينية، وذلك بعد تصفية، أو تهميش، بقية المؤسسات والسلطات الأخرى.

لم تكن هذه الإجراءات لتندرج في نوايا التمهيد للشراكة الوطنية، أو إنهاء الانقسام، أو تمتين المجتمع الفلسطيني في مواجهة التحديات وتعزيز الوحدة الوطنية وإحباط جهود تصفية القضية الفلسطينية، ومع ذلك، فإنّ وجهاً آخر للصورة، أخذ يظهر في مطلع سنة 2020، وهو ما أعلنت عنه قيادة السلطة الفلسطينية، من خطوات تهدف إلى جمع القوى الفلسطينية خلفها لمواجهة خطّة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب Donald Trump، الموسومة بـ"صفقة القرن"، فقد دعت قيادة السلطة حركتَي حماس والجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى فصائل منظمة التحرير بطبيعة الحال، للمشاركة في اجتماع ما تسميه قيادة السلطة "القيادة الفلسطينية"، في المقاطعة، مقرّ قيادة السلطة، بمدينة رام الله، لمناقشة "صفقة القرن"،[2] وقد وافقت قيادتا الحركتَين على المشاركة في هذا الاجتماع.[3]

وكالعادة، يتبع خطوات كهذه تصريحات مفرطة في وعودها، أو في توصيفها للواقع، كالقول إنّ الانقسام بات خلف ظهور الفلسطينيين الذين ينخرطون في العمل النضالي الشعبي موحّدين، ببرنامج نضالي موحّد، يبدأ بتغيير الدور الوظيفي للسلطة الوطنية تحت ولاية اتفاقية أوسلو Oslo Accords. وهي تصريحات بالفعل أطلقتها قيادات من حركة فتح، إثر موافقة حماس والجهاد الإسلامي على المشاركة في اجتماع "القيادة الفلسطينية" المشار إليه.[4] كما أبدت قيادة حركة حماس شيئاً من التفاؤل، تعقيباً على قرار من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بإرسال وفد من الفصائل الفلسطينية من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، بوصفها هذا القرار بأنه يؤسس لمرحلة جديدة من الحوار الوطني.[5] في حين أنّ عباس نفسه كان يُفترض به التوجّه إلى قطاع غزة، لمنح خطواته الأخيرة مصداقية أعلى، بيد أنه تراجع عن هذا القرار، ليقتصر الأمر على الوفد المشار إليه دونه هو،[6] إلا أن الوفد المقترح بدوره تعرقلت زيارته لغزة وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين حول المسؤولية عن عرقلة زيارته.[7]

عند توقُّع مسار العلاقات الوطنية الداخلية خلال سنتَي 2020 و2021، كان ينبغي النظر إلى جملة من المعطيات والحوادث، وسلوك السلطة إزاءها، ومن ذلك إجراءات السلطة خلال سنتَي 2018 و2019، التي سعت إلى الاستحواذ على كامل المجال العام لصالح السلطة التنفيذية، المتمركزة في فريق الرئيس عباس، ومن خلفه حركة فتح. وكذلك النظر إلى الشلَّل النضالي الذي انتهجته قيادة السلطة الفلسطينية رداً على قرارات ترامب منذ إعلانه في كانون الأول/ ديسمبر 2017، اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وقراره بنقل سفارة بلاده إليها، مروراً بسلسلة أخرى من الإجراءات، منها وقف إدارته تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) في آب/ أغسطس 2018، ومحاولتها تغيير صفة اللاجئ الفلسطيني للحدّ من أعدادهم بما لا يتجاوز 40 ألف لاجئ فلسطيني، وإغلاقها مكتب بعثة

منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في أيلول/ سبتمبر 2018، وصولاً إلى ورشة البحرين الاقتصادية في حزيران/ يونيو 2019، والتي عُدت المقدمة الاقتصادية لخطة ترامب بخصوص القضية الفلسطينية. ثم إعلان ترامب خطته لـ"السلام" في الشرق الأوسط في كانون الثاني/ يناير 2020، وصولاً في وقت لاحق، في أيار/ مايو 2020 إلى إعلان بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، عن خطته لضمّ مناطق من الضفة الغربية، وهي الخطة المبنية على خطة ترامب.

إنّ إجراءات قيادة السلطة الفلسطينية، لم تكن تمهّد لتسهيل إنجاز مصالحة، أو شراكة، أو وحدة وطنية، بل إلى العكس، فقد قامت بحلّ المجلس التشريعي مثلاً، وإعادة تشكيل القضاء بما يخضعه بالكامل للسلطة التنفيذية، واتسم سلوكها بانعدام الفعالية إزاء جملة الخطوات والإجراءات الأمريكية والإسرائيلية، التي استهدفت القضية الفلسطينية، وتبعتها بعد ذلك موجة التطبيع غير المسبوقة شكلاً ومضموناً. بل وقامت بفرض هذه السلبية في الفاعلية على الجمهور والشارع. كما أن حركة فتح (حزب السلطة وعمودها الفقري)، لم تكن تعكس تحوّلاً جدّياً نحو المصالحة والوحدة الوطنية، وإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية، وإعادة تعريف دور السلطة الفلسطينية، وإنما كانت تقوم بمناورة محسوبة، لا تكلّف قيادة السلطة أثماناً، إلى حين انكشاف الانتخابات الأمريكية عن الإدارة الجديدة للبيت الأبيض.

كان يلزم السلطة الفلسطينية تعبئة الفراغ السياسي بانتظار نتيجة الانتخابات الأمريكية، فظلّ حديث المصالحة، يتردد منذ مطلع سنة 2020، حتى أواسط سنة 2021. واتّخذ الحديث أشكالاً متعددة، من دعوات وطنية داخلية، إلى مبادرات وعروض إقليمية ودولية، إلى تفاهمات ثنائية بين حماس وفتح لإدارة مقاومة شعبية لمواجهة "صفقة القرن"، إلى اتفاق الحركتين ومجمل القوى الوطنية على إنجاز المصالحة عبر انتخابات متدرجة تشريعية، فرئاسية للسلطة، فللمجلس الوطني لمنظمة التحرير وهو الاتفاق الذي أجهز عليه قرار منفرد من رئيس السلطة الفلسطينية (ومن خلفه حركة فتح) بإلغاء الانتخابات، ليدخل المشهد الفلسطيني في طور جديد من الجمود، وترسيخ وظيفة السلطة، التي سبق وتحدثت قيادتها في مطلع سنة 2020 عن تغييرها.

ثانياً: حكومة محمد اشتية في قلب الأزمات

مثّلت حكومة محمد اشتية في أصلها تراجعاً عن اتفاق الشاطئ (2014) بين حركتَي حماس وفتح، بإقالة حكومة الوفاق الوطني، وتعيين حكومة جديدة يرأسها عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح، الأمر الذي يعني أن سياسات هذه الحكومة معبّرة عن حركة فتح، وعاكسة للأوضاع العامة في قيادة الحركة والسلطة الفلسطينية.

ويمكن عدّ السنتين محلّ البحث، الأسوأ بالنسبة لحكومة محمد اشتية سواء بسبب الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا والاقتطاع الإسرائيلي المستمرّ من المقاصّة، أم بسبب التطورات السياسية والميدانية في الساحة الفلسطينية، ولا سيّما بعد إلغاء الانتخابات ومقتل الناشط الفلسطيني نزار بنات، وكثافة الحضور الأمني لقوات السلطة الفلسطينية في المشهد الفلسطيني، وخصوصاً في النصف الثاني من سنة 2021، وهو ما دعا مجموعة من المؤسسات الحقوقية الأهلية، للتحذير ممّا وصفته بـ"حجم السقوط نحو الاستبداد والسلطوية؛ نتيجة التفرّد في الحكم واختطاف مؤسسات الدولة لصالح أفراد متنفذّين فيها، وتضييق مساحات عمل مؤسسات المجتمع، ومصادرة حرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمّع".

وكانت هذه المؤسسات قد حمَّلت الرئيس الفلسطيني محمود عباس والحكومة "المسؤولية الوطنية والقانونية عن الانتهاكات الخطيرة والاعتداءات بحق المواطنين/ات المرتكبة من قبل أجهزة الأمن وعناصر بزي مدني"، ودعت لإحالة رئيس الحكومة، بصفته رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية حينها، للمحاكمة لمساءلته ومحاسبته "عن إخفاقه وإخفاق الحكومة في حماية حقوق المواطنين، وعدم قيامه بمسؤولياته بموجب القانون الأساسي الفلسطيني، وعجزه عن تنفيذ التزاماته بشأن حماية حرية العمل الصحفي، والحق في التجمع السلمي، وحرية الرأي والتعبير والحرية الشخصية، وعدم قدرة الحكومة على إدارة الأزمة الحالية، وحماية الحقوق والحريات". كما دعت هذه المؤسسات لإحالة عدد من القيادات الشرطية، لانتهاك عناصر شرطية تابعة لها حقّ المواطنين في إقامة التجمّعات السلمية، والاعتداء على المواطنين بالضرب والاعتقال واستخدام القوّة المفرطة، مُحمّلة النائب العام المدني مسؤولية "توقيف المشاركين/ات في التجمعات السلمية، وتقديمهم للمحاكمات على خلفية ممارستهم لحقوقهم الدستورية الواردة في القانون الأساسي".[8]

يحيل وصف المؤسسات الحقوقية لحكومة اشتية بالعجز، إلى كون حكومته أقرب إلى حكومة تسيير الأعمال، من أن تكون قادرة على اتخاذ القرارات الجوهرية في الشأن السياسي الداخلي. فلم يتمكن اشتية في وقت سابق من الوفاء بوعده بدفع مخصصات الأسرى المقطوعة، وقال إنّ حلّ هذه القضية لدى الرئيس الفلسطيني ومدير جهاز المخابرات.[9]

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ 63% من المشاركين في استطلاع أجري بين 15–2021/9/18، يعتقدون أن مقتل نزار بنات كان عملاً مقصوداً من القيادة السياسية أو الأمنية الفلسطينية وليس خطأً فردياً، و69% يعتقدون أن إجراءات السلطة في ملاحقة قتلة بنات غير كافية، و74% يعتقدون أن اعتقال المتظاهرين المطالبين بمحاكمة قتلة نزار بنات، هو انتهاك للحريات والحقوق.[10]

كما ظلّت المواقع الإلكترونية محجوبة بقرار من محكمة الصلح بطلب من النائب العام، في حين دعت حكومة اشتية للتراجع عن هذا القرار،[11] وهو ما يثير التساؤل حول صاحب القرار الحقيقي في هذا الأمر.

وظلّت كذلك، رواتب نواب حماس في المجلس التشريعي المنحلّ مقطوعة، بخلاف بقية نواب المجلس نفسه، وقد صدر قرار، مؤخراً، من محكمة العدل العليا بإبطال قرار وقف رواتب نواب حماس التقاعدية، مع وجود مخاوف وتقديرات بعدم التزام الحكومة بقرار المحكمة العليا، بالرغم من كونه غير قابل للنقض، وواجب التنفيذ فوراً. فقد سبق ورفضت وزارة المالية سبعة طلبات للمحكمة بتقديم كشوفات لرواتب النواب، ولم تستجب إلا بعد أن لجأ المحامون إلى استخدام البينة الشفوية، والاستماع لشهادة نواب من الكتل الأخرى،[12] ولم يطل الأمر كثيراً حتى أصدرت المحكمة الدستورية، وهي المحكمة محلّ الجدل حول شرعيتها، حكماً قضت فيه بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة 54 من القرار بقانون بشأن المحاكم الإدارية رقم 41 لسنة 2021، والتي نصت على أن "الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا/ محكمة النقض، بصفتها محكمة إدارية، لا تقبل الطعن بأي طريق من طرق الطعن"، وجعلت حكمها سارياً من مطلع سنة 2021، وهو ما يعني فعلياً إلغاء إلزامية حكم المحكمة العليا لوزير المالية بدفع رواتب نواب حركة حماس، وعدم النقض على هذا الحكم.[13] وهو ما يعني المزيد من سياسات إخضاع القضاء والهيمنة عليه لصالح السلطة التنفيذية.

وقد سبقت الإشارة إلى تعرّض حكومة اشتية لانتقادات حادة، بعد مقتل الناشط نزار بنات، وطالبت العديد من الجهات بإقالتها ومحاسبتها، وقد لاحظ المراقبون ارتباكاً وتلكؤاً في التعاطي مع حادثة قتل قوات أمنية للناشط نزار بنات.[14] وتردّدت الأخبار، بعد مقتل بنات، بين الحديث عن إقالة اشتية وتعيين رئيس وزراء جديد مكانه،[15] والحديث عن تعديل وزاري كبير في حكومة اشتية، ثم الحديث عن تعديل محدود،[16] دون أن تتمكن السلطة من إجراء هذا التعديل، لا الواسع ولا المحدود، ولا حتى تعيين وزير لكل من وزارتَي الداخلية والأوقاف الشاغرتَين منذ تشكيل حكومة اشتية، حيث لم تقم السلطة بشغل هاتين الوزارتين إلا في مطلع سنة 2022. وكان لافتاً في هذا السياق نقل مدير جهاز الأمن الوقائي زياد هب الريح ليكون وزير الداخلية، دون تعيين بديل عنه في الجهاز المذكور حين نقله وزيراً للداخلية،[17] مما قد يشير إلى ترتيبات ناجمة عن التدافع بين مراكز القوى في حركة فتح، تمس المؤسسة الأمنية. وكان مراقبون قد تحدثوا عن مثل هذا الصراع بين مراكز القوى في السلطة وحركة فتح على خلافة الرئيس عباس، كما أنّه قد يكون من أسباب الارتباك في كيفية معالجة أمر الحكومة، كما يشير مراقبون أنّ تعديلها قد لا يكفي كي تتجاوز السلطة الفلسطينية المعضلات الكبرى التي تواجهها، لا سيّما مع فشل مشروعها السياسي.[18]

وكانت مصادر إعلامية إسرائيلية قد ذكرت أنّ إدارة بايدن أرسلت "رسالة تحذيرية"، إلى الرئيس محمود عباس تطالبه فيها بإجراء إصلاحات في السلطة الفلسطينية، وتغيير حكومة محمد اشتية بأخرى تمثل جميع الفلسطينيين، على حدّ تعبيرها، كما طالبت الإدارة الأمريكية عباس، بحسب المصادر الإسرائيلية، بـ"التوقف عن التهديد بتعليق العمل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل"، بالإضافة "للتوقف عن التلاعب مع حركة حماس، التي وافقت على تشكيل حكومة تكنوقراط لا تُلزمهم بالموافقة على شروط الرباعية الدولية"، بينما يصرّ الرئيس على أن تعترف حماس بالقرارات الدولية وشروط الرباعية Quartet قبل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو الأمر الذي يشير إلى أنّ من أسباب تأجيل الإعلان عن التعديل الوزاري، هو الرفض الأمريكي والأوروبي. فقد قالت المصادر الإعلامية إن الطرح الأمريكي على السلطة يتمحور حول "تشكيل حكومة تكنوقراط مقبولة على حركة حماس، تكون قادرة على إدارة شأن قطاع غزة بما يسهل عملية إعادة الإعمار، والترتيبات المالية للمساعدات الدولية أو العربية".[19]

وكانت سنة 2021 قد قاربت على الانتهاء، مع تزايد المعلومات عن أزمة مالية تعصف بالسلطة الفلسطينية، بحيث تحتاج السلطة الفلسطينية إلى 400 مليون دولار لتجاوز الأزمة المالية، في ظلّ تحذيرات من عدم إمكانية الإيفاء بالتزاماتها للأشهر المقبلة والتوجه لاقتطاع جزء من رواتب الموظفين الفلسطينيين،[20] وذلك بالرغم من اقتراض السلطة من "إسرائيل" في وقت سابق. كما كانت حكومة اشتية قد اقترضت 400 مليون دولار في الربع الأول من سنة 2020 من البنوك المحلية لتمويل موازنة الطوارئ.[21] وكانت مداخيل السلطة الضريبية قد هبطت منذ شباط/ فبراير وحتى أيلول/ سبتمبر 2020 بنسبة 70%، كما هبطت في الفترة نفسها المساعدات الخارجية بنسبة 50%، ما أدى لارتفاع حجم الدَّين لصالح البنوك المحلية بـ 7 مليارات شيكل (نحو مليارَي دولار) حتى ذلك التاريخ، و4.5 مليارات شيكل (نحو 1.3 مليار دولار) هي قروض خارجية على السلطة، بالإضافة إلى 13 مليار شيكل (نحو 3.8 مليارات دولار) متأخرات للقطاع الخاص ولصندوق التقاعد، ومن ثم فهناك نحو 24.5 مليار شيكل (نحو 7.1 مليارات دولار) مديونية على السلطة حتى ذلك التاريخ،[22] وهو ما ارتفع إلى 8 مليارات دولار حتى آب/ أغسطس 2021.[23]

تأتي هذه الأزمة والتوجّه للاقتطاع من رواتب الموظفين مع ارتفاع للأسعار لتثير مخاوف المواطنين الفلسطينيين،[24] وبعد نشر تقرير لديوان الرقابة الإدارية والمالية عن وجود مخالفات في العديد من مؤسّسات السلطة الفلسطينية، لا سيّما في هيئة مكافحة الفساد، و"صندوق وقفة عز"، الذي شكّلته حكومة اشتية لجمع التبرعات لمواجهة أزمة كورونا،[25] كما أنّ الحديث عن أزمة مالية، وعن الاقتطاع من رواتب الموظفين، يصاحبه استمرار في ترقيات الفئات العليا[26] بما يكلّف الميزانية عبئاً سنوياً مطّرداً. كما كان من جملة ما عدّه المراقبون إخفاقاً كبيراً لحكومة اشتية، صفقة اللقاحات قريبة انتهاء الصلاحية التي عقدتها مع الاحتلال الإسرائيلي.[27]

وفي السياق نفسه، كان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد أصدر قراراً بقانون في شباط/ فبراير 2020 بشأن تعديل قانون مكافآت أعضاء المجلس التشريعي،[28] وأعضاء الحكومة والمحافظين ورواتبهم، وقراراً بقانون آخر في نيسان/ أبريل 2020 بشأن تعديل قانون التقاعد،[29] تضمّنا، بحسب ما قالته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"،[30] منح امتيازات مالية (وغير مالية) إضافية لفئة من كبار موظفي الدولة، تحديداً من هم بدرجة وزير من رؤساء الهيئات والمؤسسات العامة ومن في حكمهم، من شأنها تحميل الموازنة مزيداً من الأعباء، والمساس بالوضع المالي لهيئة التقاعد الفلسطينية، في الوقت الذي تعاني فيه الموازنة العامة أزمة مالية خانقة، وعجزاً خطيراً نتيجة لإجراءات القرصنة الإسرائيلية، وأيضاً نتيجة للآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، وقد ألغى الرئيس عباس على إثر ذلك هذه القرارات.[31]

وفي الجانب السياسي، وعلى نحو متناقض، شاركت حكومة اشتية في معرض "إكسبو" في دبي،[32] وهو الأمر الذي استدعى إدانة اللجنة الوطنية لمقاطعة "إسرائيل" هذه المشاركة، التي عدّتها تشجيعاً للتطبيع الرسمي العربي، ومخالفة صريحة لقرارات منظمة التحرير القاضية بدعم مقاطعة "إسرائيل" وإنهاء التطبيع معها.[33] وجاءت هذه المشاركة بعدما كانت حكومة اشتية قد أعلنت في آب/ أغسطس 2020 أنّها لن تشارك في هذا المعرض، ليكون هذا التراجع منسجماً مع مجمل تراجعات السلطة في مواقفها السياسية، كوقف التنسيق الأمني، أو التحلل من الاتفاقيات الموقّعة مع "إسرائيل".

الانتخابات المحلية:

أصدرت حكومة محمد اشتية قراراً في 2021/9/6، بإجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية؛ "المرحلة الأولى" في 387 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي الهيئات المحلية المصنفة ج والمجالس القروية، وتقرر لاحقاً استثناء الهيئات المحلية بغزة (عددها 11 هيئة) من المرحلة الأولى وضمّها للمرحلة الثانية، التي صدر قرار بأن يكون الاقتراع فيها يوم 2022/3/26، ليصبح عدد الهيئات التي ستجري فيها انتخابات المرحلة الأولى 376 هيئة في الضفة الغربية، حيث تمّ الاقتراع والفرز في هذه الهيئات في 2021/12/11.[34]

وقد رفضت حركتا حماس والجهاد الإسلامي، في بيانَين منفصلين، قرار السلطة بإجراء انتخابات محلّية بعد إلغاء الانتخابات التشريعية، كون القرار لم ينجم عن اتفاق وطني، ودلّ على استمرار سياسة التفرد،[35] بينما قالت حركة الجهاد الإسلامي إنّ "أيّ انتخابات في ظلّ الاحتلال، إنما تشكّل ملهاة جديدة، وهروباً من الاستحقاق الأهمّ، وهو إعادة بناء المشروع الوطني وفق استراتيجية جديدة وشاملة لإدارة الصراع مع العدوّ من جهة، وتشكيل مرجعية وطنية لإدارة الشأن الداخلي".[36]

بيد أنّ حركة حماس، كما يلاحظ مراقبون، شاركت في عدد من الهيئات المحلية، على نحو غير رسمي في الانتخابات المحلية، لتعزيز حضور كوادرها وعناصرها في الأوساط الاجتماعية والأهلية، مما يعني أنّ رفضها هو رفض سياسي، لنزع الشرعية عن تفرّد السلطة في قراراتها.[37] وهو ما يعني أن النتائج قد لا تعكس أحجاماً سياسية، بقدر ما تعكس التعقيدات الاجتماعية في المجتمعات الأهلية، وحجم الحضور في الأوساط العشائرية، وهو ما جعل الحضور السياسي عموماً ضعيفاً في هذه الانتخابات. فقد رُصِد حضورٌ محدود جداً للجبهة الشعبية، وللمبادرة الوطنية الفلسطينية، وحزب الشعب الفلسطيني،[38] في حين يُلاحظ أن قرار السلطة بإجراء هذه الانتخابات، كان لتعبئة الفراغ السياسي بانتخابات عامة غير مكلفة سياسياً، وتُساعِد على تحسين صورة السلطة محلياً ودولياً بعد إلغاء الانتخابات العامة. والملاحظ أن السلطة قسّمت المراحل الانتخابية، بتقديم المجالس القروية التي تتمتع فيها حركة فتح بحظوظ أعلى من المدن التي أجلّتها لمرحلة تالية.[39]

وجاءت نتائج الانتخابات المحلية، بخلاف ما كانت ترجوه حركة فتح، فقد فازت قوائم المستقلين بـ 71%، في مقابل حصول القوائم الحزبية على 29%، كما فازت قوائم محسوبة على حركة فتح بالتزكية، ويتبين من النتائج أن 154 هيئة محلية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية جرت فيها عملية الاقتراع، في حين فازت 162 هيئة محلية بالتزكية،[40] وبالرغم من ذلك فإنّ حركة فتح أعلنت فوزها في هذه الانتخابات، الأمر الذي ردت عليه أوساط في حركة حماس بقولها إنه لم يكن هناك منافسة بين فتح وحماس، وإنما كانت المنافسة بين قوائم فتح وقوائم عائلية ومستقلة شارك فيها بعض عناصر من حماس بمبادرة ذاتية. ومع ذلك، بحسب الأوساط في حماس، فقد كان الفوز لقوائم المستقلين والقوائم العائلية المشارك فيها بعض عناصر الحركة، وقد قرأت هذه الأوساط النتيجة هزيمة مدوية لتيار السلطة، ومؤشراً على الرفض الشعبي لسياساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[41]

ثالثاً: مسار المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني

لقد صدرت دعوات من الرئيس الفلسطيني لاجتماعات وطنية، تهدف إلى تنسيق الجهود لمواجهة "صفقة القرن"، مما كان بمقدوره، لو كانت الخطوة جدية وتسمح بها بنية السلطة وطبيعة نخبتها الحاكمة، أن يشكّل المفتاح الحقيقي لإنهاء الانقسام، وبناء رؤية وطنية نضالية تناسب تلك المرحلة. وقد تبع هذه الدعوات تفاؤلٌ بتجاوز مرحلة الانقسام، وحديث عن زيارة الرئيس عباس لغزة، ثم زيارة وفد من الضفة إليها؛ كما عادت المبادرات الإقليمية والدولية للوساطة بين الحركتين للظهور، كما هي العادة بين فترة

وأخرى، ومن ذلك لقاء وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergei Lavrov، وفدَين منفصلَين من حركتَي فتح وحماس، بهدف "دفع ملف المصالحة"، و"مناقشة المستجدات على صعيد القضية الفلسطينية".[42]

عرضت حماس في أوائل آذار/ مارس 2020 أربعة مقترحات على الوساطة الروسية، لإنجاز المصالحة الفلسطينية؛ المقترح الأول تمثل في انتخابات تشريعية ورئاسية يتلوها أخرى للمجلس الوطني، والثاني عقد اجتماع وطني خارج رام الله، أي بعيداً عن السيطرة الإسرائيلية، ليتسنّى للفصائل الفلسطينية المشاركة فيه، والثالث عقد اجتماع للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، والرابع تشكيل حكومة وحدة وطنية بالاتفاق مع جميع الفصائل الفلسطينية.[43]

ولم يكن بعيداً عن المسارات الإقليمية والدولية، جهود الدفع الشعبي، كمبادرة فلسطينيي أوروبا،[44] ومبادرة إنهاء الانقسام الفلسطيني، التي أطلقتها "مجموعة السلام العربي".[45] وعلى الرغم من دلالة هذه المبادرات، واستمرار العمل في هذا الملف، فإنّ الأفكار ذاتها ظلّ يجري تكرارها، بما في ذلك مقترحات حماس التي قدمتها للروس، مما يعني أنّ الأزمة ليست في الأفكار والرؤية والمسارات فقط، وإنما في الإرادة أيضاً، وفي حجم التعقيد الذي تورّطت به الحالة الفلسطينية، بسبب مسارات مشروع التسوية التي انتهت إلى ترسيخ السلطة الفلسطينية كياناً وظيفياً، وهدفاً قائماً في ذاته، غير قابل للتحقّق في دولة فلسطينية مستقلة، محافظة على الثوابت. وقد زادت هذه التعقيدات، مع السياسات التي تبعت الانقسام الفلسطيني، وما أفرزته من نخبة حاكمة مستفيدة من هذا الواقع، وانعكاسات ذلك على مجمل الحالة الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وانعكاس ذلك بدوره في مناهضة الإرادة النضالية وممكناتها.

بيد أنّ تحولاً، ظهر أنّه سيكون أكثر جديّة، ومؤسّساً على الحاجة الموضوعية للفلسطينيين، في مواجهة مسارات التصفية التي تفرضها إدارة ترامب وحلفاؤها في اليمين الإسرائيلي وبعض الدول العربية، وكذلك، وعلى نحو مباشر، مواجهة خطّة الضمّ التي أعلن عنها بنيامين نتنياهو، وتهدّد بضمّ غور الأردن، ومناطق واسعة في الضفة الغربية.

ظهر هذا التحوّل، في مؤتمر صحفيّ انعقد، في 2020/7/2 بين نائب رئيس حركة حماس صالح العاروري، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب. وبدا من خطابه وصياغاته ومبادراته، أنه ناجم عن لقاءات وترتيبات سابقة، الأمر الذي يُفترض به أنه أَشعر المتابعين هذه المرة بوجود فرص أفضل مختلفة عما سبقها؛ لإنهاء الانقسام الفلسطيني على قاعدة جديدة، غير تلك التي ظلّ يدور عليها طوال سنوات الانقسام الفلسطيني.

يأتي الاختلاف هذه المرّة، في كون الاتفاق الذي أعلن عنه المؤتمر الصحفي يقوم على أساس مواجهة التحديات، بما تتطلبه من العودة لتنظيم الشارع الفلسطيني، لإدارة مقاومة شعبية، تواجه

مخططات الضمّ والتمدد الاستيطاني، بعد تحييد التناقضات الفلسطينية الداخلية وترسّباتها.[46] الأمر الذي قد يفتح، والحالة هذه، فرصة لتطوير العلاقات الوطنية على أساس المواجهة، لا على أساس المنافسة على سلطة مسقوفة بهيمنة إسرائيلية كاملة، وإن كان المؤتمر الصحفي بدوره قد نصّ على السعي للاتفاق على آلية للانتخابات،[47] مما يعني البقاء في جانب من الحوار في الدائرة التقليدية لحوارات حماس وفتح. إلا أنّ الحديث عن المقاومة الشعبية، والنبرة المتفائلة في خطاب القياديين في الحركتَين، أعطى دفعة من التفاؤل للمراقبين، وهي دفعة لم تأخذ بعين الاعتبار سيرة الخلاف بين الحركتين، ومجمل سياسات السلطة الفعلية في الواقع، التي لا تنسجم مع هذا الخطاب وما فيه من تفاؤل.

بعد هذا اللقاء، استمرت الاتصالات بين الحركتين، لإنهاء الانقسام،[48] وأبدت قيادات في الحركتين المزيد من التفاؤل، والحديث عن التنسيق لتنظيم خطوات ميدانية في الضفة الغربية وغزة، وترتيب برنامج مشترك للمقاومة الشعبية،[49] وانعكس الأمر على أسرى الحركتين داخل سجون الاحتلال. فقد أعلن أسرى فتح عن خطوات نضالية مشتركة داخل السجون، إلى جانب عموم الحركة الأسيرة بما في ذلك أسرى حركة حماس،[50] وتلا إعلان أسرى حركة فتح بيانٌ مشترك للحركتين من داخل سجون الاحتلال، يبارك "خطوات التقارب والتفاهم الذي جمع بين قيادة الحركتين في مواجهة خطة الضم الصهيو–أمريكية"،[51] ولم يكن يحتاج الأمر لكثير من المعلومات، لمعرفة أنّ خطوات أسرى الحركتين، غير بعيدة عن ترتيبات قيادة الحركتين، ولا سيّما حوارات الرجوب – العاروري.

بالرغم من ذلك ظلّت هذه الخطوات رمزية، بحسب تعبير رئيس حركة حماس إسماعيل هنية،[52] الذي رآها مهمة على رمزيتها، مؤكداً على استمرار الحوار المباشر بين الحركتين بلا وساطات، منوهاً إلى أهمية الاتفاق التفصيلي على خطوات مواجهة خطة الضمّ. ومن ثم جرى الحديث عن أفكار تُطرح لتعزيز هذه الرمزيات ودفعها للأمام نحو خطوات أكثر عملية، كأن يخاطب عباس وهنية الشعب الفلسطيني في مؤتمر شعبي،[53] وهو الأمر الذي لم يحصل، أو إقامة مهرجان وطني في غزة يخاطب فيه كل من عباس وهنية الشعب الفلسطيني،[54] وهو ما لم يتم كذلك، على الرغم من طول فترة الحديث عنه والترتيب له. وقالت قيادات في حماس إن تأخُّر عقده يرجع لقضايا فنية ولوجستية،[55] وذلك في حين نُظمت مظاهرات شعبية، في الضفة الغربية وغزة، رافضة للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، أعلنت فيها الحركتان عن مشاركتهما فيها.[56] وقد اتُّهمت الإمارات، من قيادة فتح تحديداً بسعيها لإفشال تقارب حركتي حماس وفتح،[57] مع وجود إجماع فلسطيني حتّى تلك اللحظة على إدانة التطبيع الإماراتي، والذي كان من تجلّياته اشتراك عباس وهنية في إدانته في اتصال هاتفي بينهما.[58]

تطوّرت هذه الجهود في خطوة أكثر جديّة، بانعقاد اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، في رام الله وبيروت في وقت واحد، بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية بلا استثناء.[59] وهي فكرة قديمة، جرى الاتفاق عليها أوّل الأمر في مؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة في آذار/ مارس 2005، وذلك عندما عدَّ المؤتمر الأمناء العامّين للفصائل جزءاً من لجنة عُرفت فيما بعد بمصطلح "الإطار القيادي المؤقت" وظيفتها إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وأنيط بالرئيس عباس الدعوة لعقد اجتماع هذه اللجنة،[60] وهو ما لم يحصل طوال السنوات التي انصرمت، إلا مرتين فقط.[61] وقد جرى تكريس فكرة "الإطار القيادي المؤقت" في تفاهمات سنة 2011،[62] وفي إعلان الدوحة في 2012،[63] واتفاق الشاطئ في غزة في سنة 2014.[64] لكن اجتماع الأمناء العامين هذه المرة (2020) لم ينعقد في الإطار المنصوص عليه في تلك التفاهمات كلّها، فلم ينعقد لبناء المؤسسة الفلسطينية، التي يُفترض أنّها المؤسسة الأعلى والمنبثقة عنها السياسات تجاه الصراع مع الاحتلال وتنظيم الشعب الفلسطيني، أي منظمة التحرير، وإنما عُقد في إطار تعزيز التقارب بين الفصائل ولا سيّما بين حركتَي حماس وفتح، وتمهيد الطريق أمام بناء إجماع وطني على مواجهة تحديات المرحلة.

إن التجربة الطويلة، التي تعطّل فيها الإطار القيادي المؤقت الذي ينبغي أن يشمل الأمناء العامّين للفصائل، ينبغي أن تدفع للبحث في جديّة قيادة السلطة/ حركة فتح، في عقد هذا الاجتماع أخيراً بعد انتظار سنوات طويلة، والنظر إن كان ينمّ عن تحولات جديّة في الخيارات السياسية لهذه القيادة، أم هو مناورة بانتظار الانتخابات الأمريكية. ومن سبل هذا البحث، فحص خطاب الرئيس عباس في أثناء الاجتماع إن كان تضمّن تحولاً في السياسات تستند إلى هذا الغطاء الوطني. والحاصل أنّه في خطابه أكّد على سياساته نفسها؛ بالدعوة لعقد مؤتمر دولي لـ"السلام" تحت مظلّة الأمم المتحدة، تنبثق عنه مفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية و"مبادرة السلام العربية"، رافضاً أحادية الوساطة الأمريكية، قارئاً أزمة الوضع الراهن وقتئذ بأنها جمود صنعته الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، بمعنى أنه لم يرَ المشكلة في المسار نفسه، وفي الوقت نفسه دعا لتشكيل قيادة موحدة لـ"المقاومة الشعبية".[65]

لم يكن خطاب الرئيس عباس هذا منفصلاً عن مواقفه المعلنة منذ بداية التقارب مع حركة حماس، والإعلان النظري عن التحوّل في سياسات السلطة، فقد سبق للرئيس عباس وأظهر تمسّكه بهذا المسار السياسي، في اجتماع "القيادة الفلسطينية" المنعقد في رام الله في آب/ أغسطس 2020. وقد جدّد التزامه بما أسماه الشرعية الدولية، والاتفاقات الموقَّعة، وقرارات القمم العربية والإسلامية، ومحاربة "الإرهاب"،[66] دون أن يحدّد مفهومه لـ"الإرهاب"، والذي يُدرج فيه الاحتلال الإسرائيلي، وبعض القوى الدولية، المقاومةَ الفلسطينية. كما أن الاتفاقات الموقَّعة، التي جدّد الرئيس التزامه بها، تُلزم السلطة الفلسطينية بملاحقة المقاومة الفلسطينية، وهو ما يشير إلى أنّه من غير الوارد

لدى قيادة السلطة تغيير مسارها، أو على الأقل أنها غير قادرة على التمهيد لتحوُّل كهذا، ولو على مستوى الخطاب، وبالاستناد إلى إجماع وطني يُفترض أن يوفره اجتماع الأمناء العامّين.

على خلاف خطاب الرئيس عباس، كان هناك خطاب إسماعيل هنية رئيس حركة حماس، وزياد النخالة الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي. فقد دعا هنية إلى انتهاج المقاومة الشاملة بما فيها العسكرية، والتحلل من اتفاق أوسلو؛[67] بينما جدّد النخّالة[68] تقديم مبادرة حركته "النقاط العشرة"،[69] التي سبق وطرحتها في سنة 2016، ودعت إلى إلغاء اتفاق أوسلو، وسحب الاعتراف بالاحتلال، وإعطاء الأولوية للمقاومة، بما في ذلك المقاومة المسلحة.

يمكن قراءة هذا الاجتماع أيضاً من خلال النظر في قراراته، فقد اتُّفق على المقاومة الشعبية خياراً للمرحلة، وتشكيل لجنة وطنية موحدة لقيادتها، وتشكيل لجنة من شخصيات وطنية تُقدّم رؤية استراتيجية لإنهاء الانقسام، وتحقيق المصالحة والشراكة في إطار منظمة التحرير، خلال مدة لا تتجاوز خمسة أسابيع، ثم تُقدّم توصياتها للجلسة المرتقبة للمجلس المركزي الفلسطيني، بمشاركة الأمناء العامّين.[70]

وقد تبنّى بيان الاجتماع مقررات وثيقة الوفاق الوطني لسنة 2006، بالتأكيد على إقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وعاصمتها القدس المحتلة. كما أكّد البيان على حلّ قضية اللاجئين، وحقّهم في العودة إلى ديارهم التي هُجّروا منها، على أساس القرار 194.[71]

كانت أهمية هذا الاجتماع، في فرادته، فهو الأول منذ سنوات طويلة، وكانت خطاباته وقراراته فرصة لاكتشاف إن كان ثمّة تحوّل جدّي في مسارات السلطة أم لا. ولذلك فإنّ القرارات والخطابات، دفعت نحو تباين واضح في تقييمه، ما بين من يرى فيه، على اختلاف المواقف التي ظهرت فيه، فرصة للبناء على قدر مشترك، واستثمار اللحظة لبناء مقاومة شعبية جادة وفاعلة، وبين من رأى فيه هيمنة لخيار مسار التسوية عليه.[72] وبشكل عام، فإن مقرّرات الاجتماع تبدو نتيجة لتفاهمات حماس وفتح الثنائية، على نحو، بحسب بعض المراقبين، جعل من نهج التسوية وقيادته، المرجعية السياسية للعمل السياسي الفلسطيني، كما بدا ذلك في قول إسماعيل هنية؛ إن مرجعيّة اللجان التي ستتشكّل هو الرئيس أبو مازن. كما أنّ هذا الاجتماع لم يأتِ على مطالبة منظمة التحرير بسحب اعترافها بـ"إسرائيل"، ولا التنصّل من المبادرة العربية،[73] بينما أكّدت حركة الجهاد الإسلامي على موقفها الثابت برفض حلّ الدولتين، ورفض اقتصار البيان على حصر الدولة الفلسطينية على حدود 1967.[74]

ولم تكن النتائج العملية، والحالة هذه، على قدر التوقعات من الاجتماع، إذ كان يُفترض بالاجتماع، بالنظر إلى التحدّيات التي دفعت نحو عقده (مشروع الضم، وخطة ترامب،

وموجة التطبيع)، أن يسفر عن تحوّلات جديّة، لا أن يكون مؤتمراً خطابياً، يحيل القرارات المهمة إلى لجان، ويعيد التأكيد على المسار السياسي نفسه.[75] ففي الإطار العملي، أصدرت ما عرّفت نفسها بالقيادة الوطنية الموحّدة للمقاومة الشعبية بيانها الأول في 2020/9/13، ودعت لعدد من الفعاليات الرمزيّة، في أيام 15 و17 و2020/9/18،[76] وهو ما عكس، كما يرى بعض المراقبين،[77] عدم إدراك لخطورة الموقف وقصور عن فهم متطلبات المقاومة الشعبيّة الجادّة. وقد ظهر ذلك في ضعف الاستجابة الشعبية، التي جرى إضعافها أصلاً خلال السنوات الماضية بفعل سياسات السلطة، والتي كان من ضمنها، تفكيك فصائل المقاومة، وإضعاف أطر العمل الوطني العام. وقد كشف هذا الجانب العملي الباهت عن عدم الجدّية، والتمسّك بالخطّ السياسي نفسه، والمناورة المحسوبة بانتظار الانتخابات الأمريكية.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه كان من بين المقدّمات الممهدة لهذا الاجتماع؛ إعلان السلطة الفلسطينية وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال في أيار/ مايو 2020، رداً على خطّة الضم، ورفضاً لاقتطاع الاحتلال المستمرّ من أموال المقاصة، وسادت أجواء من التصريحات الإيجابية، كما عُقد اجتماع "القيادة الفلسطينية" في رام الله بحضور حركتَي حماس والجهاد الإسلامي، وتمّ تنظيم المؤتمر الصحفي للقياديَّين العاروري والرجوب، وأخيراً اجتماع الأمناء العامّين، وما تخلّله من وقف معلن للتنسيق الأمني. كل ذلك رَفَعَ توقّعات بعض المراقبين بإمكانية إحداث تحوّل في الحالة الفلسطينية، بالإضافة للدفع الدعائي والإعلامي من قيادات الحركتين الكبيرتين.[78] إلا أن الوقائع الصلبة المستندة إلى خلفية السلطة وبنيتها التحتية ودورها الوظيفي وسياساتها، كانت تُخفِّضُ باستمرار من هذه التوقعات، وهو ما أكّده توالي الأحداث، بما في ذلك العودة للتنسيق الأمني، كما سيأتي استعراضه في مكانه.

تَبيَّن من مسار الأحداث، أن الحوار الثنائي بين حركتَي حماس وفتح ظلّ مستمراً، وانتهى إلى تحوّل مفصلي، من إدارة المصالحة على قاعدة المقاومة الشعبية وتغيير وظيفة السلطة، إلى إجراء الانتخابات العامة. فقد أعلن القيادي في فتح جبريل الرجوب في 2020/9/20 عن الذهاب نحو انتخابات تشريعية ثم رئاسية ثم الاتفاق على تشكيل المجلس الوطني، والاتفاق بعد الانتخابات التشريعية على صيغة لتشكيل حكومة ائتلاف وطني.[79] وهو ما يعني أنّ الاتفاق يتجاوز، اتفاقات المصالحة السابقة، التي نصّت على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية وتشكيل المجلس الوطني، وأن حركة حماس قد تخلّت عن تمسّكها بتزامن الانتخابات.

وبالفعل، أُعلن لاحقاً عن اتفاق حركتَي حماس وفتح في إسطنبول بتركيا، على إجراء الانتخابات التشريعية على أساس التمثيل النسبي، يتلوها انتخابات لرئاسة السلطة، وأخرى لتشكيل المجلس الوطني، "وفق تدرّج مترابط" خلال ستة شهور.[80] إلا أنه وفي حين صادقت اللجنة المركزية لحركة فتح على توافقات إسطنبول،[81] فإنّ حركة حماس عادت وطالبت بأن تكون الانتخابات

شاملة ومتزامنة، بخلاف ما اتُّفق عليه في تفاهمات إسطنبول،[82] وهو أمر لا بدّ وأنّه ناجم عن عدم اتفاق مسبق في الأطر القيادية للحركة على تفاهمات العاروري – الرجوب في إسطنبول. وبحسب تصريحات لقيادات في حركة فتح،[83] وفي منظمة التحرير،[84] فإنّ حركة حماس قدّمت مطالب جديدة، متعلقة بالانتخابات، وبموظفي قطاع غزة، وهو الأمر الذي أعاد السجال والاتهامات مجدّداً حول تعطيل ملف المصالحة هذه المرة، ففي حين حمّلت قيادات في فتح حركة حماس المسؤولية عن تعطيل المصالحة،[85] فقد نشرت مصادر إعلامية، أخباراً تقول إنّ حركة فتح قد أدارت ظهرها للمصالحة بعد فوز جو بايدن Joseph (Joe) Biden بالرئاسة الأمريكية.[86] وقد فشلت جولة حوار بين الحركتين في القاهرة في إنقاذ الموقف، ولا سيّما بعدما عادت السلطة الفلسطينية لاستئناف التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي،[87] بعد أقل من ستة شهور على وقفه المعلن.

وقد ظلّت الحركتان تتبادلان الاتهامات حول تعطيل المصالحة، حتى كانون الثاني/ يناير 2021، حينما عادت حماس ووافقت على الانتخابات المتوالية دون شرط التزامن الذي سبق وتمسّكت به.[88] وتلقّى الرئيس عباس رسالة من هنية بهذا المضمون، وذلك بعد أن قالت حماس إنّها تلقّت من أربع دول، هي مصر وقطر وتركيا وروسيا، ضمانات بأن تُجري السلطة الفلسطينية الانتخابات المتبقية؛ الرئاسية، وانتخابات المجلس الوطني، في غضون ستة شهور.[89]

على ضوء ذلك وفي 2021/1/15، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مرسوماً رئاسياً،[90] يحدّد موعد الانتخابات المتوالية، والتي تبدأ بالمجلس التشريعي في 2021/5/22، ثم انتخابات الرئاسة في 2021/7/31، واستكمال المجلس الوطني في 2021/8/31. وقد تبع هذا المرسوم، اجتماع للفصائل الفلسطينية في القاهرة، في 8–2021/2/9، أسفر عن بيان ختامي، استند في توصياته إلى مرسوم الرئيس عباس إيّاه، الأمر الذي يعني تسليم الفصائل، بمرجعيات ذلك المرسوم. فقد رجع مرسوم الرئيس عباس الذي حدّد مواعيد الانتخابات المتوالية إلى قرار المحكمة الدستورية التي حلّت المجلس التشريعي، وإلى القرار بقانون رقم 1 لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته، وهو ما كان يعني تنازلاً هائلاً من تلك الفصائل على وجه العموم، ومن حركة حماس على وجه الخصوص.

ضمنياً، عنى ذلك إقراراً بشرعية حلّ المجلس التشريعي، وبشرعية المحكمة الدستورية، وقد كان ذلك محلّ تشكيك قانوني، لا من حماس أو الفصائل فحسب، بل من مجمل المؤسسات الحقوقية في فلسطين.[91] كما تعامل البيان مع الرئيس عباس، وكأنّه مرجعية الفرقاء أو مظلّتهم؛ مثلاً، رفع البيان توصية للرئيس عباس "للنظر في تعديل النقاط التالية لقانون الانتخابات: تخفيض رسوم التسجيل والتأمين، طلبات الاستقالة، عدم المحكوميات، نسبة مشاركة النساء، تخفيض سنّ الترشح"،[92] وذلك بالرغم من كون الرئيس عباس بما يمثّله، رئيس حركة فتح، هو أحد الفرقاء.

لقد كان هذا البيان في مجمله يعني اتفاق حركتَي حماس وفتح. ومن ثم، وفي حين كانت فتح تصرّ على رؤيتها من حيث توالي الانتخابات ومرجعية الرئيس عباس، والمرجعيات القانونية للعملية برمتها، كانت حماس تَطْمَئنّ إلى وعود قيادة حركة فتح، ولذلك فإنها لا في هذا الاجتماع، ولا في الذي تلاه في 2021/3/16،[93] حقّقت أي مطلب خاص بها، كأن تدفع السلطة رواتب النواب الذين قطعت رواتبهم، وهو ما يشير إلى وجود دفع داخل حركة حماس، حينها، لإنجاز الانتخابات على قاعدة التفاهمات الثنائية بين الحركتين. فقد تحدثت أوساط متعدّدة، عن اتفاق ضمنيّ بين الحركتين على إجراء الانتخابات في قائمة مشتركة بينهما،[94] وبأن تدعم حماس الرئيس عباس لانتخابات الرئاسة، وهو أمر إذا كان مفهوماً في لحظة ما، حينما أعلنت السلطة الفلسطينية وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، فإنّه لم يَعُدْ مفهوماً بعدما عادت لاستئناف هذا التنسيق، ومن ثم العودة للمسار ذاته الذي تتناقض به جوهرياً مع حماس، ومع أغلب الفصائل ولا سيّما الجهاد والشعبية، وهو الأمر الذي لم يكن واقعياً على أيّ حال،[95] ومن ثم انفضّ الموقف على أن تشكل كلّ كتلة قائمتها على نحو منفصل.

ويجدر التذكير هنا، بأنّ الأمر أخذ دفعة بإصدار الرئيس عباس مرسوماً لتعزيز الحريات العامة، تضمّن:

> مادة (2)
> التأكيد على حظر الملاحقة، والاحتجاز، والتوقيف، والاعتقال، وكافة أنواع المساءلة خارج أحكام القانون، لأسباب تتعلق بحرية الرأي والانتماء السياسي.
> مادة (3)
> إطلاق سراح المحتجزين والموقوفين والمعتقلين والسجناء على خلفية الرأي أو الانتماء السياسي، أو لأسباب حزبية أو فصائلية كافة في أراضي دولة فلسطين.
> مادة (4)
> توفير الحرية الكاملة للدعاية الانتخابية بأشكالها التقليدية والإلكترونية كافة، والنشر والطباعة وتنظيم اللقاءات والاجتماعات السياسية والانتخابية وتمويلها وفقاً لأحكام القانون.[96]

ثمّ ببدء الكتل الانتخابية تسجيل نفسها للانتخابات، سجّلت 36 قائمة، ما بين مستقلة وحزبية.[97] وقد انقسم اليسار الفلسطيني في هذه الانتخابات إلى أربع قوائم رئيسية، وانقسمت حركة فتح إلى ثلاث قوائم؛ واحدة تعبّر عن تيار الرئيس محمود عباس، وأخرى عن النائب المفصول من حركة فتح محمد دحلان، وثالثة عن تحالف بين عضوَيّ اللجنة المركزية في فتح ناصر القدوة، ومروان البرغوثي الأسير في سجون الاحتلال، وقد كلّف ذلك القدوة فصله من حركة فتح.[98]

إلا أنّ هذه الحماسة انتهت مرة واحدة في 2021/4/30، بتأجيل الرئيس محمود عباس للانتخابات، في صيغة هي أقرب للإلغاء، بذريعة عدم القدرة على إجرائها في القدس،[99] وهو ما رفضته حركة حماس بطبيعة الحال، وعدّته انقلاباً على مسار الشراكة والتوافقات الوطنية، ورهناً للحالة الوطنية كلّها والإجماع الشعبي والوطني لأجندة فصيل بعينه، داعية إلى فرض الانتخابات في القدس على الاحتلال وبحث سبل ذلك، لا إلى التسليم بإرادة الاحتلال.[100] كما رفضت القرار الأغلبية الساحقة للفصائل الفلسطينية والقوائم الانتخابية؛ والأغلبية الساحقة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. وهو ما تسبَّب في فقدان عباس وقيادة السلطة ما تبقى لها من رصيد من الثقة والمصداقية في الوسط الفصائلي والشعبي الفلسطيني. ومن المفارقات أن قرار تأجيل الانتخابات جاء في أثناء هبّة باب العامود، حيث كان يمكن، بحسب ما رأت العديد من القوى، استثمار الحالة الكفاحية في القدس لفرض الانتخابات في القدس، وعلى أيّ حال فقد اتفقت مع حماس، في رفضها إلغاء الانتخابات، العديد من الكتل المستقلة،[101] والأحزاب الفلسطينية.[102]

لقد كان قرار تأجيل الانتخابات، متوقّعاً لدى العديد من المراقبين، بالنظر إلى انقسام حركة فتح وتوزّع أصوات قاعدتها الانتخابية على عدد من القوائم، في حين قدّمت حركة حماس قائمة واحدة متماسكة؛ بعد فشل فكرة القائمة المشتركة التي كان يمكن للرئيس عباس بها ضبط العملية الانتخابية وفق ما يضمن نتائجها سلفاً.[103]

كما أن العديد من المراقبين كان يشكّك في جديّة الرئيس عباس من دعوته للانتخابات، وذلك بالنظر إلى جملة عوامل، منها التجربة التاريخية في الدعوة للانتخابات دون الذهاب الفعليّ نحوها، وطبيعة بنية السلطة ونخبتها الحاكمة التي تكرّست خلال المرحلة الماضية من بعد الانقسام الفلسطيني، وسلسلة قرارات السلطة التي كانت تُقصي السلطة التشريعية بدلالتها السياسية والتوافقية، وتعيد هندسة السلطة القضائية بما يضمن نفاذ قرارات السلطة التنفيذية المتمركزة حول الرئيس عباس. بالإضافة إلى أن السلطة الفلسطينية لم تُقدِم على أيّ خطوة فعلية في الواقع تدلّ على تحوّل عملي في السياسات؛ فقد ظلّت رواتب نواب حركة حماس مقطوعة، وكذلك رواتب عدد من أسرى حركة حماس، بالإضافة إلى حظر عدد من المواقع الإلكترونية التابعة لحركة حماس، وتيار محمد دحلان، ومواقع أخرى مستقلة.

ورأى العديد من المراقبين أن الانتخابات لن تكون مدخلاً صحيحاً للمصالحة، بسبب احتكام مجال السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بالكامل للهيمنة الإسرائيلية، الأمر الذي قد يعني تدوير الانقسام من جديد بعد استعادة السلطة الفلسطينية لشرعيتها من بوابة الانتخابات التشريعية، دون المضي في بقية الاستحقاقات الانتخابية.[104]

لقد كان إلغاء الانتخابات خاتمة لهذا المسار الطويل، الذي بدأ بالتقارب وتغيير نبرة الخطاب، مروراً بالاتفاق على المقاومة الشعبية، وأخيراً الانتخابات المُلغاة. هذه الخاتمة، لم تُعِد السجال والاتهامات بين الحركتين فحسب، بل أدخلت المشهد الفلسطيني في الجمود من جديد، كما جدّدت وظيفة السلطة، بتعزيز التنسيق الأمني، والعودة لتكثيف الملاحقات السياسية، لا سيّما وأنه قد تبع إلغاء الانتخابات حدثٌ ضخم تمثل في معركة سيف القدس التي كان لها ارتدادات ملحوظة على المستوى الوطني، وتداخلات القضية الفلسطينية مع الإقليم والعالم.

ويمثّل هذا المسار، مسار المصالحة والانتخابات، بمحطّاته ومآلاته، مدخلاً لبقية محاور هذا الفصل من التقرير، ولا سيّما الأوضاع الداخلية للفصائل، وعلاقاتها البينية، وموضوع التنسيق الأمني، وهو ما تضمّن حكماً هذا المحور بعضه، وبما يملي التحوّل نحو بحث العلاقات الوطنية، ثم موضوع التنسيق الأمني خلال السنتين محلّ البحث.

رابعاً: العلاقات الوطنية للفصائل والقوى الفلسطينية

يقدّم المحور السابق، حول مسار لمصالحة الوطنية، ومحور التنسيق الأمني الذي سيأتي لاحقاً، تصوّراً عن انعكاس فشل مسارات المصالحة، وثبات التنسيق الأمني، في تردّي الحالة الوطنية العامة، سواء في العلاقات الوطنية بين القوى والفصائل، أم على مجمل الحالة الوطنية، بما في ذلك الأوضاع الداخلية للفصائل الفلسطينية، لما لهذين العاملَيْن، من دور في تجريف الحالة الوطنية عموماً. وهذا أمر لم يقتصر على علاقات حركتَي حماس وفتح، ويتجاوز وظيفة التنسيق الأمني، إلى التوظيف السياسي، في إضعاف أو ابتزاز قوى وطنية، بعضها منضوٍ في منظمة التحرير الفلسطينية، فلا انفكاك بين المحورَين المشار إليهما، وبين ما يمكن قوله في هذا المحور، على نحو الاختصار لاتصاله بهما اتصالاً جوهرياً.

كانت قد سبقت الإشارة إلى مشاركة حماس والجهاد الإسلامي، مطلع سنة 2020، في اجتماع "القيادة الفلسطينية"، بحسب تعبيرات قيادة السلطة وحركة فتح، وهو اجتماع ينتظم عادة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، والأمناء العامّين لبعض الفصائل، وقادة الأجهزة الأمنية، وتُدعى له أحياناً حركتا حماس وفتح. بيد أنّ حماس والجهاد الإسلامي، رفضتا المشاركة في اجتماع آخر من هذا النوع، دعت له قيادة السلطة الفلسطينية في أيار/ مايو 2020.[105] وهو ما يعكس تذبذب مسار المصالحة، وطبيعة التعاطي معه، ومدى الاقتناع بجديّة خطوات قيادة السلطة الفلسطينية، وجدوى مثل هذه الاجتماعات، التي لم

يكن يسفر عنها خطوات فعلية في الواقع لمواجهة التحديات الضخمة، بالرغم من أنّ سنة 2020، كانت في مجملها مشبعةً بخطاب متفائل حول إنجاز المصالحة وتوحيد الجهود لمواجهة خطّة ترامب ومتعلقاتها.

وفي حين طالبت حماس والجهاد بدعوة الإطار القيادي لمنظمة التحرير للانعقاد للاتفاق على استراتيجية وطنية للتصدّي لخطة الضمّ والمشروع الأمريكي،[106] وهو ما يعكس شعور الحركتين بأنّ الاجتماع السابق لم يكن مثمراً من الناحية الواقعية، وأن حضورهما اجتماعات كهذه دون تحوّل في الواقع، يمنح الشرعية لمسار المناورة والانتظار الذي تنتهجه قيادة السلطة الفلسطينية، فإنّ ممثل الجبهة الشعبية انسحب من هذا الاجتماع بعد مشادّة مع الرئيس عباس. وفسّرت الجبهة الشعبية انسحابها بأنه كان "رفضاً للبيان السياسي الذي يراوح في مستنقع المفاوضات والرهان الأوحد على المجتمع الدولي، والتنكّر للمقاومة والوحدة"، واحتجاجاً على ما سمّته الجبهة الشعبية "التنمر من قبل الرئيس ومرافقه".[107]

وكانت الجبهة الشعبية، قد شكت من حصار مالي تفرضه عليها "القيادة المتنفّذة"، بحسب تعبيراتها، يهدف إلى كسرها، وابتزازها، ومساومتها على حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته، داعية "القيادة المتنفّذة" لمغادرة نهج أوسلو، وتنفيذ قرارات الإجماع الوطني المتوافق عليها، لا سيّما "إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية ديمقراطية تعيد الاعتبار للمشروع الوطني، وإنهاء حالة التفرّد بالقرار والهيمنة على مقدرات الشعب الفلسطيني".[108]

كان ذلك السجال بين الشعبية وفتح، في حين تحدثت مصادر إعلامية عن "حرب فتحاوية على الشعبية"، وعن حملة مستمرة طويلة، من السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية ضدّ كوادر الشعبية، انتقلت إلى حدّ "التنسيق الأمني مع الاحتلال، وتبادلٍ دوريّ للمعلومات حول جميع القضايا التي تخصّ الجبهة، سواء على مستوى بنيتها وهيكليتها التنظيمية، أو قيادتها الرديفة التي تقود التنظيم في الضفة، بعد الاعتقالات الواسعة التي أقدم عليها الاحتلال بحقّ قيادات وكوادر وازنة، خاصة بعد عملية بوبين التي آلمت الاحتلال"، وذلك بالإضافة إلى "تجفيف الموارد المالية للجبهة". وذكرت هذه المصادر أن اعتقال القيادية في الجبهة الشعبية خالدة جرار لدى الاحتلال الإسرائيلي جاء في هذا السياق، دافعة ثمن معارضتها للرئيس الفلسطيني محمود عباس.[109] وكانت الشعبية قد اتهمت الرئيس الفلسطيني محمود عباس بخصم مخصصاتها المالية، من منظمة التحرير، واصفة ذلك، بالقرصنة على أموالها.[110]

من اللافت أنّ هذا التوتر، والسجال، يأتي في الوقت نفسه الذي كانت تشاع فيه خطابات التقارب والمصالحة، والسعي نحو انتخابات تشريعية، كما سبق عرضه، وهو ما يعزّز المواقف التي كانت ترى في خطاب السلطة الفلسطينية مرتفع السقف نحو الاحتلال، أو الإدارة الأمريكية،

أو المصالحة مع حماس، مناورة لشراء الوقت، وهو الأمر الذي بدا في اجتماع "القيادة الفلسطينية" المشار إليه (أيار/ مايو 2020)، إذ ذكرت المصادر الإعلامية أنّ ذلك الاجتماع شهد مشادّات كلامية، ومنعاً من الحديث وتهديداً بمنع استكمال المداخلة بالقوة، وقد رفض الرئيس محمود عباس في أثنائه الإجابة على الأسئلة التي وُجّهت له حول كيفية تنفيذ القرارات التي أعلن عنها، بما في ذلك وقف التنسيق الأمني. وبالإضافة لما جرى مع ممثّل الجبهة الشعبية، فقد مُنِع ممثّل الديموقراطية من تقديم مداخلته، ومنع عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، من إكمال مداخلته التي تركّز على الخطوات العملية لتنفيذ تلك القرارات.[111]

هذا التوتر في العلاقات الوطنية تراجع في مرحلة لاحقة بعد لقاءات الرجوب – العاروري، وتفاهمات إسطنبول، واجتماع الأمناء العامّين، والاتفاق على الذهاب إلى الانتخابات. ثم عاد التوتّر لاحقاً بعد قرار السلطة الفلسطينية باستئناف العلاقات مع الاحتلال، بما في ذلك التنسيق الأمني، وهو ما استنكرته جميع الفصائل الفلسطينية. فقد عدّته حركة حماس ضربة لكل القيم والمبادئ الوطنية ومخرجات اجتماع الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية، وأنه يمثّل طعنة للجهود الوطنية نحو بناء شراكة وطنية، واستراتيجية نضالية لمواجهة الاحتلال، والضمّ، والتطبيع، و"صفقة القرن"، مطالبة السلطة الفلسطينية بالتراجع عن هذا القرار وترك المراهنة على بايدن.[112]

وعلى نحو مماثل لموقف حماس، كان موقف حركة الجهاد الإسلامي، التي رأت في عودة مسار علاقة السلطة الفلسطينية بالاحتلال، انقلاباً على كل مساعي الشراكة الوطنية، وتحالفاً مع الاحتلال بدلاً من التحالف الوطني، بحسب تعبيرها، واصفة هذه العلاقة بالمحرمة والمجرمة، وبأنها خروج على مقررات الإجماع الوطني، ومخرجات اجتماع الأمناء العامّين للفصائل، وتعطيل لجهود تحقيق المصالحة الداخلية، وأنها تخدم التطبيع الخياني الذي أجمعت القوى على رفضه والتصدي له.[113]

وبدورها رأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في إعلان السلطة، عن إعادة العلاقات مع الاحتلال، أنه عجز واستسلام، ينسف قرارات المجلسَين الوطني والمركزي بالتحلّل من الاتفاقيات الموقّعة مع الاحتلال، وينسف نتائج اجتماع الأمناء العامّين الذي عُقد في بيروت، ويفجّر جهود المصالحة التي أجمعت القوى على أنّ أهم متطلباتها يكمن في الأساس السياسي النقيض لاتفاقات أوسلو.[114] بينما دعت الجبهة الديموقراطية لوقف ما عدّته تدهوراً خطيراً في الموقف السياسي، ودعت لاحترام قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الأخيرة سنة 2018، وقرارات المجالس المركزية، وقرار الاجتماع القيادي الفلسطيني في 2020/5/19، ومخرجات اجتماع الأمناء العامّين في 2020/9/3.[115]

استمرت القوى الفلسطينية، مع دخول سنة 2021، في الاستعداد للانتخابات، ودارت حوارات بين حركتَي حماس وفتح لتشكيل قائمة مشتركة، وذلك بالرغم من عودة السلطة الفلسطينية لاستئناف علاقتها بالاحتلال. ولم ينعكس الجانب الإيجابي، في العلاقات الوطنية، كالمضيّ نحو الانتخابات، على الحريات وأجواء العمل العام، فقد صرّحت أوساط قيادية من حركة حماس داخل الضفة الغربية، بأنّ سياسات الاعتقال السياسي، والاعتداءات، وتكميم الأفواه، مستمرة، ولم تتوقف، وذلك في حين يستمرّ قطع رواتب أسرى محرّرين، وملاحقة راية حركة حماس.[116]

إلا أن العلاقات الوطنية تدهورت، بعد إلغاء قيادة السلطة الفلسطينية للانتخابات، وتصاعد شعبية حركة حماس، لكونها الفصيل الأبرز في قيادة معركة سيف القدس، التي جاءت تصعيداً في الرد على الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين في القدس، ابتداء من أحداث طالت ساحة باب العامود، ومروراً بمساعي إسرائيلية لتهجير سكان حيّ الشيخ جراح، ثم محاولة اقتحام المسجد الأقصى في أواخر شهر رمضان 1442هـ، وقد كان لافتاً بعد انتهاء المعركة، تنفيذ أجهزة السلطة الفلسطينية حملة أمنية، مسّت العشرات من المتظاهرين الذين خرجوا في سياق أحداث القدس.[117] كما أسهم مقتل الناشط نزار بنات على يد قوّة أمنية تتبع السلطة الفلسطينية، في تدهور العلاقات الوطنية، وجنوح السلطة الفلسطينية إلى القوّة الأمنية، وهو ما استدعى ردود أفعال ومظاهرات احتجاجية في مدن الضفة الغربية، قمعتها أجهزة السلطة الفلسطينية بعنف بالغ، وباستخدام نشطاء حركة فتح، وهو ما رأى فيه مراقبون زيادة في الفجوة التي تعمّق انعدام الثقة بين الشارع الفلسطيني وقيادة السلطة.[118] وقد رفع المتظاهرون المحتجّون سقف مطالبهم، بالدعوة لإسقاط "النظام"، والرئيس الفلسطيني محمود عباس.[119]

استمرت العلاقات الوطنية بالتردّي، مع رفض الرئيس الفلسطيني الحوار مع حركة حماس، في وساطة قدّمتها بعض الشخصيات المستقلة، إذ اشترط الرئيس الفلسطيني على حركة حماس الاعتراف بما سمّاه "قرارات الشرعية الدولية"،[120] ثم لتزداد الحملة الأمنية تصاعداً، مع تصاعد أعمال المقاومة في الضفة الغربية، وتنامي ظاهرة المطاردين والمسلحين في بعض مناطقها، ولا سيّما مخيم جنين، فقد عادت السلطة الفلسطينية لتلاحق جميع الفعاليات الوطنية ذات الطابع الشعبي والرمزي، أو المقاوم، لجميع الفصائل الفلسطينية المعارضة،[121] وليس لحركة حماس وحدها فحسب.

يرى محللون أن هذه العودة للاستناد الكامل للقوّة الأمنية، ناجمة عن تراجع شعبية السلطة، وانسداد أفقها السياسي، وفقدانها للشرعيات المؤسّسة لها والمبرّرة لوجودها، سواء الشرعية السياسية، أم الشعبية الانتخابية، أم قدرتها على القيام بوظيفتها الاجتماعية والاقتصادية في تعزيز صمود الفلسطينيين، الأمر الذي يضطرها، إلى الاستناد لوظيفتها الأمنية، وإثبات أهمّيتها للرعاة الدوليين والإقليميين وللاحتلال الإسرائيلي.[122]

انعكست هذه الممارسات بالتأكيد على شعبية حركة فتح، التي يجري توظيفها لحماية الخطّ الرسمي للسلطة الفلسطينية، كما أنها تزيد من انحدار شعبية القيادة الراهنة لفتح، في مقابل قيادات حماس أو قيادات فتحاوية أخرى انحازت عن القيادة الراهنة، وذلك وفق ما تُبيِّنه استطلاعات رأي، غير متَّهمة بالانحياز لخصوم قيادة السلطة الفلسطينية، كما في استطلاع الرأي الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في الفترة الواقعة ما بين 9–2021/6/12، أي بعد إلغاء الانتخابات، وبعد معركة سيف القدس، ففي حين قال ما نسبته 77% من المستطلعة آراؤهم، إن حركة حماس خرجت منتصرة من الحرب، وقيّم 75% أداءها بأنه ممتاز، فإنّ 13% فقط قال إن أداء حركة فتح كان ممتازاً، و11% كان لأداء حكومة السلطة الفلسطينية، و8% لأداء الرئيس عباس، وكان لافتاً في هذا الاستطلاع أنّ الذين يعتقدون أن أداء حماس كان ممتازاً نسبتهم الأعلى جاء من الضفة بواقع 80%، مقارنة بقطاع غزّة التي بلغت 67%.[123]

وفي الاستطلاع نفسه، عارض 65% قرار الرئيس عباس تأجيل الانتخابات، وبينما أيد ما نسبته 59% إسماعيل هنية رئيساً في حال ترشح مقابل محمود عباس الذي حاز على 27% فقط، كما تنال كتلة حركة حماس في حال أجريت انتخابات برلمانية ما نسبته 41% مقابل 30% لحركة فتح، و12% لكافة القوائم الأخرى التي شاركت في انتخابات 2006 مجتمعة، كما قال ما نسبته 36% إنهم كانوا سيصوتون لكتلة حماس في الانتخابات الملغاة، مقابل 19% لحركة فتح، و9% لقائمة التحالف بين ناصر القدوة ومروان البرغوثي، و3% لقائمة محمد دحلان. وبالنسبة لبقية القوائم التي كان يفترض أن تشارك في الانتخابات الملغاة؛ فقد حصلت قائمة "المبادرة الوطنية" على 2%، واجتازت نسبة الحسم كل من قائمة "نبض الشعب" التابعة للجبهة الشعبية، وقائمة "معاً قادرون" بقيادة سلام فياض، وقائمة "التغيير الديمقراطي" برئاسة إبراهيم أبو حجلة وقائمة "فلسطين للجميع" بقيادة مفيد الحساينة، ولم تتمكن بقية القوائم من اجتياز نسبة الحسم.[124]

ويتضح مما سبق أن مشروع الانتخابات التشريعية الملغاة قد ألقى بظلالٍ ثقيلة على حركة فتح، التي انقسمت إلى ثلاث كتل كبيرة؛ الأولى هي الكتلة الرسمية الممثلة لتيار الرئيس محمود عباس، والثانية هي كتلة التحالف بين الأسير مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وبين ناصر القدوة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الذي تولّى رئاستها، وقد تسجَّلت في الانتخابات باسم "قائمة الحرية"، وكان من بين أعضائها عضو المجلس الثوري لحركة فتح فدوى البرغوثي، زوج مروان البرغوثي. وقد كلفت هذه الخطوة ناصر القدوة عضويته في حركة فتح.[125] وقرّرت السلطة الفلسطينية وقف الدعم عن مؤسسة ياسر عرفات التي يديرها القدوة،[126] ثم أقالت القدوة لاحقاً من رئاسة المؤسسة.[127] أما الكتلة الثالثة، فهي كتلة تيار النائب المفصول من حركة فتح والقيادي السابق فيها، محمد دحلان، والتي ترشحت باسم "كتلة المستقبل"، وكان على رأسها سمير المشهراوي، وهذا بالإضافة إلى توزع عناصر آخرين من حركة فتح على قوائم المستقلين.

إن انقسام حركة فتح وتشتت أصوات ناخبيها مقابل وحدة حركة حماس، كان من شأنه أن يجعل الانتخابات مقامرة غير محسوبة، بالنسبة لقيادة حركة فتح، كما رأت العديد من التحليلات.[128] وكانت استطلاعات رأي، قبل الانتخابات الملغاة، قد منحت حركة حماس 32.4% من المستطلعة آراؤهم، بينما منحت القائمة الرسمية لحركة فتح 17.2%، وقائمة تيار محمد دحلان 13.9%، وقائمة مروان البرغوثي – القدوة 8.6%.[129]

وفي حين سجلت حماس قائمة واحدة باسم "القدس موعدنا"، فإنّ اليسار الفلسطيني، سجّل في أربع قوائم رسمية، على الأقل، هي قائمة الجبهة الشعبية باسم "نبض الشعب"، وقائمة الجبهة الديموقراطية باسم "التغيير الديمقراطي"، والمبادرة الوطنية الفلسطينية باسم "المبادرة الوطنية الفلسطينية للتغيير وإنهاء الانقسام"، وتحالف حزب الشعب وحزب فدا باسم "اليسار الموحد". وفي استطلاع للرأي سابق على موعد تلك الانتخابات الملغاة، قال ما نسبته 4.1% أنهم سيصوتون لقائمة "نبض الشعب" (الجبهة الشعبية)، وما نسبته 3% قالوا بأنهم سيصوتون لقائمة "المبادرة الوطنية"، كما قال 1.8% بأنهم سيصوتون لقائمة "معاً قادرون" (سلام فياض)، فيما لم تحصل باقي القوائم على نسبة الحسم.[130] يعطي ذلك مؤشراً على عجز المجموع إزاء الحالة الوطنية عموماً، وحالة الاستقطاب بين حركتَي فتح وحماس، إذ ما يزال اليسار الفلسطيني غير قادر على توحيد صفوفه، بالإضافة إلى نزيفه المستمر بما يكشف عنه التأييد الشعبي إلى الدرجة التي لا تستطيع فيها الجبهة الديموقراطية وحزب الشعب وحزب فدا الوصول إلى نسبة الحسم.

ومع إلغاء الانتخابات التشريعية، وتجريف الحالة السياسية عموماً، وإلغاء الانتخابات الطلابية بسبب جائحة كورونا COVID–19، وتعطيل التعليم الوجاهي، ولا سيّما جامعة بيرزيت، الجامعة التي تعدّ الأكثر قدرة تمثيلية على عكس أحجام القوى الفلسطينية في الشارع الفلسطيني،[131] إذ كانت آخر انتخابات طلابية فيها في سنة 2019، ومنذ الانتقال للتعليم الإلكتروني، ومجلس الطلبة معطّل فعلياً، وبالتالي تعطَّل إجراء الانتخابات،[132] فإنّ مجال النشاط السياسي ظلّ محصوراً، كانتخابات نقابة المهندسين التي فازت برئاستها نادية حبش، في تحالف جمع حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باسم "قائمة العزم الهندسية".[133] والجولة الأولى من الانتخابات المحلية التي سبق استعراضها وتحليل دوافعها ومجرياتها.

أما على المستوى الداخلي للقوى الفلسطينية، فإنّ الحدث الأبرز كان بإجراء حركة حماس انتخاباتها الدورية، الإقليمية والعامة، والتي انتهت في الربع الثالث من سنة 2021، فأفرزت مكاتبها القيادية لإقليم قطاع غزة، والذي عاد وتولّى رئاسته يحيى السنوار في دورة ثانية، وإقليم الخارج والذي فاز برئاسته رئيس حركة حماس السابق خالد مشعل، وإقليم الضفة الغربية الذي عاد لرئاسته صالح العاروري، وانتخبت الحركة مجدداً إسماعيل هنية رئيساً لها،

وصالح العاروري نائباً للرئيس،[134] وأنجزت انتخابات شوراها المركزي، وتشكيل لجنتها التنفيذية (المكتب السياسي)، وتوزيع دوائر العمل في الحركة، وهو ما قد يُعَدّ إنجازاً مستمراً للحركة، وسط حالة الجمود العام الذي تعانيه الحركة الوطنية، ولا سيّما مع ظروف الحصار والملاحقة التي تعانيها حركة حماس، والانفصال الجغرافي الذي يعانيه الفلسطينيون جميعاً.

خامساً: انعكاس الحالة العامة على مؤسسات المنظمة والسلطة

يتضح مما سبق، موقع المؤسسات الفلسطينية العامة، سواء منظمة التحرير الفلسطينية، أم مؤسسات السلطة الفلسطينية، من مجمل الظرف السياسي العام، ذلك المتعلق بالصراع مع الاحتلال وتحولات خطاب السلطة الفلسطينية تجاهه، أو المتعلق بالعلاقات الوطنية الداخلية، وفشل مسار المصالحة والانتخابات. فلم ينطلق مشروع الانتخابات ليعيد بناء هذه المؤسّسات كما وعد المتحاورون، ولا سيّما من حركتَي فتح وحماس، وظلّت حكومة اشتية حكومة إشكالية، لا تحظى بالتوافق الوطني، كما سبق بيانه. وأما المجلس التشريعي فقد حلّته السلطة بالاستناد إلى المحكمة الدستورية في كانون الأول/ ديسمبر 2018، بينما وعلى نحو منفرد أُعيد تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وانتخاب عباس رئيساً لها، بالتشاور مع من حضر من فصائل المنظمة، ومقاطعة الجبهة الشعبية، في أيار/ مايو 2018.[135] ويمكن القول إنّ حال المؤسسات العامة ظلّ رهين هذه الحالة، على الرغم من كل التطورات والأحداث الضخمة، التي مرّت بالسنتين محلّ البحث.

كان آخر اجتماع للمجلس المركزي لمنظمة التحرير، اجتماع دورته الثلاثين في 2018/10/28، ولا توجد أي معلومات عن أي دورات تالية في موقع المجلس الوطني،[136] أو موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، ولم ينعقد المجلس في السنوات التالية، وذلك بخلاف لائحة المجلس الداخلية التي تنصّ على انعقاده دورياً بدعوة من رئيسه، مرة كل ثلاثة أشهر، أو في دورات غير عادية، بدعوة من رئيسه، بناء على طلب من اللجنة التنفيذية، أو من ربع عدد أعضاء المجلس.[137] وكان المجلس المركزي قد انعقد، بحسب المعلومات المنشورة على موقع وكالة وفا، ثلاث مرات في سنة 2018، وذلك بعد انقطاع قارب الثلاث سنوات، إذ كانت آخر اجتماعاته قبل ذلك في آذار/ مارس 2015،[138] مما يعني أن تعطيل لائحة المجلس المركزي أمر معتاد، وهو ما يعني بدوره، التعطيل الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكون المجلس المركزي، هو المؤسسة الوسيطة بين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وبين المجلس الوطني، فقد كان آخر انعقاد للمجلس الوطني في الفترة الواقعة بين 2018/4/30 و2018/5/3.[139]

وفي حين أن منظمة التحرير معطّلة من الناحية الفعلية، وتُستدعى مؤسساتها بين فترات متباعدة في سياقات سياسية داخلية وخارجية، دون أن يكون لقراراتها أثر في السياسات العامة، كقرار المجلس المركزي في دورته السابعة والعشرين المنعقدة في يومي 4–2015/3/5، والذي نصّ فيه على: "وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين"،[140] فإنّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اتخذت قراراً بعقد دورة جديدة للمجلس المركزي في موعد أقصاه كانون الثاني/ يناير 2022.[141]

وعلى صعيد اللجنة التنفيذية، فقد استقالت منها حنان عشراوي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، التي قالت إنّ اللجنة التنفيذية تعاني من التهميش، ودعت لإجراء إصلاحات، وتفعيل منظمة التحرير، وإعادة الاعتبار لصلاحياتها ومهامها، وقَبِل الرئيس الفلسطيني محمود عباس استقالتها في وقت لاحق.[142]

مع التعطيل الفعلي لمنظمة التحرير، وحلّ المجلس التشريعي، وإعادة تشكيل الجهاز القضائي، وكون الحكومة غير برلمانية ولا توافقية، وهي حكومة الرئيس ويرأسها عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح، ومع انهيار مسار المصالحة، وإلغاء مشروع الانتخابات، وزيادة الاستناد للقوة الأمنية، فإنه يمكن القول إنّ الاتجاه العام لنمط الإدارة في المؤسسة الفلسطينية هو اتجاه شمولي أمني، يتركز في عدد محدود من الأفراد.[143] وقد كان المعنيون بالشأن العام الفلسطيني يحذرون من هذا الاتجاه منذ سنوات،[144] وهو ما يعني أن السلطة الفلسطينية تسير باتجاه تكريس هذا النمط من الإدارة، بما يجعله نمطاً بنيوياً ثابتاً.

وكان الفريق الأهلي الفلسطيني لدعم شفافية الموازنة العامة في تشرين الأول/ أكتوبر 2021، قد كشف أنّ أمن السلطة الفلسطينية يحظى بالحصة الأكبر من ميزانية السلطة الفلسطينية، فقد أُنفقَ في النصف الأول من سنة 2021 ما يزيد على 50 مليون شيكل إسرائيلي (نحو 16 مليون دولار) على إصلاح قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. كما تلقت تلك القوات 1,675 مليون شيكل (نحو 538 مليون دولار)، أي ما يزيد على 22% من إجمالي ميزانية السلطة، خُصِّص 88% منها للرواتب، بزيادة بلغت 115 مليون شيكل (نحو 37 مليون دولار) مقارنة بالأشهر الستة الأولى من سنة 2020.[145] فمن غير المستغرب حينئذ أن تقول ما نسبته 56% أن السلطة الفلسطينية قد أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني، بينما تقول ما نسبته 35% فقط أنها إنجاز للشعب الفلسطيني.[146]

ويبقى من مؤسسات السلطة الفلسطينية، المجلس التشريعي، الذي حلّته السلطة. إلا أنّه ومن المفارقات، ظلّ نواب حماس في غزة يعقدون المجلس التشريعي ويصدرون القرارات،[147] حتى بعد اتجاه حركتَي حماس وفتح للذهاب إلى الانتخابات الملغاة لاحقاً، وبالرغم من بيان اجتماع الفصائل

في القاهرة في شباط/ فبراير 2021، الذي استند في توصياته إلى مرسوم الرئيس عباس حول مواعيد الانتخابات المتوالية. وقد استند هذا المرسوم بدوره إلى قرار المحكمة الدستورية التي حلّت المجلس التشريعي، الأمر الذي يكشف عن حجم المفارقات والمناكفات في الساحة الفلسطينية. وكان هذا التقرير قد سبق إلى استعراض حالة حكومة محمد اشتية، ومن ثم يتضح بذلك موقعها من حالة المؤسسات الوطنية، ومجمل الحالة الوطنية.

سادساً: التنسيق الأمني بين المناورة والتنشيط

أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في 2020/5/19، انسحاب منظمة التحرير ودولة فلسطين "من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة على تلك التفاهمات والاتفاقات، بما فيها الأمنية"،[148] وهو إعلان، لو أُخذ بحرفيته، وكان ثمّة نيَّة حقيقية لإنفاذه، فإنه يعني بالضرورة قراراً بالمواجهة. فعمومه يقتضي سحب الاعتراف بـ "إسرائيل"، والانسحاب من الاتفاقيات الاقتصادية معها، وإطلاق يد الجماهير لالتقاط المبادرة لمواجهة الاحتلال، بيد أنّ شيئاً من ذلك لم يحصل.

جاء هذا الإعلان في سياقٍ تحوَّلَ إلى أزمة تخنق مشروع السلطة، وذلك بعد إعلان بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة الاحتلال وقتها، عن مشروعه لضمّ أجزاء من الضفة الغربية، وهو ما يعني فعلياً إعلاناً بوفاة مشروع التسوية، وإلغاءً لمبررات وجود السلطة، بعد أن كرّس الاحتلال الإسرائيلي وقائعه الاستعمارية على الأرض، ولم يَبْقَ عليه إلا الترسيم القانوني لذلك. وهو ما يعني بالضرورة إعلاناً عن استحالة إقامة دولة ذات معنى بالضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وتكريساً للوضع الوظيفي القائم للسلطة في حماية الاحتلال، وتفريغاً لأي مفاوضات محتملة من قيمتها، طالما أنّ الوقائع الاستعمارية هي مرجعية تلك المفاوضات. وقد ترابط هذا الظرف، مع التطبيع الإماراتي الإسرائيلي حينها، وإعلان خطة ترامب للقضية الفلسطينية، ومن ثم كان التقارب مع حماس، والإعلان عن التنصّل من الاتفاقيات، ووقف تسلُّم المقاصة.[149]

لم يتعلق وقف تسلُّم أموال المقاصة بالموقف السياسي فحسب، بل اتصل بقرار الاحتلال الإسرائيلي الاقتطاع من المقاصة ما يساوي ما تدفعه السلطة الفلسطينية من مخصصات للأسرى وعائلات الشهداء، وهي مشكلة قديمة، سابقة على قرار السلطة المستجدّ بوقف تَسلُّم أموال المقاصة المشار إليه. فقد امتنعت السلطة عن تَسلُّم المقاصة في شباط/ فبراير 2019،[150] بسبب اقتطاع الاحتلال منها ما يساوي مدفوعات السلطة للأسرى وعائلات الشهداء، وهو الأمر الذي أدخل السلطة الفلسطينية في أزمة اقتصادية، واضطرها حينها أن تدفع من 50% إلى 60% من

رواتب موظفيها التي تزيد عن ألفي شيكل (نحو 550 دولار)،[151] لتعود السلطة تالياً وتتسلَّم أموال المقاصة منقوصة، في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، بالرغم من استمرار الاقتطاع منها.[152] فلم يكن جديداً إذاً قرار السلطة بالامتناع عن تسلم أموال المقاصة، ثم العودة لتسلُّمها دون تغيّر في الشروط الإسرائيلية، وهو ما تكرّر هذه المرة كذلك.

بالإضافة لرفض تسلُّم أموال المقاصة، بما سينعكس بالضرورة على القدرة الاقتصادية للناس، إذ يترتب عليه عجز السلطة الفلسطينية عن دفع الرواتب كاملة،[153] لا سيّما إذا أضيف إلى أزمة المقاصة الأزمة الاقتصادية العامة الناجمة عن أزمة جائحة كورونا، ومن ثم تراجع مداخيل السلطة، فإنّ المظهر الآخر لوقف التنسيق الأمني، تمثّل في سحب السلطة الفلسطينية قواتها من المناطق ج، وب، التي يتطلب وجودها فيها موافقة من الاحتلال الإسرائيلي وفق الاتفاقات الموقعة. وقد أعلن محمد اشتية، رئيس وزراء حكومة السلطة الفلسطينية، أنّ قرار وقف العمل بالاتفاقيات مع "إسرائيل" "أصبح سارياً، وبدأت المؤسسات الفلسطينية الرسمية تنفيذه"، وذلك خلال لقائه مع "منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط" نيكولاي ملادينوف Nickolay Mladenov في مدينة رام الله.[154]

سوى ذلك، لم تظهر مفاعيل أكثر وضوحاً لقرار وقف التنسيق الأمني، لا سيّما مع عدم انعكاسه عملاً ميدانياً في الواقع، ومع استمرار السلطة الفلسطينية في بعض إجراءاتها، التي لا تنسجم مع قرار وقف التنسيق الأمني، ولا مع خطوات المصالحة، كامتناعها عن دفع رواتب عدد من أسرى حماس، وامتناعها عن صرف الرواتب التقاعدية لنواب حماس في المجلس التشريعي المنحلّ. فقد كانت هذه الإجراءات تواكب بشكل مستمر قرار وقف التنسيق الأمني، ولم يجرِ فعلياً تفعيل مقاومة شعبية شاملة في ساحة الضفة الغربية، ولم يتجاوز ما أعلن عنه، بيان يتيم لما سمي بالقيادة الموحدة للمقاومة الشعبية، والذي بدوره لم يتجاوز حدّ الدعوة لبعض الخطوات الرمزية كرفع الأعلام، ورايات الحداد السوداء، والوقفات الاحتجاجية،[155] وهي خطوات شكلية لا يقيم لها الاحتلال وزناً.

اقتصرت مظاهر وقف التنسيق مع الاحتلال، على الامتناع عن استلام أموال المقاصة، وسحب القوات من المناطق ج، وب، وعدم القدرة على تجديد واستصدار الوثائق الشخصية للفلسطينيين، كالهويات وشهادات الميلاد، إذ يتطلب ذلك رفع السجلات المدنية للاحتلال الإسرائيلي، والذي يتحكم في كامل مجالات حياة الفلسطينيين وحركتهم، من ثم لا قيمة عملية، بناء على ذلك، لأي وثيقة تصدرها السلطة الفلسطينية ولا يعترف بها الاحتلال،[156] وذلك في حين جرى الحديث عن امتناع الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية عن نقل المعلومات لأجهزة الاحتلال الإسرائيلي، وإتلافها لملفاتها السرية خشية من مصادرة الاحتلال الإسرائيلي لها في حال اقتحم مقرّاتها.[157]

الجانب الأهم والأعمق في ملف التنسيق الأمني، هو نقل المعلومات للاحتلال الإسرائيلي، والذي بدوره نفى حصول أيّ تغيّر في التنسيق الأمني على هذا المستوى. فقد نقلت بعض المصادر الإعلامية الإسرائيلية، عن مستويات أمنية إسرائيلية، تصريحات مفادها، أنه لا يمكن للرئيس الفلسطيني محمود عباس وقف التنسيق الأمني، لما يمكن لذلك من أن يفيد خصومه السياسيين وقوى المعارضة، لا سيّما حماس والجهاد. كما أشارت الأوساط الأمنية الإسرائيلية، إلى عدم جدّية الرئيس الفلسطيني، والفجوة التاريخية بين تصريحاته التي هي من هذا النوع، وبين ممارسته في الواقع؛ وأكّدت هذه الأوساط أن التنسيق الأمني ما يزال مستمراً وناجعاً،[158] وإن كانت مصادر أخرى في جيش الاحتلال، ذكرت أنّ "قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية توقّفت عن تلقّي مكالمات من الجيش الإسرائيلي، ولا تقوم بتنسيق أمنيّ مع إسرائيل"،[159] مرجّحة أن يكون ذلك تكتيكاً في سياق المنافسة مع حماس، ومتوقعة استئنافه قريباً.[160] إلا أنّ التصريحات التي نقلتها صحيفة النيويورك تايمز The New York Times، عن حسين الشيخ، وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، كما أكدها الواقع، عن كون السلطة ستعتقل كلّ من يخطّط لمهاجمة الإسرائيليين،[161] مما يعني أنّ الدور الوظيفي لم يتغيّر، بغض النظر عن الاتصالات الهاتفية من عدمها مع الجانب الإسرائيلي. وقد ذكرت المصادر الإسرائيلية، أنّ أجهزة السلطة الفلسطينية اعتقلت خلية لحماس في مدينة الخليل كانت تخطّط لتنفيذ عملية عسكرية ضدّ أهداف إسرائيلية.[162]

إنّ الوقف الحقيقي للتنسيق الأمني في جانبه الخفي والعميق المشار إليه، يعني بالضرورة استدعاء ردّ فعل من الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما لم يلاحظه عامة الفلسطينيين، وهو ما دعا بعض المراقبين للتساؤل حول جديّة هذا القرار، لا سيّما وأن وقف التنسيق الأمني، بحسب هؤلاء المراقبين، "يعادل حلّ السلطة أو انهيارها".[163]

يُضاف إلى ذلك، وهو ما أشارت إليه الأوساط الأمنية الإسرائيلية، من تاريخ قيادة السلطة، في عدم تنفيذ قرارات أو تهديدات من هذا النوع. فمنذ سنة 2010 والرئيس الفلسطيني يلوّح بحلّ السلطة الفلسطينية،[164] وهي تهديدات كان الرئيس الفلسطيني يعود للتصريح بنقيضها تماماً في أوقات أخرى،[165] هذا بالإضافة إلى العديد من القرارات والتوصيات والدعوات لوقف التنسيق الأمني، أو التحلل من الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل"، من مؤسسات منظمة التحرير، بل وحركة فتح، على الأقل منذ سنة 2015.[166]

وأياً كانت حقيقة وقف التنسيق الأمني، ومستوياته، فإنّ السلطة الفلسطينية، عادت وأعلنت عن استئنافها التنسيق الأمني في 2020/11/17، على لسان عضو اللجنة المركزية في حركة فتح، ووزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، حسين الشيخ، الذي برّر العودة للتنسيق الأمني بقوله: "على ضوء الاتصالات التي قام بها سيادة الرئيس بشأن التزام إسرائيل بالاتفاقيات

الموقعة معنا، واستناداً إلى ما وردنا من رسائل رسمية مكتوبة وشفوية بما يؤكد التزام إسرائيل بذلك. وعليه سيعود مسار العلاقة مع إسرائيل كما كان"،[167] ومن ثم ستعود السلطة الفلسطينية لتسلُّم أموال الضرائب من الاحتلال،[168] وتعيد افتتاح مكاتب ومديريات الهيئة العامة للشؤون المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة،[169] وهي المكاتب التي تُعنى بالاتصال بالاحتلال الإسرائيلي.

تبيّن فيما بعد أنّ حسين الشيخ كان قد أرسل في 2020/10/7 رسالة إلى ما يُعرف إسرائيلياً بالمنسّق، وهو بحسب التعريف الإسرائيلي "مسؤول وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق"، تضمّنت، رسالة الشيخ، سؤال المنسّق إن كانت "حكومة إسرائيل ملتزمة بالاتفاقيات والمعاهدات الموقَّعة مع الفلسطينيين مع منظمة التحرير أم لا؟ والتي تشكل مرجعاً للعلاقات الثنائية بين الطرفين منذ عام 1993"،[170] ليرد المنسّق بقوله:

> فيما يتعلق بخطابك الذي أرسلته في السابع من أكتوبر 2020، تعلن إسرائيل عن استمرار الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية ثنائية القطب لتشكيل الإطار القانوني المطبّق الذي يغطي تصرفات كِلا الطرفين في القضايا المالية والقضايا الأخرى. واستناداً على هذه الاتفاقيات، تستمر إسرائيل بجمع الضرائب لصالح السلطة الفلسطينية. ولسوء الحظ، فإن السلطة الفلسطينية هي من رفضت استلام هذه التمويلات المجموعة من إسرائيل.[171]

يُلاحظ على هذه المراسلة، أنّها كانت مع مستوى إسرائيلي متدنٍّ، وهو "المنسّق"، الذي يُعدّ الحاكم الإسرائيلي للضفة الغربية، ممّا يكشف طبيعة العلاقة الجارية بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية. كما أنّ في ذلك اعترافاً بـ"وحدة التنسيق" التي تُعدّ فعلياً بديلاً عن الإدارة المدنية الإسرائيلية، التي يُفترض حلّها وفق اتفاق أوسلو، كما أنّ رسالة حسين الشيخ للمنسّق كانت قبل بدء الانتخابات الأمريكية بشهر تقريباً، فلم تنتظر السلطة الفلسطينية حتى تسفر الانتخابات الأمريكية عن الفائز، مما يعني أنّ قرار وقف التنسيق لم يكن استراتيجياً ولا حقيقياً، وإنما كان مناورة، كما رأى العديد من المراقبين من البداية،[172] وهو ما ينسجم مع عدم رغبة السلطة في تغيير المسار أو الدخول في مواجهة مع الاحتلال، ويدلّ في الوقت نفسه، على رغبتها في أن تعيد استئناف العلاقات مع الاحتلال بالتزامن مع ظهور الإدارة الأمريكية القادمة، سواء كانت إدارة ترامب، أم إدارة بايدن.

كما يُلاحظ، أنّ المراسلة تضمّنت سؤالاً من السلطة للاحتلال إن كان الاحتلال ما يزال ملتزماً بالاتفاقيات، مع أنّه يُفترض، وكما في الإعلان الرسمي للسلطة، أنّ السلطة قد تحلّلت من التزامها بهذه الاتفاقيات، ومن ثم فلا معنى لسؤال "الطرف الآخر" عن موقفه من الاتفاقيات إن كان ثمة خيار استراتيجي فلسطيني بالتحلّل منها. ولا يقلّ عن ذلك كلّه أهمية توقيت استئناف العلاقات مع الاحتلال، الذي جاء في أثناء حوارات حماس وفتح لاستئناف مشروع الانتخابات التشريعية،

وهو أمر يعني أن اتجاه السلطة نحو الانتخابات غير مؤسّس على تحوّل في السياسة، الأمر الذي أثار المخاوف من أن تمنح تلك الانتخابات الشرعية لمسار السلطة، وبغطاء من حركة حماس، دون أن يثمر ذلك مصالحة حقيقية، أو اتجاهاً بتغيير المسار السياسي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى سابقة للسلطة في وقف اتصالاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، تحديداً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، بعد قرار إدارة ترامب نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، وعزمها إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية،[173] وهو ما تمّ لاحقاً، أي إغلاق المكتب. وقد تزامنت إعلانات السلطة تلك، مع حوارات مع حركة حماس، أفضت إلى توقيع اتفاق بينهما في القاهرة، في 2017/10/12،[174] بيد أنّ هذا الاتفاق ما لبث أن انفجر في 2018/3/13، إثر تفجير استهدف موكب رئيس وزراء حكومة السلطة وقتها رامي الحمد الله.[175] وقد تبادلت الحركتان الاتهامات حول ذلك، وظلّت العلاقات بينهما تراوح مكانها، ما بين القطيعة والتصعيد، حتى جاء التقارب في مطلع سنة 2020، كما سبق عرضه. إن أهمية الإشارة هنا في التشابه النسبي بين تجربة 2018/2017 و2021/2020، من حيث رفع سقف الخطاب والتقارب مع حماس، ثم العودة عن ذلك.

لقد انتهت سنة 2020، باستئناف التنسيق الأمني، اتصالاً مع آخر سنة 2019، الذي أُحصي فيه 4,703 انتهاكات لأجهزة السلطة متعلقة بالحريات السياسية، منها 1,079 حالة اعتقال.[176] وأعلنت في السياق نفسه مصادر إسرائيلية أن السلطة الفلسطينية أغلقت في سنة 2019 ما يقارب 300 جمعية ومؤسسة محسوبة على الحركات الإسلامية.[177] وفي المقابل أعلن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) (*Shabak*) Israel Security Agency—ISA أن استقرار السلطة الفلسطينية مصلحة إسرائيلية، محذّراً من المسّ بها وتأثير الاقتطاع من أموال المقاصّة عليها.[178]

من جديد يبيّن موقف الشاباك نمط العلاقة القائم على التنسيق الأمني، وهو ما ينسجم مع تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لابيد Yair Lapid، الذي صرّح في أيلول/ سبتمبر 2021، أن 90% من علاقة "إسرائيل" مع السلطة تدور حول التنسيق الأمني.[179] ومن ثم فإنّ هذا النمط من العلاقة استمرّ على الأقل حتى أيار/ مايو 2020، وبرعاية أمنية أمريكية، تمثّلت في زيارة سريّة إلى رام الله، قامت بها رئيسة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية Central Intelligence Agency (CIA)، جينا هاسبل Gina Haspel.[180] وهو ما يتناقض مع قرار وقف الاتصالات مع الولايات المتحدة سالف الذكر، ثم يمكن القول إنّ هذا النمط من العلاقة تجدّد في تشرين الثاني/ نوفمبر مع إعلان السلطة استئناف علاقاتها بـ"إسرائيل".

فبمجرد استئناف التنسيق الأمني، وبحسب مصادر إسرائيلية، أبلغت السلطة الفلسطينية، مصادر غربية استعدادها لتعديل قانون رواتب الأسرى.[181] غير أنّ السلطة لم تجد حلاً لملف

الأسرى سوى بدمجهم في المؤسسات المدنية والأمنية، وإحالة من لا تنطبق عليهم الشروط إلى التقاعد، وفق مرسوم للرئيس عباس مطلع سنة 2021. وقد أبدى الرئيس عباس في وقت لاحق استعداده لمناقشة قضايا حساسة وشائكة فلسطينياً مع الحكومة الإسرائيلية، ومن بينها مسألة رواتب الأسرى، في حال وافقت الحكومة الإسرائيلية على الحديث معه.[182] إلى جانب ذلك، استمرّت السلطة الفلسطينية في قطع رواتب عدد من الأسرى المحرّرين، وآخرين ما يزالون داخل السجون،[183] وهو ما يعني أنّ خطوات التقارب، أو رفع السقف الخطابي تجاه الاحتلال، لم يغيّر إيجابياً في سياسة السلطة إزاء ملف الأسرى المقطوعة رواتبهم.

بعد استئناف العلاقات مع الاحتلال، رجعت اللقاءات المتعدّدة بين المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين بمستوياتها المدنية المتنوعة، كالصحة مثلاً.[184] وفي الشقّ الأمني، ومنذ استئناف التنسيق، وحتى نهاية سنة 2020، منعت أجهزة السلطة مواجهاتٍ شعبية مع الاحتلال الإسرائيلي،[185] وأحبطت تنفيذ بعض عمليات الطعن،[186] وذلك بغض النظر عن الادعاءات الإسرائيلية التي زعمت أن التنسيق الأمني لم ينقطع يوماً، وأن إعلان قطعه لم يكن أكثر من إعلان سياسي.[187]

وفي حين وصفت مستويات عليا في السلطة الفلسطينية التنسيق الأمني، بعد استئنافه، بأنه نوع من السيادة ودفاع عن الشعب،[188] فإن الدور الأمني بلغ ذروته بعد إلغاء الانتخابات الفلسطينية، وما تبعها من أحداث ضخمة، بعضها رأى فيها المراقبون إخفاقات كبرى للسلطة الفلسطينية، عزّزت من انكشاف شعبيتها، وتآكل شرعيتها. وينطبق على ذلك الدور السلبي للسلطة الفلسطينية والمتباطئ في أثناء معركة سيف القدس، وصفقة لقاحات قريبة انتهاء الصلاحية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي،[189] ومقتل الناشط الفلسطيني نزار بنات، على يد قوّة أمنية فلسطينية.[190] فقد دفعت هذه الوقائع المتسارعة السلطة الفلسطينية للاعتماد على القوّة الأمنية في ترسيخ وجودها، وتأكيد أهميتها للقوى الراعية، فتحدثت المصادر عن دور للسلطة الفلسطينية في تتبع منفّذ عملية مسلحة ضدّ قوات إسرائيلية على حاجز زعترة قرب نابلس،[191] وعن تصدّي السلطة الفلسطينية لمواجهات شعبية،[192] وفي هذا السياق طلبت السلطة الفلسطينية، بحسب مصادر إسرائيلية، من الاحتلال الإسرائيلي تزويدها بمعدّات لفضّ التظاهرات.[193]

وفيما يبدو أنّه استشعارٌ من القوى الدولية، وكذلك الاحتلال الإسرائيلي، للمخاطر التي تهدّد استقرار السلطة الفلسطينية بعد معركة سيف القدس، فقد زار مدير المخابرات المركزية الأمريكية وليام بيرنز William Burns مقر رئاسة السلطة في رام الله في آب/ أغسطس 2021، لبحث دعم السلطة الفلسطينية سياسياً ومالياً، وقطع الطريق على حركة حماس،[194] وسبقته زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي والمسؤول عن الملف الفلسطيني – الإسرائيلي هادي عمرو لرام الله

في تموز/ يوليو 2021،[195] والذي شدّد في لقاء جمعه بالإسرائيليين على أنّ "الأزمة الاقتصادية في السلطة الفلسطينية، والأزمة السياسية الداخلية، وغياب الشرعية العامة للسلطة الفلسطينية، يخلق وضعاً خطيراً وغير مستقر"؛ ومن ثمَّ اقترح "سلسلة إجراءات اقتصادية يُمكن لإسرائيل اتخاذها، لتحسين الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية بشكل سريع نسبياً".[196] وزار في السياق نفسه، السلطة الفلسطينية في رام الله مدير الاستخبارات البريطانية الخارجية Secret Intelligence Service (MI6) ريتشارد مور Richard Moore.[197] ونجم عن مجمل هذه الترتيبات لقاء بين الرئيس عباس ووزير الحرب الإسرائيلي بني (بنيامين) جانتس Benny Gantz، والذي انتهى إلى قرارات لدعم السلطة الفلسطينية اقتصادياً، كإقراضها 155 مليون دولار، وزيادة عدد تصاريح العمل داخل كيان الاحتلال، دون أن يكون لذلك حتى أيّ أفق سياسي بالنسبة لمشروع التسوية كما تريد السلطة.[198]

ولم يخلُ المشهد، من لقاءات تطبيعية في مستويات أخرى، كتنظيم منظمة التحرير لقاء مع شخصيات إسرائيلية في مدينة البيرة،[199] وذلك عقب أحداث القدس المتسلسلة، باب العامود، وحي الشيخ جراح، واقتحام الأقصى، وما تبعها من معركة سيف القدس، ولقاء لجنة التواصل بالسلطة الفلسطينية مع أدباء وفنانين إسرائيليين،[200] ولقاء الرئيس عباس وفداً من حزب ميرتس Meretz الإسرائيلي، برئاسة وزير الصحة الإسرائيلي نيتسان هوروفيتس Nitzan Horowitz، في مقر الرئاسة الفلسطينية في مدينة رام الله.[201] وقد ذكرت مصادر إعلامية أن الرئيس عباس طلب من أعضاء حزب ميرتس الذين اجتمع بهم، نقل رسالة إلى وزيرة الداخلية أيليت شاكيد Ayelet Shaked، أعرب من خلالها عن رغبته اللقاء معها، والتي رفضت ذلك بدورها.[202] وزعمت مصادر إعلامية، أن السلطة الفلسطينية وافقت أن تتعاون في البحث عن الأسرى الذين هربوا من سجن جلبوع،[203] واعتقلوا جميعاً لاحقاً، بيد أنّ الأكثر دلالة هو لقاء الرئيس عباس، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، برئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي الجديد رونين بار Ronen Bar. وقد عقد اللقاء سراً، وهو الأول من نوعه مع الرئيس الجديد،[204] وإن لم يكن الأول من نوعه مع رئيس الشاباك من بعد استئناف التنسيق الأمني، فقد التقى الرئيس عباس، بالرئيس السابق للجهاز، نداف أرغمان Nadav Argaman، في رام الله في آذار/ مارس 2021، والذي قيل إنه كان عاصفاً، لطلب أرغمان من عباس إلغاء الانتخابات التشريعية،[205] بيد أنّ الذي حصل هو إلغاء الانتخابات فعلاً، بعد شهر من هذا اللقاء.

وقد ربطت مصادر إعلامية، ومراقبون، تصاعد حملات السلطة الفلسطينية الأمنية في الضفة الغربية ضدّ النشطاء والفصائل الفلسطينية، بلقاء الرئيس عباس برئيس الشاباك الجديد، ولا سيّما أن هذا اللقاء جاء بعد تصاعد أعمال المقاومة في الضفة الغربية، خصوصاً في مدينة جنين، والتي كان من معالمها، ظهور مسلحين لحركة حماس وفصائل أخرى في تشييع الوزير الأسبق، والقيادي

في حركة حماس، وصفي قبها. وقد حاولت قوات من السلطة الفلسطينية، اقتحام مخيم جنين، وواجهها صدّ شعبيّ داخل المخيم.[206] وقد عبّر نائب محافظ جنين، عن تخوّف السلطة، من مظاهر تشييع وصفي قبها، بقوله إنّها مؤشر خطير.[207] ووسّعت السلطة الفلسطينية من منعها لنشاطات الفصائل، فصادرت رايات حركة حماس، وأنزلت يافطات التهنئة، في أثناء استقبال أسير محرر من قرية زواتا بالقرب من نابلس، وصادرت رايات حماس كذلك في أثناء استقبال أسير محرر من رام الله. واللافت أن هذه الإجراءات لم تقتصر على مناصري حماس، فقد فعلت الشيء نفسه مع موكب استقبال أسير محرر من حركة الجهاد الإسلامي في طمون قرب طوباس، وصادرت رايات الجبهة الشعبية خلال تشييع جثمان الشهيد أمجد أبو سلطان في بيت لحم،[208] وذلك مع استمرار الاعتقال السياسي.[209] وكانت لجنة أهالي المعتقلين السياسيين بالضفة الغربية قد رصدت 2,578 انتهاكاً تمّ ارتكابها على يد أجهزة السلطة الفلسطينية تتعلق بالحقوق والحريات العامة والقانون، بما في ذلك الاعتقال السياسي، خلال سنة 2021، الذي وصفته بـ"العام الأسود في قمع الحريات".[210] كما اختتمت السلطة في كانون الأول/ ديسمبر سنة 2021 بتوسيع دائرة الاعتقالات السياسية،[211] واستهداف قطاعات متنوعة من العمل العام، كالعمل الطلابي، إذ استهدفت أجهزة السلطة بالاقتحام سكنات الكتلة الإسلامية.[212] وانتقل جهدها الأمني إلى لبنان، فقد اتهمت حركة حماس، مجموعة تابعة للأمن الوطني التابع للسلطة الفلسطينية في رام الله بإطلاق النار على المشيعين لجنازة الشهيد حمزة شاهين، أحد كوادر الحركة الذي توفي في انفجار تسبب به مسّ كهربائي في مخزن معدّ لمستلزمات مواجهة جائحة كورونا (بما في ذلك إسطوانات أكسجين) كما قالت حماس،[213] وأدى إطلاق النار إلى استشهاد ثلاثة من كوادر حماس من المشيعين، بالإضافة إلى إصابة نحو عشرين آخرين بجراح.[214] وتتصاعد هذه السياسة الأمنية، بما تنعكس السياسات الأمنية المشار إليها على مجمل الحالة الوطنية كما سبق عرضه في هذا التقرير، وبما قد يشير إلى حقبة قادمة أكثر حصاراً للحريات، واعتماداً على القوة الأمنية.

خلاصة

اتسمت السنتان 2020 و2021 بتناقض هائل، بين ضرورات المرحلة التي أقرّ بها جميع الفرقاء الفلسطينيين، والتحديات التي تواجه القضية والشعب وقواه، من خطة ترامب، وموجة التطبيع العربي، ومشروع الضمّ، والانتهاء الفعلي لمشروع التسوية، وبين الوقائع والممارسات على الأرض. فقد رفعت ضرورات المرحلة من الخطاب السياسي للسلطة الفلسطينية، الذي ظلّ ملتزماً بالتسوية. وفتحت حواراً للتقارب بين حركتي حماس وفتح، مرّ بمراحل متعدّدة، من الحديث عن الاتفاق على قيادة موحّدة للمقاومة الشعبية، انتهاء بالاتفاق على الذهاب إلى انتخابات متتالية، تشريعية، فرئاسية، وأخيراً للمجلس الوطني لمنظمة التحرير، إلا أنّ

قيادة السلطة الفلسطينية ألغت ذلك كلّه، ليعود المشهد الفلسطيني الداخلي من جديد، إلى التأزّم المعتاد، والجمود، ومراوحة المكان، كما كان دائماً منذ سنة 2007.

وكما رجعت السلطة عن تفاهماتها مع حماس، وألغت الانتخابات، فقد رجعت للتنسيق الأمني، الذي توقّف على نحو معلن من أيار/ مايو 2020 وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، وسط تشكيك كبير بجدّية وقفه، وتبعاً لجملة ضخمة من الأحداث، كأحداث القدس المتدرجة من باب العامود إلى حيّ الشيخ جراح إلى المسجد الأقصى، فدخول المقاومة في غزة عسكرياً على خطّ المواجهة مع الاحتلال، مما رفع من شعبية حماس والجهاد وفصائل المقاومة. فقد استندت السلطة الفلسطينية إلى القوّة الأمنية في تثبيت وجودها، لا سيّما بعد سلسلة من الأحداث المتعلقة بممارساتها، كصفقة اللقاحات مع الاحتلال الإسرائيلي قريبة انتهاء الصالحية وقتل الناشط نزار بنات.

وبتعطيل الانتخابات، ووقف مسار المصالحة، والتعطيل الفعلي لمنظمة التحرير، تكون السلطة قد كرّست الالتزام بنهج اتفاق أوسلو، كما كرست الشمولية الأمنية، والحكم الأحادي المركّز في يد نخبة قليلة العدد، نمطاً للإدارة، تشوبه الكثير من اتهامات الفساد وعدم الشفافية، وهو ما كشفت عنه الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، والسياسات المالية غير المفهومة، كالترقيات في الفئات العليا، مع الخصومات من رواتب الموظفين.

وبسبب جملة هذه الممارسات، تأزّمت علاقة قيادة فتح والسلطة، بأكثر القوى الوطنية، ولا سيّما حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، التي لاحقت قوات السلطة أنشطتها في الضفة الغربية، بما في ذلك الأنشطة الشعبية والرمزية. كما اتهمت الجبهة الشعبية السلطة الفلسطينية بحصارها مالياً، وذلك في حين تحالفت الجبهة الشعبية مع حماس في انتخابات نقابة المهندسين، في مشهد فريد من حيث الممارسة السياسية، في السنتين محلّ البحث، حيث خلتا من أي ممارسة سياسية، لا سيّما مع تعطيل الانتخابات الطلابية بسبب جائحة كورونا وإلغاء الانتخابات التشريعية، بينما قررت السلطة آخر السنة إجراء انتخابات متدرجة في المجالس المحلية، قاطعتها حماس والجهاد الإسلامي سياسياً، وشاركت فيها قوى اليسار على نحو محدود.

إنّ مجمل سياسات السلطة الفلسطينية اتجهت بها لتكريس نمط شموليّ أمني من الإدارة، مما يهدّد بحصار الحريات، وتجريف الحياة السياسية، على نحو أكثر حدّة، وتعميق حضور نخبة أو أقلية "أوليغارشية"، من قوى الأمن وبعض النافذين في فتح وحلفائهم المتنفذين المحليين، وهو ما سوف يَحول بالضرورة، دون إنجاز مصالحة حقيقية، ويستدعي الكثير من التحفّظ والحذر عندما ترفع قيادة السلطة لسقف خطابها السياسي، أو تدعو خصومها السياسيين للتقارب. إذ إنها بذلك، تشتري الوقت، وتستدعي الشرعية السياسية، لتعود تالياً إلى المسارات نفسها. والأخطر وطنياً في هذا الاتجاه، أنّه يحشر هذه النخبة، في زاوية الاحتماء بالرعاة الدوليين والإقليميين، والاستقواء

بالوظيفة الأمنية للسلطة الفلسطينية، وبما قد يفتح المجال للمزيد من الارتباط العضوي بعوامل التأثير الخارجية الإسرائيلية، والإقليمية، والدولية.

وبسبب انعدام المؤسسات، وانحصار الإدارة في النخبة المحدودة، في ظلّ الانقسام، وبالارتهان للهيمنة الإسرائيلية الحاكمة لمجال السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، فمن المرجّح أن يكون للصراع على خلافة الرئيس الفلسطيني محمود عباس دور واضح في إدارة المشهد السياسي الفلسطيني خلال السنتين القادمتين، وذلك ما لم تتجاوز أحداث كبرى الفاعلين في الساحة الفلسطينية، فهذا الاحتمال يبقى قائماً بالنظر إلى حالة السيولة العالمية والإقليمية وتجدّد الهبّات والصدامات الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي.

وعليه، وبالنظر إلى المعطيات السابقة، وسياسات السلطة واتجاهاتها، وطبيعة بنيتها، ونمط نخبتها المتنفذة، وعلاقاتها، ومجمل الحالة الوطنية، وعلاقات القوى الوطنية ببعضها، والنتائج الداخلية المترتبة على معركة سيف القدس، يمكن استشراف سنة 2022، على النحو التالي:

1. استمرار أزمات السلطة الفلسطينية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. أزمة الشرعية السياسية، مع الانغلاق المطبق في مسار مشروع التسوية، مما يجعل السلطة بلا أفق سياسي، ويحوّل البقاء في السلطة إلى هدف قائم بذاته، يضطرها لنهج أمني قمعي لترسيخ نفسها، ويدفعها أكثر بعيداً عن التزام خطّ من المقاومة الشعبية؛ يؤطر الجماهير لمواجهة التحديات الاستعمارية الصهيونية المتجدّدة، وبما يوفّر أرضية لوحدة وطنية على أساس المواجهة.

ب. أزمة الشرعية الانتخابية، وما يتصل بذلك، من أزمة ترتيب المشهد الفلسطيني القيادي، والاستعداد لمرحلة ما بعد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، نظراً لإلغاء الانتخابات التشريعية، وحاجة مراكز القوى في حركة فتح، لأغطية شرعية لتقاسم النفوذ وتنظيم مرحلة ما بعد عباس، كما أنّ هذه الأزمة سوف تنعكس بالضرورة على علاقة السلطة وحركة فتح، مع الجماهير الفلسطينية، والقوى الوطنية.

ج. الأزمة الاقتصادية المستحكمة، التي لا تملك لها قيادة السلطة حلولاً جذرية، مما يضطرها إلى ترحيل الأزمة، بالاقتراض الداخلي والخارجي، والاحتياج المتزايد للتسهيلات الاقتصادية من طرف الاحتلال الإسرائيلي، مما يزيد من ارتباط سياساتها بالأهداف الإسرائيلية.

2. سينعكس عن الأزمات المذكورة أعلاه:

أ. الاحتماء بالقوى الخارجية، وإثبات الجدارة لهذه القوى من خلال الوظيفة الأمنية، والتي ستكون الأكثر ظهوراً خلال المرحلة المقبلة من بين أدوات السلطة الفلسطينية في إدارة المشهد الفلسطيني في مجمل أبعاده ومستوياته.

ب. محاولة توفير الشرعية السياسية، لترتيبات المشهد الداخلي، في أطر السلطة، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الجهة الأساس المُنشئة للسلطة. وكان ثمة سوابق على هذا الصعيد، كما في حصل سنة 2009 حينما استُدعى المجلس المركزي لمنح الشرعية لكل من الرئيس عباس والمجلس التشريعي.

ج. بالرغم من الخلافات الداخلية، التي تعيق عقد المجلس المركزي، والمؤتمر الثامن لحركة فتح وتعبئة الشواغر في اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير، لا سيّما بعد وفاة صائب عريقات، واستقالة حنان عشراوي؛ فإنّ حركة فتح، مضطرة لعقد هذه المؤسسات، لحسم الصراع داخلها على قيادة المرحلة، ومن ثم فهي بحاجة إلى تسويات تذلّل الطريق أمام ذلك. ويُرجّح في هذا الصدد، أن تتصدر النخبة المحيطة بالرئيس عباس قيادة الحركة، لا سيّما وأنها هي التي تتولّى تنظيم العلاقة مع الاحتلال والولايات المتحدة، من البوابة الأمنية، وبوابة الترتيبات الاقتصادية.

د. وفي حال تمكنت الحركة من عقد هذه المؤتمرات، وتمكنت من استثمارها في توزيع مراكز القوة والسلطة بين أقطابها، فقد يجري تغيير حكومة اشتية، أو تعديل واسع عليها.

هـ. من غير المتوقع، حصول تحوّلات واسعة إيجابية على مستوى العلاقات الوطنية الداخلية، كما أنّ المشهد السياسي قد لا يتجاوز عقد الجولة الثانية من الانتخابات المحلية، وذلك في الوقت الذي تستمر فيه السلطة في النهج السياسي ذاته، المتمسك بمسار التسوية منعدم الأفق.

و. سوف يعني ما سبق، إما الجمود في مسار المصالحة، أو المزيد من التأزم في العلاقات الوطنية، مع ازدياد انزياح القوى الوطنية، والفعاليات الشعبية عن حركة فتح والسلطة الفلسطينية، واستمرار ظهور بؤر التوتر والتمرد على السلطة الفلسطينية، واتساع انكشاف شعبية السلطة.

3. شهدت السنتان محل البحث، تقارباً ملحوظاً بين حركة حماس من جهة، وبقية القوى الوطنية من جهة أخرى، ليس في ميدان المقاومة في غزة فحسب، بل وأيضاً على مستوى الخطاب السياسي، واتفاق الرؤى في نقد السلطة الفلسطينية، والتعاون المشترك في بعض المجالات كما في انتخابات نقابة المهندسين، وكما في بعض الحوادث التي تخصّ الحركة الطلابية. وهو ما يمكن البناء عليه، لتشكيل إطار وطني جبهوي، يطوّر العلاقات الوطنية في إطار المقاومة ورفض الخطّ السياسي للسلطة الفلسطينية، وقد اتسعت دائرة الأوساط التي تتقدم بمثل هذا المقترح من بعد إلغاء الانتخابات التشريعية، ثم من بعد معركة سيف القدس.

4. إنّ حالة المقاومة المتصاعدة في الضفة الغربية، قد تفتح نحو مفاجآت تغير من المشهد خلال المرحلة المقبلة، وبما قد يلغي بعض التوقعات المذكورة أعلاه، بيد أنّ الأمر، والحالة هذه، رهين

التحولات غير المتوقعة، إلا أنّها تبقى احتمالاً قائماً بالنظر لاتساع وتمدد الحالة الكفاحية وتعاظم عناصر التثوير في الساحة الفلسطينية (الاعتداءات على المسجد الأقصى، واعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية، والأسرى، وأحداث في الداخل المحتل، وتصعيد مع المقاومة في غزة...)، ويضاف إلى ذلك تراجع قدرة السلطة على الضبط والتحكم، أو على تقديم المزيد من الخدمات الاقتصادية والتنموية للفلسطينيين.

5. في حال نجاح فصائل المقاومة والقوى المعارضة لخطّ السلطة السياسي، في تشكيل إطار وطني جبهوي، ثم قدرتها على استثمار تصاعد المقاومة الشعبية في الضفة، والاستفادة من انكشاف شعبية السلطة وتآكل شرعيتها، فإنه يمكن لها الضغط لتشكيل قيادة مؤقتة، للقيام بالإجراءات اللازمة لترتيب البيت الفلسطيني، أو إحالة هذه الصلاحية إلى جهة محايدة تملك صلاحيات كاملة غير قابلة للتعطيل؛ بيد أنّ إنفاذ ذلك يواجه تحيات كبيرة، لأن القوى النافذة في حركة فتح ستقاوم اتجاهاً من هذا النوع، كما البيئة العربية والدولية ما تزال تدعم مسار التسوية والخط السياسي لفتح، وما زالت ترفض تقدم تيار المقاومة والتيار الإسلامي لاستلام القيادة؛ حيث إنه يملك حظوظاً قوية في الفوز في الانتخابات. ثم إن العامل الإسرائيلي المعطِّل لأيّ حلول وطنيّة هو عامل مهم، بالنظر إلى هيمنته الكاملة على المجال الحيوي للسلطة الفلسطينية، وبالنظر إلى طبيعة النخبة النافذة في السلطة وشبكة مصالحها.

الهوامش

[1] محامو فلسطين يصعّدون ضد المس بالقضاء و"سلطة الرجل الواحد"، موقع الجزيرة.نت، 2021/1/26، انظر: https://www.aljazeera.net

[2] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2020/1/29.

[3] موقع فلسطين أون لاين، 2020/1/29، انظر: https://felesteen.news

[4] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2020/1/28، انظر: https://www.wafa.ps

[5] موقع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 2020/1/29، انظر: https://hamas.ps/ar

[6] صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2020/1/31.

[7] وكالة سما الإخبارية، 2020/2/27، انظر: https://samanews.ps/ar؛ وانظر أيضاً: "فتح" و"حماس" تتفقان على لقاء خماسي للفصائل، صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2020/2/9، انظر: https://aawsat.com

[8] المؤسسات الحقوقية والأهلية تحمل رئيس السلطة التنفيذية والحكومة المسؤولية الوطنية والقانونية عن انتهاكات الحقوق والحريات وإضعاف المؤسسات الرسمية، موقع مؤسسة الحق – القانون من أجل الإنسان، 2021/8/23، انظر: https://www.alhaq.org/ar/advocacy/18743.html

[9] فلسطين أون لاين، 2019/11/26.

[10] نتائج استطلاع الرأي رقم (81)، موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 15–2021/9/18، انظر: http://pcpsr.org/ar/node/859

[11] وكالة وفا، 2019/10/21.

[12] الجزيرة.نت، 2021/11/23.

[13] وكالة صدى نيوز، 2021/12/2، انظر: https://www.sadanews.ps

[14] موقع شبكة قدس الإخبارية، 2021/6/24، انظر: https://qudsn.net

[15] صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، لندن، 2021/7/15، انظر: https://www.raialyoum.com

[16] شبكة قدس الإخبارية، 2021/7/7.

[17] وكالة وفا، 2022/1/1.

[18] هاني المصري، ماذا وراء الخلافات حول تعديل الحكومة أو تغييرها؟، موقع عرب 48، 2021/10/12، انظر: https://www.arab48.com

[19] شبكة قدس الإخبارية، 2021/10/6.

[20] وكالة شينخوا، 2021/11/11، انظر: http://arabic.news.cn

[21] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2020/4/16.

[22] موقع بوابة اقتصاد فلسطين، 2020/9/30، انظر: http://www.palestineeconomy.ps/ar

[23] **القدس العربي**، 2021/8/14.

[24] وكالة وفا، 2021/10/27.

[25] **القدس العربي**، 2021/10/12.

[26] انظر: صحيفة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2021/12/8؛ وانظر: الأزمة المالية.. ذريعة السلطة لقهر الموظفين بالخصم من رواتبهم المحدودة، موقع الشاهد، 2021/11/10، انظر: https://shahed.cc

[27] الجزيرة.نت، 2021/6/19.

[28] انظر: قرار بقانون رقم (4) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة والمحافظين رقم (11) لسنة 2004م وتعديلاته، موقع المقتفي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، انظر: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17273

[29] انظر: قرار بقانون رقم (15) لسنة 2020م بشأن إلغاء قرار بقانون رقم (12) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005م، المقتفي، انظر: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17296
[30] شبكة قدس الإخبارية، 2020/4/29.
[31] المرجع نفسه.
[32] شبكة قدس الإخبارية، 2021/10/25.
[33] صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2021/10/3، انظر: https://www.alaraby.co.uk
[34] قرار مجلس الوزراء كما هو منشور في: الانتخابات المحلية 2021، موقع لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين، انظر: https://www.electionsps/tabid/1166/language/ar-PS/Default.aspx
[35] موقع عربي 21، 2021/9/23، انظر: https://arabi21.com
[36] المرجع نفسه.
[37] الانتخابات البلدية في الضفة: مشاركة فصائلية ضعيفة ولجوء للقوائم التوافقية، شبكة القدس الإخبارية، 2021/11/9، انظر: https://qudsn.net/post/187991
[38] المرجع نفسه.
[39] المرجع نفسه.
[40] **القدس العربي**، 2021/12/12.
[41] المرجع نفسه.
[42] **الشرق الأوسط**، 2020/2/27.
[43] وكالة سما، 2020/3/2.
[44] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/4/28، انظر: https://www.palinfo.com
[45] مجموعة السلام العربي هي مجموعة شخصيات عربية اعتبارية تضم قادة سياسيين سابقين وشخصيات معروفة. ويتولى سمير حباشنة منصب المنسق العام لهذه المجموعة، وهو وزير أردني سابق. انظر: وكالة الأناضول للأنباء، 2020/6/17، في: https://www.aa.com.tr/ar
[46] صحيفة **القدس**، القدس، 2020/7/2.
[47] المرجع نفسه.
[48] **الشرق الأوسط**، 2020/7/5.
[49] موقع حركة حماس، 2020/7/6.
[50] المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/7/13.
[51] **القدس**، 2020/7/19.
[52] المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/7/19.
[53] المرجع نفسه.
[54] **الأيام**، رام الله، 2020/7/21.
[55] موقع دنيا الوطن، 2020/7/30، انظر: https://www.alwatanvoice.com/arabic/index.html
[56] موقع فرانس 24، 2020/8/19، انظر: https://www.france24.com/ar
[57] عربي 21، 2020/7/23.
[58] **العربي الجديد**، 2020/8/14.
[59] وكالة وفا، 2020/1/28.
[60] إعلان القاهرة، انظر: https://drive.google.com/file/d/1HhNbYnIsDyEd6UZgtIrtapo8UKbnq1Pr/view
[61] الجزيرة.نت، 2016/5/21.

[62] "محضر اجتماع": بيان التفاهمات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية، 2011/4/27، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5143

[63] إعلان الدوحة 2012/2/6، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/douha2012.pdf

[64] بيان صادر عن لقاء وفد م.ت.ف وحركة حماس لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/23-4-2014.pdf

[65] خطابات الرئيس محمود عباس "أبو مازن" 2020، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=uM9236a27730275408auM9236

[66] الرئيس خلال ترؤسه اجتماع القيادة: الشعب الفلسطيني يقف صفا واحدا ضد المؤامرة وضد كل من يريد أن يعتدي على قضيتنا، وكالة وفا، 2020/8/18، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/7879

[67] صحيفة **فلسطين**، غزة، 2020/9/3.

[68] **فلسطين**، غزة، 2020/9/3.

[69] تعرّف إلى النقاط العشر في مبادرة شلح، المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/10/25.

[70] وكالة وفا، 2020/9/3.

[71] المرجع نفسه.

[72] عبد الستار قاسم، بيان الأمناء العامين طعنة جديدة في ظهر الشعب الفلسطيني، رأي اليوم، 2020/9/4.

[73] عليان عليان، مؤتمر الأمناء العامون: مهرجان استعراضي ولا يستجيب للتحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية، موقع بوابة الهدف الإخبارية، 2020/9/5، انظر: https://hadfnews.ps/post

[74] موقع حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، 2020/9/4، انظر: https://jehad.ps

[75] راجع الورقة العلمية حول هذا الاجتماع: ساري عرابي، اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية: قراءة في السياقات والاحتمالات، موقع مركز رؤية للتنمية السياسية، 2020/9/23، انظر: https://vision-pd.org/archives/511625#_ednref28

[76] بيان رقم (1): القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية، وكالة معا الإخبارية، 2020/9/13، في: https://drive.google.com/file/d/1wmLaz8XJRbM2eUsnT4D0WwUHE1tmn5zB/view

[77] حيدر عيد، إلى القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية، عرب 48، 2020/9/20.

[78] **القدس العربي**، 2020/10/3.

[79] وكالة الأناضول، 2020/9/20.

[80] وكالة وفا، 2020/9/24؛ والجزيرة.نت، 2020/9/24.

[81] وكالة وفا، 2020/10/1.

[82] موقع حركة حماس، 2020/10/3.

[83] وكالة وفا، 2020/10/18.

[84] وكالة وفا، 2020/10/19.

[85] وكالة سما، 2020/10/19.

[86] **الأخبار**، 2020/11/12.

[87] **القدس العربي**، 2020/11/18.

[88] موقع حركة حماس، 2021/1/3.

[89] الجزيرة.نت، 2021/1/4.

[90] الرئيس يصدر مرسوماً رئاسياً بتحديد موعد إجراء الانتخابات العامة على ثلاث مراحل، وكالة وفا، 2021/1/15، انظر: https://wafa.ps/Pages/Details/16252

[91] ورقة موقف صادرة عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي والدعوة لانتخابات تشريعية، مؤسسة الحق، 2018/12/27، انظر: https://www.alhaq.org/ar/advocacy/2216.html؛ وانظر حول موقف المؤسسات الحقوقية من تشكيل المحكمة الدستورية: في رسالة وجهتها إلى الرئيس محمود عباس حول المحكمة الدستورية المؤسسات الحقوقية تطالب بأن يأتي تشكيل المحكمة تتويجاً لإعادة الحياة الدستورية وتوحيد القضاء، مؤسسة الحق، 2016/4/3، انظر: https://www.alhaq.org/ar/advocacy/2380.html

[92] الفصائل الفلسطينية تختتم الحوار الوطني وتؤكد التزامها بالجدول الزمني للانتخابات، وكالة وفا، 2021/2/9، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/17555

[93] الأحزاب والفصائل الفلسطينية بالقاهرة توقّع على ميثاق شرف بشأن العملية الانتخابية، وكالة وفا، 2021/3/16، انظر: http://www.wafa.ps/Pages/Details/19384

[94] صحيفة **العرب**، لندن، 2021/1/29.

[95] ما واقعية مشاركة حماس وفتح بقائمة واحدة بالانتخابات المقبلة؟، عربي 21، 2021/1/25.

[96] الرئيس يصدر مرسوماً رئاسياً بشأن تعزيز الحريات العامة في أراضي دولة فلسطين، وكالة وفا، 2021/2/20، انظر: https://wafa.ps/Pages/Details/18118

[97] الكشف الأولي للقوائم والمرشحين لانتخابات التشريعية 2021، لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين، انظر: https://www.elections.ps/tabid/1163/language/ar-PS/Default.aspx

[98] وكالة الأناضول، 2021/3/11.

[99] وكالة وفا، 2021/4/30.

[100] موقع حركة حماس، 2021/4/29.

[101] وكالة الأناضول، 2021/4/27.

[102] الجزيرة.نت، 2021/5/1.

[103] ساري عرابي، الانتخابات التشريعية الفلسطينية: لماذا أُلغيت؟ وأسئلة أخرى!، عربي 21، 2021/5/4.

[104] ساري عرابي، هل المخرج في انتخابات تشريعية فلسطينية؟، عربي 21، 2020/9/29.

[105] المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/5/13.

[106] المرجع نفسه.

[107] موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2020/5/20، انظر: https://pflp.ps

[108] وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2020/4/22، انظر: https://alray.ps/ar

[109] **الأخبار**، 2020/4/25.

[110] **الشرق الأوسط**، 2020/4/26.

[111] **العربي الجديد**، 2020/5/20.

[112] موقع حركة حماس، 2020/11/17.

[113] **القدس**، 2020/11/17.

[114] وكالة سما، 2020/11/17.

[115] المرجع نفسه.

[116] فلسطين أون لاين، 2021/2/2.

[117] المرجع نفسه.

[118] الجزيرة.نت، 2021/7/4.

[119] **العربي الجديد**، 2021/6/11.

[120] عربي 21، 2021/8/28.

[121] شبكة قدس الإخبارية، 2021/12/1.

[122] راجع: ساري عرابي، تحوّلات مرتكزات الشرعية لدى السلطة الفلسطينية من الوعد السياسي إلى العامل الخارجي، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/10/11، انظر: https://www.alzaytouna.net

[123] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (80)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2021/7/4، انظر: http://pcpsr.org/ar/node/846

[124] المرجع نفسه.

[125] وكالة الأناضول، 2021/3/11.

[126] الجزيرة.نت، 2021/3/15.

[127] وكالة وفا، 2021/3/18.

[128] عدنان أبو عامر، تأجيل الانتخابات الفلسطينية: الأسباب والتداعيات، موقع صدى: تحاليل عن الشرق الأوسط، مركز كارنيغي، 2021/5/7، انظر: https://carnegieendowment.org/sada/84493

[129] انظر: في مؤتمر صحفي .. أطلس يعلن: نتائج استطلاع الرأي العام حول الانتخابات الفلسطينية – أبريل 2021، موقع أطلس للدراسات والبحوث، 2021/4/28، انظر: https://atls.ps/post/17318

[130] المرجع نفسه.

[131] ساري عرابي، انتخابات بيرزيت.. رسائل متعددة في اتجاهات مختلفة، الجزيرة.نت، 2016/5/2، انظر: https://www.aljazeera.net/opinions

[132] فيروز سلامة، الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت: بين أزمة كورونا وغياب مجلس الطلبة، موقع اتجاه، 2021/6/4، انظر: https://itijah.ps

[133] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2021/8/27، انظر: https://www.qudspress.com/

[134] **القدس العربي**، 2021/8/2.

[135] عرب 48، 2018/5/4.

[136] تأريخ الدورة الثلاثين للمجلس المركزي على موقع المجلس الوطني هو 2019/12/31، وهو خطأ، حيث تشير وكالة وفا أنها عقدت في 28 و29 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، انظر: الدورة الثلاثون "دورة الخان الأحمر والدفاع عن الثوابت الوطنية"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=NC6GTsa27447604767aNC6GTs

[137] اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3774

[138] دورات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9322

[139] دورات المجلس الوطني الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3763

[140] الدورة السابعة والعشرين "دورة الصمود والمقاومة الشعبية"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9570

[141] **العربي الجديد**، 2021/10/18.

[142] الجزيرة.نت، 2020/12/9.

[143] موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2021/9/2، انظر: https://www.aman-palestine.org/activities/15877.html

[144] أحمد ملحم، غياب السلطة التشريعيّة يدفع فلسطين إلى النّظام الشموليّ، موقع المونيتور، 2015/6/3، انظر: palestine-gaza-legislative-council-/06/https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2015 totalitarian-regime-law43.html

[145] علاء الترتير، قطاع الأمن الفلسطيني: ترسيخ القمع والسلطوية، موقع الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، 2021/11/14، انظر: https://al-shabaka.org/memos

[146] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (80)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2021/7/4.
[147] فلسطين أون لاين، 2021/1/20.
[148] وكالة وفا، 2020/5/19.
[149] وكالة وفا، 2020/6/3.

المقاصة: هي عائدات الضرائب الفلسطينية التي تجبيها "إسرائيل" نيابة عن السلطة على واردات الأخيرة من "إسرائيل" والخارج عبر المنافذ التي تتحكم بها "إسرائيل"، إذ لا تملك السلطة الفلسطينية منافذ إلى العالم الخارجي، وذلك مقابل عمولة 3%، ويبلغ معدل المقاصة نحو 700 مليون شيكل (نحو 200 مليون دولار) شهرياً تقتطع منها "إسرائيل" نحو 200 مليون شيكل (قرابة 60 مليون دولار) أثمان خدمات يستوردها الفلسطينيون من "إسرائيل"، لا سيّما الكهرباء، وتقول مصادر السلطة الفلسطينية إن عائدات المقاصة تشكّل نحو 60% من إجمالي الإيرادات العامة الفلسطينية.

[150] عرب 48، 2019/2/27.
[151] وكالة وفا، 2019/7/1.
[152] وكالة الأناضول، 2019/10/7.
[153] وكالة رويترز للأنباء، 2020/9/27.
[154] الجزيرة.نت، 2020/5/22.
[155] بيان رقم (1): القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية، وكالة معا، 2020/9/13.
[156] صحيفة **الحدث**، رام الله، 2020/6/23، انظر: https://www.alhadath.ps
[157] المرجع نفسه.
[158] عرب 48، 2020/5/20.
[159] وكالة قدس برس، 2020/5/29.
[160] المرجع نفسه.
[161] بوابة الهدف الإخبارية، 2020/6/9.
[162] فلسطين أون لاين، 2020/6/10.
[163] عريب الرنتاوي، وقف "التنسيق الأمني" يعادل حل السلطة أو انهيارها، موقع قناة الحرة، 2020/5/23، انظر: https://www.alhurra.com/different-angle/Palestinian-authority-israel-security-coordination
[164] عباس يهدد بحل السلطة، الجزيرة.نت، 2010/12/4؛ وانظر: وكالة وفا، 2010/12/4، في: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5PffROa563634788871a5PffRO
[165] وكالة الأناضول، 2016/1/1.
[166] الجزيرة.نت، 2015/3/5.
[167] راجع نص الإعلان في: حساب حسين الشيخ (@HusseinSheikhpl)، موقع تويتر، 2020/11/17، انظر: https://twitter.com/husseinsheikhpl/status/1328734007916453888?s=21
[168] **الشرق الأوسط**، 2020/11/19.
[169] **الشرق الأوسط**، 2020/11/23.
[170] راجع نص رسالة حسين الشيخ بالإنجليزية وترجمتها، وكذلك الردّ الإسرائيلي بالإنجليزية وترجمته، انظر: "أمد" ينشر رسالة السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل، موقع أمد للإعلام، 2020/11/17، انظر: https://amadps.com/ar/post
[171] راجع أيضاً مصدر آخر لنص رسالة المنسق وترجمتها: نص الرسالة التي أعادت السلطة بموجبها علاقاتها مع الاحتلال، وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2020/11/17، انظر: https://safa.ps/post
[172] وقف التنسيق الأمني هل هو مناورة أخرى غير جدية؟، بوابة الهدف الإخبارية، 2020/5/21.
[173] موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2017/11/21، انظر: https://www.bbc.com/arabic
[174] نص بيان اتفاق المصالحة في القاهرة 12 تشرين الأول 2017، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=20137

[175]عرب 48، 2018/3/13.
[176]المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/14.
[177]وكالة قدس برس، 2020/5/29.
[178]وكالة قدس برس، 2020/1/20.
[179]عرب 48، 2021/9/3.
[180]**الشرق الأوسط**، 2020/2/3.
[181]عرب 48، 2020/11/18.
[182]وكالة صفا، 2021/10/5.
[183]فلسطين أون لاين، 2021/8/30.
[184]عرب 48، 2020/12/16.
[185]المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/12/18.
[186]وكالة سما، 2020/12/28.
[187]المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/24.
[188]عربي 21، 2021/5/18.
[189]شبكة قدس الإخبارية، 2021/7/5.
[190]الجزيرة.نت، 2021/7/1.
[191]فلسطين أون لاين، 2021/5/5.
[192]عربي 21، 2021/5/7.
[193]عرب 48، 2021/6/30.
[194]شبكة قدس الإخبارية، 2021/8/11.
[195]**القدس العربي**، 2021/7/11.
[196]عرب 48، 2021/8/11.
[197]المرجع نفسه.
[198]موقع العين الإخباري، 2021/8/30، انظر: https://al-ain.com/
[199]وكالة صفا، 2021/8/4.
[200]**الشرق الأوسط**، 2021/8/15.
[201]عرب 48، 2021/10/3.
[202]المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/10/4.
[203]**الأخبار**، 2021/9/10.
[204]**القدس**، 2021/11/16.
[205]**العربي الجديد**، 2021/4/1.
[206]الجزيرة.نت، 2021/11/22.
[207]شبكة قدس الإخبارية، 2021/11/20.
[208]موقع مركز القدس للدراسات السياسية، 2021/11/27، انظر: https://www.alqudscenter.org/
[209]موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بريطانيا، 2021/11/30، انظر: http://aohr.net/portal/?2015
[210]المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/1/14. وانظر أيضاً: وكالة صفا، 2021/11/17.
[211]عربي 21، 2021/12/1.
[212]موقع الحرية نيوز، 2021/12/1، انظر: http://alhoriyanews.com
[213]**القدس**، 2021/12/11.
[214]قدس برس، 2021/12/12؛ وانظر: موقع قناة الجزيرة مباشر، 2021/12/12، انظر: https://mubasher.aljazeera.net/

الفصل الثاني

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

مقدمة

يدخل الشعب الفلسطيني عامه الرابع والسبعين على نكبته وتشريده إثر حرب 1948؛ وهو ما يزال في الداخل والخارج صابراً مُصرّاً على حقه في أرضه ومقدساته، ومتابعاً في مسيرته باتجاه العودة والتحرير.

يحاول هذا الفصل تقديم صورة إحصائية عامة عن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج؛ وهي صورة تكتنفها صعوبات حقيقية ناتجة عن وقوع نحو نصف الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال والحصار في أرضه التاريخية، بينما النصف الثاني لاجئون ومشردون في بقاع الأرض. غير أنه تمّ استخدام المعلومات والمعطيات المتاحة للوصول بالأساليب ومناهج البحث العلمية إلى نتائج أقرب إلى الدقة.

ويقدم الجزء الثاني من هذا الفصل دراسة عن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتوفر قدر معقول من المعلومات والمعطيات، خصوصاً من المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية.

أولاً: المؤشرات السكانية:

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

تشير التقديرات المتوفرة، بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2021 نحو 14 مليون فلسطيني، مقارنة بنحو 13.68 مليون نهاية سنة 2020، بنسبة زيادة مقدارها 2.3% (انظر جدول 2/1).

ووفق تقديرات سنة 2021، يتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية، والذين يقدر عددهم بنحو 6.965 ملايين نسمة يشكلون نحو 49.8% من فلسطينيي العالم، وبواقع 5.291 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 37.8% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، ونحو 1.674 مليون فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، أي بنسبة 12% (انظر جدول 2/1).

أما الفلسطينيون في الشتات، فيقدر عددهم بنحو 7.037 ملايين نسمة في نهاية سنة 2021، يشكلون نحو 50.2% من فلسطينيي العالم، ووفق المعطيات المتوفرة لباحثي مركز الزيتونة

فإن الفلسطينيين في الأردن (وغالبيتهم العظمى تحمل الجنسية الأردنية) يُقدّر عددهم في نهاية سنة 2021 بنحو 4.493 ملايين نسمة، يشكّلون نحو 32.1% من الفلسطينيين في العالم (نحو 63.8% من فلسطينيي الشتات). ويقدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو 1.795 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 12.8% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي (انظر جدول 2/1).

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يقدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 749 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 5.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا، وباقي دول الاتحاد الأوروبي European Union.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية غير محدّثة، ولعلها تفتقر للدقة. إذ إننا إذا وضعنا بعين الاعتبار أعداد الفلسطينيين الذين غادروا البلاد العربية في العقود الثلاثة الماضية (من دول الطوق وبلدان الخليج وليبيا)، ومن فلسطين نفسها إلى باقي دول العالم، فإن التقديرات السابقة حول الفلسطينيين في العالم فيها العديد من التباينات. فمثلاً تميل بعض التقديرات إلى أن عدد فلسطينيي أمريكا الجنوبية هو أكثر من 600 ألف منهم 300 ألف على الأقل في تشيلي؛ بينما لا يقل عدد فلسطينيي أوروبا عن 350–400 ألف، وفلسطينيي أمريكا الشمالية عن 300–350 ألف، ولا يقلون فيما تبقّى من بلدان العالم عن 100 ألف. ووفق هذه التقديرات يزيد عدد فلسطينيي باقي دول العالم (خارج فلسطين والعالم العربي) بنحو مليون عن تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ولعل أمام الباحثين والمتخصصين مهمة شاقة، ولكن ضرورية، للوصول إلى تقديرات أكثر دقة للفلسطينيين في العالم.

أما في نهاية سنة 2020 فبلغ عدد الفلسطينيين، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في العالم نحو 13.682 مليون فلسطيني، منهم 5.164 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.635 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، مقارنة بـ 6.883 ملايين فلسطيني يقيمون في الخارج، منهم 4.388 ملايين فلسطيني في الأردن، و1.757 مليون في باقي الدول العربية. في حين بلغ عدد الفلسطينيين نحو 738 ألفاً في الدول الأجنبية (انظر جدول 2/1).

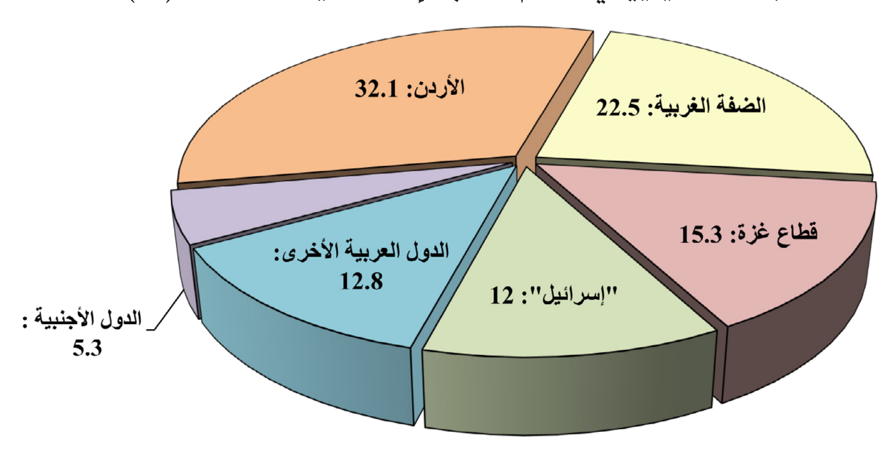
جدول 2/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2020 و2021 (بالألف نسمة)[1]

مكان الإقامة		2020		2021	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	3,086.8	22.6	3,154.4	22.5
	قطاع غزة	2,077.4	15.2	2,136.5	15.3
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*		1,634.5	11.9	1,673.6	12
فلسطينيو الداخل		**6,798.7**	**49.7**	**6,964.5**	**49.8**
الأردن**		4,388	32.1	4,493	32.1
الدول العربية الأخرى		1,757.2	12.8	1,794.6	12.8
الدول الأجنبية		738.4	5.4	749.4	5.3
فلسطينيو الخارج		**6,883.4**	**50.3**	**7,037**	**50.2**
المجموع الكلي		**13,682**	**100**	**14,001.6**	**100**

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فالأعداد لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أن عدد الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 1.995 مليون نسمة لسنة 2021، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي يبلغ نحو 370 ألفاً وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإن العدد يصبح نحو 1.6 مليون نسمة، بناء على الإحصاءات الإسرائيلية.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009–2020 والتي تتراوح بين 3.1% و2.3%. انظر: http://dosweb.dos.gov.jo/ar

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2021 (%)



2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2021 في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 5.29 ملايين نسمة، منهم نحو 3.15 ملايين في الضفة الغربية (59.6%)، و2.14 مليون نسمة (40.4%) في قطاع غزة. أي أن نسبة النمو السنوي قد بلغت 2.5%، حيث بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع نحو 5.16 مليون في نهاية سنة 2020.

وبالنسبة لتوزيع المواطنين على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 2021، فإن البيانات تشير إلى أن محافظة الخليل تحتوي على أكبر عدد من المواطنين (792,200 نسمة أو ما يشكل 15% من مواطني الضفة والقطاع)، ومن ثم محافظة غزة التي سجلت 722,350 نسمة أو 13.7% من مواطني الضفة والقطاع، ومن ثم محافظة القدس التي بلغ عدد الفلسطينيين فيها 476,949 نسمة أو ما يقارب 9% من مواطني الضفة والقطاع. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 1% من إجمالي فلسطينيي الضفة والقطاع. والجدول 2/2 يمثل توزيع المواطنين، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويمكننا أن نصف المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنه مجتمع فتي، حيث إن أكثر من ثلث الأفراد (38%) تَقِل أعمارهم عن 15 عاماً، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد بلغت النسبة 35.8% في الضفة الغربية مقابل 41.1% في قطاع غزة. وتشير الإحصاءات إلى أن العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر، والنصف الثاني أكبر منه) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع خلال الفترة 2000–2021 من 16.4 عاماً إلى 21 عاماً. وعند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة خلال الفترة نفسها، يُلاحظ أن العمر الوسيط في الضفة الغربية قد ازداد من 17.4 عاماً في سنة 2000 إلى 22.1 عاماً في سنة 2021، أما في قطاع غزة فقد ارتفع العمر الوسيط من 14.9 عاماً في سنة 2000 إلى 19.3 عاماً في سنة 2021.[2]

وبالرغم من أن العمر الوسيط في قطاع غزة أقل منه في الضفة الغربية، إلا أن العمر الوسيط في القطاع ارتفع خلال الفترة 2000–2019 بنسبة 29.5%، بينما ارتفع العمر الوسيط في الضفة بنسبة 27% خلال الفترة نفسها.[3]

جدول 2/2: عدد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة لسنتي 2020 و2021 (بالألف نسمة)[4]

المحافظة	2020		2021	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الضفة الغربية	**3,086.8**	**59.8**	**3,154.4**	**59.6**
جنين	335.5	6.5	342.4	6.5
طوباس والأغوار الشمالية	65.2	1.3	66.6	1.2
طولكرم	197.1	3.8	200.6	3.8
نابلس	411.7	8	419.6	7.9
قلقيلية	120.4	2.3	123	2.3
سلفيت	81.2	1.6	83.1	1.6
رام الله والبيرة	351.5	6.8	358.9	6.8
أريحا والأغوار	52.8	1	53.8	1
القدس	466.7	9	476.9	9
بيت لحم	232.3	4.5	237.3	4.5
الخليل	772.4	15	792.2	15
قطاع غزة	**2,077.4**	**40.2**	**2,136.5**	**40.4**
شمال غزة	410.2	7.9	423.7	8
غزة	704.7	13.6	722.3	13.7
دير البلح	298.4	5.8	306.7	5.8
خانيونس	407.7	7.9	419.9	7.9
رفح	256.4	5	263.9	5
الضفة والقطاع	**5,164.2**	**100**	**5,290.9**	**100**

من جهة أخرى لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني، فقد بلغت نسبة الأفراد الذين أعمارهم 65 عاماً أو أكثر 3.3% من مجمل السكان، بواقع 3.7% في الضفة الغربية و2.8% في قطاع غزة سنة 2021. وهنا أيضاً نلاحظ أن المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة أكثر شباباً من المجتمع في الضفة الغربية.[5]

وأظهرت بيانات سنة 2020 أن 21% من الأسر يرأسها ربّ أسرة مسِنّ (60 عاماً فأكثر)، بواقع 23% في الضفة الغربية و17% في قطاع غزة، كما أشارت إلى أن متوسط حجم الأسر التي يرأسها مسِنّ يكون في العادة صغيراً نسبياً، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة التي يرأسها مسِنّ

3.4 أفراد (بواقع 3.1 أفراد في الضفة الغربية و4.3 أفراد في قطاع غزة)، مقابل 5.5 أفراد للأسر التي يرأسها غير مسِنّ.[6]

أما بالنسبة لتأثير جائحة كورونا على كبار السِنّ (60 عاماً فأكثر)، فأظهرت البيانات أن نحو 78% من حالات الوفاة بسبب المرض كانت لكبار السِنّ، كما بلغت نسبة المصابين من كبار السِنّ 6% من مجمل المصابين في الضفة والقطاع، وذلك حتى 2021/9/25.[7]

وقد أشارت البيانات إلى أن 34% من كبار السِنّ (60 عاماً فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم ينهوا أي مرحلة تعليمية (20% للذكور و47% للإناث)، في حين لم تتجاوز نسبة كبار السِنّ الذين أنهوا مرحلة المتوسط فأعلى 15%. مع العلم أن 26% من مجمل السكان الذين بلغوا 18 عاماً فأكثر يحملون الدبلوم المتوسط فأعلى (24% للذكور مقابل 28% للإناث)، وذلك حسب بيانات سنة 2020.[8]

أما فيما يتعلق بتوزيع الأفراد حسب الجنس، فقد بلغ عدد الذكور نهاية سنة 2021 في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2.69 مليون ذكر مقابل 2.6 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.4 ذكور لكل مئة أنثى. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد الذكور نحو 1.08 مليون ذكر مقابل 1.05 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكور لكل مئة أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في الضفة الغربية نحو 1.61 مليون ذكر مقابل 1.55 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.8 ذكور لكل مئة أنثى.[9]

تشير البيانات إلى أن نسبة الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سِنّ العمل 15–64 عاماً) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 100.6 في سنة 2000 إلى 69.9 في سنة 2021. أما على مستوى المنطقة فيُلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعالة لكل من الضفة والقطاع؛ حيث انخفضت في الضفة الغربية من 94.3 سنة 2000 إلى 64.9 سنة 2021، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 112.8 في سنة 2000 إلى 77.8 سنة 2021.[10] كما تشير بيانات سنة 2020 إلى أن 11% من الأسر ترأسها إناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة.[11]

أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالبقاء على قيد الحياة، فتشير البيانات إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة للفلسطينيين في الضفة والقطاع؛ بحيث ارتفع من 70.7 عاماً في سنة 2000 إلى 73.1 عاماً في سنة 2021 للذكور، ومن 72.2 عاماً في سنة 2000 إلى 75.3 عاماً في سنة 2021 للإناث، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة في قطاع غزة 73.8 عاماً (بواقع 72.7 عاماً للذكور، و74.9 عاماً للإناث)، في حين بلغ

في الضفة الغربية 74.5 عاماً (بواقع 73.4 عاماً للذكور، و75.7 عاماً للإناث) سنة 2021. ومن الأسباب الرئيسية لارتفاع فترة البقاء على قيد الحياة عند الولادة، تحسُّن المستوى الصحي، وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال (انظر جدول 2/3).

وتشير البيانات إلى انخفاض معدلات الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض المعدل من 4.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2000 إلى 3.7 حالات لكل ألف من المواطنين سنة 2021. أما على مستوى المنطقة فيُلاحظ أن هناك فرقاً ضئيلاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ معدل الوفيات الخام سنة 2021 في الضفة الغربية 3.9 حالات لكل ألف من المواطنين، مقابل 3.4 حالات لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة (انظر جدول 2/3).

ويُلاحظ انخفاض في معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.6% سنة 2000 إلى 2.4% سنة 2021. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في قطاع غزة انخفض إلى 2.8% بينما انخفض إلى 2.2% في الضفة الغربية (انظر جدول 2/3).

هنالك دلائل تؤكد على أن معدل الخصوبة لدى المرأة الفلسطينية بدأ في الانخفاض، خصوصاً منذ العقد الأخير من القرن العشرين، بالرغم من أنها تظلّ في الأمد القريب والوسيط أعلى من مثيلتها اليهودية. فاستناداً إلى نتائج المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات 2019–2020، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكُليّة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 3.8 مواليد للفترة 2017–2019 مقابل 5.9 مواليد في سنة 1999. وعند مقارنة الضفة بالقطاع يلاحظ تقارب معدل الخصوبة خلال الفترة نفسها، حيث بلغ 3.9 في قطاع غزة مقابل 3.8 في الضفة في الفترة 2017–2019، بينما كان هذا المعدل مرتفعاً في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية في سنة 1999، حيث بلغ في قطاع غزة 5.8 مواليد في سنة 1999، مقابل 4.1 مواليد في الضفة الغربية سنة 1999.[12]

وتشير بيانات سنة 2020 إلى انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع سنة 2010، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة من 5.5 أفراد سنة 2010 إلى 5.1 أفراد سنة 2020. كما انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية من 5.2 أفراد سنة 2010 إلى 4.7 أفراد سنة 2020، ومن 6.4 أفراد إلى 5.7 أفراد في قطاع غزة للفترة نفسها (انظر جدول 2/3).

ويلاحظ، بالإضافة إلى انخفاض متوسط حجم الأسرة، أيضاً انخفاض في معدلات المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض من 40.9 مولوداً لكل ألف من المواطنين

سنة 2000 إلى 29.5 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2021. أما على مستوى المنطقة فهناك تباينٌ في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قُدر معدل المواليد الخام سنة 2021 في الضفة الغربية بنحو 27.2 مولوداً لكل ألف من المواطنين مقابل 32.9 مولوداً لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة للسنة نفسها (انظر جدول 2/3).

أما بخصوص كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة الواحدة)، فتشير بيانات سنة 2019 إلى أن كثافة السكن في قطاع غزة مرتفعة مقارنة مع الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط كثافة السكن 1.6 فرداً/ غرفة في قطاع غزة، مقابل 1.3 فرداً/ غرفة في الضفة الغربية. ويبلغ المتوسط الكلي للضفة والقطاع 1.4 فرداً/ غرفة. وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعود ملكية المسكن فيها لأحد أفراد الأسرة نحو 87.7%، بواقع 87.3% في الضفة الغربية و88.4% في قطاع غزة.[13]

وتفيد البيانات إلى أن 39.5% من الأسر في الضفة والقطاع يستفيدون من خدمات مياه الشرب بطريقة آمنة، حيث بلغت هذه النسبة 66.2% في الضفة الغربية و4.3% فقط في قطاع غزة، وذلك لسنة 2019.[14] وهو ما يعطي مؤشرات مقلقة جداً حول صحة المواطنين خصوصاً في القطاع.

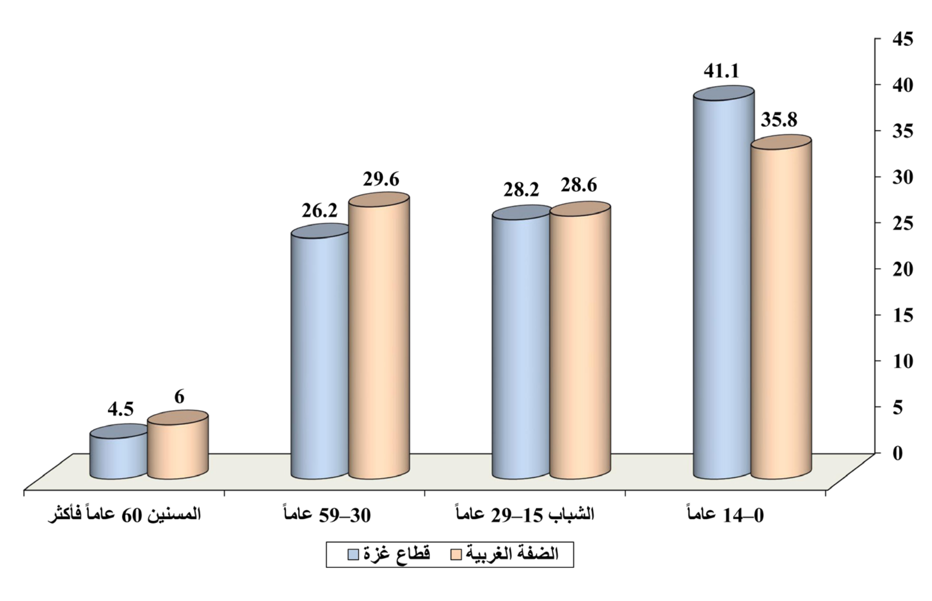
وتشير حالات الزواج المسجلة في سنة 2020 إلى انخفاض عدد عقود الزواج مقارنة بسنة 2019، حيث انخفضت من 44,320 عقداً سنة 2019 إلى 41,221 عقداً سنة 2020. وانخفض معدل الزواج العام إلى 8.1 حالات زواج لكل ألف من المواطنين سنة 2020 (بواقع 6.7 حالات في الضفة، و10.1 حالات في قطاع غزة) مقارنة بـ10 حالات زواج لكل ألف من المواطنين سنة 2017.[15]

وبالنسبة لخصائص السكان المتعلقة بالتعليم، فتشير بيانات سنة 2020 إلى أن نسبة الأفراد (15 عاماً فأكثر) الذين أكملوا مرحلة التعليم الثانوية 21.7% في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن نسبة الأمية للأفراد الذين بلغوا 15 عاماً فأكثر تشكل 2.5% من مجموع السكان، وتعدّ من أقل المعدلات في العالم حيث بلغت معدلات الأمية للأفراد 15 عاماً فأكثر 19.7% في دول غرب آسيا وشمال إفريقيا، حسب بيانات معهد اليونيسكو للإحصاء UNESCO Institute for Statistics سنة 2019. ويُلاحظ أن نسبة الأمية قد انخفضت لدى الإناث والذكور، بالرغم من أن نسبة الأمية لدى الإناث ظلّت أعلى عند مقارنتها مع الذكور، حيث بلغت 3.8% لدى الإناث و1.2% لدى الذكور في سنة 2020، مقارنة بـ20.3% عند الإناث و7.8% عند الذكور في سنة 1997، مما يشكّل انخفاضاً كبيراً على مدى 20 عاماً، وخصوصاً عند الإناث. أما على مستوى المنطقة فبلغ معدل الأمية بين السكان الفلسطينيين الذين يبلغون 15 عاماً فأكثر 2.8% في الضفة مقابل 2% في قطاع غزة، وذلك لسنة 2020.[16]

جدول 2/3: ملخص لأهم المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[17]

المؤشر		الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية وقطاع غزة
الكثافة السكانية (فرد/كم^2) (منتصف 2021)		551	5,773	868
معدل الزيادة الطبيعية (2021)		2.2	2.8	2.4
متوسط حجم الأسرة (2020)		4.7	5.7	5.1
توقع البقاء على قيد الحياة (ذكور) (عاماً) (2021)		73.4	72.7	73.1
توقع البقاء على قيد الحياة (إناث) (عاماً) (2021)		75.57	74.79	75.3
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان) (2021)		27.2	32.9	29.5
معدل الوفيات الخام (وفاة لكل ألف من السكان) (2021)		3.9	3.4	3.7
معدل وفيات الرضع (حالة وفاة لكل ألف مولود) (2015–2019)		11.7	12.7	12.1
متوسط عدد الغرف في المسكن (2019)		3.6	3.6	3.6
نسبة الأفراد (%) (منتصف 2021)	0–14 عاماً	35.8	41.1	38
	الشباب 15–29 عاماً	28.6	28.2	28.4
	30–59 عاماً	29.6	26.2	28.3
	المسنين 60 عاماً فأكثر	6	4.5	5.3
متوسط كثافة المسكن (فرد/غرفة) (2019)		1.3	1.6	1.4

نسبة الأفراد حسب الأعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف 2021



ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تُشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2021 في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" بلغ نحو 1.67 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 1.63 مليون فلسطيني سنة 2020. وتظهر البيانات المتوفرة حول التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في "إسرائيل" في سنة 2020 أنه مجتمع فتي، حيث بلغت نسبة الأفراد دون الـ15 عاماً 32% للذكور و31% للإناث، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر نحو 4.6% للذكور و5.6% للإناث (انظر جدول 2/4).

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2020، فإن نسبة الخصوبة لدى فلسطينيات 1948 بلغت 2.8 مولوداً لكل امرأة لتتساوى تقريباً مع خصوبة المرأة اليهودية، مع ملاحظة أن اليهود المتدينين تصل خصوبة المرأة لديهم إلى 7 مواليد. وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 4.4 أفراد لكل أسرة. وتشير البيانات إلى أن معدل المواليد الخام بلغ نحو 21.9 مولوداً لكل ألف من السكان، أما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام فقد بلغ 3.3 حالة وفاة لكل ألف من السكان. وبلغ معدل وفيات الرضع 5 حالات وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء. وهذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، كما لا تشمل العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تُحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل (انظر جدول 2/4).

وأشارت دراسة حول العوامل الكامنة خلف ارتفاع نسبة جرائم القتل في فلسطين المحتلة سنة 1948، إلى تزايد نسبة ارتكاب جرائم القتل في صفوف العرب الفلسطينيين بشكل غير مسبوق، حيث شهدت سنة 2020 مقتل 111 شخصاً من فلسطينيي الداخل، بمعدل زيادة 23.3% عن سنة 2019.[18] وبحسب جمعية "مبادَرات إبراهيم Abraham Initiatives" فإن حصيلة ضحايا جرائم القتل في صفوف فلسطينيي 1948 بلغت 126 شخصاً سنة 2021.[19]

وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) في نهاية سنة 2020 (التي تضم شرقي القدس والجولان أيضاً) فإن مجمل عدد المسلمين من فلسطينيي 48 يبلغ نحو 1.671 مليون بنسبة 85.4%، بينما هناك 146.8 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.5%، و137.6 ألفاً من المسيحيين بنسبة 7%.[20]

ج. الأردن:

يُقدّر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2021 بنحو 4.5 ملايين نسمة، مقارنة مع 4.39 ملايين نسمة نهاية سنة 2020، ومعظمهم يحملون الجنسية الأردنية (أردنيون من أصول فلسطينية) (انظر جدول 2/1).

ويبلغ معدل النمو السنوي للسكان 2.4% في سنة 2020، وفق بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، وهي نسبة تشمل كافة الأردنيين، بمن فيهم الأردنيون من أصول فلسطينية. كما وتشير معطيات الدائرة أن معدل الخصوبة بلغ 2.7 مواليد لكل امرأة في الفترة 2017–2018. وبلغ معدل وفيات الرضع 17 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر 19 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للفترة نفسها. وهذه المعطيات تشمل كافة الأردنيين،[21] وعلى الأرجح فإن الأردنيين من أصول فلسطينية يتصفون بالمعدلات نفسها.

وتشير دراسة أعدتها مؤسسة فافو FAFO Foundation حول الأوضاع المعيشية في المخيمات الفلسطينية في الأردن سنة 2011، أن 39.9% من سكان المخيمات هم دون الـ 15 عاماً من العمر، وأن نسبة الأفراد الذين بلغوا 65 عاماً فأكثر بلغت 4.3%. كما بلغ متوسط حجم الأسرة داخل المخيمات 5.1 أفراد لكل أسرة.[22] ولا تتوفر تحديثات علمية موثّقة لهذه المعلومات حتى كتابة هذا التقرير.

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فإن هناك 2,463,130 لاجئاً مسجلاً، وذلك في 2020/12/31، مقارنة مع 2,376,481 لاجئاً مسجلاً حتى شباط/ فبراير 2019.[23]

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 655,729 نسمة في 2020/12/31، مقارنة بـ 643,142 حتى شباط/ فبراير 2019، ومن الجدير بالذكر أن هذه الأرقام هي أرقام تقديرية سارية بسبب الأوضاع غير المستقرة في سورية.[24]

فبالرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين في سورية كانوا من أكثر التجمعات الفلسطينية استقراراً إلا أن الأحداث التي اندلعت منذ 2011 أثّرت بشكل هائل عليهم، فمن أصل نحو 656 ألفاً بحسب تقديرات نهاية سنة 2020، اضطر لمغادرة سورية نحو 200 ألف؛ هاجر أكثر من 120 ألفاً لأوروبا، وانتقل نحو عشرة آلاف إلى تركيا، وقد غادر إلى لبنان عشرات الآلاف غير أن عدداً منهم سكنوا مؤقتاً لترتيب هجرتهم إلى الخارج، كما رجع بعضهم الآخر إلى سورية؛ بينما بقي في لبنان نحو 25 ألفاً.

في الوقت نفسه، عانى نحو 40% ممن بقي في سورية من النزوح الداخلي (أكثر من 180 ألفاً) بعد أن تعرضت مخيماتهم للدمار، خصوصاً مخيمات اليرموك ودرعا وحندرات وخان الشيخ. وهم يعيشون حالة مأساوية من البطالة والفقر واللا استقرار، مما يتهدد هذا المجتمع بمزيد من النزيف. وكشف المفوض العام لوكالة الأونروا فيليب لازاريني Philippe Lazzarini أن 90% من اللاجئين الفلسطينيين في سورية يعيشون تحت خط الفقر.[25] كما أعلنت الأونروا في بيان لها في آذار/ مارس 2021 أنه، وبعد عشر سنوات من الأحداث، "نزح أكثر من نصف لاجئي فلسطين في البلاد مرة واحدة على الأقل، بمن في ذلك 120 ألفاً منهم بحثوا عن الأمان في البلدان المجاورة، وخاصة لبنان والأردن، وخارجها". وأضافت أنه يتعذر على الأونروا الوصول إلى العديد من منشآتها داخل سورية، مثل المدارس والمراكز الصحية، مع تعرض الكثير منها لأضرار جسيمة منذ بداية الصراع؛ حيث خسرت الوكالة 40% من الصفوف الدراسية في مدارسها، فيما بات نحو 25% من المراكز الصحية التابعة لها غير صالح للاستخدام، كما فقدت 19 موظفاً خلال الصراع المستمر منذ عشر سنوات.[26]

وكان لتأثير جائحة كورونا ضغوطاً إضافية على اللاجئين الفلسطينيين في سورية، فوفقاً لتقرير وكالة الأونروا بعنوان "النداء الطارئ لسنة 2021 من أجل الأزمة الإقليمية السورية"، فإن نحو 80% من اللاجئين قاموا بتقليص عدد وجبات الطعام المستهلك منذ بدء الجائحة، وأحصى التقرير أكثر من 8,600 حالة مؤكدة للإصابة بالفايروس، منها 465 حالة وفاة خلال سنة 2020.[27]

وقد عانى فلسطينيو سورية من انعكاسات الأزمة السورية والصراع الداخلي عليهم، ووثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في 2021/10/2 أكثر من 6 آلاف حالة للاجئين فلسطينيين تعرضوا لانتهاكات جسدية جراء العنف المتواصل في سورية، منهم نحو 1,800 حالة اعتقال واختفاء قسري، بينهم 110 لاجئات فلسطينيات.[28]

وكشفت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في شباط/ فبراير 2022، أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين قتلوا أو ماتوا بسبب الصراع في سورية منذ 2011 بلغ 4,116 لاجئاً،[29] كما تمّ توثيق قتل 620 لاجئ تحت التعذيب في المعتقلات السورية حتى كانون الأول/ ديسمبر 2020.[30] وأضافت أن 57 لاجئاً فلسطينياً في سورية "قضوا غرقاً على طرق الهجرة من البلاد"، منذ بدء الأحداث، وأوضحت أن غالبية المتوفين قضوا خلال محاولاتهم الوصول إلى الدول الأوروبية، وأن "أكثر الضحايا من النساء، والأطفال، وكبار السن".[31]

وبسبب الأوضاع السياسية الراهنة، والحرب في سورية، فإن البيانات المتوفرة حول الأوضاع الاجتماعية والأُسرية للفلسطينيين في سورية هي للفترة 2009–2010، وتشير البيانات إلى أن

المجتمع الفلسطيني في سورية هو مجتمع فتي، وأن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 33.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4.4%، وذلك لسنة 2009. وأشارت البيانات إلى أن معدل الخصوبة الكُلّي للفلسطينيين في سورية بلغ 2.5 مولوداً لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف، وبلغت نسبة النمو 1.6%. أما بالنسبة للوفيات، فقد بلغ معدل الوفيات الرُضّع للفلسطينيين في سورية 28.2 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 31.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي.[32]

هـ. لبنان:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في 2020/12/31 في لبنان 543,284 نسمة مقارنة مع 533,885 نسمة حتى شباط/ فبراير 2019.[33] إلا أن الإحصاء السكاني للاجئين الفلسطينيين في لبنان في سنة 2017 أعطى أرقاماً بحدود 174 ألفاً فقط.[34] ولو افترضنا وجود نسبة خطأ غير بسيطة في هذه الإحصاءات؛ فإن التقديرات التي يكاد يتوافق عليها معظم الباحثين تتراوح بين 200 و250 ألفاً، مع وجود نسبة عالية من المتبقين ترغب بالمغادرة والهجرة إن أتيح لها ذلك. وهو ما يعني أن اللجوء الفلسطيني في لبنان عانى ويعاني نزيفاً كبيراً، وهو نزيف تزايد في السنوات الأخيرة مع استمرار إغلاق أبواب العمل في وجوه الفلسطينيين، ومع الأزمات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها لبنان. وذكر مدير مكتب "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني" عبد الناصر الآيي أن "موجة هجرة الفلسطينيين من لبنان في ارتفاع مستمر منذ 2005، لكن الأرقام تضاعفت في السنتين الأخيرتين 2020 و2021؛ سواء عبر الهجرة الشرعية وغير الشرعية"، وأضاف أنه "في 2020 غادر بين 6 آلاف و8 آلاف فلسطيني لبنان من دون عودة، أما في 2021 ولغاية نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر، فقد سُجل خروج 12 ألف مسافر فلسطيني لم يعودوا إلى لبنان، وهو رقم أعلى من معدل السنوات الماضية".[35]

وتقدر الحكومة اللبنانية أن البلد استقبل 1.5 مليون شخص فروا من النزاع في سورية، منهم نحو 866 ألفاً مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين United Nations High Commissioner for Refugees، ونحو 28 ألفاً مسجلين لدى الأونروا كلاجئين فلسطينيين من سورية.[36] وذكر تقرير وكالة الأونروا "النداء الطارئ لعام 2021" أن 87% من لاجئي فلسطين الذين فروا من سورية إلى لبنان يعيشون تحت خط الفقر، بينما بلغت هذه النسبة 65% من اللاجئين الفلسطينين في لبنان. وأحصى التقرير أكثر من 104 آلاف حالة مؤكدة للإصابة بالفايروس، منها أكثر من ألف حالة وفاة خلال سنة 2020.[37]

وفي دراسة لمؤسسة شاهد ذكرت أن 65% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عاطلون عن العمل، بالإضافة إلى رصد فصل مئات العمال الفلسطينيين من أعمالهم بسبب الأزمات التي يعاني منها لبنان. وأظهرت الدراسة أن 49% من الأسر الفلسطينية يبلغ دخلها أقل من الحدِّ الأدنى للأجور، و38% من فلسطينيي لبنان لا يتمتعون بالأمن الغذائي. وأضافت أن 72.4% من اللاجئين المستطلعين أكدوا عدم قدرتهم على دفع فارق فواتير العلاج الصحي وفق النظام المعمول به في الأونروا.[38]

وحسب بيانات التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان لسنة 2017، فإن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 29%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 6.4%. وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في لبنان 4 أفراد، وبلغت نسبة الأسر التي ترأسها نساء 17.5%. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2.7 مولوداً لكل امرأة.

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

قبل أن نقارن بعض المؤشرات الديموجرافية الرئيسية، الملخصة في جدول 2/4، نود أن نشير إلى أن بعض المعطيات تكون أحياناً لسنوات مختلفة، مما قد يُخلّ بعملية المقارنة، ولكنها على أي حال تظلُّ مفيدة كمؤشرات عامة، وفق أحدث الإحصاءات المتوفرة. أما أبرز الملاحظات فهي:

- أن نسبة صغار السنِّ للفلسطينيين، أقل من 15 عاماً، هي أعلى ما تكون في قطاع غزة وأدناها في لبنان.
- أن أعلى نسبة لكبار السنِّ الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم في فلسطين المحتلة 1948 وسورية، وأدنى نسبة تتواجد في قطاع غزة.
- أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما تكون في قطاع غزة، ثم الأردن وسورية، تليها الضفة الغربية، ثم لبنان، وأدناها في فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل". وبالتالي فإن هذا المعدل يتسق مع الاتجاه العام للمواليد في السنوات الماضية، حيث ظلّ قطاع غزة يمثل الصدارة من ناحية المواليد، وهو ما يشكل ضغوطاً سكانية على القطاع المحدود الإمكانيات والذي يعاني من حصار خانق.
- أن معدل الوفيات الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 3.7 حالات وفاة سنة 2021، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته القمعية والعنصرية المتعاقبة لعدة عقود، بما في ذلك عمليات القتل التي تمارسها.

جدول 2/4: ملخص لبعض المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[39]

المؤشر	الضفة الغربية 2021	قطاع غزة 2021	مجموع الضفة والقطاع 2021	فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل" 2020	الأردن 2011	سورية (2009–2010)	لبنان 2017
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل (%)	35.6	40.9	37.7	32 ذكور 31 إناث	39.9	33.1	29
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر (%)	3.7	2.8	3.3	4.6 ذكور 5.6 إناث	4.3	4.4	6.4
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.8	102.7	103.4	102.7 (2015)	–	100.4	102
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	27.2	32.9	29.5	21.9	29.2 (2010)	29.2	25.8 (2010)
معدل الوفيات الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	3.9	3.4	3.7	3.3	–	2.8 (2006)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.8 (2017–2019)	3.9 (2017–2019)	3.8 (2017–2019)	2.8	3.3 (2010)	2.5	2.7
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	4.7 (2020)	5.7 (2020)	5.1 (2020)	4.4	5.1	4.1 (2010)	4

3. اللاجئون الفلسطينيون:

بالرغم من صعوبة تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم بدقة، إلّا أنه يمكن الاستفادة من عدد من المعطيات التي يمكن أن تشكل أرضية للوصول إلى أرقام تقريبية معقولة. ووفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن أعداد فلسطينيي الخارج في نهاية سنة 2021 بلغت 7.04 ملايين فلسطيني. كما أن الجهاز ذكر أن نسبة اللاجئين من أبناء فلسطينيي 1948 المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي 42.2% بالاستناد إلى إحصائيات سنة 2017؛ وهو ما يعني أن عدد اللاجئين قد بلغ 2.242 مليون نهاية سنة 2021؛ موزعين على 830 ألفاً في الضفة الغربية بنسبة 26.3% من سكانها، و1.412 مليون في قطاع غزة بنسبة 66.1% من سكانه.[40] وهذه الأرقام قريبة من أرقام الأونروا التي ذكرت أن عدد اللاجئين المسجلين لديها في الضفة الغربية كان نحو 872 ألفاً في نهاية سنة 2020، ونحو 1.477 مليون في قطاع غزة (انظر جدول 2/5). ولعل سبب الفروقات أن بعض أعداد اللاجئين قد غادرت الضفة والقطاع إلى خارج فلسطين. وفي المقابل فيوجد بين فلسطينيي الخارج أعداد من أبناء الضفة والقطاع ممن يحملون هوية "المواطنة" ويستطيعون العودة للإقامة هناك. ومن جهة ثالثة، تشير التقديرات إلى وجود نحو 150 ألفاً على الأقل من

فلسطينيي 1948 ممّن هجروا من مدنهم وقراهم التاريخية لكنهم ظلّوا داخل الحدود الجغرافية لفلسطين المحتلة سنة 1948.

وعلى ذلك، فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يبلغ نحو 9.432 ملايين لاجئ أي 67.4% من فلسطينيي العالم؛ حسب تقديرات نهاية سنة 2021.

وربما يكون هناك بعض التكرار في احتساب بعض الأعداد، بسبب الانتقال من المكان المسجل فيه اللاجئ أو الذي يحمل جواز سفره، إلى مكان عمل أو إقامة آخر؛ لكن ذلك لا يؤثر إلا بشكل محدود على النسبة الكبيرة للاجئين.

وتجدر الإشارة إلى أن إحصاءات الأونروا اقتصرت على الفلسطينيين الذين سجلوا أنفسهم كلاجئين في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان. وبالتالي، يجب الانتباه إلى أن إحصائياتها لا تعكس بدقة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، لأنها استثنت لاجئين فلسطينيين كثيرين أقاموا في غير مناطق عملها، كما لم تشمل كثيرين من المقيمين في مناطق عملها، لأنهم لم يُسجلوا لديها، لعدم حاجتهم لخدماتها. وتستثني إحصاءاتها اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إثر حرب 1967، كما أن هناك لاجئين اضطروا للخروج من فلسطين تحت ظروف مختلفة (غير الحرب) ومُنِعوا من العودة. وبالتالي يجب الانتباه إلى أن إحصاءات الأونروا بخصوص اللاجئين هي إحصاءات منقوصة. ولا يمكن التعامل مع أرقام الأونروا كأرقام حقيقية تعبّر عن أعداد اللاجئين سنة 1948 (باستثناء حالة سورية ولبنان إلى حدّ ما)، فهي فقط تعبّر عن أرقام من سجلوا أنفسهم، ويمكن أن يتلقوا مساعدات وخدمات من الأونروا، وليس كل اللاجئين الفلسطينيين.

ويقدر عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة، في 2020/12/31، بنحو 6.389 ملايين نسمة، مُوزَّعون على نحو 2.463 مليون في الأردن بنسبة 38.6%، ونحو 2.726 مليون منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بنسبة 42.6% (1.643 مليون بنسبة 25.7% في قطاع غزة، ونحو 1.083 مليون بنسبة 16.9% في الضفة الغربية)، والباقي (1.2 مليون بنسبة 18.8%) مسجلون في سورية ولبنان. وبلغ عدد العائلات المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمس 1.5 مليون عائلة، بمتوسط حجم 4.3 أفراد لكل عائلة.[41]

وتظلُّ أعداد اللاجئين أعداداً تقديرية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بفلسطينيي الخارج، خارج المناطق التي تعمل فيها الأونروا؛ حيث لا توجد إحصاءات رسمية، ولا معرفة دقيقة بنسب النمو، مع صعوبة حلّ إشكاليات التكرار حيث ينتقل اللاجئ إلى أماكن عمل واستقرار جديدة بينما هو مسجل أو محتسب في مكانه الأصلي كما يحدث مع فلسطينيي الأردن ولبنان وسورية، وأبناء الداخل المقيمين في الخارج.

جدول 2/5: مؤشرات إحصائية حول اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها حتى 2020/12/31[42]

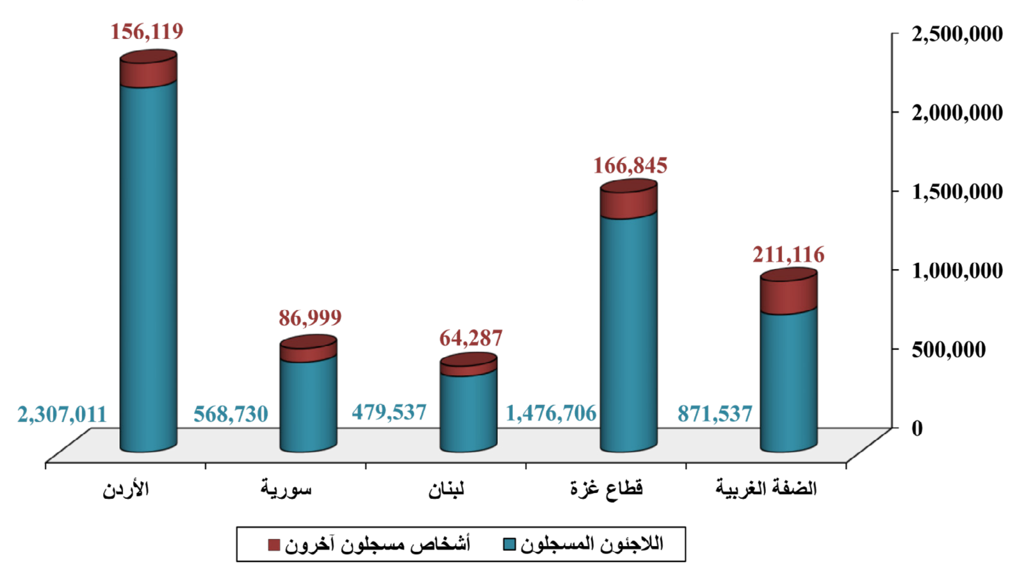
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	سورية	لبنان	المجموع
اللاجئون المسجلون	871,537	1,476,706	2,307,011	568,730	479,537	**5,703,546**
أشخاص مسجلون آخرون*	211,116	166,845	156,119	86,999	64,287	**685,366**
مجموع الأشخاص المسجلين	1,082,653	1,643,551	2,463,130	655,729	543,284	**6,388,887**
عدد العائلات	278,707	358,043	558,842	192,105	145,078	**1,532,696**
عدد المخيمات الرسمية	19	8	10	9	12	**58**
عدد المدارس	96	278	169	102	65	**710**
عدد التلاميذ	45,883	286,645	119,047	50,609	37,586	**539,770**
عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية	43	22	25	23	27	**140**
عدد وظائف الموظفين المحليين	3,849	12,132	6,094	3,014	3,046	**28,563****
عدد وظائف الموظفين الدوليين	17	16	16	13	13	**193*****

* يقصد بالأشخاص المسجلين الآخرين: الزوجات والأزواج والأبناء غير اللاجئين، وأعداد من الفقراء في منطقتي القدس وغزة،...إلخ.

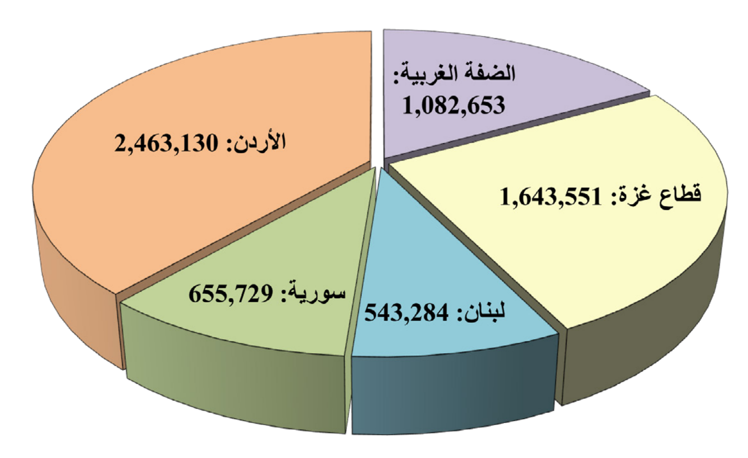
** المجموع يشمل الموظفين في رئاسة الأونروا بعمّان.

*** المجموع يشمل الموظفين الدوليين في رئاسة الأونروا بعمّان وموظفي مكاتب الأونروا التمثيلية.

الفلسطينيون المسجلون في سجلات الأونروا حتى 2020/12/31



عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2020/12/31



وتشير البيانات في الجدول 2/6 إلى أن مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا هي مجتمعات فتية، على نحو مماثل للفلسطينيين بشكل عام، حيث إن 30% من اللاجئين المسجلين لديها أطفال دون سِنّ 18، أعلاها في قطاع غزة (41.3%) وأدناها في لبنان (22%).

كما تشير البيانات إلى أن معدلات الخصوبة بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة مع باقي مناطق عمل الوكالة الخمس (3.6 مواليد لكل امرأة)، كما هو الحال بالنسبة لمتوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع (5.6 أفراد لكل أسرة معيشية). أما بالنسبة لمعدل الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15–64) لدى اللاجئين المسجلين فهي مرتفعة بشكل كبير في قطاع غزة (75.6)، وهذا مرتبط بشكل أساسي بنسبة الأشخاص دون 15 عاماً، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه النسبة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ البطالة المرتفعة والأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

جدول 2/6: ملخص لبعض المؤشرات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها 2020[43]

	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأردن	سورية	لبنان	المجموع
نسبة الأطفال دون 18 عاماً (%)	41.3	27.5	25.8	28.3	22	**30**
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية) (2015)	5.6	5.6	5.2	4.8	4.7	**5.3**
معدل الخصوبة (مولود لكل امرأة)	3.6	3.6	3.2	2.7	2.7	**3.2**
معدل الإعالة	75.6	50.5	46.4	49.5	47.5	**54.1**

أما بخصوص التحصيل العلمي، فتشير البيانات إلى أن اللاجئين يتقدمون على غير اللاجئين في التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث يصل معدل الأمية إلى 2.5% بين اللاجئين (15 عاماً فأكثر) مقابل 3% عند غير اللاجئين، كما تشير البيانات إلى أن نسبة اللاجئين الحاصلين على درجة البكالوريس هي أعلى بنحو 16% مقابل 14% عند غير اللاجئين.[44]

4. اتجاهات النمو السكاني:

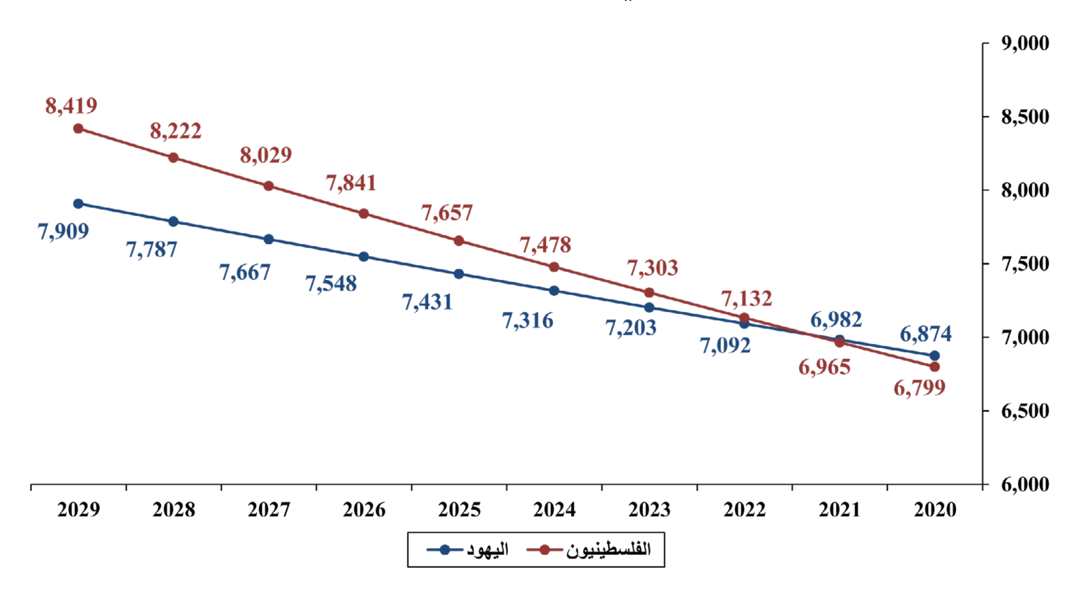
على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وبالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نحو 6.965 ملايين نسمة في نهاية سنة 2021، في حين بلغ عدد اليهود 6.982 ملايين نسمة، فمن المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية سنة 2022، حيث سيبلغ عدد كل منهم نحو 7.1 ملايين تقريباً. ومن المتوقع أن يتجاوز عددُ الفلسطينيين عدد اليهود بنحو 510 آلاف نسمة في سنة 2029.

جدول 2/7: عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2020–2029 (بالألف نسمة)[45]

السنة	عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية	عدد اليهود
2020	6,799	6,874
2021	6,965	6,982
2022	7,132	7,092
2023	7,303	7,203
2024	7,478	7,316
2025	7,657	7,431
2026	7,841	7,548
2027	8,029	7,667
2028	8,222	7,787
2029	8,419	7,909



عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2020–2029 (بالألف نسمة)



هذه التوقعات في إطارها الإيجابي تؤكد على أن الشعب الفلسطيني بالرغم مما عاناه ويعانيه من قهر وتشريد واحتلال، ما زال صامداً على أرضه. وأن المشروع الصهيوني بعد نحو 125 عاماً على نشأة المنظمة الصهيونية العالمية World Zionist Organization، ونحو 74 عاماً على إنشاء الكيان الصهيوني يجد نفسه أمام حقيقة أن عدد الشعب الفلسطيني في الداخل يتجاوز عدد المستوطنين اليهود الذين قام بتجميعهم من أكثر من مئة بلد حول العالم على مدار تلك السنين والأعوام. وهذا بلا شكّ حقيقة مقلقة للكيان الصهيوني. في المقابل، فإن الحديث عن "القنبلة الديموجرافية" الفلسطينية لا ينبغي أن يُصيب الفلسطينيين بنشوة الانتصار أو الاسترخاء. إذ إن الصمود الفلسطيني على الأرض والزيادة السكانية ظاهرة مهمة، ولكنها غير كافية، إذ إن التجارب الاستعمارية عبر التاريخ أظهرت قدرة الاستعمار في أحيان عديدة على التعامل مع هكذا ظواهر وتجاوزها.

ومن ناحية ثانية، فإن الصهاينة الذين يدركون خطورة هذه الظاهرة يعملون منذ عشرات السنوات على تجاوزها؛ فكان انسحابهم من قطاع غزة سنة 2005، وكانت خطتهم في الضفة الغربية لضم أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان، وإبقاء الفلسطينيين في معازل "كانتونات" في شكل حكم ذاتي قد يحمل شكلياً اسم دولة؛ وهو ما يحدث فعلياً على الأرض، بعد الانهيار العملي لمسار التسوية وحلّ الدولتين. كما أوجد الاحتلال بيئة حياة طاردة للفلسطينيين، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى مغادرة نحو 415 ألف فلسطيني للضفة والقطاع خلال الفترة 1967–2003، هذا بالإضافة إلى عشرات الآلاف من كل من الضفة والقطاع في السنوات الماضية،

حيث لا تتوافر إحصاءات دقيقة بذلك. كما أن ملفات التهجير و"الترانسفير" ما تزال موجودة على طاولة صانع القرار الإسرائيلي، الذي يزداد مجتمعه الصهيوني تطرفاً دينياً وقومياً.

وبالرغم من أن معدلات الزيادة السكانية وسط اليهود في فلسطين المحتلة كانت بحدود 1.57% سنة 2021، أي أقل من معدلات الزيادة الفلسطينية، فإن تجاوز أعداد الفلسطينيين لأعداد اليهود في فلسطين التاريخية يجب أن يوضع في إطاره الموضوعي، وفي إطار العديد من التحديات والمخاطر التي تواجه الشعب الفلسطيني في الداخل.[46]

5. فلسطينيو الخارج وحق العودة:

يزداد يوماً بعد يوم، النشاط الذي يقوم به اللاجئون الفلسطينيون في الشتات، للتأكيد على حق تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة، وتثبيت حق العودة، ورفض اتفاقيات التطبيع، و"صفقة القرن"، ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية. وقد استمر فلسطينيو الخارج في إقامة النشاطات والفعاليات التي تؤكّد على ارتباطهم بفلسطين وحقوقهم التاريخية الثابتة فيها، وتذكير الأجيال الناشئة بأهمية حق العودة والتمسك بالأرض.

وقد عُقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي الـ 19، في 2021/9/25، عبر الإنترنت، تحت شعار "القدس توحدنا والعودة موعدنا"، بمشاركة شخصيات فلسطينية وعربية وأوروبية. وقد طالب بـ"إصلاح" منظمة التحرير الفلسطينية، ووقف "المفاوضات العبثية"، والعمل على مواجهة التطبيع مع الاحتلال. وأكّد المؤتمر في بيانه الختامي، على تمسك الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده بجميع حقوقه المشروعة، وعلى رأسها حقه في العودة. وثمّن "الوحدة التي سطرها الشعب الفلسطيني في مواجهته الأخيرة للعدوان على القدس والمقدسات".[47] وانعقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا الأول، في لندن سنة 2003، ثم تنقّل بعد ذلك عبر عددٍ من العواصم والمدن الأوروبية بشكل سنوي دون انقطاع، وكان آخرها مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي الـ 18، في العاصمة الفرنسية باريس في نيسان/ أبريل 2020، والذي تمّ إلغاؤه بسبب جائحة كورونا.[48]

كما أعلنت "مبادرة فلسطينيي أوروبا للعمل الوطني"، في 2022/1/11، عن تشكيل مجموعة ضغط لصالح القضية الفلسطينية في القارة الأوروبية. جاء ذلك في أول اجتماع للمكتب التنسيقي للمبادرة، خلال سنة 2022. وجرى الاتفاق على "تشكيل مجموعة ضغط لصالح القضية الفلسطينية في القارة الأوروبية، قائمة على أعضاء المبادرة الذين يزيد عددهم على المئتي شخصية وموزعين على 18 قُطر". يُشار إلى أن "مبادرة فلسطينيي أوروبا للعمل الوطني"، هو تجمع شارك في تأسيسه فلسطينيون من مختلف الدول الأوروبية، وأُعلن عن إطلاقه في آذار/ مارس 2020، حيث يتخذ من مدينة بروكسل مقراً له.[49] وجاء في البيان التأسيسي في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، أن هدف المبادرة هو "توحيد كافة الجهود الوطنية في القارة الأوروبية لخدمة القضية الفلسطينية،

وتطوير العمل الوطني بما يتناسب مع حجم المخاطر وبما يحقق منهجية عمل تهدف إلى حماية الحقوق الوطنية الشرعية، والدعوة إلى وحدة وطنية حقيقية".[50]

كما نظّم المؤتمر الشعبي في 2021/3/5، على مدى ثلاثة أيام، أعمال مؤتمر الحوار الوطني لفلسطينيي الخارج، الذي ناقش المشهد القيادي الفلسطيني المستقبلي والدور المحوري لفلسطينيي الخارج. بمشاركة أكثر من مئتي شخصية فلسطينية من 26 دولة في القارات الست.[51]

وشارك الآلاف من أبناء الجاليات الفلسطينية والعربية ومتضامنين مع فلسطين في "مهرجان فلسطين 2021" الذي أقامه المنتدى الفلسطيني في بريطانيا Palestinian Forum in Britain بنسخته الـ 16. حيث شهد المهرجان تكريم عدد من الشخصيات المناصرة لفلسطين في بريطانيا، أبرزهم جيرمي كوربن Jeremy Corbyn، الزعيم السابق لحزب العمال البريطاني Labour Party.[52]

وللسنة الثانية على التوالي، أقام مركز العودة الفلسطيني، في العاصمة البريطانية لندن، فعاليات أسبوع العودة السنوي الثاني، في 2021/12/3، من خلال معرض فني يعرض لوحات لفنانين فلسطينيين موضوعها تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة.[53] و"أسبوع العودة" هي فعالية سنوية أطلقها مركز العودة لأول مرة سنة 2020 وتهدف إلى إحياء الذكرى السنوية لقرار حق العودة الفلسطيني رقم 194.[54]

وتتسع رقعة التضامن مع القضية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية، في ظلّ جهود حثيثة تقودها الجالية العربية والمسلمة، خصوصاً الفلسطينية منها، لتعريف شعوب تلك القارة بالمعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والتأكيد على حق العودة. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد رعت إنشاء الكونفدرالية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية والكاريبي "كوبلاك" Confederation of Palestinian Organizations in Latin America and the Caribbean (COPLAC) غير أن فعاليته تراجعت في السنوات الأخيرة بسبب ضعف أداء المنظمة والسلطة وتدهوره في الخارج؛ فقام فلسطينيو أمريكا اللاتينية بتأسيس الاتحاد الفلسطيني في أمريكا اللاتينية "أوبال" "UPAL" Unión Palestina de América Latina في سنة 2017 لإعادة تفعيل دور الفلسطينيين هناك؛ وانتخبت سمعان خوري رئيساً.

وتنظم الجاليات في بلدان أمريكا اللاتينية فعاليات مستمرة لحشد الدعم للقضية الفلسطينية، ومن بينها الأسبوع التضامني مع الشعب الفلسطيني، والذي امتد من 2020/11/27 حتى 2020/12/2، بالتزامن مع اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.[55] والمنظمون هم: "المنتدى اللاتيني الفلسطيني"، وهو منظمة غير حكومية مقرها مدينة ساوباولو البرازيلية، و"مؤسسة أصدقاء فلسطين"، وهي مؤسسة أرجنتينية تأسست على يدِ عددٍ من النشطاء الفلسطينيين

المقيمين في أمريكا اللاتينية، إضافة إلى موقع "ميدل إيست مونيتور Middle East Monitor".[56] كما دعا المنتدى اللاتيني الفلسطيني، لإطلاق حملة لدعم العمل الإنساني في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة، بعد التطبيع الإماراتي مع الاحتلال الإسرائيلي.[57]

وقد شهدت العديد من العواصم والمدن الأوروبية، وفي الولايات المتحدة وكندا والبرازيل ودول أخرى، العشرات من التظاهرات والوقفات لفلسطينيين ومتضامنين، تأكيداً على حق الفلسطينيين بأرضهم وعلى عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجّروا منها، ورفضاً لـ"صفقة القرن" وتهجير الفلسطينيين في حي الشيخ جراح في القدس، وحصار غزة، وعدوان أيار/ مايو 2021، والانتهاكات ضدّ الأسرى. ففي كانون الثاني/ يناير 2020، انطلقت العشرات من التظاهرات والوقفات، في دول أوروبية وغير أوروبية، رفضاً لـ"صفقة القرن".[58] كما قامت مؤسسات فلسطينية وهولندية داعمة للقضيّة الفلسطينية، في 2020/2/18، بوقفة أمام البرلمان الهولندي بمدينة لاهاي، رفضاً لـ"صفقة القرن".[59]

وفي 2020/8/7، انطلقت فعاليات "أيّام المقاومة" في عدّة مدن وعواصم في أوروبا والأمريكيتين امتدت حتى التاسع من الشهر نفسه، والتي جاءت تخليداً لثقافة وفكر المقاومة الفلسطينية في مواجهة السياسات الاستعمارية، والصهيونية، ومشاريع التصفية، والتطبيع.[60] كما شارك عشرات الآلاف من الفلسطينيين والعرب والأمريكيين والأوروبيين، في أيار/ مايو 2021، في وقفات وتظاهرات وأنشطة تضامنيّة بعدّة ولاياتٍ أمريكية، ومدن أوروبية وكندية، رفضاً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.[61]

ثانياً: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يعكس هذا الناتج حصيلة النشاط الذي قامت به كافة المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات في القطاعين العام والخاص وغيرهما لبلد ما على امتداد عام واحد، وهو مؤشر واسع الانتشار، يجري استخدامه والتعامل به محلياً وإقليمياً ودولياً وعلى مختلف الأصعدة. وهو يُوضّح حالة التطور والنمو الاقتصادي من وقت لآخر، ويتولى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قياسه دورياً وعرض بياناته الحاضرة وتنبؤاته المستقبلية.

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يتبين من الجدول 2/8 أن سنة 2020 فلسطينياً كانت الأسوأ خلال الفترة 2015–2021، إذ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير مسبوق، لأسباب عدة أبرزها: الجائحة الوبائية التي

فرضت تطبيق حالة الطوارئ، والقيود على حركة النشاط الاقتصادي، ومزاولة العمل الإنتاجي الذي اقتصر على الأنشطة التي تلبي الاحتياجات الضرورية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والشرطية ووحدات الحكم المحلي. وشهدت سنة 2021 تحسناً ملحوظاً في النمو بلغ، كتقديرات أولية، 6%،[62] وهو يقترب من تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية التي تراوحت بين 5.3–7.1% استناداً لسيناريو الأساس والمتفائل.[63]

وبالمحصلة، فإن الاتجاه العام للفترة 2015–2021 أظهر نمواً نسبياً محدوداً، وبمعدل 1.6% كمتوسط عام، ومرجعه أن النمو اتخذ انعطافة حادّة في المسار الاقتصادي منذ سنة 2017، لينعكس على التراجع الكبير للنمو سنة 2021، وفي المسار المتدني للاتجاه العام.

وقد جاء النمو عبر الفترة المذكورة حصيلةً لما تحقق في الضفة الغربية وقطاع غزة بفروق كبيرة في معدلاتها لصالح الضفة الغربية، التي يعكسها الاتجاه العام، حتى سنة 2023 البالغ 2.7%، و–1% لكل من الضفة والقطاع على التوالي. مع تراجع كبير في إسهام غزة في الناتج المحلي خلال الفترة نفسها من 20.8% إلى 16.6%، ليعكس المعيقات الكبيرة التي ما تزال تواجه انطلاقة النمو لنحو 40–42%، استناداً لمؤشر حصة قطاع غزة إلى مجموع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.[64]

هذا، وتلعب المعيقات الإسرائيلية دوراً كبيراً في تكبيل النمو الاقتصادي الفلسطيني؛ فوفقاً لتقرير أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) فإن الإغلاقات الإسرائيلية بصورها المختلفة، والمرتبطة بديمومة الاحتلال، قد كبّدت الاقتصاد الفلسطيني نحو 58 مليار دولار خلال الفترة 2000–2019، أي بمتوسط سنوي قدره 2.9 مليار دولار، وهي تعادل نحو 3.7 أضعاف الناتج المحلي الفلسطيني سنة 2019.[65]

أما عن آفاق النمو لسنتي 2022–2023 فإنها تظلُّ رهينة لتدخلات معظمها خارج عن السيطرة الفلسطينية، واستئناساً بالتقديرات التي أعلن عنها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسيناريو الأساس والمتفائل لسنة 2022، وأن النمو سيتراوح بين 2.5–10.4%،[66] وكذلك استناداً إلى التنبؤات المشتركة لسلطة النقد والإحصاء الفلسطيني، فسيكون النمو لسنة 2022 محدوداً وبمعدل 3% فقط.[67]

ومن منطلق أن المعطيات الراهنة للحالة الفلسطينية ما تزال قائمة، من حيث الانقسام، والحصار، والعوائق، واستقطاعات المقاصّة، وعدم الاستقرار في الحالة الوبائية، يقابلها تحسن نسبي متوقع في الدعم الخارجي، وفي اتساع القاعدة الجبائية للضرائب المحلية. وعليه، فيتوقع في تقديرنا أن تحسناً في النمو سيتحقق. ومع الاستئناس بما عرضه المراقب الاقتصادي من خلال تقرير الأونكتاد حول آفاق التنمية الاقتصادية في فلسطين المحتلة سنة 1967،

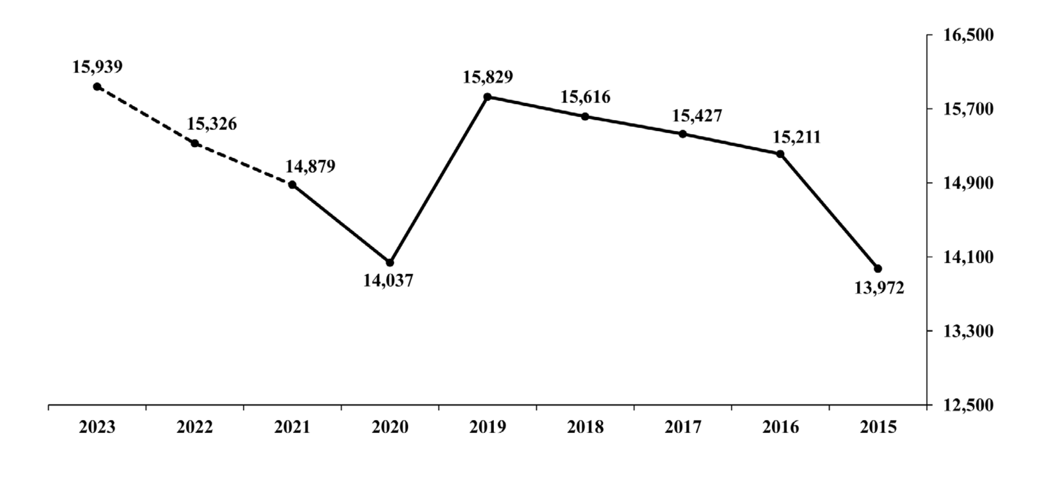
خلال الفترة 2019–2025 بأن نمو سنة 2023 سيصل إلى 3.7%،[68] ومع التوقعات بأن عوامل إيجابية قد تطرأ، من حيث زيادة وتحفيز الأداء، فإننا نرى أن نمو سنة 2023 قد يصل إلى 4%، بالرغم من وجود توقعات من جهات أخرى عرضة للاتفاق أو التباين مع ما قدمناه استناداً إلى ما يطرح من معطيات.

جدول 2/8: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2015–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[69]

البيان	فعلي							توقعات	
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي	13,972	15,211	15,427	15,616	15,829	14,037	14,879	15,326	15,939
معدل النمو السنوي (%)	3.7+	8.9+	1.4+	1.2+	1.4+	11.3–	6+	3+	4+
						2.7–		3.5+	

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2015، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2015–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة:

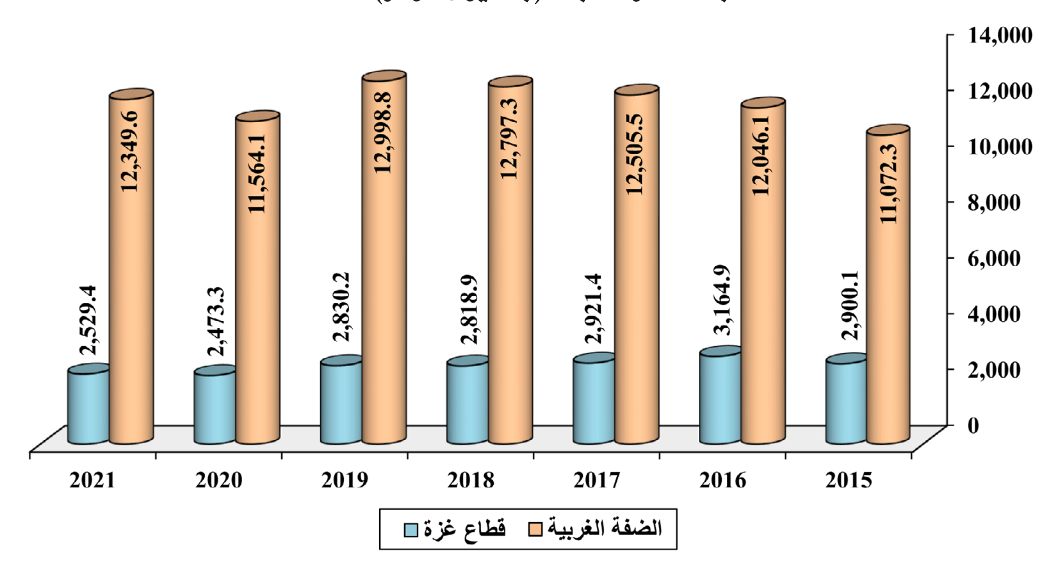
كان هناك تباين ملحوظ في معدل النمو بين الضفة والقطاع في سنتي 2020 و2021، ففي القطاع انخفض المعدل بنسبة 12.6% سنة 2020، وارتفع بنسبة 2.3% سنة 2021؛ مقابل انخفاض في النمو في الضفة قدره 11% سنة 2020، وارتفاع قدره 6.8% سنة 2021. أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي، فهناك استمرار في التراجع في حصة غزة لتنخفض إلى 17.6% لسنة 2020، و17% لسنة 2021، مما يدلُّ على ضعف وتدني نمو الناتج المحلي في القطاع،

لذا فالحاجة ماسَّة لبذل جهد كبير لزيادة معدل النمو الفلسطيني زيادة ملموسة خصوصاً في قطاع غزة؛ لضبط توازن النمو في الضفة والقطاع. في المقابل، مثَّلت حصة الضفة 83% من مجموع الناتج لسنة 2021، بالرغم من أن حصتها من مجموع السكان تقدر بنحو 60% إلى 40% لقطاع غزة.

جدول 2/9: الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2015–2021 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[70]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2015	11,072.3	79.2	2,900.1	20.8	**13,972.4**	**100**
2016	12,046.1	79.2	3,164.9	20.8	**15,211**	**100**
2017	12,505.5	81.1	2,921.4	18.9	**15,426.9**	**100**
2018	12,797.3	81.9	2,818.9	18.1	**15,616.2**	**100**
2019	12,998.8	82.1	2,830.2	17.9	**15,829**	**100**
2020	11,564.1	82.4	2,473.3	17.6	**14,037.4**	**100**
2021	12,349.6	83	2,529.4	17	**14,879**	**100**

الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2015–2021 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



جدول 2/10: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2015–2021 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[71]

البيان		فعلي 2015	2016	2017	2018	2019	2020	تقديري 2021
الضفة الغربية	القيمة	11,072.3	12,046.1	12,505.5	12,797.3	12,998.8	11,564.1	12,349.6
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	4.4+	8.8+	3.8+	2.3+	1.6+	11–	6.8+
قطاع غزة	القيمة	2,900.1	3,164.9	2,921.4	2,818.9	2,830.2	2,473.3	2,529.4
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	1.4+	9.1+	7.7–	3.5–	0.4+	12.6–	2.3+

ج. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

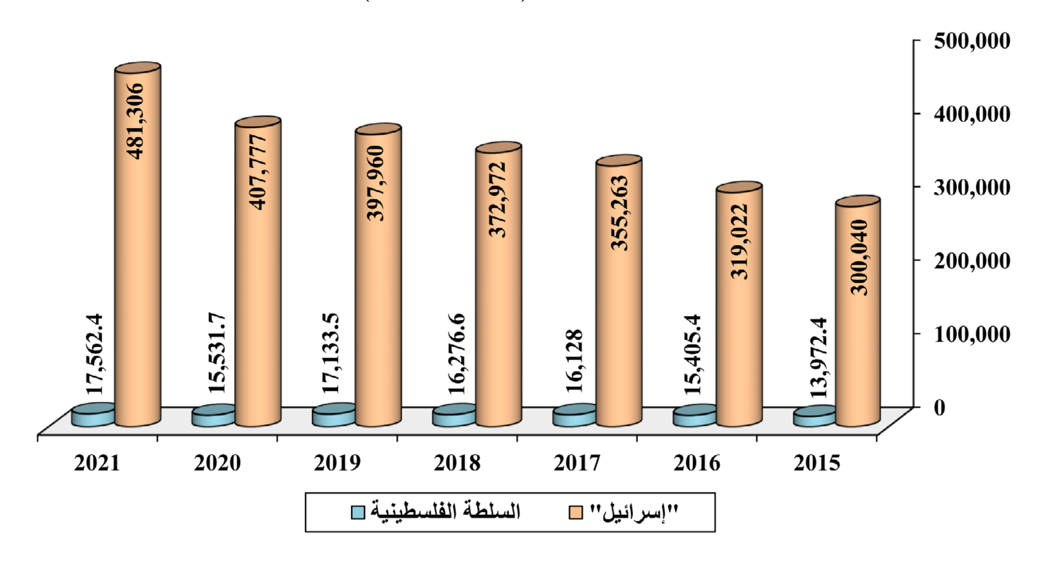
عند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الأسعار الجارية، والذي بلغ 407.78 مليارات دولار سنة 2020، كما بلغ 481.3 مليار دولار لسنة 2021، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بأكثر من 26 ضعفاً سنة 2020، وبأكثر من 27 ضعفاً سنة 2021. وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحريّة وكفاءة. كما يرجى أن يؤخذ بعين الاعتبار أن عدد السكان في الكيان الإسرائيلي لسنة 2021 يبلغ 9.45 ملايين نسمة، مقابل 5.29 ملايين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 2/11: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2015–2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[72]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة الناتج الفلسطيني إلى الناتج الإسرائيلي (%)
2015	13,972.4	300,040	4.7
2016	15,405.4	319,022	4.8
2017	16,128	355,263	4.5
2018	16,276.6	372,972	4.4
2019	17,133.5	397,960	4.3
2020	15,531.7	407,777	3.8
2021	17,562.4*	481,306	3.6

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2021.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2015–2021
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يُعدُّ هذا المؤشر انعكاساً لإجمالي تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه بالأسعار الثابتة، أي بعد استبعاد معدلات التضخم ومعدلات نمو السكان، ويشير إلى متوسط حصة الفرد المقيم في البلاد من إجمالي الناتج المذكور عبر الزمن، والتي يجري إعادة صياغتها كمتوسط لنصيب الفرد من الدخل، وكذلك من الدخل المتاح للإنفاق، الذي يُترجم إلى قوة شرائية متاحة للفرد الواحد، والتي تتأثر بدورها بحصيلة ما يرِدُ من الخارج من تحويلات، وما يتمّ استقطاعه عن الفرد من خصومات.

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2020–2021 كان متراجعاً ومتدنياً بشكل غير اعتيادي مقارنة بالسنوات السابقة، كما يظهر في الجدول 2/12، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 3,025 دولاراً سنة 2021 مقارنة بنحو 2,923 دولاراً سنة 2020، و3,378 دولاراً سنة 2019، بنسبة تراجع يبلغ متوسطها 5% لسنتي 2020–2021 مقارنة بسنة 2019.

وقد كان بالإمكان أن يصل نصيب الفرد في الضفة الغربية إلى 6,964 دولاراً في سنة 2019، غير أن الإغلاقات الإسرائيلية كانت سبباً في تردي هذا المستوى بنسبة 44.5% في السنة المذكورة.[73] وبصورة عامة فإن الفروق الكبيرة بين مستويات الإنتاج والدخول، تُشكِّل فجوة كبيرة

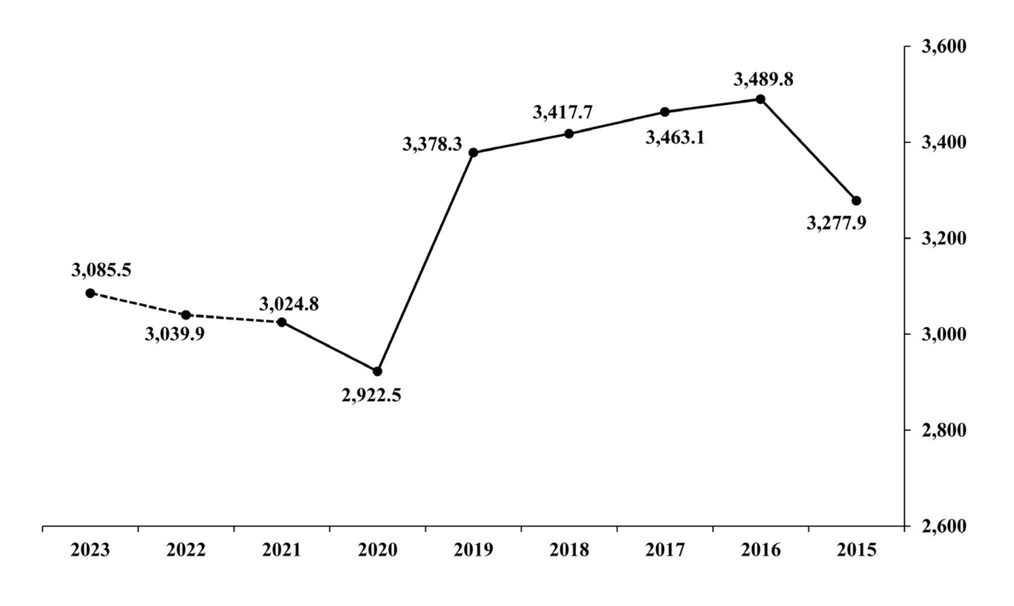
بين الأغنياء والفقراء، وتجعل الفقراء هم الشريحة الأعظم في البلاد، مع قلّةٍ من الأغنياء تستحوذ على معظم الثروات.

أما التوقعات المستقبلية لتقديرات سنتي 2022–2023، فإنه من المتوقع أن يطرأ نمو بنحو 0.5% و1.5% على التوالي، استناداً لحالة نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا التحسن يبقى منطلقاً من مستوى متدنٍ، مقارنة مع سنة 2021، وبالتالي ليس من المتوقع أن يُحدث انفراجة ملموسة على القدرات الشرائية للأفراد أو الأُسر.

جدول 2/12: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2015–2023 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[74]

البيان	فعلي							توقعات	
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	3,277.9	3,489.8	3,463.1	3,417.7	3,378.3	2,922.5	3,024.8	3,039.9	3,085.5
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	1.4+	6.5+	0.8–	1.3–	1.2–	13.5–	3.5+	0.5+	1.5+

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2015–2023 بالأسعار الثابتة (بالدولار)



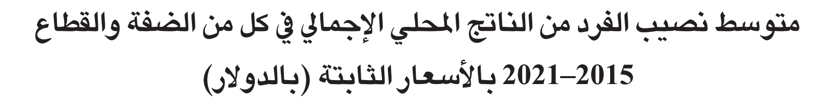
ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع:

يُلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي كان مرتفعاً على مستوى الضفة مقارنة بالقطاع سنة 2020، حيث بلغ في الضفة نحو 4,197 دولاراً، مقابل نحو 1,208 دولارات في القطاع، مع فارق في معدل النمو لكل منهما مقارنة بالسنة السابقة. وحسب التقديرات، فهناك ارتفاع في نصيب الفرد في الضفة سنة 2021 إلى نحو 4,350 دولاراً بنسبة 3.6% عن سنة 2020، وانخفاض إلى نحو 1,199 دولاراً في غزة بنسبة 0.7% (انظر جدول 2/13). وهذا ترجمة لحصيلة حجم الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما يترتب على ذلك من فروق هائلة في نصيب الفرد من هذا الناتج؛ إذ كان مرتفعاً في الضفة بنحو 3.6 ضعفاً مقابل نظيره في غزة سنة 2021، وبنحو 2.7 ضعفاً مقارنة بسنة 2015. كما ظلَّ دون مستواه مقارنة بالسنوات السابقة، مع خط اتجاهٍ عام متناقص وبنموٍ سالب، وذلك انعكاساً لخصوصية غزة من حيث البطالة العالية، وتدني مستوى الأجور، والمنع من العمل داخل "إسرائيل"، وحالتَيْ الحصار والانقسام، مما ينعكس بشكل حادٍّ على مستويات المعيشة والقدرات الشرائية والاحتياجات الضرورية.

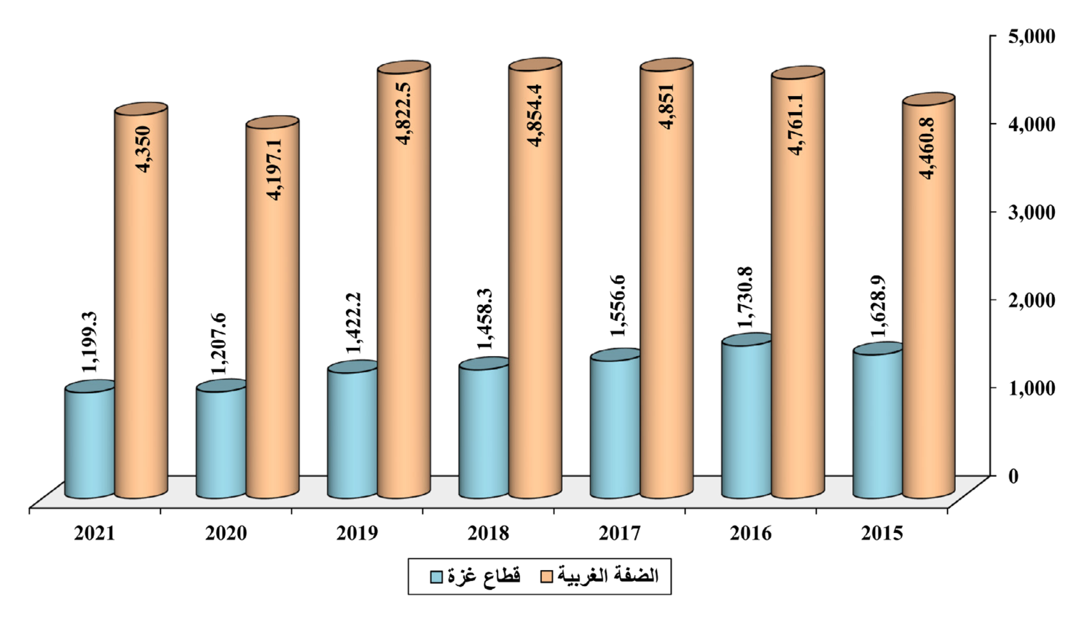
إن المؤشرات السابقة تدعو للوقوف بشكل أكبر على أسباب هذه الفجوة، والتَّعرف على مدى تركّز الثروات وعدالة توزيعها، وضرورة انتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بمستوى الإنتاجية والأداء وتصويب الأوضاع الراهنة.

جدول 2/13: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2015–2021 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[75]

البيان		فعلي						تقديري
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الضفة الغربية	القيمة	4,460.8	4,761.1	4,851	4,854.4	4,822.5	4,197.1	4,350
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	2.3+	6.7+	1.9+	0.1+	0.7–	13–	3.6+
قطاع غزة	القيمة	1,628.9	1,730.8	1,556.6	1,458.3	1,422.2	1,207.6	1,199.3
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	1.4–	6.3+	10.1–	6.3–	2.5–	15.1–	0.7–



متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع
2015–2021 بالأسعار الثابتة (بالدولار)



ج. مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

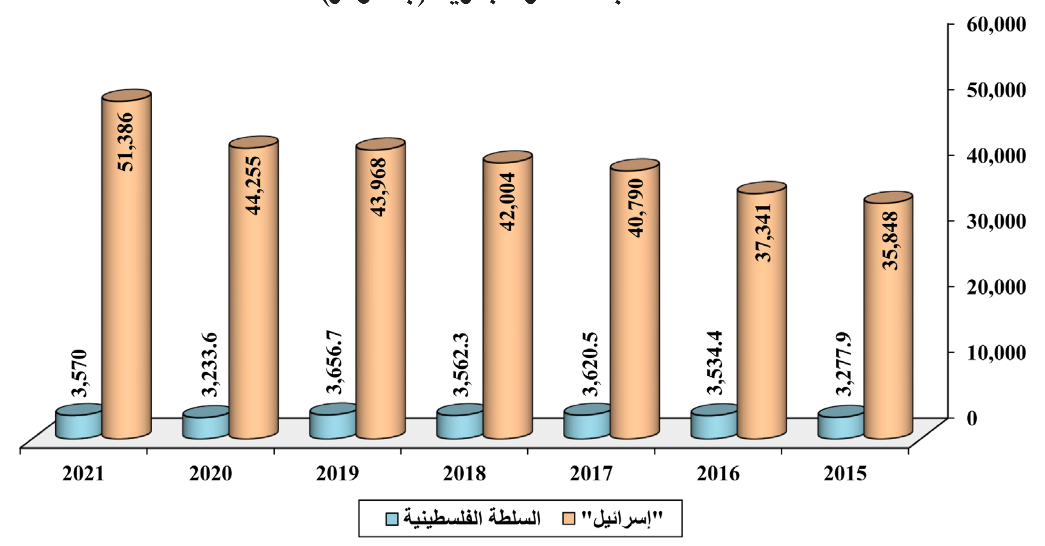
هناك فجوة كبيرة بين مناطق السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (بالأسعار الجارية) في مناطق السلطة الفلسطينية نحو 3,234 دولاراً و3,570 دولاراً لسنتي 2020 و2021 على التوالي، في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 44,255 دولاراً و51,386 دولاراً للفترة نفسها. مما يجعل متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 14 ضعفاً. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع، مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

جدول 2/14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2015–2021 بالأسعار الجارية (بالدولار)[76]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني إلى نصيب الفرد الإسرائيلي (%)
2015	3,277.9	35,848	9.1
2016	3,534.4	37,341	9.5
2017	3,620.5	40,790	8.9
2018	3,562.3	42,004	8.5
2019	3,656.7	43,968	8.3
2020	3,233.6	44,255	7.3
2021	*3,570	51,386	6.9

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2021.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2015–2021 بالأسعار الجارية (بالدولار)



3. الدَّين العام:

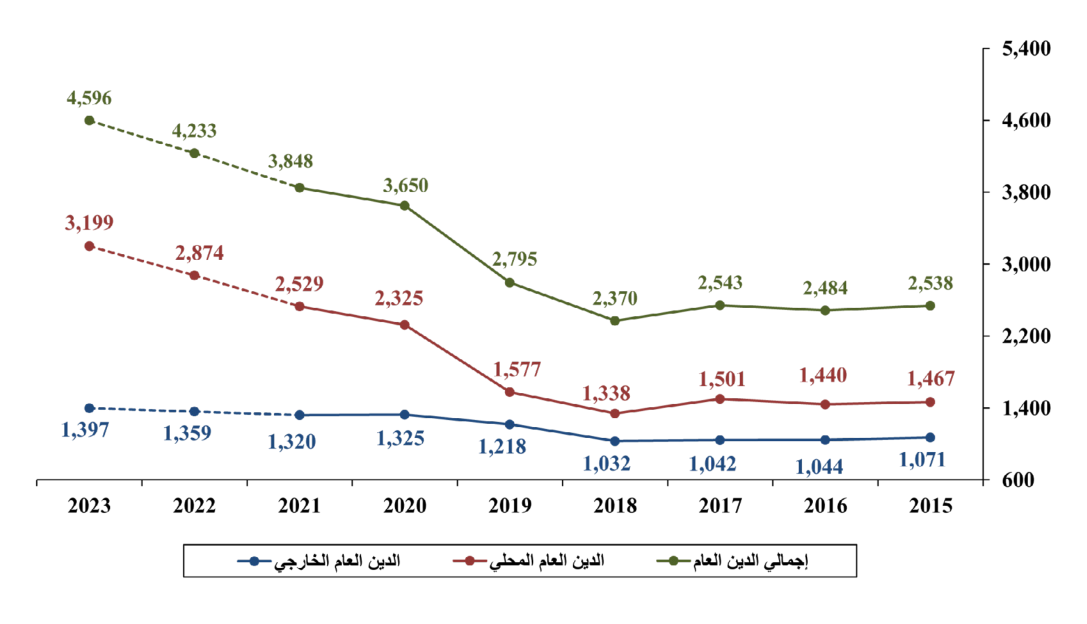
ارتبط الدَّين العام بشقيه المحلي والخارجي بالتوسع الكبير في النفقات الحكومية ومن ثم العجز الدائم والمزمن للموازنة. مع تراجع كبير في الدعم الخارجي وبشكل ملحوظ ومتتابع مع التقلب منذ سنة 2009،[77] ثم تزايد الالتزامات المترتبة على الجائحة الوبائية كورونا، بالإضافة إلى الاستقطاعات الإسرائيلية الجائرة، بحيث كانت السلطة تتجه دوماً للاستدانة، كملاذٍ مُيَسَّر لها خصوصاً من المصادر المحلية، كالجهاز المصرفي والهيئات العامة، بما في ذلك هيئة التقاعد الفلسطينية.

جدول 2/15: الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2015–2023 (بالمليون دولار)[78]

البيان	فعلي							توقعات	
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الدَّين العام المحلي	1,467	1,440	1,501	1,338	1,577	2,325	2,529	2,874	3,199
معدل النمو السنوي (%)	30.1+	1.8–	4.2+	10.9–	17.9+	47.4+	8.8+	13.7+	11.3+
						28.1+		12.5+	
الدَّين العام الخارجي	1,071	1,044	1,042	1,032	1,218	1,325	1,320	1,359	1,397
معدل النمو السنوي (%)	1.6–	2.5–	0.2–	1–	18+	8.8+	0.4–	3+	2.8+
						4.2+		2.9+	
إجمالي الدَّين العام	**2,538**	**2,484**	**2,543**	**2,370**	**2,795**	**3,650**	**3,848**	**4,233**	**4,596**
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	13,972.4	15,405.4	16,128	16,276.6	17,133.5	15,531.7	17,562.4*	16,001	16,241
إجمالي الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	18.2	16.1	15.8	14.6	16.3	23.5	21.9	26.5	28.3

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2021.

الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2015–2023 (بالمليون دولار)



يتضح من الجدول 2/15 أن الدَّين العام في مجموعه قد اتخذ مسارَين عبر الفترة 2015–2021، اتجه الأول منهما نحو الانخفاض حتى سنة 2018، ثم نحو الارتفاع للسنوات 2019–2021؛ وذلك بمعدلات 17.9%، و30.6%، و5.5% على التوالي. وقد تأثّر في ذلك بحجم الاستقطاعات من أموال المقاصّة، ومدى تراجع حجم المساعدات والمنح الخارجية. مما عكس عمق الأزمة المالية وتفاقمها، فاضطرت الحكومة لزيادة الاستدانة كخيارٍ لا مفر منه، بُغيةَ القيام بخدماتها العامة على النحو المستهدف.

وشكَّل الدين المحلي الجانب الأكبر من مجموع الدين العام، بنسبة 57.8% و65.7% لسنتي 2015 و2021 على التوالي. وكان الجهاز المصرفي هو المزود الأكبر لهذا الدين بِحُكم ما يتوفر لديه من سيولةٍ فائضة ورغبةٍ في توظيفها، في ظلِّ التزام الحكومة بالوفاء بهذه الديون والفوائد الربوية المترتبة عليها في مواعيدها. كما تتمّ هذه الاستدانة بالعملة المحلية، مما يجعل المصارف المحلية قادرة على الاحتفاظ بسيولة نقدية كافية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذلك يُجنّب السلطة الفلسطينية مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات.

ويبقى هناك جانب آخر من جوانب المديونية، مُتمثلاً فيما يُطلق عليه "المتأخرات" التي تُمثل ديوناً عامّة إضافية لم يُحدَّد لها فترة مُلزِمة للسَّداد كسلوك حكومي من جانب واحد؛ وهي وسيلة تلجأ إليها السلطة لإخفاء الحجم الكلي الحقيقي لمديونياتها، بتجاوز النسبة المسموح بها قانوناً للاستدانة العامة وهي 40%. إضافة إلى أن لهذه المتأخرات انعكاسات سلبية ضارة للجهات المزودة للخدمات التي تحتاجها السلطة؛ كنفقات العلاج في المستشفيات،[79] وحقوق موردي السلع وشركات المقاولات وغيرها. وقد بلغت المتأخرات الحكومية في نهاية الربع الثاني لسنة 2021 نحو 5,076 مليون دولار، وهذا الارتفاع الشديد في المتأخرات مرجعه إلى التصاعد الحادّ في الديون المحلية، التي ارتفعت وتيرتها خلال الربعين الثاني والثالث من السنة؛[80] وذلك في أعقاب أزمة المقاصّة، واحتجاج السلطة الفلسطينية وإحجامها عن استلام المبالغ المحصّلة من المقاصة، في ضوء الاستقطاعات الإسرائيلية المجحفة منها. وهذا يجعل مجموع الدَّين العام بما فيه المتأخرات يصل إلى 8,924 مليون دولار مُمثّلاً نحو 50.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تظلُّ مرتفعة وغير مسبوقة وتتجاوز المعدل المسموح به قانوناً بمراحل، وهو ما يعمّق حجم أزمة الحكومة المالية مع تداعيات سلبية لا محدودة. إلا أن للاستدانة المحلية حدوداً قصوى يتعذر تجاوزها خصوصاً فيما يتعلق بالجهاز المصرفي، مما جعل السلطة تلجأ لخفض رواتب الموظفين العموميين مؤقتاً أواخر سنة 2021.[81]

أما عن توقعات الدَّيْن لسنتي 2022–2023 فهي ستتأثر بقيمة العجز الفعلي للموازنة، الذي يتوقف بدوره على نمو كل من الإيرادات والنفقات العامة وكذلك الدعم الخارجي، وأيضاً على مدى توجه الحكومة نحو سداد المتأخرات، التي يبقى لها حدود في تأخير سدادها، بحكم تداعياتها غير المحدودة على الجهات الدائنة والخدمات التي تقدمها. ومع إمكانية حدوث تحسن في الأداء المالي؛

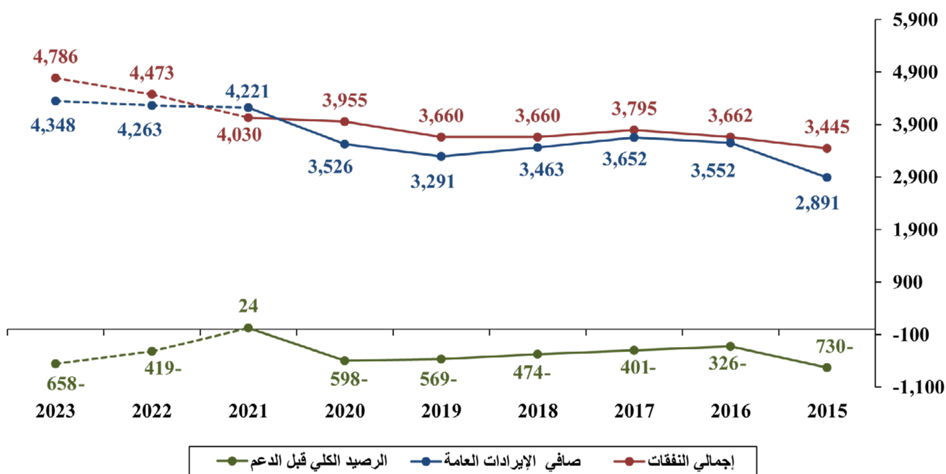
في مجال التوسع النسبي لصافي مجموع الإيرادات المحلية والمقاصّة، ومع فرص قد تكون متاحة في مجال زيادة الدعم الخارجي الذي ينسجم مع الرؤية الأمريكية والأوروبية في إطار الاعتبارات الإنسانية والاقتصادية، وعليه، يتوقع أن يصل مجموع الدَّين العام خلال سنتي 2022–2023 إلى 4,233 مليون دولار و4,595.7 مليون دولار على التوالي، بحيث تتقلّص نسبة النمو للسنتين المذكورتين إلى 10% و8.6% على التوالي.

4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

تعكس الموازنة العامة النشاط المالي الحكومي لبلد ما في سنة معينة؛ ويشمل الإيرادات والنفقات بأشكالها وصورها المختلفة، وحالة الرصيد الكُلّي من حيث الفائض أو العجز، ومن ثم كيفية توجيه هذا الفائض واستخدامه عند حدوثه، وسُبُل تغطية العجز عند تحققه.

جدول 2/16: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2015–2023 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[82]

البيان	فعلي							توقعات	
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
– إيرادات محلية	913	1,317	1,222	1,346	1,210	1,210	1,537		
– إيرادات المقاصة	2,047	2,332	2,483	2,255	2,219	2,400	2,775		
– إرجاعات ضريبية	68–	97–	53–	138–	138–	84–	91–		
صافي الإيرادات العامة	2,891	3,552	3,652	3,463	3,291	3,526	4,221	4,263	4,348
معدل النمو السنوي (%)	–	22.9+	2.8+	5.2–	5–	7.1+	19.7+	1+	2+
– رواتب وأجور	1,760	1,927	1,954	1,658	1,678	1,891	1,986		
– غير الأجور	1,352	1,421	1,533	1,688	1,590	1,659	1,621		
– صافي الإقراض	301	270	266	268	320	351	373		
– مخصصات مدفوعات	33	44	42	46	73	54	50		
إجمالي النفقات	3,445	3,662	3,795	3,660	3,660	3,955	4,030	4,473	4,786
معدل النمو السنوي (%)	–	6.3+	3.6+	3.5–	0	8.1+	1.9+	11+	7+
الرصيد الجاري	554–	110–	143–	197–	369–	429–	191	210–	438–
النفقات التطويرية	176	216	258	277	200	169	167	209	220
الرصيد الكلي قبل الدعم (عجز)	730–	326–	401–	474–	569–	598–	24	419–	658–
مجموع الدعم	797	766	720	664	492	464	317	650	800
الرصيد الكلي بعد الدعم	67	440	319	190	77–	134–	341	231	142



يتضح من الجدول 2/16 أن مالية الحكومة قد مرّت بتقلبات من حيث النمو، ففي سنة 2020 كانت هناك زيادة ملحوظة في إجمالي الإيرادات بنسبة 7.1% كنتيجة زيادة كبيرة في إيرادات المقاصّة بلغت 8.1% وذلك لاحتجازها لعدة أشهر سابقة. وفي جانب النفقات الكُلّية حدثت أيضاً زيادة كبيرة فيها، بنسبة 8.1%، مما شكّل عجزاً في الرصيد الجاري بلغ 429 مليون دولار، مع عجز أكبر في الرصيد الكُلّي بلغ 598 مليون دولار بعد احتساب النفقات التطويرية.

وأما في سنة 2021، فقد تحوَّل الرصيد الكُلّي إلى فائض قدره 24 مليون دولار كسابقة استثنائية الحدوث،[83] نتيجة لزيادة كبيرة في إيرادات المقاصّة بنسبة 15.6%، الناشئة عن حجزها أو تأخير صرفها، وزيادة أكبر في الإيرادات المحلية بنسبة 27%، بالرغم من استمرار الظروف غير المواتية؛ من حيث استمرار "إسرائيل" باحتجاز أموال كبيرة من إيرادات المقاصّة، والالتزام بتسديد الالتزامات الحكومية تجاه الجهاز المصرفي والفوائد المرتفعة عنها، والتي بلغت في الربعين الأول والثاني نحو 93 مليون دولار و34.3 مليون دولار على التوالي وبأسعار فائدة تقترب من 6% سنوياً،[84] والتراجع الحادّ في أموال الدعم التي هبطت بنحو 31.7% فيما بين سنتي 2020–2021، وغير ذلك من الأوضاع غير المواتية، إذ تحكمها مقوّمات خارجة عن السيطرة الفلسطينية، ما لم يتمّ اعتماد سياسات محددة واستراتيجية واضحة معتمدة ومعززة للإصلاح المالي.

ولأغراض التوسع في الإيرادات وتقليص نمو النفقات بشكل منهجي فإن السلطة الفلسطينية لديها الكثير من الخطوات التي يمكن اتخاذها، كما هو الحال في مجال:

- المطالبة بالحقوق الفلسطينية، ممثلة في ريع السيادة الناشئ عن عدم إصدار النقد الوطني الفلسطيني، والذي يُقدّر في أدنى التقديرات بنحو 0.31–1.68% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.[85]

- توسيع قاعدة التحصيل الضريبي المحلي المكلّف بها أصحاب الثروات العالية والدخول المرتفعة، إذ بلغت 20.9% فقط من إجمالي الإيرادات مقابل 65.8% لحصيلة المقاصّة بعد استبعاد الإرجاعات الضريبية منها، وذلك سنة 2020.[86]
- إعادة إصدار قانون الضمان الاجتماعي (قرار بقانون رقم 19 لسنة 2016 الصادر في 2016/9/29) بعد تعديله على أُسس علمية مدروسة وعادلة، تراعي فيها احتياجات مختلف الأطراف ذات الصلة، والذي توقّف العمل به عقب انتقادات حادّة، علماً بأن تطبيق القانون المشار إليه يوفر حماية لمئات الآلاف من العمال الذين هم في حاجة ماسة إليه، سواء للعاملين محلياً أم داخل "إسرائيل"، إضافة إلى إيرادات عامة كبيرة يمكن استثمارها في مشاريع نافعة.[87]
- القيام بمراجعة شاملة لهيكلية النفقات لمختلف الوزارات والهيئات والسلطات العامة، بما في ذلك وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني البالغة 22.1% من إجمالي النفقات في سنة 2021 على أساس الالتزام.[88] في حين أنها في "إسرائيل" قد بلغت نحو 13.3% في موازنة 2022،[89] التي تتعرض للانتقادات الشديدة كلما اتجهت هذه المخصصات نحو الزيادة. وعليه، يقتضي الأمر إجراء تقييمات علمية لمثل هذه الحالات، وصولاً إلى تخصيصات عادلة ومبررة، مع الاستفادة من تجارب الآخرين.
- معالجة حالات الفساد المالي الذي تحدثت عنه جهات عديدة كتقرير الرقابة المالية والإدارية سنة 2020، وتقارير الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) AMAN–Transparency Palestine، وما نشر عبر وسائل الإعلام.[90]
- وبدلاً من التمعن في إمكانية الاستفادة من الخطوات السابقة أو أي منها، فإن السلطة أعدّت مرسوماً بقانون "ضريبة القيمة المضافة الجديد"، ويتضمن فرض ضريبة بنسبة 16% على جميع الأنشطة التجارية، وعلى جميع السلع، بغضِّ النظر عن أهميتها وحيويتها للمستهلكين، وبالتالي، فالعدالة بندٌ منقوصٌ في هذا القانون.[91]

وأما عن توقعات النمو لسنتي 2022–2023، فهي مرهونة بما يمكن إدخاله من إصلاحات حقيقية على هيكلية ومراكز المسؤولية للموازنة، وما يبذل من جهد في معالجة القضايا العالقة وحالات الفساد، وإعادة الالتزام بالقواعد المالية؛ خصوصاً البدء بإعداد تقديرات الموازنة العامة السنوية واعتمادها، قبل ستة أشهر من بداية كل عام مالي جديد. ومن ثم فإن النمو سيبقى في تقديرنا بنحو 1% و2% للإيرادات للسنوات 2022 و2023 على التوالي، استناداً إلى أنها حققت قفزات خلال سنتي 2020–2021 قد لا تتكرر على المستوى نفسه لاحقاً، وللنفقات بنحو 11% و7% على التوالي، خصوصاً وأن هناك العديد من الالتزامات الحكومية المتأخرة.

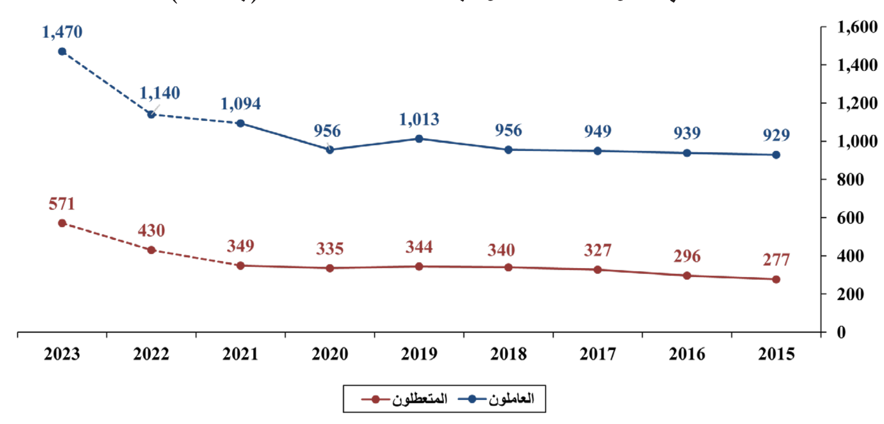
5. العمل والبطالة والفقر:

يُمثّل العنصر البشري أساس النشاط الاقتصادي، وعملياته الإنتاجية، والذي يتخذ شكل عمالة متعددة المهارات، إذ يشمل الحرفيين والمهنيين وذوي الاختصاص والخبرات في تخصصات شتى في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية، جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى كالأرض، والاستثمارات. ويرتبط العنصر البشري ارتباطاً مباشراً مع أعداد السكان الذين يتزايدون من مرحلة عمرية إلى أخرى ليتجهوا لاحقاً وتباعاً لسوق العمل، أملاً في الحصول على فرصة مناسبة، وتحاشياً للبطالة والوقوع في دائرة الفقر.

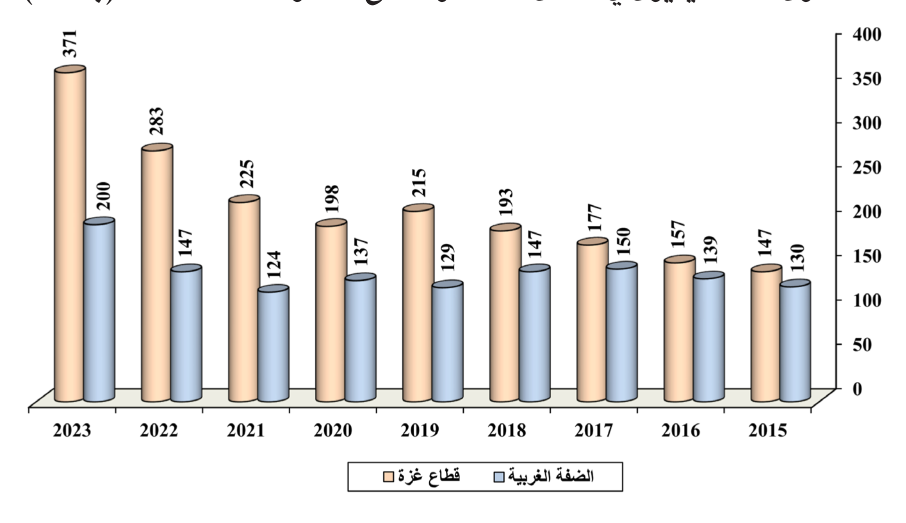
جدول 2/17: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2015–2023 (بالألف)[92]

البيان		فعلي							توقعات	
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الضفة الغربية	القوى العاملة	783	792	820	849	881	867	940	1,014	1,318
	العاملون	653	653	670	702	752	730	816	867	1,118
	المتعطلون	130	139	150	147	129	137	124	147	200
	نسبة البطالة (%)	16.6	17.5	18.4	17.3	14.6	15.7	13.2	14.5	15.2
قطاع غزة	القوى العاملة	423	443	456	447	476	424	503	556	723
	العاملون	276	286	279	254	261	226	278	273	352
	المتعطلون	147	157	177	193	215	198	225	283	371
	نسبة البطالة (%)	34.8	35.4	38.8	43.1	45.1	46.6	44.7	50.9	51.3
الضفة والقطاع	القوى العاملة	1,206	1,235	1,276	1,296	1,357	1,291	1,443	1,570	2,041
	العاملون	929	939	949	956	1,013	956	1,094	1,140	1,470
	المتعطلون	277	296	327	340	344	335	349	430	571
	نسبة البطالة (%)	23	23.9	25.7	26.2	25.3	25.9	24.2	[93]27.4	28
العاملون في "إسرائيل" والمستعمرات		112.3	116.8	122	127	133	125	145		
العاملون في المستعمرات		22.4	20.8	21	22	23	–	22		

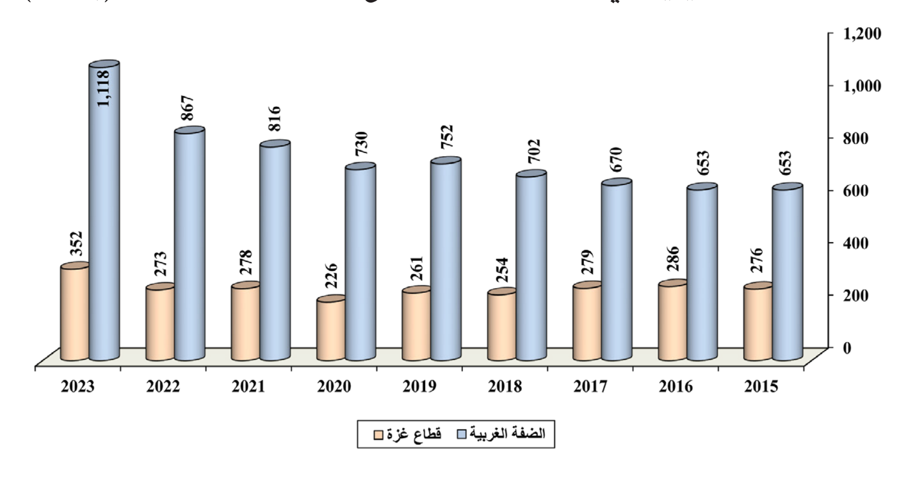
توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2015–2023 (بالألف)



المتعطلون الفلسطينيون في كلّ من الضفة والقطاع للسنوات 2015–2023 (بالألف)



العاملون الفلسطينيون في كلّ من الضفة والقطاع للسنوات 2015–2023 (بالألف)



أ. واقع العمل والبطالة:

يتضح من الجدول 2/17 أن سنة 2020 شكَّلت وضعاً استثنائياً بشأن عدد المتعطلين، إذ إن غالبية الأنشطة خلال أزمة كورونا قد تراجعت قدرتها على توليد وظائف جديدة، بل حدث تقليص بنحو 46 ألفاً من الوظائف القائمة، علاوة على تناقص سوق العمل الإسرائيلي بنحو 8 آلاف فرصة عمل، هذا مع حالة من الإحباط سادت الكثيرين من حيث إحجامهم عن الالتحاق بسوق العمل، ومحصلة ذلك تناقص في أعداد العاملين، وزيادة محدودة في معدلات البطالة بين سنتي 2019–2020 من نحو 25.3% إلى 25.9%،[94] يقابل ذلك انعدام رسم وتنفيذ سياسة محددة تكفل التأثير إيجاباً في سوق العمل كمّاً وكيفاً، ومن دلالة ذلك:

- بقيت نسبة البطالة المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من أعلى المستويات عالمياً، مع زيادة معدلاتها بين الإناث لتصل في أوساطهن إلى 40.1%، كما تُعدُّ أكثر ارتفاعاً في المخيمات مقارنة بالتجمعات الحضرية والريفية. إلى جانب ذلك، حدث تراجعاً في إنتاجية العمل خصوصاً في الأنشطة الكثيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح الضفة.[95]
- التباين الكبير والفروق الشاسعة في سوق العمل الفلسطيني لسنوات الدراسة بين قطاع غزة والضفة الغربية، إذ بلغت البطالة فيهما 44.7% و13.2% لسنة 2021 على التوالي، والناجمة أساساً عن الفرص المتاحة لعمال الضفة للعمل خلف الخط الأخضر وفي المستوطنات. كما يتخذ معدل البطالة في القطاع اتجاهاً متزايداً مقابل استقرار نسبي عند مستوى منخفض في الضفة.
- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب (وهم الفئة العمرية 18–29 عاماً، ويبلغ عددهم نحو 1.16 مليون فرداً، ويمثلون 22% من مجموع السكان)، إذ بلغت 64% للإناث و33% للذكور، وهي أعلى في القطاع (67%) مقارنة بالضفة (24%).[96]
- أكثرية العاملين يصنفون ضمن القطاع غير المنظم[97] سنة 2000، بواقع 410 آلاف عامل وبنسبة 62% من مجموع العاملين. وأن 138 ألف عامل بنسبة 14% من مجمل العاملين تغيّبوا عن عملهم خلال سنة 2020.[98]
- استمرار حالة التناقض في مجال الوظيفة العامة التي انبثقت عن الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2007 وما تزال. ومن صورها؛ عشرات الآلاف من الموظفين الحكوميين في القطاع يتقاضون رواتبهم من رام الله وهم ليسوا على رأس عملهم، إضافة إلى آخرين حُرِموا من رواتبهم دون صدور أحكام بشأنهم، مقابل عشرات الآلاف من موظفي حكومة غزة لا يتقاضون رواتبهم كاملة.
- اعتماد سياسة حكومية، في خضم هذه الأوضاع، تمثّلت في المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2021–2025 لتكون مرجعية موحدة لأولويات السلطة الفلسطينية، والتي

تمّ إعدادها بواسطة كافة الشركاء لتحقيق تحولات إيجابية في أداء الاقتصاد.[99] ويبقى السؤال حول الأهداف التي تضمّنتها هذه الاستراتيجية التشغيلية في مجال خفض البطالة، وماذا تحقّق من هذه الأهداف منذ بدء العمل بها؟

- السعي لعقد مؤتمر دولي للمانحين، لدعم التشغيل في الضفة والقطاع، المتوقَّع انعقاده في جنيف في آذار/ مارس 2022، بغرض الإسهام في خفض معدلات الفقر والبطالة، والاستجابة لمتطلبات الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.[100]

ب. واقع الفقر وانعدام الأمن الغذائي:

يُعدُّ الفقر مشكلة عالمية يعاني منها الفقراء معاناة شديدة، وهي منتشرة في البلدان الفقيرة والغنية على حدٍّ سواء، ولخطورتها فقد حدّد العالم يوماً عالمياً لمكافحة الفقر منذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of United Nations في كانون الأول/ ديسمبر 1992. ثم تجددت الدعوة بشكل أوسع في بداية الألفية الميلادية الثالثة، ليجري اعتماد الهدف الأول للتنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول سنة 2030، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولاراً يومياً.[101]

ومن الطبيعي أن ترتبط حالة الفقر بمعدلات البطالة ومستويات الأجور السائدة. وحرصاً من السلطة الفلسطينية على تحديد مستوى أجرٍ يُجنّب العاملين الوقوع في دائرة الفقر، فقد أصدرت قراراً بتحديد الحد الأدنى للأجور بقيمة 1,450 شيكل شهرياً (نحو 448 دولاراً)، وبالرغم من ذلك فإن هناك من تقلّ أجورهم عن هذا المستوى الأجري بنسبة 29% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص لسنة 2021.[102] ولقناعة الحكومة بأن مستويات الأجور ما تزال متدنيةً وغير عادلة، فإنها سعت مجدداً لزيادة الحدِّ الأدنى إلى 1,880 شيكل (نحو 580 دولاراً)، ليجري تنفيذه من بداية نيسان/ أبريل 2022. وحسب آخر إحصائية رسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن خط الفقر والفقر المدقع لأسرة تتكون من خمسة أفراد (2 بالغين و3 أطفال) يبلغ 1,947 شيكل (نحو 609 دولارات)، 2,470 شيكل (نحو 762 دولاراً) على التوالي. وعليه لا يُشكّل الحد الأدنى الجديد للأجور في حالة تطبيقه حماية لمن هم في مستوى خط الفقر أو الفقر المدقع، خصوصاً في مجال الحياة المعيشية والقدرة على تحقيق الحد الأدنى من الضروريات التي يحتاجها الإنسان؛ فخلال سنة 2020 كان عدد الأُسر الآمنة غذائياً أقل من نصف مجموع عدد الأُسر الفلسطينية، مع فروقات شاسعة بين الضفة وغزة، ومن محافظة إلى أخرى، ومن تجمّع سكني إلى آخر.[103]

وتبقى مشكلة الفقر أعمق بكثير من خلال قياس معدلاتها العامة، فقد يكون نصيب الفرد من الناتج عالياً والحدّ الأدنى للأجور مرتفعاً كحالة "إسرائيل"، إلا أن نسبة الفقر (دون احتساب

الانعكاسات المباشرة لجائحة كورونا) ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة 2019–2020، إذ ارتفعت للعائلات الفقيرة من 36.7% إلى 40.8%، وبين الأفراد من 32.2% إلى 36.3%، وبين القاصرين من 36.5% إلى 40.9%.[104] في حين يبلغ الحدّ الأدنى للأجور في "إسرائيل" 5,300 شيكل (نحو 1,636 دولاراً).[105] وهذا مثال لحالة البلدان الغنية التي تزداد غنى على حساب فقرائها. وتنعكس مستويات الفقر تلقائياً على القدرات الشرائية والمستوى الغذائي، الذي يحافظ على الصحة العامة والسلامة البدنية، وما لم يُستوفَ هذا المستوى فإن أضراره الصحية شديدة، وتكلفة علاجه باهظة.

ومن جانب آخر اتجه اهتمام وزارة التنمية الاجتماعية، التي تقدّم مخصصات مالية للأسر الفقيرة ضمن الموازنة العامة، نحو اعتماد مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية كأثر إيجابي على الفقراء وبما ينسجم مع استراتيجية الوزارة للسنوات 2017–2022، وذلك بإطلاق السجل الوطني وبدعم من البنك الدولي The World Bank.[106] إلا أن الأثر الإيجابي في حالة حدوثه يبقى جزئياً ومحدوداً، لا يغطي عموم الفقراء والمهمّشين.

وليس خافياً ارتباط الفقر بالجوع ونقص الغذاء محلياً وعالمياً، وأن سوء التغذية يسبّب ضعف الكفاءة في مراحل الإنتاج، والتصنيع، والتوزيع، والنزاعات المحلية، والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، إذ إن أزمة الغذاء تفاقمت بفعل الفقر واتساع حالاته، وعدم العدالة في الدخل، والقدرة الإنتاجية، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا.[107]

أما عن التوقعات لأوضاع القوى العاملة لسنتي 2022–2023، فإنها تظلُّ في حدود الاتجاه العام لنمو أعداد المتعطلين ومعدلاتهم بما يتراوح بين 27–28%، مع فارق كبير جداً بين معدلاتها في الضفة والقطاع لصالح الضفة، مما يعني استمرار تفاقم هذا الوضع الكارثي بالنسبة للعاطلين، وتوسع حالات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويبقى التساؤل قائماً حول جدوى الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وكذلك جدوى التعويل على قطاع ريادة الأعمال في إيجاد فرص عمل للخريجين ضمن هذه الاستراتيجية،[108] أو جدوى ما يمكن أن يقدمه المؤتمر الدولي للمانحين في مجال زيادة مستويات التشغيل وفرص العمل. وعملياً فإن هذا التعويل مع أهميته إلا أن قدراته تظلُّ محدودة على خفض معدلات البطالة العالية، أما الإنجاز الحقيقي في مجال خفض البطالة ومستويات الفقر العالية فيتحقق في رأينا أساساً بإنهاء الاحتلال، وبإنهاء ملف الانقسام، وإقامة حكومة وطنية قائمة على شراكة حقيقية ومنبثقة عن انتخابات وطنية بمختلف مستوياتها.

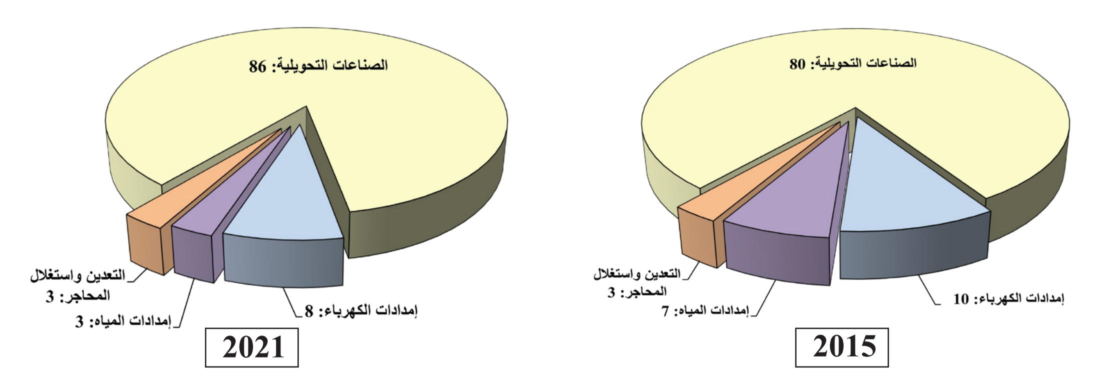
6. النشاط الصناعي:

اقترن التطور الاقتصادي العالمي بحدوث ثورات صناعية متتابعة، أسهمت في إدخال أساليب إنتاجية حديثة، وأغرقت الأسواق بمنتجات جديدة، سواء من خلال تصنيع وتشغيل الآلات أو المعدات، أم من خلال الطاقة المستخدمة في هذا التشغيل، بالإضافة إلى القدرة على التنقيب وصولاً إلى المعادن والنفط والغاز ومختلف مدخلات الصناعة. وقد أسهم هذا في انتقال العديد من بلدان العالم من حالة لأخرى لتصبح في عداد الدول المتقدمة. وتمتلك الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 الكثير من مقومات إحداث نهضة صناعية حين تتوفر الإرادة الحقيقية للتنمية والنهضة.

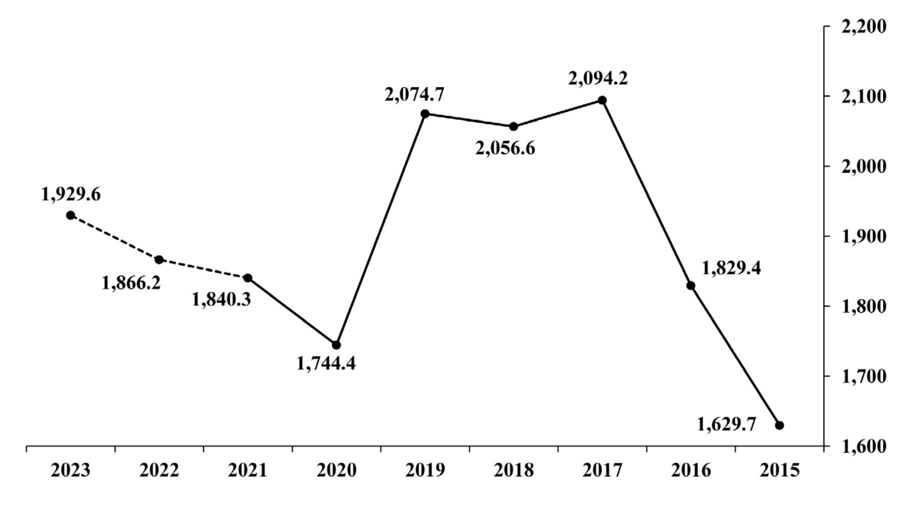
جدول 2/18: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2015–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[109]

البيان	فعلي							توقعات	
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التعدين واستغلال المحاجر	48.7	46.4	43	66.7	68.7	49.9	52.6	53.4	55.2
الصناعات التحويلية	1,302.4	1,499.6	1,756.8	1,762.8	1,779	1,500.7	1,583.2	1,605.4	1,660
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	158.2	158.6	171.2	165.9	164.1	138.6	146.2	148.3	153.3
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	120.4	124.8	123.2	61.2	62.9	55.2	58.2	59.1	61.1
المجموع	**1,629.7**	**1,829.4**	**2,094.2**	**2,056.6**	**2,074.7**	**1,744.4**	**1,840.3**	**1,866.2**	**1,929.6**
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	5.3–	12.3+	14.5+	1.8–	0.9+	15.9–	5.5+	1.4+	3.4+
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.7	12	13.6	13.2	13.1	12.4	12.4	12.2	12.1

مقارنة التوزيع النسبي لأنشطة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بين سنتي 2015 و2021 (%)



الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2015–2023
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ويتضح من الجدول 2/18 أن الصناعات التحويلية تأخذ المرتبة الأولى من حيث أشكال الصناعة، وبنسبة 86%، كدلالة على أهميتها القصوى من منطلق قدراتها الواسعة على توليد منتجات جديدة، ودورها في خدمة القطاعات الأخرى خصوصاً الزراعة، مع دور واعد في صناعات تدوير النفايات الصلبة، والوصول إلى مجتمع تختفي فيه مكبات النفايات. تليها إمدادات الكهرباء بنسبة 7.9%، ثم المياه والصرف والنفايات بنسبة 3.2%، وأخيراً التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 2.9%، وذلك حسب تقديرات سنة 2021. أما انخفاض إسهامات الأنشطة الأخرى غير التحويلية، فهو يعكس حالة القصور في معالجتها، خصوصاً في ضوء أهميتها المتزايدة.

ويظهر أن هناك انخفاضاً في صناعات التعدين واستغلال المحاجر، بالرغم من الاحتياطات الضخمة كالأحجار والرخام والجرانيت، حيث يأتي هذا البند في الترتيب الأول لقائمة أعلى عشرة أصناف من الصادرات الفلسطينية. كما يذخر شاطئ غزة باحتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، إذ

جرى إيقاد شعلة آبارها في أيلول/ سبتمبر 2000، دون أن يتمكن الجانب الفلسطيني حتى الآن من الحصول على حقه في الاستفادة منها.

أما عن تطور النشاط الصناعي في مجمله، فقد ظلَّ محدوداً ومتقلباً من سنة إلى أخرى، وبقي إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 12.7% كمتوسط للسنوات 2015–2019 مقارنة بنحو 15.4% كمتوسط للسنوات 2000–2004،[110] وذلك بالرغم مما ذُكر من اعتماد سياسة الانفكاك عن "إسرائيل"، ومن ثَمَّ الرغبة في توسيع المنتج الوطني، واعتماد النافذة الاستثمارية للمدن الصناعية. وقد يكون اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال المقاصّة، كأبرز مصادر الإيرادات العامة، قد حال دون حدوث قفزة ملحوظة في النشاط الصناعي، الذي اقترن بإلغاء وزارة الصناعة التي كانت قائمة في بدايات قدوم السلطة الفلسطينية.

وباستقراء واقع الصناعة في مناطق السلطة الفلسطينية لسنة 2021، نجد أنها تُصنف في عداد الصناعات الصغيرة أو الصغيرة جداً، إذ يبلغ عدد مؤسساتها 21 ألفاً، ويعمل بها 109 آلاف عامل، بانخفاض مقداره 10% مقارنة بسنة 2019، وبواقع 5.2 عامل/ مؤسسة، وتعتمد بشكل كبير على التشغيل الأُسري غير مدفوع الأجر، إذ شكّل أصحاب العمل وأُسرهم نحو 22.6% من المجموع الكُلّي للعاملين. وخلال الفترة 1994–2020 تراجع إسهام النشاط الصناعي من الناتج المحلي من 22% إلى 13%.[111] أما النمو سنة 2021، فقد شهد توسعاً نسبياً بنحو 5.5%، بينما تُظهر توقعات سنة 2022 تراجعاً ليصبح هذا النمو محدوداً بواقع 1.4% فقط.[112]

ومن المتوقع أن يبقى النمو في سنة 2023 في حدود المتوسط العام للنمو خلال الفترة 2015–2022، وتقدر بنحو 3.4%، والذي يقارب متوسط معدل النمو للناتج الصناعي لسنتي 2021–2022، بشكل يعكس تَعثُّر تطبيق سياسة الانفكاك والتخلص من التبعية لـ"إسرائيل" وسياسة التنمية بالعناقيد، بما في ذلك العنقود الصناعي، والتي تستلزم بدورها اتباع منهجيات مدروسة ضمن سيناريوهات زيادة الاستثمارات العامة، وتنظيم قطاع الصناعة وتطويره، وحماية المنتج الوطني، وتطبيق قانون مكافحة الإغراق، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة للسنوات العشر.

7. النشاط الزراعي:

كان للنشاط الزراعي عبر الزمن، وما يزال، دوراً مهماً في تحقيق الاكتفاء الذاتي لكثير من المحاصيل الزراعية، وتغطية احتياجات السوق المحلية من المنتجات الغذائية والضرورية، باعتباره نشاطاً إنتاجياً تقليدياً مرتبطاً بالمساحات المتاحة للاستصلاح والاستغلال الزراعي، ومدى وفرة مياه الريّ، مع القدرة على مواكبة التطورات التقنية القادرة على زيادة الإنتاجية والاستفادة من المساحات الضيقة والمحدودة. وفي الحالة الفلسطينية تشتد الحاجة لاستغلال كافة المساحات

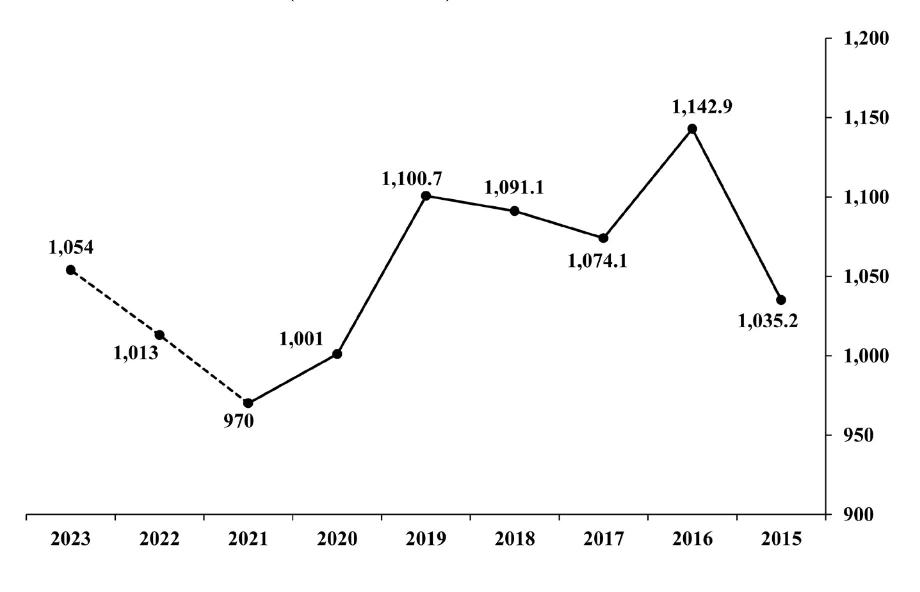
القابلة للزراعة، وتكثيف هذا النشاط كتثبيت للهوية الفلسطينية، والحدّ من الهجمة الاستيطانية الآخذة في التصاعد بلا هوادة، بالرغم من ما يبذله المواطنون من تضحيات لإيقاف هذا التمدد على حساب أصحاب الأرض الشرعيين.

جدول 2/19: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي للسلطة الفلسطينية 2015–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[113]

البيان	فعلي							توقعات	
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة*	1,035.2	1,142.9	1,074.1	1,091.1	1,100.7	1,001	970	1,013	1,054
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	4–	10.4+	6–	1.6+	0.9+	9.1–	3–	4.4+	3.9+
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.4	7.5	7	7	7	7.1	6.5	6.6	6.6

* يشمل أنشطة الحراجة وصيد الأسماك.

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2015–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ويتضح من الجدول 2/19 أن سمة النمو الزراعي الراهنة تميل إلى التقلب من حيث الارتفاع والانخفاض وبطء النمو، مع اتجاه إسهامها في الناتج المحلي الاجمالي نحو التراجع. وبالرغم من الدور الذي يمكن لهذا النشاط أن يستوعبه في تشغيل العمالة الزراعية، يلاحظ أن هذه النسبة تضاءلت، خصوصاً أنها مثّلت نحو 14.1% سنة 2008 ثم 6.4% سنة 2020.[114]

إن هذا التراجع الذي يعانيه القطاع الزراعي من حيث الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي أو في نسبة العاملين يعود لأسباب عديدة، كانخفاض مخصصاتها المالية الحكومية ضمن اعتمادات الموازنة العامة السنوية والبالغة فقط 0.9%،[115] والتوسع الاستيطاني واعتداءاته المتكررة وحرمان المزارعين من زراعة مساحات شاسعة من أراضيهم.

يحدث هذا بالرغم من القرارات المعتمدة لصالح الفلسطينيين في مجال الحق في السيادة الدائمة على مواردهم الطبيعية.[116] وبالتالي، فهناك حاجة شديدة نحو تفعيل هذه القرارات من خلال وحدة النهج في مجال المقاومة الشعبية ودعمها، وكذلك في مجال الوحدة الوطنية المفقودة.

وتبقى الزراعة نشاطاً واعداً، إذ إنها تتعامل مع شرائح شتى من أصحاب الأرض والمزارعين والمهنيين الذين تتوفر لديهم قدرات لا محدودة في العطاء، بما فيها العناية بالمساحات الصغيرة وداخل البيوت، في نشاط متنوع بين أصناف شتى من المحاصيل والثروة الحيوانية والداجنة، والتي تلقى اهماماً واسعاً من المؤسسات غير الربحية في الداخل والخارج، في ظلِّ إدماج الخبرات الواسعة والطاقات المبدعة.[117]

ولعلَّ المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي يكون لها دور في نهضة النشاط الزراعي، من خلال رؤيتها المتمثلة في السعي لتنمية زراعية مستدامة بخدمات تمويلية مميزة، ومن خلال رسالتها في تحسين مستوى الأمن الغذائي ورفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.[118]

أما عن توقعات نمو النشاط الزراعي لسنة 2022 فهي تقدر بنحو 4.4%، وفقاً لتنبؤات الإحصاء الفلسطيني المنطلقة من حصة النشاط الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأما عن توقعات 2023 فتبقى رهناً بتحرك حكومي جادّ يدعم هذا النشاط بكل السبل الممكنة، ويزيد من مخصصاته واحتياجاته الاستثمارية كمياه الري والطاقة النظيفة والتعويضات الضرورية، مع احتضان صغار المزارعين والمصدرين وتحفيز العمل الشبابي التطوعي ولجم الاستيطان. وما لم تتوفر مثل هذه المقومات فإن توقعات النمو تبقى محدودة وبأقل من السنة السابقة عند 3.9%.

8. التبادل التجاري الخارجي:

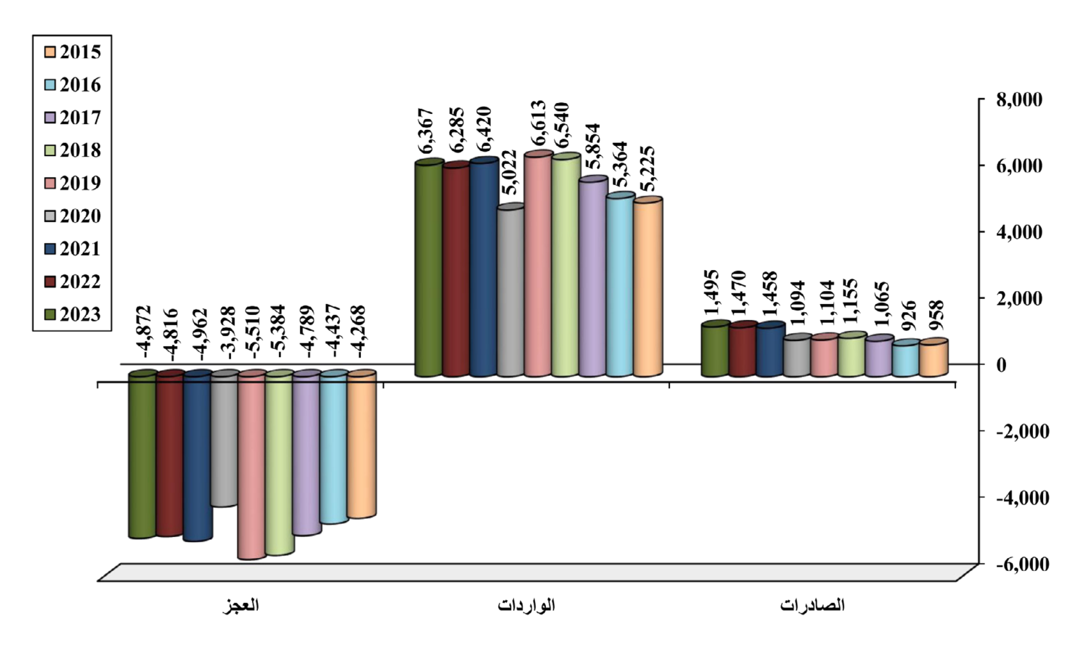
يشكل التبادل التجاري الخارجي أحد الأنشطة الاقتصادية التي تربط بلدان العالم بعضها ببعض، كصورة من صور العلاقات الدولية واسعة الانتشار. ولأهمية هذه المبادلات حرص المجتمع الدولي على تنظيمها بما يحقق مصالح مختلف الأطراف من حيث انتظام وتطوير هذه المبادلات، وتذليل الصعوبات ضمن منظمة التجارة العالمية World Trade Organization. وتسعى السلطة الفلسطينية على أن تكون جزءاً من هذه المنظومة، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية مع كثير من البلدان العربية والأجنبية والسعي للانضمام لهذه المنظمة.

جدول 2/20: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2015–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[119]

البيان	فعلي							توقعات	
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حجم التبادل التجاري	6,183	6,290	6,919	7,695	7,717	6,116	7,878	7,755	7,862
الصادرات	958	926	1,065	1,155	1,104	1,094	1,458	1,470	1,495
الواردات	5,225	5,364	5,854	6,540	6,613	5,022	6,420	6,285	6,367
العجز	–4,268	–4,437	–4,789	–5,384	–5,510	–3,928	–4,962	–4,816*	–4,872
نسبة الصادرات من الناتج المحلي (%)	6.9	6	6.6	7.1	6.4	7	8.3	9.2	9.2
نسبة العجز من إجمالي الواردات (%)	81.7	82.7	81.8	82.3	83.3	78.2	77.3	76.6	76.5
نسبة العجز من الناتج المحلي (%)	30.5	28.8	29.7	33.1	32.2	25.3	28.3	30.1	30

* هناك فروقات محدودة راجعة للتقريب.

مؤشرات التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية 2015–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



يتضح من الجدول 2/20 أن مؤشرات التبادل التجاري تتجه نحو الزيادة مع التقلب سواء من حيث الصادرات أم الواردات. وبصورة عامة يشير حجم صادرات سنة 2020 إلى حالة متدنية منسوبة إلى الواردات، وهي أكثر هبوطاً في قطاع غزة، والتي تُعزى إلى ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج، جراء معيقات الحركة والتنقل والنفاذ، إلى جانب عوامل أخرى كمستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج ووفورات الحجم وغيرها.[120]

وإذا كان ارتباط السلطة الفلسطينية مع العالم الخارجي متزايداً بشكل كبير، إلا أنه أكثر ارتباطاً مع "إسرائيل" وبنسبة 84% و55% للصادرات والواردات على التوالي لسنة 2020، حيث بلغت الصادرات إلى "إسرائيل" نحو 886 مليون دولار والواردات 3,343 مليون دولار.[121] ويتخذ الاتجاه العام للصادرات والواردات نمواً متزايداً مع بعض التقلب، مما يعكس أهمية هذه المبادلات والمزايا المترتبة عليها والتحديات التي تواجهها؛ إلا أن السمة الغالبة لهذه التجارة هي العجز الشديد في الميزان التجاري الفلسطيني، وأن هذا العجز يُشكِّل نسبة مرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما بقيت نسبة الصادرات إلى الواردات للسنوات المذكورة عند مستوى متدنٍ.

يعدُّ استمرار هذا العجز علامة واضحة على ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة، كما يعكس مواطن ضعف الاقتصاد الفلسطيني، ومحدودية قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي، مما يدفعه إلى اللجوء للعالم الخارجي لتوفير النقص في احتياجاته وتحديداً مع "إسرائيل" التي تسمح لسلعها بالتدفق الحر إلى السوق الفلسطيني، سواء بصورة مشروعة أم غير مشروعة، مع فرض قيود مشددة على الصادرات الفلسطينية، ومن ثم حرمان الفلسطينيين من الاستفادة بالمزايا المتعددة، المتاحة على امتداد الكرة الأرضية.[122]

وعلى المستوى الجغرافي، احتلت تركيا المرتبة الثانية في الدول التي تستورد منها السلطة الفلسطينية بنسبة 10.1%، ثمّ الصين بنسبة 6.8%. أما بالنسبة للصادرات فجاءت الأردن في المرتبة الثانية من الدول التي تصدر إليها السلطة بنسبة 6.5% لسنة 2019 (انظر جدول 2/21).

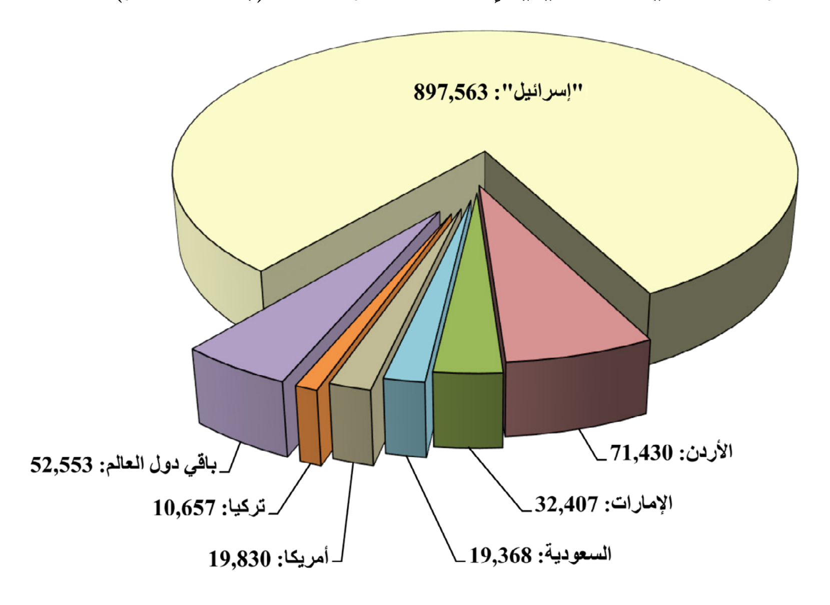
ومن الواضح أن الاستراتيجية الوطنية للتصدير ما تزال تواجه الكثير من المعيقات من منطلق ما تسعى لتحقيقه. إذ سبق أن تحدد لهذه الاستراتيجية عدة أهداف؛ وأهمها تحقيق نمو إجمالي في صادرات القطاعات الإنتاجية خلال الفترة 2014–2018، بنسبة 67%، وبمعدل نمو سنوي 13%، وبحيث تزيد الصادرات خلال الفترة نفسها بنحو 722 مليون دولار.[123] إلا أن الوضع على أرض الواقع لا يشير إلى تحقيق إنجازات ملموسة في هذا الشأن.

وقد تكون هذه النتائج قد شكّلت لاحقاً حافزاً للحكومة في قطاع الطاقة، الذي يحظى بالأولوية باعتباره من مدخلات الصناعة المهمة، ومن صور ذلك إنشاء شركة غاز فلسطين في 2021/9/6 على أمل تحرير قطاع الطاقة، وتسهيل استغلال الموارد الطبيعية، وإدارة خطوط الغاز الناقلة وخطوط التوزيع.[124] هذا مع الاهتمام بالطاقة المتجددة، وإعطائها مكانة الأولوية كرمز سيادي على الأرض وعلى الموارد، ويأتي ذلك في إطار التوجهات العالمية الخاصة بتطوير مصادر الطاقة النظيفة.[125]

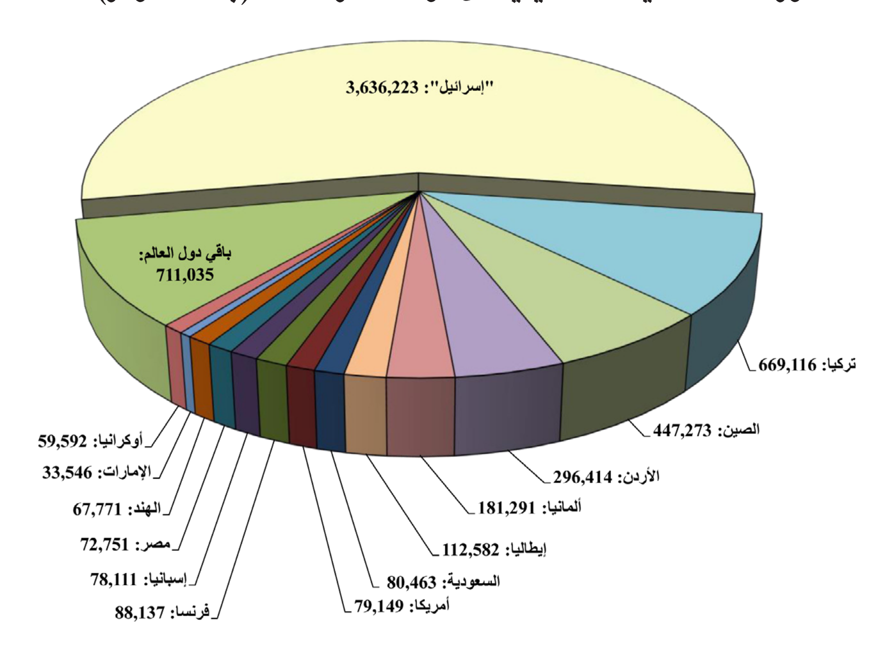
جدول 2/21: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة 2018–2019 (بالألف دولار)[126]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2019	2018	2019	2018	2019	2018
"إسرائيل"	4,533,785	4,573,307	897,563	967,462	3,636,223	3,605,845
تركيا	679,773	665,572	10,657	7,760	669,116	657,812
الصين	447,470	425,407	197	489	447,273	424,918
الأردن	367,844	272,975	71,430	73,953	296,414	199,022
ألمانيا	183,521	211,409	2,230	2,090	181,291	209,320
إيطاليا	114,010	111,415	1,428	1,108	112,582	110,308
السعودية	99,831	108,655	19,368	21,009	80,463	87,647
أمريكا	98,979	82,665	19,830	14,532	79,149	68,134
فرنسا	89,785	111,124	1,648	878	88,137	110,246
إسبانيا	78,250	82,036	139	127	78,111	81,909
مصر	72,766	93,799	15	9	72,751	93,789
الهند	68,697	66,658	926	444	67,771	66,214
الإمارات	65,954	60,267	32,407	26,413	33,546	33,854
أوكرانيا	59,592	88,594	–	–	59,592	88,594
باقي دول العالم	757,006	741,341	45,970	39,360	711,035	701,978
المجموع	**7,717,263**	**7,695,224**	**1,103,808**	**1,155,634**	**6,613,454**	**6,539,590**

الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مختارة 2019 (بالألف دولار)



الواردات السلعية الفلسطينية من دول مختارة 2019 (بالألف دولار)



أما عن توقعات النمو للسنتين 2022–2023، فليس هناك ما يشير إلى إمكانية حدوث اختراق حقيقي بما يتجاوز المعدلات الراهنة لعجز الميزان التجاري، خصوصاً في الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات، وتبقى الآمال معقودة نحو حدوث صحوة في مجال تفعيل الاتفاقيات التجارية المبرمة مع عشرات من بلدان العالم، ولا يأتي ذلك إلا من خلال جهود كبيرة وعمل دؤوب

متواصل في مواجهة سياسات المحتل وممارساته. وما لم يتحقق ذلك تبقى حركة التبادل التجاري لسنة 2022 في حدود تقديرات الإحصاء الفلسطيني المتمثلة في التوسع في الصادرات بنسبة 0.8%، وتقليص الواردات بنسبة 2.1%. أما التوقعات لسنة 2023 فتتجه نحو تحفيز الصادرات نسبياً وإبقاء نمو الواردات عند مستوى منخفض بحيث يتحقق نمو بمعدل 1.7% و1.3% على التوالي.

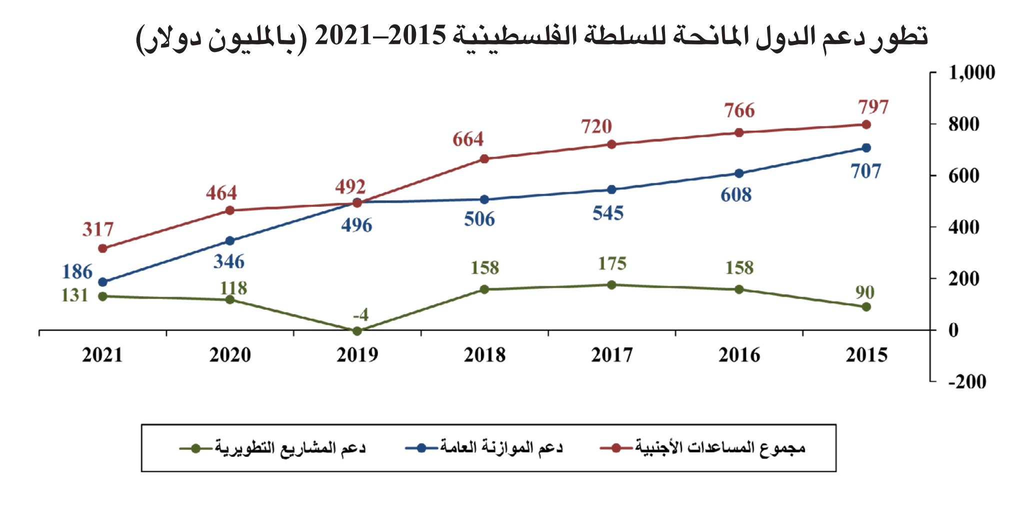
9. الدعم الخارجي والمساعدات الأجنبية:

ارتبط الدعم الخارجي على الدوام بالحالة الفلسطينية، خصوصاً مع نشأة السلطة تحت الاحتلال واستتباعاته القاسية، وحاجتها الماسة إلى هذا الدعم، الذي ارتبط أساساً بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن التوسع في الإنفاق العام وتزايد عجز الموازنة قاد إلى توجيه الجزء الأكبر من هذا الدعم نحو تغطية العجز المشار إليه، مع توجيه جزء أقل أو محدود نحو المشاريع التطويرية.

جدول 2/22: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2015–2023 (بالمليون دولار)[127]

البيان	فعلي							توقعات	
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
دعم الموازنة العامة	707	608	545	506	496	346	186	500	600
دعم المشاريع التطويرية	90	158	175	158	*4–	118	131	150	200
مجموع المساعدات الأجنبية	797	766	720	664	492	464	317	650	800
معدل النمو أو التراجع السنوي لمجموع المساعدات (%)	35.2–	3.9–	6–	7.8–	25.9–	5.7–	31.7–	105+	23.1+
حصة المشاريع التطويرية من مجموع المساعدات الأجنبية (%)	11.3	20.6	24.3	23.8	0.8–	25.4	41.3	23.1	25

* يرجع إلى قيام وزارة المالية بإرجاع نحو 125 مليون دولار (وفق المعطيات المذكورة) إلى القنصلية الأمريكية كردٍّ فعلٍ للخطوات الأمريكية بشأن القدس.



ومن الجدول 2/22 يتضح أن تراجع الدعم بشقيه كان السمة الغالبة عبر السنوات 2015–2021 مع بلوغه حداً غير مسبوق سنة 2021، إذ مثّل الانخفاض نحو 31.7%، مع تقلب شديد في مخصصات المشاريع التطويرية. وكانت وطأة هذه التطورات شديدة من حيث القدرة على الوفاء بالخدمات العامة الموكلة إلى السلطة الفلسطينية، مع التوسع في الاستدانة المحلية بشكل كبير لتعويض هذا النقص. ويستلزم هذا التسليم بأن الدعم الخارجي غير ملزم للدول التي تقدمه؛ إذ يتم طواعية ويخضع لظروف وسياسات البلدان المانحة ذاتها، من حيث قدراتها وقناعتها، وهو في معظم الأحيان يكون ذا أجندة سياسية.

أما عن التوقعات بشأن مستقبل مسار هذا الدعم للسنتين القادمتين 2022–2023، فنرى أنها تظلُّ رهناً بالمشهد الداخلي للبلاد، من حيث الفشل أو النجاح في الوصول إلى وفاق وطني، مع استغلال الاحتلال للوضع السائد؛ لإجبار السلطة الفلسطينية على تقديم مزيد من التنازلات في مسار الخيارات المتاحة لفرص الحل النهائي. وعملياً، تتجه المسارات على الأرض نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية وتحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين كأولوية على ما عداها، وكسياسة أصبحت تلقى قبولاً دولياً، يأخذ في حسبانه التوافق مع "إسرائيل"، مع تحفيز الدول الأخرى للسير في هذا الاتجاه. وعليه، فيتوقع زيادة هذا الدعم لسنتي 2022–2023، ليصل في تقديرنا لنحو 500 مليون دولار و600 مليون دولار على التوالي، ودعم المشاريع التطويرية لنحو 150 مليون دولار و200 مليون دولار على التوالي، في ظلِّ بدايات مشجعة للدعم، بدأت مع بدايات كانون الثاني/ يناير 2022 من خلال توقيع اتفاقيات مع البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 33 مليون دولار للبنية التحتية.[128] ويبقى أن تعزِّز هذه القناعة ما قد تسفر عنه التطورات اللاحقة في مجال الجهود الفلسطينية والجهود المساندة لها.

أما فيما يتعلق بالجهات والدول المانحة في سنة 2021، فقد تصدرت الجزائر قائمة المساعدات بمبلغ 97.3 مليون دولار، ثم البنك الدولي بمبلغ 48.4 مليون دولار، تليه

الآلية الفلسطينية الأوروبية PEGASE بمبلغ 29.9 مليون دولار. أما سنة 2020 فقد تصدرت الآلية الفلسطينية الأوروبية الدول المانحة بمبلغ 221.1 مليون دولار، تلاها البنك الدولي بمبلغ 86.9 مليون دولار، تبعته السعودية بمبلغ 31.3 مليون دولار. ويلاحظ إضافة منح خاصة لمواجهة جائحة كورونا بدأت بمبلغ 300 ألف دولار سنة 2020، وارتفعت لتصل إلى مبلغ 83.3 مليون دولار سنة 2021. كما يُلاحظ انخفاض حادّ في التمويل العربي لسنة 2020، ليبلغ 38.6 مليون دولار بعد أن كان قد بلغ 267.9 مليون سنة 2019 (انظر جدول 2/23).

جدول 2/23: مصادر التمويل والدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2018–2021 (بالمليون دولار)[129]

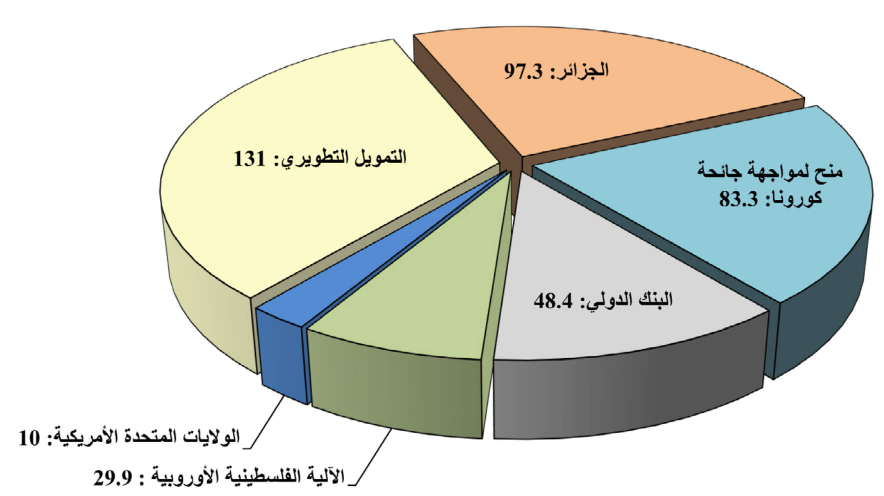
المصدر	2018	2019	2020	2021
تمويل الدول العربية	**305.5**	**267.9**	**38.6**	**97.3**
– المملكة العربية السعودية	222.4	176.4	31.3	–
– الجزائر	26.7	28.7	–	97.3
– قطر	–	52	6.3	–
– عُمان	–	–	1	–
– مصر	3.6	–	–	–
– الكويت	52.6	–	–	–
– العراق	–	10.8	–	–
تمويل المجتمع الدولي	**210.1**	**275.3**	**317.1**	**88.3**
– الآلية الفلسطينية الأوروبية	183.8	196.1	221.1	29.9
– البنك الدولي	10.4	64.9	86.9	48.4
– الولايات المتحدة الأمريكية	–	–	–	*10
– فرنسا	9.5	9.4	9.1	–
– تركيا	6.4	4.9	–	–
التمويل التطويري	**160**	**–9.4**	**131.5**	**131**
مِنَح لمواجهة جائحة كورونا	–	–	**0.3**	**83.3**
المجموع	**675.6**	**533.8**	**487.5**	**399.9** **

ملاحظة: اختلاف في أرقام الدعم الخارجي والتمويل التطويري بين الجدولين 2/22 و2/23، وذلك بسبب اختلاف سعر صرف الشيكل المعتمد كمعدل سنوي بين سلطة النقد ووزارة المالية للسلطة.

* دعم مستشفيات القدس.

** ثبّتت وزارة المالية مجموع الدعم بنحو 316.6 مليون دولار، دون احتساب المنح المخصصة لمواجهة جائحة كورونا في سنة 2021، والذي تمّ احتسابه في مجموع الجدول.

مصادر التمويل والدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2021 (بالمليون دولار)



10. الانعكاسات الاقتصادية للحصار على قطاع غزة:

يعتمد قطاع غزة اعتماداً كبيراً على العالم الخارجي من خلال انتظام حركة السفر، والمبادلات عبر المعابر المتاحة، غير أن إحكام الحصار الإسرائيلي براً وبحراً وجواً مع تقنين تامٍّ للحركة المسموح بها؛ كان له انعكاسات اقتصادية وحياتية شديدة في ظلّ أن قطاع غزة يُمثّل شريطاً حدودياً بمساحة ضئيلة، وموارد محدودة، وخصوبة عالية ونمو سكاني عالٍ بلغ 32.9 مولوداً لكل ألف نسمة،[130] مما جعل عدد السكان نهاية 2021 يقفز إلى 2.137 مليون نسمة.

وعلى صعيد حركة الأفراد فقد جرى منع عمال غزة من الاشتغال خلف الخط الأخضر بشكل تام منذ 2005، والذي كان يقدر بعشرات الآلاف، مع تقنين السفر إلى الخارج لمختلف الأغراض. وقد أدى ذلك إلى تصاعد أعداد البطالة ومعدلاتها بشكل كبير، ليصل عددها نحو 225 ألف متعطل حسب سنة 2021، وبالتالي، حرمان هذه الشريحة من فرص العمل واكتساب الدخل، مقرونة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي؛ هذا إلى جانب الكمّ الكبير من الحالات المتعففة.

كما أثّر الحصار على إمدادات الكهرباء وتوزيعها التي لا يتوفر منها سوى 8 ساعات يومياً على أكثر تقدير، مع إلحاق الضرر بالمستهلكين والمنتجين، وتحملهم لأعباء ونفقات إضافية للحصول على حدٍّ أدنى من البدائل، وتكرار حوادث الحريق وسقوط الضحايا. وأصبح 30% من سكان غزة محرومين من حقهم في المياه نتيجة الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي. هذا بالإضافة إلى عدم صلاحية مياه الشرب بنسبة تتجاوز 95%، بالرغم من الاستثمارات التي وُجهت نحو تحلية مياه البحر والمياه الجوفية، كما أن مشاريع تحلية المياه لم تمنع انتشار السموم بها، ليصبح سكان غزة

عرضة للتسمم البطيء، حيث يظلُّ الاحتلال الإسرائيلي والحصار عَقَبَة كأْداء في وجه أيّ تحسُّن نوعي في القطاع.[131]

ولذلك فقد وجهت سلطة المياه وجودة البيئة بغزة نداء استغاثة، لإيجاد حلّ لأزمة المياه؛ التي تعاني من تلوث حادٍّ وخطير لمياه الخزان الجوفي، لأن أكثر من 97% من آبار مياه البلديات لا تتوافق جودة مياهها مع المعايير الخاصة بجودة مياه الشرب.[132]

ولقد امتدت انعكاسات الحصار إلى تدني حالة البنية التحتية كالصرف الصحي، إذ تمّ توجيهه نحو التربة ووصل إلى الأحواض الجوفية، وأصبحت شواطئ البحر ملوثة بنسبة 75%، وآبار المياه بالنترات بنسبة 124%، ومحطات التحلية بالبكتيريا بنسبة 65%.[133] وحُرِم السكان من قضاء وقت للتنزه والاستجمام والتخفيف من معاناة الحياة اليومية، خصوصاً صيفاً.

يحدث هذا بالرغم من دور الاتحاد الأوروبي، وما ذُكر عن نظرته إلى القطاع كأولوية، مع استعداده لدعم أي خطوة ناجعة، في ظلٍّ تحديات عديدة لم يتم التعامل معها بعد، باعتبار أن الإغلاق والحصار المطبّق وحالة الانقسام تضاعف من مهمة التعافي الفعّال.[134]

ومن صور المعاناة الأخرى:

- فرض القيود المشددة على توريد 62 صنفاً تعدُّها "إسرائيل" مزدوجة الاستخدام، مما يسهم في تدهور أوضاع البنية التحتية والاقتصادية والصحية والتعليمية، ونقص المضخات، ومعدات الاتصال، ومولدات الكهرباء الكبيرة، وأنواع متعددة من الأخشاب، والرافعات، والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأجهزة التصوير بالأشعة السينية.[135]
- تضرر المزارعون نتيجة حرمانهم من زراعة أراضيهم، خصوصاً على امتداد الشريط الحدودي، فهناك 35% من الأراضي الصالحة للزراعة محظور العمل فيها.[136]
- استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية؛ نتيجة للانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والحصار المشدد، لتصل نسبة البطالة إلى 48%، والفقر إلى 53%، وانعدام الأمن الغذائي إلى 68%، مما يشكّل عقاباً جماعياً لسكان القطاع.[137]
- فرض حظر على تصدير منتجات القطاع، وفي استثناءات محدودة تسمح "إسرائيل" بتصدير كميات ضئيلة من السلع، معظمها إلى الضفة والقليل إلى "إسرائيل" والعالم الخارجي. وتعادل صادرات تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 ما نسبته 13.8% فقط من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في حزيران/ يونيو 2007، والتي كانت تبلغ 4,500 شاحنة.[138]
- ضآلة حجم الصادرات الغزيّة في سنة 2019 مقارنة بحجم صادرات الضفة، إذ مثّلت 1% فقط وبقيمة 11.1 مليون دولار لقطاع غزة، و1,092.7 مليون دولار للضفة.[139]

- تضرر الصيادون بشكل كبير نتيجة الحصار، حيث بلغت نسبة الفقر بينهم 95%، وبالرغم من أن من حقهم الصيد في حدود 20 ميلاً بحرياً، إلا أن المسموح به من الاحتلال لا يتجاوز 12 ميلاً في أحسن الظروف.[140]
- اقتران الحصار بشنِّ حروب متتالية، خلّفت دماراً هائلاً في الأبنية، والأبراج السكنية، والمرافق العامة والخاصة، والبنية التحتية، والمنشآت الزراعية والتجارية والصناعية، مع فرض قيود مشددة على حركة الإعمار.
- بلغت الخسائر الناشئة عن عدوان "إسرائيل" في أيار/ مايو 2021 على غزة نحو 190 مليون دولار، وهي محسوبة على أساس الخسائر في تدفقات الاقتصاد، الناجمة عن الغياب المؤقت للأصول التي تعرضت للضرر، إضافة إلى خسائر مادية أخرى يلزم تغطيتها لاستكمال عملية التعافي وإعادة الإعمار، وتقدر بنحو 485 مليون دولار خلال الـ 24 شهراً، بدءاً من إصدار التقرير في حزيران/ يونيو 2021.[141]
- ما يزال هناك عجزٌ كبيرٌ في الأموال اللازمة لإعادة الإعمار على امتداد الحروب الثلاث الأولى وبنحو 72% من قيمة التعهدات، مما جعل قطاع غزة بيئة غير صالحة للاستثمار أو الحياة، واضطّر الكثير من رجال الأعمال إلى نقل أنشطتهم إلى الخارج، بحثاً عن بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار. وفوق ذلك، فإن معدلات البطالة في غزة تمثل ثلاثة أضعاف ما هو سائد في الضفة سنة 2020 كدليل على الفجوة الواسعة بينهما، والتي تتسع من وقت لآخر. إضافة إلى نزوح الشباب نحو الخارج بحثاً عن فرص العمل أفراداً أو جماعات وفي ظروف غير مواتية ومخاطر كبيرة.[142]
- هناك مؤشرات تُعزِّز الرغبة في النزوح أو الهجرة، ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 مثلاً غادر القطاع عبر معبر رفح 11,923 مسافراً وعاد إليها 8,477 مسافراً، بفارق نسبته نحو 28.9% بين المغادرين والعائدين.[143]
- ما زال سكان غزة ضحايا لأشكال متنوعة من العقاب الجماعي، الذي تفرضه "إسرائيل" من خلال الحصار، الذي تتفاقم حدّته دورياً من خلال العمليات العسكرية وأشكال العدوان المختلفة.[144]

إن الترجمة المباشرة لأضرار الحصار الاقتصادي والانقسام والحروب، جعلت الغالبية العظمى من السكان تعتاش على برامج الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر، فخلال النصف الأول من سنة 2021 استفادت 297 ألف أسرة، بواقع نحو 1.5 مليون فرداً، يمثلون نحو 70% من مجموع سكان القطاع بتكلفة بلغت 107 ملايين دولار، وبمتوسط نحو 360 دولاراً فقط للأسرة الواحدة خلال ستة أشهر.[145] هذا بخلاف شرائح أخرى متعففة، لا تقلُّ حاجة عن هذه الفئات لم

تستفد من هذه المخصصات على الرغم من ضآلتها، في ظلِّ أن قطاع غزة يبقى سجناً كبيراً لا تتوفر فيه الحقوق الأساسية التي تكفلها القوانين المحلية والدولية للسجناء.

11. التوقعات الاقتصادية لأداء السلطة الفلسطينية 2022–2023:

إن الوقائع الحاضرة لأداء السلطة وما سبقها على امتداد مسيرتها منذ أوسلو، تُمثّل أحد أبرز الركائز لبناء توقعات حول الأداء المستقبلي، فمنذ البداية كان هناك خروجٌ عن نهج اقتصادي قائم على التخطيط التنموي الذي تجلى في "البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني 1994–2001"، الذي أعدّه خبراء ومتخصصون بإشراف الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية في تونس سنة 1993 قبيل إنشاء السلطة، على أمل أن يكون نبراساً لمسار استراتيجي اقتصادي واجتماعي، إلا أنه جرى الاستعاضة عنه ببرامج ومخططات تعتمد بشكل أساسي على العون الخارجي لدعم الموازنة العامة السنوية وجزء من احتياجات المشاريع التطويرية.

وعلى امتداد نحو 25 عاماً، فإن السلطة قد حصلت على دعم تجاوز 35.4 مليار دولار حتى سنة 2017.[146] إلا أن هذه الأموال لم تُوجَّه نحو معالجة المشاكل الجوهرية، كالبطالة والفقر وضيق فرص العمل واضطرار نحو 22 ألفاً من عمالة الضفة للعمل داخل المستوطنات الإسرائيلية،[147] في ظلِّ توسع استيطاني محموم، بجانب تفاقم الدين العام ومتأخراته ليتجاوز 50.8% وبلوغه حدوداً غير مسبوقة، مع تجاوزات عديدة وغياب دور رقابي فاعل، وتعطيل السلطة التشريعية.

وكان من المؤشرات السلبية غياب استراتيجية واضحة ملزمة بالبناء على ما سبق، والتأسيس له عبر حشد جهود وطاقات، مع سرعة تغيير المسار كلّما استجدت حكومة جديدة. ومن صور ذلك إعداد أجندة السياسات الوطنية للسلطة الفلسطينية "المواطن أولاً 2017–2022" في كانون الأول/ ديسمبر 2016 كخطة وطنية رابعة، وامتداداً للخطط الثلاث منذ سنة 2008، بما يقود نحو توظيف الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية للارتقاء بنوعية حياة المواطنين، مع تحديد عشر أولويات، تبدأ بتجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال، وتنتهي بمجتمع قادر على الصمود والتنمية.[148] غير أن الحكومة الحالية تجاهلت هذه الأجندة، واتجهت عوضاً عنها إلى استراتيجية الانفكاك عن "إسرائيل" والتنمية بالعناقيد، التي واكبها أداء اقتصادي متدنٍ.

هناك الكثير من القضايا العالقة مع "إسرائيل" حول المقاصّة والاستقطاعات منها، إذ ما تزال سلطات الاحتلال تستولي على ملايين الدولارات بما يعادل مخصصات الجرحى والأسرى وذوي الشهداء، إضافة إلى استقطاعات من جانب واحد دون إطلاع الجانب الفلسطيني، مما يكلف الخزينة خسائر كبيرة وأموالاً باهظة.

وهناك أيضاً تجاهلٌ تامٌّ للقوانين السارية، مثل قانون السلك الديبلوماسي رقم 13 لسنة 2005، الذي يُحدّد أقصى مدة يحق للديبلوماسي أن يقضيها في الخارج لا تتجاوز خمسة أعوام في دولة واحدة. ولكن هناك مخالفات صريحة ومبالغٌ فيها في العديد من الدول؛ ومنها تمثيل سفارة فلسطين في إيران الذي امتد نحو 39 عاماً، وفي الصين نحو 30 عاماً.[149]

ويسود الوضع الحالي استمرارية التحديات وتعاظمها أمام نزاهة الحكم، وأبرزها: تآكل احترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، مما أثّر سلباً على النزاهة، وأضعف من ثقة المواطنين، وأعاق جهود مكافحة الفساد، وأبقى السلطة التنفيذية دون رقابة ومساءلة حقيقية.[150]

ويأتي هذا الإقرار الصريح من جانب الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بحقيقة الوضع الراهن، في ظلّ أن "دولة فلسطين" قد وقَّعت على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وعلى رأسها قانون حقوق الحصول على المعلومات والمزيد من الشفافية والانفتاح.[151] ومنها تشكيل عديد من لجان التحقيق في قضايا متنوعة، وتمضي أشهر وسنوات، دون أن يُبَتّ بأيٍّ منها.

إن عشرات السنوات من الاحتلال والتشابك والتداخلات، وأكثر من 14 عاماً على الانقسام أوجدت بيئة متكاملة، ترعرعت فيها جماعات مصالح يهمّها بقاء الوضع على حاله، لأن تغييره يفقدها النفوذ والمناصب والثروات التي حصلت عليها في ظلِّ الانقسام والاحتلال.[152] ويُكثر الأمريكيون والأوروبيون من التحذير بأن السلطة على وشك الانهيار، ليوكلوا مهمة إنقاذها إلى "إسرائيل" التي سارعت بالاستجابة شريطة الابتعاد عن أيّ إشارات سياسية أو لفظية.[153]

ويظهر أن الإدارة الأمريكية الجديدة لا تختلف في سياستها عمّن سبقها من حيث جوهر المساندة الكاملة لـ"إسرائيل"، وعدم الضغط عليها لقبول أيّ تنازلات في مجال تغوّل الاستيطان والاستيلاء على الأرض، وصولاً إلى حالة استحالة تطبيق حلّ الدولتين، واضطرار السلطة لقبول ما يعرض عليها من إعانات وإغاثات وتسهيلات بديلاً عن القضايا الرئيسية، مع بقائها متمسكة ومنشغلة بطرح عقد مؤتمر دولي قد يخرج بتوصيات لا تتجاوز قرارات للجمعية العامة، تتجدد سنوياً دون أن تلقى اهتماماً من أيّ طرف.

وبالمجمل، فإن أداء السلطة الفلسطينية ممثلة بالحكومة الحالية قد واكبه تراجع ملموس ونمو سالب، وصل ذروته سنة 2020 لنحو 11.3%، بما له من تداعيات على شرائح المجتمع المختلفة. خصوصاً في مجال الحياة المعيشية والقدرة على إشباع الحد الأدنى من الضروريات التي يحتاجها الجسم.

وعلى المستوى الدولي يوصف الوضع الاقتصادي والمادي بالمتردي، و"من الصعب على السلطة تغطية نفقاتها بحدها الأدنى، ناهيك عن توظيف استثمارات حاسمة في الاقتصاد والشعب الفلسطيني".[154]

وعن توقعات أداء السلطة 2022–2023، وعلى ضوء ما تمّ عرضه من معطيات، فإن هذا الأداء سيظلُّ متدنياً في مجمله، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية كبطء معدلات النمو الاقتصادي، والبطالة العالية، ومستويات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي. هذا إلى جانب اتساع فجوة العجز التجاري، وعجز الموازنة العامة، وتصاعد الدين العام ومتأخراته، وتجاهل حالة مخالفة الأنظمة والتشريعات، واستمرار تغول الاستيطان ونزوح أصحاب الأرض والشباب، وهروب الاستثمارات بحثاً عن بيئة آمنة، مع حرص الأطراف الفاعلة على الاكتفاء بتقديم التسهيلات في المجالات الإنسانية والاقتصادية بعيداً عن قضايا الحل النهائي.

خلاصة

بالرغم من وجود نحو نصف الشعب الفلسطيني في بيئات اللجوء القسري والشتات؛ إلا أن النصف المتبقي في فلسطين التاريخية، واصل صموده على أرضه في مواجهة الاحتلال والحصار الإسرائيلي. وتزايدت أعداده بما يشير وفق التوقعات والدراسات الإحصائية إلى أن أعداد الفلسطينيين ستتجاوز أعداد اليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية سنة 2020. وهو ما يعني أن الصهاينة فشلوا في حسم هوية سكان الأرض حتى بعد نحو 125 عاماً على انطلاق مشروعهم الصهيوني، وبعد 74 عاماً على إنشاء كيانهم الإسرائيلي. وبالرغم من أن ثلثي الشعب الفلسطيني يعانون من حالة اللجوء في الداخل والخارج، إلا أن معظم فلسطينيي الخارج ما زالوا يقيمون في البلدان المحيطة بفلسطين، مما يدلّ على التصاقهم بأرضهم وتطلّعهم للعودة. ومع ذلك، فإن القراءة العلمية لأعداد الفلسطينيين ونموهم وتواجدهم السكاني، تشير إلى انخفاض تدريجي في نسبة المواليد والزيادة السكانية، كما تشير إلى حالة "النزيف" البشري الذي يعاني منه فلسطينيو سورية ولبنان، نتيجة الظروف الاستثنائية الصعبة التي يعيشونها؛ وهو ما يستدعي بذل كافة الجهود لدعم صمود الشعب الفلسطيني، ورفع كافة أشكال المعاناة عنه في الداخل والخارج.

أما مؤشرات الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهي انعكاس لاستمرار سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الهيمنة وتكريس حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي؛ كما أنها انعكاس لحالة الاستنزاف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة اتفاقات أوسلو المجحفة وبروتوكول باريس الذي كرّس حالة الظلم والتبعية. ولذلك، فلم يكن مستغرباً أن يعتمد التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية بشكل أساسي على الجانب الإسرائيلي، وأن تكون معظم إيرادات

السلطة خاضعة للمزاج الإسرائيلي لكونها إيرادات "مقاصة" يجمعها الاحتلال، وأن يكون الناتج المحلي الإسرائيلي نحو 26 ضعف الناتج المحلي الفلسطيني، وأن يكون دخل الفرد الإسرائيلي 14 ضعف دخل الفرد الفلسطيني. غير أن ما زاد الأمور تعقيداً، هو التراجع الكبير في الدعم الخارجي للسلطة، مما جعلها في نهاية المطاف عاجزة عن القيام بأي مشاريع تنموية حقيقية، هذا إلى جانب عجزها عن دفع كامل رواتب موظفيها.

في الوقت نفسه، تُقدّم غزة بالرغم من الحصار الخانق، وبالرغم من النسب العالية جداً في الفقر والبطالة، مدرسةً في الصمود وفي استخدام الموارد المتاحة، وفي توظيف الطاقات والإمكانات لدعم برنامج المقاومة. وهو ما يستدعي جهوداً كبيرة فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً لفكّ الحصار الظالم عن قطاع غزة، ودعم صموده.

الهوامش

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2020** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2020)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2546.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2021)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2595.pdf

[2] انظر: المراجع نفسها.

[3] انظر: المراجع نفسها.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**.

[5] المرجع نفسه.

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض المسنين في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للمسنين، 2021/10/1، انظر: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_30-9-2021-elder-ar.pdf

[7] المرجع نفسه.

[8] المرجع نفسه.

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**.

[10] المرجع نفسه.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني وصندوق الأمم المتحدة للسكان يستعرضان أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2021/7/11، انظر:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_11-7-2021-pop-ar.pdf

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2021** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2021)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2593.pdf

[14] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهداف التنمية المستدامة، الهدف رقم 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية، انظر:
https://www.pcbs.gov.ps/SDGs/Goal06/Arabic/Data/060101.xlsx

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**.

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، 2021/9/8، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_8-9-2021-lit-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2021**.

[17] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2021**.

[18] انظر: دراسة: انتشار جرائم القتل يؤرق المجتمع الفلسطيني، **القدس**، 2021/8/15.

[19] On final day of 2021, another Arab killing brings year's death toll to 126, site of The Times of Israel, 31/12/2021, https://www.timesofisrael.com/on-final-day-of-2021-another-arab-killing-brings-death-toll-to-126

[20] Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2021*, no. 72, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[21] "مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 2017–2018: النتائج الرئيسية،" دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ومؤسسة ICF، آذار/ مارس 2019، في:
http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/linked-html/DHS2017_KF.pdf

[22] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2019** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2019)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2497.pdf

[23] UNRWA in Figures, site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), 31/12/2020, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2021_eng.pdf

وانظر أيضاً: الأونروا بالأرقام، 2018–2019، موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نيسان/ أبريل 2019، في:
https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2019_ara_v1_april_2019_final_0.pdf

[24] المراجع نفسها.

[25] Remarks By UNRWA Commissioner-General at the Geneva Executive Briefing, UNRWA, 18/1/2022, https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/remarks-unrwa-commissioner-general-geneva-executive-briefing

[26] سوريا: 10 سنوات من المعاناة المضاعفة للاجئي فلسطين، وكالة الأونروا، 2021/3/15، في: https://www.unrwa.org/ar

[27] انظر: النداء الطارئ لعام 2021 من أجل الأزمة الإقليمية السورية، وكالة الأونروا، 2021/2/11، في:
https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/syria_2021_ea_factsheet_ara_h.pdf

[28] في اليوم الدولي للاعنف.. آلاف الفلسطينيين ضحايا انتهاكات جسدية جراء الحرب السورية، موقع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2021/10/2.

[29] مجموعة العمل: 4,116 لاجئاً فلسطينياً قضوا في سورية منذ 2011، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2022/2/20.

[30] إبراهيم العلي (محرر)، "فلسطينيو سورية: رحلة البحث عن الذات،" مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ومركز العودة الفلسطيني، 2020، في: https://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/soul_searching_journey.pdf

[31] 57 فلسطينياً قضوا غرقاً منذ بدء الأحداث السورية، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2021/4/7.

[32] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**.

[33] UNRWA in Figures, 31/12/2020.

وانظر أيضاً: الأونروا بالأرقام، 2018–2019، نيسان/ أبريل 2019.

[34] الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017/12/21، في:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3010

[35] **الشرق الأوسط**، 2022/1/4.

[36] "تقرير العمل السنوي 2020،" وكالة الأونروا، 2021، في:
https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2020_aor_arabic.pdf

[37] انظر: النداء الطارئ لعام 2021 من أجل الأزمة الإقليمية السورية، وكالة الأونروا، 2021/2/11.

[38] الأزمة اللبنانية الحالية وتأثيرها على واقع اللاجئين الفلسطينيين، موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، شباط/ فبراير 2020، انظر: https://pahrw.org/assets/word–2020.pdf

[39] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**.

[40] ملاحظة: أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إصداره **الفلسطينيون في نهاية عام 2021** إلى أعداد اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق إحصاءات 2017 التي استندنا إليها أعلاه في استنتاج أعدادهم في نهاية 2021. غير أن الجهاز نفسه أشار في **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2021** الصادر عنه، إلى نسبة أقل بنحو 1.7% للاجئين في الضفة والقطاع، دونما ذكر أعداد محددة؛ ودونما تقديم تفسير منطقي لذلك. وقد بدت النسبة غير منطقية وفق المعطيات المتاحة لدينا؛ ولذلك فضلنا الإبقاء على النسبة المعتمدة للجهاز لسنة 2017.

[41] See UNRWA Registered Population Dashboard, https://www.unrwa.org/what-we-do/relief-and-social-services/unrwa-registered-population-dashboard

[42] Ibid.; and UNRWA in Figures, 31/12/2020.

[43] "Department of Health: annual report 2020," UNRWA, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_health_department_annual_report_2020_-_final-compressed.pdf

[44] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، 2019/6/20، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3485

[45] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**.

[46] انظر: محسن محمد صالح، قراءة في المؤشرات السكانية الفلسطينية المتوقعة، عربي 21، 2022/1/28.

[47] وكالة قدس برس، 2021/9/25.

[48] وكالة صفا، 2021/9/25.

[49] موقع مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2022/1/11، انظر: www.prc.org.uk

[50] مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2020/10/20.

[51] المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/3/5.

[52] موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2021/12/21، انظر: www.refugeesps.net

[53] مركز العودة الفلسطيني، 2021/12/6.

[54] مركز العودة الفلسطيني، 2020/12/7.

[55] عربي 21، 2020/12/30.

[56] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2020/11/27.

[57] عربي 21، 2020/8/19.

[58] مركز العودة الفلسطيني، 2020/1/31.

[59] بوابة اللاجئين الفلسطينيي، 2020/2/18.

[60] بوابة اللاجئين الفلسطينيي، 2020/8/7.

[61] بوابة اللاجئين الفلسطينيي، 17 و2020/5/19، وانظر أيضاً: الجزيرة.نت، 2021/5/14.

[62] سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_29-12-2021-for2-ar.pdf

[63] "تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية – الربع الرابع 2021،" دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ص 10، في: https://www.pma.ps

[64] للمزيد من التفاصيل، انظر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، **المراقب الاقتصادي: الربع الثاني 2021** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022)، العدد 66، ص 2، في:
http://www.mas.ps/files/server/2022/Q66%20A.pdf

[65] "أونكتاد": 58 مليار دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الإغلاقات الإسرائيلية، وكالة وفا، 2021/11/24، في:
https://www.wafa.ps/Pages/Details/36741

[66] انظر: أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29، ص 6، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_29-12-2021-for-ar.pdf

[67] انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29، ص 4.

[68] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، **المراقب الاقتصادي: الربع الأول 2021** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2021)، العدد 65، ص 49، في:
https://mas.ps/cached_uploads/download/migrated_files/q65-20a-1640017639.pdf

[69] بالنسبة إلى السنوات 2015–2019، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant2015.xlsx

أما بالنسبة لسنة 2020، انظر: أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

أما بالنسبة للسنوات 2021–2022، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

[70] بالنسبة إلى السنوات 2015–2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

[71] بالنسبة إلى السنوات 2015–2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة للسنوات 2021–2022، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

[72] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2015–2019، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2019، 2020 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/NA_Current-94-2020-Published(1).xlsx

أما بالنسبة للسنوات 2020–2021، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2021)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2021)، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_28-12-2021-NA-ar.pdf

أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2015–2021، انظر:
CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0122/f1.pdf

[73] انظر: "أونكتاد": 58 مليار دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الإغلاقات الإسرائيلية، وكالة وفا، 2021/11/24.

[74] بالنسبة إلى السنوات 2015–2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

[75] بالنسبة إلى السنوات 2015–2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.



[76] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2015–2019، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2019، 2020 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.
أما بالنسبة للسنوات 2020–2021، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2021)**.
أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2015–2021، انظر:
CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0122/f1.pdf

[77] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثالث 2019** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، كانون الثاني/ يناير 2020)، ص 38–39.

[78] بالنسبة إلى الدَّين العام لسنة 2015، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2019** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تموز/ يوليو 2020).
أما بالنسبة إلى الدَّين العام للسنوات 2016–2020، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2020** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تموز/ يوليو 2021).
وبالنسبة إلى الدَّين العام لسنة 2021، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في: http://www.pmof.ps/pmof/documents/accounts/monthly/2021/Dec.2021.ar.pdf
وبالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2015–2019، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2019، 2020 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.
أما بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2020–2021، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2021)**.

[79] مطالبة الحكومة بصرف مستحقات مستشفى النجاح ومناشدة الرئيس بالتدخل العاجل، **القدس**، 2021/12/15. قال الرئيس التنفيذي د. كمال حجازي إن إجمالي الديون المستحقة على الحكومة للمستشفى وصل إلى 420 مليون شيكل (نحو 129.3 مليون دولار).

[80] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تطورات المالية العامة والدين الحكومي، الربع الثاني 2021** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، آب/ أغسطس 2021)، ص 7 و15.

[81] رواتب الموظفين اليوم بنسبة 80%، **القدس**، 2022/1/5.

[82] بالنسبة للسنوات 2015–2020، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثاني 2021** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الأول/ أكتوبر 2021)، ص 38–39.
أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.

[83] يتحقق هذا الفائض على الرغم من التقديرات الحكومية لموازنة 2021 التي كانت قد قدرت حدوث عجز بنحو 1,135 مليون دولار. انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2020**، ص 27.

[84] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تطورات المالية العامة والدين الحكومي، الربع الثاني 2021**، ص 14.

[85] ماس، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، **المراقب الاقتصادي: الربع الأول 2021**، العدد 65، ص 49.

[86] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثاني 2021**، ص 39.

[87] قرار بقانون رقم (19) لسنة 2016 بشأن الضمان الاجتماعي، 2016/9/29، موقع المقتفي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، انظر: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16861

[88] التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.

[89] ميزانيات الوزارات الإسرائيلية، **القدس**، 2021/11/8.

[90] برنامج تليفزيوني يفتح النار على فساد جديد وتجاوزات كبيرة لشخصيات بالسلطة، صحيفة **الاستقلال**، 2021/10/31.

[91] الإصرار الذي يلين، **القدس**، 2022/1/14.

[92] بالنسبة للقوى العاملة والبطالة للسنوات 2015–2020، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2020** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/ مايو 2021)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2562.pdf

وبالنسبة للعاملين في "إسرائيل" والمستعمرات 2015–2020، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين للعام 2016، 2017/2/16، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_16-12-2017-LF-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة للعام 2018، 2019/2/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2019-LF-y-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019، 2020/2/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2020-LF2019-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2020، 2021/2/23، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_23-2-2021-LF-ar.pdf

أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول 2021) الربع الرابع 2021** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2022)، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_15-2-2022-LF-ar.pdf

[93] أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29، ص 3.

[94] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2020**، ص 14.

[95] المرجع نفسه، ص 15–16.

[96] الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب 2021/8/12، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/8/11، انظر: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_11–8–2021–youth–ar.pdf

[97] القطاع غير المنظم هو الذي يتم مزاولته دون الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة؛ كالحرفيين، والعاملين بالأشغال اليدوية، والذين يعملون لحسابهم الخاص، سواء بشكل فردي أم جماعي، ومن أمثلتهم أيضاً الباعة الجائلين المنتشرين في الأزقة والأسواق، وكذلك غير المدرجين ضمن تجمع ما أو اتحاد عمالي أو صناعي أو نقابي، وبالتالي لا يتمتعون بأي حقوق تنص عليها أنظمة وتشريعات العمل.

[98] د. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي الفلسطيني لعام 2020 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)، 2021/4/29، انظر: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_29-4-2021-workers-ar.pdf

[99] مجلس الوزراء يقر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للأعوام الخمس القادمة، موقع مكتب رئيس الوزراء، دولة فلسطين، 2020/11/30، انظر: http://www.palgov.ps

[100] مؤتمر دولي للمانحين لدعم التشغيل في فلسطين، **الاستقلال**، 2021/9/7.

[101] الهدف رقم 1: القضاء على الفقر، أهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر: https://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=1

[102] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، للعام 2021، 2022/2/15، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_15–2–2022–LF–year–ar.pdf



103 بيان صحفي: أحدث مسوح الأمن الغذائي 2020 يكشف عن تدهور أوضاع الأمن الغذائي في فلسطين، معهد ماس، 2021/12/20، ص 2، في:
https://www.mas.ps/files/server/2021/sfsec_Press_Release/SEFSEC_Press_Release_ARB.pdf

104 تقديرات التأمين الوطني الإسرائيلي: ارتفاع نسبة الفقر في العام 2021، **القدس**، 2021/12/30.

105 أرقام وحقائق صادمة حول الحد الأدنى للأجور في فلسطين، **الاستقلال**، 2021/12/20.

106 البنك الدولي مستمر بدعم قطاع الحماية الاجتماعية بقيادة وزارة التنمية، **القدس**، 2021/11/12.

107 3 دول عربية تواجه أسوأ أزمات الغذاء عالمياً، عن تقرير للفاو ومنظمات أممية أخرى بعنوان "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021"، **القدس**، 2021/11/28.

108 اشتية: نعول على قطاع ريادة الأعمال في خلق فرص عمل للخريجين، **القدس**، 2021/12/29.

109 بالنسبة إلى السنوات 2015–2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.
أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29؛ ولسنة 2022، انظر: أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

110 مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

111 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني يستعرضان واقع القطاع الصناعي بمناسبة اليوم الوطني للمنتج الفلسطيني، 2021/11/1، انظر:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_1-11-2021-ind.pdf

112 أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29، ص 3 و6.

113 بالنسبة إلى السنوات 2015–2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.
أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29؛ ولسنة 2022، فهي تقديرية بالاعتماد على نسبة إسهام النشاط الزراعي في الناتج المحلي (6.6%) الذي نشر في تقرير د. علا عوض، انظر: أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

114 التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي 1995–2021، سلطة النقد الفلسطينية، انظر:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Labor_Force/distribution_of_labour_force_by_economic_activity.xlsx

115 التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.

116 انظر: الجمعية العامة تعتمد مشروع قرار لصالح فلسطين حول السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، **القدس**، 2021/12/18.

117 الإغاثة الزراعية تنظم مؤتمر ريادة الأعمال الزراعية "الشباب والابتكار نحو رؤية مستقبلية"، **القدس**، 2022/1/12.

118 المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي تستقبل وفدا من البنك الإسلامي للتنمية، وكالة معا، 2021/10/25، انظر:
https://www.maannews.net/news/2052584.html

[119] بالنسبة للسنوات 2015–2019، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2019: نتائج أساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/ أكتوبر 2020)، ص 35، انظر: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2537.pdf

علماً بأن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة غير المرصودة وتعتمد على فواتير المقاصة لضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية والتخطيط كمصدر رئيسي لبيانات التبادل التجاري مع "إسرائيل"، والاعتماد على مصادر أخرى لبيانات التبادل التجاري مع بلدان العالم.

وبالنسبة لسنتي 2020–2021، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة وصافي الميزان التجاري حسب الشهر والربع 2011–2021، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/trade-MonthlyArabic-2011-2021.xlsx

وبالنسبة لسنة 2022، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

[120] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2020**، ص 9.

[121] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية المرصودة حسب المجموعات الدولية للفترة 1996–2020، في: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/DetailedIndicatorsArabic.xlsx

[122] للمزيد انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2020**، ص 32–33.

[123] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2015** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تموز/ يوليو 2016)، ص 43.

[124] قرار الحكومة بإنشاء شركة غاز فلسطين، **القدس**، 2021/9/7.

[125] سلسلة لقاءات حوارية في رام الله 2021، **القدس**، 2021/9/9.

[126] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2019: نتائج أساسية**، ص 35.

[127] بالنسبة للسنوات 2015–2020 انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثاني 2021**، ص 38–39؛ ولسنة 2021، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.

[128] توقيع 4 اتفاقيات دعم من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 33 مليون دولار، **القدس**، 2022/1/13.

[129] انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر للسنوات 2018–2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في: http://www.pmof.ps/pmof/internal.php?var=11&tab=01

[130] الإحصاء الفلسطيني وصندوق الأمم المتحدة للسكان يستعرضان أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/7/11، انظر:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4023

[131] الأورومتوسطي لمجلس حقوق الإنسان: سكان غزة يتسممون ببطء و97% من المياه غير صالحة للشرب، موقع الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2021/10/4، انظر: https://euromedmonitor.org/ar

[132] خلال مؤتمر صحفي بالمكتب الإعلامي الحكومي سلطة المياه وجودة البيئة تصدر بيانها الاستغاثي حول أزمة المياه في قطاع غزة، موقع سلطة المياه وجودة البيئة، غزة، 2022/2/2؛ وانظر: د. عوض رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الاحصائية في الذكرى الثالثة والسبعين لنكبة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/5/10، ص 5، في:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3984

[133] تقرير سلطة البيئة، **القدس**، 2021/10/18.

[134] يورغسروف ممثل الاتحاد الأوروبي في الأراضي المحتلة، **القدس**، 2021/11/26.

[135] حالة المعابر في قطاع غزة 2021/11/1–2021/11/30، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انظر:
https://pchrgaza.org/ar/

[136] خنقٌ وعزلة: 15 سنة من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، انظر:
https://euromedmonitor.org/ar/gaza

[137] ورقة حقائق حول: آثار الحصار الإسرائيلي المشدد على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة 10 مايو – 14 يونيو، 2021، موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان، ص 6، انظر:
http://mezan.org/uploads/files/1623741528120.pdf

[138] المرجع نفسه.

[139] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2019: نتائج أساسية**، ص 35.

[140] خنقٌ وعزلة: 15 سنة من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.
(1 ميل بحري = 1.852 كم)

[141] ماس، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، **المراقب الاقتصادي: الربع الأول 2021**، العدد 65؛ وانظر:
World Bank Group, European Union and United Nations (UN), *Gaza Rapid Damage and Needs Assessment: June 2021* (Washington: The World Bank, 2021), p. 16, https://documents1.worldbank.org/curated/en/178021624889455367/pdf/Gaza-Rapid-Damage-and-Needs-Assessment.pdf

[142] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2020**.

[143] حالة المعابر في قطاع غزة 2021/11/1–2021/11/30، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ص 5.

[144] شخصيات دولية تطالب بالضغط على "إسرائيل" لرفع الحصار عن القطاع، **القدس**، 2022/1/18.

[145] وزارة التنمية الاجتماعية غزة، تقرير الأنشطة والإنجازات للنصف الثاني 2021، **القدس**، 2021/8/9.

[146] 35.4 مليار دولار مساعدات دولية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وكالة الأناضول، 2019/2/13.

[147] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول 2021) الربع الرابع 2021**، ص 7.

[148] "أجندة السياسات الوطنية 2017–2022: المواطن أولاً"، دولة فلسطين، كانون الأول/ ديسمبر 2016، ص 17 و43، انظر:
https://palaestina.org/uploads/media/NPA_Arabic_Final_Approved_20_2_2017_Printed.pdf

[149] التعيينات الدبلوماسية، **القدس**، 2021/12/26.

[150] مؤتمر أمان السنوي 2021 "التجربة الفلسطينية في نزاهة الحكم ومكافحة الفساد السياسي"، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، انظر: https://www.aman-palestine.org/political-corruption21

[151] عبد القادر الحسيني رئيس مجلس إدارة ائتلاف أمان يحتفي باليوم العالمي لمكافحة الفساد، **القدس**، 2021/12/23.

[152] هل تتحول الهبة الشعبية إلى انتفاضة، **القدس**، 2021/12/28.

[153] المشهد السياسي ليس تعثراً وإنما انقلاباً، **القدس**، 2021/7/25.

[154] مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تقرير أممي يدعو للتصدي للتدهور السريع في الوضع الاقتصادي، **القدس**، 2021/11/12.

الفصل الثالث

الأرض والمقدسات

الأرض والمقدسات

مقدمة

دشن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب معركة حسم هوية القدس بإعلانه الاعتراف بالقدس عاصمةً للكيان الصهيوني، والذي جاء متزامناً مع مرور مئة عامٍ على الاحتلال البريطاني للقدس، وعلى فتح باب الصراع على أرض فلسطين، وعلى هوية مدينة القدس باعتبارها المركز الديني والحضاري لهذا الصراع. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، شهدت معركة الحسم مساراً متعرجاً، إذ تمكَّن الاحتلال من التقدم في جبهاتٍ محددة، واضطر بالمقابل إلى التراجع في جبهاتٍ أخرى.

خلال سنتي 2018–2019 التي غطاها التقرير الاستراتيجي السابق، شهدت القدس تقدم المشروع الصهيوني لتهويدها على ثلاث جبهات هي: ضرب رموز الوجود السيادي الفلسطيني في القدس، وتنفيذ مجازر هدم كبرى في وادي الحمص ومخيم شعفاط، وإقرار مشروعاتٍ تهويدية كبرى مثل مشروع التلفريك المحيط بالبلدة القديمة للقدس، قابلها تراجع صهيوني فُرض على ثلاثة مسارات هي: التراجع عن تعديل حدود القدس مع الفشل في إخلاء الخان الأحمر شرقي المدينة تحت الضغط الدولي والشعبي، والفشل في قضم مبنى باب الرحمة وفرض التقسيم المكاني للمسجد الأقصى المبارك أمام الهبّة الشعبية التي تمكنت من إعادته إلى أصله التاريخي كمصلى، والتراجع عن مشروع السيطرة على مقبرة باب الرحمة التي تشكل البوابة الضرورية للسيطرة على المصلى والتمهيد لفتح الأبواب المغلقة بالحجارة.

استمرَّ هذا المسار المتعرج ما بين التقدم والتراجع في سنتي 2020 و2021، حيث تمكَّن الاحتلال من التقدّم على خمس جبهات هي: توظيف جائحة كورونا لوأد الإرادة الشعبية ومنع التجمع في حدّه الأدنى، واستمرار الهدم بوتيرة مرتفعة وإن تراجعت نسبياً عما بلغته في سنة 2019، والمضي في فرض الطقوس التوراتية في الأقصى وإضفاء شكل من المشروعية القانونية عليها عبر المحاكم، وفرض مشروع "تسوية الأملاك" والبدء بتطبيقه، وهو مشروع من شأنه أن يجعل بلدية الاحتلال شريكة في معظم الملكيات المقدسية تحت سيف "قانون أملاك الغائبين"، والسيطرة على مدخل المقبرة اليوسفية وتجريف قبور المسلمين وتحويلها إلى حديقة. في المقابل، اضطر الاحتلال إلى التراجع على ثلاثة مسارات كبرى هي: التراجع عن محاولة إغلاق ساحة باب العامود أمام الإرادة الشعبية، والتراجع عن تهجير عائلات حي كرم الجاعوني في الشيخ جراح، وفشل المحاولة الكبرى لاقتحام الأقصى في يوم 28 رمضان 1442هـ الموافق 2021/5/10.

محصلة السنوات الأربع كانت تقدماً صهيونياً على ثماني جبهات وتراجعاً على ستة، واستعصاء للحسم في الملفات الأهم وهي: هوية المسجد الأقصى، وتهجير أحياء النسيج المركزي، وتعديل حدود القدس، مع التقدم على الجبهات التي تتعلق بتكبيد المقدسيين أثماناً أكبر للمواجهة وهي: هدم البيوت، وتسوية الأملاك. لقد كانت المعركة على مدى السنوات الأربع بين محاولات حسم الهوية من جهة، وإرادة منع الحسم التي حملها الفعل الشعبي أساساً، وتضافرت معه المقاومة المسلحة والتحركات الدولية في بعض المحطات، والصفحات التالية تستعرض وقائع هذه المواجهة بشكل تفصيلي.

أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية:

1. المسجد الأقصى المبارك:

يستهدف اليمين الصهيوني و"جماعات المعبد" المسجد الأقصى المبارك بأجندة إحلال ديني، تتطلع إلى إزالة المسجد الأقصى المبارك من الوجود، وإقامة المعبد المزعوم في مكانه وعلى كامل مساحته، كما هو ظاهر في أدبيات معهد المعبد Temple Institute ورسوماته ومجسماته.[1] ومع تصاعد اليمين وهيمنته على الحكم، تصاعدت خصوصاً في العشرين سنة الماضية الأنشطة والبرامج والضغوط من "جماعات المعبد" لتحقيق التقسيم الزماني والمكاني على الأقصى، وفرض السيطرة عليه؛ واستفادت من الدعم الأمريكي خصوصاً في عهد ترامب. غير أنها وُوجهت بمقاومة بطولية من أبناء القدس، أفشلت أو عَوَّقت الكثير من مخططاتها.

ومنذ سنة 2019، سعت "جماعات المعبد" إلى بلورة خطة مرحلية تُركِّز على التأسيس المعنوي للمعبد بفرض كامل الطقوس التوراتية في الأقصى، والتعامل مع المسجد الأقصى المبارك وكأنه قد بات المعبد الصهيوني المزعوم بالفعل، حتى وإن كانت أبنيته ما تزال إسلامية، وحتى إن كان التقسيم المكاني قد مُني بضربة موجعة لم تسمح له بتخصيص مساحة خاصة مؤمَّنة لأداء تلك الطقوس التوراتية، وما تبلور بوضوح كمسار خلال سلوك "جماعات المعبد" المتطرفة على مدى سنتي 2020–2021.

أ. السيطرة على إدارة المسجد:

- **تعزيز مسار الصعود السياسي لـ"جماعات المعبد":**

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير محطتين انتخابيتين، الأولى كانت في آذار/ مارس 2020 وحصلت "جماعات المعبد" خلالها على كتلة وازنة بواقع 21 مقعداً في الكنيست Knesset، أي أنها

استحوذت على 17.5% من مقاعده، و29% من المقاعد الـ 73، التي تأسس عليها الائتلاف الحكومي بين نتنياهو وجانتس في 2020/5/17.[2] ونظراً للطبيعة الائتلافية للحكومة واتساع قاعدتها البرلمانية فقد تراجعت الكتلة الحكومية لـ"جماعات المعبد" المتطرفة من 19 وزيراً في حكومة تسيير الأعمال الثانية لنتنياهو إلى 13 وزيراً في هذه الحكومة الائتلافية.[3]

أما الانتخابات الثانية، فقد جاءت في آذار/ مارس 2021 إثر انفراط عقد التحالف الحكومي بين نتنياهو وجانتس، ونتج عنها حصول جماعات الهيكل المتطرفة على 25 مقعداً في الكنيست، وهي أكبر كتلة نيابية لتلك الجماعات في تاريخها.[4] لكن تشكيل الحكومة في 2022/6/13 وفقاً لما يعرف بـ"القانون النرويجي" أدى إلى تراجع تلك الكتلة إلى 23 مقعداً، بعد أن استقال بعض أعضاء الكنيست الذين دخلوا الحكومة ليفسحوا المجال لبدائل من أحزابهم جاؤوا من خارج "جماعات المعبد"، فعادت تلك الكتلة لتصبح مساوية للرقم الأكبر المسجل سابقاً في الكنيست الـ 22 الناتج عن انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019.[5] التغيير الأهم هنا هو أن كتلة المعبد (الهيكل) عاد معظمها إلى مقاعد المعارضة لأول مرة منذ دخولها لأول مرة إلى الحكومة في الحكومة الصهيونية 33 المشكَّلة في آذار/ مارس 2013، إذ بات 19 من أعضائها في حزبَي الليكود Likud والصهيونية الدينية Religious Zionism في المعارضة، فيما دخل 4 من أعضائها إلى الحكم في الحكومة الائتلافية ممثلَين بحزبَين هما حزب يمينا Yamina برئاسة نفتالي بينيت Naftali Bennett، أحد أعضاء تلك الجماعات، وحزب أمل جديد New Hope المنشق عن الليكود تحت قيادة جدعون ساعر Gideon Sa‘ar.

وفي تحليل النفوذ الحكومي لـ"جماعات المعبد" المتطرفة تبرز مفارقتان؛ الأولى تتعلق ببنية الحكومة ذاتها، إذ سجَّل رئيسها بينيت سابقة باعتباره رئيس الوزراء ذو الكتلة الأصغر في تاريخ الكيان الصهيوني، فحجم كتلته لم يزد عن 10% من حجم الائتلاف الحكومي،[6] الذي تشكَّل في معظمه من قوى المركز القومية الصهيونية مع رأس يميني صغير، يقع على يمين الليكود من حيث تطرفه، وهو ما يجعلها مهيأة للانحلال السريع، وما يجعل العدوان على المسجد الأقصى المبارك أحد أبرز العناوين التي يمكن أن تفجر تناقضاتها. أما المفارقة الثانية فهي مفارقة الكم والنوع؛ فهذه الحكومة شهدت التطور النوعي الأهم لـ"جماعات المعبد" في تاريخها السياسي بوصول أحد أعضائها إلى رئاسة الوزراء، لكنه فعل ذلك من خلال ائتلافٍ لم يحظَ برضى معظم ممثلي تلك الجماعات، التي ما تزال ترى في نتنياهو حليفها الأهم وراعي صعودها السياسي، فكان حضورها من حيث العدد مقتصراً على خمس حقائب فقط.

جدول 3/1: مسار الصعود السياسي لـ"جماعات المعبد" المتطرفة في الكنيست والحكومة[7]

التاريخ	الكنيست	كتلة المعبد	النسبة (%)	الحكومة	حقائب كتلة المعبد	النسبة (%)
2003	16	2	1.7	30	–	–
2006	17	3	2.5	31	–	–
2009	18	7	5.8	32	–	–
2013	19	13	10.8	33	5	17
2015	20	17	14.2	34 – أساس	15	47
نيسان/ أبريل 2019	21	13	10.8	34 – فترة تسيير الأعمال الأولى	16	50
أيلول/ سبتمبر 2019	22	23	19.2	34 – فترة تسيير الأعمال الثانية	19	60
آذار/ مارس 2020	23	21	17.5	35	13	35
آذار/ مارس 2021	24	23	19.2	36	5	15

- **التأسيس المعنوي للمعبد: الخطة المرحلية الثالثة:**

أحاط الاحتلال اقتحام الأضحى في 2019/8/11 بمواقف سياسية عديدة، تركز على أداء اليهود للطقوس الدينية في المسجد الأقصى المبارك، إذ دعا وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان Gilad Ardan في لقاءٍ مع محطةٍ إذاعية محلية إلى تغيير في السياسة العامة تجاه المسجد الأقصى "لتحقيق المساواة بين المصلين اليهود والمسلمين... وذلك من خلال اتفاقٍ سياسي دون اللجوء للقوة"،[8] مضيفاً أن "صلاة اليهود يجب أن تسمح فردية أو جماعية، سواء في مكان مفتوح أو مغلق".[9] وقد أتبع نتنياهو ذلك برسالة تطميناتٍ أرسلها ليهودا عتصيون Yehuda Etzion، مؤسس جمعية "أحياء وبخير (*Chai V'Kayam*) Alive and Well"، التي تعمل كجماعة ضغط معنية بـ"استعادة حقوق اليهود" في المسجد الأقصى، قال فيها:

> إن حق اليهود في مكانهم المقدس (المسجد الأقصى) غير قابلٍ للنقاش... وأعتقد أن حقهم في الصلاة هو أمر يجب تحقيقه، بل علينا أن نضمن حرية العبادة في المسجد الأقصى لأتباع كافة الديانات في القدس... لكن تطبيق هذا الأمر على الأرض لا بدّ أن يتم بحذر، وأعتقد أننا قادرون على تحقيق ذلك إذا ما عدنا لإدارة الدولة في الانتخابات القادمة.[10]

وفي ردٍّ على سؤالٍ حول السماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، خلال زيارته لأوكرانيا في نهاية آب/ أغسطس 2019، قال: "لا تقلقوا، سيحدث ذلك قبل وصول المسيح".[11]

كانت المحطة الأولى التي تجلى فيها هذا الانتقال إلى فرض الطقوس كأولوية مرحلية ابتداء من رأس السنة العبرية وعيد العُرش (*Sukkot*) Feast of Tabernacles من سنة 2019، حيث أبلغ

ضابط من شرطة الاحتلال حرّاس المسجد الأقصى المبارك في 2019/10/10 بصيغة تهديد بأن صلاة اليهود في الأقصى باتت مقبولة، وأن اعتراضات الحراس عليها لن يستجاب لها،[12] وقد شهد ذلك الموسم صلوات علنية جماعية بالعشرات، ووثِّقت بالصوت والصورة.

على مدى سنتي 2020–2021 شكّلَت الأعياد اليهودية ذروات التصعيد نحو فرض الطقوس التوراتية في الأقصى، وكانت "جماعات المعبد" المتطرفة تحاول في كل عيد أن تفرض الطقوس التوراتية الموصوفة لذلك العيد، أو أن تدعو لأدائها لعلها تمهّد لفرضها في السنوات التالية، لكن تلك الخطة المرحلية قوطعت بإغلاقات الوقاية من جائحة كورونا، وهو ما أخَّر محاولات فرض الطقوس، وراكم إحباطاً كان المتطرفون يحاولون تفريغه بتصعيد العدوان على الأقصى بمجرد رفع تلك القيود، وقد جاءت تلك الفعاليات خلال سنة 2020 على الشكل الآتي:

عيد الفصح اليهودي (8–2020/4/15)، وذكرى احتلال القدس العبرية (2020/5/22): جاءت فترة الإغلاق الشامل بسبب جائحة كورونا لتشملهما، وكان المسجد الأقصى مغلقاً خلالهما أمام أصحابه المسلمين.

ذكرى "خراب المعبد" (2020/7/30): جاءت لتكون أول عيد يهودي بعد موجة الإغلاقات، وقد توافقت مع يوم عرفة بالتقويم الهجري. ونشرت "جماعات المعبد" أن عضو الكنيست أريل كيلنر Ariel Kallner اتصل قبيل هذا العيد بوزير الأمن الداخلي أمير أوحانا Amir Ohana مطالباً بالسماح للمقتحمين بأداء دعاء الشماع *Shema*[13] بشكلٍ علني جماعي في الأقصى.[14] وقد شَهِدَ اقتحام يوم عرفة دخول المقتحمين في مجموعات من عشرين زادت عن خمسين مجموعة، أدت كلها تقريباً صلاة الشماع بشكلٍ علني جماعي، كما شهد انبطاحاً كاملاً، أو سجوداً ملحمياً، لعشرات من المتطرفين خلال ذلك النهار، وقد وُثِّق القليل فقط من ذلك العدوان.[15] ولعل هذا عائد إلى تعميم سبقه بيومين من مدير عام الأوقاف الإسلامية في القدس عزام الخطيب، منع فيه على حراس الأقصى وموظفي الأوقاف نشر أخبار المسجد الأقصى على وسائل التواصل أو الإعلام إلا بإذن رسمي منه،[16] وهو تعميم ما زال ساري المفعول حتى كتابة هذه السطور.

رأس السنة العبرية والعُرش (أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر 2020): حدَّدت "جماعات المعبد" النفخ في البوق باعتباره الهدف التالي من الطقوس التي يراد فرضها في هذا الموسم؛ وبدأ الحاخام المتطرف يهودا جليك Yehudah Glick ينفخ في البوق أمام أبواب الأقصى منذ 2020/8/25 لتعبئة المتطرفين الصهاينة نحو هذا الهدف.[17] لكن رياح الموجة الثانية للجائحة والإغلاق المرافق لها هبَّت بعكس ما تشتهي تلك الجماعات، إذ أعلنت الحكومة الإسرائيلية الإغلاق الثاني بدءاً من الجمعة 2020/9/18 ولمدة ثلاثة أسابيع،[18] فجاء موسم الأعياد الأطول كاملاً وسط هذا الإغلاق من رأس السنة العبرية إلى نهاية اليوم الثامن من عيد العرش.

عيد "الأنوار – الحانوكاه Hanukkah" (10–2020/12/18): على الرغم من أن هذا العيد ثانوي في المكانة الدينية، وفي الممارسة المرصودة لـ"جماعات المعبد"، إلا أنها عبأت له ووظَّفته كبديل عن موسم الأعياد الأهم الذي فاتها، وأطلقت "جماعات المعبد" حملة بعنوان "شتاء يهودي Jewish Winter" في الأقصى، وخصصت يوماً لكل واحد من حاخاماتها ليقود خلاله الاقتحامات،[19] وهي السنّة التي ستكرسها في دعوتها لكل الاقتحامات التالية على مدى سنة 2021، وأدى أعضاؤها الطقوس الدينية في الأقصى بقدر ما استطاعوا، لكن هذا العيد كذلك جاء في حالة الرفع الجزئي للقيود، وقبيل عودة موجة الإغلاقات الثالثة التي بدأت في 2020/12/27 واستمرت حتى 2021/2/7، وكانت أطول موجات الإغلاق. وقد عدَّت "جماعات المعبد" إدخال الشمعدان إلى الأقصى سقف أهدافها لهذا العيد، وهي التي بدأت إشعاله في ساحة الغزالي قريباً من باب الأسباط منذ سنة 2018، فوجَّه منتدى المعبد Temple Forum رسالة إلى رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو يطالبه برعاية طقوس إشعال الشمعدان داخل المسجد الأقصى المبارك، ثم أشعلت الشمعدان أمام باب الأسباط مباشرة مرتين؛ واحدة مساء 2020/12/13، والثانية مساء 2020/12/14،[20] وهذه أقرب نقطة يبلغها طقس إشعال "شمعدان الأنوار" من المسجد الأقصى منذ احتلاله.



إشعال "شمعدان الأنوار" على باب الأسباط مساء يوم 2020/12/14



أما في سنة 2021، فقد كانت الإغلاقات أقل عدداً وحدّة، ولم تصل إلى الإغلاق الشامل في أي مرة، وهو ما سمح بتصعيد أجندة فرض الطقوس اليهودية في الأقصى بشكلٍ أكبر:

عيد الفصح العبري (2021/3/28–2021/4/1): جاء هذا العيد الذي عادة ما يشكل انطلاقة مواسم الأعياد العبرية المتتالية، خلال مرحلة التخفيف النسبي لإجراءات الإغلاق ما بين 2021/3/7 وحتى 2021/4/18، وذلك بعد موجة الإغلاقات الثالثة، وكانت القيود تحصر التجمع في الأماكن العامة بعدد لا يزيد عن 50 شخصاً.[21] حرصت "جماعات المعبد" على الاستفادة من تخفيف الإجراءات قدر الممكن، وأعلنت جدولاً للاقتحام بقيادة حاخاماتها وقادتها التاريخيين لتعبئة جمهورها، وحرصت على أداء الطقوس الجماعية العلنية في الأقصى ضمن هذه المجموعات، بل إن أفرادها وحاخاماتها احتفوا بقدرتهم على أداء هذه الصلوات الجماعية العلنية دون اعتراض الشرطة أو الأوقاف على حدّ زعمهم.[22]

ذكرى احتلال القدس بالتقويم العبري (2021/5/10): اقتحام 28 رمضان 1442هـ الموافق 2021/5/10، وتداعيات أحداث رمضان ومعركة "سيف القدس": بحلول نيسان/ أبريل 2021، بدا واضحاً أن الكيان الصهيوني يتجه نحو استعادة الحياة الطبيعية، إذ بدا التعويل واضحاً على أن حملة التطعيم الواسعة المبكرة تسمح بالعودة لفتح كل المرافق واستعادة الحياة الطبيعية بشكلٍ كامل، وهو ما تمّ فعلياً في 2021/4/18.[23] ولذلك، تعاملت "جماعات المعبد" مع اقتحام "يوم القدس" الواقع في 2021/5/10 الموافق 28 رمضان 1442هـ، باعتباره المحطة الفارقة التي تستعيد فيها الزخم الدافع لأجندة فرض الطقوس التوراتية في الأقصى، وتُعوّض فيه كل ما أصابها من إحباط في المناسبات الدينية السابقة التي خيمت عليها أجواء الإغلاق، فقطعت زخم مشروع التأسيس المعنوي للمعبد وهو ما يزال في بداياته.

انطلاقاً من ذلك؛ نظمت "جماعات المعبد" في 2021/4/4 مؤتمراً تحضيرياً للاستعداد لاقتحام 2021/5/10، وهذه المرة الأولى التي تُعقد فيها هذه الجماعات "مؤتمراً تحضيرياً" لاقتحاماتها،[24] ما يوضح مدى التعويل عليه كمحطة فارقة لأجندة التأسيس المعنوي للمعبد، وهذا ما أكده لاحقاً إعلانها عن وجود كبار حاخاماتها وقادتها التاريخيين فيه ودعوتهم إليه، وحشد جهود قادتها السياسيين المنتمين إليها عضوياً أمثال إيتمار بن جفير Itamar Ben-Gvir وبتسلئيل سموتريتش Bezalel Smotrich في الدعوة والتعبئة، والتنسيق المباشر مع وزير الأمن الداخلي أمير أوحانا لتسهيل هذا الاقتحام، وبناء على ذلك أكّدوا الدعوات لجمهورهم بأن الاقتحام قائم في موعده،[25] والعداد التنازلي الذي كانت تصدره يومياً مع اقتراب موعد الاقتحام،[26] وحرصها على استعراض حضورها في الأقصى في اقتحامات مطلع رمضان وصولاً إلى الأيام الأولى من العشر الأواخر.[27]

كانت الحكومة الصهيونية شريكاً كاملاً في محاولة فرض اقتحام 28 رمضان 1442هـ، إذ اقتحمت القوات الإسرائيلية الأقصى وهاجمت المصلين وفرّقتهم بالقوة ثلاث مراتٍ بين 25–27 رمضان 1442هـ الموافق 7–2021/5/9، وحاولت على مدى ساعات فرض الاقتحام يوم 28 رمضان 1442هـ الموافق 2021/5/10، ثم أصرت على عقد مسيرة الأعلام بمسارها المحدد من داخل البلدة القديمة عصر يوم الاقتحام، قبل أن تضطر لتغييره تحت ضغط الشارع، ولتتفرق المظاهرة مع دوي صفارات الإنذار في القدس وانخراط المقاومة المسلحة في المواجهة من قطاع غزة.

مع إخفاق الاقتحام وتراكم الإحباط لدى "جماعات المعبد" وجمهورها، قامت هي بنقل شرارة المواجهة إلى اللد لعلها تشكل مكاناً مناسباً لتفريغ هذا الإحباط والغضب في أهلها من فلسطينيي الأراضي المحتلة سنة 1948، وشارك في نقل الشرارة رئيس بلديتها المتطرف يائير رفيفو Yair Ravivo المقرَّب من بن جفير، وشرطة الاحتلال التي قتلت الشهيد موسى حسونة في 2021/5/11،[28] فيما نشر الناطق باسم "جماعات المعبد" آساف فريد Asaf Farid صورة له حاملاً السلاح في اللد مع رفاقه، في دعوة لجمهور "جماعات المعبد" المتطرفة للانخراط في المواجهة.[29] ومرةً جديدة جاءت نتيجة التصعيد في اللد على عكس ما اشتهت "جماعات المعبد"، إذ هبَّ أهل المدينة للدفاع عن وجودهم وحياتهم، وهبّ الداخل المحتل بأسره في انتفاضة عارمة زادت في ترجيح كفة المقاومة في المواجهة، فكانت محاولة العدوان على الأقصى في رمضان 1442هـ، وتفريغ مخزون الغضب والإحباط عند "جماعات المعبد" تمضي بالكيان الصهيوني من تراجعٍ إلى آخر.

أدت هذه الأحداث إلى تمديد الإغلاق المعلن لاقتحامات الأقصى في وجه اليهود من الثلاثاء 2021/5/4،[30] والذي حاول الاحتلال أن يستثني منه يوم 2021/5/10 وفشل، حتى 2021/5/23؛ إذ أعاد نتنياهو فتح الباب أمام الاقتحامات بعد يومين من وقف إطلاق النار،[31] ليحاول تفريغ معركة سيف القدس من إنجازاتها، لكن فترة الإغلاق الممتدة لـ 19 يوماً كانت وتحت ضغط الشارع والمقاومة أكبر فترة إغلاق للأقصى في وجه المقتحمين الصهاينة منذ فتح هذا الباب في حزيران/ يونيو 2003.

ذكرى خراب المعبد (2021/7/18): وافق يوم التروية (الذي يسبق يوم عرفة) بالتقويم الهجري، وقد بقي التأسيس المعنوي للمعبد هدفاً مركزياً خلال هذا العيد، على الرغم من التشظي الذي أصاب الكتلة السياسية المناصرة لـ"جماعات المعبد"، بانتقال معظم أعضائها لمقاعد المعارضة مقابل تسلّم نفتالي بينيت لرئاسة الوزراء، وهو من أقرب السياسيين الصهاينة لتلك الجماعات. كان هذا الاقتحام أقرب إلى "اقتحام تعويضي" عن 28 رمضان 1442هـ في الممارسة الصهيونية، فأدّت خلاله "جماعات المعبد" الطقوس الدينية الجماعية في الأقصى بقيادة حاخاماتها وكبار نشطائها، الذين رأوا ما حصل يومها تغييراً غير مسبوق في صلاة اليهود في الأقصى،[32] فيما احتفت وسائل الإعلام الصهيونية بـ"التغيير الكبير" الذي تمّ في الأقصى.[33]

عشية هذا الاقتحام صرّح بينيت، وللمرة الأولى على لسان رئيس وزرائه، مفصحاً عن النية المضمرة لفرض الطقوس التوراتية في الأقصى، إذ أصدر مكتبه بياناً بالعبرية والإنجليزية قال فيه إن رئيس الوزراء نفتالي بينيت "يشكر وزير الأمن الداخلي ومفوض الشرطة على إدارتهم للأحداث في جبل المعبد بمسؤولية وعناية، مع توفير حرية العبادة لليهود فيه"،[34] وهو تصريح يخالف المعمول به إسرائيلياً منذ سنوات بالعمل الفعلي على فرض تغييرات في الأقصى، مع التأكيد اللفظي على احترام الوضع القائم بعد كلّ تغيير، واستخدام هذا التكتيك كغطاء دخاني يجنّب الكيان الصهيوني ردود الفعل. وقد جلب هذا التصريح احتجاجاً من الأردن وتهديداً من المقاومة، ولقيَ كذلك معارضة داخلية من أقطاب الائتلاف الحكومي الصهيوني؛ إذ أوضح وزير الخارجية يائير لابيد مباشرة أن "لا تغيير للوضع القائم في القدس"، وقد أصدر مكتب بينيت بياناً توضيحياً بحيث المقصود حرية الزيارة لغير المسلمين وليس الصلاة".[35]

موسم أعياد رأس السنة العبرية والغفران والعُرش (7–2021/9/8، و2021/9/16، و21–2021/9/28): يُشكِّل موسم الأعياد هذا أطول مواسم التصعيد ضدّ الأقصى، وتشير الملاحظة التاريخية لوقائعه بأنه يكون الأعتى والأشد.[36] وقد شَهِد هذا الموسم تكريساً غير مسبوق للطقوس التوراتية في المسجد الأقصى، إذ شَهِد حرّاس المسجد الأقصى والمرابطون على سماع نفخ البوق داخل المسجد الأقصى المبارك. وبعد انتهاء عطلة رأس السنة العبرية، أكّدت منظمة "العودة إلى جبل المعبد"[37] المتطرفة أن أعضاءها نفخوا البوق خلال اليومين، واحتفى بذلك قادة "جماعات المعبد" المتطرفة من أمثال أرنون سيجال Arnon Segal وتوم نيساني Tom Nissani.[38] وتُعدّ هذه المرة الأولى التي ينفخ فيها البوق في المسجد الأقصى المبارك في سياق المسار الحالي لتهويده وتغيير هويته بدءاً من سنة 1996، والمرات المُسجّلة سابقاً عملياً هي لنفخ البوق فيه عند احتلاله، وفي أثناء الوجود العسكري الصهيوني فيه ما بين 6/7 وحتى 1967/6/15،[39] حيث نفخ حاخام جيش الاحتلال شلومو جورين Shlomo Goren وعدد من الجنود بالبوق فيه حينها أكثر من مرة.[40]

شَهِدَ موسم الأعياد هذا أداء محاكاة لتقديم "قربان الغفران" في 2021/9/16، ونفخ البوق مرة أخرى في الكنيس المقام في مبنى المدرسة التنكزية، الذي تستولي عليه سلطات الاحتلال، ويُطلّ مباشرة على ساحة المسجد الأقصى المبارك من جهة الرواق الغربي،[41] ثم شهد إدخال ما يُعرف بـ"القرابين النباتية"، التي تتكوّن من سعف النخل وجذوع الصفصاف وثمار الأُترجّ، خلال أيام "عيد العُرش" العبري، حيث وصل مجموع المقتحمين خلال يومَي الذروة فيه إلى 2,400 مقتحم.[42] إلى جانب فرض الطقوس التوراتية في الأقصى بهذه الطريقة غير المسبوقة خلال موسم الأعياد هذا، كان لافتاً غياب قدرة حراس المسجد الأقصى والمرابطين على توثيقها، وحتى ما تمّ تصويره منها تمّ من مسافات بعيدة، وهو ما يوضّح مدى تراجع دور الأوقاف الإسلامية في القدس، وتقدم شرطة الاحتلال في المسجد، وهو ما وثّقته مؤسسة القدس الدولية في بيان مفصّل.[43]

انطلاقاً من هذه التطورات على مستوى المواقف المعلنة وعلى مستوى الممارسة، يُمكن الاستنتاج بأن "جماعات المعبد" المتطرفة واليمين الصهيوني قد انتقلوا إلى اعتبار فرض الطقوس التوراتية القربانية في المسجد الأقصى المبارك خطتهم المرحلية الثالثة بعد التقسيم الزماني والمكاني، وباتوا يديرون عدوانهم على الأقصى انطلاقاً منها، مع إبقاء التقسيم المكاني والزماني أهدافاً مرحلية حاضرة، حيثما استطاعوا التقدم فيها. وقد أكّد قرار "محكمة الصلح" في القدس هذا الاتجاه في 2021/10/5، إذ رأى أن "الصلاة الصامتة" حقٌّ لليهود في المسجد الأقصى المبارك. وجاء ذلك في سياق حكمها بوقف إبعاد الحاخام أرييه ليبو Aryeh Lipo، السكرتير العام لمنظمة "السنهدرين الجديد The New Sanhedrin" الدينية المتطرفة، على اعتبار أنه لم يكسر هذه القاعدة حين دخل للصلاة في المسجد الأقصى.[44] ولكن في المقابل، أيَّدت محكمة الاستئناف في القدس هذه القاعدة حين طبقتها على فعل الحاخام ليبو من جديد، وعدّته مخالفاً لهذه "القاعدة"، وأن صلاته كانت ملحوظة.[45]

- **التناظر الهجري – العبري:**

ينبني التقويم العبري على سنواتٍ شمسية وشهورٍ قمرية، وهو ما يقتضي إعادة التوافق بين الشهور والسنوات وفق التقويم الشمسي، وهو ما يتم عبر دوراتٍ تعرف بالـ"الدورات الميتونية Metonic cycles"، حيث تتشكل الدورة الواحدة من 19 عاماً يضاف فيها شهر إضافي لسبع سنوات منها هي السنوات الكبيسة، وتسمى بالعبرية بـ"السنوات الحوامل"، ويتحقق التطابق شبه التام ما بين الشهور القمرية والتقويم الشمسي في السنة التاسعة عشرة من كل دورة.[46] وهذا يؤدي في محصِّلته إلى حركة المناسبات العبرية في نطاق 33 يوماً من التقدم والتأخر مقارنة بالتقويم الشمسي.

بالمقابل، فإن السنة الهجرية الإسلامية سنة قمرية السنوات والشهور، وهو ما يجعلها تتحرك حركة دائرية كاملة في مقابل التقويم الشمسي، تكتمل مرة كل 33 عاماً. الاختلاف بين هَذَيْن التقويمين يؤدي إلى تناظر متكرر في المناسبات فيما بينهما، مع كون هذه التناظرات صعبة الحساب والتوقع نظراً للطبيعة الهجينة للتقويم العبري. مع بداية العام العبري 5779 في 2018/9/10، بدا واضحاً أن تناظراً هجرياً – عبرياً سينشأ في نقطتين محددتين؛ الأولى تناظر يوم 28 رمضان مع الذكرى العبرية لاستكمال احتلال القدس والمسماة بذكرى "توحيد القدس"، وقد أدت إلى اقتحام 28 رمضان خلال سنة 2019 ثم في 2021، والثانية تناظر يوم الأضحى ثم يوم عرفة ويوم التروية مع الذكرى الدينية المسماة "ذكرى خراب المعبد"، وقد وقع بسببها اقتحام الأضحى في 2019/8/11، ثم اقتحام عرفة في 2020/7/30، واقتحام يوم التروية في 2021/7/18.

ومع دخول العام العبري 5782 في 2021/8/7، يضاف شهر للسنة العبرية الحالية، ما ينشئ تناظراً جديداً يستمر على مدى سنتي 2022 و2023 يشمل أربع مناسبات مهمة على جانبَي التناظر هي:

جدول 3/2: التناظر الهجري العبري على مدى سنتي 2022–2023

المناسبة الإسلامية	تاريخها الهجري	المناسبة العبرية	نقطة التناظر الميلادية
النصف من شعبان	15 شعبان	عيد المساخر	17–2022/3/18 7–2023/3/8
شهر رمضان	1–30 رمضان (التقاطع: الأسبوع الثالث)	عيد الفصح	16–2022/4/22 6–2023/4/12
عاشوراء	10 محرم	خراب المعبد	2022/8/7 2023/7/27
المولد النبوي	12 ربيع الأول	ما بين الغفران والعرش من موسم الأعياد الطويل	2022/10/8 2023/9/27

وبدراسة التناظر الهجري – العبري المتوقع على مدى 2022–2023 يمكن استنتاج التالي:

1. أن نقاط التقاطع ستكون أكثر كثافة، إذ ستشمل 4 نقاط تقاطع سنوية بدلاً من اثنتين، لكن هذه التقاطعات ستأتي في مناسبات إسلامية أقل مركزية من عيد الأضحى الذي لم يعُد نقطة تقاطع.
2. أن التقاطع خلال رمضان بات أشد حدة بفارق، إذ يحلّ الفصح العبري بأيامه السبعة متقاطعاً مع الأسبوع الثالث من شهر رمضان، وإذا كان يومُ تناظرٍ واحدٍ على مدى سنتي 2019 و2021 كفيلاً بتفجير مواجهة شاملة توفرت عناصرها، فإن الأيام السبعة للتقاطع الرمضاني ربما تكون كفيلة بتجديد المواجهة من العام الأول، خصوصاً وأن عوامل الدفع نحو الانفجار تتزايد في مختلف أنحاء فلسطين التاريخية على الرغم من تفاوت الوقائع الجغرافية التي فرضها المحتل.

وقد سبق للتناظر الهجري – العبري أن كان له دور في انطلاق ثورة البراق سنة 1929، التي شهدت تقاطعاً مشابهاً بين ذكرى خراب المعبد العبرية وذكرى المولد النبوي الهجرية.

- **توظيف جائحة كوفيد–19 ضدّ الأقصى:**

في 2020/3/22 أصدر مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس بياناً قال فيه إنه قد عقد اجتماعاً طارئاً، وإنه بعد "الاطلاع على تطورات الأوضاع الصحية التي تمر بها مدينة القدس وباقي البلاد" قرَّر "تعليق دخول المصلين بدءاً من فجر الإثنين 2020/3/23 من جميع أبواب المسجد الأقصى

المبارك" مع استمرار تواجد الحراس والموظفين، مؤكداً بأنه "يشعر بالمرارة جراء اتخاذ هذا القرار".[47] وقد استمر هذا الإغلاق للأقصى في وجه المصلين حتى يوم الأحد 2020/5/31، ليسفر هذا القرار في المحصّلة عن أطول إغلاق للمسجد الأقصى في وجه المصلين منذ نهاية الحروب الصليبية، وقد تكشفت في محصّلة هذا الإغلاق التراجعات التالية:

1. **التفاوض على إدارة الأقصى:** بما يتضمنه من إقرار ضمني بمشروعية الاحتلال عليه، إذ وقد نقلت صحيفة هآرتس في 2020/3/22 وجود محادثات بين إدارة الأوقاف وسلطات الاحتلال للاتفاق على إغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين، وفي الوقت ذاته منع الاقتحامات اليهودية من خلال إغلاق باب المغاربة الذي تسيطر عليه سلطات الاحتلال،[48] فيما نشر موقع المونيتور Al-Monitor في 2020/4/29 مقالاً نقل فيه عن نشطاء في جمعيات المعبد رفضهم للاتفاق السياسيّ بين دولة الاحتلال والأردن، والذي تمّ بموجبه منع اليهود من دخول المسجد الأقصى، معتبرين ذلك طعنةً لهم من قبل حكومة بنيامين نتنياهو.[49] وقد كشف موقع عربي 21 في 2020/5/11، عن مصدر رفيع في الحكومة الأردنية، أن هناك اتفاقاً على إغلاق المسجد الأقصى المبارك بين وزارة الخارجية الأردنية ووزارة الخارجية الإسرائيلية، مبرراً ذلك بـ"حماية المصلين من انتقال الفيروس إليهم من الإسرائيليين".[50] وقد جاء جواب حكومة الاحتلال للمحكمة العليا الإسرائيلية في 2020/5/13 حول وجود هذا الاتفاق ليعزز صحة هذه التصريحات، إذ طلبت حكومة الاحتلال أن تكون جلسة الاستماع مغلقة "نظراً لحساسية [الموضوع]... والذي له انعكاسات على الأمن القومي والعلاقات الخارجية".[51]

2. **قيود مستجدة على الأوقاف:** استغلت شرطة الاحتلال قرار إغلاق المسجد الأقصى لفرض قيودٍ مستجدة على الأوقاف الإسلامية في القدس؛ فانتزعت صلاحية فتح الأبواب وإغلاقها من الأوقاف تماماً، وسمحت بالدخول والخروج عبر بابَين فقط طوال فترة الإغلاق، هما بابا الأسباط والسلسلة المعززين بحضور لشرطة الاحتلال في محيطهما، وأغلقت باب المجلس الذي يؤدي إلى مقر دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس القائم في المدرسة المنجكية، وألزمت الأوقاف بتسليم قائمة بموظفيها وقوائم عملهم لتسمح لهم بالدخول للأقصى، فباتت بذلك في مقام "الإدارة الأصيلة" للمسجد، والتي تضع الأوقاف تحت إشرافها، وقد سُلّمت لها هذه القائمة بالفعل من قبل إدارة الأوقاف.[52]

3. **مشهد الدخول المتزامن عند فتحه:** لقد كان الإغلاق الطويل للمسجد الأقصى المبارك محل جدلٍ ومعارضة واسعة، خصوصاً وأن المسجد الأقصى مكان مفتوح في معظم مساحته، وتحقيق التباعد فيه ممكن ومتيسر، بل إنه أول مسجد في العالم شهد صلاة تباعد بمبادرة من مصليه بدءاً من يوم 2020/3/18، ومع ذلك فقد بقي مغلقاً تحت ضغط صهيوني حتى ما

بعد العيد وشهر رمضان المبارك، على الرغم من أن بلدية الاحتلال رفعت جميع قيود التنقل في جميع أسواق القدس بدءاً من 2020/5/10.[53] وجاء اختيار فتح الأقصى في يوم الأحد ليشكّل إنفاذاً عملياً لوعدٍ قطعته شرطة الاحتلال لإيتمار بن جفير، بعد ردّ الالتماس الذي قدَّمه لمحكمة الاحتلال العليا، مطالباً بفتح الأقصى لليهود في 2020/5/22 باعتباره يوافق ذكرى "توحيد القدس" بالتقويم العبري. وقد تعهدت شرطة الاحتلال خلال الرد عليه "بفتح جبل المعبد لليهود فور فتحه للمسلمين"،[54] وهذا ما حصل بالفعل إذ فُتح الأقصى أمام المصلين عند صلاة فجر الأحد 2020/5/31، لِيُفتح باب المغاربة للمقتحمين بعدها بساعتين، حيث قاد الحاخام يهودا جليك اقتحاماً للمسجد الأقصى على رأس 150 مقتحماً فور إعادة إعلان افتتاحه.[55]

ومع بدء موجة الإغلاق الثانية، حاولت سلطات الاحتلال أن تفرض هذا الإغلاق على الأقصى، وأن تكرّر تجربة الإغلاق، فحاولت الضغط على مجلس الأوقاف ليعلن إغلاق المسجد الأقصى المبارك في 2020/9/16، لتكرِّس بذلك قاعدة فتح وإغلاق الأقصى بما يتوافق مع قرارات الحكومة الصهيونية، ولتؤكد خضوعه لسيادتها، ولتحاول امتصاص ضغوط "جماعات المعبد" المتطرفة، التي كانت تعارض تزامن هذا الإغلاق مع موسم الأعياد اليهودية الطويل، فجاءت محاولة إغلاق الأقصى في وجه المسلمين بمثابة "تعويض" لتلك الجماعات المتطرفة، بأن الأقصى سيُقفَل أمام المصلين المسلمين كذلك. وقد أعلن حاتم عبد القادر بالفعل قرار مجلس الأوقاف بـ"تعليق" دخول المصلين إلى المسجد الأقصى المبارك لمدة ثلاثة أسابيع،[56] لكن المعارضة الشديدة التي لقيها هذا القرار شعبياً وإعلامياً أدّت إلى التراجع عنه.[57]

بعد فشلها في فرض إغلاق الأقصى على المسلمين، كثَّفت شرطة الاحتلال من توظيف إجراءات الإغلاق ضدّ المصلين بمخالفات الابتعاد عن مكان السكن أكثر من المساحة المسموحة، ومخالفات الكمامات والتباعد والتجمّع، طوال موجتي الإغلاق الثانية، حيث أدى الجمعة 1,200 من المصلين في 2020/9/25،[58] وكذلك خلال موجة الإغلاقات الثالثة.[59]

- **اغتصاب صلاحيات الترميم ونظام السماعات الموازي:**

تواصل محاكم الاحتلال تمديد قرار إغلاق مصلى باب الرحمة الذي يجدد منذ 2003، ويشكّل الأرضية التي تستند إليها شرطة الاحتلال في عدوانها على المصلّى، وقد كشفت مؤسسة القدس الدولية في 2021/1/26، استناداً إلى مصادر خاصة من داخل الأوقاف، بأن شرطة الاحتلال تُعطِّل عمل فرق الإعمار في قبة الصخرة ولعدة أيام لمقايضة الإعمار بإعادة إغلاق مصلّى باب الرحمة.[60] وواصلت سياسة اعتقال وإبعاد من يصرّون على التواجد في مصلّى باب الرحمة؛ وكان المرابط المقدسي نظام أبو رموز أحد أبرز المستهدفين لهذا السبب، إذ اعتقلته سلطات الاحتلال من مصلّى باب الرحمة في 2021/2/7 ثم أبعدته ستة أشهر.[61] وبعد عودته إلى الأقصى بأيام أعادت اعتقاله

من مصلّى باب الرحمة في 2021/8/17.[62] ويبدو أن سلطات الاحتلال لم تسلّم بَعدُ بالفتح النهائي لمصلّى باب الرحمة، وتحافظ على خطّ محاولة إغلاقه لعل الفرصة تلوح لذلك لاحقاً.

وما تزال بلدية الاحتلال في القدس، في الوقت عينه، تواصل احتكار الترميمات في السور الجنوبي الغربي للأقصى للعام الثالث على التوالي، دون إطلاع الأوقاف على ما يجري من أعمال، والتي هي بالأصل أعمال حصرية لها ليس لسلطات الاحتلال أي صلةٍ بها.

ولعل التطور الأخطر خلال الفترة التي رصدها التقرير كان تركيب نظام للسماعات يؤهل شرطة الاحتلال لتوجيه حشود المصلين في الأقصى بموازاة نظام السماعات الأصلي للمسجد؛ ففي 2020/9/6 ركّبت شرطة الاحتلال سماعة فوق سطح ثانوية الأقصى الشرعية غرب مئذنة باب الأسباط،[63] ثم في 2020/9/9 ركّبت سماعة ثانيةً فوق سطح باب المطهرة فوق الرواق الغربي في الأقصى،[64] وهي أُضيفت لسماعة سبق تركيبها على سطح المدرسة العمرية شمال الأقصى في آب/ أغسطس 2017. وبذلك بات للاحتلال نظام صوتي قادر على الوصول إلى الجهات الشمالية والغربية للأقصى.

فعّلت سلطات الاحتلال هذا النظام في 2021/2/19 تحت حجة جائحة كورونا، وأعطت "إرشادات" للمصلين حول التباعد الاجتماعي، ليتضح أن هذه السماعات الثلاثة مربوطة معاً، وأنها مرتبطة بمركز الشرطة في المدرسة التنكزية على ما يبدو. وقد تعمّدت الشرطة توجيه هذه الإرشادات في وقتٍ تَقاطعَ مع آذان صلاة الجمعة ومع الركعة الثانية من الصلاة.[65] بالمقابل، ومع تقاطع احتفال "عيد الاستقلال" العبري في ساحة البراق مع صلاة التراويح في الليلة الأولى من رمضان 1442هـ، اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى في 2021/4/13 وكسرت بابَي مئذنتي المغاربة والسلسلة، ثم قطعت أسلاك الصوتيات والكهرباء فيها،[66] وهو ما يُشير إلى مُضيّها في التعامل باعتبارها هي من تدير المسجد الأقصى كمكان.

- **تفريغ دور حراس المسجد الأقصى المبارك:**

إنّ استهداف دور حراس الأقصى هو خط ثابت للاحتلال لكونه يقوض إدارة الأوقاف الإسلامية للمسجد الأقصى المبارك، ويضعف الحضور الإسلامي فيه، خصوصاً بعد حظر المؤسسات التي تبنّت مشروع الرباط المنظم في سنتي 2013–2014 ثم حظر الحركة الإسلامية بالكامل في سنة 2015، وهو ما أدى إلى تراجع أعداد المرابطين نتيجة غياب المرابطين المتفرغين، فبات الحراس بعددهم البالغ نحو 283 حارساً،[67] بحسب البيانات الرسمية الأردنية، الكتلة البشرية المتفرغة الوحيدة في الأقصى تقريباً، وهذا ما زاد من ضغوط الاحتلال عليهم منذ ذلك الحين.

على مدى سنتي 2020–2021 تواصلت إجراءات الإبعاد والاعتداء الجسدي بحقِّ حراس المسجد الأقصى، وتواصل إلزام شرطة الاحتلال لهم بالابتعاد عن المجموعات المقتحمة بمسافات

تزيد عن 60م في بعض الأحيان، وهو ما يمنعهم من توثيق ما تفعله تلك الجماعات في الأقصى، لكن تغييرات مهمة في وضع الحراس استجدت خلال هذه الفترة:

1. **تقديم لوائح الاتهام والسجن الطويل:** حيث تعرض الحارسان فادي عليان ولؤي أبو السعد للاعتقال والتحويل إلى الزنازين، ثم قُدِّما للمحكمة،[68] وكان اعتقال الحارس لؤي أبو السعد على خلفية تصديه لشرطة الاحتلال خلال اقتحام مجموعة متطرفة للمسجد الأقصى المبارك،[69] وإن كان هذا التعامل ليس مستجداً، إلا أن الملاحظ أنه هناك ميلاً لزيادته خلال 2020–2021.

2. **هدم البيوت:** خلال فترة الرصد هدمت سلطات الاحتلال منزلين لحراس في المسجد الأقصى المبارك على خلفية عملهما، بالرغم من أنها تذرعت بالذريعة المعتادة "عدم الترخيص"، إلا أن ضابط مخابرات الاحتلال هدَّد الحارس فادي عليان بهدم بيته من قبل لقاء مواقفه في الأقصى؛[70] وبعد هدم منزله بثلاثة أشهر أُبعد عن المسجد الأقصى المبارك،[71] ثم اعتقل عليان وحُوِّل للمحكمة. كما جرى تسريع ملف هدم منزل الحارس أحمد الدلَّال في حي الأشقرية في بيت حنينا،[72] وبعد هدم بيته اعتقل وأُبعِد عن المسجد الأقصى المبارك،[73] وأوقفت "مؤسسة التأمين الوطني" التابعة للاحتلال مخصصات ابنه المريض، وهو ما يؤكد استهدافاً ممنهجاً للدلَّال بقصد كسر إرادته.

3. **تراجع أعداد الحراس:** في مواجهة هذه الضغوط المتصاعدة على الحراس، فإنهم يواجهون بالمقابل معضلاتٍ معيشية، تفاقمت مع ارتفاع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدينار بنسبة تقارب 20% خلال خمس سنوات، وهو ما أدى إلى تآكل رواتبهم التي تقع في خانة الحدِّ الأدنى قبل هذا الارتفاع، حيث يضطر معظمهم للعمل بوظيفة أخرى إلى جانب عمله حارساً في المسجد الأقصى المبارك، وهو ما أدى مع الزمن للجوئهم للإجازات الطويلة بدون راتب ليتمكنوا من العمل خارج الأقصى وتوفير الدخل، ما يجعل عدد الحراس في بعض فترات المناوبة بالكاد يصل إلى 20 شخصاً،[74] وقد قررت الحكومة الأردنية رفع رواتبهم، إلا أن التعليمات النهائية لهذه الزيادة وزعتها على عامين، وحصرتها بالراتب الأساسي،[75] وهو ما يجعلها محدودة جداً بالنسبة للحراس لكون رواتبهم الأساسية متدنية جداً.

وقد حاولت أوقاف القدس تعيين 50 حارساً جديداً لتعويض هذا النقص في الأعداد الفعلية للحراس، لكن شرطة الاحتلال منعتهم من مباشرة عملهم.[76] وقد أدى هذا إلى الكشف عن حقيقة أخرى كان مسكوتاً عنها على الرغم من أنها كانت معروفة للمتابعين، وهي أن سلطات الاحتلال تمنع أوقاف القدس من تعيين أي حارس جديد منذ سنة 2017.[77]

ب. الإنشاءات والحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه:

- **الإنشاءات في محيط المسجد:**

قدم الاحتلال منذ سنة 2007 خططاً متتالية لتغيير أفق البلدة القديمة للقدس وإيجاد موطئ قدم أو شهادة ميلادٍ يهودية فيها، وقدم في سبيل ذلك عدة مشروعات مضت في اتجاهين؛ الاتجاه الأول إنشاء المراكز اليهودية الدينية والثقافية الكبرى في محيط المسجد الأقصى المبارك، مثل مقر معهد المعبد ومتحف "نار التوراة Burnt House"، ولحق بهما مشروع بيت شتراوس Strauss House، وكل هذه المباني قائمة ومفتوحة للزوار، والعمل جارٍ على تعزيزها بمبنى بيت الجوهر (Core House) *Beit Haliba* الضخم غرب ساحة البراق ليُكمِلَ عقد هذه المراكز التهويدية؛ وبمركز القِدَم (كيدم) Kedem Center جنوباً، وهو المركز الأضخم في المخططات. الاتجاه الثاني كان محاولة "إحياء الكنس التاريخية"، أيّ إحياء الكنس التي تأسست في الموجات المبكرة للهجرة الصهيونية الدينية للقدس في النصف الثاني من القرن الـ 19، وهو مشروع بدأ بكنيس "خيمة إسحق Isaac's tent" القائم فوق وقف حمام العين، وهو أصغر هذه الكنس وافتُتح سنة 2009، ثم كنيس الخراب القائم فوق أوقاف المسجد العمري الكبير وافتتح في سنة 2010، ليبقى الكنيس الأكبر والأهم، كنيس "مجد إسرائيل Glory of Israel".

اليوم، وبالرغم من أن الإعلان عن مشروعات بيت الجوهر وكنيس "مجد إسرائيل" غرب الأقصى، ومركز كيدم جنوب الأقصى، قد تمّ خلال الفترة 2010–2013، إلا أن هذه المباني ما تزال حتى اليوم في مراحل الحفر أو صبّ الأساسات في أحسن الأحوال، وهو ما يُفصح عن تعثر حقيقي في تقدم هذه المشروعات تفرضه اعتبارات كثيرة؛ من بينها عدم وحدة الأطراف العاملة فيها، وحساسية وقداسة المكان الذي تحاول تلك المشروعات تغيير المشهد فيه، والمعارضة الخارجية والداخلية التي تواجهها مثل هذه المشروعات.

ويبدو أن هذا التعثر والبطء في تحقيق الغايات قد قاد حكومة الاحتلال نحو استكشاف مقاربة مختلفة، وهي المجيء بكثافة بشرية يهودية إلى محيط المسجد الأقصى والبلدة القديمة للقدس من خلال تعزيز شبكة المواصلات،[78] لعل هذا يضفي المشروعية لاحقاً على مشروعات ومراكز أكبر تخصهم، بالرغم من أن هذه المقاربة تحمل بذور ضعفها أيضاً، مع بقاء البلدة القديمة ومحيطها ذا أغلبية سكانية عربية مقدسية، واقتصار الحضور العددي فيه على الحي اليهودي في البلدة القديمة فقط، وبقاء اليهود في خانة الزوار وليس السكان.

انطلاقاً من ذلك، وتحديداً من نقطة تولي المتطرف بتسلئيل سموتريتش لحقيبة المواصلات في سنة 2019، أخذت مشروعات تغيير محيط المسجد الأقصى المبارك تتركز على البنى التحتية:

1. مشروع قطار القدس السريع و"محطة ترامب":

كان وزير المواصلات الإسرائيلي يسرائيل كاتس Yisrael Katz قد قدم في شهر حزيران/ يونيو 2019 خطة لربط قطار القدس السريع من محطته القائمة في شارع يافا غربي القدس بالسور الغربي للمسجد الأقصى المبارك، واستحداث محطة جديدة عند ساحة البراق، متذرعاً بأن هذا يشكّل حلاً في النقل العام يُسهل الوصول إلى "حائط المبكى"، لكن "لجنة البنى التحتية الوطنية" رفضت المقترح بعد مناقشته بثمانية أصوات ضد واحد، نتيجة لعدم وجود ضغط حقيقي يتطلب خط مواصلات كهذا.

مع تولي سموتريتش لوزارة النقل، ووضعه خطة استراتيجية لتطوير المواصلات في الضفة الغربية لتعزيز الاستيطان وتحويل القدس إلى مركز مدني لجميع مستوطني الضفة الغربية، نجح في إعادة طرح المشروع أعلاه على لجنة البنى التحتية من جديد ونجح في تمريره في 2020/2/17، أي بعد نحو شهر بالضبط من طرح خطة الرئيس ترامب التي أسماها "صفقة القرن"، وأقرّت اللجنة استحداث محطة قرب ساحة البراق باسم "محطة ترامب" تقديراً لجهود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في دعمه للاحتلال ولتغيير هوية مدينة القدس.[79] وقد بدأت أعمال حفرٍ استكشافية لصالح المشروع في محيط البلدة القديمة في شهر أيار/ مايو 2020،[80] وقدمت الخريطة التالية لمسار القطار، وتظهر تقاطعاً كبيراً ما بين مسار القطار والتلفريك، وتظهر بالتالي أن تكرار المشروعات بهذه الاتجاهات دون وجود حاجة موضوعية يأتي لأغراض تهويدية محضة.

خريطة 3/1: تقاطع مسار التلفريك والقطار السريع المقترحان جنوب البلدة القديمة[81]





2. تطورات مشروع تلفريك البلدة القديمة:

حظي مشروع التلفريك في محيط البلدة القديمة بدفعة كبيرة بإقرار "اللجنة الوطنية للبنى التحتية" لمساره في 2019/2/1، ثم برفضها جميع الاعتراضات عليه في 2019/6/3، ثم في 2019/11/4 صادقت عليه اللجنة الوزارية لشؤون السكن، ما جعل الطريق ممهداً لتنفيذه. ونظراً لخطورة المشروع والتخريب المتعمد الذي يُلْحِقه بأفق البلدة القديمة وإرثها التاريخي، وانعدام الحاجة الموضوعية له، فقد تقدمت منظمة "عمق شبيه Emek Shaveh" اليسارية في 2019/11/27 التماساً ضد المشروع إلى محكمة الاحتلال العليا، بالاشتراك مع 520 من المعماريين وعلماء الآثار الصهاينة.[82] وقد عقدت المحكمة جلسة لمناقشة القضية في 2020/6/29، ثم في 2020/7/26، ومنحت مهلة للحكومة حتى 2020/9/6 لتقديم إجاباتها،[83] وبحلول ذلك التاريخ قدمت حكومة الاحتلال وثيقة من 81 صفحة يبدو أن المحكمة لم تقتنع بها، فأعادت منح الحكومة مهلة جديدة في 2020/10/1، ثم منحت المعترضين مهلة حتى 2020/11/22 للرد على مبررات الحكومة الإسرائيلية للمشروع.[84]

بدت شركة تطوير شرقي القدس The East Jerusalem Development Company، الذراع الحكومية المسؤولة عن تنفيذ المشروع، غير آبهة بهذا المسار القضائي، فأعلنت في 2020/11/4 أنها ستبدأ أعمال حفريات تأسيسية للتفريك، لكن المحكمة العليا عادت وأصدرت أمراً احترازياً بوقف العمل بالمشروع في 2021/2/23، مما أعاد وقف العمل به من جديد.[85]

- **الحفريات:**

لم تعُد الأرقام كافية للتعبير عن حجم التطور في وصل شبكة الأنفاق المحيطة بالمسجد الأقصى المبارك بالبلدة القديمة للقدس، خصوصاً وأن هذه الأنفاق والحفريات آخذة بالتمدد والتواصل بعد أن دخلت منذ سنة 2001 مرحلة تأهيلها، لتتحول من حفريات تنقيب إلى مزارات لاستقبال الزوار والسيطرة على الفضاء التحتي للمسجد الأقصى المبارك، وخلال 2020–2021 تواصل العمل في اتجاهين مركزيين، مع استمرار النشاط في مختلف مواقع الحفر الأخرى:

الاتجاه الأول: وصل الطريق الهيروديانى وشبكة الأنفاق الجنوبية بشبكة الأنفاق الغربية عبر نفق طويل يمر من تحت سور البلدة القديمة، وهذا الاتجاه هو محل أولوية لدى حكومة الاحتلال والجماعات المتطرفة، لكونه يحقق التواصل الجغرافي تحت الأرض بين ما يسمونه "مدينة داوود"، التي يزعمون وجودها تحت حي وادي حلوة في سلوان، وبين شبكة الأنفاق تحت السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك والواقعة تحت البلدة القديمة. وقد صرّح مدير عمليات الحفر في هذه المنطقة "الآثاري" الصهيوني آري ليفي Ari Levy، التابع لـ"سلطة آثار إسرائيل

"Israel Antiquities Authority" بأن عمليات الحفر تجري على فترتين يومياً، وهي مستمرة من الساعة 7 صباحاً وحتى 10 مساء من كل يوم، بواقع 15 ساعة عمل يومياً.[86]

الاتجاه الثاني: توسيع الحفريات الغربية للمسجد الأقصى المبارك في جميع الاتجاهات، إذ توسعت الحفريات من مسارها الملاصق للسور الغربي للمسجد الأقصى المبارك نحو الغرب أكثر تحت بيت شتراوس الواقع إلى الغرب من المدرسة التنكزية، وقد وصلت تلك الحفريات إلى عمق يتراوح ما بين 7–10 أمتار، وهو ما يعني تعزيز مسارات الحفريات السابقة في "قنطرة ويلسون Wilson's Arch" و"سلسلة الأجيال Chain of Generation Center" بمساحة أخرى تحت الأرض تحت بيت شتراوس،[87] وقد بدأت سلطات الاحتلال حفريات عميقة في أقصى الطرف الغربي لحائط البراق على فترات متقطعة من سنة 2021، ويبدو أن تلك الحفريات مرتبطة باستحداث مساحات واسعة تحت الأرض لصالح مجمع بيت الجوهر الذي سيُشكِّل المعلم المركزي في الطرف الغربي لساحة البراق.

الحفريات تحت مجمع بيت شتراوس إلى الغرب من سور المسجد الأقصى المبارك



2. المقدسات الإسلامية في القدس:

واصل الاحتلال الخط العام باستهداف المقابر الإسلامية المحيطة بالبلدة القديمة، والتي يمكن القول إنها مستهدفة بإحلالٍ ديني مشابه في المبدأ للإحلال الذي يستهدف المسجد الأقصى المبارك، بطمس المعلم الإسلامي وإزالته، وتأسيس معلم يهودي في مكانه، مع فارق بسيط هو أن مقابر جوار البلدة القديمة للقدس مستهدفة بالطمس لصالح مقبرة يهودية آخذة بالتوسع على السفح الجنوبي لجبل الزيتون، للإيحاء بأن هذه المدينة كانت يهودية تاريخياً. ما تغير خلال سنتي 2020–2021 هو انتقال استهداف الاحتلال من مقبرة باب الرحمة إلى المقبرة اليوسفية المقابلة لها من جهة الشمال.

أ. المقبرة اليوسفية:

في 2020/11/29 شرعت جرافات بلدية الاحتلال في هدم درجٍ تاريخي يجاور سور البلدة القديمة للقدس من جهته الشمالية قرب برج اللقلق، ويتجه جنوباً نحو المقبرة اليوسفية التي تأسست في نهايات العهد المملوكي، وتحديداً في سنة 1467م، حيث يدخل الزائر أولاً إلى مساحةٍ ملحقة بالمقبرة تُعرف بـ"صرح الشهداء"، وهي منطقة مشجرة فيها صرحٌ حجري أبيض اللون أقيم لذكرى شهداء الجيش الأردني الذين استشهدوا في حرب 1967. وبالرغم من الضجة التي أُثيرت حول الهدم الذي وقع على أرض وقفية، وضمن منافع مقبرة تاريخية عمرها 553 عاماً ملاصقةٍ لسور البلدة القديمة، عادت جرافات بلدية الاحتلال في 2020/12/14 لتواصل تجريف الدرج والممر حتى باب المقبرة، وهدم سور المقبرة من جهة الشرق، مُدمّرةً معه مجموعة من شواهد القبور الملاصقة للسور.

بحسب تطبيق جوجل إيرث Google Earth؛ فإن مساحة الأرض المستهدفة تبلغ 4,200 م^2، وهو ما يجعلها مساحة مهمة في موقع حيوي، بينما تبلغ مساحة المقبرة اليوسفية 36,700 م^2، بلغة الأرقام فإن هذا يعني أن بلدية الاحتلال تحاول بهذا المشروع وضع اليد على 10% من الأرض الوقفية للمقبرة اليوسفية.

خريطة 3/2: المقبرة اليوسفية وعليها منطقة صرح الشهيد التي استهدفت بالتجريف[88]

بالرغم من نجاح المحاميين مهند جبارة وحمزة قطينة في وقف أعمال التجريف الأولية بقرار احترازي من محكمة الصلح الإسرائيلية في 2020/12/24،[89] إلا أن "سلطة الطبيعة Israel Nature and Parks Authority" الصهيونية نجحت في تأمين موافقة المحكمة على استئناف أعمال التجريف في المقبرة بالفعل في 2021/7/25،[90] واستأنفت أعمال التجريف في 2021/10/10.[91] وبالرغم من الاستجابة الشعبية الفورية بأداء الصلوات أمام المقبرة، واستجابة أهالي المدفونين في ذلك الجزء من المقبرة، ومحاولتهم الدفاع عن قبورهم، وبلوغ هذا الحراك ذروته في الليلة ذاتها بإحراق كارافان (بيت متنقل) للعاملين في تجريف المقبرة وإتلاف أدواتهم،[92] إلا أن هذا الحراك لم ينجح في التحول إلى بؤرة تجمع شعبي، ما سمح لطواقم سلطة الطبيعة بالاستفراد به ومواصلة التجريف، ليحيط الاحتلال المقبرة بسياج معدني في 2021/10/25، ويتمكن من عزلها ومنع المحتجين من الوصول إليها،[93] وينجز تجريفه لهذا الجزء من المقبرة في 2021/11/3.

وقد حاول المحاميان جبارة وقطينة الاستئناف ضد تجريف المقبرة أمام محاكم الاحتلال في 2021/10/17، لكن المحكمة رفضت الاستئناف بخلاف موقفها السابق، وهو ما يجدد إثارة السؤال حول جدوى التوجه إلى محاكم الاحتلال فيما يخصّ قضايا الأوقاف؛ إذ كان الموقف الأصيل الذي لطالما حافظت عليه الأوقاف الإسلامية والحكومة الأردنية التي تتولى إدارة هذه الأوقاف، بأنها لا تعترف بهذه المحاكم أو بسلطتها على الأوقاف والشؤون الإسلامية في القدس المحتلة. وهذا الموقف كان أحد ركائز المواجهة لاستعادة باب الرحمة، ولرفض قرارات المحاكم فيما يخصّ تمكين المتطرفين الصهاينة من اقتحام المسجد الأقصى المبارك أو من "الصلاة الصامتة" فيه، لكنها تخالفه في موضوع المقابر باعتبارها تحت إشراف لجنة تابعة للأوقاف، وهو ما يجب أن يكون محل مراجعة في ضوء وقائع استهداف المقابر في السنوات الماضية.

ب. استهداف المساجد بالهدم:

في 2021/12/16 هددت بلدية الاحتلال في القدس القائمين على مسجد الرحمن في بيت صفافا بهدم القبة الذهبية للمسجد التي جُددت خلال عمليات ترميمه وتوسيعه قبل أربع سنوات، وذلك على خلفية شكاوى المستوطنين المجاورين على مشهد القبة، وهو ما قوبل بموقف رافض لتغيير حالة القبة المذهبة من أهل البلدة.[94] وفي 2022/1/3 أخطرت بلدية الاحتلال في القدس القائمين على بناء مسجد التقوى في العيسوية بنيّتها هدم المسجد في أثناء بنائه.[95]

مسجد الرحمن المهدد بهدم قبته في بيت صفافا



3. المقدسات الإسلامية في بقية أنحاء فلسطين:

أ. المسجد الإبراهيمي:

بدأ الاحتلال إجراءاته التي تستهدف تقسيم المسجد الإبراهيمي فور احتلاله سنة 1967، وقد تعززت تلك الإجراءات بتركيز الاستيطان الديني الصهيوني في الجهة الشرقية للبلدة القديمة للقدس، ما عزز حضور البؤر الاستيطانية والمدارس الدينية في محيط المسجد الإبراهيمي. وبعد مجزرة المسجد الإبراهيمي في 1994/2/25 فرضت سلطات الاحتلال إجراءات عسكرية لصالح المستوطنين وتعزيز حضورهم في المسجد الإبراهيمي تحت ذريعة الأمن. وقد أسهم اتفاق الخليل الموقع في 1997/1/17 بين القيادة التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الصهيوني في تكريس نتائج مجزرة المسجد الإبراهيمي والتوظيف الإسرائيلي لها باعتبارها رافعة تقدّم في المدينة، فقسم الخليل إلى منطقتين أتش 1 أو H1 وأتش 2 أو H2؛ تقع المنطقة المسماة أتش 2 تحت السيطرة الإسرائيلية التامة، وتشمل شارع الشهداء، والحسبة، وتل الرميدة، والبلدة القديمة، والمسجد الإبراهيمي وصولاً إلى مستوطنتي كريات أربع Kiryat Arba‘ وجفعات خارصينا Givat Harsina،[96] والمنطقة المسماة أتش 1 تقع تحت الإدارة الفلسطينية وتشمل بقية أحياء المدينة.

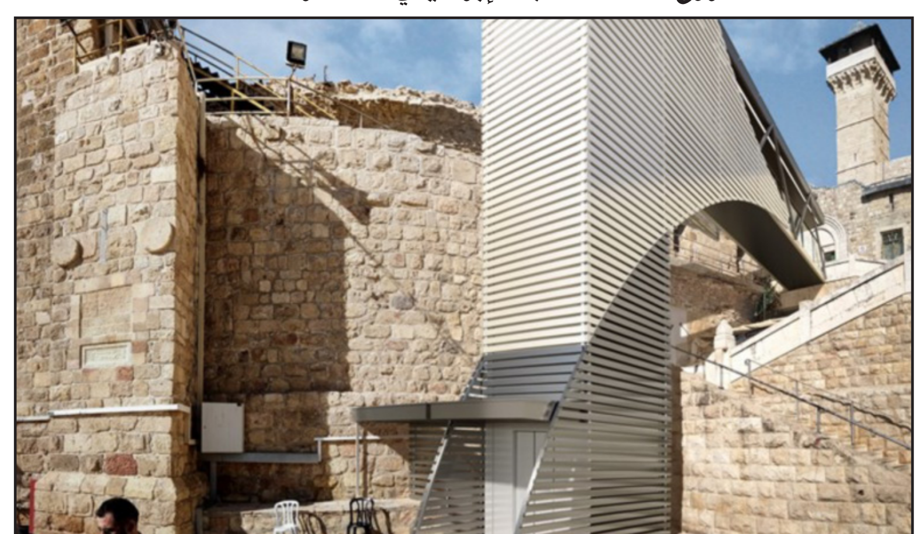
خلال سنتي 2020–2021 بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الإبراهيمي 1,358 اعتداء، مفصلة كالآتي:[97]

جدول 3/3: الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الإبراهيمي لسنتي 2020–2021[98]

الاعتداء	2021[99]	2020[100]
اقتحام وتأدية طقوس يهودية داخل المسجد	28	28
حفريات ونصب إنشاءات وتغيير معالم محيطه	18	16
إغلاق المسجد	13	36
عمليات اعتقال من محيط المسجد	5	7
اعتداء بالضرب على المصلين والمرابطين	5	2
اعتداءات على البنية التحتية	8	4
تدخل في عمل الطواقم	23	9
منع فعاليات شعبية ومناسبات دينية	3	2
منع الآذان	581	453
عرقلة ومنع وصول المصلين	41	66
المجموع	**725**	**633**

شهدت السنتان 2020–2021 تصعيداً نوعياً في طبيعة الاعتداءات على المسجد الإبراهيمي في اتجاهين؛ الأول إقرار مشروع المصعد الكهربائي للمستوطنين، والذي أعطى وزير الحرب الإسرائيلي حينها نفتالي بينيت الضوء الأخضر للعمل به في 2020/2/24،[101] وقد فتحت سلطات الاحتلال مناقصة العمل به في 2020/7/15،[102] فقدمت في المقابل منظمة "عمق شبيه" اليسارية في 2020/6/18 اعتراضاً ضدّ مشروع المصعد، بالتنسيق مع بلدية الخليل وسكان البلدة القديمة للخليل.[103] وقد رفضت لجنة التخطيط في الإدارة المدنية هذا الاعتراض في 2020/11/19، وأجازت مضي العمل بتنفيذ المصعد،[104] وشرعت سلطات الاحتلال بالحفريات التأسيسية للمصعد في 2021/8/10.[105] سيقتطع مشروع المصعد بحسب لجنة إعمار الخليل 91م^2 من حيز المسجد، إضافة إلى 300م^2 كساحات خارجية وممرات مؤدية إليه.[106] الملاحظ أنه على غرار ساحة الصلاة المختلطة بجانب المسجد الأقصى المبارك والممر الصاعد من الحي اليهودي إلى ساحة البراق، فإن سلطات الاحتلال تلجأ إلى تغليف هذه المشروعات التهويدية بغلاف إنساني باعتبارها مخصصة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

مخطط مشروع مصعد المسجد الإبراهيمي كما نشرته سلطات الاحتلال



أما التطور الخطير الثاني في العدوان على المسجد الإبراهيمي، فهو تعمد اتخاذه مركزاً للحضور السيادي الصهيوني، في تداخل بين المشهد الديني والسياسي الصهيوني يعبّر عن الهيمنة الاجتماعية والسياسية للتيار القومي – الديني الصهيوني؛ فقبيل انتخابات شهر أيلول/ سبتمبر 2019 اقتحم رئيس الوزراء في حينه بنيامين نتنياهو المسجد الإبراهيمي،[107] وبعده بثلاثة أشهر، في 2019/12/29 تحديداً، أشعل نفتالي بينيت، وزير الحرب في حينه، آخر شمعة في "عيد الأنوار" العبري في المسجد الإبراهيمي.[108] وقد عاد نتنياهو إلى توظيف اقتحامه للمسجد الإبراهيمي في سياق انتخابي، إذ اقتحمه في 2020/2/23 قبيل الانتخابات التي كانت وشيكة، مؤكداً بأنه في حال فوزه سيعلن السيادة الصهيونية على الخليل في إطار صفقة القرن.[109] ثم في 2021/11/28 انتقلت هذه الاقتحامات إلى القادة الصهاينة المحسوبين على تيار الوسط؛ إذ اقتحم الرئيس الصهيوني إسحق هيرتزوج Yitzhak Herzog المسجد الإبراهيمي في 2021/11/28، ليطلق احتفالات "عيد الأنوار" العبري منه.[110]

ب. مقبرة الإسعاف في يافا:

وهي من الأوقاف القليلة التي بقيت أجزاء منها في الواجهة البحرية لمدينة يافا التاريخية، وهي تقع على مسافة 1,100م من مسجد حسن بيك، أحد المساجد القليلة المتبقية في يافا ويعود بناؤه إلى مطلع القرن العشرين، وعلى مسافة أقل من 300م إلى الشمال من ميدان برج الساعة الواقع في وسط مدينة يافا التاريخية. وتبلغ المساحة المتبقية من المقبرة بحسب تطبيق جوجل إيرث نحو 670م^2 فقط، لكنها تكتسب أهميتها من كونها واحدة من آخر الأراضي الوقفية المتبقية في المركز التاريخي ليافا. وكانت "سلطة أراضي إسرائيل" قد خولت نفسها ملكية هذه الأرض سابقاً، ضمن نهج تاريخي لمصادرة أراضي الأوقاف، ثم باعتها

لشركة عقارية لتأسيس مشروع سكني فوقها، تقول البلدية الصهيونية إنه سيُستخدم لـ"إيواء المشردين". وتجري محاولة لتجريف هذا الجزء من المقبرة منذ سنوات، إذ حاولت الشركة المالكة الشروع في تجريفها في 2018/4/25، ثم عادت للمحاولة في 2019/4/16، حيث تصدى لها أهل يافا ومن انضم إليهم من فلسطينيي الداخل المحتل بأداء الصلوات أمامها والتظاهر.[111] وعادت محاولة التجريف بزخم أكبر صباح يوم 2020/6/8، وجرفت جزءاً كبيراً من أرض المقبرة قبل أن يتجمع فلسطينيو يافا ويبدؤوا بأداء الصلوات والتظاهر أمام المقبرة.[112] وقد تقدمت الهيئة الإسلامية العليا في يافا، وهي هيئة أهلية منتخبة للدفاع عن الأوقاف والمقدسات في المدينة، مع مركز الميزان لحقوق الإنسان، بالتماس لوقف أعمال التجريف أمام المحكمة المركزية الإسرائيلية في يافا، وحصلت على قرار بتجميد أعمال التجريف وإلزام البلدية باستصدار قرار ترخيص جديد.[113]

ج. مقبرة الاستقلال في حيفا:

مقبرة الاستقلال في حيفا تحمل بعداً رمزياً لدى الفلسطينيين، إذ دُفن فيها الشيخ الشهيد عز الدين القسام، وهذا ما يجعلها عرضة للعدوان المستمر من المتطرفين الصهاينة، كان آخرها في 2019/8/23، حيث لحق بالمقبرة وشواهد قبورها تخريب كبير.[114] وخلال هبة الكرامة لأهل الداخل المحتل بالتزامن مع معركة سيف القدس، أضرم مستوطنون صهاينة النار في مقبرة الاستقلال، في يوم الإثنين 2021/5/17،[115] وقد أقامت الحركة الإسلامية الجنوبية في المقابل، بالتعاون مع لجنة متولي وقف الاستقلال يوماً تطوعياً لإعادة إعمار المقبرة، حيث أعاد المتطوعون خلالها تحديد القبور وتجديد الشواهد وطلاءها.

مقبرة الاستقلال بعد حريق سنة 2019



مقبرة الاستقلال بعد ترميمها سنة 2021



د. المقدسات في قطاع غزة خلال حرب 2021:

في 2021/5/21، وبعد وقف إطلاق النار مباشرة، أعلنت الجهات الرسمية في قطاع غزة حصيلة الخسائر الناتجة عن القصف الصهيوني المكثف للقطاع، وكان من بينها تدمير 3 مساجد تدميراً كاملاً، وتَعرُّض 40 مسجداً للهدم الجزئي، وتضرر كنيسة واحدة بشكلٍ بليغ.[116]

4. المقدسات المسيحية في القدس وفلسطين:

مع تراجع أعداد المسيحيين الفلسطينيين بشكلٍ مطرد، وهيمنة طبقة من رجال الدين الأجانب على الطوائف المسيحية الثلاث الكبرى؛ اليونان على الأرثوذكس الذين يشكلون الطائفة الأكبر، رهبان بعثة حراسة الأماكن المقدسة "تيرا سانتا Terra Santa"، ومعظمهم إيطاليون وفرنسيون، على تمثيل قطاع من الكاثوليك، والأرمن الأرثوذكس والكاثوليك، فإن الأملاك الكنسية التي تشكل مساحة كبيرة من القدس تقارب 17% من مساحتها إبان الانتداب البريطاني، تُمسي مساحة للمقايضة وتبادل المصالح لطبقة من الإكليروس غير المنتمين وطنياً إلى فلسطين، ولا منتمين عربياً إلى ثقافة الأمة العربية والشعب الفلسطيني، ويجد قطاع منهم مصلحته مع حكومة الاحتلال التي تدفع مقابلاً سخياً لاستئجار أو شراء منفعة تلك الأملاك الكنسية لعقودٍ طويلة. وهذا الاتجاه بقي مستمراً خلال الفترة 2020–2021، وإن كان الاهتمام قد انتقل هذه المرة إلى بطركية الأرمن الأرثوذكس:

أ. قضية مدخل دير الأرمن:

في 2020/12/20 كشف الكاتب داوود كتاب عن صفقة تأجير تمت بين بطرك الأرمن الأرثوذكس نورهان مانوجيان Nourhan Manougian، عبر محاميه مازن قبطي، وبلدية الاحتلال في القدس. وتنص الاتفاقية على أن تتولى شركة تابعة لبلدية الاحتلال في القدس رفع الردم وتأهيل أرض البطركية الواقعة خارج سور البلدة القديمة المحاذية لباب الخليل مباشرة من جهة الجنوب، وأن تتولى تمهيدها وتحويلها لموقف للسيارات يتسع لـ 180 سيارة، مقابل أن تتعهد البطركية بمنح حقوق اصطفاف لـ 90 سيارة تابعة للبلدية أو لسلطة تطوير القدس Jerusalem Development Authority لمدة عشر سنوات، كسداد لقيمة تنظيف الأرض وتمهيدها، والمقدرة بنحو مليوني دولار أمريكي.[117] بصيغة أوضح، فإن هذا العقد ينص على تأجير نصف الأرض لمدة عشر سنوات لبلدية الاحتلال وسلطة تطوير القدس، مقابل رفع الردم منها وتأهيلها كموقف، والأخطر في هذا التأجير أنه يشكل استكمالاً لإسقاط باب الخليل، إذ أن بطركية الروم الأرثوذكس كانت قد أَجَّرت من قبل ساحة عمر، التي يطل عليها باب الخليل داخل السور، وبموجب هذه الاتفاقية فقد أجّرت بطركية الأرمن الأرثوذكس الأرض المقابلة التي يطل عليها باب الخليل من خارج السور.

وقد كُشِف في الوثائق نفسها عن معرفة اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس بشأن هذه الاتفاقية في المراحل الأخيرة من التفاوض عليها وقبل دخولها حيز التنفيذ، إذ راسل د. رمزي خوري رئيس اللجنة العليا بطريرك الأرمن مطالباً وسائر قادة الكنائس في 2020/7/7 بعدم إبرام الصفقة والتزام البطركية بموقف القانون الدولي،[118] لكن بطركية الأرمن الأرثوذكس مضت في توقيع الاتفاق وتنفيذه، ونفت لاحقاً أن يكون هذا عقد بيع أو تأجير، واعتبرته مجرد "سداد لقرض" لبلدية الاحتلال مقابل كلفة تنظيف الأرض وتجهيزها.[119]

ب. الاعتداءات على الكنائس والأديرة:

في 2020/12/4 تسلل متطرف صهيوني إلى القدَّاس المقام في الكنيسة الجثمانية القائمة على سفح جبل الزيتون، حاملاً معه زجاجة ظنّ الحارس أن فيها ماء، ليتضح أنها تحوي مادة سريعة الاشتعال، وأضرم المستوطن النار في الكنيسة لكن الحريق احتُوي قبل أن ينتشر، وتمكن شابان من جيران الكنيسة من توقيف المستوطن.[120] وفي 2021/2/4 أقدم متطرف صهيوني على تكسير باب الكنيسة الأرثوذكسية الرومانية، وقد سجلت كاميرات المراقبة هذا الاعتداء.[121] وفي 2021/5/19 اعتدى مستوطنون متطرفون على ثلاثة رجال دين أرثوذكس بالضرب المبرح، وقد أصيب أحدهم في عينه ونقل إلى المستشفى.[122] وفي الاعتداءات الثلاث، يعتقد بأن منظمة "لاهافا Lehava" المتطرفة وجماعات دفع الثمن الاستيطانية هي من تقف خلفه في نهج مستمر، لاستهداف المقدسات والرموز المسيحية في القدس.

ج. تراجع أعداد المسيحيين العرب في القدس:

بحلول نهاية سنة 2020 كان عدد المسيحيين العرب في القدس 12,900 مواطناً، أي أنهم شكلوا 3.4% من عدد المقدسيين، و2.1% من سكان الشطر الشرقي لمدينة القدس، وإذا ما أضفنا لهم 3,400 مسيحي غير عربي يعيشون في المدينة فإن العدد يصبح 16,300 (انظر جدول 3/4)، وإذا ما قِيس هذا العدد إلى إجمالي سكان المدينة بشطريها، فإن نسبة المسيحيين في المدينة في سنة 2020 تكون 1.7%، وهي أدنى نسبة يصلها الوجود المسيحي في القدس منذ بداية الكنيسة على أرضها قبل ألفي عام.

جدول 3/4: الاتجاه العام لنسبة المسيحيين إلى سكان المدينة 2010–2020[123]

السنة	المسيحيون العرب	نسبتهم من المقدسيين (%)	المسيحيون عموماً	نسبتهم للمدينة بشطريها (%)
2010	11,356	4		
2011	11,720	4		
2012	12,008	4		
2013	12,300	4		
2014	12,300	3.9	15,600	1.8
2015	12,600	3.9	15,800	1.8
2016	12,600	3.8	15,800	1.8
2017	12,600	3.7	15,800	1.8
2019	12,900	3.6	16,200	1.7
2020	12,900	3.4	16,300	1.7

ثانياً: السكان في ظلّ الاحتلال:

1. واقع المعركة السكانية:

في سنة 2001 ، نشر سرجيو ديلا بيرجولا Sergio DellaPergola، أشهر المختصين في الديموجرافيا اليهودية حول العالم، دراسة مرجعية حول شكل التوازن السكاني المتوقع في القدس خلال الفترة 1995–2020،[124] استقرأ فيها النمو السكاني المتوقع انطلاقاً من السلوك السابق، وشكلت توقعاته تلك الأرضية التي بني عليها "مخطط القدس الهيكلي 2020"، والذي أعدته بلدية الاحتلال في القدس في حينه ليشكّل خلاصة تصورها لشكل القدس بحلول 2020، وقدمت النسخة الأخيرة منه في سنة 2004.

بُنِي مخطط القدس الهيكلي على توقعات ديلا بيرجولا التي كانت تقول إن المقدسيين العرب سيشكلون 40% من سكان مدينة القدس بشطريها في سنة 2020، وتمحور التخطيط حول كيفية تجنب الوصول إلى نسبة 40% عرب – 60% يهود، بعد أن كانت الخطط السابقة مبنية على توصية اللجنة الوزارية لمراقبة السكان في شرقي القدس، والتي وضعت سياسة ملزمة للحكومة الإسرائيلية أقرها الكنيست، بمنع زيادة نسبة المقدسيين عن 30% مقابل 70% للمستوطنين اليهود، وقد نصّت الخطة في الفصل السابع منها المعنوَن "السكان والمجتمع" على اعتبار "الحفاظ على أغلبية سكانية متماسكة لليهود" باعتباره الهدف الأول للسياسات، والذي تمحورت عملياً من حوله معظم مقترحات التطوير في مختلف الفصول.[125]

في المحصلة، وضع ديلا بيرجولا خمسة سيناريوهات، توقع تعداد سكان القدس على أساسها، حيث رجَّح في المحصلة حينها السيناريو الخامس؛ الذي يفترض وجود هجرة يهودية محدودة قادمة من الخارج، مع استمرار الهجرة الداخلية في استنزاف المستوطنين اليهود، وتراجع الخصوبة لدى الطرفين؛ الفلسطينيين والمستوطنين. أما ما وصلته الأرقام بالفعل للسنوات 2019–2021 فكانت على الشكل الآتي:

جدول 3/5: التوازن السكاني في القدس 2019–2021[126]

		شرقي القدس (المحتل عام 1967)		غربي القدس (المحتل عام 1948)		الإجمالي لشطري القدس	
		العرب	اليهود	العرب	اليهود	العرب	اليهود
2019	العدد	354,000	227,100	4,800	350,500	**358,800**	**577,600**
	النسبة (%)	61	39	1.4	98.6	**38.3**	**61.7**
الإجمالي		**581,100**		**355,300**		**936,400**	
2020	العدد	361,900	229,800	4,900**	354,600	**366,800**	**584,400**
	النسبة (%)	61.2	38.8	1.4	98.6	**38.6**	**61.4**
الإجمالي		**591,700**		**359,500**		**951,200**	
2021*	العدد	369,900	232,550	5,000**	358,850	**374,900**	**591,400**
	النسبة (%)	61.4	38.6	1.4	98.6	**38.8**	**61.2**
الإجمالي		**602,450**		**363,850**		**966,300**	

* تمّ احتساب أرقام سنة 2021 بالاعتماد على نسب النمو في القدس التي نشرتها دائرة الإحصاء الإسرائيلية، والتي بلغت 2.2% للعرب، و1.2% لليهود.

** عدد تقريبي.

ويظهر مما وصلت إليه الأرقام الفعلية بنهاية 2019 أن توقعات ديلا بيرجولا كانت في مكانها تقريباً فيما يَخصُّ المواطنين العرب، إلا أن خصوبتهم لم تتراجع بالقدر الذي توقعه، فالرقم الذي توقعه في سنة 2020 تحقق في سنة 2019 عملياً. أما توقعاته لليهود فجاءت أخفض مما توقع بنحو 26 ألفاً، أي أن الهجرة الخارجية كانت أقل من الافتراض نسبياً، حتى مع إضافة النمو المتوقع لسنة 2020، لكن الأرقام في العموم جاءت أقرب إلى السيناريو الخامس من توقعاته، والذي رأى في حينه أنها الأرجح.

في المحصلة، لم تنجح كل سياسات العزل والطرد التي وُضعت لمنع الوصول إلى هذه النسبة في تحقيق أي أثر عملياً، وحتى إذا ما أخذت حرفياً باعتبارها كانت تحاول منع وصول المواطنين العرب إلى 40% من سكان المدينة بحلول 2020، فإنها نجحت بإبطاء 1% من هذه النسبة فقط، وبموجب معدل التغير في النسبة لصالح العرب، فإنه سيتحقق مع نهاية سنة 2022.

ووفقاً لتقرير صحفي نشرته دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن عدد المسلمين الذين يسكنون القدس بلغ نحو 354 ألفاً، أي 37.1% من سكان المدينة بشقيها الشرقي والغربي. وأشار إلى أنهم مجتمع فتي، حيث إن 32.9% منهم تقل أعمارهم عن 14 عاماً، بينما بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) نحو 4.5%.[127]

2. محاولات طرد السكان الفلسطينيين:

أ. حي الشيخ جراح:

كان حي الشيخ جراح أول أحياء القدس الجديدة نشأة، إذ بدأت عائلات النخبة بتأسيس أحياء مدنية على الطراز المعماري الحديث في النصف الثاني من القرن العشرين، وكان حي الشيخ جراح هو الحي الذي أسسته العائلة الحسينية، ثم انضمت لها عائلة النشاشيبي، وعائلة جار الله، وبعض عائلات النخبة الأخرى في القدس، وهذا ما جعل منه المركز السياسي المركزي في القدس، فهو الذي كان يشهد الاجتماعات العامة، أو حتى انطلاق المظاهرات والمسيرات في بعض الأحيان، نظراً لوجود دارة مفتي القدس فيه. وقد بدأ الوجود اليهودي في حي الشيخ جراح بعد نشأته بعقدين تقريباً.

لقد أخذت الهجرات الصهيونية الدينية المبكرة ما بعد سنة 1870 تحاول مطابقة جغرافية القدس مع الوصف التوراتي، فزعمت طائفة من المهاجرين في حينه أن قبر الشيخ محمد معّوه السعدي، جد عائلة حجازي السعدي المقدسية، والمغارة الملحقة به والتي تحوي قبراً يعود للعهد الروماني، تُطابق الوصف التوراتي لقبر الصديق شمعون، والذي تزعم المرويات أنه كان آخر كهنة المعبد الثاني المزعوم، فبدأت بتقديس هذا القبر وخصّته بالتقديس في عيدها الربيعي المسمى عيد الشعلة "لاج باعومير *Lag BaOmer*"، والذي يقع عادة في شهر أيار/ مايو من كل عام. وقد كان

مرور هؤلاء المهاجرين اليهود من الأراضي المزروعة في وقف حجازي السعدي يؤدي إلى تلف المحصول الصيفي للفلاحين الذين يزرعونه، ففرضوا على هؤلاء المهاجرين اليهود دفع بدل مرور لتعويضهم عن تلف المحصول، ثم طورت قادة المستوطنين العرض ليتحول إلى إيجار سنوي.

بعد حرب 1948 وتوحيد الضفتين ودخول القدس تحت الحكم الأردني، سنّت الدولة الأردنية قانوناً قررت بموجبه تحويل ملكيات المستوطنين اليهود إلى جهاز خاص تابع لها أسمته "حارس أملاك العدو"، وبموجب ذلك أخذ وزراء الداخلية يحصرون الجهات والأفراد اليهود الذين غادروا الضفة الغربية خلال الحرب، ويحوّلون ما كان بحوزتهم من أملاك إلى "حارس أملاك العدو" بموجب "أوامر إناطة". وبمراجعة هذه الأوامر تكشف أنها كانت قائمة على حصر الأفراد والجهات وليس على التدقيق في أصل الملكيات، وبموجب ذلك فإن كثيراً من الأوقاف الذرية والصحيحة أحيلت إلى تصرف "حارس أملاك العدو" لأنها كانت مشغولة بيهود يستأجرونها ولم تعُد إلى حوزة الأوقاف كما كان واجباً. ومن بين تلك الملكيات كل ما كان بحوزة لجنة اليهود الشرقيين ولجنة اليهود الغربيين بموجب أمر الإناطة الصادر سنة 1954 عن وزير الداخلية الأردني وصفي ميرزا، ومن بينها أرض عائلة حجازي السعدي المقدسية في الشيخ جراح، والمعروفة باسم كرم الجاعوني، نسبة إلى العائلة التي تتولى زراعتها.

بحلول سنة 1956، كانت وكالة الأونروا تحاول تحديد نطاق عملياتها بمخيمات وتجمعات محددة، فأبرمت تسوية مع 28 عائلة بالتعاون مع الحكومة الأردنية، بحيث تخصص الحكومة الأردنية هذه الأرض لتلك العائلات، وتبني لهم الأونروا وحدات سكنية يدفعون مقابلها إيجاراً رمزياً، مع وعد بتملكها مستقبلاً، مقابل التنازل عن بطاقات الأونروا الزرقاء والاحتفاظ بحقهم بالعودة. بنت الأونروا الوحدات السكنية، وانقضت فترة الإيجار الأولي، لكن بيروقراطية الحكومة الأردنية أدت إلى عدم إنجاز الوعد بنقل الملكيات بحلول سنة 1967. بعد الاحتلال الصهيوني لشرق القدس، عدّت حكومة الاحتلال الأراضي المصنفة تحت "حارس أملاك العدو" أملاكاً عائدة لها بالضرورة باعتراف الحكومة الأردنية، فحولتها إلى وصاية "حارس الأملاك العامة" الصهيوني، الذي فتح بدوره المساحة لمن اعتبرهم الملاك الأصليين لتلك الأراضي لـ"استعادتها"، فتقدمت الهيئات التي تسمي نفسها "لجنة يهود القدس الشرقيين" و"لجنة يهود القدس الغربيين" بطلب "استعادة" أرض كرم الجاعوني والتي كانت تستأجرها في الأصل، فسجلها "حارس الأملاك العامة" الصهيوني باسم هاتين اللجنتين في سنة 1974 دون علم أهل الحي، ومن هنا بدأ نضالهم، وكانت المحاكم متعاقبة ترفض نقاش الملكية الأصلية لأرض كرم الجاعوني، وتتعامل مع أهله باعتبارهم مستأجرين محميين، بموجب قانون الإيجار المحمي لدى الحكومة الإسرائيلية.

باعت اللجنتان أرض كرم الجاعوني لشركة استيطانية تحمل اسم نحلات شمعون Nahalat Shimon، والتي رخصت بدورها وحدات استيطانية بمكان الحي، وبما أنها رخصت بناء جديداً، فقد أخذت تطالب بإخلاء أهل الحي بموجب بنود "قانون الإيجار المحمي"، فهجّرت في سنة 2008 عائلة أم كامل الكرد، ثم في سنة 2009 عائلتَيْ الغاوي وحنّون.

محاولة الإخلاء: في شهر آذار/ مارس 2021 أنذرت محكمة الاحتلال أربع عائلات إضافية بالتهجير وتسليم بيوتهم لشركة نحلات شمعون، فأخذ أبناء تلك العائلات مع بقية أهل الحي يعيدون التعريف بمظلمتهم، وبرز من بينهم أبناء عائلة الكرد، الذين أجادوا استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومخاطبة وسائل الإعلام، واستجاب المقدسيون وأهل الأراضي المحتلة سنة 1948 لندائاتهم، وتكررت نصرة شباب العيسوية المجاورة لهم، فتحول الحي على مدى شهرين من الزمن إلى بؤرة للمواجهة والدفاع عن أهله. قدم أهل الحي استئنافاً لمحكمة الاحتلال العليا، تطلب فيه وقف الإخلاء لحين وقف البت في أصل ملكية العقارات، وهو ما كانت ترفض محاكم الاحتلال مناقشته على مدى أربعة عقود من الزمن، لكن هذا الضغط، الذي انضمت له المقاومة في أيار/ مايو 2021، بالتهديد بمنع تهجير أهل الحي بالقوة المسلحة، أدى إلى مماطلة المحكمة وطلب رأي المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، الذي عاد بعد انقضاء الحرب ليقول بأن حكومة الاحتلال لن تبدي رأياً وستترك القضية للمحكمة.

محاولة التحايل: بعودة كرة اللهب إليها، حاولت المحكمة الإسرائيلية أن تلعب دور الوسيط، وقدمت مقترحاً لسكان الحي والمستوطنين، كان أقرب إلى التحايل؛ إذ نصّ على قبول أهل الحي مؤقتاً بأنهم مستأجرين محميين، وتسديد قيمة الإيجار لمحامي الشركة الاستيطانية، لحين البتّ بالملكية من قبل لجان التسوية التابعة لوزارة العدل الصهيونية، وهو ما يعني أن يثبّت أهل الحي على أنفسهم أنهم مستأجرون، وأن الشركة الاستيطانية هي المالك الأصلي. وقد كادت تلك الحيلة أن تجرّ قضية الحي إلى تقويض نتائج معركة سيف القدس بكل ما فيها من تضحيات، لكن جهوداً ماراثونية بُذلت على يد هيئة العمل الوطني والأهلي في القدس، وعدد من الحقوقيين المقدسيين، لتفادي ذلك، ومن ثم جاء تدخل مؤسسة القدس الدولية بالضغط المباشر على المحامين، وتأكيد التزام القرار الوطني، لينتهي إلى رفض أهل الحي في 2021/11/2 لحيلة المحكمة المطروحة عليهم وإعادة كرة اللهب إليهم.

محاولة الالتفاف: أمام فشلها في التهجير، كانت سلطات الاحتلال قد شرعت بمحاولة لتطويق كرم الجاعوني بحسم بقية الجبهات في حي الشيخ جراح من حوله شرقاً وغرباً، ثم العودة إليه بعد أن يصبح شوكة منفردة، لعل اقتلاعه يكون أسهل. في هذا الإطار سرّعت سلطات الاحتلال عملها على جبهات الشيخ جراح الأربع الأخرى:

1. **جبهة قصر المفتي وكرم المفتي:** إلى الشرق من كرم الجاعوني وفي مقابل الجامعة العبرية، إذ سرعت في العمل على بناء الوحدات الاستيطانية في قصر المفتي، وفي تحويل كرم المفتي إلى حديقة توراتية.

2. **جبهة أرض صالحية:** وهي أرض ملاصقة لكرم المفتي من جهة الغرب وتبلغ مساحتها ستة دونمات (نحو 6,000م^2)، وكان فيها منزل ومشتل عائلة صالحية، التي هدم الاحتلال منزلها ودمّر المشتل، بدعوى تأسيس مدرسة لذوي لاحتياجات الخاصة في كانون الثاني/ يناير 2022.

3. **جبهة أرض المشاع العائلي:** الواقعة إلى الغرب من حي كرم الجاعوني مباشرة، وهي التي كانت المرابطة أم كامل الكرد قد أقامت عليها خيمة صمود بعد تهجيرها في سنة 2008، وجرت مصادرتها بقرار نهائي من محكمة الاحتلال العليا في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، بعد أن كانت بتصرف كمال عبيدات الذي كان يقيم عليها موقفاً ومغسلاً للسيارات، وانتهت إلى المصادرة كأراضٍ خضراء مقابل حصول مستثمرين فلسطينيين في الطرف الثاني من الأرض على رخصة فندق.

4. **جبهة أرض النقاع:** وهي الجزء المتمم لكرم الجاعوني من وقف عائلة حجازي السعدي، وتقع إلى الغرب منه مباشرة في مجابهة حدود الأرض المحتلة سنة 1948، وتعرف اليوم بكبانية "أم هارون" على اسم امرأة يهودية استأجرتها، وأقامت عليها وحدات سكنية لعائلات اليهود المهاجرين في نهاية القرن الـ 19، وقد آلت بدورها لـ"حارس أملاك العدو" التابع للحكومة الأردنية التي أجَّرتها بدورها لتلك العائلات، وتقيم فيها 40 عائلة مقدسية، تواجه واقعاً قانونياً مختلفاً عن حالة كرم الجاعوني لأنها استأجرت البيوت بالكامل من الحكومة الأردنية، وبعد الاحتلال سجلت تلك البيوت باسم جهات استيطانية، وباتوا يعتبرون "مستأجرين محميين". وتبحث سلطات الاحتلال والجمعيات اليمينية المتطرفة عن أي ثغرات تسمح بإسقاط الحماية عنهم، وقد بدأت بعائلة فاطمة سالم باعتبارها لم تكن في منزل والدها محمود سالم عند وفاته سنة 1986، فاعتُبرت غير مستحقة للحماية بالرغم من أنها وأولادها وأحفادها يسكنون المنزل. وبحلول شهر شباط/ فبراير 2022 تحوّل منزل عائلة سالم ومنطقة أرض النقاع إلى ساحة جديدة للمواجهة في حي الشيخ جراح.

خريطة 3/4: توضيح جبهات حي الشيخ جراح ما بين الجامعة العبرية شرقاً وحدود الأرض المحتلة سنة 1948 غرباً[128]



ب. سلوان:

إذا كان حي الشيخ جراح هو الجناح الشمالي للاختراق الاستيطاني لنسيج القدس المركزي، فإن سلوان تشكل الجناح الجنوبي لهذا الاختراق للنسيج المركزي لمدينة القدس، والذي ما يزال عربياً مقدسياً في جوهره مع اختراقات استيطانية محدودة. ويستهدف الاحتلال سلوان استهدافاً عميقاً يهدف إلى قضم أحيائها الستة الملاصقة للبلدة القديمة للقدس، بذريعة ومنهج خاص لكل واحد فيها، لكنها تؤدي في المحصلة إلى قضم الجزء الأكبر من سلوان، وهي على الشكل التالي:

1. **حي وادي حلوة:** وهو الحي الواقع إلى جنوب البلدة القديمة مباشرة، وتجري محاولة الاستيلاء عليه عبر تكثيف الحفريات تحته بشكل أدى إلى تشققات في عدد كبير من عقاراته ما تركها غير صالحة للسكن، ومن خلال تكثيف عمليات الشراء وصفقات التحايل والتسريب.

2. **حي البستان:** الذي بات يتكوّن اليوم من نحو 100 عقار يسكنها نحو 1,500 شخص، وكان قد تلقى في سنة 2008 أمراً جماعياً بالإخلاء، لأن بلدية الاحتلال عدّت أرضه حديقة تاريخية باسم "حدائق الملك"، استناداً للرواية التوراتية المزعومة للمنطقة.

3. **حي بطن الهوى:** وهو السفح الواقع فوق حي البستان من جهة الجنوب الشرقي، ويستخدم الاحتلال ذريعة "إرث يهود اليمن" فيها. إذ أقنعت المنظمات الصهيونية الناشئة عدداً من يهود اليمن بالهجرة إلى فلسطين في سنة 1882، لكن المجتمع الاستيطاني الناشئ الذي كان أوروبياً صرفاً لم يقبلهم فتقطعت بهم السبل، ولجأوا إلى استئجار بعض الخانات والمخازن في بلدة سلوان للسكن بين العرب الذين يشكّلون عمقهم الثقافي الطبيعي، وأدّت ثورة البراق سنة 1929

إلى هجرتهم من سلوان بعد الاستقطاب الذي حصل، فعادت جمعية عطيرت كوهانيم Ateret Cohanim لتدعي ملكيتهم لهذه العقارات التي كانوا يستأجرونها.

4. **حي وادي الربابة:** وهو الحي الملاصق لسور البلدة القديمة من جهة الجنوب الغربي، وهو آخر أحياء سلوان قبل جبل صهيون، الذي تشكل الأملاك الكنسية جزءاً من مساحته المتبقية إلى الغرب، وتَعدّ سلطات الاحتلال جميع أبنية وادي الربابة غير مرخصة، وتحاول تحويل مكانه إلى حديقة، وهي تتعمد في كل عام القيام بأعمال تجريف في محيطه، لعلها تتسبب في انهيار بعض عقاراته بسبب طبيعة بنائها العشوائي المكتظ بالسكان.

5. **حي واد ياصول:** وهو الوادي المتمم لوادي الربابة من جهة الجنوب الغربي، وتزعم سلطات الاحتلال أن جميع منازله غير مرخصة كذلك، وهي مهددة جميعاً بالهدم.

6. **حي عين اللوزة:** وهو أبعد هذه الأحياء من سور البلدة القديمة، ويقع إلى الجنوب من جبل بطن الهوى، وهو مهدد كذلك بالهدم من سلطة الطبيعة التي تريد تحويل منازله إلى حديقة بدعوى عدم الترخيص.

لعل المعضلة الأبرز في حالة الأحياء الستة في سلوان هو أن كلاً منها يخوض معركته منفرداً، دون توحيد للجبهات أو لنقطة الاحتجاج الجماهيري، ما يجعله أقل حضوراً من حي الشيخ جراح، بالرغم من أن سكانه أكثر بأضعاف، فسكان كرم الجاعوني في الشيخ جراح نحو 300 شخص وأرض النقاع نحو 400 شخص (700 مجتمعين)، أما سكان أحياء سلوان الستة المهددة بالتهجير فهم نحو 7,500 مقدسي، ما يجعلهم عشرة أضعاف أهل حي الشيخ جراح من جهة العدد. وما يجعل جبهتهم أصعب كثيراً على الاحتلال إن جرى العمل على توحيدها، وتنظيم المواجهة فيها، ووقف تشتت مساراتها القانونية التي تهدد بالانزلاق المفاجئ في أي منها لغياب المرجعية الوطنية في متابعتها.

ج. تجدد محاولة إخلاء الخان الأحمر:

تعود محاولة إخلاء الخان الأحمر لأمر عسكري أصدره الجيش الإسرائيلي سنة 2012، لكنه اصطدم بإرادة صمود شعبية في عدد من التجمعات التي كان أصحابها يعيدون إنشاءها في كل مرة تتعرض للهدم. بعد اعتراف ترامب بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، ظنّ الاحتلال أن الفرصة مواتية لتوسيع الدائرة الجغرافية التي يشملها هذا القرار، فحاول إخلاء الخان الأحمر لعله يستكمل الجدار حول كتلة أدوميم Adumim الاستيطانية شرقي القدس، ويعلن الحدود الموسعة للمدينة بما يطابق مسار الجدار، بمساحة تقارب 290 كم^2، فيكون ترامب بذلك قد اعترف ليس بالقدس فقط بل "بالقدس الكبرى". واجهت تلك المحاولة صعوبتين مركزيتين؛ الأولى هي

الرفض الدولي المتمثل أساساً بالموقف الروسي والأوروبي بل حتى موقف الحزب الديموقراطي الأمريكي، إذ ترى هذه الأطراف في محاولة توسيع القدس شرقاً حتى وادي الأردن إنهاءً عملياً شاملاً لحل الدولتين، أما العقبة الثانية التي اصطدمت بها محاولة إخلاء الخان الأحمر فكانت الحراك الشعبي لأهله، خصوصاً في تجمع أبو نوار ومحيطه، وقد استند هذا الحراك إلى كتلة بشرية محدودة، إذ إن سكان تجمع أبو نوار الذي كان مركز هذه المواجهة كانوا 180 مواطناً فقط.[129] أما إجمالي المنطقة المهددة بالإخلاء فيقدر سكانها بنحو 2,400 شخصاً، لكنه كان حراكاً مدعوماً من السلطة الفلسطينية نظراً للحساسية السياسية لملف الخان الأحمر، ومن مجموعات من المتضامنين الأجانب، وهو ما صلب موقفه.

في 2018/5/24 صادقت محكمة الاحتلال العليا على قرار نهائي بهدم تجمعات الخان الأحمر،[130] وحاولت جرافات جيش الاحتلال إزالة تجمع أبو نوار ومحيطه عدة مرات خلال الفترة 6/23–2018/10/19، لكنها لم تتمكن من ذلك تحت الضغوط الشعبية والدولية، وصولاً إلى إعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بن سودة Fatou Bensouda في 2018/10/17 أنها ستنظر في كون هدم الخان الأحمر جريمة حرب وأنها لن تتردد باتخاذ الإجراء المناسب،[131] فأعلنت الحكومة الإسرائيلية تأجيل مشروع هدم الخان الأحمر إلى أجل غير مسمى.[132]

تحول هذا التراجع إلى عنوانٍ مستمر للمعارضة اليمينية لنتنياهو، وكان صوت رئيس الوزراء الحالي نفتالي بينيت هو الأعلى في مطالبة نتنياهو بهدم الخان الأحمر،[133] وهو ما يضعه اليوم تحت ضغوط لتفيذ ما كان يطالب به من قبل. في 2021/7/23، وبعد تجديد منظمة ريجافيم Regavim اليمينية المتطرفة التماسها لمحكمة الاحتلال العليا بضرورة تنفيذ القرار النهائي بالهدم الصادر سابقاً، أعطت المحكمة حكومة الاحتلال مهلة لتبيان موقفها من تنفيذ قرار الهدم.[134] وقد ردت حكومة الاحتلال في 2022/9/5 بطلب مهلة إضافية لستة أشهر أخرى تنتهي في 2022/3/5، وهو ما يهدد بعودة قضية الخان الأحمر إلى الواجهة من جديد خلال سنة 2022.[135]

د. شروع تسوية الأراضي:[136]

في 2018/5/13 اتخذت حكومة الاحتلال قراراً حمل الرقم 3790 وحمل عنوان "تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في شرقي القدس"، وكان البند الأهم فيه هو إعادة فرز وتسجيل الأراضي في المدينة. في واقع الأمر، فإن هذا القرار جاء ليستثمر في عقود متتالية من ضبابية الملكية، وعدم التسجيل، وتفتت الملكيات بين الورثة، إذ إن 10% من أراضي شرقي القدس كانت مسجلة في الطابو عند إكمال احتلالها سنة 1967، وأدى قانون "أملاك الغائبين" الذي عدّ كل من كان مقيماً خارج فلسطين المحتلة وقت الحرب "غائباً" وضعت أملاكه تحت "حارس أملاك الغائبين"، فقد

أحجم المقدسيون عن تسجيل أملاكهم حتى لا تصبح الحكومة الصهيونية شريكة فيها، وبمرور عقود من الزمن فقد باتت "الوكالة غير القابلة للعزل" أسلوباً متداولاً للتعبير عن بيع العقارات، كما تفتت الملكيات بين أعداد كبيرة من الورثة، بعضهم بقي في القدس وبعضهم هاجر، علاوة على وجود الكثير من الملكيات الوقفية المحكرة أو المؤجرة التي يتصرف المقيمون فيها وكأنهم مالكين، مع أنهم لا يملكون أي ورقة أو وثيقة تثبت صلتهم بالعقار سوى التقادم.

جاء قرار الاحتلال هذا ليحاول الاستثمار في الواقع المعقد الذي سببته إجراءاته، وهو ما سيسمح له بإحالة ملكيات كبيرة إلى خزينة الدولة لعدم حضور مالكيها أو لعدم توفر أوراق الإثبات الكافية معهم، كما سيحول الصهاينة إلى شريك محتمل في محل كل قريب مسافر أو لاجئ خارج فلسطين، وقد عملت لجان التسوية الإسرائيلية على مناطق حساسة، من بينها أرض النقاع في الشيخ جراح، ومناطق واسعة في صور باهر وفي بيت حنينا وبيت صفافا، وهو ما يحتم تبني موقف جمعي وطني رافض للتسوية وللتعاون مع لجانها، حتى لا يصبح "حارس أملاك الغائبين" شريكاً في معظم عقارات المقدسيين.

هـ. سياسة الإبعاد:

يُوظِّف الاحتلال الإبعاد عن المسجد الأقصى، وعن البلدة القديمة، وعن أجزاء من القدس، أو حتى عن مدينة القدس عموماً كأداة أساسية لقمع الناشطين والقيادات المجتمعية ومحاولة حرمانهم من التأثير. إذ يُشَكِّل الإبعاد عن المسجد الأقصى بنظر الاحتلال رادعاً يُغيّر سلوك المرابطين عموماً ويدفعهم إلى تجنب المواجهة حرصاً على قدرتهم على الوصول إلى المسجد الأقصى، وتحييداً للعناصر التي يتهمها "بالتحريض" عن مشهد المسجد الأقصى، خصوصاً بعد تجربة سنة 2015 التي كان فيها مشهد التنكيل بالمرابطات عنصراً دافعاً لتنفيذ عمليات الطعن في القدس. إضافة للإبعاد، تخصّ سلطات الاحتلال الناشطين المقدسيين بأوامر منع تواصل ومنع سفر، بقصد عزلهم عن عمقهم الفلسطيني الطبيعي في الضفة الغربية، وعن عمقهم العربي والإسلامي بمنع السفر من الأساس، في محاولة لخفض مستوى التفاعل الشعبي العربي والإسلامي مع مجريات المواجهة في القدس.

وينقل مركز المعلومات الوطني الفلسطيني عن مركز معلومات وادي حلوة الإحصاءات التالية لأوامر الإبعاد ومنع التواصل خلال الفترة 2020–2021، والتي كانت على الشكل التالي:

جدول 3/6: أوامر الإبعاد عن القدس والمسجد الأقصى ومنع التواصل والسفر بحق المقدسيين 2020–2021[137]

	طبيعة أمر الإبعاد والمنع	2020	2021
الإبعاد	إبعاد عن المسجد الاقصى	315	357
	إبعاد عن البلدة القديمة	33	110
	إبعاد عن مدينة القدس	15	31
	المجموع	**363**	**498**
المنع	منع دخول للضفة الغربية	4	11
	منع السفر	8	غير متوفر
	المجموع	**12**	**11**

3. هدم المنازل والمنشآت:

بموجب أرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأرض الفلسطينية المحتلة United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – occupied Palestinian territory (OCHA–oPt)، فإن المنشآت المهدومة على مدى السنوات الأربع الماضية كانت على الشكل التالي:

جدول 3/7: المنشآت المهدَّمة في القدس 2018–2021[138]

السنة	2018	2019	2020	2021
العدد	178	206	175	181

بإضافة حصيلة هذه السنوات إلى ما هدم من منشآت خلال الفترة 2000–2017 البالغة 1,352 منشأة،[139] فإن حصيلة هدم سلطات الاحتلال للمنشآت في القدس خلال الفترة 2000–2021 تكون 2,092 منشأة، تتكون في معظمها من المنشآت السكنية.

ثالثاً: تطور التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية

يصعب تحديد أرقام دقيقة لأعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، إذ تتعمد الإحصائيات الإسرائيلية عدم ذكر أعداد المستوطنين في شرقي القدس، كما يتم الحديث ببعض التحفظ عن باقي الأعداد في الضفة، ربما للتخفيف من ردود الأفعال الفلسطينية والدولية ضدّ برامجها الاستيطانية. وذكر تقرير أصدره يعقوب كاتس Ya'akov Katz، المعني بشؤون الاستيطان والرئيس السابق لـ"حزب الاتحاد الوطني National Union" الإسرائيلي سنة 2021، أن أعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة (بما فيها شرقي القدس) بلغ نحو 800 ألف، حيث ازدادت بنسبة 2.62% سنة 2020، و17% خلال السنوات الخمس الأخيرة (2016–2020).[140] في المقابل، صرَّح المدير العام لمعهد الأبحاث التطبيقية (أريج) المختص بشؤون الأرض والاستيطان في الضفة الغربية، في 2021/11/1، أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية (بما فيها شرقي القدس) بلغ نحو 913 ألف مستوطن.[141]

وتنطبق الصعوبة نفسها على تحديد أعداد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. إذ تشير بيانات حركة السلام الآن Peace Now إلى وجود 132 مستوطنة كبيرة، و141 بؤرة استيطانية أخرى.[142] غير أن معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، بحسب مديره العام، قال إن عدد المستوطنات في الضفة بلغ 199 مستوطنة، يضاف إليها 220 بؤرة استيطانية في أواخر سنة 2021.[143] بينما تحدث تقرير نشرته صحيفة "إسرائيل اليوم Israel Hayom" عن وجود 150 مستوطنة في الضفة دون أن يشمل ذلك مستوطنات شرقي القدس.[144] وعلى أي حال، فبالإضافة إلى تعمد الغموض الرسمي الإسرائيلي، فثمة إشكالية مرتبطة بتحديد ما يسمى "رسمياً" في معايير الاحتلال الإسرائيلي وما هو "غير رسمي"؛ وما هو بؤر متنقلة غير مستقرة، أم أن هذه البؤر اكتسبت طبيعة دائمة وتنتظر "شرعنتها" من جانب الاحتلال. وبشكل عام، فإن تقارير السلام الآن الإسرائيلية تميل عادة إلى التَّحفظ وتقليل الأرقام.

وأشارت تقارير مجلس التخطيط الأعلى الإسرائيلي التابع للإدارة المدنية Higher Planning Council of the Israeli Civil Administration إلى أن الاحتلال دفع قدماً باتجاه تنفيذ خطط لبناء 12,159 وحدة سكنية خلال الفترة من بداية سنة 2020 وحتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها.[145] أما في سنة 2021، أشار تقرير لمعهد الأبحاث التطبيقية (أريج) إلى أن سلطات الاحتلال قامت بإيداع 113 مخططاً استيطانياً في 62 مستوطنة لبناء أكثر من 17 ألف وحدة سكنية على مساحة تتعدى 13 ألف دونماً.[146] وحسب تقرير مركز أبحاث الأراضي، في الضفة الغربية، فقد تم خلال سنة 2021 توسيع 55 مستوطنة، كما أنشئت 15 بؤرة استيطانية جديدة، وتمّ عمل 25 طريقاً التفافياً أو فرعياً جديداً.[147]

وخلال سنة 2021 تزايد ما يُعرف بالاستيطان الرعوي، تحت رعاية الاحتلال، وذلك من خلال قدوم مستوطنين بقطعان من الأغنام أو الأبقار، وفرض سيطرتهم على مناطق واسعة مفتوحة تتبع القرى الفلسطينية، بحجة الرعي. وهو ما يؤدي إلى مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي مقارنة بتوسع المستوطنات؛ كما يرافق ذلك الكثير من الإرهاب وتدمير المزروعات.[148]

وقد اشتمل العدوان على الأرض استهداف المواقع الأثرية الفلسطينية في الضفة الغربية؛ ففي نهاية شباط/ فبراير 2021، أصدر جيش الاحتلال أوامر عسكرية استهدفت 601 موقعاً أثرياً وتاريخياً بزعم أنها مواقع أثرية إسرائيلية. وشمل الإعلان 219 موقعاً في محافظة أريحا، و117 موقعاً في محافظة رام الله، و117 موقعاً في محافظة نابلس، و32 موقعاً في محافظة القدس... .[149]

بؤرة أفيتار Eviatar الاستيطانية المُقامة على جبل صبيح:

أُنشئت هذه البؤرة الاستيطانية في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة برئاسة نتنياهو، وبدلاً من أن تقوم الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بينيت بإخلائها، وافقت على ترك المباني في المنطقة ووضعت جنوداً لحراستها، فيما وعدت بإضفاء الشرعية على البؤرة الاستيطانية إذا اتضح أن ذلك ممكن قانونياً. ومنذ ذلك الحين، يتعرض الجنود لهجمات يومية بالحجارة والألعاب النارية، ولمواجهات مع المتظاهرين، واستشهد ما لا يقل عن سبعة فلسطينيين بنيران الجيش الإسرائيلي.[150]

وقد استغل المستوطنون "هبّة القدس" الأخيرة وحرب غزة ليعودوا بحماية الجيش الإسرائيلي إلى قمّة الجبل، بمنازل متنقلة ضمن خطة لترسيخ وجودهم، وتحويل المكان إلى مستوطنة دائمة. ويقع جبل صبيح بين ثلاثة قرى فلسطينية هي: قبلان ويتما وبيتا، جنوب نابلس، وتعود ملكية الجبل لفلسطينيين من القرى الثلاث، يملكون وثائق تُثبت ذلك، ولطالما أبدوا استعدادهم لتقديمها عبر المحامين إلى المحاكم الإسرائيلية.[151]

الشارع الاستيطاني 55:

استمراراً لسياسات الاحتلال الداعمة للانتشار الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية، شرعت قوات الاحتلال في 2021/8/16 بتجريف مساحات واسعة من أراضي المواطنين التابعة لمدينة قلقيلية وبلدة عزون وقرية النبي إلياس، لتنفيذ مخطط استيطاني يهدف إلى توسيع الشارع الاستيطاني رقم 55، الرابط بين مدينتَي قلقيلية ونابلس. وقد صادقت سلطات الاحتلال على توسيع مقطع من شارع 55 الاستيطاني على حساب أراضي المواطنين الزراعية جنوب مدينة قلقيلية، والذي يربط بين المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين في محافظة قلقيلية مع المستوطنات داخل الخط الأخضر، وتطلق قوات الاحتلال على المقطع الذي تخطط لتوسيعه اسم "شارع المشاتل"، وتمنع مركبات المواطنين الفلسطينيين من دخول الشارع باستثناء الذين يحملون تصريحاً خاصاً لذلك.[152]

وبعد أن تمّ الكشف عن وجود مخطط لتوسيع المستوطنات المحاذية للشارع المذكور، يقضي ببناء 5,650 وحدة استيطانية جديدة في السنوات القليلة المقبلة، اعترض على ذلك 35 فلسطينياً يملكون مشاتل فيه، وأراضيهم مهددة بالمصادَرَة لتوسيع هذا الشارع. يُذكر أن الشارع كلّه يقع في الضفة الغربية، لكن قبل حاجز عسكري، ولذلك تتحرك فيه سيارات إسرائيلية بالأساس. وقد رُفضت الاعتراضات التي قدَّمها أصحاب الأراضي والمشاتل، وذلك بعد أن زعم ما يسمى "مجلس التخطيط الأعلى الإسرائيلي التابع للإدارة المدنية" أن لا صلاحيات لديه لتنفيذ أي تسوية تتعلق بالمشاتل، وتزعم الإدارة المدنية أن توسيع الشارع يخدم الفلسطينيين الذين يسيرون فيه، إلا أن عدد السيارات الفلسطينية التي تسير في هذا الشارع لا يتجاوز 250 سيارة. والصحيح أن هذا المشروع هو جزء من مخطط أكبر لتوسيع الشارع رقم 55، والذي يُنفذ على مراحل.[153]

ويتخوف أصحاب هذه المشاتل من شقّ شوارع خدمة جانبية، إلى جانب الشارع 55، الأمر الذي سيؤدي إلى مصادرة مساحة واسعة جداً من أراضيهم، ما يعني القضاء على هذه المشاتل تماماً. وينتشر على جانبي هذا الشارع 14 مشتلاً زراعياً، تشغّل مئات العمال، ويعتاش منها نحو 500 أسرة، بالإضافة إلى وجود أربعة آبار ارتوازية.[154]

ويمكن القول بأن الهدف الأساسي من هذا المشروع الاستيطاني هو الفصل بين قلقيلية وبلدة حبلة، عبر الاستيلاء على الأراضي الزراعية بينهما، وبذلك يفتح المجال لربط مدينة كفار سابا داخل الأراضي المحتلة سنة 1948 مع مستوطنة ألفي منشيه Alfei Menashe، بما ينعكس سلباً على الوجود الفلسطيني فيما بينهما.[155]

مصادرة الأراضي:

شهدت السنتان 2020–2021 مصادرة نحو 41,095 دونماً من أراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، لدواعٍ أمنية، أو لغايات إنشاء مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة، أو لتوسيع طرق التفافية لصالح المستوطنين، أو لربط المستوطنات ببعضها البعض عبر شبكة من الطرق الالتفافية الخاصة بالمستوطنين، أو لتوسيع هذه الطرق.

ففي سنة 2021، تمّ مصادرة ما يزيد على 24,750 دونماً[156] من أراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس لصالح النشاط الاستيطاني، بينما تمّ مصادرة ما يزيد عن 16,345 دونماً وتجريف 1,650 دونماً من الأراضي الزراعية لتوسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية، حسب إحصائيات سنة 2020.[157]

وعلى سبيل المثال، جرفت قوات الاحتلال في كانون الثاني/ يناير 2021 في خلَّة حسَّان التابعة لبلدة بديا – سلفيت مساحة من أراضي المواطنين الزراعية المهددة بالمصادرة، واقتلعت أشجار

الزيتون والعنب. كما أصدرت قوات الاحتلال أمراً عسكرياً يقضي بمصادرة مساحة من أراضي المواطنين الواقعة في محافظة بيت لحم، وأصدرت أمراً عسكرياً آخر يقضي بمصادرة 1,008 دونمات من أراضي المواطنين القريبة من مستوطنة ألفي منشيه.[158] كما تمّ في الشهر التالي توسعة حدود مستوطنة يتسهار Yitzhar من قِبل مجموعة من المستوطنين الذين قاموا بأعمال بناء استيطانية على مساحة من أراضي المواطنين هناك. إضافة لقيام قوات الاحتلال في الجهة الجنوبية من قرية إماتين – قلقيلية، والواقعة قرب المنطقة الصناعية لمستوطنة عمانوئيل Emmanuel، بأعمال تجريف في أراضي المواطنين بهدف زيادة مساحة المنطقة الصناعية، بالإضافة لتوسيع مستوطنة مسكيوت Maskiot المقامة في الأغوار الشمالية. وأصدرت قوات الاحتلال أمراً آخر يقضي بمصادرة 193 دونماً من أراضي بلدة دير دبوان وقرية رمون الواقعتين شرقي محافظة رام الله والبيرة، بهدف إقامة مكبّ نفايات لصالح المستوطنين.[159]

هدم المنازل والمنشآت:

شهد هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير ارتفاعاً كبيراً، مقارنةً بالسنوات التي سبقتها؛ فخلال سنة 2020 قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم 854 من المنازل والمنشآت التي تعود لمواطنين فلسطينيين، نتج عنها تهجير 1,001 مواطن وإبقائهم بلا مأوى، في حين هدمت هذه السلطات 905 من المنازل والمنشآت الفلسطينية خلال سنة 2021 نتج عنها تهجير 1,205 مواطنين.[160]

أظهر التوثيق الميداني الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" – الأرض الفلسطينية المحتلة، ارتفاعاً ملحوظاً في عمليات الهدم التي تقوم بها دولة الاحتلال لمنازل ومنشآت فلسطينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أما عن الأسباب التي تتذرع بها سلطات الاحتلال فهي إما البناء دون ترخيص، أو لأسباب أمنية، أو هدم منازل ذوي الشهداء أو منفِّذي العمليات الفدائية كنوعٍ من العقاب الجماعي.

جدول 3/8: هدم المنازل والمنشآت في الضفة الغربية وعدد المواطنين الذين هُجِّروا بسبب ذلك خلال السنوات 2017–2021[161]

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المنازل والمنشآت التي هُدِّمت	421	468	628	854	905
عدد المواطنين الذين هُجِّروا بسبب عمليات الهدم	664	472	907	1,001	1,205

جدار الفصل العنصري:

لم يشهد البناء في جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير أي تطورٍ يُذكر، حيث إن معظم مراحل العمل الأساسية كانت قد استُكملت قبل عدة سنوات باستثناء أجزاء قليلة استُكملت في السنوات الثلاث الماضية، ولم تتم أي زيادة على مسار الجدار الذي يبلغ طوله 708 كم، وهذا لا يعني بأيّ حالٍ من الأحوال تخلّي دولة الاحتلال عن الجدار العازل أو عدولها عنه، إنما يرجع سبب عدم حدوث تطورات جديدة بهذا الخصوص بسبب اكتمال الأجزاء الأساسية التي تفصل مدن الضفة والقدس عن الداخل الفلسطيني المحتل سنة 1948 وسنة 1967، إضافة لاكتمال عزل مستوطنات الضفة الغربية المحتلة عن محيطها.

يُذكر أن دولة الاحتلال أعلنت في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2021 عن استكمال بناء جدار أمني عازل على طول حدود قطاع غزة مع الأراضي المحتلة سنة 1948، وبحسب الناطق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي أوفير جندلمان Ofir Gendelman، فإن جيش الاحتلال استكمل بعد ثلاث سنوات ونصف بناءِ الحاجز الأمني الذي يحيط بقطاع غزة، ويمتد على طول 65 كم، بهدف منع عمليات التسلل للداخل الفلسطيني المحتل.[162]

الحواجز:

شهدت سنة 2021 قفزة غير مسبوقة في عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية (بما فيها نقاط التفتيش الثابتة والمتحركة) التي تقطع أوصال العمق الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، بحيث تمنع التواصل بين محافظات الضفة من جهة، وبين مراكز المدن والقرى والبلدات الفلسطينية المحيطة بها من جهة أخرى، فقد بلغ عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية 4,210 حواجز خلال سنة 2021، بينما بلغ عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية في 2020 نحو 705 حواجز، وتتركز معظم الحواجز العسكرية الإسرائيلية في مدن الخليل ورام الله ونابلس بشكل خاص.[163] ويقدم الجدول التالي ملخصاً بأبرز انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه:

جدول 3/9: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه في الضفة الغربية خلال الفترة 2020–2021[164]

السنة	2020	2021
إرهاب المستوطنين	698 اعتداء	1,032 اعتداء
قطع أو حرق أو تدمير الأشجار	10,105 شجرة	20,309 شجرة
مصادرة أراضي	تمّ مصادرة 16,345 دونماً وتجريف 1,650 دونماً	24,750 دونماً
عدد المنازل والمنشآت التي هدمها الاحتلال	854 منزلاً ومنشأة يسكنها نحو 1,001 مواطناً	905 منزل ومنشأة يسكنها نحو 1,205 مواطن
الحواجز العسكرية	705 حواجز	4,210 حواجز

خلاصة

كان المسجد الأقصى المبارك عنوان الانفجار المباشر لسبع مواجهات شعبية على مدى 25 عاماً مضت، من بينها خمس هبات متتالية في تموز/ يوليو 2014، وتشرين الأول/ أكتوبر 2015، وتموز/ يوليو 2017، وشباط/ فبراير 2019، وأيار/ مايو 2021، بمتوسط فارق بينها 17 شهراً، وهي ماضية في هذا النسق لتزداد قدرة على حشد الطاقات وعلى فرض التراجعات في كل محطة من محطاتها. وتُشكِّل المحاولة الصهيونية المتواصلة لحسم مصير المسجد الأقصى المبارك وفرض تغييرات جذرية في هويته عنوان انطلاقاتها المتتالية. أمام استمرار هذا السبب المركزي الدافع، فإن الهبّة القادمة، وفق هذا النسق، متوقعة تقريباً في شهر أيلول/ سبتمبر 2022. لكن ومع استقراء الوضع الميداني والتناظر الهجري العبري، فإن رمضان والأسبوع الثالث منه، المتزامن مع الفترة 16–2022/4/22 قد تكون فترة مرشحة لانفجار الهبّة القادمة.

شكّل الصراع على الشيخ جراح ومنع تهجيره، ومنع تهجير سلوان كذلك، ومواجهة سياسات الهدم، والصراع على الحيّز في باب العامود، العناصر الدافعة نحو المواجهة، إلى جانب العقدة المركزية في المسجد الأقصى المبارك. والواضح اليوم أن هذه العناصر جميعاً ما تزال مشتعلة ومتفاعلة، مع احتمالية أن ينضم إليها الخان الأحمر خلال شهر آذار/ مارس 2022، ليشكّلوا بالتضافر مع مواجهة الاستيطان والجدار في الضفة الغربية، وأوضاع السجون المشتعلة، واستمرار الحصار ومنع الإعمار في غزة، وتهميش حضور الهوية العربية والإسلامية في الداخل المحتل سنة 1948، واستمرار محاولات تهجير أبناء النقب، وُجودَ شبكة من العناصر المتضافرة والمشتبكة الذاهبة نحو ذروة جديدة، تكون القدس شرارتها ومسرح أحداثها على الأقل في بداية الانطلاق، وربما تتمكن هذه الهبّات بالتراكم وطول الزمن أن تحقق ما كان يمكن لانتفاضة شعبية منظمة أن تفرضه من تراجعات صهيونية، وإن كانت على مدىً زمني أطول.

الهوامش

[1] شكل معهد المعبد المؤسسة التي أرست القواعد المعرفية لـ"جماعات المعبد" المتطرفة، إذ يعمل منذ سنة 1987 على تصور المعبد المزعوم وشكله وبنائه والطقوس الواجب أدائها فيه، أدوات العبادات الدينية ولباس الكهنة. وقد دشن في سنة 2008 مقراً جديداً في الطرف الشمالي الغربي لساحة البراق، وهو مكون من أربعة طوابق، ويضم مساحة لعرض كل هذه المجسمات والمقتنيات والرسومات التخيلية باسم "متحف جبل المعبد"، انظر:

Holy Temple Museum, site of Temple Institute, https://templeinstitute.org/holy-temple-museum

[2] لتوازنات الأحجام التي تأسس عليها ائتلاف نتنياهو – جانتس الحكومي، انظر:

Ofer Kenig, Israel's 35th Government: A Portrait, site of The Israel Democracy Institiute, 17/5/2020, https://en.idi.org.il/articles/31613

[3] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير سنوي يصدر عن مؤسسة القدس ويغطي الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى ما بين 2020/8/1 وحتى 2021/8/1، التقرير الخامس عشر** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2021).

[4] المرجع نفسه، ص 64.

[5] المرجع نفسه، ص 63.

[6] Ofir Kenig, Israel's 36th Government – By the Numbers, The Israel Democracy Institute, 9/6/2021, https://en.idi.org.il/articles/34687

[7] الجدول خلاصة توثيق الباحث. منشور بشكل مفصل بالأسماء والأحزاب في: هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: التقرير الخامس عشر**، ص 62–70.

[8] Israeli Minister Calls for Allowing Jews to Pray at Temple Mount, Jewish Journal, 14/8/2019, https://jewishjournal.com/israel/303001/israeli-minister-calls-for-allowing-jews-to-pray-at-temple-mount/

[9] وزير إسرائيلي يدعو لتمكين اليهود من "الصلاة" في "الأقصى"، وكالة الأناضول، 2019/8/13.

[10] Netanyahu Promises Jewish Prayer on Temple Mount "Before the Messiah Comes" But Security Minister Says Sooner than that, site of Israel365News, 30/8/2019, https://www.israel365news.com/136305/netanyahus-promises-jewish-prayer-on-temple-mount-before-the-messiah-comes-but-security-minister-says-sooner-than-that

[11] Ibid.

[12] توثيق الباحث نقلاً عن شهود عيان أفادوا أن الشرطي إبراهيم سعيد، من أصل عربي، كان يرافق مجموعة المقتحمين ما بين الساعة 7–8 صباحاً، ولدى اعتراض عدد من حراس الأقصى على أداء المستوطنين طقوساً وصلوات داخل الأقصى أبلغهم بلهجة تهديد بأن ما فعله المستوطنون مقبول، وأن على الحراس أن يقبلوه رغماً عنهم، وأن اعتراضاتهم على تلك الطقوس لن يسمع لها.

[13] دعاء تفتتح به صلوات الصباح والمساء في اليهودية ومشتق من "شماع" بالعبرية وتعني السمع، ومطلعه "اسمع يا يسرائيل الرب إلهنا إله واحد" (تثنية 6–4)، والدعاء الكامل يشمل الإصحاحات من 4 وحتى 9 من سفر التثنية. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد الخامس: اليهودية المفاهيم والفرق (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص 229.

[14] انظر الموقع الإخباري اليميني "سروجيم"، 2020/7/21، في:

https://www.srugim.co.il/471962-%D7%9C%D7%90-%D7%99%D7%AA%D7%9B%D7%9F-%D7%A9%D7%A7%D7%A8%D7%99%D7%90%D7%AA-%D7%A9%D7%9E%D7%A2-%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-%D7%AA%D7%94%D7%99%D7%94-%D7%A2%D7%91%D7%99%D7%A8%D7%94-%D7%A4%D7%9C%D7%99%D7%99% (باللغة العبرية)



15 انظر مثلاً: 1,100 مستوطن يقتحمون الأقصى في يوم عرفة والأردن يحتج، الجزيرة.نت، 2020/7/30.

16 تعميم مدير عام أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك رقم 1210/18/4/1 في 2020/7/28.

17 المتطرف غليك ينفخ بالبوق أمام باب الأسباط، وكالة صفا، 2020/8/25.

18 *Haaretz* newspaper, 17/9/2020, https://www.haaretz.com/israel-news/israel-s-3-week-lockdown-explained-the-dos-don-ts-and-the-open-questions-1.9154501

19 موقع مدينة القدس، 2020/12/6، في: https://www.alquds-city.com/index.php?s=news&id=35641

20 منتدى المعبد يطالب نتنياهو بالسماح بإنارة شمعدان عيد الأنوار العبري "الحانوكاه" داخل الأقصى، موقع البوصلة، 2020/12/14، انظر: https://albosala.com

21 The Times of Israel, 7/3/2021, https://www.timesofisrael.com/israel-reopens-all-the-new-rules-from-march-7

22 موقع مدينة القدس، 2021/4/2، في: https://alquds-city.com/index.php?s=1&id=36514

23 Reuters,18/4/2021,https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-rescinds-outdoor-coronavirus-mask-requirement-2021-04-18

24 صحيفة **الدستور**، عمّان، 2021/4/4، انظر: https://www.addustour.com

25 صحيفة **الغد**، عمّان، 2021/4/30، انظر: https://alghad.com

26 بدأت صفحات منظمات المعبد تتداول العداد في 2021/4/22، أي قبل 18 يوماً من تاريخ الاقتحام المنتظر. انظر الصفحة الرسمية لائتلاف منظمات المعبد، موقع فيسبوك، في:

https://web.facebook.com/mikdashx/photos/a.693969914031184/3987367318024744/?type=3&theater

27 الجزيرة.نت، 2021/5/2.

28 The Times of Israel, 21/5/2021, https://www.timesofisrael.com/hateful-rioting-in-lod-gives-way-to-cautious-rebuilding-but-unease-persists

29 **العربي الجديد**، 2021/5/15، انظر:

https://www.alaraby.com/news/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-23790

30 عربي 21، 2021/5/3.

31 **العربي الجديد**، 2021/5/23.

32 صحيفة **إسرائيل اليوم**، 2021/7/18، في: https://www.israelhayom.co.il/judaism/judaism-news/article/3455397 (باللغة العبرية)

33 موقع القناة 12، 2021/7/18، في: https://www.mako.co.il/news-israel/2021_q3/Article-95175b3f116ba71027.htm (باللغة العبرية). والفيديو منشور على صفحة ائتلاف منظمات المعبد، موقع يوتيوب، في:

https://www.youtube.com/watch?v=_EuftX6Zje4

34 The Times of Israel, 18/7/2021, https://www.timesofisrael.com/bennett-speaks-of-freedom-of-worship-for-jews-on-temple-mount

35 Bennett backtracks on Jews' religious freedom on Temple Mount, *The Jerusalem Post* newspaper, 19/7/2021, https://www.jpost.com/israel-news/prime-ministers-office-freedom-of-worship-statement-was-incorrect-674290; and Lapid: We've reassured Jordan there's no change to Temple Mount status quo, Times of Israel, 19/7/2021, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/lapid-weve-reassured-jordan-theres-no-change-to-temple-mount-status-quo/

36 في هذا الموسم وقعت الاعتداءات التاريخية التالية على المسجد الأقصى: مجزرة الأقصى في 1990/10/8، وافتتاح النفق في 1996/9/24 والذي أدى لهبة النفق، واقتحام أريل شارون للمسجد الأقصى المبارك في 2000/9/28، ومحاولة فرض التقسيم الزماني التام في 14 و2015/9/15، ثم في 28 و2015/9/29، والتي أدت إلى انطلاق هبة السكاكين بعملية الشهيد مهند الحلبي في 2015/10/3.

37 منشور على صفحة منظمة "العودة إلى جبل الهيكل"، فيسبوك، 2021/9/9.

38 منشورات أرنون سيجال وتومي نيساني على صفحاتهم الشخصية، فيسبوك، 2021/9/9.

[39] أتمت قوات الاحتلال انسحابها من المسجد الأقصى المبارك إلى خارج أبوابه يوم الخميس 1967/6/15 تمهيداً لعودة الأذان والصلوات فيه، ولإقامة صلاة الجمعة، إذ رفضت القيادات الإسلامية إقامة الصلاة فيه ما دام الجنود الصهاينة فيه. وأمام حاجتها لإضفاء المشروعية الدولية على احتلالها، رضخت قوات الاحتلال لهذا الشرط، وأكملت سحب قواتها عشية الجمعة، لتقام صلاة الجمعة في الأقصى في 1967/6/16، وتكون أول جمعة بعد احتلاله. انظر: عبد الحميد السائح، **لا صلاة تحت الحراب** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، د.ت).

[40] English Translation of the live broadcast from Jerusalem on 7/6/1967 from "Voice of Israel Radio," site of Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/the-liberation-of-the-temple-mount-and-western-wall-june-1967

[41] بنهاية موسم الأعياد اليهودية.. ما الثمن الذي دفعه المسجد الأقصى؟ وماذا ينتظره؟، الجزيرة.نت، 2021/9/27.

[42] المرجع نفسه.

[43] بيان مؤسسة القدس الدولية، موقع مدينة القدس، 2021/9/23.

[44] The Times of Israel, 8/10/2021, https://www.timesofisrael.com/judges-approval-of-jewish-mans-quiet-prayer-on-temple-mount-stirs-arab-anger/

[45] *The Jerusalem Post*, 9/10/2021, https://www.jpost.com/breaking-news/palestinians-call-to-mobilize-at-al-aqsa-after-ruling-on-jewish-prayer-681441

[46] الدورة الميتونية، انظر:

Metonic cycle, site of Britannica, https://www.britannica.com/science/Metonic-cycle

[47] إغلاق المسجد الأقصى.. أرقام عالمية ونكبة أوروبية وحصيلة وفيات وإصابات كورونا بالدول العربية، الجزيرة.نت، 2020/3/23.

[48] Friday Prayers Canceled in Mosques Across Israel, West Bank Amid Coronavirus Fears, *Haaretz*, 22/3/2020, https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/.premium-friday-prayers-canceled-in-mosques-across-israel-west-bank-amid-coronavirus-fears-1.8693757

[49] Temple Mount closed to both Jews, Muslims over coronavirus, site of Al-Monitor, 29/4/2020, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/04/israel-jordan-palestinians-benjamin-netanyahu-king-abdullah.html

[50] مصدر حكومي أردني لـ"عربي21": الأقصى مغلق باتفاق مع إسرائيل، عربي 21، 2020/5/11.

[51] *The Jerusalem Post*, 14/5/2020, https://www.jpost.com/israel-news/state-wont-reveal-if-it-has-deal-with-jordan-banning-jews-on-temple-mount-627989

[52] مصادر لـ"عربي21": الاحتلال يستغل كورونا لفرض تغيير بالأقصى، عربي 21، 2020/5/9، نقلاً عن مصادر مطلعة في أوقاف القدس.

[53] بحسب ما نشره رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشيه ليئون في 2020/5/10 على صفحته على الفيسبوك التي تحمل اسم "رئيس بلدية أورشليم القدس"، والتي أعلن فيها "تمّ مساء هذا اليوم الأحد إلغاء كافة القيود المفروضة على المحلات التجارية في بلدات وضواحي المجتمع العربي".

[54] موقع مدينة القدس، 2020/5/22، في: https://alquds-city.com/index.php?s=news&cat=33&id=34254

[55] Site of Jerusalem Online, 2/6/2020, https://www.jerusalemonline.com/temple-mount-reopens-to-public/

[56] وكالة الأناضول، 2020/9/16.

[57] **العربي الجديد**، 2020/9/16.

[58] وكالة الأناضول، 2020/9/25.

[59] عربي 21، 2021/2/9.

[60] موقع مدينة القدس، 2021/1/26، في: https://alquds-city.com/news/36057

[61] موقع النورس الإخباري، 2021/2/15، في: http://www.nawres.net/archives/74813

[62] موقع مدينة القدس، 2021/8/17، في: https://alquds-city.com/index.php?s=1&id=37333

[63] **الدستور**، عمّان، 2020/9/7.

[64] وكالة سند للأنباء، 2020/9/10، في: https://snd.ps/p/35502

[65] توثيق الباحث نقلاً عن شهود عيان.

[66] وكالة وفا، 2021/4/13، في: http://www.wafa.ps/Pages/Details/21785

[67] الأردن، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2019، نشرة 32، ص 13، في: https://www.awqaf.gov.jo

[68] موقع القسطل، 2021/12/21، في: https://alqastal.org/?p=12207

[69] موقع القسطل، 2021/12/26، في: https://alqastal.org/?p=12410

[70] موقع القسطل، 2021/2/22، في: https://alqastal.org/?p=3831

[71] موقع القسطل، 2021/11/25، في: https://alqastal.org/?p=10828

[72] موقع القسطل، 2021/8/28، في: https://alqastal.org/?p=7974

[73] موقع القسطل، 2021/10/1، في: https://alqastal.org/?p=8662

[74] مقابلات أجراها الباحث مع عدة مرابطين، أجريت خلال الفترة 10–2021/12/20.

[75] كتاب د. محمد الخلايلة، وزير الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية، إلى عزام الخطيب، مدير عام أوقاف القدس، 2022/1/11، رقم: 654/1/17/3.

[76] موقع القسطل، 2021/12/21، في: https://alqastal.org/?p=12191

[77] اعتقالات وإبعاد ومنع من العمل.. المسجد الأقصى يواجه نقصاً حاداً في حُراسه، الجزيرة.نت، 2022/1/12.

[78] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير سنوي يصدر عن مؤسسة القدس ويغطي الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى ما بين 2019/8/1 وحتى 2020/8/1، التقرير الرابع عشر** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2020)، ص 91.

[79] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: التقرير الرابع عشر**، ص 98.

[80] المرجع نفسه، ص 100.

[81] The National Infrastructure Committee Announces Route of Train to Western Wall, site of Emek Shaveh, 18/2/2020, https://emekshaveh.org/en/train-to-western-wall

[82] An Appeal to Stop the Cable Car to the Old City Plan, Emek Shaveh, 27/11/2019, https://emekshaveh.org/en/cable-car-appeal/

[83] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: التقرير الرابع عشر**، ص 109.

[84] هشام يعقوب أخرون، **عين على الأقصى: التقرير الخامس عشر**، ص 100.

[85] المرجع نفسه، ص 100–101.

[86] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: التقرير الرابع عشر**، ص 115.

[87] المرجع نفسه، ص 115.

[88] الخريطة من إعداد الباحث باستخدام تقنية Google Earth.

[89] موقع القسطل، 2020/12/24، في: https://alqastal.org/?p=2167

[90] موقع القسطل، 2021/7/25، في: https://alqastal.org/?p=7320

[91] موقع القسطل، 2021/10/10، في: https://alqastal.org/?p=8801

[92] موقع القسطل، 2021/10/10، في: https://alqastal.org/?p=8816

[93] موقع القسطل، 2021/10/28، في: https://alqastal.org/?p=9487

[94] موقع القسطل، 2021/12/26، في: https://alqastal.org/?p=11956؛ وانظر:
After right-wing pressure, J'lem orders demolition of 'illegal' new gold dome mosque, The Times of Israel, 15/1/2022, https://www.timesofisrael.com/after-right-wing-pressure-jerusalem-orders-demolition-of-new-golden-domed-mosque/

[95] موقع القسطل، 2022/1/12، في: https://alqastal.org/?p=13283

[96] Protocol Concerning the Redeployment in Hebron, 17/1/1997, Appendix 3 (Article 12), site of United Nations Peacemaker, https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IL%20PS_970117_Protocol%20Concerning%20the%20Redeployment%20in%20Hebron.pdf

[97] يتوجه الباحث بالشكر الجزيل إلى الزميل العزيز كمال جهاد الجعبري لما بذله من جهد في تصنيف الاعتداءات على المسجد الإبراهيمي من المصادر المذكورة وإعداد إحصاءاتها.

[98] تمّ احتساب هذه الأرقام استناداً إلى بيانات وكالة وفا حول الاعتداءات الصهيونية على المسجد الإبراهيمي.

[99] الاعتداءات الإسرائيلية على الحرم الإبراهيمي الشريف 2021، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=TB8i3Da27918722502aTB8i3D

[100] الاعتداءات الإسرائيلية على الحرم الإبراهيمي الشريف 2020، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=fwZ0Bxa27784525329afwZ0Bx

[101] مشروع جديد يعزز السيطرة الإسرائيلية على الحرم الإبراهيمي، الجزيرة.نت، 2020/2/24.

[102] *The Jerusalem Post*, 15/7/2020, https://www.jpost.com/israel-news/israel-to-issue-tender-for-controversial-hebron-elevator-project-635142

[103] Emek Shaveh and Residents of Hebron Have Submitted an Objection to the Construction of an Elevator for Persons with Disabilities at the Tomb of the Patriarchs in Hebron, Emek Shaveh, 22/6/2020, https://emekshaveh.org/en/tomb-of-the-patriarchs-elevator/

[104] Petition by Emek Shaveh and Palestinians against plan to build lift at Tomb of the Patriarchs in Hebron has been Rejected, Emek Shaveh, 30/11/2020, https://emekshaveh.org/en/tomb-of-the-patriarch-loss/

[105] وكالة وفا، 2021/8/10، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/28928

[106] لجنة إعمار الخليل: مشروع المصعد الكهربائي مخطط إسرائيلي لتهويد الحرم الإبراهيمي، موقع قناة روسيا اليوم، 2021/8/16.

[107] The Times of Israel, 4/9/2019, https://www.timesofisrael.com/in-rare-hebron-visit-netanyahu-says-jews-will-remain-in-divided-city-forever/

[108] Israel365News, 30/12/2019, https://www.israel365news.com/142449/defense-minister-lights-menorah-hebron-channeling-hasmoneans/

[109] الموقع الرسمي للمجتمع الاستيطاني في الخليل، انظر:
Netanyahu visits Tomb of Machpela in Hebron, site of Hebron, 23/2/2020, http://en.hebron.org.il/news/1160

[110] *The Jerusalem Post*, 28/11/2021, https://www.jpost.com/israel-news/israels-ties-to-hebron-undeniable-herzog-says-at-cave-of-patriarchs-687228

[111] **العربي الجديد**، 2019/4/16.

[112] **العربي الجديد**، 2020/6/8.

[113] وكالة وفا، 2020/6/17، في: http://www.wafa.ps/Pages/Details/3547؛ وانظر أيضاً:
The Times of Israel, 17/6/2020, https://www.timesofisrael.com/court-freezes-construction-on-top-of-jaffa-muslim-cemetery-after-angry-protests/

[114] **العربي الجديد**، 2019/8/23.

[115] عربي 21، 2021/5/17.

116 بالأرقام.. حصيلة أولية بضحايا وخسائر العدوان الإسرائيلي على غزة، الجزيرة.نت، 2021/5/21.

117 Agreement Drawn and Signed in Jerusalem on the 6th of March 2020 between The Arminian Patriarchare of Jerusalem, and The Jerusalem Municipality, site of Amman Net, http://ammannet.net/sites/default/files/2020-12/armenianandPLO.pdf

118 رسالة اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس، موقع عمان نت، 2020/7/7، في:
http://ammannet.net/sites/default/files/2020-12/armenianandPLO.pdf

119 وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2021/6/5، في:
https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=179553&lang=ar&name=news

120 موقع القسطل، 2020/12/5، في: https://alqastal.org/?p=1750

121 بطريركية الروم الأرثوذكس تدين اعتداء متطرف إسرائيلي على كنيسة في القدس، موقع فلسطين أون لاين، 2021/2/5، في: https://felesteen.news/post/82755

122 وكالة وفا، 2021/5/19، في: http://www.wafa.ps/Pages/Details/24585

123 جرى إعداد الجدول بالنسبة للفترة 2010–2019 بالاعتماد على سلسلة تقارير *Jerusalem Facts & Trends* الصادرة خلال الفترة 2012–2021. وبالنسبة لسنة 2020، انظر:
CBS, *Statistical Abstract of Israel 2021*, no. 72, table 2.14,
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

124 Sergio Dellapergola, "Jerusalem's Population, 1995–2020: Demography, Multiculturalism and Urban Policies," *European Journal of Population*, Springer, vol. 17, issue 2, June 2001, pp. 165–199.

125 Planning Administration, City Engineer and City Planning Department, "Report No. 4: The Proposed Plan and the Main Planning Policies," prepared for the Jerusalem Municipality, 2004, Chapter 7.

126 بالنسبة لسنة 2019، انظر:
Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem Facts & Trends 2021* (Jerusalem: Jerusalem Center for Policy Studies, 2021), pp. 15–16,
https://jerusaleminstitute.org.il/wp-content/uploads/2021/05/Pub_564_facts_and_trends_2021_eng.pdf
أما بالنسبة لسنة 2020، انظر:
CBS, *Statistical Abstract of Israel 2021*, no. 72, table 2.14.

127 Media Release, The Moslem Population in Israel: Data on the Occasion of Eid al-Adha (The Feast of the Sacrifice), CBS, 15/7/2021, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2021/233/11_21_233e.pdf

128 الخريطة من إعداد الباحث باستخدام خدمة Google Earth. يتوجه الباحث بالشكر الجزيل لكل من: الباحث مازن الجعبري، والصحفية أسيل الجندي، والصحفية هنادي القواسمي، على ما قدموه من إرشادات ميدانية لتحديد مواقع هذه الخريطة.

129 هدم قرية الخان الأحمر الفلسطينية عمل قاسٍ وجريمة حرب، موقع منظمة العفو الدولية (أمنستي)، 2018/10/1، في:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/10/israel-opt-demolition-of-palestinian-village-of-khan-al-ahmar-is-cruel-blow-and-war-crime

130 15 HCJ Ruling on Khan al-Ahamr, Supreme Court Setting as High Court of Justice, HCJ 3287/16, HCJ 2242/17, HCJ 9249/17, Translated by B'Tselem, site of B'Tselem—The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 24/5/2018, https://www.btselem.org/sites/default/files/2018-06/20180524_hcj_ruling_3287_16_khan_al_ahmar_eng.pdf

131 Statement of the Prosecutor of the International Criminal Court, Fatou Bensouda, regarding the Situation in Palestine, site of International Criminal Court (ICC), 17/10/2018,
https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=181017-otp-stat-palestine

[132] *Haaretz*, 20/10/2018, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-to-put-off-evacuation-of-contested-west-bank-village-khan-al-ahamar-until-fur-1.6574803

[133] في شهر آذار/ مارس 2019 طالب نفتالي بينيت، وكان عضواً في الائتلاف الحاكم، نتنياهو بهدم الخان الأحمر قبل الانتخابات التي كانت مقررة في شهر نيسان/ أبريل 2019، انظر:

Site of Middle East Eye, 5/3/2019, https://www.middleeasteye.net/news/ahead-israeli-elections-threats-loom-over-khan-al-ahmar

[134] *The Jerusalem Post*, 23/7/2021, https://www.jpost.com/israel-news/court-demands-bennett-take-stance-on-kahn-al-ahmar-razing-by-sept-5-674561

[135] **الأيام**، رام الله، 2022/1/26، في:

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=151166d6y353461974Y151166d6

[136] مشروع تسوية أراضي القدس (2018–2025) قرار الحكومة الإسرائيلية 3790، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2021/10/24، في: https://www.madarcenter.org؛ وانظر أيضاً:

Absentees' Property Law, 5710–1950, site of The Knesset, https://www.knesset.gov.il/review/data/eng/law/kns1_property_eng.pdf

[137] سياسة الإبعاد عن المسجد الأقصى، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=FOFnZ3a9100662186aFOFnZ3

[138] Data on demolition and displacement in the West Bank, site of United Nations Office for the Coordination of Human Affairs – occupied palestinian territory (OCHA-opt), https://www.ochaopt.org/data/demolition

[139] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، ص 176.

[140] Josh Hasten, Israel headed towards 1 million residents living in the West Bank, site of Jewish News Syndicate (JNS), 2/2/2021, https://www.jns.org/israel-headed-towards-1-million-residents-living-in-the-west-bank/

ملاحظة: قدّر تقرير لمنظمة بتسيلم ومنظمة كيرم نابوت Kerem Navot عدد اليهود في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس بنحو 662 ألفاً. كما ذكر تقرير نشرته صحيفة "إسرائيل اليوم" على موقعها الإلكتروني في 2022/3/3 أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ في كانون الثاني/ يناير 2022 نحو 492 ألف مستوطن باستثناء شرقي القدس. وإذا ما تمّ إضافة عدد اليهود في شرقي القدس المقدر بنحو 233 ألفاً، يصبح عدد المستوطنين نحو 725 ألفاً. وهما في كلا الحالتين على ما يبدو أقل بكثير من الرقم الحقيقي. انظر: **العربي الجديد**، 2022/3/4؛ وتقرير: أعداد المستوطنين بالضفة ازدادت بنسبة 42% منذ عام 2010، وكالة الأناضول، 2021/3/9؛ وانظر أيضاً:

B'Tselem and Kerem Navot, *This Is Ours – And This, Too: Israel's Settlement Policy in the West Bank* (B'Tselem and Kerem Navot, March 2021), p. 9, https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202103_this_is_ours_and_this_too_eng.pdf

[141] وكالة وفا، 2021/11/1، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/35499

[142] Population, site of Peace Now, https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population (accessed on 22/3/2022)

[143] المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/11/1.

[144] زيادة كبيرة في عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة خلال 2021، **العربي الجديد**، 2022/3/4.

[145] 4,948 Settlement Units Advanced at October 2020 Higher Planning Council Sessions, Peace Now, 15/10/2020, https://peacenow.org.il/en/4948-settlement-units-advanced-at-october-2020-higher-planning-council-sessions

[146] مركز أبحاث الأراضي – القدس ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، "حصاد الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة خلال العام 2021،" موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2021/12/29، ص 5.

147 قدس برس، 2021/12/30.

148 الاستيطان الرعوي.. وجه جديد لتهويد الأرض الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2021/8/9.

149 مركز أبحاث الأراضي – القدس ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، "حصاد الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة خلال العام 2021،" 2021/12/29، ص 22.

150 A Government of Change (for the worse), Peace Now, 28/10/2021, https://peacenow.org.il/en/a-government-of-change-for-the-worse

151 خليل موسى، جبل صبيح جنوب نابلس بؤرة مواجهة جديدة بين الفلسطينيين والمستوطنين، صحيفة إندبندنت عربية الإلكترونية، 2021/6/3، انظر: https://www.independentarabia.com/node/228176

152 تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لشهر آب/ أغسطس 2021، موقع دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، 2021/9/2، انظر: https://www.nad.ps/ar/violations-reports/monthly-report

153 مخطط استيطاني جديد للاستيلاء على 68 دونماً من أراضي قلقيلية، وكالة صفا، 2021/8/25، انظر: https://safa.ps/post/311354؛ وانظر:

Israel Set to Approve Seizure of Palestinian Land for Settlements a Day Before Bennett-Biden Meeting, *Haaretz*, 24/8/2021, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-set-to-approve-seizure-of-palestinian-land-in-west-bank-for-settlements-1.10144732

154 المرجع نفسه.

155 المرجع نفسه.

156 الاستيطان في 2021.. أرقام صادمة مقارنة بالأعوام السابقة، قدس برس، 2021/12/30، انظر: https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=74507

157 حصاد عام من انتهاكات الاحتلال ومستوطنيه في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2020، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2021/2/6، انظر: https://vision-pd.org/archives/513097

158 ماهر عابد، ملخص انتهاكات الاستيطان وجيش الاحتلال خلال شهر كانون الثاني 2021، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2021/2/17، انظر: https://vision-pd.org/archives/513191

159 ماهر عابد، ملخص انتهاكات الاستيطان وجيش الاحتلال خلال شهر شباط 2021، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2021/3/12، انظر: https://vision-pd.org/archives/513447

160 عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية، تشرين الثاني/ نوفمبر – كانون الأول/ ديسمبر 2021، موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأرض الفلسطينية المحتلة، 2022/2/1، انظر: https://www.ochaopt.org/ar/content/2021

161 المرجع نفسه.

162 حساب أوفير جندلمان (@ofirgendelman)، تويتر، 2021/12/7، انظر:
https://twitter.com/ofirgendelman/status/1468214296618414084?s=20&t=BwMIE8aAABbEDgeJi2yytw

163 94 شهيداً و11,092 جريحاً و5,286 معتقلاً في الضفة والقدس خلال 2021، المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/1/4، انظر: https://www.palinfo.com/301649؛ وأبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2020، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=z4qxvja27897783936az4qxvj

164 حصاد عام من انتهاكات الاحتلال ومستوطنيه في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2020، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2021/2/6؛ ومركز أبحاث الأراضي – القدس ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، "حصاد الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة خلال العام 2021،" 2021/12/29؛ والاستيطان في 2021.. أرقام صادمة مقارنة بالأعوام السابقة، قدس برس، 2021/12/30؛ وأبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2020، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا؛ و94 شهيداً و11,092 جريحاً و5,286 معتقلاً في الضفة والقدس خلال 2021، المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/1/4؛ وعمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية، تشرين الثاني/ نوفمبر – كانون الأول/ ديسمبر 2021، أوتشا، 2022/2/1.

الفصل الرابع

مسارات
العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مقدمة

استمر الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي تصاعدت فيه أعمال المقاومة في فلسطين المحتلة. وكانت معركة "سيف القدس" في أيار/ مايو 2021 ذروة العمل الفلسطيني المقاوم خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما تضاعفت أعمال المقاومة في الضفة الغربية. وتابع تنسيق السلطة الفلسطينية الأمني مع الاحتلال دوره المعوّق للمقاومة في الضفة، باستثناء فترة انقطاع بنحو ستة أشهر. ومن جهة أخرى، فإن مسار التسوية السلمية ظلّ في حالة تعطُّل، مترافقاً مع الفشل العملي لحل الدولتين، وسعي دولة الاحتلال لفرض تصوراتها للمسار النهائي للتسوية على الأرض.

أولاً: العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية

تابع الكيان الإسرائيلي في سنتي 2020 و2021 احتلاله وعدوانه على الشعب الفلسطيني الذي واصل مقاومته. ففي الضفة الغربية، وبالرغم من التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي، تزايدت العمليات الفردية، كما استمرت المواجهات اليومية، وأشكال المقاومة الشعبية.

أما في قطاع غزة، فقد شَهِدَ العمل المقاوم الفلسطيني تطوّراً في الاستناد إلى استراتيجية الهجوم دفاعاً عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، والتي تجلَّت في العملية التي أَطلقت عليها المقاومة الفلسطينية اسم "سيف القدس"، وأُطلق عليها إسرائيلياً عملية "حارس الأسوار Defensive Shield"، خلال أيار/ مايو 2021، والتي قادتها حركة حماس، ومعها فصائل المقاومة الفلسطينية. ونتيجة لهذه العملية، فقد شَهِد قطاع غزة ارتفاعاً حاداً في عمليات إطلاق الصواريخ الفلسطينية في سنة 2021 باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ فقد تمّ إطلاق 4,575 صاروخاً في سنة 2021، معظمها في معركة سيف القدس (4,500 صاروخ)، مقابل إطلاق 197 قذيفة صاروخية وهاون خلال سنة 2020، وذلك حسب معطيات جهاز الأمن العام (الشاباك).[1] كذلك استمرت "إسرائيل" في سنتي 2020 و2021 بإغلاقها لمعابر قطاع غزة وتشديدها للحصار.

وإذا كانت سنة 2020 قد شهدت انخفاضاً في عمليات المقاومة عن سنة 2019، فإن سنة 2021 قد شهدت ارتفاعاً كبيراً؛ فقد سجَّل جهاز الشاباك 1,513 عملاً مقاوماً "هجمات Attacks" في سنة 2020 مقابل 4,386 عملاً مقاوماً سُجِّل خلال سنة 2021 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وبذلك يكون المعدل الشهري

لأعمال المقاومة خلال سنة 2021 نحو ثلاثة أضعاف معدل مثيلتها سنة 2020. فقد سجَّل الشاباك 912 عملاً مقاوماً في الضفة الغربية (ما عدا القدس) في سنة 2020 مقابل 1,539 عملاً سُجِّل خلال سنة 2021، وسجَّل 336 عملاً مقاوماً في شرقي القدس وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 في سنة 2020، مقابل 524 عملاً سُجِّل خلال سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن معظم أعمال المقاومة المسجّلة سنة 2021 في الضفة الغربية هي رمي زجاجات حارقة 1,516، كما تمّ تسجيل 245 عملية إضرام نيران، و142 عبوة أنبوبية، و93 عملية إطلاق نار من سلاح خفيف، و8 عمليات دعس... وغيرها. لكن الرقم يظلّ مؤشراً على تصاعد روح المقاومة في بيئة أمنية صعبة ومعقدة تجري فيها مطاردة المقاومة بشكل منهجي منظم منذ سنوات طويلة وبتنسيق كامل بين السلطة الفلسطينية والاحتلال. وفي قطاع غزة سجَّل الشاباك 265 عملاً مقاوماً في سنة 2020 مقابل 2,323 عملاً سُجِّل خلال سنة 2021، وكانت معظم أعمال المقاومة المسجّلة سنة 2021 في قطاع غزة؛ إطلاق قذائف صاروخية (معظمها في معركة سيف القدس) 2,256 عملية، و37 عملية إضرام نيران، و11 عملية إطلاق نار من سلاح خفيف. مع الإشارة إلى أن تقارير الشاباك تحصي العمليات التي تنطلق من سيناء المصرية مع قطاع غزة، وهي على كل حال قليلة جداً بالقياس مع ما ينطلق من قطاع غزة.[2]

جدول 4/1: توزيع أماكن عمليات المقاومة الفلسطينية 2020–2021، حسب تقرير الشاباك[3]

السنة	الضفة الغربية (ما عدا القدس)	فلسطين المحتلة سنة 1948 وشرقي القدس*	قطاع غزة**	المجموع
2020	912	336	265	1,513
2021	1,539	524	2,323	4,386
المجموع	**2,451**	**860**	**2,588**	**5,899**

* ذكرت تقارير جهاز الشاباك الإسرائيلي عمليات شرقي القدس مع الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948.
** بما فيها سيناء.

ويبدو أن ثمة اختلاف في التقارير الإسرائيلية نفسها حول أعداد أعمال المقاومة وطريقة تصنيفها؛ وخصوصاً تلك المرتبطة بالمقاومة الشعبية. فمثلاً نقل معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي The Institute for National Security Studies (INSS) وصحيفة الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post بيانات صادرة عن جيش الاحتلال تشير إلى أن عدد عمليات إلقاء الحجارة سنة 2021 قد بلغت 5,532 حادثة؛ بينما يقول تقرير الشاباك أن حوادث إلقاء الحجارة كانت 10 فقط.

من جهة أخرى، فإن التقرير الإعلامي لحركة حماس في الضفة الغربية، يذكر أن أعمال المقاومة في الضفة بما فيها شرقي القدس قد بلغت 10,850 عملاً مقاوماً في سنة 2021، من بينها 441 عملية مؤثرة (مسلحة). ويشير إلى أن العمليات المؤثرة تضاعفت أربع مرات عن مثيلتها في السنة السابقة؛ بينما مثَّل إجمالي العمليات بما فيها المقاومة الشعبية ضعف عمليات المقاومة في سنة 2020.[4]

جدول 4/2: تطور أعمال المقاومة في الضفة الغربية 2018–2021، حسب تقرير حماس[5]

السنة	2018	2019	2020	2021
أعمال المقاومة الشعبية*	5,930	5,236	5,433	10,409
عمليات مؤثرة**	187	167	97	441
المجموع	**6,117**	**5,402**	**5,530**	**10,850**

* وتشمل المواجهات، وإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، والإضرابات، والتظاهرات...
** وتشمل عمليات إطلاق النار، والطعن، والدعس...

جدول 4/3: تطور طبيعة أعمال المقاومة المؤثِّرة 2018–2021، حسب تقرير حماس[6]

السنة	2018	2019	2020	2021
عمليات إطلاق النار	51	38	29	191
عمليات الطعن أو محاولات الطعن	39	30	27	41
عمليات الدعس أو محاولات الدعس	22	11	11	21
عمليات زرع عبوات ناسفة أو إلقائها	74	87	30	55
حرق منشآت وآليات وأماكن عسكرية	1	–	–	112
إسقاط طائرة درون Drone	–	–	–	3
غيرها	–	1	–	18
المجموع	**187**	**167**	**97**	**441**

وقد تسبّب التنسيق الأمني في الضفة الغربية، على الرغم من توقّفه لنحو ستة أشهر (أيار/ مايو – تشرين الثاني/ نوفمبر 2020) في كشف العديد من خلايا المقاومة، وإحباط الكثير من عمليات المقاومة.

وأشارت مصادر أمنية وعسكرية إسرائيلية عديدة، إلى أن التنسيق الأمني، الذي شهد تنامياً كبيراً خلال رئاسة محمود عباس للسلطة الفلسطينية، يساعد كثيراً في القضاء على البنى التنظيمية لحركة حماس في الضفة الغربية، ويحول دون تطور عمليات المقاومة الفلسطينية بالضفة.[7] وذكرت صحيفة النيويورك تايمز، في تقرير لها، إلى أن مهمة عناصر الشرطة الفلسطينية صعبة؛ فهم يواجهون اتهامات بالعمالة لأنهم يقومون بالأعمال القذرة نيابة عن "إسرائيل"، وفي المقابل يتعامل معهم الإسرائيليون بقسوة وقلة احترام.[8]

ورأت الفصائل الفلسطينية في إعلان السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 عودة التنسيق الأمني، بعد توقيفه لنحو ستة أشهر، "مزيداً من الارتهان للهيمنة الصهيو–أمريكية، وإعادة تسويق الوهم"، و"طعنة لآمال شعبنا في تحقيق وحدة حقيقية"، وطعنة للجهود الوطنية لبناء شراكة وطنية لمواجهة الاحتلال وقراره المتعلق بضمّ الضفة الغربية و"صفقة القرن" والتطبيع.[9] علماً أن قيادة السلطة الفلسطينية حرصت على توضيح أنّ وقف التنسيق الأمني لا يعني الكفّ عن "محاربة الإرهاب"؛ فقد ذكرت هيئة البث الإسرائيلي (مكان) أن السلطة الفلسطينية شدّدت، في رسالة رسمية إلى الحكومة الإسرائيلية، على أنها "غير معنيّة بالفوضى والعنف، ولن تسمح بخرق النظام العام وسيادة القانون على أراضيها"، حتى في ظلّ القرار بوقف التنسيق الأمني؛ وهو ما أكده أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، والناطق باسم رئاسة السلطة الفلسطينية نبيل أبو ردينة.[10]

كذلك أكّد المفوض السياسي الفلسطيني العام والناطق بلسان المؤسسة الأمنية عدنان الضميري، تعليقاً عن إحباط أجهزة الأمن الفلسطينية لعملية كانت تستهدف جنود الاحتلال في ضواحي جنين في حزيران/ يونيو 2020، أن "الدولة الفلسطينية في توقيع على اتفاقيات دولية ضدّ الإرهاب، ونحن لا نخشى ذلك؛ ونعتبر أنفسنا جزءاً من المنظومة الدولية والعربية في مواجهة الإرهاب".[11] وفي السياق نفسه، أكد محافظ جنين اللواء أكرم الرجوب على أن التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي مستمر ويتطور، مشدداً على أن السلطة الفلسطينية لن تسمح بوجود السلاح الذي يسمى بسلاح المقاومة، لأن هذا السلاح يضر بالعلاقة مع "إسرائيل".[12]

شدَّد وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، بدوره، خلال لقاء مع القناة 12 العامة الإسرائيلية، على أن "90% من العلاقات مع السلطة الفلسطينية تتعلّق بالتنسيق الأمني".[13] وشدَّد الجنرال الإسرائيلي موشيه إلعاد Moshe Elad على أنّ "التنسيق مستمر منذ سنة 1995، ولم ينقطع يوماً، ولم يوقف. وحينما يُعلن عن توقيف التنسيق من السلطة الفلسطينية يجب أن نسأل أنفسنا ما معنى ذلك؟". وأضاف إلعاد قائلاً: "التنسيق موجود على مدار 24 ساعة بين الضباط من الجانبين، فحينما نسمع إعلاناً من السلطة يكون إعلاناً سياسياً، وليس له أي جذور على الأرض".[14]

1. قطاع غزة ما بين العدوان والتهدئة:

شهدت سنتا 2020 و2021 العديد من جولات القتال والتصعيد ما بين قصير استمر لساعات، وطويل استمر لـ 12 يوماً، في قطاع غزة، شهد خلالها القطاع 4,772 عملية إطلاق للقذائف الصاروخية والهاون، مما أدى إلى مقتل 17 إسرائيلياً، وإصابة العشرات، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي،[15] ولكن أبرز تلك الجولات كانت معركة سيف القدس.

وبخلاف المواجهات الثلاث الكبرى التي خاضتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة خلال السنوات 2008، و2012، و2014، بادرت المقاومة هذه المرة بالتصعيد العسكري، رداً على انتهاكات الاحتلال للمسجد الأقصى، ومحاولات إخلاء حي الشيخ جراح في القدس من أهله الفلسطينيين. وقد مهّد ذلك لترسيخ عدد من المعادلات، أبرزها:[16]

أ. أن مهمة المقاومة في قطاع غزة، ودوافع استخدام سلاحها، لم تَعُد مقصورة على القطاع، وما حصل أن سلاح غزة تدخَّل نصرة للقدس والأقصى والشيخ جراح، وهو تطور جديد.

ب. تثبيت الحقّ الفلسطيني في القدس، وتفنيد رواية الاحتلال بأحقيته في تهويد القدس وأحيائها.

ج. أن المقاومة هي التي بادرت هذه المرة، ولم تتدخل فقط لردّ عدوان مباشر عليها من منطلقات دفاعية. وإن متغيراً من هذا النوع له تداعيات مهمة على الصراع، فهو يعبر عن الجرأة التي باتت تتمتع بها المقاومة، والتي تصدر عن ثقة بالنفس والإمكانات، وتعيد التذكير بأسس القضية وجوهرها، بأن "إسرائيل" وإن لم تهاجم غزة فهي ما زالت محتلة وظالمة وعنصرية، وهو ما يجعل المقاومة واجباً وليس حقاً فقط.

د. ترسيخ معادلة قصف تل أبيب مقابل استهداف المدنيين في قطاع غزة بمئات الصواريخ.

هـ. دخول كل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 تحت مرمى نيران المقاومة الفلسطينية، باستهداف مطار رامون جنوب فلسطين، وعلى بعد نحو 220 كم من غزة، بصاروخ عياش 250، بمدى أكبر من 250 كم؛ والذي شكَّل مفاجأة للجيش الإسرائيلي، وسلاح الجو الذي كان يعتقد أن المدى الأقصى للصواريخ التي بحوزة حماس يصل إلى 160 كم.

و. توحيد فلسطين والفلسطينيين في كل فلسطين التاريخية بما في ذلك الأراضي المحتلة سنة 1948 والشتات. وكذلك مظاهرات التضامن الواسعة في الأردن ولبنان والعالم العربي والإسلامي وبلدان العالم.

ز. عودة القضية الفلسطينية لصدارة الاهتمام العربي والإقليمي والدولي، وفي سياق تعزيز الرواية الفلسطينية وتفنيد الدعاية الإسرائيلية.

وعلى الرغم مما ادَّعاه الاحتلال من إنجازات، لكنه تكبَّد خسائر ملموسة في تلك المواجهة؛ فقد دار النقاش خلال المواجهة وبعدها في دوائره السياسية والعسكرية والإعلامية، حول الإخفاق وعلوِّ يد الفلسطينيين في المحصلة، بعد تلك النجاحات التي حقَّقتها المقاومة الفلسطينية.[17]

فقد وجّهت كتائب القسام ضربةً صاروخيةً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في القدس يوم الإثنين 2021/5/10، الساعة السادسة مساءً، رداً على جرائمه وعدوانه على المدينة المقدسة، بعد أن وجَّهت إنذاراً لدولة الاحتلال بسحب جنودها ومقتحمي المسجد الأقصى والشيخ جراح، والإفراج عن كافة المعتقلين في هبَّة القدس الأخيرة، قبل الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم.[18]

وقد استمرت معركة سيف القدس حتى فجر يوم الجمعة 2021/5/21، حيث أبلغت مصر، في 2021/5/20، الفصائل الفلسطينية أنه تمّ التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشكل متبادل ومتزامن في قطاع غزة. فقد أعلن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (كابينت Cabinet)، المصادقة بالإجماع، على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وأنه وافق على "وقف متبادل لإطلاق النار دون أي شروط"، ما يعني أن كلاً من تل أبيب وحركة حماس ستكونان في حلّ من أي التزامات ثنائية متبادلة. وأكد المستشار الإعلامي لرئيس المكتب السياسي لحماس طاهر النونو على أن المقاومة الفلسطينية سوف تلتزم بهذا الاتفاق ما التزم به الاحتلال. وهو ما أكدته كتائب القسام، حيث قال أبو عبيدة، المتحدث باسمها: "خضنا المعركة بكل شرف وإرادة واقتدار نيابة عن أمة بأكملها، والمجازر لم توقف مدّ مقاومتنا، ولم تكتم بنادقنا وراجماتنا"، وأضاف: "استجبنا لتدخل الوساطات العربية وعلَّقنا الضربة الصاروخية حتى الساعة الثانية من فجر الجمعة"، مضيفاً أن "قيادة الاحتلال أمام امتحان حقيقي وقرار الضربة الصاروخية على الطاولة حتى الثانية فجراً".[19]

وفي تقييم لمعركة سيف القدس، كتب الخبير العسكري في صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية عاموس هارئيل Amos Harel إن حماس حققت إنجازاً عسكرياً مهماً خلال المعركة، كشفت عبره أن ميزان القوى بدأ يتغير شيئاً ما بين الطرفين. وقال هارئيل إن تحسن المقاومة الفلسطينية الملحوظ في إطلاق النار بعيد المدى، والعدد الهائل من الصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقتها على "إسرائيل"، كان لافتاً للنظر.[20]

وبحسب تقييم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فقد حافظت حماس، بعد إعلان اتفاق وقف إطلاق النار، على قدرتها على إطلاق أعداد كبيرة من الصواريخ على "إسرائيل"، وأن وتيرة إطلاق الصواريخ وكثافة القذائف التي سُجِّلت خلال التصعيد كانت الأعلى على الإطلاق، حيث أطلقت عناصر المقاومة 4,500 صاروخ وقذيفة هاون من القطاع، بحسب تقارير جهاز الشاباك الإسرائيلي، عبَر منها إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1948 نحو 3,400 صاروخ وقذيفة.[21] وتُشير التقديرات الإسرائيلية إلى بقاء نحو 10 آلاف صاروخ، لدى كلّ فصائل المقاومة،

بما في ذلك المئات من الصواريخ بعيدة المدى.[22] ووصف رئيس تحرير صحيفة هآرتس الإسرائيلية ألوف بن Aluf Benn المعركة بأنها أفشل وأحمق حرب تشنّها "إسرائيل"، قياساً على حرب لبنان الثانية وحروب غزة السابقة، مشدداً على أن ما حصل "فشل عسكري وديبلوماسي خطير".[23] وكشفت القناة الإسرائيلية الرسمية أن الجيش الإسرائيلي فشل في مخططه خلال الأيام الأولى من العدوان على غزة، والتي كان يهدف من خلالها لقتل قادة حماس.[24]

وبيّن توماس فريدمان Thomas Friedman، في مقال له في صحيفة النيويورك تايمز، أن الحرب في قطاع غزة كشفت ضعف "إسرائيل"، وفاقمته أمام الرأي العام العالمي. وقال فريدمان إن استخدام "إسرائيل" القوة الجوية المتقدمة، مهما كان تبريره ودقّته، كان سبباً في إطلاق مجموعة صور وأشرطة فيديو في عالم منصات التواصل الاجتماعي، أشعلت حماس نُقاد "إسرائيل" حول العالم، ونشّطته.[25]

ونشرت كتائب القسام صوراً ومعلومات حول الأسلحة الجديدة التي أدخلتها للخدمة لأول مرة خلال معركة سيف القدس، ومن الأسلحة الجديدة، صاروخ أس أتش 85 أو SH85، نسبة إلى الشهيد محمد أبو شمالة، ويصل مداه 85 كم، ولديه قدرة تدميرية عالية. وأدخلت القسام طائرة شهاب الانتحارية، المُصنَّعة محلياً، وطائرات استطلاع مسيَّرة محلية الصنع "الزواري".[26] وقال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل قاآني Esmail Qaani إن معظم الصواريخ التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية خلال المعركة صنعها مقاتلوها بأنفسهم.[27]

وبلغ عدد الشهداء الفلسطينيين، خلال معركة سيف القدس، 258 فلسطينياً،[28] بينهم 66 طفلاً، و39 سيدة (أربع حوامل)، و17 مسناً، فيما أدت المعركة إلى إصابة أكثر من 1,948 بجروح مختلفة، منها 90 صُنِّفت "شديدة الخطورة".[29] وكشفت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة النقاب عن أن الاحتلال ارتكب 19 مجزرة بحقّ عائلات فلسطينية، خلال غاراته التي بلغت أكثر من 1,800 غارة، أدت إلى استشهاد 91 فلسطينياً، بينهم 41 طفلاً، و25 سيدة.[30] وأظهرت صور نشرتها كتائب القسام عن استشهاد 61 من عناصرها، خلال المعركة، من بينهم 8 من قادة القسام،[31] فيما تمّ الإعلان عن استشهاد 22 من سرايا القدس، وأعلن نادي الأسير الفلسطيني أنه سجل أكثر من 2,400 حالة اعتقال من قِبل قوات الاحتلال خلال المعركة في الضفة الغربية، ومن المدن العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، لافتاً النظر إلى ارتفاع حالات الاعتقال الإداري بشكل ملحوظ.[32]

وأعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان في قطاع غزة أن عدد الوحدات السكنية التي تعرضت للهدم الكلي بشكل كامل خلال العدوان بلغ 1,800 وحدة سكنية، فيما بلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة بشكل جزئي 16,800 وحدة سكنية. وأضاف بأن هناك خمسة أبراج سكنية كبيرة تعرضت للهدم الكلي، فيما بلغ عدد المرافق والمقار الحكومية التي تعرضت للتدمير 74 مقراً

حكومياً ومنشأة عامة. كما تعرضت 66 مدرسة لأضرار، وتعرضت 3 مساجد للهدم الكلي، وقرابة 40 مسجداً لأضرار طفيفة.[33] وأعلن وكيل وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة رشدي وادي أن طائرات الاحتلال دمرت 16 مصنعاً في المدينة الصناعية شرقي مدينة غزة، نصفهم دُمِّر بالكامل، والنصف الآخر جزئياً.[34]

في المقابل، بلغ عدد قتلى الاحتلال 13 إسرائيلياً،[35] وذكر موقع الشاباك إصابة 168 إسرائيلياً في أيار/ مايو 2021، ولكن لم يحدد منها الإصابات التي وقعت في معركة سيف القدس.[36] وذكرت صحيفة هآرتس أن أعداد المستوطنين من سكان ما يُعرف بغلاف غزة، وبما يشمل مدينة عسقلان، والذين طلبوا المساعدة النفسية خلال معركة سيف القدس، أعلى بكثير ممن طلبوها خلال عدوان 2014، وبنسبة وصلت إلى 54%. وبحسب الصحيفة، فإنه تمّ تقديم هذا العلاج النفسي لـ 3,409 ممن تعرضوا للقلق والخوف والضيق النفسي في مراكز "الصمود والدعم" الخمسة في غلاف غزة، فيما عولج في عسقلان 666 مستوطناً. وبالمقارنة مع عدوان 2014، فإنه تمّ تقديم هذا العلاج لـ 2,200 مستوطن.[37]

وبلغت الخسائر الاقتصادية لـ"إسرائيل" نحو 7 مليارات شيكل (نحو 2.14 مليار دولار)، وفقاً لتقديرات أولية غير رسمية لمصدر مسؤول بوزارة المالية الإسرائيلية، عقب الإعلان عن وقف إطلاق النار.[38] وقال "اتحاد الصناعات في إسرائيل"، الذي يمثل نحو 1,500 شركة و400 ألف عامل، إن الشركات الإسرائيلية خسرت 1.2 مليار شيكل (نحو 369 مليون دولار).[39]

أنفاق قطاع غزة:

شكَّلت الأنفاق في قطاع غزة دوراً محورياً في صمود المقاومة، على الرغم من الحروب المتتالية التي شنّها الاحتلال على القطاع، وخرجت المقاومة في كل مرة بأقل الخسائر في صفوفها، كما تمكَّنت من الحفاظ على قدرتها العسكرية. وتحدث الرئيس السابق لقسم التاريخ العسكري في جيش الاحتلال الإسرائيلي والنائب السابق لرئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي The National Security Council (NSC) شاؤول شاي Shaul Shay، في كتابه "الحرب تحت الأرضية والتحديات الهامة لقواتنا"، عن "معضلة الأنفاق"، التي ستتحول، وفق رأيه، إلى المشكلة المركزية التي يواجهها الاحتلال الإسرائيلي في أي حرب مع المقاومة في غزة، مستشهداً بالتجربة التاريخية في فيتنام، وبالفشل الذي منّيت به القوات الأمريكية هناك في مواجهة تحدي الأنفاق.[40]

وخلال معركة سيف القدس، كشف تحقيق داخلي في الجيش الإسرائيلي أن مناورة الخداع التي نفَّذها سلاح الطيران واستخدم فيها ما لا يقل عن 160 طائرة مقاتلة في غضون ساعات، فشلت في تحقيق أهدافها. ووفقاً لتقرير نشرته صحيفة معاريف Maariv، فإن الخطة نجحت في

تدمير عدد من الأنفاق، لكنها فشلت في الإيقاع بالمقاومة، ولم يُقتل في العملية سوى عدد قليل من رجالها.[41] وأقر خمسة ضباط من القيادة الجنوبية لجيش الاحتلال بفشل خطة وضعت للقضاء على شبكة الأنفاق التابعة لحماس، ولم يتمكّن الجيش الإسرائيلي من تدمير سوى جزء ضئيل من شبكة الأنفاق، ولم يقتل سوى عدد قليل من مقاتلي كتائب القسام. يأتي ذلك، مع تأكيد رئيس حركة حماس في غزة يحيى السنوار، عقب انتهاء المعركة، أن الجيش الإسرائيلي لم يدمر خلال المواجهة أكثر من 3% من الأنفاق في غزة.[42]

وقد سعت سلطات الاحتلال خلال سنتي 2020–2021 للحدّ من فاعلية هذه الأنفاق، وسعت للبحث عنها في باطن الأرض. ولمواجهة الأنفاق أعلن الجيش الإسرائيلي في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2021 الانتهاء من بناء "جدار غزة" الحديدي، الذي استمرَّ بناؤه نحو ثلاث سنوات ونصف السنة. ويمتد الجدار فوق الأرض وتحتها بطول 65 كم، ليغطي الحدود البرية والبحرية للقطاع، ويرتفع نحو 6 أمتار فوق الأرض وعدداً سرياً من الأمتار تحت الأرض. وتمّ استخدام مليوني متر مكعب من الباطون المسلح، و140 طناً من ألواح الحديد والفولاذ. ونصبت فوقه مئات الكاميرات وعشرات الرادارات، وقام بإنجازه 1,200 عامل ومهندس.[43]

وقال رئيس مديرية الحدود والمدرعات في الجيش عيران أوفير Eran Ophir إن تكلفة مشروع الجدار بلغت 3.5 مليارات شيكل (نحو 1.1 مليار دولار)، واصفاً إياه بـ"العملية المعقَّدة للغاية من النواحي التشغيلية والهندسية والأدائية، لكنه وسيلة أخرى للتسييج، حيث يحيط الجدار بقطاع غزة بأكمله، وفي شمال القطاع يستمر الجدار في البحر أيضاً".[44] وقال وزير الدفاع الإسرائيلي بني جانتس: "هذا العائق، وهو مشروع تكنولوجي وعملاني، ذو أهمية عليا، يسلب حماس إحدى قدراتها التي حاولت تطويرها، ويضع جداراً حديدياً، مجسّات وإسمنتاً، بينها وبين سكان الجنوب".[45]

2. الشهداء والجرحى:

استشهد في سنة 2020 ما مجموعه 48 فلسطينياً (انظر جدول 4/4)، بينهم 9 أطفال، وسيدة مرضعة، واثنين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأربعة أسرى.[46] أما في سنة 2021، فقد استشهد ما مجموعه 365 فلسطينياً (منهم 258 خلال معركة سيف القدس) من مختلف مدن وبلدات فلسطين، وقد ارتقى في قطاع غزة 264 شهيداً، غالبيتهم خلال الحرب على غزة في أيار/ مايو 2021، بينما سجلت مدينة نابلس أعلى عدد شهداء من بين محافظات الضفة فقد ارتقى منها 22 شهيداً، يليها جنين 20 شهيداً، ثمّ رام الله 16 شهيداً، والخليل 10 شهداء، والقدس 9 شهداء... كما ارتقى شهيدان من فلسطينيي 1948. وكان بين الشهداء 18 طفلاً، و61 فلسطينية، استشهدوا برصاص

قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس.[47] وجُرح 2,614 فلسطينياً في سنة 2020، بينما جُرح أكثر من 17,042 فلسطينياً في سنة 2021.[48]

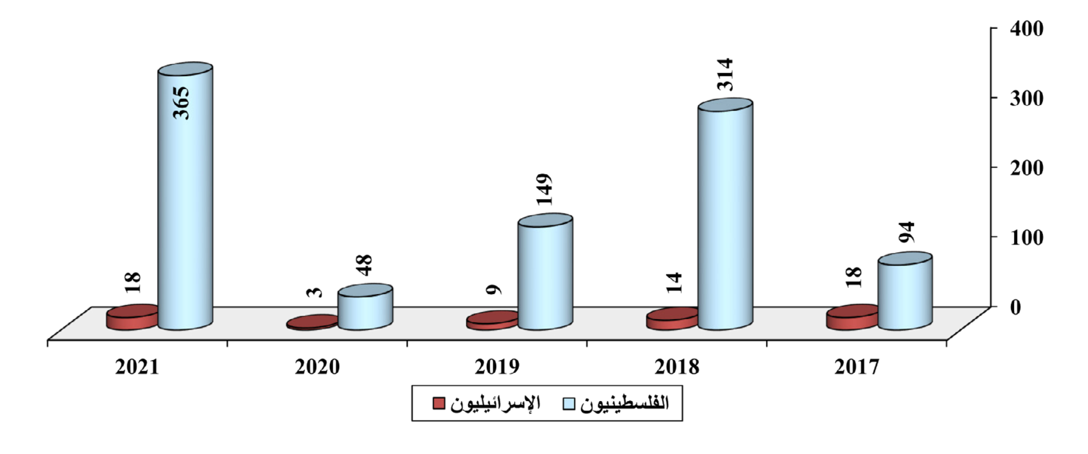
وفي المقابل، سجَّل جهاز الشاباك مقتل ثلاثة إسرائيليين في سنة 2020، بينما سجَّل الجهاز نفسه مقتل 18 إسرائيلياً (بينهم 15 خلال معركة سيف القدس) خلال سنة 2021 نتيجة عمليات نفَّذها فلسطينيون. كما جُرح 46 إسرائيلياً في سنة 2020، وذلك مقابل 190 (من بينهم 168 خلال أيار/ مايو 2021 التي حصلت فيها معركة سيف القدس) في سنة 2021 (انظر جدول 4/4).[49]

وقد استمرت سياسة الإعدام والقتل العمد على الحواجز بحجج وذرائع واهية، كما انتهجت سلطات الاحتلال سياسة احتجاز جثامين الشهداء والمماطلة بتسليمهم لذويهم من أجل دفنها، وما يزال الاحتلال يحتجز 90 جثماناً في الثلاجات، منذ العودة لسياسة احتجاز الجثامين سنة 2016، إضافة إلى أكثر من 250 جثماناً لشهداء فلسطينيين في مقابر خاصة، تعرف بمقابر الأرقام، منذ سنوات طويلة.[50] وضمن سياسة العقاب الجماعي تمّ هدم ستة منازل وتفجيرها خلال سنة 2020، وثلاثة منازل خلال سنة 2021، تعود لعائلات شهداء وأسرى ممن تتهمهم سلطات الاحتلال بتنفيذ عمليات ضدّها.[51]

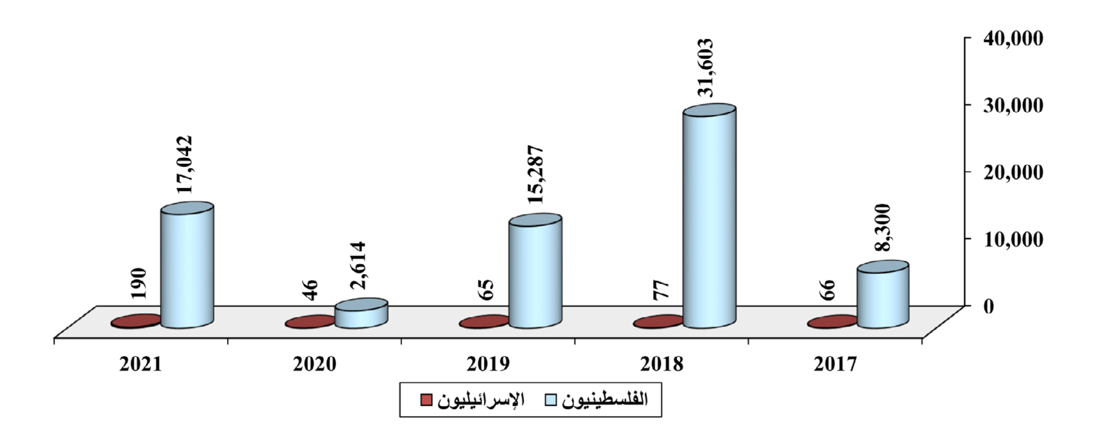
جدول 4/4: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2017–2021[52]

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2017	94	18	8,300	66
2018	314	14	31,603	77
2019	149	9	15,287	65
2020	48	3	2,614	46
2021	365	18	17,042	190

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2017–2021



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2017–2021



3. الأسرى والمعتقلون:

تُعدّ سنتا 2020 و2021 استمراراً للسنوات التي سبقتهما من ناحية استمرار معاناة الأسرى. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 4,550 أسيرٍ في كانون الأول/ ديسمبر 2021، بينهم 32 أسيرة و170 طفلاً، و8 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى من الضفة الغربية 4,250 أسيراً، بينهم 350 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 230 أسيراً، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجموعه 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 500 أسيرٍ صُنفوا على أنهم إمّا معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو ممَّن تعدُّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين" (انظر جدول 4/5).

أما في كانون الأول/ ديسمبر 2020، فقد بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 4,400 أسير، بينهم 41 أسيرةً، و170 طفلاً، و8 أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 4,075 أسيراً من الضفة الغربية، منهم 310 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 255 أسيراً، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجمله 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 380 صُنِّفوا على أنهم معتقلون إداريون (انظر جدول 4/5).

ورصد مركز أسرى فلسطين للدراسات تزايد حالات الاعتقال في سنة 2021، وبيَّن أنها الأعلى منذ 18 عاماً، حيث رصد المركز 8 آلاف حالة اعتقال، بينهم 1,266 طفلاً، و118 امرأة وفتاة؛[53] وهي تشكل زيادة بنسبة 60% عن سنة 2020 والتي شهدت 4,700 حالة اعتقال، بينهم 550 طفلاً، و178 امرأة وفتاة.[54]

وشملت الاعتقالات خلال سنتي 2020 و2021، كما في السنوات الماضية، كافة شرائح المجتمع الفلسطيني وفئاته، بمن فيهم الأطفال والنساء والأكاديميون والأسرى المحرَّرون، والمرضى، وكبار السن، والناشطون الحقوقيون، والإعلاميون والصحافيون، والنواب، ونُفذت الاعتقالات بأشكال عدة كاقتحام البيوت، أو الاختطاف من الشارع، وأماكن العمل، واقتحام المستشفيات، واختطاف المرضى والمصابين، أو عبر "وحدات المستعربين"، أو عبر المعابر والحواجز العسكرية، كما اعتُقل العشرات من الصيادين في عرض البحر بقطاع غزة.

غير أن الخط البياني لتلك الاعتقالات كان متعرجاً خلال أيام وشهور سنة 2020، وبلغ متوسط الاعتقالات 392 حالة شهرياً، ونحو 13 حالة يومياً. أما في سنة 2021 فقد تزايد متوسط الاعتقالات بشكل كبير، حيث بلغ 667 معتقلاً شهرياً، وبمتوسط يبلغ نحو 22 حالة يومياً.

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2020 لمنطقة القدس، حيث بلغت 2,000 حالة اعتقال، شكلت نحو 42% من إجمالي الاعتقالات، بينما كان نصيب الخليل 700 حالة، وقطاع غزة 88 حالة. ومن بين حالات الاعتقال كان نصيب الأسرى المحررين 1,200 حالة، ومن المرضى 145 حالة، كما تمّ اعتقال 9 نواب من المجلس التشريعي. وشهدت السنة نفسها 72 حالة اعتقال واستدعاء واحتجاز لساعات، أو إصدار قرار إداري لصحفيين وإعلاميين فلسطينيين.[55]

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2021 لمنطقة القدس أيضاً، حيث بلغت 2,784 حالة اعتقال.[56] وبيَّن مركز أسرى فلسطين للدراسات أن حملة الاعتقالات التي شهدتها مدن الداخل الفلسطيني وقراه خلال معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2021، هي الأشرس والأكبر منذ سنوات طويلة، وشارك فيها آلاف من أفراد شرطة الاحتلال وحرس الحدود وعناصر الاحتياط، واستمرت لعدة أيام، وشملت اعتقال ما يزيد عن 1,700 فلسطيني، وهو ما رفع أعداد المعتقلين

بشكل كبير خلال السنة. ومن بين حالات الاعتقال كان الأسرى المحررين 1,750 حالة، والمرضى 196 حالة، كما تمّ اعتقال 7 نواب من المجلس التشريعي.[57]

وأصدر الاحتلال الإسرائيلي 1,100 قرار إداري في سنة 2020، غالبيتها قرارات تجديد اعتقال، فيما بلغت 1,600 قرار إداري خلال سنة 2021. وأصدرت محاكم الاحتلال خمسة أحكام بالسجن المؤبد خلال سنة 2020، وثلاثة أحكام بالسجن المؤبد خلال سنة 2021. وارتفعت قائمة شهداء الحركة الأسيرة إلى 227 شهيداً، بارتقاء أربعة أسرى في سنة 2020، وأسير واحد في سنة 2021.[58]

وشهدت سنتا 2020 و2021 تصاعداً في وتيرة الاقتحامات والتفتيشات التي نفَّذتها الوحدات الخاصة لأقسام الأسرى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، فقد وثَّقت مؤسسات الأسرى العديد من شهادات الأسرى الذين تعرَّضوا لاعتداءات وتنكيل على يد قوات القمع الخاصة بالسجون، تخللها اعتداء مباشر بالضرب وسوء شديد بالمعاملة يرتقي إلى التعذيب.

ونتيجة لسياسة إدارة سجون الاحتلال تجاه الأسرى، ومنها سياسة الإهمال الطبي، والانتهاكات، والاعتقال الإداري، والمحاكم الجائرة، ومنع الزيارات، خاض الأسرى خلال سنتي 2020–2021 عدداً من الإضرابات عن الطعام، الجماعية والفردية. وشكّلت إضرابات الأسرى و"معارك الأمعاء الخاوية" سلاحاً في فرض التخفيف من السياسة الجائرة والتعسفية، وانتزاع حريتهم وحقوقهم.

وخلال سنتي 2020 و2021 ناقش الاحتلال وأصدر العديد من القوانين والقرارات العنصرية بحقّ الأسرى، أبرزها قانون "خدمات الأمن" (تعديل رقم 9)، الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي بالقراءات الثلاث، في كانون الأول/ ديسمبر 2021، والذي يهدف إلى تضييق الخناق على الأسرى الفلسطينيين، وإضفاء شرعية على قمعهم، وسلب أبسط حقوقهم. فعقب هروب ستة أسرى من سجن جلبوع في أيلول/ سبتمبر 2021، جاء هذا التعديل القانوني الجديد لتوسيع صلاحيات العمل بأمر يجيز تعزيز مصلحة السجون بجنود من وحدات قتالية وأفراد وحدات الاحتياط بالجيش الإسرائيلي، على أن يتمّ العمل بهذه التعديلات حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2022.[59]

وكان ستة أسرى فلسطينيين من سجن جلبوع، شديد التحصين، والذي يُطلق عليه الاحتلال الإسرائيلي "الخزنة"، قد تمكَّنوا في 2021/9/6 من انتزاع حريَّتهم، وفرُّوا من السجن عن طريق نفق أرضي حفروه من داخل الزنزانة، مما مثّل ضربة للمنظومة الأمنية الإسرائيلية ولصورة دولة الاحتلال. وفي 2021/9/19، أعلن الجيش الإسرائيلي عن تمكنه من اعتقال الأسرى الستة على فترات متفاوتة.[60]

جدول 4/5: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2017–2021[61]

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2017	6,119	5,729	320	525	59	330
2018	5,450	5,082	298	540	53	215
2019	5,000	4,634	296	541	41	180
2020	4,400	4,075	255	543	41	170
2021	4,550	4,250	230	544	32	170

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

الاعتقال الإداري:

على الرغم من أن الاعتقال الإداري محظور في القانون الدولي، ويخالف أبسط حقوق الإنسان، فقد استمر الاحتلال خلال سنتي 2020 و2021 في إصدار أوامر اعتقال الإداري بحقّ شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني، منهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، وطلبة، ومحامون، وتجار...؛ ووصل عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى 500 معتقلٍ في كانون الأول/ ديسمبر 2021، بينهم 6 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد أن كان عددهم 380 في نهاية 2020، بينهم 6 نواب، و461 في نهاية 2019، و495 في نهاية 2018، و450 في نهاية 2017.[62]

جدول 4/6: المعتقلون الإداريون 2017–2021[63]

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
المعتقلون الإداريون	450	495	461	380	500

إضراب الأسرى عن الطعام:

خاض عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين معركة الإضراب عن الطعام منذ بداية الاحتلال، نتيجة لسياسة إدارة سجون الاحتلال التعسفية تجاه الأسرى. والإضرابات إما أن تكون مطلبية أو احتجاجية، وقد تكون فردية أو جماعية، وقد خاض الأسرى خلال سنتي 2020–2021 عدداً من هذه الإضرابات.

ومن أبرز المعارك التي خاضها الأسرى بشل فردي، وتحديداً ضدّ الاعتقال الإداري خلال سنتي 2020–2021 "الأمعاء الخاوية"؛ إضراب الأسير ماهر الأخرس عن الطعام، لمدة 103 أيام، انتهى في 2020/11/6 بعد اتفاق يقضي بالإفراج عنه في 2020/11/26. وإضراب الأسير الشيخ

خضر عدنان، الذي خاض إضرابه السادس، خلال شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2021، لمدة 25 يوماً رفضاً لاعتقاله التعسفي. وإضراب الأسير الغضنفر أبو عطوان، لمدة 65 يوماً، انتهى في 2021/7/8، وإضراب الأسير ناهد الفاخوري، لمدة 113 يوماً، انتهى في 2021/11/11، وإضراب الأسير كايد الفسفوس، لمدة 131 يوماً، انتهى في 2021/11/22، وإضراب الأسير لؤي الأشقر، لمدة 49 يوماً، انتهى في 2021/11/28، وإضراب الأسير نضال مازن بلوط، لمدة 32 يوماً، انتهى في 2021/11/29.[64] وكذلك، خاض الأسير هشام أبو هواش إضراباً مفتوحاً عن الطعام لمدة 141 يوماً، رفضاً للاعتقال الإداري، انتهى في 2022/1/4 بعد أن أعلنت إدارة سجون الاحتلال أن الأمر الإداري الحالي للأسير أبو هواش ينتهي في 2022/2/26، ولن يتمّ التجديد له.[65]

ومن أبرز معارك "الأمعاء الخاوية" التي خاضها الأسرى بشكل جماعي خلال سنتي 2020–2021؛ إعلان هيئة شؤون الأسرى والمحررين في 2021/9/12 بأن الحركة الأسيرة، اعتراضاً على الهجوم المتكرر على الأسرى عقب فرار الأسرى الستة من سجن جلبوع، قررت الدفاع عن حقّها وكرامتها في الحياة والحرية من خلال الشروع بإضراب مفتوح عن الطعام، على شكل دفعات بدءاً من 2021/9/17، تحت شعار "معركة الدفاع عن الحقّ"؛ وإعلان نحو 250 أسيراً من حركة الجهاد الإسلامي في 2021/10/13 إضراباً مفتوحاً عن الطعام، احتجاجاً على "الإجراءات التنكيلية" التي تُتخذ بحقّهم، والتي كانت قد فرضتها بشكل مضاعف بحقّهم بعد 2021/9/6، تاريخ عملية نفق الحرية. وإعلان الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة حماس في سجون الاحتلال في 2021/12/26 دخول الفوج الأول من أسراها في إضراب عن الطعام، "يتقدمهم القادة الرموز"، احتجاجاً على الانتهاكات المتواصلة من إدارة سجون الاحتلال بحقّ الأسرى.[66]

4. الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصارها على قطاع غزة للسنة الـ 15 على التوالي، في أطول عملية حصار في التاريخ المعاصر، وفرضت مزيداً من إجراءات الحصار على السكان، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال سنتي 2020 و2021 تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع. وقد نجم عن ذلك، تدهور خطير في مستوى الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لأكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في القطاع. وقد ارتفعت جراء ذلك نسب البطالة والفقر.

على صعيد حركة الأفراد، ما زالت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون/ إيريز Erez شمالي القطاع، ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه. وفي المقابل، تسمح بمرور بعض الفئات، في نطاق ضيق جداً، كالمرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم،

والمواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية، والصحفيون الأجانب، والعاملون في المنظمات الدولية الإنسانية، والتجار ورجال الأعمال، وأهالي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.[67]

وفرضت سلطات الاحتلال قيوداً حتى على الراغبين في السفر في إطار الاستثناءات القليلة ضمن سياسة الإغلاق، وأغلب سكان القطاع لا تنطبق عليهم هذه الاستثناءات. وبحسب منظمة چيشاه–مسلك Gisha-Maslak الحقوقية الإسرائيلية، فإنّ معدل عدد المغادرين عبر معبر بيت حانون/ إيريز في النصف الأول من سنة 2021 كان نحو 6% من معدل عدد المغادرين في الأشهر التي سبقت تشديد "إغلاق الكورونا" (كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2021)، والتي كانت 14,960 شهرياً خلال سنة 2019. وفي آب/ أغسطس 2021، أي بعد عام ونصف تمّ خلاله منع الحركة بغرض العمل والتجارة بشكل كامل، سمحت "إسرائيل" مرة أخرى لعدد صغير من التجار بمغادرة قطاع غزة عبر بيت حانون/ إيريز.[68] كذلك منعت سلطات الاحتلال الفلسطينيين الشباب أبناء الطوائف المسيحية في قطاع غزة من دخول القدس وبيت لحم والناصرة خلال عطلتَي الميلاد والفصح للمشاركة في ممارسة وأداء الشعائر الدينية، وفرضت قيوداً على حرية الحركة والتنقل والدخول لزيارة الأماكن المقدسة على مئات المسيحيين في القطاع.

وبالإضافة إلى التقييدات الشاملة على حركة الفلسطينيين التي تفرضها "إسرائيل" في الأيام العادية، غالباً ما يُستخدم إغلاق المعابر كإجراء عقابي. على سبيل المثال، خلال العدوان على قطاع غزة في أيار/ مايو 2021، أغلقت "إسرائيل" معبر بيت حانون/ إيريز بشكل كامل، واستمرت في فرض تقييدات إضافية على حركة الأشخاص من خلاله حتى بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار.[69]

وقد استمر فتح معبر رفح الحدودي خلال سنتي 2020 و2021 لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، غير أن عمل المعبر كان محدوداً وبوتيرة بطيئة جداً خلال سنة 2020، والتي تمكن خلالها 21,961 مسافراً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد 24,256 مسافراً خلال الفترة ذاتها. وفي 2021/2/9، أعلنت السلطات المصرية عن فتح معبر رفح لسفر الحالات الإنسانية من طلاب ومرضى وأصحاب إقامات بشكل يومي (عدا الإجازات الأسبوعية والسنوية) لأجل غير مسمى، للمرة الأولى منذ سنوات. وقد تمكن 85,642 مسافراً من مغادرة قطاع غزة منذ بداية سنة 2021 حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، فيما عاد 78,784 مسافراً خلال الفترة ذاتها. وعادة ما يعاني المسافرون العائدون إلى القطاع من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة.[70]

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، واصلت سلطات الاحتلال خلال سنتي 2020 و2021 فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة

الاستخدام"، والتي يدعي الاحتلال أن هذه المواد، بالرغم من استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية. وتضع السلطات الإسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً؛ تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية، فصنف "معدات الاتصال" يشمل وحده عشرات السلع. وتُعدّ المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويسهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، ومن هذه المواد: معدات الاتصال، والمضخات، ومولدات الكهرباء الكبيرة، والقضبان الحديدية، وأنابيب الحديد بجميع أقطارها، وأجهزة لحام المعادن، وقضبان الصهر المستخدمة في اللحام، وأنواع متعددة من الأخشاب، وأجهزة التصوير بالأشعة السينية، والرافعات، والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة... .[71]

واستمرت سلطات الاحتلال في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، وللأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وللعالم للعام الـ 15 على التوالي، وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية، معظمها سلع زراعية. ويشكّل معدّل كمية الصادرات الشهرية التي سُمح بتصديرها خلال سنتَي 2020–2021 نحو 7% من صادرات القطاع قبل فرض الحصار في سنة 2007. والتي كانت تبلغ نحو 4,500 شاحنة شهرياً. وقد أدى حظر تصدير منتجات القطاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وإغلاق آلاف المصانع، ما أسهم في رفع معدلات البطالة والفقر في القطاع المحاصر.[72]

وواصلت سلطات الاحتلال فرض حصارها البحري على امتداد شواطئ قطاع غزة، حيث حَرَمت الصيادين من الوصول إلى المناطق التي تتكاثر فيها الأسماك. وعلى الرغم من سماحها للصيادين بالعمل لمسافة تتراوح بين 3–15 ميلاً بحرياً، فقد قامت سلطات الاحتلال بتقليص مسافة الصيد، أو إغلاق البحر بشكل كلي عشرات المرات، مدَّعية أن قرارات التقليص اتُّخذت كرد فعل على إطلاق البالونات الحارقة والقذائف الصاروخية من قطاع غزة.[73]

ثانياً: مسار التسوية السلمية

لم يشهد مسار التسوية خلال الفترة التي يغطيها التقرير أي اختراق أو تقدم، بل بقي في حالة موت. ووصل هذا المسار إلى طريق مسدود منذ مدة طويلة، يمكن أن تؤرخ بفشل قمة كامب ديفيد Camp David في سنة 2000، وفي أقصى الحالات يمكن تأريخها بفشل محاولة جون كيري John Kerry، وزير الخارجية في إدارة باراك أوباما Barack Obama في سنة 2014. وعلى العكس، شهدنا تطورات ملموسة تشير إلى مواصلة الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو

لمسارها السابق، فحثَّت الخطى، وبدعم كامل من إدارة دونالد ترامب، وتصرفت وكأنه لديها فرصة تاريخية لحسم الصراع من جانب واحد، وبما يحقق الحل الإسرائيلي على جثة القضية الفلسطينية من خلال تصفيتها من مختلف أبعادها؛ حق العودة والتعويض، وحق تقرير المصير، وإنهاء الاحتلال والاستقلال الوطني، والمساواة الفردية والقومية.

الشاهد الحي على ما سبق؛ طرح صفقة ترامب في كانون الثاني/ يناير 2020، وهي عبارة عن خطة مشتركة أمريكية إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية من خلال فكفكة مختلف قضايا الوضع النهائي وإلغائها؛ القدس، والمستعمرات الاستيطانية، والحدود، والأمن، والمياه.[74] واعتمدت مقاربة التطبيع العربي مع "إسرائيل" أولاً قبل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، كما تنص "مبادرة السلام العربية"، وذهبت الصفقة بعيداً جداً إلى حدّ أنها تعاملت مع الضفة الغربية كأرضٍ "محرَّرة" من حقّ "إسرائيل" التصرف بها كما تشاء، وخصوصاً مصادرة الأرض الفلسطينية، وطرد سكانها، وإقامة المستوطنات عليها، على أساس أنها جزء من "أرض إسرائيل الموعودة"، وليست حتى أرضاً متنازعاً عليها كما جاء في اتفاق أوسلو.

أكَّد ترامب سياسة أسلافه بالاعتراف بـ"إسرائيل" كـ"دولة للشعب اليهودي"، وهو ما شجَّع الحكومة الإسرائيلية على الدفع بإقرار قانون القومية العنصري في سنة 2018، الذي جعل العنصرية دستوراً، وقام بما لم يقم به الرؤساء الأمريكيون السابقون بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بأنها عاصمة "إسرائيل"، وإغلاق القنصلية الأمريكية في القدس المقامة منذ أكثر من 144 عاماً، والاعتراف بضم الجولان، إضافة إلى وقف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية، ولوكالة الأونروا، التي طالب بتصفيتها، وتغيير تعريف اللاجئ حتى لا يشمل سوى آلاف الفلسطينيين من الذين كانوا مقيمين في فلسطين حتى وقوع النكبة، والتنكر لأولادهم وأحفادهم.

كما تضمنت الصفقة بنداً يسمح بضم 30% من مساحة الضفة لـ"إسرائيل"، و بنداً يتحدث عن إمكانية أن يتوافق الأطراف على إعادة ترسيم حدود "إسرائيل" بما يؤدي أن تكون مجتمعات المثلث جزءاً من الدولة الفلسطينية، التي تضمنت الخطة بنداً بإقامتها،[75] ولكن بعد اختبار لسنوات عدة، وبعد تلبية شروط من المستحيل تلبيتها.

ومع كلّ ما تضمنته الخطة من تبني كامل للرؤية الإسرائيلية، إلا أنها لم تُعرَض على الحكومة والكنيست لإقرارها، لأن أوساطاً واسعة من اليمين الحاكم لن تُقرها ككل، بل ستعارض بعض البنود، وخصوصاً الإشارة إلى الدولة الفلسطينية، حتى وإن كانت تفتقد لأي من مقومات الدول، وبشكل خاص فقدانها للسيادة؛ العنصر الرئيسي الذي يعطي للدول المعنى.

لم تشهد فترة التقرير (ولسنوات عديدة قبلها) أي مفاوضات أو لقاءات سياسية أو على مستوى القمة، على الرغم من مطالبة الرئيس محمود عباس باستمرار باستئنافها، وأبدى موافقته على مبادرات فرنسية وروسية لعقد لقاءات مع نتنياهو،[76] لكن الأخير أفشلها باستمرار.

وواصل الرئيس عباس تكرار دعواته لاستئناف المفاوضات الثنائية على أساس إعادة الاعتبار للاتفاقات الموقَّعة، ومن خلال طلب تفعيل اللجنة الرباعية الدولية كما هي تارة،[77] وعبر الدعوة لتوسيعها تارة أخرى، وتارة ثالثة عبر عقد مؤتمر دولي،[78] مع طرح جديد فيما يتعلق برفض الرعاية الأمريكية الانفرادية للمفاوضات رداً على طرح صفقة ترامب التي رفضها ومعه معظم دول العالم، حيث واجهت الإدارة الأمريكية عزلة دولية وصعوبة كبيرة في تمريرها، خصوصاً فيما يتعلق ببند الضم الذي تمّ تحديد مواعيد لتطبيقه لم تنفذ نظراً لحجم المعارضة له، ثم تمت مقايضته بالتطبيع الذي هو أشبه بالتطبيع الذي قامت به بعض البلدان العربية ودولة الاحتلال.

لتفسير تأجيل الضم القانوني، لا يمكن تجاوز حقيقة الرفض الشامل والمجمع عليه فلسطينياً،[79] ما يعني أن الإقدام على الضم سيؤدي إلى انتفاضة شاملة تُمهِّد لها الهبَّات والموجات الانتفاضية المستمرة، وأشكال المقاومة والمقاطعة بمختلف الأشكال، التي لا تكاد أن تنقطع إلا لتتواصل من جديد. كما سيكون له تداعيات كبيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة.

لقد حمل مسار التسوية منذ البداية بذور فشله في ذاته. إذ إن الحكومة الإسرائيلية لم تكن في أي وقت جاهزة ولا راغبة في التوصل إلى تسوية، وكانت معنية أساساً بتصفية القضية الفلسطينية. ولم تستند التسوية التي انطلقت من مؤتمر مدريد للسلام في سنة 1991 إلى مرجعية واضحة وملزمة، ولم تكن عادلة ولا متوازنة. وكان ميزان القوى مختلاً دائماً لصالح دولة الاحتلال المدعومة من الولايات المتحدة. كما كان اتفاق أوسلو سقطة كبرى بسبب التنازلات الكبيرة التي قدمها المفاوض الفلسطيني وعلى رأسها الاعتراف بالكيان الإسرائيلي على معظم فلسطين، ووقف المقاومة دون أي ضمانات لتلبية أي من الحقوق الفلسطينية الأساسية.

وبدلاً من التخلي عن مسار التسوية عند انتهاء المرحلة الانتقالية في أيار/ مايو 1999، وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في سنة 2000، تمّ الهبوط بالسقف الفلسطيني والقبول بـ"خريطة الطريق" التي مرجعيتها الأساسية الأمن الإسرائيلي. وفي عهد الرئيس عباس اعتمدت مقاربة أسوأ من سابقتها بكثير، قائمة على تطبيق الالتزامات الفلسطينية بغض النظر عن التزام الطرف الإسرائيلي؛ الذي تابع "إدارة" مسار التسوية وبناء الحقائق على الأرض؛ ومواصلة السعي لضم أكبر مساحة من الأرض، مع أقل عدد ممكن من السكان.

الجديد الذي تشهده "إسرائيل"، وتحديداً منذ تولي نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية في سنة 2009، رفض الاستمرار أو إحياء ما سمي "عملية السلام"، ووقف المحاولات الرامية، على الأقل من حيث الشكل، إلى منح السلطة شرعية من خلال وجود أمل وهدف بالتوصل إلى تسوية تتضمن تجسيد الدولة الفلسطينية، فقد انتهت مرحلة البحث عن تسوية، إذ رفض نتنياهو إحياءها، وطرح بدلاً منها "السلام الاقتصادي" مع الفلسطينيين الذي لا يعترف بحقوقهم ويشرعن الاحتلال ويبقيه إلى الأبد، والحل الإقليمي الذي يقفز فيه عن الفلسطينيين إلى العرب، ليصبح الهدف استخدام العرب لتطويع الفلسطينيين بعد أن كان الهدف استخدام الفلسطينيين لكسر التطبيع مع العرب، وذلك لأن "إسرائيل" أصبحت متحررة من الأوضاع التي تجعلها تبدو راغبة في التوصل إلى تسوية، خصوصاً بعد تداعيات الربيع العربي، وبعد سيرها أكثر وأكثر نحو التطرف والتدين والعنصرية، حيث باتت هناك صهيونية جديدة تتمتع بأغلبية إسرائيلية كبيرة مستقرة يمينية، واليسار والوسط أقلية تتناقص باستمرار، لدرجة أن القضية الفلسطينية لم تعد في صدارة اهتمامات الحكومات الإسرائيلية، وأصبحت مسألة أمنية وداخلية، وظهر ذلك في خفض مستوى التعامل مع الجانب الفلسطيني من قمة الهرم السياسي إلى مستوى وزاري إداري اقتصادي أمني.

والدليل على ما سبق، أن رئيس الوزراء الحالي نفتالي بينيت يرفض لقاء الرئيس عباس، تماماً مثلما رفض نتنياهو، وعندما تعقد اجتماعات في مستويات أقل بين عباس ووزراء إسرائيليين، أو بينه وبين قادة أمنيين، وبين القادة الأمنيين من الجانبين، أو بين مُنسِّق المناطق ووزير الشؤون المدنية، فيكون محور اللقاء أموراً اقتصادية وأمنية، وحول خفض حدة التوتر، ومنع تدهور الموقف، بما يحول دون تصاعد المقاومة، سواء إلى مقاومة شعبية تتطور إلى انتفاضة، أم مسلحة، بما في ذلك احتواء الوضع في قطاع غزة، ضمن معادلة تهدئة مقابل اقتصاد، وبهدف نهائي متعذر الوصول إليه حتى الآن، وهو التوصل إلى تهدئة طويلة الأمد مع تخفيف أو رفع الحصار.

وإذا أخذنا مثلاً اللقاء الذي عُقد بين عباس وبني جانتس في 2021/12/29، نلاحظ أن الأخير طلب زيادة جهود السلطة لمنع المقاومة، ووقف دفع رواتب الأسرى وأهالي الشهداء، ووقف مساعي السلطة في المحافل الدولية، خصوصاً المحكمة الجنائية الدولية، ورفض تداول أي موضوع سياسي، بينما طالب عباس بالعودة إلى العملية السياسية والتفاوض من حيث انتهت المفاوضات السابقة، والالتزام بالاتفاقات الموقعة وتطبيقها،[80] متناسياً أن العقبات الكأداء التي ما زالت قائمة لا يمكن إزالتها بالطرق والأساليب القديمة التي أخفقت في السابق، ولا يوجد أي أفق لها حالياً.

واعتمدت السلطة في هذه المرحلة مقاربة جديدة، في ظلّ عدم وجود إمكانية لعملية سياسية مع حكومة نفتالي بينيت، تقوم على تحقيق مكاسب حياتية، وهذا وقوع بالمحظور لأنه

يمثل تعاملاً مع "السلام الاقتصادي"، ما سيزيد صعوبة استئناف المسار السياسي، إن لم يقضِ عليه تماماً، ما يعني أن "السلام الاقتصادي" المزعوم لا يحقق سلاماً ولا نمواً اقتصادياً حقيقياً، وكلّ ما يهدف إليه بقاء السلطة بين الموت والحياة لتقدر على تحقيق وظيفتها الأمنية.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير يُلاحظ أن السلطة تفاءلت كثيراً في البداية بسقوط ترامب وصفقته، وأحيت أوهامها ورهاناتها على الإدارة الأمريكية والتغييرات المحتملة في "إسرائيل" في ضوء ذلك، لدرجة أنها تراجعت عن قرارها التَّحلُل من الاتفاقيات الذي اتخذته في أيار/ مايو 2020، رداً على السياسة الأمريكية المعادية في عهد ترامب، حيث سارعت إلى سحب قرارها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، (وقبل إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية رسمياً ونهائياً، والتي كانت تشير إلى فوز جو بايدن)، وأعادت العمل بالاتفاقيات من جانب واحد، مع العلم أن لا صحة لما زعمته من تأكيد التزام الحكومة الإسرائيلية بأوسلو والتزاماته، بدليل أن السلطة ما تزال حتى الآن تسعى لإقناع الجانب الإسرائيلي بالحصول على ما زعمت أنها حصلت عليه، أي العودة إلى العملية السياسية، وتطبيق الالتزامات السابقة، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة الثانية، وتطبيق البنود الـ 33 التي قدمتها السلطة لهادي عمرو، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة في جولاته المتكررة، التي يعني تطبيقها العودة إلى أوسلو.[81]

تشير التجربة وسياق الأحداث أنه ليس ثمة فرصة للعودة إلى اتفاق أوسلو؛ فأوسلو على الرغم من بؤسه بات وراءنا، والسقف الحالي منخفض عنه بشكل كبير، لأن حكومة بينيت متفقة على مواصلة سياسة الضم الزاحف للأرض والحقوق والمقدسات، أي تطبيق صفقة ترامب بهدوء ومن دون ضمٍّ قانوني حالياً. وهي تجمع ما بين إدارة الصراع التي تسمى حالياً "تقليص الصراع"، وبين حسمه بالتدريج وقطعة قطعة، كلما وأينما كان ذلك ممكناً، لأنها أدركت أن الضم القانوني للأراضي المحتلة أو أجزاء منها ليس ممكناً الآن، وستكون له تداعيات كبيرة، وهذا الاستنتاج توصلت إليه قبلها حكومة نتنياهو وإدارة ترامب، بدليل مقايضة تأجيل الضم مقابل التطبيع، وهي السياسة نفسها التي تواصلها الحكومة الحالية، ويشجعها على ذلك استمرار الضعف والانقسام والتوهان الفلسطيني.

كان لفوز بايدن تداعيات كبيرة، بدأت قبل فوزه بعودة القيادة الفلسطينية إلى الاتفاقيات والعلاقات مع الاحتلال بلا مقابل،[82] وهذا إعادة إنتاج لسياسة التنازلات المسبقة والمجانية التي استمرت، ويعاد إنتاجها باستمرار على الرغم من اصطدام الأوهام والرهانات الخاسرة بصخرة الواقع العنيد مجدداً، إذ لم يفِ بايدن بوعوده؛ فلم تفتح القنصلية الأمريكية في القدس، ولم يُعَدْ فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ولم تُستأنف المساعدات الأمريكية في معظمها حتى كتابة هذا

التقرير نتيجة لتعقيدات قانونية، بينما استؤنفت المساعدات المقدمة إلى الأونروا ضمن اتفاق بينهما يُغيِّر من التفويض الممنوح للوكالة الدولية، إضافة إلى أن مفاوضات التسوية لم تُستأنف، وسط موقف أمريكي يتحدث عن حلّ الدولتين لفظاً، من دون فعل شيء في هذا الاتجاه، مع تجميد التحرك نحوه حتى إشعار آخر، خشية من سقوط حكومة بينيت وعودة نتنياهو، ومع نصيحة وضغط على السلطة بالتعامل مع الممكن وتأجيل التفاوض حتى إشعار آخر.

لذلك، تبلور اتفاق أمريكي – إسرائيلي يستبعد البحث في المفاوضات السياسية وإحياء العملية السياسية، ويركز على ما سُمِّي خطوات بناء الثقة، ومنع انهيار السلطة، والحؤول دون تصاعد المقاومة بكل أشكالها إلى مستويات لا يمكن السيطرة عليها، وهذا ينطبق على ما يجري في الضفة والقطاع.

لقد أصيبت السلطة بخيبة أمل من التوافق الأمريكي – الإسرائيلي، غير أنها نظراً لشعورها بالعجز والهزيمة واليأس وفقدان البديل، وعدم الاستعداد لدفع ثمن الوحدة الوطنية المتمثل بالاستعداد للشراكة الحقيقية، سرعان ما تصرفت على أساسه، حيث شهدنا لقاءات بين الرئيس عباس ووزراء إسرائيليين، أهمها لقاءان مع وزير الحرب بني جانتس، دللت على أن السلطة تحاول أن تجمع بين سياستين متناقضتين، وهما الدعوة للتمسك بالمفاوضات والمسار السياسي، والدعوة لتفعيل اللجنة الرباعية ولعقد مؤتمر دولي، ومواصلة الجهود لتفعيل المؤسسات الدولية، خصوصاً المحكمة الجنائية الدولية؛ وبين التعامل عملياً مع خطة "السلام الاقتصادي" الذي يقطع التعامل بها الطريق على أي بحث لاستئناف المسار السياسي. إذ ليس هناك من قوى فاعلة تضغط بهذا الاتجاه، ولن يكون هناك أحد "ملكياً أكثر من الملك"، خصوصاً في ظلّ استمرار الانقسام وتعمقه، وعلى الرغم من هبّات القدس الشعبية، وامتدادها إلى جميع التجمعات الفلسطينية، وعلى الرغم من معركة سيف القدس التي قدمت نموذجاً ملهماً في الصمود والمقاومة، إلا أنها لم تُستثمر سياسياً حتى على صعيد رفع الحصار أو تخفيفه عن القطاع بشكل جدي، لأسباب عدة، أهمها الانقسام الفلسطيني، ومساعي "إسرائيل" والإقليم والولايات المتحدة لتقوية السلطة وإضعاف خصومها.[83]

وما يضع السلطة في وضع حرج أكثر، أن آمالها بتولي يائير لابيد سدة الحكم في سنة 2023 تبددت مبكراً، فهو لا يحمل البشرى باستئناف المفاوضات السياسية، إذ أعلن موقفه في تشرين الأول/ أكتوبر 2021 بخلاف ما أعلنه سابقاً، بما يفيد أنه لا يخطط لاستئناف المفاوضات السياسية، لدرجة أنه رفض طلباً من الرئيس الفلسطيني بلقائه.[84]

وحتى لو سلمنا جدلاً بأنه غيَّر موقفه وأراد عقد مفاوضات سياسية، فسيجد شركاءه في الحكومة من اليمين واليمين المتطرف له بالمرصاد، حيث أعلنت أيليت شاكيد، وزيرة الداخلية، أن

المفاوضات السياسية لن تُستأنف لا في فترة نفتالي بينيت ولا فترة يائير لابيد ولا بعدهما، فالاتفاق الائتلافي ينص على عدم الإقدام على أي خطوة لا يتم الاتفاق عليها.

وإذا سلَّمنا جدلاً أن المفاوضات استؤنفت، فستكون عبثية مثل سابقاتها، بل أسوأ منها، لأن "إسرائيل" باتت أكثر تطرفاً، والإدارة الأمريكية ضعيفة، وتتراجع وتعيد تموضع قواتها ودورها في المنطقة، ومشغولة بقضايا داخلية وخارجية أخرى. إن العديد من التغيُّرات في الإقليم والعالم تصبّ في المصلحة الإسرائيلية، كما أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس بلغ وفق معهد أريج 913 ألفاً.[85] وهناك مخططات استيطانية أعلنتها الحكومة الإسرائيلية وتخطط لإعلانها تجعل أي مفاوضات إن جرت، والمرجح أن لا تجري، مجرد خدعة كبرى جديدة تهدف إلى متابعة التغطية على فرض الأمر الواقع الاحتلالي على الأرض، تمهيداً لشرعنته إسرائيلياً، ومن ثم أمريكياً، وبعد ذلك دولياً وعربياً.

أما المسارات والسيناريوهات المحتملة خلال السنتين القادمتين فتتلخص فيما يلي:

السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن:

يقوم هذا السيناريو على بقاء الوضع على حاله، حيث لا تُستأنف المفاوضات، حتى لو كانت عبثية، ويستمر العمل وفق خطة بناء الثقة والاقتصاد مقابل الأمن في الضفة والقطاع، والسعي لمنع السلطة من الانهيار والحؤول دون تقدم حركتَي حماس والجهاد وغيرهما من فصائل المقاومة في الضفة، ودون اندلاع انتفاضة في الضفة، ودون تجدد المواجهات العسكرية الكبيرة بين الاحتلال والمقاومة في قطاع غزة، ما يعني أن السلطة ستكون في مرحلة جديدة أكثر ارتهاناً للاحتلال، وفاقدة أكثر وأكثر للشرعية الفلسطينية الوطنية.

السيناريو الثاني: تدهور الوضع في الضفة والقطاع:

يقوم هذا السيناريو على تدهور الوضع في الضفة والقطاع، حيث بدا الترابط بينهما أكبر بعد أيار/ مايو 2021، عندما أُطلقت الصواريخ دعماً للقدس، وفي ظلّ أن الاحتلال يحاول أن يربط بين أي اتفاق بالتهدئة بالقطاع بالتهدئة في الضفة، حيث يمكن أن نشهد تصاعداً وتكراراً للهبّات الشعبية والمقاومة المسلحة في الضفة، والمواجهة العسكرية في القطاع.

وهناك سيناريو فرعي ضمن هذا السيناريو يتمثل في احتمال حدوث فوضى، والمزيد من الفلتان الأمني على خلفية الصراع بين مراكز القوى في فتح والسلطة والمجتمع، وخصوصاً في ظلّ التنافس والصراع على الخلافة ووراثة الرئيس الذي يجمع كل السلطات والصلاحيات والإمكانيات في يديه.

السيناريو الثالث: تواصل الصمود ومحاولات تحقيق الوحدة:

يقوم هذا السيناريو على تواصل الصمود والمقاومة وتصاعدها، وتتجدد فيه محاولات إنهاء الانقسام، وإنجاز الوحدة، التي يمكن أن تبدأ على أرض المعركة وفي غمار الوحدة الميدانية، خصوصاً في ضوء فشل الرهان على إحياء المفاوضات السياسية وتحقيق شيء للفلسطينيين لتجديد شرعية السلطة. كما أن المفاوضات إذا استؤنفت فلن تقود إلى حلّ أو تسوية مرضية من دون تغيير موازين القوى بشكل جوهري، وهذا لا يمكن أن يحدث من دون بلورة رؤية شاملة لما حدث، واستخلاص الدروس والعبر، ووضع استراتيجيات كفاحية، وتشكيل قيادة واحدة على أساس شراكة حقيقية، وتوفر الإرادة اللازمة.

خلاصة

تابع الكيان الإسرائيلي في سنتي 2020 و2021 احتلاله وعدوانه على الشعب الفلسطيني الذي واصل مقاومته. ففي الضفة الغربية، تضاعفت العمليات الفردية، كما استمرت المواجهات اليومية، وأشكال المقاومة الشعبية. على الرغم من أن التنسيق الأمني في الضفة الغربية، الذي توقف لنحو ستة أشهر فقط (أيار/ مايو – تشرين الثاني/ نوفمبر 2020) تسبَّب في كشف العديد من خلايا المقاومة، وإحباط الكثير من عمليات المقاومة، والمواجهات الشعبية.

أما في قطاع غزة، فقد شهد العمل المقاوم الفلسطيني تطوّراً في الاستناد إلى استراتيجية الهجوم دفاعاً عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك التي تجلَّت في المعركة التي أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية اسم "سيف القدس"؛ والتي عبَّرت عن تصاعد قوة المقاومة، بالرغم من شدة الحصار، وأجبرت ملايين الصهاينة على الذهاب إلى الملاجىء، بسبب صواريخ المقاومة التي أصبحت تغطي كل أرجاء فلسطين التاريخية، والتي تمكنت المئات منها من اختراق القبة الحديدية والأنظمة الدفاعية الإسرائيلية. كما حققت المقاومة مزيداً من الالتفاف الشعبي، الذي تجلّى بشكل واضح في التفاعل الفلسطيني الواسع في الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة 1948 وفلسطينيي الخارج، بالإضافة إلى التفاعل العربي والإسلامي والدولي.

وتُعدّ سنتا 2020 و2021، استمراراً للسنوات التي سبقتهما من ناحية استمرار معاناة الأسرى. وقد لفتت حادثة هرب ستة من الأسرى من سجون الاحتلال الأنظار إلى قضية الأسرى، وتحديهم للاحتلال؛ كما عبّرت حالات إضراب عدد من المعتقلين الإداريين عن الطعام لأيام طويلة وانتزاعهم حريتهم، عن مدى إصرار الأسرى على انتزاع حقوقهم في وجه جبروت الاحتلال الإسرائيلي.

وبشكل عام، فإن الآفاق المستقبلية تشير إلى احتمالات تصاعد العمل المقاوم خلال السنتين القادمتين، مع شراسة أكبر من الاحتلال في مواجهة المقاومة.

من جهة أخرى، فمن الواضح أن مسار التسوية وصل إلى طريق مسدود، مع فشل المفاوضات على مدى ثلاثة عقود، والسقوط العملي والتجاوز الإسرائيلي لحل الدولتين؛ وسعي الاحتلال لفرض رؤيته للتسوية على الأرض من خلال ضمّ أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان الفلسطينيين، وحسم قضايا الحل النهائي لصالحه كالقدس واللاجئين والاستيطان ومساحة الدولة الفلسطينية الموعودة ومدى السيادة عليها، بما يحولها فعلياً إلى "بانتوستانات" أو سلطات حكم ذاتي في بحر الاحتلال.

وبالرغم من أن إنفاذ خطة "صفقة القرن" أو "خطة ترامب" قطع شوطاً على الأرض من خلال الغطاء الأمريكي لحسم مستقبل القدس ونقل السفارة الأمريكية هناك، والاعتراف بضم الجولان، وشرعنة الاستيطان في الضفة الغربية، ودفع عدد من الدول العربية للتطبيع مع "إسرائيل"، وهو ما يمثّل خطورة حقيقية؛ إلا أن الشعب الفلسطيني وقياداته وقفوا حجر عثرة في وجه "الصفقة"، وهو ما أفقدها جانباً حقيقياً من قيمتها باعتبارهم الجهة المعنية أساساً، كما أن عدم التجديد للرئيس ترامب لولاية جديدة أفقد هذه الصفقة زخمها.

ولذلك، فإن عملية التسوية ستبقى على الأرجح في "الثلاجة"، بوجود منظومة احتلال مُصرَّة على فرض تصورها على الأرض، ومنظومة قيادية فلسطينية عاجزة، ومنظومة عربية وإسلامية ضعيفة ومفككة ومخترقة تطبيعياً، ومنظومة دولية تدعم الاحتلال أو لا تمنعه من الاستمرار في عدوانه على الأرض والإنسان.

الهوامش

[1] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) باللغة العربية، انظر:
https://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/monthlyreports.aspx؛
وباللغة الإنجليزية، انظر: https://www.shabak.gov.il/english/publications/Pages/monthlyreports.aspx؛
وباللغة العبرية، انظر: https://www.shabak.gov.il/publications/Pages/monthlyreports.aspx

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] وكالة شهاب للأنباء، 2022/1/1، انظر: https://shehabnews.com/p/93728

[5] المرجع نفسه.

[6] المرجع نفسه.

[7] Shlomi Eldar, Al-Monitor, 29/1/2020, https://www.al-monitor.com/; The Times of Israel, 18/11/2020, https://www.timesofisrael.com/gantz-welcomes-renewed-palestinian-security-ties-calls-for-peace-talks/; site of Israel Policy Forum, 13/12/2021, https://israelpolicyforum.org/2021/12/13/for-west-bank-stability-israeli-pa-security-cooperation-is-a-necessity/; and The Times of Israel, 1/1/2022, https://www.timesofisrael.com/idf-planned-major-raid-on-jenin-but-called-it-off-after-pa-forces-acted-report

[8] **القدس العربي**، 2020/7/23؛ وانظر أيضاً:
The New York Times newspaper, 22/7/2020, https://www.nytimes.com/2020/07/22/world/middleeast/palestinian–police–annex–israel.html

[9] فصائل المقاومة: السلطة الفلسطينية وجهت طعنة لآمال شعبنا في تحقيق الوحدة، فلسطين أون لاين، 2020/11/18.

[10] للمزيد انظر: **القدس العربي**، 2020/5/20؛ وانظر أيضاً: موقع مكان – هيئة البث الإسرائيلي، 2020/5/21، في:
https://www.makan.org.il/Item/?itemId=60118؛ والسلطة لإسرائيل: "لن نسمح بالفوضى والعنف حتى في ظلّ وقف التنسيق الأمني"، عرب 48، 2020/5/21.

[11] هكذا علقت السلطة على أنباء إحباطها عملية ضدّ جيش الاحتلال، عربي 21، 2020/6/7.

[12] صفحة وكالة وطن 24 الإخبارية، فيسبوك، 2021/11/20، انظر:
https://www.facebook.com/wattaan.24

[13] لبيد: 90% من علاقتنا بالسلطة الفلسطينية حول التنسيق الأمني، عرب 48، 2021/9/3.

[14] مسؤول إسرائيلي: التنسيق الأمني لم ينقطع يوماً وإعلان وقفه سياسي فقط، المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/24.

[15] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الشاباك باللغة العربية، وباللغة الإنجليزية.

[16] سعيد الحاج، "سيف القدس" تفتح فصلاً جديداً في القضية الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2021/5/28.

[17] المرجع نفسه.

[18] المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/10، انظر: https://www.palinfo.com/291012

[19] اتفاق وقف إطلاق نار بين حماس وإسرائيل يبدأ الساعة 2 فجر الجمعة، وكالة الأناضول، 2021/5/20؛ وانظر أيضاً:
232 شهيداً في العدوان على غزة: وقف إطلاق النار يدخل حيز التنفيذ، عرب 48، 2021/5/21.

[20] هآرتس: ميزان القوى يتغير.. المقاومة أظهرت قدرة مدهشة بالاعتماد على نفسها في صناعة أسلحتها، الجزيرة.نت، 2021/5/27.

[21] مسؤولون كبار بالجيش الإسرائيلي يشككون في فعالية العملية العسكرية ضدّ غزة، الجزيرة.نت، 2021/5/22؛ وانظر أيضاً:
Senior Israeli Army Officials Raise Doubts Over Effectiveness of Gaza Operation, *Haaretz*, 21/5/2021, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.HIGHLIGHT-senior-israeli-army-officials-raise-doubts-over-effectiveness-of-gaza-operation-1.9831508

[22] 4 آلاف و360 قذيفة أُطلِقت باتجّاه إسرائيل خلال العدوان على غزّة، عرب 48، 2021/5/22.

[23] رئيس تحرير هآرتس: هذه أفشل وأحمق عملية عسكرية تشن على غزة، الجزيرة.نت، 2021/5/19؛ وانظر أيضاً:
This Is Israel's Most Failed and Pointless Gaza Operation Ever. It Must End Now, *Haaretz*, 18/5/2021, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.HIGHLIGHT-this-is-israel-s-most-failed-and-pointless-gaza-operation-ever-it-must-end-now-1.9819484

[24] المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/28، انظر: https://www.palinfo.com/291885

[25] **القدس العربي**، 2021/5/24؛ وانظر أيضاً:
The New York Times, 23/5/2021, https://www.nytimes.com/2021/05/23/opinion/israel–hamas–biden.html

[26] بالصور "القسام" تنشر معلومات حول أسلحتها التي دخلت الخدمة لأول مرة، فلسطين أون لاين، 2021/5/25.

[27] قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني: "أطلقنا" آلاف الصواريخ على إسرائيل في الحرب الأخيرة، موقع إيران اينترنشنال، 2021/5/29، انظر: https://old.iranintl.com

[28] شهداء قطاع غزة، 2021، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر:
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=j9Si4Za27932047044aj9Si4Z

[29] حماس: المقاومة أمل الأمة بتحرير فلسطين وطرد الاحتلال، وكالة الأناضول، 2021/5/30.

[30] قدس برس، 2021/5/30، انظر: http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=69395

[31] **القدس**، 2021/5/25.

[32] إسرائيل تعتقل 2400 فلسطيني في موجة التصعيد الجارية، وكالة الأناضول، 2021/5/24.

[33] العدوان الإسرائيلي على غزة.. تدمير 18,600 وحدة سكنية وأكثر من 120 ألف نازح، موقع التلفزيون العربي، 2021/5/20، انظر: https://www.alaraby.com

[34] المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/24، انظر: https://www.palinfo.com/291732

[35] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الشاباك باللغة العربية، وباللغة الإنجليزية.

[36] المرجع نفسه.

[37] **القدس**، 2021/5/26.

[38] 2.14 مليار دولار خسائر أولية لاقتصاد إسرائيل جراء حرب غزة، وكالة الأناضول، 2021/5/21.

[39] The Times of Israel, 24/5/2021, https://www.timesofisrael.com/israeli-firms-suffer-369-million-in-damages-from-gaza-conflict/

وانظر أيضاً: إسرائيل.. 368 مليون دولار خسائر الشركات في الحرب على غزة، الجزيرة.نت، 2021/5/25.

[40] 500 كيلومتر تحت الأرض.. تعرّف على مدينة المقاومة بغزة واستراتيجية "حزام النار" الإسرائيلية لاستهدافها، الجزيرة.نت، 2021/5/22.

[41] **الشرق الأوسط**، 2021/8/14.

[42] ضباط إسرائيليون يقرون بفشل خطة القضاء على أنفاق حماس خلال المواجهة الأخيرة بغزة، الجزيرة.نت، 2021/10/2.

[43] **الشرق الأوسط**، 2021/12/8؛ وانظر أيضاً:
The Times of Israel, 7/12/2021.

[44] الاحتلال ينجز عائق غزة وشكوك حول نجاعته، عربي 21، 2021/12/8؛ وانظر أيضاً: بعد بناء "جدار غزة" الحديدي: إسرائيل تتحوّل إلى "رائدة" في مجال صناعة الجدران العازلة!، مركز مدار، 2022/1/3.

[45] **الشرق الأوسط**، 2021/12/8؛ وانظر أيضاً:
The Times of Israel, 7/12/2021.



46 مركز القدس يصدر إحصائيته لعام 2020.. 48 شهيداً و3,648 أسيراً.. و29 ألف مستوطن اقتحموا الأقصى.. و4,672 انتهاكاً استهدف الفلسطينيين، موقع مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2021/1/1، انظر: https://alqudscenter.info

47 تقرير مركز القدس السنوي الشامل – المقاومة والاحتلال في العام 2021، مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2022/1/1.

ملاحظة: جاء في التقرير أن 366 فلسطينياً استشهدوا خلال سنة 2021؛ من بينهم لبناني على الحدود اللبنانية الفلسطينية، خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في أيار/ مايو.

48 للمزيد انظر: تقرير حماية المدنيين: 7–20 كانون الأول/ ديسمبر 2021، أوتشا، 2021/12/27، انظر: https://www.ochaopt.org/ar/poc/protection-civilians-report-7-20-december-2021

49 للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الشاباك.

50 وكالة وفا، 2021/11/19، نقلاً عن الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، انظر: http://wafa.ps/Pages/Details/36511

51 للمزيد انظر: هدم المنشآت: عمليات الهدم كوسيلة للعقاب، موقع منظمة بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان، انظر: https://statistics.btselem.org/ar/demolitions/demolition-as-punishment?tab=overview&amp%3BdemoScopeSensor=%22false%22&demoScopeSensor=%22false%22

52 بالنسبة للقتلى والجرحى الإسرائيليين خلال الفترة 2017–2021، انظر التقارير الشهرية لجهاز الشاباك. أما بالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين لسنة 2017، انظر: صفحة مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق/ م.ت.ف، فيسبوك، 2018/1/2.

وبالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين لسنتي 2018–2019، انظر: صفحة مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق/ م.ت.ف، فيسبوك، 2019/3/7؛ ومركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2019/12/2.

وبالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين لسنتي 2020 و2021، انظر مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2021/1/1 و2022/1/1؛ وأوتشا، 2021/12/27.

53 موقع مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2022/1/5، انظر: https://www.asrapal.net/?p=23668

54 مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2020/12/30، انظر: https://www.asrapal.net/?p=23216

55 المرجع نفسه.

56 وكالة وفا، 2022/1/1، انظر: https://wafa.ps/Pages/Details/38895

57 مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2022/1/5.

58 تقارير مركز أسرى فلسطين للدراسات، انظر: https://www.asrapal.net/?cat=2

59 قوانين إسرائيلية جديدة لقمع الأسرى والتنكيل بفلسطينيي 48، الجزيرة.نت، 2021/12/14؛ وانظر أيضاً: وكالة وفا، 2021/12/28، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/38680

60 موقع قناة العربية، 2021/9/6، انظر: https://www.alarabiya.net؛ والجزيرة.نت، 2021/9/19.

61 إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، كانون الثاني/ يناير للسنوات 2018–2020، وكانون الأول/ ديسمبر لسنتي 2020–2021، موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، انظر: http://www.addameer.org/ar/statistics

62 المرجع نفسه.

63 المرجع نفسه.

64 للمزيد انظر: وكالة وفا، 2020/11/6، في: http://www.wafa.ps/Pages/Details/12160؛ و"الأمعاء الخاوية".. السلاح الأمضى للأسرى الفلسطينيين (تقرير)، وكالة الأناضول، 2021/7/13؛ والأسير الغضنفر أبو عطوان "ينتصر".. كيف انتهت معركة "الأمعاء الخاوية"؟، موقع التلفزيون العربي، 2021/7/8؛ وقدس برس، 2021/11/11، في: http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=73196؛ **والأيام**، رام الله، 2021/11/23؛ والأسير لؤي الأشقر يعلق إضرابه عن الطعام بعد اتفاق يقضي بتحديد سقف اعتقاله الإداري، شبكة قدس الإخبارية، 2021/11/28، انظر: https://qudsn.net/post/188403؛ و**العربي الجديد**، 2021/11/29.

[65] الاحتلال قرر الافراج عنه.. الأسير أبو هواش ينتصر في معركة الأمعاء الخاوية، الجزيرة.نت، 2022/1/4.

[66] الحركة الأسيرة تبدأ يوم الجمعة القادم برنامجاً تصعيدياً في كافة المعتقلات، موقع هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2021/9/12، انظر: cda.gov.ps؛ و**الأيام**، رام الله، 2021/9/14؛ وموقع التلفزيون العربي، 2021/10/13؛ وقدس برس، 2021/12/26، انظر: http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=74325

[67] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "التقرير السنوي 2020،" 2021/6/24؛ وكما يمكن مراجعة التقارير الشهرية لحالة المعابر في قطاع غزة، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

[68] غزّة: نظرة من الداخل، موقع "چيشاه-مسلك" - مركز للدفاع عن حريّة الحركة، 2021/9/1، انظر: https://features.gisha.org

[69] المرجع نفسه.

[70] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "التقرير السنوي 2020،" 2021/6/24؛ وكما يمكن مراجعة التقارير الشهرية لحالة المعابر في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

[71] المرجع نفسه.

[72] المرجع نفسه.

[73] المرجع نفسه.

[74] ما هي أبرز محاور خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط؟، فرانس 24، 2020/1/29.

[75] "Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People," White House, January 2020.

[76] السلطة على استعداد لعقد لقاء مع إسرائيل في موسكو، عرب 48، 2020/6/1.

[77] عباس لميركل: مستعدون لمفاوضات برعاية "الرباعية الدولية"، وكالة الأناضول، 2020/7/6.

[78] عباس يجدد دعوته الأمم المتحدة للبدء بترتيبات عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، **العربي الجديد**، 2020/12/1.

[79] عباس يهدد بإلغاء الاتفاقات مع أمريكا وإسرائيل حال ضمّ أجزاء من الضفة.. تحذيرات من عودة "داعش" في العراق، موقع وكالة سبوتنيك عربي، 2020/4/23، انظر: https://arabic.sputniknews.com

[80] The Times of Israel, 29/12/2021, https://www.timesofisrael.com/gantzs-right-wing-coalition-partnersassail-him-for-hosting-pa-chief-abbas/; and *Israel Hayom* newspaper, 29/12/2021, https://www.israelhayom.com/2021/12/29/gantz-defends-decision-to-host-abbas-cites-duty-to-avoid-violence/

[81] السلطة الفلسطينية تسلم هادي عمرو وثيقة إجراءات بناء الثقة، **الحدث**، 2021/7/14.

[82] السلطة الفلسطينية تعيد العلاقات مع إسرائيل بشكل مفاجئ والفصائل تعتبر القرار "مكافأة لمعسكر التطبيع"، **القدس العربي**، 2020/11/17.

[83] إسرائيل تدرس إجراءات لدعم اقتصاد "السلطة" واستقرارها، **الشرق الأوسط**، 2021/7/18.

[84] بعد شاكيد... لابيد يرفض لقاء "أبو مازن"، **الأخبار**، 2021/10/7، انظر: https:/al-akhbar.com/Palestine/319632

[85] لقاءً صحفياً للاطلاع والاستشراف على الإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من التوسع الاستيطاني، موقع معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، 2022/1/22، انظر: https://www.arij.org/ar/latest-ar/press_conf_arij_2021

الفصل الخامس

المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي

مقدمة

شهدت "إسرائيل" في السنتين 2020–2021 حالة من غياب الاستقرار السياسي، تبعته حالة من الاستقطاب السياسي بين معسكرَين؛ المناهضين لبنيامين نتنياهو، والمؤيدين له. وقد أفرزت هذه الحالة تحالفات وانشقاقات حزبية غير مسبوقة في كثافتها في تاريخ النظام السياسي الإسرائيلي. يدل ذلك على مركزية شخص نتنياهو في المشهد السياسي الإسرائيلي، حتى بعد تشكيل حكومة جديدة في "إسرائيل" برئاسة نفتالي بينيت ويائير لابيد، فقد ظلّ حضور نتنياهو العامل الأساسي في تماسكها على الرغم من التباين السياسي، الأيديولوجي والاقتصادي، من حيث التوجهات والسياسات، بين مركباتها المختلفة.

وشهد المشهد السياسي حدثاً سياسياً تاريخياً تمثل في انضمام قائمة عربية، وهي القائمة العربية الموحدة United Arab List (Ra'am) للائتلاف الحكومي، حيث تُعدّ القائمة الموحدة عاملاً مهماً في بقاء الحكومة، مثل كل مركباتها، بيد أنه، هذه المرة الأولى في تاريخ النظام السياسي الإسرائيلي، تعتمد فيها حكومة إسرائيلية في بقائها على قائمة عربية. وعلى ما يبدو فإن القائمة الموحدة ستبقى لاعباً مركزياً في تشكيل حكومة قادمة، ما دام نتنياهو باقٍ في المشهد السياسي. إذاً، يمكن القول إن بقاء نتنياهو في المشهد السياسي، وتمسكه بالبقاء على الرغم من استمرار محاكمته، وفشله في تشكيل حكومة، وعلمه أن الليكود سيبقى في المعارضة في هذه الفترة على الأقل بسببه، سيكون عاملاً مركزياً في بلورة المشهد السياسي الداخلي في السنوات القادمة.

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

تميّز المشهد الإسرائيلي في السنتين 2020–2021 باستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي؛ الذي تمثل في جولتين انتخابيتين خلال آذار/ مارس 2020 – آذار/ مارس 2021، وتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة في حزيران/ يونيو 2020 برئاسة نفتالي بينيت بالتناوب مع يائير لابيد.

1. انتخابات آذار/ مارس 2020:

جاءت انتخابات الكنيست الـ 23، في 2020/3/2، بعد فشل الليكود وحزب أزرق أبيض Blue and White في تشكيل حكومة في أعقاب انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019، والتي جاءت بدورها بعد فشل الليكود في تشكيل حكومة في انتخابات نيسان/ أبريل 2019.

نجح حزب الليكود في انتخابات 2020 في زيادة تمثيله في الكنيست من 32 مقعداً إلى 36 مقعداً، وذلك على الرغم من أن الفترة التي سبقت الانتخابات شهدت تقديم لائحة اتهام ضدّ رئيس الحزب بنيامين نتنياهو من طرف المستشار القضائي للحكومة، وبدء جلسات المحاكمة في 2020/3/17. كلّ هذه التطورات في ملف نتنياهو الجنائي لم تُؤثر عليه، بل إن الليكود عزّز تمثيله البرلماني، كما استطاع تعزيز تمثيل كتلة اليمين (مجموع الأحزاب الداعمة لليكود) من 55 مقعداً في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019 إلى 58 مقعداً في هذه الانتخابات (آذار/ مارس 2020). وفي انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019 حصل الليكود على 1,113,617 صوتاً، فيما حصل في انتخابات آذار/ مارس 2020 على 1,352,449 صوتاً، بمعنى أن الليكود زاد عدد المصوتين له بأكثر من 200 ألف صوت.[1] تجدر الإشارة إلى أن باقي القوائم في كتلة اليمين حافظت على قوتها تقريباً، وهذا يدل على أن القواعد الانتخابية لليكود هي قواعد ثابتة، وأن الحراك الانتخابي لقواعد اليمين يبقى بالأساس داخل المعسكر اليميني.

أما أهم الأسباب التي أسهمت في تعزيز قوة الليكود، فكانت العمل الميداني المكثف الذي قام به الليكود من أجل تحفيز القواعد الانتخابية اليمينية، وهي القواعد التي لم تصل لصناديق التصويت في الانتخابات السابقة، وتسويق فكرة أن الحكومة التي قد يُشكلها جانتس، ستكون من خلال دعم القائمة (العربية) المشتركة له، التي وصفها نتنياهو بأن ممثليها هم "داعمو الإرهاب"،[2] بالإضافة إلى نجاح نتنياهو في تشكيل وعي ناخبي اليمين؛ بأنه ملاحق قضائياً من أجل إسقاطه سياسياً، كما عزز من "حالة الضحية" التي ألصقها بنفسه. واستفاد من رغبة الكثير من قواعد اليمين في حسم الانتخابات من أجل منع الانتخابات الرابعة، وبالتالي، لم يجد اليمين عنواناً لحكومة مستقرة يهودية إلا من خلال التصويت لليكود.

في المقابل، حافظ حزب أزرق أبيض على تمثيله البرلماني في انتخابات آذار/ مارس 2020 بحصوله على 33 مقعداً، ولكنه بخلاف انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019، إذ لم يعُد الحزب الأكبر في الكنيست، بعد حصول الليكود على 36 مقعداً. وقد ازدادت قوته بنحو 70 ألف صوت، في المقابل تراجعت الكتلة المعارضة لنتنياهو (أزرق أبيض، حزب "إسرائيل بيتنا Yisrael Beitenu"، وتحالف العمل – جيشر – ميرتس) من 52 مقعداً إلى 47 مقعداً.

أشارت انتخابات آذار/ مارس 2020 إلى انهيار حزب العمل Labor Party؛ فقد حصل أعضاء الحزب في التحالف على مقعدين فقط (اثنان لممثلي حزب العمل، واحد لجيشر Gesher، وأربعة لميرتس). وجاءت الخسارة الثانية للحزب بعد انشقاق جيشر عن هذا التحالف، وهو حزب كان من المفروض أن يجلب أصواتاً من قواعد اليمين من الشرقيين، غير أنه لم ينجح في ذلك، لا بل تراجع تمثيل حزب العمل عن انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019. وهكذا حصل جيشر على مقعد من أصوات

قواعد حزب العمل وميرتس، وانشق بعدها، حيث أعلنت رئيسة الحزب عن انضمامها لكتلة اليمين الداعمة لنتنياهو، وهكذا رفعت تمثيل هذه الكتلة من 58 مقعداً إلى 59 مقعداً.

2. حكومة نتنياهو – جانتس:

بعد انتخابات الكنيست الـ 23 في آذار/ مارس 2020، بدأت أزمة جائحة كورونا تتفاقم في "إسرائيل"، وبدأت الحكومة الانتقالية برئاسة نتنياهو تتخذ إجراءات تصعيدية، حتى أعلنت عن إغلاق شبه تام منذ منتصف آذار/ مارس لجميع المؤسسات والمرافق، باستثناء تلك التي عرّفت كمرافق حيوية. الأمر الذي انعكس بدوره على الحالة الاقتصادية، حيث ارتفعت البطالة تدريجياً، ووصلت إلى ما يقارب 25%، وازداد الانفاق الحكومي بشكل غير مسبوق لمواجهة الأزمة وتبعاتها الاقتصادية.

تصدَّر نتنياهو، خلال الأزمة، المشهد الإعلامي والسياسي. وبما أن نتنياهو يمتاز بخطابه الديماغوجي، فقد أسهمت خطاباته المتلفزة شبه اليومية في زيادة خوف الناس من تبعات الأزمة وانتشار الوباء، واقترح إقامة حكومة طوارئ برئاسته كأفضل خيار للتغلب على هذه الأزمة التي وصفها بـ"العدو غير المرئي".[3] وقد اغتنم نتنياهو هذه الفرصة لتسويق نفسه، لا سيّما بعد أن كلّف رئيس "الدولة"، رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin بني جانتس بتشكيل الحكومة، بعد حصوله على توصية من 61 عضو كنيست بما في ذلك أعضاء القائمة المشتركة الـ 15، مقابل حصول نتنياهو على توصية كتلة اليمين المؤيدة له (58 مقعداً).

بعد فشل جانتس في تشكيل الحكومة، بسبب رفض أعضاء كنيست من تحالف أزرق أبيض تشكيل حكومة بالاعتماد على أصوات القائمة المشتركة، انشق جانتس عن تحالف أزرق أبيض، وانضم إلى حكومة بالتناوب مع نتنياهو. برّر جانتس تشكيل الحكومة بحرصه على الدفاع عن المؤسسات الديموقراطية، ومنع مشروع الضم الذي كان في مركز الحملة الانتخابية لليكود بعد الإعلان عن "صفقة القرن" في بداية سنة 2020، ومواجهة تحديات جائحة كورونا.

لم تكن الخيارات أمام بني جانتس كثيرة بعد انسداد أفق انتخابات رابعة والدخول في أزمة تفشي جائحة كورونا، فقد سقطت إمكانية تشكيل حكومة مدعومة من القائمة المشتركة بعد إعلان ثلاثة أعضاء كنيست من أزرق أبيض رفضهم لهذا الخيار. كما سقطت إمكانية تشكيل حكومة "وحدة وطنية" بين أزرق أبيض والليكود في أعقاب معارضة لابيد وموشيه يعلون Moshe Ya'alon لذلك، بالإضافة إلى أن أزمة كورونا جعلت نتنياهو السبّاق والمبادر في تأطير الأزمة كـ"أزمة قومية" من الدرجة الأولى، تستوجب حكومة "وحدة وطنية" كما كان الحال عشية حرب حزيران/ يونيو 1967، بالإضافة إلى تعزيز قوة نتنياهو السياسية خلال الأزمة. دفع هذا المشهد المعقَّد جانتس إلى الانشقاق عن تحالف أزرق أبيض، والتباحث مع نتنياهو على حكومة يتبادل بها

الرجلان رئاسة الحكومة، مع تمثيل كبير لحزب أزرق أبيض المقلّص الذي يرأسه جانتس في توزيع الوزارات، بالإضافة إلى استعداده لدعم قانون يتيح لنتنياهو أن يكون في الحكومة (قائم بالأعمال في مرحلة التناوب) على الرغم من لائحة الاتهام.[4]

لم تستطع حكومة نتنياهو – جانتس الصمود أكثر من عام، لأن نتنياهو رفض إحداث تناوب مع جانتس على رئاسة الحكومة، معتقداً أنه إذا حلّ الكنيست وذهب إلى انتخابات جديدة سوف يضمن تشكيل حكومة من جديد. وفعلاً، في التصويت على الاقتراح لحلّ الكنيست في القراءة التمهيدية في 2020/12/2، أيَّد مشروع القانون 61 وعارضه 54؛ حيث صوَّتت القائمة المشتركة مع القرار ما عدا القائمة العربية الموحدة، برئاسة منصور عباس، امتنعت عن التصويت.[5] رأى جانتس هذا التصويت إشارة يرسلها لنتنياهو للوصول إلى تسوية حول الميزانية، حيث يرفض الليكود إقرار ميزانية 2021 وهو ما يريده جانتس.

كان موعد حلّ الكنيست معروفاً وينتظره الجميع، فقد كان الخلاف على ميزانية الحكومة هو التعبير الظاهر للأزمة، والتي أخفت بداخلها أزمات أخرى كما ذكرنا آنفاً. وظهرت الأزمة الجادة بين الليكود وأزرق أبيض في مسألة إقرار الميزانية العامة للدولة، والتي كانت من بين الأسباب المهمة التي جعلت كل طرف يُسوِّغ انضمامه إلى ائتلاف مع الطرف الآخر. فقد طالب الليكود بإقرار ميزانية لعام واحد، بينما طالب حزب أزرق أبيض بإقرار ميزانية لمدة عامين. وكان هذا الخلاف نابع من عدم ثقة أزرق أبيض ببنيامين نتنياهو، حيث رأى أن الهدف من إقرار ميزانية لعام واحد؛ هو نيّة نتنياهو للتنصل من اتفاقه مع جانتس، على التناوب على منصب رئيس الحكومة.

تبقى أزمة إقرار الميزانية نقطة توتر واحدة حدثت داخل الحكومة، وعلى الرغم من أنها الذروة في علاقات التوتر داخل الحكومة، إلا أن هنالك ملفات أخرى أسهمت في تعزيز ذلك التوتر. فعلى سبيل المثال، الموقف من الجهاز القضائي وسلطات فرض القانون؛ إذ يتعرضون لهجوم مستمر من طرف نتنياهو ووزراء وأعضاء كنيست من الليكود، في حين يقف حزب أزرق أبيض مدافعاً ومنافحاً عن هذه الأجهزة، لا سيّما وأن وزير القضاء حينها، آفي نيسنكورن Avi Nissenkorn، كان من حزب أزرق أبيض وقد صعّد نتنياهو والليكود من مهاجمة هذه السلطات بشكل كبير خلال تحالفه مع جانتس، مما زاد التوتر بين الطرفين، حيث تمّ مهاجمة وزير القضاء نفسه، وكانت التصريحات الهجومية بين الطرفين توحي بأن الحديث لا يدور عن كُتل داخل الحكومة، بل عن حكومة ومعارضة بينها خصومة سياسية وأيديولوجية شديدة. كما ظهر التوتر بين الأطراف في عدم إشراك نتنياهو لجانتس، وهو وزير الدفاع ورئيس الحكومة المناوب، وجابي أشكنازي Gabi Ashkenazi وهو وزير الخارجية، في الاتفاق مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تفاجأ الرجلان من إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عن عقد علاقات ديبلوماسية وتطبيع بينهما. ولم يصل الأمر إلى هذا الحد، بل برّر نتنياهو هذا الأمر بأنه خاف أنه إذا شارك الرجلين

بسرِّ المباحثات حول الاتفاق فإنه سيفشل، لأنهما كانا سيسرِّبان موضوع الإعلان عنه قبل الموعد، واصفاً إياهما بأنهما قد "يتحدثان بصورة غير مسؤولة مع مقربين لهما" حول الاتفاق.[6] والحقيقة أن نتنياهو لم يشركهم بالاتفاق لأنه أراد أن يحتفظ لنفسه بهذا الإنجاز، وتسجيله كإنجاز شخصي له، وهذا ما قد يوظفه جيداً في انتخابات قادمة في "إسرائيل". وفي السياق ذاته، حدث توتر بين الليكود وأزرق أبيض في أعقاب تصريحات أشكنازي، وزير الخارجية، الذي أعلن فيها أن موضوع الضم لم يعُد موجوداً على الطاولة، وأنه بدل مرحلة الضم، بدأت مرحلة التطبيع مع الدول العربية، وهو التصريح الذي أثار حفيظة أعضاء من حزب الليكود، الذين يؤكدون مراراً، وبينهم نتنياهو، أن الضم لم يكن ثمناً لـ"اتفاق السلام" مع الإمارات، بل تمّ تأجيله. وهذا الموضوع عُدَّ آنذاك مهماً لليكود، لأن شرعيته السياسية في أوساط جزء من قواعده الانتخابية كانت تتمثل في وعوده بالقيام بضمٍّ مناطقٍ في الضفة الغربية.

انتهت حكومة نتنياهو – جانتس لهذه الأسباب، ويبقى السبب الأساسي والأهم هو قرار نتنياهو بعدم التنازل لجانتس عن منصب رئاسة الحكومة ضمن اتفاق التناوب، واعتقد نتنياهو أنه يستطيع تفكيك الحكومة ومنع جانتس من منصب رئاسة الحكومة، والذهاب إلى انتخابات جديدة متسلحاً بإنجازه بتوقيع اتفاقيات تطبيع مع دول عربية، والتي اعتقد أنها ستضمن له تركيب حكومة بدون اتفاق تناوب مع حزب آخر.

3. انتخابات آذار/ مارس 2021:

تميزت الانتخابات الإسرائيلية في 2021/3/23 بتراجع نسبة التصويت العامة من 71.5% إلى 67.4%. بيد أن التراجع الكبير كان في المجتمع الفلسطيني، حيث تراجعت النسبة من 65% في انتخابات آذار/ مارس 2020 إلى 45% في انتخابات آذار/ مارس 2021[7] (انظر جدول 5/1). ويعود هذا التراجع إلى الأسباب التالية:

أ. تفكيك القائمة المشتركة، حيث أسهم ذلك في تراجع نسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني بشكل كبير، مما انعكس على نسبة التصويت العامة.

ب. حالة اللا مبالاة التي أصابت المجتمع الإسرائيلي جراء تكرار دورات الانتخابات؛ حيث أجريت أربع دورات انتخابية خلال عامين، وأصبحت "إسرائيل" أكثر دولة "غربية" برلمانية غير مستقرة سياسياً بمعدل عدد الدورات الانتخابية.

ج. عدم الثقة بالقدرة على تغيير الخريطة السياسية، من حيث ما يمكن توقعه من هذه الانتخابات، مما دفع الكثيرين لعدم التصويت في هذه الدورة.

د. تداعيات جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية التي رافقتها، والتي أسهمت في عزوف الناس عن التصويت.

جدول 5/1: نتائج انتخابات الكنيست الـ 24 مقارنة بالكنيست الـ 21، و22، و23[8]

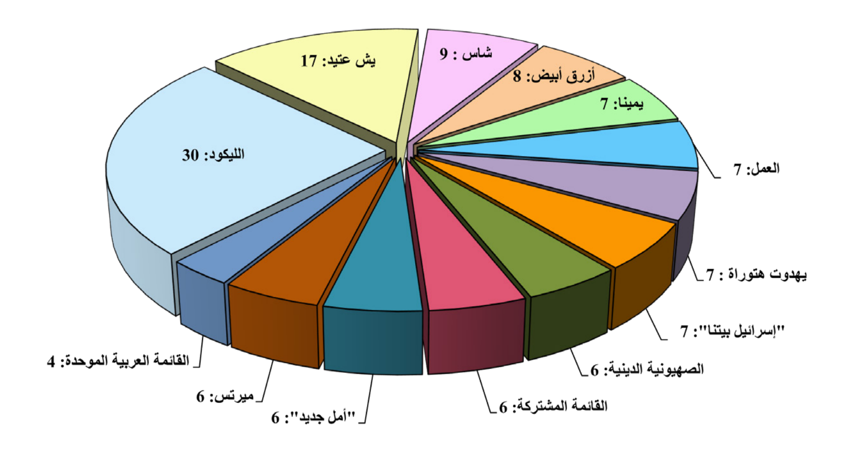
اسم القائمة*	الكنيست الـ 24 (2021/3/23)		الكنيست الـ 23 (2020/3/2)		الكنيست الـ 22 (2019/9/17)		الكنيست الـ 21 (2019/4/9)	
	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد
الليكود	1,066,892	30	1,352,449	36	1,113,617	32	1,140,370	35
يش عتيد/ "يوجد مستقبل"	614,112	17	–	–	–	–	–	–
شاس	316,008	9	352,853	9	330,199	9	258,275	8
أزرق أبيض**	292,257	8	1,220,381	33	1,151,214	33	1,125,881	35
يمينا (اتحاد اليمين: نيسان 2019)	273,836	7	240,689	6	260,655	7	159,468	5
العمل	268,767	7	–	–	–	–	190,870	6
يهود التوراة (يهدوت هتوراة)	248,391	7	274,437	7	268,775	7	249,049	8
"إسرائيل بيتنا"	248,370	7	263,365	7	310,154	8	173,004	5
الصهيونية الدينية	225,641	6	–	–	–	–	–	–
القائمة المشتركة (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، والتجمع الوطني الديمقراطي (بلد)، والجبهة العربية للتغيير	212,583	6	–	–	–	–	–	–
"أمل جديد"	209,161	6	–	–	–	–	–	–
ميرتس	202,218	6	–	–	–	–	156,473	4
القائمة العربية الموحدة	167,064	4	–	–	–	–	–	–
القائمة المشتركة (الموحدة، وحداش، والتجمع، والتغيير)	–	–	581,507	15	470,211	13	–	–
التغيير وحداش	–	–	–	–	–	–	193,442	6
الموحدة وبلد	–	–	–	–	–	–	143,666	4
العمل – جيشر – ميرتس	–	–	267,480	7	–	–	–	–
العمل – جيشر	–	–	–	–	212,782	6	–	–
المعسكر الديموقراطي (ميرتس، و"إسرائيل ديموقراطية"، والحركة الخضراء	–	–	–	–	192,495	5	–	–
كُلنا***	–	–	–	–	–	–	152,756	4
عدد الذين يحق لهم الاقتراع	**6,578,084**		**6,453,255**		**6,394,030**		**6,339,729**	
مجموع الأصوات الصالحة	**4,410,052**		**4,553,161**		**4,310,102**		**4,309,270**	

* هناك بعض الاختصار في أسماء القوائم والأحزاب وتحالفاتها، لمحاولة تجنّب تعقيد الجدول.

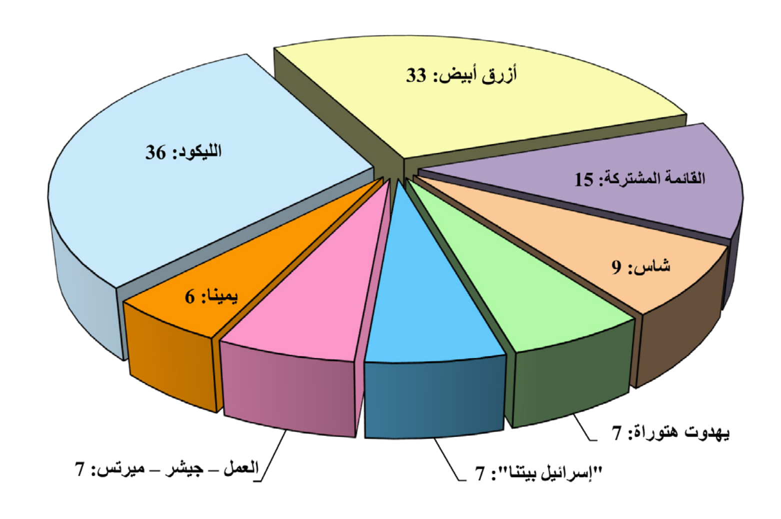
** قام حزب يش عتيد Yesh Atid بحلّ نفسه رسمياً قبيل انتخابات نيسان/ أبريل 2019، وأعلن انضمامه إلى حزب أزرق أبيض.

*** قام حزب كُلنا Kulanu بحلّ نفسه رسمياً قبيل انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019، وأعلن انضمامه إلى حزب الليكود.

نتائج انتخابات الكنيست الـ24، 2021/3/23



نتائج انتخابات الكنيست الـ23، 2020/3/2



تميزت هذه الانتخابات أيضاً بعدد القوائم الفائزة في الانتخابات، والتي نجحت بتجاوز نسبة الحسم، حيث فازت 13 قائمة مقابل 8 قوائم في انتخابات 2020. وهذا يدل على حالة التفكك في المشهد السياسي الإسرائيلي؛ فالقائمة المشتركة تفككت لقائمتين، وكتلة يمينا Yemina إلى اثنتين (يمينا والصهيونية الدينية)، وانشق جدعون ساعر عن الليكود مكوناً حزباً جديداً، وتفكك تحالف أزرق أبيض إلى حزبين (أزرق أبيض و"يوجد مستقبل")، وتفكَّك تحالف حزب العمل إلى قائمتين من جديد (العمل وميرتس)، وهذا يدل على أن التكتلات التي كانت في انتخابات آذار/ مارس 2020، كما التفكك في انتخابات آذار/ مارس 2021 لم ينقذ "إسرائيل" من معضلتها السياسية الموجودة فيها منذ انتخابات نيسان/ أبريل 2019.

حصل الليكود في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019 على 1,113,617 صوتاً، فيما حصل في انتخابات آذار/ مارس 2020 على 1,352,449 صوتاً، بمعنى أن الليكود ارتفع عدد المصوتين له بأكثر من 200 ألف صوت. وفي انتخابات آذار/ مارس 2021، تراجع عدد مصوتي الليكود إلى 1,066,892 صوتاً، أي أن الليكود تراجع نحو 300 ألف صوت عن الانتخابات السابقة. وحصل الليكود في هذه الانتخابات على 24.2% من الأصوات، مُمثَّلاً في 30 مقعداً، أي أقل بـ 6 مقاعد عن انتخابات آذار/ مارس 2020.[9] ويمكن إرجاع سبب تراجع الليكود إلى العوامل التالية:

أولاً: انشقاق جدعون ساعر عن الليكود في نهاية سنة 2020 مكوِّناً حزباً جديداً "أمل جديد New Hope". وانشق مع ساعر الكثير من قيادات الليكود على المستوى القُطري، مثل الوزير زئيف ألكين Ze'ev Elkin، وقيادات على المستوى المحلي. وأسهم هذا الانشقاق في خسارة الليكود لأصوات كثيرة، حيث تنافس ساعر وحزبه على القواعد الانتخابية نفسها لليكود.

ثانياً: عزوف الناس عن التصويت، حيث تراجعت نسبة التصويت العامة بنحو 4%، وهذا لا بدّ أنه أسهم في فقدان الليكود عدداً لا بأس به من الأصوات.

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية التي تعيشها "إسرائيل" جراء جائحة كورونا، واتهام نتنياهو بسوء إدارته للأزمة، أسهمت في تراجع قطاعات اجتماعية ضعيفة من التصويت له لصالح حركة شاس Shas؛ التي زاد تمثيلها بمقعد واحد.

وهذا الأمر يأخذنا إلى الحزب الجديد الذي أسسه جدعون ساعر المنشق عن الليكود "أمل جديد"، والذي تآكلت شعبيته تدريجياً منذ تأسيسه، فبعد التأسيس تنبأت استطلاعات رأي حصوله على نحو 20 مقعداً،[10] حيث أعلن ساعر بأنه يطرح نفسه كمرشح لرئاسة الحكومة. ثم مع اقتراب موعد الانتخابات تآكلت شعبيته حتى وصلت في الانتخابات إلى 6 مقاعد. وحصل الحزب على 4.7% من الأصوات، أي نحو 209 آلاف صوت، وهي الأصوات التي على ما يبدو أُخِذ أغلبها من حزب الليكود، الذي تراجع كما ذكر سابقاً بنحو 300 ألف صوت.

بعد تفكك تحالف أزرق أبيض، في أعقاب دخول رئيس التحالف بني جانتس لحكومة نتنياهو، بقي من هذا التحالف حزبان خاضا الانتخابات، هما حزب أزرق أبيض برئاسة جانتس، وحزب "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لابيد. وحصل حزب "يوجد مستقبل" على 17 مقعداً، فكان الحزب الثاني من حيث التمثيل البرلماني، وحصل الحزب على 13.9% من الأصوات، أي نحو 614 ألف صوت. في حين حصل حزب أزرق أبيض على نحو 292 ألف صوت، أي بنسبة 6.6% من الأصوات الصحيحة، مُمثَّلاً في 8 مقاعد في الكنيست. وهذا يعني أنهما مجتمعَيْن حصلا على أقل مما حصل عليه التحالف في انتخابات 2020، حيث حصل على نحو 1.2 مليون صوت، وهذا يؤكد على

انتقال الكثير من مصوِّتي التحالف السابق إلى الأحزاب الأخرى، مثل حزب العمل وحزب ميرتس بالأساس، بالإضافة إلى تراجع نسبة التصويت عموماً والتي أثّرت سلباً على الجميع.

حصلت حركة شاس برئاسة أرييه درعي Aryeh Deri على نحو 316 ألف صوت بمعدل 7.2% من الأصوات، وفي الانتخابات التي سبقتها، حصلت شاس على نحو 353 ألف صوت بمعدل 7.7% (9 مقاعد)، أي أن الحركة حافظت على تمثيلها على الرغم من تراجع عدد المصوِّتين لها، ويعود ذلك لتراجع نسبة التصويت في المجتمع الإسرائيلي، ولكنها في المجمل حافظت على أغلب قاعدتها الانتخابية، وهو ما يميّز الأحزاب الدينية الحريدية، حيث إن قواعدها ثابتة إلى حدٍّ ما.

أما حزب يهود التوراة (يهدوت هتوراة) United Torah Judaism (*Yahadut HaTorah*)، فقد حصل في الانتخابات على نحو 248 ألف صوت بمعدل 5.6% من الأصوات، بينما حصل في الانتخابات التي سبقتها على 274 ألف صوت، مُمثَّلاً بـ 7 مقاعد، أي أنه حافظ على عدد مقاعده، على الرغم من تراجع عدد الأصوات. وهو ما ينطبق على حركة شاس التي لم تخسر الكثير من المصوِّتين، على الرغم من أن الحزب زعم أنه كان يستطيع الحصول على عدد أكبر أو شبيه بالعدد السابق، لولا الدعم الذي حصل عليه حزب الصهيونية الدينية من طرف نتنياهو، مما أدى إلى تصويت قسم من مصوِّتي الحركَتَين (شاس ويهدوت هتوراة) لحزب الصهيونية الدينية.

استطاع حزب الصهيونية الدينية الذي يشمل تحالف حركة "قوة يهودية Jewish Power" الكهانية (نسبةً إلى مئير كهانا Meir Kahane) أن يحصل على نحو 226 ألف صوت، بمعدل 5.1% من الأصوات، وقد عَمِل نتنياهو كثيراً على بناء هذا الحزب خوفاً من خسارته وضياع عشرات الآلاف من أصوات اليمين، كما حدث في دورات الانتخابات السابقة. واستطاع الحزب تحقيق إنجاز انتخابي كبير بحصوله على 6 مقاعد في الكنيست، ليعيد تمثيل حزب كهانا القديم/ الجديد في الكنيست لأول مرة منذ سنوات الثمانينيات، حيث كان مئير كهانا عضواً في الكنيست ومُنع حزبه كاخ Kach من خوض الانتخابات في سنة 1984.

أما حزب يمينا برئاسة نفتالي بينيت، فحصل على 7 مقاعد، بعد أن حصل على نحو 274 ألف صوت، بمعدل 6.2% من الأصوات، بمعنى أن قوته لم تكن كبيرة مقارنة مع قوة حزب الصهيونية الدينية. وكان نفتالي بينيت قد رفض أن يبني تحالفاً مع رئيس حزب الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش ورئيس حركة "قوة يهودية" الكهانية إيتمار بن جفير، طامحاً في ذلك إلى استقطاب مصوِّتين من المركز السياسي الإسرائيلي، بيد أن استراتيجيته فشلت وذلك بسبب الحملة الدعائية التي شنّها نتنياهو عليه؛ بأنه سيكون مركّباً من حكومة "يسارية" برئاسة يائير لابيد.

على الجانب الآخر من الخريطة السياسية، استطاعت رئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي Merav Michaeli من إنقاذ الحزب من السقوط في الانتخابات، حيث حصل حزب العمل على نحو 269 ألف صوت، بمعدل 6.1% من الأصوات، مُمثلاً في 7 مقاعد في الكنيست لوحده. وفي الانتخابات السابقة حصل الحزب على 7 مقاعد أيضاً ولكن بتحالف مع ميرتس ومع جيشر. وتدل هذه النتائج على النجاح الذي حققته ميخائيلي في زيادة عدد مصوِّتي الحزب من جهة، وتمثيله لوحده عدد المقاعد نفسها التي كانت في السابق.

أما حزب ميرتس، فقد استطاع أن يعزز قوَّته بعد فشل التحالف السابق مع حزب العمل وجيشر، فخاض الانتخابات بشكل منفرد، محاولاً أن يكسب أصواتاً من المجتمع العربي؛ بواسطة إدراج مرشَّحَيْن عربيَّيْن في المكانَيْن الرابع والخامس. وحصل الحزب على 202 ألف صوت، بمعدل 4.6% من الأصوات مُمثلاً بـ 6 مقاعد في الكنيست. وهي نتيجة لم يتوقعها الحزب، حيث كان يصارع على تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات.

حافظ حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman على قوته التمثيلية في الكنيست بـ 7 مقاعد كما المرات السابقة، حيث حصل الحزب على نحو 248 ألف صوت، بنسبة 5.6% من الأصوات، في حين حصل في الانتخابات التي سبقتها على نحو 263 ألف صوت، بنسبة 5.8% من الأصوات، وهو يؤكد على ثبات قواعد الحزب التي تصوِّت له، والتي يهمها موضوع الدِّين، والدولة، ولجم قوة الأحزاب الدينية في المشهد السياسي الإسرائيلي.

4. الهبّة الشعبية أيار/ مايو 2021:

تُعدّ الهبّة الشعبية الفلسطينية في "إسرائيل" لحظة مهمة في تاريخ الفلسطينيين منذ سنة 2000، لا سيّما أنها خرجت في خضم حالة من التشرذم السياسي، وحالة الإحباط النابعة من انتشار الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطيني، وحالة المجتمع الحرجة التي خرج بها من جائحة كورونا مع كلّ ما حملت من تداعيات اقتصادية وسياسية ونفسية. ولعل الأهم مما سبق، حالة "الأسرلة" التي تعززت في السنوات الأخيرة، والتي تمثلت في حالة الاندماج الفرديّ، والرهان على الحراك الفرديّ، بمعزل عن مشروع سياسيّ جماعي وجمعي.

يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أسهمت في اندلاع الهبّة الشعبية، تتمثل الأسباب المباشرة في قمع الشرطة المسلّحة لاحتجاجات حيّ الشيخ جراح على طرد العائلات الفلسطينية من بيوتها، وسلسلة الاقتحامات العنيفة للمسجد الأقصى وباحاته والاعتداء على المصلين داخله. وفي كلتا الحالتين كان حضور فلسطينيي الداخل ومشاركتهم بارزاً. وتكمن أهمية قضية حيّ الشيخ جراح أنها تعيد إلى الأذهان وإلى الوعي واقع الفلسطينيين في "إسرائيل"، لا سيّما في المدن الساحلية واللد والرملة، حيث يواجهون ويعيشون المحاولات الاستيطانية نفسها

لطردهم والاستيلاء على بيوتهم، وإحلال عائلات يهودية ضمن مشروع استيطاني واضح للعيان؛ بغية التضييق على العرب، وتهويد أحيائهم، وبالتالي تهويد مدن الساحل. وكانت اللد أكثر المدن التي واجهت هذه السياسة الاستيطانية، وربما هذا ما يفسر إلى حدٍّ ما عنف الأحداث في هذه المدينة، ففيها بدأ مشروع التهويد من خلال زرع بؤر استيطانية تحت غطاء مدارس توراتية.[11]

يشير استطلاع الرأي الذي أجراه مركز مدى الكرمل في حيفا بعد الهبّة الشعبية، أن نحو 60% من الفلسطينيين في مناطق الـ 48 يعتقدون أن السبب المركزي لاندلاع الهبّة الشعبية هو الأحداث في القدس (اقتحامات المسجد الأقصى والشيخ جراح)، فيما أرجع نحو 21% السبب إلى التمييز تجاه العرب، وأشار نحو 15% أن السبب الرئيسي هو الغضب من تخاذل الشرطة والدولة في مواجهة العنف والجريمة في المجتمع العربي.[12]

جدول 5/2: مواقف الفلسطينيين في مناطق الـ 48 حول أسباب الهبّة الشعبية 2021[13]

ما هو برأيك العامل المركزي لاندلاع الهبة الشعبية في المجتمع العربي في "إسرائيل"؟	النسبة (%)
أحداث المسجد الأقصى وحيّ الشيخ جراح	60.5
الغضب من تخاذل الشرطة والدولة في مواجهة الجريمة والعنف	15.2
تمييز الدولة تجاه المواطنين العرب في مجالات الحياة المدنية	21.1
تعاظم دور الحراكات الشبابية في الاحتجاج الشعبي	0
تهويد المدن الساحلية واللد والرملة	1
العدوان على قطاع غزة	0
آخر	2.1

أسهمت الاقتحامات المتتالية للمسجد الأقصى وباحاته في تأجيج حالة الغضب لدى الفلسطينيين الذين داوموا على الصلاة في المسجد خلال شهر رمضان 1442هـ، لا سيّما في الأيام الأخيرة من الشهر. وكان الاقتحام مساء السبت 2021/5/8 هو الأشد، فقد اقتحمت الشرطة الإسرائيلية المسجد الأقصى وساحاته في ليلة القدر، وقمعت المصلين والمتواجدين في الحرم القدسي الشريف. واستمرت هذه الاقتحامات خلال الأيام التي سبقت العيد ويوم العيد. وسبق هذه الأحداث نصب الحواجز على باب العامود لمنع تواجد الفلسطينيين على مدرجاته، الفعل الذي أعاد إلى الذاكرة البوابات الإلكترونية التي نشرتها "إسرائيل" على مداخل المسجد الأقصى سنة 2017، ودور الهبّة الشعبية الأساسي في إفشالها، وهذا ما حدث أيضاً هذه المرة عندما نصبت الشرطة الحواجز على مدخل باب العامود، حيث كان للهبّة الشعبية واحتجاج الفلسطينيين ومنهم فلسطينيو الـ 48 دور مهم في تراجع الشرطة عن فعلها.[14]

صعَّدت "إسرائيل" من أدوات قمعها للهبّة الشعبية التي انتقلت من القدس إلى البلدات العربية داخل الخط الأخضر، حيث أقرَّت الحكومة الإسرائيلية توسيع صلاحيات الشرطة في التعامل مع الهبّة في البلدات العربية، وأعطتها صلاحيات كفرض الحواجز، وتفتيش السيارات، وإغلاق مداخل البلدات العربية، ووضع كتل إسمنتية على مداخل بلدات أخرى وإغلاقها، وإغلاق مناطق في المدن الساحلية كما فعلت الشرطة في البلدة القديمة في عكا خلال أيام عيد الفطر، وفرض حظر تجول على السكان كما حدث في اللد.[15]

خلال الأسبوع الأول من الهبّة، كثَّفت الشرطة من حملة اعتقالات للشباب المشاركين في الهبّة، حيث اعتقلت المئات خلال أيام ومنهم قاصرون. اعتقل جزءٌ من الشباب لبضعة أيام، والقسم الأكبر بقي في المعتقل. وعلاوة على ذلك، قدَّمت الشرطة نحو 200 لائحة اتهام خلال أقل من أسبوع، كلها لشباب عرب في حملة اعتقالات، وكذلك تقديم لوائح اتهام غير مسبوقة في مدة زمنية قصيرة. لم تقتصر الاعتقالات على الشباب فقد مسَّت قيادات سياسية مثل الشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية المحظورة، وقد تمّ تمديد اعتقاله مرتين، وآخرون أُفرج عنهم بعد أيام.[16]

شهدت هذه الهبّة دخول ميليشيات يهودية منظَّمة، بعضها كان مسلحاً، جاءت من البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وبعضها من المدارس الدينية التوراتية التي استوطنت في مدن الساحل كاللد ويافا، وبعضها من منظمات فاشية مثل منظمة "لافيلميا La Filmia"، وهي رابطة مشجِّعي فريق بيتار القدس Beitar Jerusalem، ومنظمة "لاهافا"، وهما منظَّمتان تؤمنان بنقاء العرق اليهودي، وعُلو العرقية اليهودية ودونية الأغيار.[17]

5. تشكيل حكومة بينيت – لابيد:

بعد فشل نتنياهو في تشكيل الحكومة في أعقاب انتخابات 2021، بسبب رفض حزب الصهيونية الدينية دخول القائمة الموحدة للائتلاف، انتقل التكليف ليائير لابيد الذي استطاع تشكيل حكومة يكون نفتالي بينيت رئيسها الأول في الفترة الأولى (حتى آب/ أغسطس 2023)، ولابيد رئيسها الثاني. نجح لابيد في تشكيل الحكومة بسبب عاملَين؛ الاتفاق بين جميع مركَّباتها على منع نتنياهو من تشكيل حكومة، وموافقتهم على دخول القائمة الموحدة للائتلاف الحكومي.

تشكَّلت الحكومة من ثماني قوائم يصل عدد أعضائها إلى 62 عضواً، وهو عدد غير مسبوق من القوائم التي تُشكل حكومة بهذا العدد القليل من الأعضاء، وهو يحمل تحدّياً كبيراً لها، فكل مركَّب من مركباتها قادر لوحده على إسقاطها.

تضم الحكومة أحزاباً من خلفيات سياسية وأيديولوجية متباينة جداً، ففيها أحزاب يمين (يمينا، و"أمل جديد"، و"إسرائيل بيتنا")، وأحزاب يسار (ميرتس، والعمل)، وأحزاب وسط ("يوجد مستقبل"، وأزرق أبيض)، وحزب عربي.

يعود السبب الرئيسي لتشكيل حكومة التغيير في "إسرائيل" إلى سعي مُركَّباتها المركزية إلى إطاحة بنيامين نتنياهو عن سدَّة الحكم. وقد اجتمع على هذا الهدف أحزابُ يمين ويسار ووسط كانت ترفض الجلوس مع بعضها في الماضي. وإلى جانب الرغبة في إسقاط نتنياهو، شكَّلت هذه الحكومة مخرجاً لحالة المعارضة التي يعيشها اليسار الصهيوني منذ سنوات طويلة. فعلى سبيل المثال، لم يشارك حزب ميرتس اليساري في حكومة إسرائيلية منذ سنة 2001، وحزب العمل خارج الحكومة منذ سنة 2009، وحزب "يوجد مستقبل" لا يشارك في الحكومة منذ سنة 2015. ودفعت حالةُ المعارضة الدائمة وهيمنة اليمين على الوزارات الحكومية حركاتٍ إسرائيليةً إلى المشاركة في الحكومة ومحاولة التأثير وبناء ذواتها كأحزاب سلطة، مما قد يُحسِّن شعبيتها الانتخابية. وستحصل هذه الأحزاب، وتحديداً حزبَي ميرتس والعمل، على الوزارات الاجتماعية، مما قد يحسِّن قدرتها على التأثير في السياسات الاجتماعية والتعليمية وفق رؤاها الحزبية.

قرَّرت هذه المركَّبات، وخصوصاً اليمينية منها وحزب أزرق أبيض برئاسة جانتس، منع نتنياهو من تشكيل الحكومة، وعلى الرغم من الضغوط التي مارسها اليمين على ساعر وبينيت للعدول عن دخول حكومة التغيير،[18] إلا أنهم صدّوا هذه الضغوطات ودخلوا في حكومة التغيير، وذلك من أجل إرسال رسالة إلى قواعد اليمين عموماً، ولقواعد الليكود خصوصاً، أن الليكود لن يعود إلى السلطة ما دام نتنياهو رئيسه، وفقط تنحّيه أو تنحيته سوف يفسح الطريق أمام عودتهم لتشكيل حكومة يمين صافية، بقيادة الليكود.

تشكَّلت الحكومة الجديدة وفق مبدأ التناوب على رئاسة الحكومة بين نفتالي بينيت ويائير لابيد، وقد تنازل لابيد عن رئاسة الحكومة لوحده أو البدء بالتناوب، على الرغم من أنه أكبر الأحزاب بعد الليكود، من أجل إقناع بينيت بالانضمام للحكومة، وتُشكِّل هذه النقطة سابقةً في النظام السياسي الإسرائيلي، فلأول مرة يترأس الحكومةَ شخصيةٌ تنتمي لحزب ليس لديه إلا ستة مقاعد في الكنيست. ومع ذلك اشترط بينيت للانضمام للحكومة بعدم التزامه بالاتفاقيات التي وقّعها لابيد مع باقي الشركاء، بل بالاتفاق الذي وقّعه مع لابيد فقط. كما سيكون لكل من رؤساء الحكومة بالتناوب حقّ النقض (الفيتو veto) على كلّ قرار حكومي،[19] وهو أمر سوف يعيق عمل الحكومة، ولكنها تنازلات قدمها لابيد من أجل تشكيل الحكومة.

6. الفلسطينيون في "إسرائيل" والمشاركة في انتخابات الكنيست:

أ. انتخابات آذار/ مارس 2020:

وصلت نسبة التصويت في المجتمع العربي (لا يشمل المدن المختلطة) في انتخابات آذار/ مارس 2020 إلى نحو 65%، مقارنة مع 60% في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019، و49% في انتخابات نيسان/ أبريل 2019. وحصلت القائمة المشتركة في هذه الانتخابات على 581,507 أصوات، ما يعادل 12.67% من أصوات الناخبين، منها 487,911 صوتاً من أصوات الناخبين العرب، أي ما يعادل 87% من مجمل الأصوات، بينما ذهبت باقي الأصوات للأحزاب الصهيونية، وحقَّقت القائمة المشتركة أكبر إنجاز انتخابي في تاريخ العرب في "إسرائيل" بحصولها على 15 مقعداً. وللمقارنة، فقد حصلت القائمتان العربيَّتان (تحالف الجبهة الديموقراطية (حداش) The Democratic Front for Peace and Equality – Hadash، والعربية للتغيير Arab Movement for Renewal، وتحالف الموحدة والتجمع الوطني (بلد) (National Democratic Assembly (Balad) في انتخابات نيسان/ أبريل 2019 على 337,108 أصوات، ما يعادل نحو 70% من مجمل الأصوات في المجتمع العربي، بينما ذهبت 30% من مجمل الأصوات لأحزاب صهيونية. وللمقارنة مع نتائج التصويت للقائمة المشتركة في انتخابات سنة 2015، فقد حصلت القائمة على 446,583 صوتاً، أي ما يعادل 10.61% من مجمل الأصوات، وهي 82% من الأصوات في المجتمع العربي.[20]

يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسباب التي تُفسر زيادة تمثيل القائمة المشتركة في الانتخابات، فمنذ تأسيسها سنة 2015، كانت هذه الانتخابات الأولى التي لم يسبقها صراع ومناكفات بين مركباتها الأربعة حول المحاصصة وترتيب المقاعد في القائمة. ففي الدورات الثلاث الأخيرة (2015، ونيسان/ أبريل 2019، وأيلول/ سبتمبر 2019) سبقت كل واحدة منها أشهرٍ من السجال، وصل لدرجة المناكفات والاتهامات، مما ترك أثراً سلبياً لدى شرائح اجتماعية، اعتقدت أن القائمة المشتركة تحوَّلت إلى مجرد "سفينة نجاة" يحاول الجميع الوصول من خلالها إلى الكنيست، وليس مشروعاً سياسياً يهدف إلى تعزيز التمثيل العربي في الكنيست وتنجيع أدائه. أما في انتخابات آذار/ مارس 2020 فقد دخلت القائمة المشتركة الانتخابات بغياب هذه المناكفات بين مركّباتها وبين قواعد هذه المركّبات، بل على العكس كان هناك عملٌ جماعيٌ ميدانيٌ ترك أثراً إيجابياً على جديّة هدفها نحو تعزيز التمثيل العربي.

أسهمت الخطة الأمريكية، أو ما يسمى "صفقة القرن"، في زيادة التصويت للقائمة المشتركة، واقتنع الجمهور العربي أن تعزيز القائمة المشتركة سيكون على حساب زيادة قوة تمثيل كتلة اليمين بقيادة حزب الليكود وبنيامين نتنياهو، مما سيمنع حكومة اليمين من تنفيذ وعودها بضم أجزاء من الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق. هذه القناعة ازدادت في

أعقاب نتائج انتخابات الكنيست في أيلول/ سبتمبر 2019. فمع صعود تمثيل القائمة المشتركة إلى 13 مقعداً، تراجع تمثيل كتلة اليمين من 60 مقعداً في انتخابات نيسان/ أبريل 2019 (حيث خاضت حينها قائمتان عربيتان الانتخابات وحصلتا معاً على 10 مقاعد) إلى 56 مقعداً في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019. واستطاعت القائمة المشتركة تسويق هذه المعادلة عبر شعاراتها الانتخابية، بأن إسقاط "صفقة القرن" يكون بالتصويت للقائمة المشتركة، لا سيّما وأن الخطة الأمريكية شملت بنداً يتعلق بتبادل الأرض والسكان المتمثل بنقل المثلث إلى "الدولة الفلسطينية".[21] ودلَّت النتائج على أن زيادة تمثيل القائمة المشتركة منعت كتلة اليمين من الوصول إلى 61 مقعداً.

علاوة على ذلك، اشترك الحزبان الكبيران والمتنافسان على تشكيل الحكومة؛ الليكود وأزرق أبيض، على نزع شرعية القائمة المشتركة.[22] حيث استمر نتنياهو في التحريض على القائمة المشتركة، فيما أعلن حزب أزرق أبيض أنه يرفض أي تعاون معها في تشكيل الحكومة، حتى لو كان الخيار هو الدعم من خارجها، معلناً عن توجهه لتشكيل حكومة تعتمد على "أغلبية يهودية". جاءت مثابرة أزرق أبيض على نزع شرعية القائمة المشتركة خضوعاً لدعاية الليكود التي ركَّزت على أن جانتس يرغب بتشكيل حكومة مع المشتركة، حيث ردَّ الحزب على هذه الدعاية بتكثيف رفضه لكل تعاون مع المشتركة من جهة، ووجود كتلة في الحزب ترفض التعاون مع المشتركة من منطلقات أيديولوجية عنصرية من جهة ثانية، بالإضافة إلى دعم الحزب لشطب النائب هبة يزبك. وجاء موقف أزرق أبيض هذا على الرغم من توصية المركبات الثلاث في القائمة المشتركة (ما عدا التجمع الوطني الديمقراطي) على جانتس لتشكيل الحكومة في أيلول/ سبتمبر 2019. لعب خطاب نزع الشرعية عن القائمة المشتركة دوراً مهما في تكتل الناس حولها، والرغبة في زيادة تمثيلها، بحيث يكون ذلك هو الرد المناسب على نزع شرعيتها.

ب. انتخابات آذار/ مارس 2021:

عشية انتخابات آذار/ مارس 2021، انشقَّت القائمة المشتركة إلى قائمتين، القائمة العربية الموحدة والقائمة المشتركة؛ التي أبقت على تحالف مركباتها الثلاث (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والجبهة العربية للتغيير، والتجمع الوطني الديمقراطي). بدأ الانشقاق في القائمة المشتركة بعد سلسلة من تصريحات للنائب منصور عباس. وصلت العلاقة بين الموحَّدة ومركّبات المشتركة الأخرى إلى درجة القطيعة قبل انشقاق المشتركة. كانت هنالك محاولات للإبقاء على القائمة المشتركة بمركّباتها الأربعة، من خلال جهود بذلتها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في "إسرائيل"، بيد أن هذه الجهود باءت بالفشل ولم تنجح في الحفاظ على القائمة المشتركة. لقد وصلت القطيعة ذروتها على مستوى القواعد الانتخابية والناشطين الحزبيين الذين فضلوا هذا الانشقاق، وحمّل كل طرف مسؤولية الانشقاق على الطرف الآخر.

رأى الطرفان أن كلّ طرف بيّت القرار لشقّ القائمة المشتركة؛ فقد اتّهمت القائمة العربية الموحدة المشتركة بأنها اتخذت قراراً كان مبيّتاً لإقصائها عن المشتركة، على الرغم من أنها وصلت إلى تفاهمات حول المسائل السياسية مع باقي المركّبات، في حين اتهمت باقي المركّبات وتحديداً الجبهة الديمقراطية والتجمع الوطني والقائمة العربية الموحّدة بأنها رفضت مبدأ اتخاذ القرارات السياسية داخل المشتركة من خلال الحسم الديموقراطي بين المركّبات الأربعة، وأصرّت على رفض الالتزام ببرنامج سياسي موحَّد للمشتركة،[23] وادّعوا أن هذا هو موقف مقصود لكي تنشقّ عن المشتركة. وشبّهت الجبهة الديمقراطية القائمة الموحَّدة بحزب الليكود، قائلة بأنها لا تريد فرعاً لليكود في القائمة المشتركة.[24]

وخلال الحملة الانتخابية، ركَّزت القائمة العربية الموحدة على وضع مسألة الحفاظ على الدِّين وهويّة المجتمع الدينية في مركز الخلاف مع مركّبات القائمة المشتركة الثلاث، لبلورة تكتل اجتماعي مؤيد لها بعيداً عن النقاش السياسي حول التجربة المتعلقة بخطاب النائب منصور عباس وسلوكه في السنة الماضية (2020). في حين حرصت القائمة المشتركة على وضع النقاش السياسي والخطاب الوطني في مركز نقاشها مع القائمة العربية الموحدة، التي تعمل على فرز المجتمع في إطار صراع ديني – علماني، في حين تعمل المشتركة على فرزه على أساس مواقف سياسية ووطنية بين وطني ومتأسرل.

لم تتعدَّ نسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني في هذه الانتخابات نسبة 45%؛ وهي النسبة الأقل منذ بداية مشاركة الفلسطينيين في "إسرائيل" في الانتخابات البرلمانية منذ سنة 1948، مقارنة مع نتائج الانتخابات في الدورة السابقة (آذار/ مارس 2020) التي بلغت فيها نسبة مشاركة العرب الفلسطينيين 65%، حيث نرى أنّ هناك تراجعاً جِدّياً في نسبة التصويت، وارتفاعاً في نسبة الممتنعين عن التصويت. يشكِّل العزوف عن التصويت المعطى الأهمَّ في السلوك الانتخابي لدى الفلسطينيين منذ تشكيل القائمة المشتركة في سنة 2015؛ وبحسب نتائج الانتخابات الأربع الأخيرة التي جرت خلال الفترة 2019–2021، تراجعت نسبة التصويت إلى أقل من 50%، ومن ثم قفزت إلى 60% وأكثر لتتراجع إلى 45% في انتخابات 2021. هذه التغيُّرات الحادّة في أنماط التصويت تحمل الكثير من الدلالات بشأن العلاقة بين الجمهور الفلسطيني والعمل البرلماني عموماً، وبينه وبين الأحزاب العربية على وجه الخصوص (انظر الجدول 5/3).

حصلت القائمة المشتركة في الدورة الانتخابية في آذار/ مارس 2021 على 212,583 صوتاً، أي ما يعادل 4.82% من مُجْمَل الأصوات العامة، بينما حصلت القائمة العربية الموحَّدة على 167,064 صوتاً، أي ما يعادل 3.79% من مُجْمَل الأصوات العامة.[25] وعلى سبيل المقارنة، حصلت القائمة المشتركة في انتخابات الكنيست الـ 23 (آذار/ مارس 2020) على 581,507 أصوات تعادل 12.67% من مجمل الأصوات العامة.[26] وعلى الرغم من التراجع الذي حصل في نسبة التصويت في المجتمع

الفلسطيني، فإنّ غالبية المصوّتين العرب انتخبوا القائمتين العربيّتين، إذ بلغت نسبتهم نحو 80% من الأصوات العربية، بينما ذهبت باقي الأصوات للأحزاب الصهيونية. وفي انتخابات سنة 2020، صوّت 87% من المصوّتين العرب للقائمة المشتركة، بينما صوّت الباقون 13% للأحزاب الصهيونية.

جدول 5/3: أنماط التصويت لدى المجتمع العربي منذ تشكيل القائمة المشتركة سنة 2015[27]

	2015	نيسان/ أبريل 2019*	أيلول/ سبتمبر 2019	آذار/ مارس 2020	آذار/ مارس 2021**
عدد الأصوات للقائمة المشتركة	446,583	337,108	470,611	487,911	317,384
عدد المقاعد	13	10	13	15	10
نسبة المصوّتين للقائمة المشتركة (%)	82	70	80	87	79.5
نسبة المصوّتين للأحزاب الصهيونية (%)	18	30	20	13	19.4
نسبة الامتناع عن التصويت (%)	36	51	40	35	55

ملاحظة: لا تشمل هذه النتائج المدن المختلطة.

* الأرقام تتعلّق بالتصويت للقائمتين: تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحَّدة والتجمّع.

** الأرقام تتعلّق بالتصويت للقائمتين: القائمة المشتركة (ثلاثة مركّبات)، والقائمة العربيّة الموحَّدة.

حصلت الأحزاب الصهيونية في هذه الانتخابات على ما يقارب 20% من الأصوات العربية، أي نحو 80 ألف صوت، ومن هذه الأصوات، حصل الليكود على 26%، وحزب ميرتس على 19%، وحزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيجدور ليبرمان على 17%، وحزب يش عتيد برئاسة يائير لابيد على 11% من هذه الأصوات.[28]

تشير نسبة التصويت في المجتمع العربي للكنيست الـ 24 إلى أنها مؤشّر على سلوك احتجاجي وعقابي في الدرجة الأولى للقائمة المشتركة، وفي المُجْمَل لا يحمل موقفاً سياسياً سلبياً من العمل البرلماني.

إنّ الارتفاع والهبوط في معدّلات التصويت على نحو ملحوظ من دورة إلى أخرى، وبهذه السرعة والنِّسب العالية لهذه الجهة أو تلك، لا يمكن الاستدلال منه أنه نزع الشرعية عن العمل البرلماني في السياسة العربية المحلية كلياً. إذ حصلت القائمتان العربيتان في دورة الانتخابات الحالية على ما يقارب الـ 380 ألف صوت، أي أقلّ بنحو 200 ألف صوت عن انتخابات آذار/ مارس 2020، عندما كانتا ضمن القائمة المشتركة. إنّ عدد الأصوات الحالي والانقسام إلى قائمتين، علاوة على عدم تغيُّر عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الصهيونية في الدورتين الأخيرتين، يدلّ على أنّ الخَيارَيْن الأساسيَّيْن لدى الجمهور الفلسطيني كانا إما التصويت للقائمتين العربيّتين، وإما الامتناع عن التصويت.

ج. مشاركة القائمة العربية الموحَّدة في الحكومة:

قرّرت القائمة العربية الموحّدة الانضمام إلى حكومة بينيت – لابيد، وجاء هذا القرار بعد عام من تحرّكها الفاعل من أجل المشاركة في أيّ ائتلاف حكومي، أو دعم هذا الائتلاف. ينضوي هذا القرار تحت مظلّة التأثير من الداخل على حدّ تعبير قادتها.

اتّبعت القائمة العربية الموحّدة، برئاسة منصور عباس، خطاباً وسلوكاً سياسيَّيْن يراهنان على الانخراط في أيّ حكومة إسرائيلية، وعلى وجه التحديد بعد انتخابات آذار/ مارس 2020 وفشل مشروع المراهنة على جانتس، وإسقاط نتنياهو الذي تبنَّته القائمة المشتركة التي كانت الموحّدة مركّباً من مركّباتها.

بعد فشل نتنياهو في تشكيل الحكومة، بسبب رفض حزب الصهيونيّة الدينية[29] دعم القائمة العربية الموحّدة للائتلاف الحكومي، وقّعت الأخيرة اتّفاق المشاركة في الائتلاف الحكومي مع حزب "يوجَد مستقبل". ففي 2021/6/2، وقّع رئيس حزب "يوجَد مستقبل" يائير لابيد، ورئيس القائمة العربية الموحّدة منصور عباس اتّفاقاً لتشكيل حكومة الوحدة. شملت الاتفاقيّة الموقَّعة بين الطرفين التفاهمات التي اتُّفِق عليها بين القائمتين، وملحَقاً يُنظِّم عمل الحكومة، كجزء من الاتفاقية بين الطرفين. أما أهمّ البنود، حسبما ورد في الاتفاقية، فكانت:[30]

- "تدعم القائمة العربية الموحدة تشكيل الحكومة، وتكون جزءاً من الائتلاف الحكومي، وتكون ملتزمة بقرارات الحكومة وإدارة الائتلاف، وتدعم إجراءاتها في الكنيست".
- "تدعم القائمة العربية الموحدة كلّ تعديلات التشريع التي تُرفع للكنيست بعد التوقيع على هذه الاتفاقية".
- "تلتزم القائمة العربية الموحدة بدعم إجراءات الائتلاف في الكنيست، والتصويت لمرشّحي الائتلاف للمناصب المختلفة، في الكنيست واللجان المختلفة".
- "تعمل القائمة العربية الموحدة لضمان بقاء عمل الحكومة حتى نهاية دورتها، بما في ذلك دعم ميزانية الدولة ومعارضة اقتراحات حجب الثقة، أو اقتراحات حلّ الكنيست".
- "ستُقسَم لجنة الداخليّة وحماية البيئة إلى لجنتين: لجنة الداخليّة وحماية البيئة، ولجنة الأمن الداخلي".
- "ستحصل القائمة العربية الموحدة على المناصب التالية: نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة، رئيس لجنة الداخلية، نائب رئيس الكنيست، رئيس اللجنة لشؤون المجتمع العربي".
- "يتّفق الطرفان على العمل على صياغة خطّة خمسيّة لتقليص الفجوات للمجتمع العربي، والدرزي، والشركسي، والبدوي بميزانية مقدارها 30 مليار شيكل [نحو 9.2 مليارات

دولار][31] حتّى نهاية سنة 2026، وذلك دون المسّ بقرارات حكومية سابقة (على الأقلّ 50% هي إضافة ميزانية). تُبَلْوَر الخطّة الخماسية بالتنسيق بين هيئة التطوير الاقتصادي للمجتمع العربي، وقسم الميزانيات في وزارة المالية، وبالتشاور مع لجنة شؤون المجتمع العربي".

- "ستقرّ الحكومة خطّة خماسية لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي حسب تقرير "المديرين"، والقرار الحكومي حامل الرقم 852 بميزانية مقدارها 2.5 مليار شيكل [نحو 771 مليون دولار] لخمس سنوات، منها مليار شيكل [نحو 308 ملايين دولار] ذات طابع مدنيّ لمكافحة الجريمة والعنف ليس لها صلة بوزارة الأمن الداخلي".
- "إقامة لجنة وزاريّة لشؤون المجتمع العربي برئاسة رئيس الحكومة".
- "تذليل العقبات التخطيطية والبيروقراطية لتراخيص البناء في المجتمع العربي، والتوجّه إلى المستشار القضائي للحكومة من أجل فحص إلغاء المخالفات التي أُعطِيتْ للعرب في ما يتعلّق بالبناء غير المرخَّص".
- "تلتزم الحكومة بأن تصدّق خلال 45 يوماً من تشكيلها على قرار الحكومة بشأن الاعتراف بثلاث قرى بدويّة في النّقب؛ وبالتوازي خلال تسعة شهور من تشكيل الحكومة، سوف تُقدَّم لها خطّة لتسوية/ تنظيم توطين البدو في النّقب حسب المصلحة العامة في النّقب لتصدّق عليها".

ثانياً: المؤشرات السكانية

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2021 بنحو 9.451 ملايين نسمة، بينهم 6.983 ملايين يهودي، أي ما نسبته 73.9% من السكان. وذلك مقارنة بنحو 9.29 ملايين نسمة، بينهم 6.874 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74% من السكان في نهاية سنة 2020. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدّرته الدائرة سنة 2021 بنحو 1.996 مليون، مقارنة بنحو 1.957 مليون سنة 2020، أي ما نسبته 21.1% من السكان (انظر جدول 5/4). وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (370 ألفاً تقريباً)[32] والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.6 مليون سنة 2021، أي نحو 16.9% من السكان.

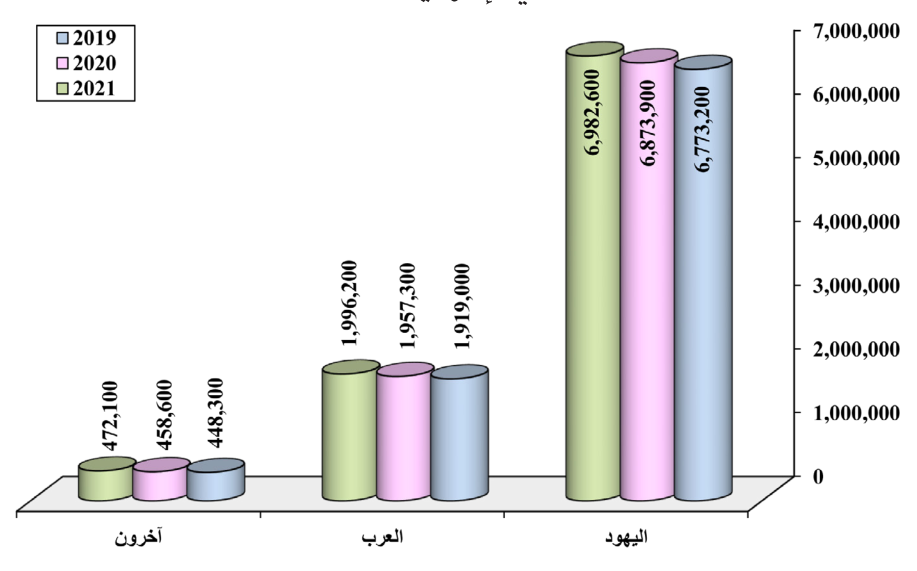
وقد صنفت دائرة الإحصاء الإسرائيلية سنة 2021 نحو 472 ألف شخص على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 5%، مقارنة بنحو 458.6 ألفاً سنة 2020. وهؤلاء "الآخرون" هم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية، ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية، ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب.

وقد أصدرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بياناً إحصائياً بمناسبة ذكرى احتلال الجزء الشرقي من القدس، جاء فيه إن القدس هي المدينة الأكبر في فلسطين وأن سكانها يمثلون 10% من مجمل السكان في دولة الاحتلال. حيث وصل عدد سكان القدس في نهاية سنة 2020 إلى نحو 951 ألفاً، من بينهم نحو 585 ألف مستوطن ونحو 367 ألف فلسطيني، أي ما يقارب 38.6%.[33] وأشارت تقديرات إسرائيلية إلى أن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس سنة 2021 بلغ نحو 800 ألف مستوطن؛ أما التقديرات الفلسطينية الصادرة عن معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) فأشارت إلى أن عدد المستوطنين بلغ 913 ألفاً في السنة نفسها.

جدول 5/4: أعداد السكان في "إسرائيل" 2013–2021[34]

السنة	الإجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2013	8,134,500	6,104,500	1,683,200	346,800
2014	8,296,900	6,219,200	1,720,300	357,400
2015	8,463,400	6,334,500	1,757,800	371,100
2016	8,628,600	6,446,100	1,797,300	386,200
2017	8,797,900	6,554,500	1,838,200	405,200
2018	8,967,600	6,664,300	1,878,400	424,900
2019	9,140,500	6,773,200	1,919,000	448,300
2020	9,289,800	6,873,900	1,957,300	458,600
2021	9,450,900	6,982,600	1,996,200	472,100

أعداد السكان في "إسرائيل" 2019–2021



وفي سنة 2020 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 1.63%، مقارنة بنحو 1.7% في سنة 2021؛ بنسبة زيادة لليهود في سنة 2021 بلغت 1.58%، وللعرب بمن فيهم شرقي القدس والجولان 1.99%.

ووفق دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فقد بلغ متوسط العمر في "إسرائيل" 80.7 عاماً للرجال، و84.8 عاماً للنساء. وحسب الدائرة نفسها، فإن 44.8% من اليهود يعرّفون أنفسهم بأنهم علمانيون، ويُعرّف 20.5% أنفسهم بأنهم محافظون لكن ليسوا متدينين، وهناك 12.5% يرون أنفسهم متدينين محافظين، و11.7% متدينين، و10% أرثوذكس متشددين.[35]

عانى مجتمع فلسطينيي 1948 بشكل كبير من انتشار الجريمة المنظمة وفوضى السلاح، حيث يوجد نحو 500 قطعة سلاح في البلدات العربية دون ترخيص، بحسب تقديرات الشرطة الإسرائيلية. كما عانى فلسطينيو 1948 من تقاعس السلطات المسؤولة، وتواطؤ الشرطة الإسرائيلية مع عصابات الجريمة؛ فيما يبدو سعياً إسرائيلياً غير معلن لإيجاد بيئة طاردة للفلسطينيين. وقد قتل في سنة 2020 ما مجموعه 113 فلسطينياً بسبب الجريمة المنظمة،[36] كما قتل نحو 110 آخرين حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.[37]

ومن جهة أخرى، زاد التحريض في الأوساط الإسرائيلية الصهيونية ضدّ فلسطينيي 1948 وضدّ الفلسطينيين عموماً. ووفق مؤشر العنصرية والتحريض في شبكات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية، الذي نشره المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، فقد ازداد الخطاب العنيف تجاه العرب في سنة 2021 بنسبة 8% مقارنة بسنة 2020، حيث كان هناك 620 ألف محادثة اشتملت على تحريضٍ وكراهية ضدّ العرب؛ وكان خطاب الكراهية هذا قد شهد في سنة 2020 تزايداً بنسبة 16% مقارنة بسنة 2019.[38]

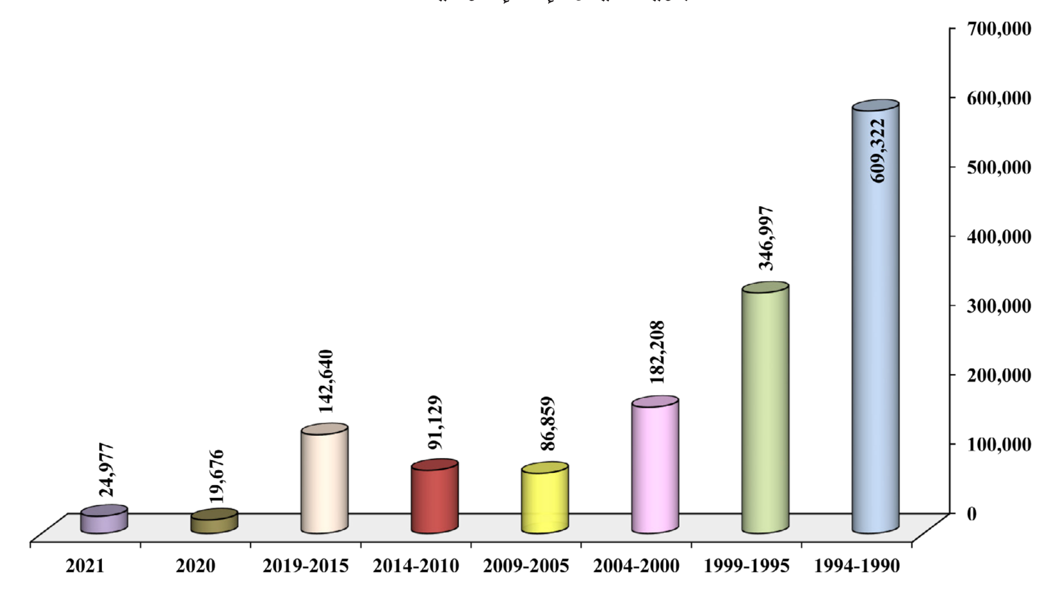
وخلال سنة 2021 قدِمَ إلى "إسرائيل"، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 24,977 مهاجراً، مقارنةً بـ 19,676 مهاجراً و33,247 مهاجراً في سنتي 2020 و2019 على التوالي (انظر جدول 5/5). وذكرت الإحصائيات أن عدد المهاجرين إلى "إسرائيل" منذ قيام الكيان الإسرائيلي سنة 1948 بلغ 3.3 ملايين، منهم 45.6% وصلوا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1990.[39] وتظهر هذه الأرقام استقراراً نسبياً في معدل الهجرة في الفترة 2015–2021، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتهم على نحو واسع.

جدول 5/5: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2021[40]

السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005	2014–2010	2019–2015	2020	2021	المجموع الكلي
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859	91,129	142,640	19,676	24,977	**1,503,808**

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2019، ما عدا الفترة 2020–2021.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2021



وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة إلى "إسرائيل" ترافقت مع استمرار الهجرة المضادة منها. وحسب دائرة الإحصاء المركزية فقد خرج من "إسرائيل" سنة 2019 نحو 15,500 يحملون جوازات إسرائيلية، بينما رجع في السنة نفسها 8,000. أي أن معدل الهجرة المضادة بلغ نحو 7,500 شخص.[41]

ووفقاً لتقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن ما بين 560–596 ألف إسرائيلي يعيشون في الخارج حتى نهاية سنة 2016، وبما لا يشمل عدد الأطفال الذين ولدوا لهم في أثناء وجودهم خارج البلاد.[42] وقد أفاد تقرير سنوي أصدره "اتحاد الطلاب في إسرائيل National Union of Israeli Students" سنة 2018، أن 59% من الجامعيين في "إسرائيل" يدرسون الهجرة لأسباب مختلفة، شخصية واقتصادية في معظمها.[43]

وبالإشارة إلى التوزيع الديني لفلسطينيي 1948، يجدر الانتباه أولاً إلى أن الإحصائيات الإسرائيلية تدمج فلسطينيي شرقي القدس وسوريي الجولان مع فلسطينيي 1948؛ وبناء عليه، ووفق معطيات نهاية سنة 2020، هناك نحو 1.671 مليون من المسلمين (السُّنَّة) بنسبة 85.4%، و147 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.5%، و137.6 ألفاً من المسيحيين بنسبة 7%.[44]

من ناحية أخرى، يُقدّر عدد اليهود في العالم بنحو 15.166 مليون نسمة سنة 2021، تعيش غالبيتهم العظمى في الولايات المتحدة و"إسرائيل". ويُعدُّ هذا الرقم قفزة في تقديرات أعداد اليهود مقارنة بالسنوات الماضية. وترجع أسباب الزيادة "المفاجئة" في الأرقام التي اعتادت المصادر نفسها نشرها، أنها ضمَّت إليها مؤخراً أولئك اليهود الذين لا يؤمنون باليهودية ديناً، والأبناء الذين يكون أحد والديهم من اليهود، ومعظمهم في الولايات المتحدة، فزاد العدد بنحو 500 ألف مقارنة بسنة 2019، بعد أن كانت الزيادة السنوية بحدود 100 ألف سنوياً.

وقد أشار المتخصص بالشؤون الديموجرافية والناشط في الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، سرجيو ديلا بيرجولا، إلى أن عدد اليهود في الولايات المتحدة يبلغ نحو 6 ملايين نسمة، بزيادة 300 ألف فقط عن سنة 2013؛ بينما بحسب استطلاع أجراه معهد بيو للأبحاث Pew Research Center فإن عدد اليهود في الولايات المتحدة يبلغ 7.5 ملايين نسمة، بزيادة قدرها 800 ألف عن سنة 2013. وظهر تقدير آخر في الكتاب السنوي اليهودي الأمريكي American Jewish Year Book لإيرا شيسكين Ira Sheskin وأرنولد داشيفسكي Arnold Dashefsky أن عدد اليهود في الولايات المتحدة يبلغ 7.3 ملايين نسمة، بزيادة قدرها 600 ألف عن سنة 2013، وهو عدد قريب لما قدره استطلاع معهد بيو. ووفقاً لإيرا شيسكين فإن غالبية علماء الاجتماع الأمريكيين يقبلون هذا الاختلاف في الأرقام باعتبارها تقديرات معقولة، وأوضح أن ديلا بيرجولا لم يحسب 1.5 مليون شخص يُعرفون بأنهم "يهود بلا دين"،[45] أي ينتمون لليهودية كقومية وليس كدين. غير أن اعتماد هذا الرقم سيجعل مجموع اليهود في الولايات المتحدة و"إسرائيل" نحو 14.298 مليوناً (وفق المكتبة الافتراضية اليهودية Jewish Virtual Library) يشملون نحو 94.3% من يهود العالم. كما أنه لا يبدو منطقياً عند إضافة باقي يهود العالم، فإما أن يحذف أو ينقص التواجد اليهودي في عدد من البلدان، أو يضطر لزيادة المجموع الكلي لليهود عن 15.166 مليوناً ليستوعب باقي يهود العالم.[46] ولذلك، فضلنا في هذا التقرير الإبقاء على تقدير عدد اليهود في الولايات المتحدة بنحو 6 ملايين، لقربه أكثر من التوزيع المنطقي لليهود وانتشارهم في العالم، وهو الرقم نفسه المعتمد لدى الوكالة اليهودية.

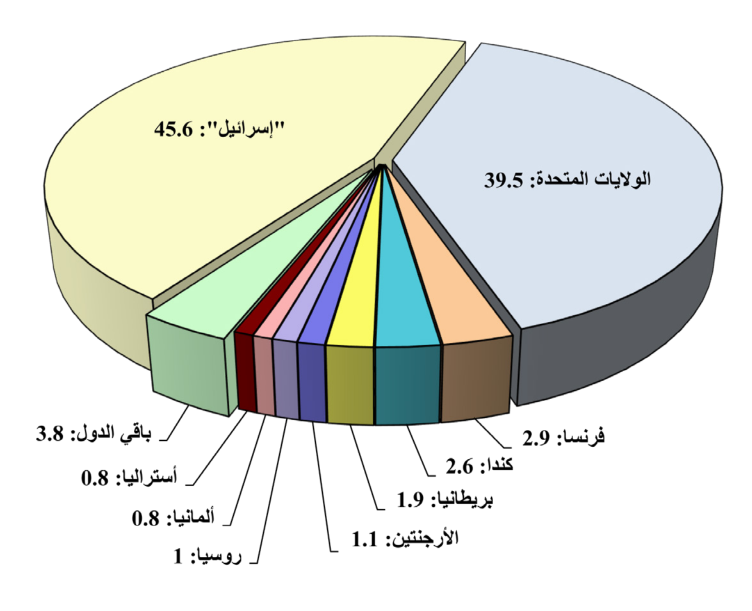
وبلا شك، فإن هذا التباين الكبير في تقدير أعداد اليهود، الذي يرجع أساساً لتعريف من هو اليهودي، يجعل الأمر مربكاً للمتابعين. لكنه على كل حال لا ينفي ضآلة عدد اليهود على مستوى

العالم، وتركزهم بنسبة تزيد عن 85% في بلدَيْن اثنَيْن، ونسبة النمو البطيئة بشكل عام لأعدادهم؛ كما يؤكد حالة "الذوبان" في المجتمعات الأخرى، وانعكاس مشاكل العولمة وتحدياتها على يهود العالم.

جدول 5/6: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2021[47]

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	الأرجنتين	روسيا	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد (بالألف نسمة)	6,930	6,000	446	393.5	292	175	150	118	118	577.5	**15,200**
النسبة (%)	45.6	39.5	2.9	2.6	1.9	1.1	1	0.8	0.8	3.8	**100**

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2021 (%)



ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية

تعيش "إسرائيل" حالة اقتصادية متقدمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية في أوروبا؛ ومقارنة بدول الشرق الأوسط، وهي حالة تعيش على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، وتستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي؛ كما تستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية، ومن التطبيع مع العديد من البلدان العربية.

خلال سنتي 2020–2021 عانى الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير من تداعيات انتشار جائحة كورونا (كوفيد–19). وتحدث خبراء إسرائيليون عن أسوأ تراجع اقتصادي إسرائيلي منذ إنشاء الكيان، وعن أزمة اقتصادية تسببت بشطب عدة سنوات من التقدم الاقتصادي. في الوقت الذي وصل فيه عدد الإصابات في نهاية سنة 2021 إلى 1.38 مليون إصابة.[48]

وأنفقت "إسرائيل" نحو 9.3 مليارات دولار حتى نهاية 2021 لمواجهة الوباء. وارتفع العجز الحكومي إلى 11.6% في سنة 2020، كما ارتفع الدَّين العام من 60% إلى 72.6% من الدخل القومي. وكل أسبوع إغلاق كان يكلف الاقتصاد الإسرائيلي من 6–9 مليارات شيكل (نحو 1.9–2.8 مليار دولار)؛ بينما انخفض مبيت السياح الأجانب في الفنادق بنسبة 95% سنة 2020. أما التحسن الاقتصادي الذي شهدته سنة 2021، فقد ظلّ جزئياً، وإن كانت الخسائر أقل مما كان متوقعاً.[49]

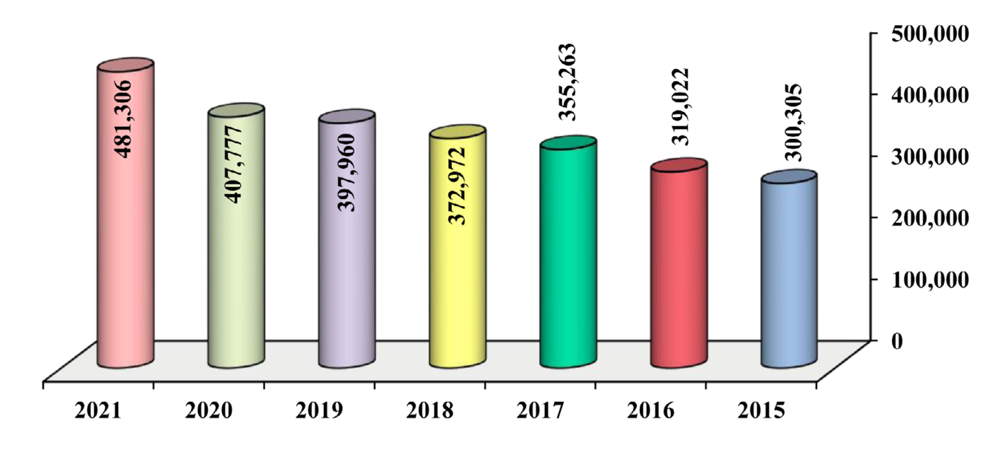
كما تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بانعكاسات العدوان على قطاع غزة في معركة "سيف القدس" في أيار/ مايو 2021، حيث بلغ مجموع الخسائر الاقتصادية نحو 2.14 مليار دولار.[50]

بلغ الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) الإسرائيلي، وفق تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، لسنة 2021 ما مجموعه 1,554.3 مليار شيكل (481 مليار دولار)، مقارنة بـ 1,401.4 مليار شيكل (نحو 408 مليارات دولار) سنة 2020 و1,418.4 مليار شيكل (398 مليار دولار) سنة 2019. ووفق هذه التقديرات، فإن الناتج المحلي سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 10.9% لسنة 2021، وتراجعاً مقداره 1.2% لسنة 2020. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أنَّ نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 18% سنة 2021، وبنسبة 2.5% سنة 2020 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انظر جدول 5/7). مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى.

جدول 5/7: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2015–2021 بالأسعار الجارية[51]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2015	1,166,354	300,305	3.8839
2016	1,225,235	319,022	3.8406
2017	1,278,841	355,263	3.5997
2018	1,341,581	372,972	3.597
2019	1,418,449	397,960	3.5643
2020	1,401,406	407,777	3.4367
2021	1,554,281	481,306	3.2293

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2015–2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

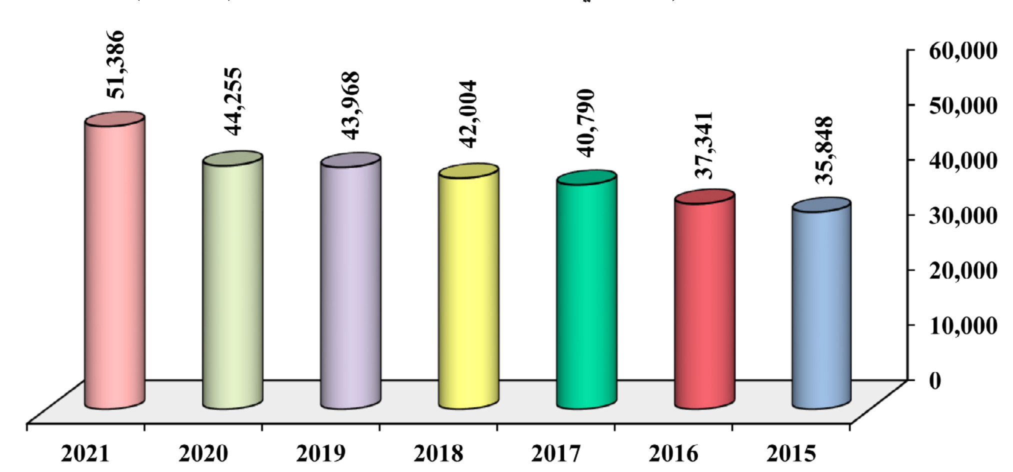


وحسب الإحصائيات الإسرائيلية فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي سنة 2021 بلغ 165,942 شيكل (51,386 دولار)، مقارنة بـ 152,090 شيكل (44,255 دولار) سنة 2020، و156,716 شيكل (43,968 دولار) سنة 2019. ووفق هذه الإحصائيات، فإن معدل دخل الفرد سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 9.1% سنة 2021، وتراجعاً مقداره 3% لسنة 2020. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 16.1% سنة 2021، وبنسبة 0.7% سنة 2020 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة إذا لم يتم الانتباه إلى اختلاف الحساب بالعملة المحلية مقابل الدولار (انظر جدول 5/8).

جدول 5/8: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2015–2021 بالأسعار الجارية[52]

السنة	معدل دخل الفرد (بالشيكل)	معدل دخل الفرد (بالدولار)
2015	139,231	35,848
2016	143,413	37,341
2017	146,830	40,790
2018	151,087	42,004
2019	156,716	43,968
2020	152,090	44,255
2021	165,942	51,386

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2015–2021 بالأسعار الجارية (بالدولار)



وبحسب تقرير الفقر السنوي لمنظمة "لتيت Latet" الإسرائيلية، الذي نشر في 2021/12/21، فإن 27% من سكان "إسرائيل" يعيشون تحت خط الفقر. وهي إحصائية محتسبة، غالباً، قبل استلامهم لمخصصات الدعم الاجتماعي التي تُخفّض نسبة الفقر فيما بينهم بنحو 29%. غير أن اللافت للنظر هو أن هذه المخصصات تُخرج نحو 45% من فقراء اليهود من تحت خط الفقر، مقابل نحو 11% من فقراء فلسطينيي 1948. أما نسبة 27% فتعني أن 2.5 مليوناً يعيشون تحت خط الفقر بينهم 1.1 مليون طفل وفتى تحت 18 عاماً.[53]

أما تقرير الفقر السنوي الذي صدر عن مؤسسة التأمين الوطني National Insurance of Israel (NII) في 2021/12/29 فيذكر أن نسبة الفقر كانت 21% في سنة 2020، ووصلت إلى 22.7% سنة 2021.[54]

وقد لاحظ مركز أدفا Adva Center في تل أبيب في تقريره الصادر في آذار/ مارس 2021 أن قرابة مليون شخص انضموا إلى دائرة البطالة سنة 2020، أو أغلقوا مصالحهم التجارية الصغيرة، على الأغلب بسبب أزمة جائحة كورونا؛ في الوقت الذي لم يتضرر فيه أصحاب الدخول العالية في "إسرائيل"، وأن عدد أصحاب الملايين لم يتراجع إلا بنسبة ضئيلة، وأن هناك نحو 157 ألف مليونير في "إسرائيل".[55]

أما فيما يتعلق بموازنة الحكومة الإسرائيلية، فإن معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تشير إلى أن مجموع المصروفات الكلي في الميزانية المعتمدة المعدلة لسنة 2019 بلغ 572.345 مليار شيكل (نحو 160.58 مليار دولار)؛ غير أن الأداء الحقيقي للمصروفات Budget Performance بلغ 624.526 مليار شيكل (181.7 مليار دولار) في سنة 2020 مقابل 554.726 مليار شيكل (نحو 155.6 مليار دولار) سنة 2019.[56]

وتتوزع الميزانية على ثلاثة محاور، أولها الميزانية الاعتيادية Ordinary Budget وتشمل مصاريف الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزارات...، والثانية تشمل ميزانية التطوير وسداد الديون، والثالثة تشمل ميزانية للمشاريع. ويلاحظ من أداء الميزانية لسنة 2020 أن الميزانية الاعتيادية حازت على 455.957 مليار شيكل (نحو 132.7 مليار دولار)، من ضمنها 71.928 مليار شيكل (نحو 20.9 مليار دولار) صُرفت على الجيش، و19.797 مليار شيكل (نحو 5.76 مليارات دولار) صُرفت على الأمن العام، و79.909 مليار شيكل (نحو 23.3 مليار دولار) صُرفت على التعليم، و77.434 مليار شيكل (نحو 22.5 مليار دولار) صُرفت على الشؤون الاجتماعية. كما يلاحظ أن سداد الديون قد اقتطع جزءاً لا بأس به من المجموع الكلي للمصروفات حيث بلغت 97.392 مليار شيكل (نحو 28.3 مليار دولار) سنة 2020 مقارنة بـ 104.85 مليار شيكل (نحو 29.4 مليار دولار) سنة 2019.[57]

ويظهر أن القفزة الكبيرة في المصروفات في سنة 2020 مرتبطة أساساً بمكافحة جائحة كورونا، وتقديم الرعاية الاجتماعية والدعم المالي للعمال والموظفين الذين تعطلوا مؤقتاً أو كلياً بسبب الجائحة.

في المقابل، فإن مجمل الإيرادات الفعلي لسنة 2020 كان 610.8 مليارات شيكل (نحو 177.7 مليار دولار) مقارنة بـ 512.13 مليار شيكل (نحو 143.7 مليار دولار) سنة 2019. ومن الواضح أن جانباً كبيراً من الإيرادات يأتي من ضريبة الدخل (نحو 139.3 مليار شيكل أي نحو 40.5 مليار دولار) ومن ضريبة القيمة المضافة (نحو 100.2 مليار شيكل أي نحو 29.2 مليار دولار) كما في ميزانية سنة 2020.[58]

وتظهر الإحصائيات التي أمكن الحصول عليها من موقع وزارة المالية الإسرائيلية إنفاقاً مقداره 519.9 مليار شيكل (نحو 161 مليار دولار) سنة 2021، دون أن تشير إلى الجوانب المتعلقة بسداد الديون والمشاريع. وأظهرت الإحصائيات إنفاقاً تراكمياً مقداره 478.5 مليار شيكل (نحو 139.2 مليار دولار) سنة 2020، مقابل 420.3 مليار شيكل (نحو 117.9 مليار دولار) سنة 2019.[59]

ويجب الانتباه إلى أنه قد يحدث بعض التعارض والإرباك لدى الباحثين بحسب الإحصائيات والأرقام التي تصدرها جهات رسمية إسرائيلية، دون تحديد دقيق للمصطلح، إن كان المقصود الميزانية الكلية العامة Grand Total أم الميزانية الاعتيادية؛ وإن كان المقصود الميزانية التي أقرتها الحكومة، أم التي أقرها الكنيست، أم الميزانية الفعلية المحدَّثة للإيرادات والمصروفات بعد الانتهاء من السنة المالية.

ويوضح الجدول التالي الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية خلال الفترة 2017–2019:

جدول 5/9: الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية 2018–2020[60]

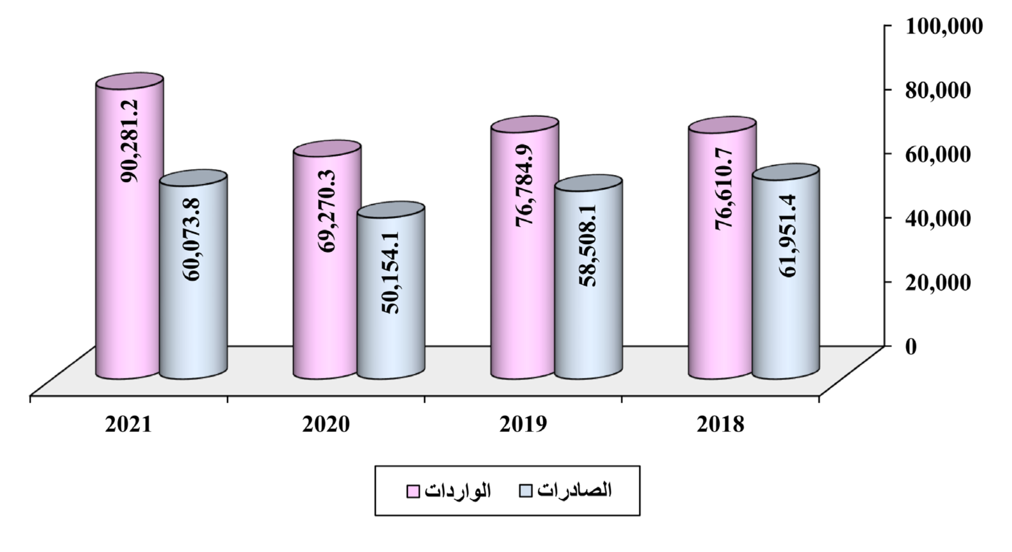
		2018		2019		2020	
		مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار
الإيرادات	**إيرادات جارية**	314,753	87,504.3	323,245	90,689.6	316,192	92,004.5
	إيرادات رأسمالية	128,694	35,778.1	162,575	45,612	269,135	78,312
	مشاريع	25,072	6,970.3	26,312	7,382.1	25,473	7,412.1
مجموع الإيرادات الكلي		**468,519**	**130,252.7**	**512,133**	**143,684**	**610,800**	**177,728.6**
المصروفات	**الميزانية الاعتيادية**	368,549	102,460.1	384,165	107,781.3	455,957	132,672.9
	ميزانية التطوير وسداد الديون	113,338	31,509	144,229	40,464.9	143,101	41,639.1
	مشاريع	24,983	6,945.5	26,332	7,387.7	25,468	7,410.6
مجموع المصروفات الكلي		**506,870**	**140,914.7**	**554,726**	**155,633.9**	**624,526**	**181,722.6**
نسبة العجز (%)		**8.2–**		**8.3–**		**2.2–**	

وفيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية لسنة 2021، فقد بلغت ما مجموعه 60.07 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 50.154 مليار دولار سنة 2020، و58.508 مليار دولار سنة 2019؛ وبذلك تكون الصادرات قد ارتفعت بنسبة 19.8% سنة 2021، بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة 14.3% سنة 2020. أما الواردات لسنة 2021، فبلغت ما مجموعه 90.28 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 69.27 مليار دولار سنة 2020، و76.79 مليار دولار سنة 2019؛ وبذلك تكون الواردات قد ارتفعت بنسبة 30.3% سنة 2021، بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة 9.8% سنة 2020 (انظر جدول 5/10). مع العلم أن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً؛ وأن النسب مُحتسبة على أساس الدولار، وليس على أساس الشيكل.

جدول 5/10: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2018–2021 بالأسعار الجارية[61]

		الصادرات	الواردات	نسبة العجز (%)
2018	مليون شيكل	222,432.6	275,436.4	23.8–
	مليون دولار	61,951.4	76,610.7	
2019	مليون شيكل	208,769.1	273,743.8	31.1–
	مليون دولار	58,508.1	76,784.9	
2020	مليون شيكل	172,326.2	237,861.8	38–
	مليون دولار	50,154.1	69,270.3	
2021	مليون شيكل	193,828.8	291,387.8	50.3–
	مليون دولار	60,073.8	90,281.2	

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2018–2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2021 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة نحو 16.195 مليار دولار، أي ما يمثل 27% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مقابل نحو 13.132 مليار دولار في سنة 2020 (26.2% من مجمل الصادرات الإسرائيلية). أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة

فشهدت انخفاضاً ملحوظاً سنة 2021، حيث بلغت نحو 8.293 مليارات دولار، أي ما يمثل 9.2% من مجمل الواردات الإسرائيلية، مقابل نحو 8.05 مليارات دولار في سنة 2018 (11.6% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وتُعوِّض "إسرائيل" بعضاً من عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 7.9 مليارات دولار سنة 2021 و5.08 مليارات دولار سنة 2020، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعدُّ دعماً مهماً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 5/10).

واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 4.356 مليارات دولار سنة 2021 و4.241 مليارات دولار سنة 2020، والواردات الإسرائيلية منها 10.724 مليارات دولار سنة 2021 و7.67 مليارات دولار سنة 2020. واحتلت ألمانيا المركز الثالث، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 8.35 مليارات دولار سنة 2021، بعد أن كان 6.91 مليارات دولار سنة 2020.

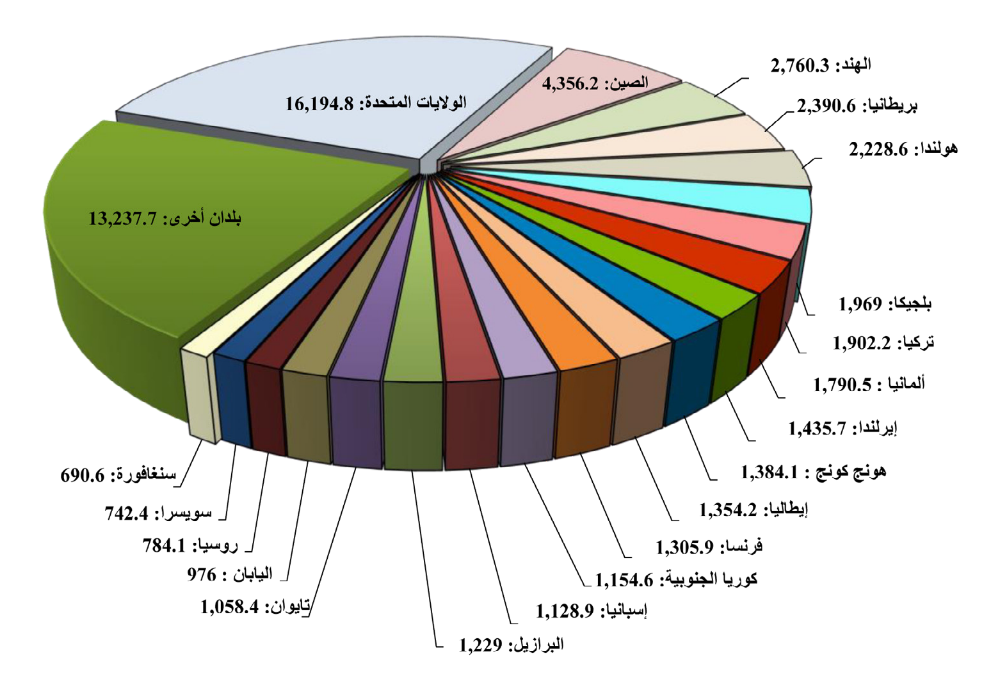
وتقدمت سويسرا من المركز الخامس إلى المركز الرابع في سنة 2021، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 7.341 مليارات دولار، وكان 5.672 مليارات دولار سنة 2020. وكان من اللافت تقدم تركيا من المركز السابع إلى المركز الخامس ليبلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.67 مليارات دولار في سنة 2021، بعد أن كان 4.93 مليارات دولار سنة 2020. واحتلت كل من بلجيكا وهولندا المركزَين السادس والسابع بتبادل تجاري بلغ 5.99 مليارات دولار و5.94 مليارات دولار على التوالي. وتراجعت بريطانيا من المركز الثالث سنة 2019 إلى المركز الرابع سنة 2020 بتبادل تجاري بلغ نحو 6.68 مليارات دولار، ثم إلى المركز الثامن سنة 2021 بتبادل تجاري بلغ نحو 5.38 مليارات دولار (انظر جدول 5/11).

وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2021 هي الهند (2.76 مليار دولار)، وإيرلندا (1.44 مليار دولار)، وهونج كونج (1.38 مليار دولار)، وإيطاليا (1.35 مليار دولار)، وفرنسا، والبرازيل. وكان من اللافت للنظر ارتفاع قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى إيرلندا بنسبة 625%، وارتفاع مجمل التبادل التجاري بين إيرلندا و"إسرائيل" بنحو 141% في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2021 فهي إيطاليا (3.36 مليارات دولار)، وهونج كونج (2.67 مليارات دولار)، وفرنسا (2.37 مليارات دولار)، وكوريا الجنوبية (2.25 مليار دولار)، والهند (2.24 مليار دولار)، وإسبانيا (2.03 مليار دولار) (انظر جدول 5/11).

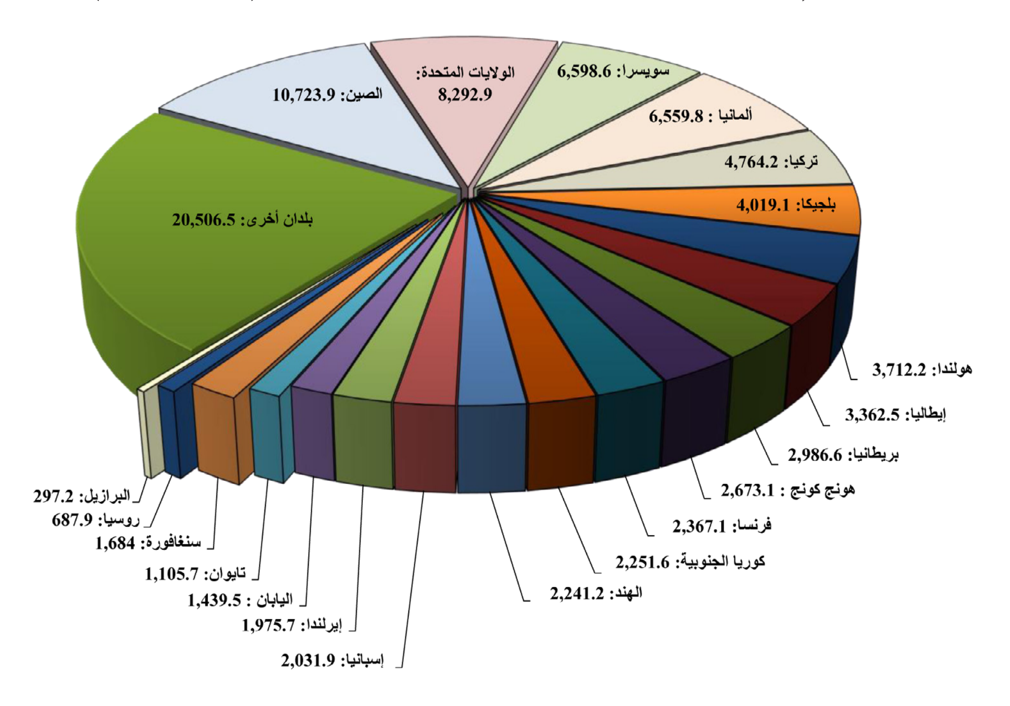
جدول 5/11: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2020–2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[62]

	البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
		2021	2020	2021	2020	2021	2020
1	الولايات المتحدة	24,487.7	21,181.8	16,194.8	13,132.3	8,292.9	8,049.5
2	الصين	15,080.1	11,910.2	4,356.2	4,240.5	10,723.9	7,669.7
3	ألمانيا	8,350.3	6,911.5	1,790.5	1,681.1	6,559.8	5,230.4
4	سويسرا	7,341	5,671.9	742.4	445.2	6,598.6	5,226.7
5	تركيا	6,666.4	4,928.8	1,902.2	1,430.8	4,764.2	3,498
6	بلجيكا	5,988.1	4,524.4	1,969	1,458.3	4,019.1	3,066.1
7	هولندا	5,940.8	5,364.9	2,228.6	2,462.8	3,712.2	2,902.1
8	بريطانيا	5,377.2	6,681.4	2,390.6	3,712.7	2,986.6	2,968.7
9	الهند	5,001.5	3,112.6	2,760.3	1,598.9	2,241.2	1,513.7
10	إيطاليا	4,716.7	3,470.2	1,354.2	786.7	3,362.5	2,683.5
11	هونج كونج	4,057.2	3,249.4	1,384.1	1,239.6	2,673.1	2,009.8
12	فرنسا	3,673	3,290	1,305.9	1,153.7	2,367.1	2,136.3
13	إيرلندا	3,411.4	1,414.1	1,435.7	198	1,975.7	1,216.1
14	كوريا الجنوبية	3,406.2	2,480.4	1,154.6	787.7	2,251.6	1,692.7
15	إسبانيا	3,160.8	2,401.2	1,128.9	874.8	2,031.9	1,526.4
16	اليابان	2,415.5	2,187.7	976	948.3	1,439.5	1,239.4
17	سنغافورة	2,374.6	1,587.1	690.6	513.9	1,684	1,073.2
18	تايوان	2,164.1	1,671.2	1,058.4	733.2	1,105.7	938
19	البرازيل	1,526.2	1,226.3	1,229	1,006.7	297.2	219.6
20	روسيا	1,472	1,090.3	784.1	672	687.9	418.3
21	بلدان أخرى	33,744.2	25,069	13,237.7	11,076.9	20,506.5	13,992.1
	المجموع العام	**150,355**	**119,424.4**	**60,073.8**	**50,154.1**	**90,281.2**	**69,270.3**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



تصدرت السلع الصناعية قائمة الصادرات الإسرائيلية لسنتي 2020 و2021؛ حيث بلغت نسبتها 91.9% و89.1% على التوالي. وبلغت نسبة صافي الصادرات الإسرائيلية من الماس 6.5% سنة 2020 و9.4% سنة 2021. أما الصادرات الزراعية فبلغت نسبتها نحو 2% سنتي 2020 و2021 (انظر جدول 5/12). ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا technological intensity فإن صناعات التكنولوجيا العالية شكلت في سنة 2020 ما نسبته 38% من مجمل هذه الصادرات، بينما شكلت صناعات التكنولوجيا المتوسطة 55%، وصناعات التكنولوجيا المتدنية 7%.[63]

جدول 5/12: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2019–2021 (بالمليون دولار)[64]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس المصقول والخام	أخرى	صادرات مرتجعة	المجموع
2019	1,124.6	46,069.5	4,843.8	7.3	394.2–	**51,651.1**
2020	1,039.4	43,640.9	3,099.4	52.3	341.8–	**47,490.1**
2021	1,129.1	50,165.6	5,314.5	14.2	340.5–	**56,283**

أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الواردات في سنتي 2020 و2021، حيث بلغت نسبتها 45.7% و44.1% على التوالي، وبلغت نسبة واردات الوقود 8% و10.1% على التوالي، والسلع الاستهلاكية 26%، ومواد الاستثمار 16%، أما واردات الماس فبلغت نسبتها نحو 4% في سنتي 2020 و2021 (انظر جدول 5/13).

جدول 5/13: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2019–2021 (بالمليون دولار)[65]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2019	17,307.5	31,229.9	11,263.6	9,155.2	3,879.7	2,975.8	**75,811.7**
2020	17,962.4	31,384.2	10,842.6	5,528.4	2,432.1	597.8	**68,747.5**
2021	23,337.7	39,259.2	13,884	9,002.9	3,413.9	199.7	**89,097.4**

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً، بل إنه شهد زيادة بنحو 700 مليون دولار سنوياً منذ سنة 2018؛ ليرتفع الدعم إلى 3.8 مليارات دولار سنوياً، من بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية. ولذلك فقد تلقَّت "إسرائيل" في سنة 2020 ما مجموعه 3.8 مليارات دولار، كما تلقّت المبلغ نفسه سنة 2021. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2021 ما مجموعه نحو 145.89 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمة أبحاث الكونجرس (سي آر أس) Congressional Research Services (CRS).[66]

جدول 5/14: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2021 (بالمليون دولار)[67]

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9

الفترة	2008–1999	2018–2009	2019	2020	2021	المجموع الكلي
مجموع المساعدات	29,374.7	30,878.2	3,800	3,800	3,800	**145,892.6**

رابعاً: المؤشرات العسكرية

بالرغم من التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي الهائل مقارنة بالمقاومة الفلسطينية، حتى بجميع الدول العربية، وبالرغم من توفر كافة أشكال السلاح والتدريب والتعبئة والتقنيات المتقدمة والميزانيات الضخمة؛ إلا أن المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً في قطاع غزة، فرضت نفسها فرضاً، وتمكنت في معركة سيف القدس من إرباك الجيش الإسرائيلي، وإفشال خططه، بل وإرباك المجتمع الصهيوني في فلسطين التاريخية. وهو ما جعل المستويين السياسي والعسكري يقومان بعمليات مراجعة لخططهما. وفيما يلي أبرز المؤشرات العسكرية لسنتي 2020–2021:

1. التعيينات والتغييرات الهيكلية:

شهدت سنتا 2020 و2021 بعض التعيينات في مناصب مهمة في الجيش الإسرائيلي في إطار التعيينات الاعتيادية، فقد تسلّم العميد نمرود ألوني Nimrod Aloni، في آب/ أغسطس 2020، مهامه قائداً لفرقة غزة Gaza Division بالمنطقة الجنوبية.[68] كما تسلّم الجنرال يارون فينكلمن Yaron Finkleman مهامه لقيادة قسم العمليات في مديرية عمليات الجيش الإسرائيلي، في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، وهو دور مركزي في تخطيط الأنشطة العسكرية وغالباً ما يكون نقطة انطلاق لمنصب في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي.[69]

وفي أيلول/ سبتمبر 2021، تمّ تسمية قائد جديد لسلاح الجو الإسرائيلي، وهو تومر بار Tomer Bar، الذي سيخلف قائد الجو الجنرال عميكام نوركين Amikam Norkin، وبار كان يشغل منصب رئيس "مديرية تصميم القوة Force Design Directorate" (قسم التخطيط سابقاً Planning Directorate)، فيما حلّ محله الجنرال يعقوب بنجو Yaakov Banjo.[70] وفي 2021/10/12، تسلّم اللواء تامير يداي Tamir Yadai مهامه قائداً لذراع البر خلفاً للواء يوئيل ستريك Yoel Strick.[71]

2. القوى البشرية:

يبلغ عديد الجيش الإسرائيلي نحو 635 ألفاً، بينهم نحو 170 ألف في الخدمة الفعلية، و465 ألفاً في الاحتياط.[72] وهو احتياط فعّال يمكن أن ينضم للخدمة والقتال خلال أربعة أيام فقط. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد نفوذ التيار اليميني الديني حتى في الرتب العليا للجيش.

وقد أصدر قسم القوى البشرية Manpower Directorate في الجيش الإسرائيلي، في كانون الثاني/ يناير 2022، معطياته السنوية الخاصة بعدد جنوده القتلى في ظروف مختلفة عن سنة 2021. وبحسب هذا القسم، فقد شهدت سنة 2021 مقتل 31 جندياً إسرائيلياً مقابل 28 جندياً إسرائيلياً قُتلوا سنة 2020، و27 جندياً قتلوا سنة 2019. بينما لقي 19 جندياً مصرعهم، سنة 2021، في حوادث تدريب أو حوادث طرق أو حوادث عمل، مقابل 13 جندياً سنة 2020، وقُتل جندي بصاروخ مضاد للدبابات في قطاع غزة خلال معركة سيف القدس أيار/ مايو 2021، مقابل مصرع جندي في وحدة جولاني Golani نتيجة إلقاء حجر على رأسه خلال حملة اعتقالات في الضفة الغربية سنة 2020. وسجّلت سنة 2021 انتحار 11 جندياً، 3 منهم من يهود الفلاشا Falasha Jews، مقابل 9 جنود سنة 2020 و 12 جندياً سنة 2019.[73] وتجدر الإشارة إلى أن القناص الإسرائيلي بارئيل شموئيلي Barel Shmueli، الذي قُتل على يد مسلح فلسطيني خلال تظاهرة على حدود قطاع غزة في آب/ أغسطس 2021، لم يدخل ضمن إحصاءات القتلى لأنه كان يخدم في شرطة حرس الحدود.[74]

وفيما يتعلق بدافعية الشبان في "إسرائيل"، في الخدمة في الوحدات القتالية بالجيش الإسرائيلي، ذكر موقع والاّ Walla العبري، في 2020/8/1، أن الجيش الإسرائيلي يعاني من تدني دافعية الشبان في "إسرائيل"، من الخدمة في الوحدات القتالية بالجيش. وأن رغبة الشبان الإسرائيليين، للخدمة بالجيش تتراجع بشكل مستمر، وأن 11.5% من الجنود المستجدين تهربوا من الخدمة، خلال سنة 2019، مقابل 7.9% سنة 2018.[75] وكشف المعهد الإسرائيلي للديموقراطية The Israel Democracy Institute في تقريره السنوي، في 2022/1/6، أن ثقة الجمهور بالجيش تشهد تراجعاً لأدنى مستوى لها منذ عشرة أعوام، فقد بيّنت المعطيات إلى أن ثقة الجمهور به قد تراجعت من 90% سنة 2019 إلى 81% سنة 2020 إلى 78% سنة 2021.[76]

3. خطط وتوجهات عسكرية:

تزداد التحديات أمام "إسرائيل" ضبابيةً خلال سنة 2022 وفقاً للتقديرات الأمنية والعسكرية ولمحللي مراكز الأبحاث، وذلك مع سلسلة طويلة من الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية التي أثّرت على المشهد الإسرائيلي خلال سنتي 2020–2021.

وفقاً للإجماع الإسرائيلي، تمّ تعريف برنامج إيران النووي على أنه أخطر تهديد لـ"إسرائيل" وأمنها القومي، بذريعة أن إيران تكتسب المعرفة والخبرة اللازمتين للأسلحة النووية، وتتقدم في تخصيب اليورانيوم Uranium إلى مستويات عالية.[77] غير أن جيش الاحتلال الإسرائيلي أقرّ في التقرير الذي يلخص العمليات التي قام بها الجيش والأوضاع الأمنية على مختلف الجبهات خلال سنة 2021، بعدم قدرته على شنّ هجوم على إيران دون الاستعداد لمعركة في الدائرة الأولى، على الجبهة اللبنانية وسورية وقطاع غزة. وتبقى الجبهة الداخلية للكيان جبهة "هشة" وغير مجهزة بما فيه الكفاية لحرب متزامنة على عدة جبهات، كما أنها غير محصنة من هجمات صاروخية قد تصيب الأهداف الإسرائيلية التي يتوقع تعرضها للهجوم.[78]

وقد خلص مؤتمر هرتسيليا Herzliya Conference سنتي 2020 و2021، إلى أن التحديات والتهديدات التي تواجه "إسرائيل" تتركز في أربع دوائر: تقليدية (جيوش)، وغير تقليدية (منظمات المقاومة)، ونووية، وسيبرانية. وقد جاء التهديد الإيراني في المرتبة الأولى؛ وهذا التهديد متمثل في برنامجها النووي وفي التمدد العسكري التقليدي في المساحات الجغرافية القريبة من الكيان؛ خصوصاً في سورية ولبنان. وقد هدد رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت في مؤتمر هرتسيليا لسنة 2021، أن "إسرائيل" سوف تردّ بطريقة مباشرة على ما أسماه "الاعتداءات التي يقوم بها وكلاء إيران" من خلال استهداف النظام الإيراني.[79]

كما أكد قائد سلاح الجو الإسرائيلي، الجنرال عميكام نوركين، في معرض تطرقه للخيار العسكري الإسرائيلي ضدّ إيران، خلال المؤتمر نفسه: "إنه وفقاً لتوجيهات رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي [Aviv Kochavi]، فإن إيران على رأس سُلّم أولويات الجيش وهذا يحدد تخصيص الموارد والتدريبات لنا، وهو في صلب تحسين قدراتنا". وتابع: "أفترض أننا سنضطر لتسريع جزء من عمليات الشراء والإنتاج وقدرات التزود بالوقود للمسافات البعيدة، وبدون شكّ ستتم ملاءمة الخطة الاستراتيجية لهذا الأمر".[80]

وفي الوثيقة التي قدمها معهد دراسات الأمن القومي إلى الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج، سنة 2021، والتي استعرض فيها التحديات الرئيسية التي تواجهها "إسرائيل"، تمّ تعريف البرنامج النووي الإيراني في الوثيقة بـ"التهديد الأكثر خطورة على إسرائيل"، ودعت إلى الاستعداد للخيار العسكري في حال فشل المفاوضات في فيينا للتوصل لاتفاق نووي جديد. وأكدت الوثيقة

أن على "إسرائيل" الاستمرار في إفشال التمركز الإيراني في الجبهة الشمالية وتعطيل أنشطتها الإقليمية كجزء من المعركة المستمرة بين حربين، وتحسين القدرات وعدم إظهار علامات التعب في النضال ضدّ التمركز الإيراني. أما بخصوص الساحة الشمالية، فإن التهديد المحتمل هناك، بات يتزايد في ظلِّ الضعف لدرجة تفكك لبنان والانقسام المتزايد في سورية، وترسخ قوة حزب الله في لبنان.[81]

أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فتَخلُص الوثيقة إلى أن "هذه الساحة هامشية على الأجندة الدولية والإقليمية" إلا أنها تشدد على ضرورة تقوية السلطة الفلسطينية لتحقيق الاستقرار في الضفة الغربية والمحافظة عليها كشريك في أي تسوية مستقبلية، مع الحفاظ على الحوار السياسي الرفيع المستوى وتعميق التنسيق الأمني. ويتوجب أيضاً الاستعداد لنهاية عهد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، خصوصاً في ظلِّ ازدياد قوة حركة حماس، ويجب على "إسرائيل" تحسين استعداداتها لعملية عسكرية في قطاع غزة تتضمن مناورة برية لإلحاق أضرار جسيمة بالذراع العسكري لحركة حماس.[82]

مع إقرار الكنيست الإسرائيلي الميزانية العامة لسنة 2022، تلقّت الخطة المتعددة السنوات (زخم أو قوة دافع) "تنوفاه Tnufa"، التي قام ببلورتها رئيس هيئة الأركان الجديد أفيف كوخافي، دفعة قوية للتنفيذ؛ سواء فيما يتعلق بتدريب الجيش أم ترتيب هيكليته أم تسليحه، وبالأخص تحسين المستوى المعيشي والتشغيلي والوضع الصحي داخل الجيش؛ وهو مطلب رئيسي من مطالب كوخافي منذ توليه منصبه سنة 2018.[83] ويجري العمل على إعادة الاعتبار لمصداقية الجيش الإسرائيلي التي اهتزت عشية معركة سيف القدس أيار/ مايو 2021، من خلال خطة تنوفاه القائمة على مبدأ "حربٌ مُباغتة".

وقد رأى التقييم السنوي للجيش الإسرائيلي أن حالة الوضع الأمني في "تحسن"، وأن إقرار الميزانية الخاصة بوزارة الدفاع "سيساعد في ذلك من خلال المزيد من المشتريات واقتناء المعدات وتدريب العسكريين والاحتياطيين في العامين المقبلين". وعلى الرغم من حالة "التحسن" في الوضع الأمني، وفقاً للتقييم، فإن ذلك لا يمكن أن يمنع احتمال حدوث تصعيد مفاجئ وغير متوقع على أي جبهة من الجبهات كما كان في السنوات الأخيرة، خصوصاً في جبهة قطاع غزة، ويرى التقييم أن عوامل التفجير لم تتضاءل، لأن حركتَي حماس والجهاد الإسلامي منظمتان مقاومتان، ولأن "إسرائيل" ما زالت ترفض تحسين الوضع الاقتصادي لغزة، كما أن مفاوضات تبادل الأسرى ما زالت متعثرة. ووفقاً للتقرير، فقد أوصى الجيش الإسرائيلي المستوى السياسي الإسرائيلي بعدم السماح لحركتَي حماس والجهاد بمراكمة قوتهما العسكرية.[84]

4. المناورات العسكرية:

وخلال سنتي 2020–2021، كثّف الجيش الإسرائيلي سلسلة من المناورات العسكرية المتنوعة، جمعت فيها معظم الأسلحة، حاكت مواجهة على عدة جبهات، في مسعى لرفع جاهزيته في ظلِّ ما يصفها بالمخاطر الأمنية التي تحيط به من "دول الطوق".

وتأتي المناورات في ظلِّ التصريحات المتواترة لكبار المسؤولين الإسرائيليين والتي تتوقع تصعيداً قد تشهده المنطقة، وضمن سيناريو يخوض فيه الجيش الإسرائيلي حرباً على عدة جبهات مع لبنان وسورية وقطاع غزة، عدا عن الحرب السيبرانية والهجمات الإلكترونية. وفي تحول لافت، أجرى الجيش مناورات في بلدات عربية في المناطق المحتلة سنة 1948، تحاكي اندلاع اضطرابات بالداخل الفلسطيني والضفة الغربية في حال نشوب حرب على إحدى الجبهات، كما حصل خلال معركة سيف القدس.[85]

تُعدُّ المناورة المفاجئة التي أقامها الجيش الإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر 2021، من أبرز المناورات في السنوات الأخيرة، وقد خصصت للاستعداد لـ"الحرب القادمة" من خلال الانتقال من حالة الروتين إلى الطوارئ. وقد حاكت بحسب بيان الجيش، "سيناريوهات قتالية من أجل تحسين جاهزية الجيش الإسرائيلي للحرب القادمة"، مشيراً إلى أن هذه "التدريبات قادها قسم التكنولوجيا واللوجستيات بالتعاون مع القوات البرية وفرقة العمليات والقيادة الجنوبية".[86] كما أجرى الجيش الإسرائيلي مناورة تحاكي اجتياحاً محتملاً لقطاع غزة، وهي المناورة الأولى بعد معركة سيف القدس أيار/ مايو 2021.[87]

وأنهت الوحدة المتعددة الأبعاد (وحدة الأشباح) التابعة للجيش الإسرائيلي، في آذار/ مارس 2021، تمريناً استمر ثلاثة أسابيع شمل مناورات بالذخيرة الحية، طالت كافة تشكيلاتها في مرتفعات الجولان والحدود اللبنانية. وفي السياق ذاته، قال قائد القوات البرية اللواء يوئيل ستريك: "نريد أن تكون الحرب القادمة أكثر دقة، وأكثر فتكاً مع قدر استخباراتية كبيرة، حيث يتم تفعيل الذخيرة الحية بجوار القوات البرية".[88]

وفي إطار المناورات المشتركة بين الجيش الإسرائيلي وعدد من جيوش الدول الأخرى في المنطقة والعالم، والتي باتت تكرر وتترسخ سنة بعد سنة، مستغلة توتر العلاقات أحياناً بين عدد من دول المنطقة، فقد شارك سلاح البحرية في الجيش الإسرائيلي، في آذار/ مارس 2021، تدريبات عسكرية دولية مع اليونان وقبرص وفرنسا، شرق البحر الأبيض المتوسط.[89] وفي 2021/4/12، أجرت "إسرائيل" والإمارات مناورة جوية مشتركة استمرت عشرة أيام.[90] كما شاركت "إسرائيل"،

في نيسان/ أبريل 2021، في مناورة أُطلق عليها اسم "إنيوخوس Iniohos"، أُقيمت في اليونان بمشاركة سبع دول، تحاكي عدة سيناريوهات، من أبرزها التعامل مع تهديدات صاروخية أرض – جو متقدمة، وسيناريوهات أخرى.[91]

5. التسلح وتجارة الأسلحة:

نشر مراقب عام دولة الاحتلال، القاضي متنياهو إنجلمان Matanyahu Engelman، تقريره السنوي، وقدّم فيه انتقادات حادة، حول طريقة اتخاذ القرارات في المنظومة الأمنية، وتسليح الجيش. وقال إنجلمان في تقريره، إن "هناك خللاً في طرق عرض المعلومات الأمنية على رئيس الأركان، ولوزير الجيش وللكابينت، بشأن شراء مدافع جديدة". وأضاف أن شركة ألبرت Albert التي حصلت على المناقصة كانت الشركة الوحيدة، ولم يتم إعطاء أي فرصة للشركة الألمانية المنافسة في صناعة المدافع؛ وبحسب التقرير، أكّد المراقب أن التقارير التي قُدّمت لرئيس الأركان وللكابينت بشأن المدافع كانت مغلوطة وغير واضحة.[92]

تسلّم سلاح الجو الإسرائيلي في آب/ أغسطس 2020، أربع طائرات جديدة من طراز "الشبح" أف–35 أو F–35؛[93] إضافة إلى ثلاث طائرات من النوع نفسه تسلّمها في أيلول/ سبتمبر 2021، ليصبح مجموع ما تسلّمه من هذا الطراز 30 طائرة من أصل 50 طائرة من المتوقع تسلّمها سنة 2024.[94] كما وقّعت "إسرائيل"، في 2021/12/30، اتفاقاً مع الولايات المتحدة لشراء 12 طائرة هليكوبتر من طراز سي.إتش–53 كيه CH–53K من إنتاج شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin وطائرتين للتزود بالوقود من طراز كيه.سي–46 أو KC–46 من إنتاج بوينغ Boeing. وقدّرت وزارة الدفاع القيمة الإجمالية للصفقة بنحو 3.1 مليارات دولار، ومن المتوقع وصول الطائرات سنة 2026.[95]

أما صادرات الأسلحة الإسرائيلية فقد وصلت نحو 8.55 مليارات دولار في 2020، وكان معظمها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهو مؤشر على نمو صادرات الأسلحة مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 7.3 مليارات دولار. بينما بلغت قيمة صادرات الأسلحة لسنة 2021 ما مجموعه 11.3 مليار دولار، وهو الأعلى منذ إنشاء الكيان الإسرائيلي.[96]

ووفقاً لتقرير مراقبة تجارة الأسلحة الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)، مثّلت صادرات الأسلحة الإسرائيلية 3% من تجارة الأسلحة في العالم بين سنتي 2016–2020، وكانت أعلى بنسبة 59%، مقارنة بالسنوات بين 2011–2015، في حين مثّلت صادرات الأسلحة الإسرائيلية 2.4% من تجارة

الأسلحة في العالم بين سنتي 2017–2021، وكانت أقل بنسبة 5.6%،مما كانت عليه خلال الفترة 2012–2016.[97]

6. الموازنة العسكرية:

بسبب الأزمة السياسية الطويلة التي أدّت إلى إجراء أربعة انتخابات تشريعية في أقل من سنتين، لم يتم التصويت على أي موازنة في "إسرائيل" منذ سنة 2018. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2020، تمّ حلّ الكنيست أيضاً بسبب عجز النواب عن الاتفاق على موازنة.

مع إقرار الكنيست الإسرائيلي الميزانية العامة لسنة 2022، فجر يوم الجمعة في 2021/11/5، نالت المؤسسة العسكرية دفعة مهمة خصوصاً أن موازنة الدفاع لسنة 2022 كانت وفق تطلعات المستوى العسكري؛ ما أعطى زخماً لخطط المؤسسة العسكرية وبرامجها في مواجهة ما تراه تحديات وجودية.

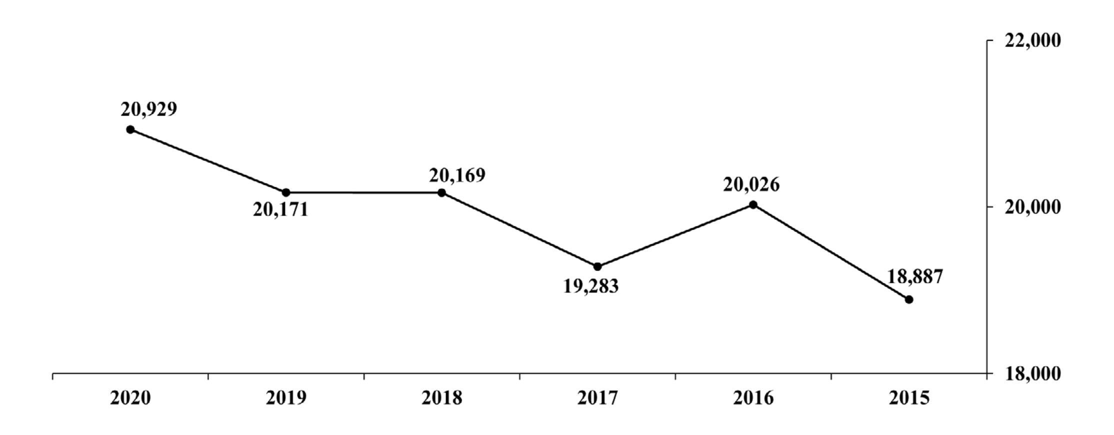
بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية 20.929 مليار دولار (71.928 مليار شيكل) لسنة 2020 بناء على الصرف الحقيقي للميزانية (انظر جدول 5/15)، بينما تمّ تقدير الميزانية العسكرية لسنة 2021 بنحو 23.9 مليار دولار (77.3 مليار شيكل).[98]

ويظهر الجدول التالي النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية في الفترة 2015–2020:

جدول 5/15: النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2015–2020 بالأسعار الجارية[99]

السنة	النفقات (بالمليون شيكل)	النفقات (بالمليون دولار)
2015	73,356	18,887
2016	76,912	20,026
2017	69,414	19,283
2018	72,547	20,169
2019	71,897	20,171
2020	71,928	20,929

النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2015–2020 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



خامساً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

على الرغم من توالي حكومتين إسرائيليتين على الحكم، في سنتي 2020 و2021، الأولى ذات أكثرية يمينية برئاسة بنيامين نتنياهو، والثانية منبثقة من تيارات يمينية و"وسطية" و"يسارية" برئاسة نفتالي بينيت، ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور؛ إلا أن سياسة الحكومتين تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني لم تختلف، حيث استمر الضغط الإسرائيلي الهادف إلى ترسيخ الانقسام الفلسطيني، واستمرار حصار قطاع غزة، وتوثيق التنسيق الأمني، وإيجاد مسارات سياسية وإدارية في الضفة الغربية بديلة عن سيادة السلطة، والتحضير لفترة ما بعد محمود عباس وتهيئة الظروف لإيجاد خليفة له وفق المعايير الأمنية والسياسية الإسرائيلية. وقد شهدت سنة 2021 حرباً جديدة على قطاع غزة، قبيل انتهاء عهد حكومة نتنياهو، وعشية تولي بينيت رئاسة الحكومة.

مع تقدم ملف المصالحة الفلسطينية خلال سنة 2020؛ وإعلان الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني، تُستهلّ بالانتخابات التشريعية في أيار/ مايو 2021؛ بدا واضحاً مدى التخوف الإسرائيلي من إمكانية فوز حركة حماس بهذه الانتخابات؛ خصوصاً مع تعدد استطلاعات الرأي الفلسطينية التي تدعم هذه الرؤية، والتي تتقاطع مع ما يمتلكه الجانب الإسرائيلي من تقديرات تؤكد إمكانية تحقق هذا المسار، وهو ما انعكس في سلسلة من التصريحات الإسرائيلية التي تحذّر من الوصول إلى هذا السيناريو، بالتزامن مع عمليات اعتقال وقمع وتهديدات مسّت العديد من مرشحي الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية، وكان النصيب الأكبر لمرشحي وكوادر حركة حماس؛ وهو ما يُعدُّ تدخّلاً واضحاً لترسيخ الانقسام وإفشال المسار الديموقراطي الفلسطيني.

وقد أكّد وزير الخارجية الإسرائيلي، في حكومة نتنياهو جابي أشكنازي، أن الانتخابات الفلسطينية "تبدو لنا هذه المرة كخطوة أكثر جدية من المحاولات السابقة"، ولكنه أبدى قلقه من تزايد قوة حماس في قطاع غزة.[100] ونقل موقع واللا الإلكتروني، في 2021/4/9، عن أشكنازي، زعمه خلال محادثة هاتفية مع نظيره الأمريكي، أنطوني بلينكن Antony Blinken، أن "إسرائيل" لا تضع عقبات أمام إجراء الانتخابات التشريعية، لكنه قال إن "إسرائيل" قلقة من أن الانقسام الداخلي في حركة فتح سيؤدي إلى إضعاف حزب عباس، ويمهد الطريق أمام فوز حماس.[101] وهذا الزعم كرره أيضاً طال كالمان Tal Kalman، رئيس الشعبة الاستراتيجية بالجيش الإسرائيلي.[102] وهدّد منسق أنشطة الحكومة الإسرائيلية كميل أبو ركن Kamil Abu-Rukun، بوقف العلاقات والتنسيق الأمني في حال فازت حماس بالانتخابات التشريعية.[103] وكشفت القناة 12 العبرية، في 2021/3/19، عن فحوى لقاء عُقد بين رئيس الشاباك الإسرائيلي نداف أرغمان ومحمود عباس؛ حيث حذّر أرغمان عباس من إشراك حماس في الانتخابات التشريعية، وبالتالي الخشية من سيطرتها على السلطة.[104]

وفي إطار التدخل الفعلي في إعاقة إجراء الانتخابات، اعتقلت "إسرائيل" واستدعت مرشحين عن الفصائل الفلسطينية، خصوصاً مرشحي حركة حماس في القدس[105] وباقي الضفة الغربية.[106] ومنعت عقد مؤتمرات صحفية للمرشحين في مدينة القدس.[107]

لم يكتفِ الجانب الإسرائيلي بتعطيل المسار الديموقراطي الفلسطيني من خلال الإجراءات والاعتقالات، وإنما اتبع مساراً متصاعداً، تمثل في تزايد وتيرة اقتحامات مستوطنيه للمسجد الأقصى، وتزايد وتيرة الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية؛ ما أدى إلى اندلاع معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2021، واستتبع ذلك عدواناً إسرائيلياً على قطاع غزة، واستمرار الحصار الخانق للقطاع، في ظلِّ تعثر مباحثات تبادل الأسرى وفكِّ الحصار أو تخفيفه.

ما زال الاهتمام الإسرائيلي متجهاً نحو ضبط الأوضاع وتهدئتها في الضفة الغربية، خصوصاً مع تنامي عمليات المقاومة المسلحة وتصاعد الهبات الشعبية، وذلك من خلال العمل على ترسيخ التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية وتكريس الانقسام، والدفع في اتجاه تهيئة الظروف لإيجاد شخصية فلسطينية تخلف محمود عباس، في حال غيابه، تكون متوافقة مع الشروط الإسرائيلية والأمريكية، ومتعاونة بدرجة "معقولة" في إدارة السلطة "الوظيفية" في الضفة.

ومع إعلان وزير الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ، في 2020/11/17، عودة علاقة السلطة مع "إسرائيل"، والتي قُطعت قبل ستة أشهر من ذلك التاريخ.[108] استتبع هذا المسار سلسلة لقاءات بين قيادات فلسطينية وإسرائيلية، دُشنت بلقاءين بين وزير الأمن الإسرائيلي

بني جانتس ومحمود عباس، أحدهما تمّ في رام الله في آب/ أغسطس 2021، أما الآخر فكان في تل أبيب في 2021/12/8،[109] وأكد جانتس أن اللقاءات جاءت لتعزيز التنسيق الأمني و"لبحث قضايا أمنية وسياسية ومدنية واقتصادية"، وأن "إسرائيل" تسعى إلى اتخاذ إجراءات تعزز مالية السلطة وبلورة الأوضاع الأمنية والاقتصادية في الضفة الغربية وغزة،[110] وأكّد أنه "كلما كانت السلطة الفلسطينية أقوى كانت حماس أضعف".[111] كما كان هناك لقاءات متعددة من قبل شخصيات فلسطينية مع شخصيات إسرائيلية سياسية وأمنية رفيعة المستوى، أبرزها فلسطينياً، حسين الشيخ، ورئيس جهاز المخابرات الفلسطينية ماجد فرج.

وفي إطار التنسيق الأمني، كشف رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، أن أجهزة السلطة الفلسطينية تولت، بطلب من تل أبيب، شنّ حملة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ضدّ المقاومين المسلحين في مخيم جنين و"عملت ضدّ الإرهابيين هناك" بدلاً من القوات الإسرائيلية. وقد نقل الطلب رئيس الشاباك الجديد رونين بار، الذي التقى عباس في مقره في رام الله، وحذره من أن خصومه في فتح ونشطاء حماس يتعاونون معاً للتمرد على سلطته.[112]

إن التخوف الإسرائيلي من إنهيار السلطة الفلسطينية، أو تراجع قبضتها الأمنية، والدخول في فوضى يستفيد منها بالضرورة القوى الرافضة لمسار التسوية العبثي وعلى رأسها حركة حماس، دفع بالجانب الإسرائيلي إلى القيام بإقراض السلطة نحو 155 مليون دولار.[113] كما طلب جانتس من واشنطن الضغط على الدول العربية والأوروبية لزيادة المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية.[114] وقد قامت "إسرائيل" بإجراء رزمة تسهيلات للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، من ضمنها الموافقة على الآلاف من طلبات لمّ الشمل للفلسطينيين غير المسجلين، التي تولى حسين الشيخ إدارتها.[115]

ما زال موضوع استخلاف الرئيس محمود عباس يشغل بال القيادة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة؛ خصوصاً أن حالة عدم الوضوح بمن سيخلف عباس ما زالت هي السائدة، ربما جانب منها له علاقة بسياسة تهميش أو إقصاء المتنافسين، مما يعزّز مكانته في أوساط الجهات الفاعلة الدولية، ويجعلها غير راغبة في ممارسة الضغوط عليه بسبب القلق من أن يرحل دون أي خليفة.

من الممكن القول، إن اللقاءات، التي ازدادت في الأشهر الأخيرة، بين حسين الشيخ وماجد فرج، مع مسؤولين إسرائيليين، بالإضافة إلى انتخاب مرشح عباس في حركة فتح حسين الشيخ عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلفاً للراحل صائب عريقات، خلال انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني في 6–2022/2/8،[116] مع ترجيح أن يشغل الشيخ أيضاً منصب أمانة سرّ اللجنة التنفيذية للمنظمة (الذي كان يشغله عريقات كذلك)، ما يعني أنه دخل سباق خلافة

أبو مازن بشكل عملي، ومن مسافة أقصر.[117] ولا شكَّ أن مدى تعاون المركَّب السياسي الأمني الفلسطيني مع الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، يُعدُّ محدداً رئيسياً بالنسبة لهم في دعم الشخصية أو "التيار" الذي سيخلف عباس في المستقبل. وقد يكون حسين الشيخ أقرب إلى نَيْل الدعم الإسرائيلي الأمريكي، غير أن أمامه الكثير لتسويق نفسه فتحاوياً، وأمامه جهد أكبر لتسويق نفسه فلسطينياً.

خلاصة

ما زال المجتمع الصهيوني يسير في اتجاهات أكثر تطرفاً دينياً وقومياً، وأصبحت التيارات اليمينية والدينية مهيمنة على نظام الحكم والسياسة في الكيان الإسرائيلي؛ مع تراجع وشبه اندثار لليسار الإسرائيلي. ويتجه المجتمع الصهيوني ونظام الحكم إلى مزيد من "قَوْننة" الهوية اليهودية الصهيونية للكيان الإسرائيلي، والقيام بمزيد من إجراءات تهويد القدس وباقي الضفة الغربية وتكثيف الاستيطان.

وقد عاش النظام السياسي الإسرائيلي حالة من الارتباك واللا استقرار وصعوبة الحسم في القرارات المهمة، نتيجة تعدُّد الانتخابات العامة (أربعة انتخابات في الفترة 2019–2021) وعدم قدرة الأحزاب الكبيرة على تشكيل حكومات مستقرة؛ مع وجود رغبة لدى قوى عديدة بإنهاء دور نتنياهو كرئيس للوزراء بعد أن قضى في الحكم أطول فترة منذ إنشاء الكيان؛ بالإضافة إلى التُّهم الموجهة إليه بالفساد.

وقد أدى ذلك إلى حالة من الاستقطاب السياسي بين معسكرَين؛ المناهضين لبنيامين نتنياهو، والمؤيدين له. وقد أفرزت هذه الحالة تحالفات وانشقاقات حزبية كبيرة. وحتى بعد تشكيل حكومة جديدة برئاسة نفتالي بينيت، فقد ظلّ حضور نتنياهو العامل الأساسي في تماسكها على الرغم من التباين السياسي، والأيديولوجي، والاقتصادي (من حيث التوجهات والسياسات) بين مركباتها المختلفة. وبالرغم من أن طبيعة هذا التشكيل قد تعرضها للسقوط في أي لحظة، خصوصاً إذا ما واجهت استحقاقات كبيرة؛ غير أنه على ما يبدو، فإن مصلحة الأطراف الحزبية المشاركة تصبُّ في استمرارها، خصوصاً في مواجهة نتنياهو كبديل محتمل عنها في حال سقوطها.

وشهد المشهد السياسي حدثاً سياسياً تاريخياً تمثل في انضمام قائمة عربية، وهي القائمة العربية الموحدة للائتلاف الحكومي، حيث تُعدّ القائمة الموحدة عاملاً مهماً في بقاء الحكومة، مثل كلّ مركَّباتها، بيد أنه هذه المرة الأولى في تاريخ النظام السياسي الإسرائيلي، تعتمد فيها حكومة إسرائيلية في بقائها على قائمة عربية. وعلى ما يبدو فإن القائمة الموحدة ستبقى لاعباً مركزياً في تشكيل الحكومة القادمة، ما دام نتنياهو باقياً في المشهد السياسي.

وتظهر الإحصاءات السكانية الإسرائيلية استقراراً عاماً في النمو السكاني. وبالرغم من التراجع المحدود في نسبة النمو السكاني في الوسط العربي الفلسطيني، فإنها ظلّت أعلى من مثيلتها في الوسط اليهودي. كما ظلّت معدلات الهجرة اليهودية إلى الكيان الإسرائيلي مستقرة مقارنة بالسنوات العشر السابقة. أما أعداد اليهود في العالم فتشير المصادر المتخصصة إلى زيادة لافتة، يرجع سببها الرئيسي إلى توسيع هذه المصادر لدائرة تعريف اليهودي بما في ذلك الذين لا يؤمنون باليهودية ديناً، وممن يكون أحد والديهم من اليهود.

يعيش الكيان الإسرائيلي حالة اقتصادية متقدمة على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، ويستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي، كما يستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية، ومن التطبيع مع عدد من البلدان العربية. غير أن الاقتصاد الإسرائيلي عانى في سنتي 2020–2021 بشكل كبير من تداعيات انتشار جائحة كورونا، التي تسببت بأحد أسوأ التراجعات الاقتصادية منذ نشأة الكيان؛ لكن قدرته على التعافي والخروج من الأزمة كانت أسرع من كثير من البلدان التي عانت من الجائحة. وظلَّ دخل الفرد يقارب دخل الفرد في غربي أوروبا، ويتفوّق على معظم أمثاله في الشرق الأوسط.

وما زال الكيان الإسرائيلي يتمتع بتفوق عسكري نوعي مقارنة بدول المنطقة، بالإضافة إلى مخزونه الكبير من الأسلحة غير التقليدية. وتُعدُّ ميزانيته العسكرية ضمن الأعلى في العالم مقارنة بعدد السكان، كما تُعدُّ "إسرائيل" أحد أكبر مصدّري السلاح في العالم. ومع ذلك، فقد تمكّن الأداء المتميز للمقاومة في معركة سيف القدس من إرباك البيئة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، وأجبرها على القيام بمراجعات لخططها وإجراءاتها التي لم تُفلح في وقف تصاعد العمل المقاوم، خصوصاً في قطاع غزة.

في المقابل، فإن الكيان الإسرائيلي ما زال يعاني من مخاطر تصاعد قوة المقاومة في الداخل الفلسطيني، ومن رفض شعبي عربي وإسلامي له وداعم للمقاومة، ومن حالة اللا استقرار في البيئة الاستراتيجية المحيطة به، والتي قد تفتح المجال مستقبلاً لمزيد من العداء للكيان ومن العمل المقاوم، ومن تراجع نوعية القيادات الإسرائيلية، وتراجع إرادة القتال لدى الجندي الإسرائيلي، بالإضافة إلى تناقضات المجتمع الصهيوني الداخلية، وهو ما يُبقي هذا الكيان في وضع غير مستقر.

الهوامش

[1] انظر نتائج الانتخابات في موقع لجنة الانتخابات المركزية، في: https://www.bechirot.gov.il (باللغة العبرية)؛ وانظر أيضاً:

Elections for the Knesset, site of The Knesset,
https://main.knesset.gov.il/EN/mk/Pages/Elections.aspx

[2] نتنياهو: غانتس مستمر في خداع الجمهور، بدون القائمة المشتركة ليس لديه حكومة، صحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2020/11/2، انظر: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5676268,00.html (باللغة العبرية)

[3] Thriving in a Crisis, Netanyahu Urges Israelis to Wage 'War on Invisible Enemy,' The Times of Israel, 14/3/2020, https://www.timesofisrael.com/looking-indispensable-netanyahu-urges-israelis-to-wage-war-on-invisible-enemy/

[4] يهوناتان ليس، من المتوقع أن يدعم جانتس قانون يتيح لنتنياهو البقاء في الحكومة رغم لائحة الاتهام، صحيفة **هآرتس**، 2020/3/29، ص 1 و3. (باللغة العبرية)

[5] جاك خوري ويهوناتان ليس، أعضاء القائمة العربية الموحدة تغيبوا عن التصويت: "نحن تيار مستقل"، **هآرتس**، 2020/12/3، ص 3. (باللغة العبرية)

[6] نوعا لنداو، نتنياهو: لم أخبر جانتس واشكنازي عن الاتفاق مع الإمارات خوفاً أن يسربا الأمر لمقربيهم، **هآرتس**، 2020/8/17، انظر: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9078289 (باللغة العبرية)

[7] وحدة الدراسات السياسية، السلوك الانتخابي العربي في انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين وانعكاساته على وضع العرب داخل إسرائيل، سلسلة تقدير موقف، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/4/5، انظر:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Israeli-Voting-Patterns-and-their-Ramifications-in-the-24th-Knesset-Elections.pdf؛ ووحدة السياسات، قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين)آذار 2020) في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، تقدير موقف، موقع المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل)، 2021/4/2، انظر:
https://mada-research.org/wp-content/uploads/2021/04/PositionPaperMarch2021.pdf

[8] Elections for the Knesset, The Knesset,
https://main.knesset.gov.il/EN/mk/Pages/Elections.aspx

[9] انظر نتائج الانتخابات في: موقع لجنة الانتخابات المركزية، في: https://www.bechirot.gov.il (باللغة العبرية).

[10] نتنياهو وغانتس في طريقهم للمصالحة؟ جدعون ساعر يحطم بنيت في الاستطلاعات الإسرائيلية، موقع i24NEWS، 2020/12/11، انظر: https://www.i24news.tv/ar

[11] مهند مصطفى (محرر)، "الفلسطينيون في إسرائيل: مقاربات سياسية واجتماعية بين جائحة كورونا والانتفاضة الراهنة،" مؤتمر مدى الكرمل السنوي 2021، مدى الكرمل، 2021، ص 11، انظر:
https://mada-research.org/wp-content/uploads/2021/07/Madas-annual-con.-booklet-web.pdf

[12] المرجع نفسه، ص 11.

[13] المرجع نفسه.

[14] المرجع نفسه، ص 11–12.

[15] المرجع نفسه، ص 19.

[16] المرجع نفسه.

[17] المرجع نفسه، ص 20.



[18] أهرون رابينوفيتس، حاخامات الصهيونية الدينية: افعلوا أي شيء لكي لا تُقام حكومة، **هآرتس**، 2021/6/7، ص 3. (باللغة العبرية)

[19] ميخائيل هاوزر كوف، بينيت لن يكون ملزماً باتفاقيات لبيد مع القوائم الأخرى، **هآرتس**، 2021/6/8، ص 4. (باللغة العبرية)

[20] "الفلسطينيون في إسرائيل: الحقل السياسي الفلسطيني: تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم،" مؤتمر مدى الكرمل السنوي 2020، مدى الكرمل، 2020، ص 133–134، انظر: https://mada-research.org/wp-content/uploads/2020/10/Pal-in-Isr-Con-2020-BOOK.pdf؛ وانظر موقع لجنة الانتخابات المركزية لانتخابات سنة 2015، في: https://www.votes20.gov.il/nationalresults (باللغة العبرية)؛ وانظر أيضاً:
Elections for 20th Knesset (17 March 2015), The Knesset, https://main.knesset.gov.il/en/About/History/Pages/KnessetHistory.aspx?kns=20

[21] "Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People," site of the White House, January 2020, p. 13, https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf

[22] باسل رزق الله، المشترك الفلسطيني في برامج الأحزاب الصهيونية، تقدير موقف، مدى الكرمل، شباط/ فبراير 2020.

[23] مصادر سياسية مطلعة: حجر العثرة هو إصرار الجنوبيّة على نهج المقايضة وعدم الالتزام ببرنامج سياسيّ موحد، صحيفة **الاتحاد**، فلسطين، 2021/1/25، انظر: https://alittihad44.com

[24] الجبهة: لن نسمح بإقامة فرع لليكود في القائمة المشتركة، **الاتحاد**، فلسطين، 2021/1/26، ص 1.

[25] Elections for 24th Knesset (23 March 2021), The Knesset, https://main.knesset.gov.il/en/About/History/Pages/KnessetHistory.aspx?kns=24

[26] Elections for 23rd Knesset (2 March 2020), The Knesset, https://main.knesset.gov.il/en/About/History/Pages/KnessetHistory.aspx?kns=23

[27] الجدول من تحليل الكاتب بالاعتماد على نتائج الانتخابات المأخوذة من لجنة الانتخابات المركزية وتعديلها بحيث تشمل المجتمع العربي فقط.

[28] وحدة الدراسات السياسية، السلوك الانتخابي العربي في انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين وانعكاساته على وضع العرب داخل إسرائيل، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/4/5.

[29] حزب الصهيونيّة الدينيّة ("هَتْسيونوت هَدَتيت") برئاسة بِتْسَلْئيل سْموطْريتْش.

[30] اتّفاق ائتلافيّ لتشكيل حكومة وحدة، الاتّفاقيّة موقّعة بين كتلة "يوجَد مستقبل" وكتلة القائمة العربيّة الموحّدة، موقع الكنيست، 2021/6/2، انظر: https://m.knesset.gov.il/mk/government/Documents/CA36-Raam.pdf (باللغة العبرية)

[31] تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2021/6/10، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.244.

[32] تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شطرَي القدس (شرقيها وغربيها) بلغ في نهاية سنة 2020 نحو 366.8 ألفاً، وبناء على الزيادة السكانية السنوية في الوسط العربي التي تبلغ 2.2% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2021 نحو 375 ألفاً؛ فإذا ما حذفنا نحو خمسة آلاف يقيمون غربي القدس، فيتبقى نحو 370 ألفاً يقيمون شرقي القدس. انظر: CBS, *Statistical Abstract of Israel 2021*, no. 72, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[33] See Selected Data on the Occasion of Jerusalem Day (2018-2020), CBS, 6/5/2021, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2021/155/11_21_155e.pdf

[34] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/b1.pdf

[35] The Times of Israel, 5/9/2021.

[36] انظر: الجزيرة.نت، 2021/1/13.

[37] **الشرق الأوسط**، 2021/11/10.

[38] انظر: مؤشر العنصرية والتحريض 2021، موقع المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 2022/1/17، في: https://7amleh.org/2022/01/17/mushr-alansryh-walthrydh-2021-tdhaaf-alansryh-walthrydh-dhd-alflstynyyn-walarb-khlal-alaam؛ ومؤشر العنصرية والتحريض 2020، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 2021/3/8، في: https://7amleh.org/2021/03/08/mushr-alansryh-walthrydh-2020-azdyad-alansryh-walthrydh-dhd-alflstynyyn-walarb-khlal-aljaehh

[39] See Media Release, Immigration to Israel 2020, CBS, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2021/303/21_21_303b.pdf

[40] For 1990–1996, see CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/21_13_050t1.pdf
As for 1996–2021, see CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/e2.pdf

[41] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2021*, no. 72, table 2.61, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/2.shnatonpopulation/st02_61.pdf

[42] *The Jerusalem Post*, 16/8/2018, https://www.jpost.com/Israel-News/Israelis-emigrating-Lowest-number-in-nearly-three-decades-565015

[43] **الأيام**، رام الله، 2018/6/5، انظر:
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=12b2a9cay313698762Y12b2a9ca

[44] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2021*, no. 72, table 2.14.

[45] See Vital Statistics: Jewish Population of the World (1882-Present), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/jewish-population-of-the-world; Jewish Population Rises to 15.2 million Worldwide, site of The Jewish Agency For Israel, 5/9/2021, https://www.jewishagency.org/jewish-population-5782/; Jewish Americans in 2020, site of Pew Research Center, 11/5/2021, https://www.pewforum.org/2021/05/11/jewish-americans-in-2020/; and Debate Over the Number of American Jews (2021), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/debate-over-how-many-american-jews

[46] See Vital Statistics: Jewish Population of the World (1882-Present), Jewish Virtual Library.

[47] Jewish Population Rises to 15.2 million Worldwide, The Jewish Agency For Israel, 5/9/2021.

[48] Site of worldometers, https://www.worldometers.info/coronavirus/country/israel

[49] See Israel has spent $9.3b fighting COVID, $1.4b of it on vaccines – TV, The Times of Israel, 30/12/2021, https://www.timesofisrael.com/israel-spent-9-3b-fighting-covid-so-far-1-4b-on-vaccines-tv/; and Bank of Israel, "Annual Report 2020," March 2021, https://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/RegularPublications/Research%20Department%20Publications/BankIsraelAnnualReport/Annual%20Report%202020/annual%20full.pdf

وانظر أيضاً: انكماش الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 3% و"بطالة الكورونا" 22.6%!، المشهد الاقتصادي، موقع مدار، 2020/10/5؛ وفيروس كورونا: إسرائيل تعيد فرض الإغلاق الشامل لاحتواء زيادة الإصابات بكوفيد 19، بي بي سي، 2020/9/14، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54142757؛ والاقتصاد الإسرائيلي خلال عام كورونا... خروج بأقل الخسائر، سبوتنيك عربي، 2021/7/9.

[50] الجزيرة.نت، 2021/5/21.

[51] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/f1.pdf

[52] See Ibid.



53 تقرير الفقر البديل: 27% من مواطني البلاد تحت خط الفقر، **الاتحاد**، فلسطين، 2021/12/21؛ وانظر: Alternative Poverty Report 2021, site of Latet, 2021, https://www.latet.org.il/upload/files/1644325295620269af1f247888006.pdf

54 Publication of the National Insurance's Poverty and Social Gaps Report, site of National Insurance, 29/12/2021, https://www.btl.gov.il/English%20Homepage/About/News/Pages/PovertyReport.aspx

55 Israel: A Social Report 2021 – Corona: Epidemic of Inequality, site of Adva Center, 21/3/2021, https://adva.org/en/socialreport2021/

56 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04.pdf

57 See Ibid.

58 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03.pdf

59 See Ministry of Finance of Israel, Government Revenue and Expenditures, https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/2019_mh-eng/en/budget-execution_budget-execution-estimate_2019_mh.xlsx
https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/2020-mh-eng/en/budget-execution_budget-execution-estimate_2020_mh.xlsx
https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/2021-mh-eng/en/budget-execution_budget-execution-estimate_BudgetExecutionEstimate_GovRevenue_2021.xlsx

60 CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03x.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04x.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04.pdf

61 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0121/h8.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0121/h9.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/h8.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/h9.pdf

62 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/h8.pdf

63 See Israel's Trade Balance of Manufacturing Exports and Imports by Technological Intensity, 2020, CBS, 30/8/2021, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2021/296/16_21_296e.pdf

64 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/h5.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon1221/h5.pdf

65 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0222/h3.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon1221/h3.pdf

66 Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," site of Congressional Research Services (CRS), 18/2/2022, https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL33222.pdf
تجدر الملاحظة إلى أن موقع Jewish Virtual Library ذكر أن المساعدة الأمريكية المقدمة إلى "إسرائيل" بلغت 148.13 مليار دولار خلال الفترة 1949–2020. انظر:
US Foreign Aid to Israel: Total Aid (1949-present), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/total-u-s-foreign-aid-to-israel-1949-present (seen 2/3/2022)

[67] بالنسبة للسنوات 1949–2019، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 256–257. أما بالنسبة لسنتي 2020–2021، انظر:
Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," CRS, 18/2/2022.

[68] تعرف على قائد فرقة غزة الجديد – العميد نمرود ألوني، وكالة سما، 2020/8/3؛ وانظر:
The Times of Israel, 3/8/2020, https://www.timesofisrael.com/after-rocket-attack-israel-said-to-hit-hamas-targets-in-gaza,

[69] *Haaretz*, 2/10/2020, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-new-idf-operations-chief-learns-from-gaza-lebanon-and-the-coronavirus-1.9204167

[70] The Times of Israel, 27/9/2021, https://www.timesofisrael.com/tomer-bar-picked-as-next-head-of-the-israeli-air-force

تمّ استبدال إسم "مديرية تصميم القوة" باسم قسم التخطيط في شباط/ فبراير 2020، وفق خطة تنوفا (زخم)، وتمّ تكليف قسم تصميم القوة بالإشراف على تطوير تقنيات قتالية وأسلحة جديدة، وتحديداً في التكتيكات والتقنيات التي تتطلب التعاون بين القوات المسلحة في مختلف فروع الجيش الإسرائيلي، انظر:

The Times of Israel, 25/2/2020, https://www.timesofisrael.com/ex-fighter-pilot-tapped-to-lead-fight-against-iran-with-new-general-staff-role

[71] Site of Arutz Sheva 7 (Israel National News), 13/10/2021, https://www.israelnationalnews.com/news/314952

[72] Israel Military Strength 2021, site of Globalfirepower.com, https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=israel

[73] A Third of Deaths in the Israeli Army in 2020 Were by Suicide, *Haaretz*, 4/1/2021, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-a-third-of-deaths-in-the-israeli-army-in-2020-were-by-suicide-1.9422723

[74] *The Jerusalem Post*, 11/1/2022, https://www.jpost.com/israel-news/article-692212

[75] مكانة الجيش تتآكل.. تحديات جديدة أمام الجيش الإسرائيلي بخصوص التجنيد، موقع عكا للشؤون الإسرائيلية، 2020/8/1، انظر: https://akka.ps/post/18814

[76] Israeli Democracy Index 2021: Trust, The Israel Democracy Institute, 6/1/2022, https://en.idi.org.il/articles/37858; and The Times of Israel, 6/1/2022, https://www.timesofisrael.com/public-losing-faith-in-idf-but-trusts-it-more-than-any-other-institution-poll

[77] Site of Israel Ministry of Foreign Affairs, 9/9/2021, https://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2021/Pages/FM-Lapid-and-Russian-FM-Lavrov-hold-joint-press-conference-in-Moscow-9-September-2021.aspx

[78] The Times of Israel, 28/12/2021, https://www.timesofisrael.com/in-2022-idf-focused-on-curbing-iran-in-syria-preparing-strike-on-its-nuke-program; and Israel Hayom, 29/12/2021, https://www.israelhayom.com/2021/12/29/idf-concerned-by-limited-freedom-of-operations-in-lebanon

[79] **العربي الجديد**، 2021/11/23؛ وانظر: موقع قناة فلسطين اليوم، 2020/9/27، انظر: www.paltodaytv.com

[80] **العربي الجديد**، 2021/11/23.

[81] INSS Presents H. E. President Isaac Herzog with "Strategic Challenges Facing Israel, and Policy Recommendations, site of The Institute for National Security Studies (INSS), 28/7/2021, https://www.inss.org.il/strategic-challenges-facing-israel

[82] Ibid.

[83] See Yaakov Katz, The IDF is losing the public's trust and this will be Kohavi's legacy, *The Jerusalem Post*, 14/1/2022, https://www.jpost.com/opinion/article-692472



84 **القدس**، 2021/11/16، انظر: https://alquds.com/2021/11/16/69975

85 الجزيرة.نت، 2022/1/2.

86 وكالة سما، 2021/12/15؛ وانظر:

IDF Wraps Up Combat Drill, site of TV7 Israel News, 17/12/2021, https://www.tv7israelnews.com/idf-wraps-up-combat-drill

87 رأي اليوم، 2021/11/24.

88 الجيش الإسرائيلي ينهي مناورة عسكرية بالذخيرة الحية في مرتفعات الجولان والحدود اللبنانية، i24News، 2021/4/18.

89 **الشرق الأوسط**، 2021/3/3.

90 **القدس**، 2021/4/12.

91 The Times of Israel, 21/4/2021.

92 موقع عكا للشؤون الإسرائيلية، 2020/8/3، انظر: https://akka.ps/post/18851

93 صور: سلاح الجو الإسرائيلي يستلم 4 طائرات من طراز "الشبح" F-35، وكالة سما، 2020/8/1.

94 Site of Xinhua, 27/9/2021, http://www.news.cn/english/2021-09/27/c_1310211209.htm

95 *The Jerusalem Post*, 1/1/2022, https://www.jpost.com/breaking-news/article-690271

96 انظر: **القدس**، 2022/4/12؛ وانظر:

The Times of Israel, 1/6/2021, https://www.timesofisrael.com/israels-military-exports-hit-8-3-billion-in-2020-second-highest-ever-total

97 Trends in International Arms Transfers, 2020, SIPRI Fact Sheet, site of site of Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), March 2021, https://sipri.org/sites/default/files/2021-03/fs_2103_at_2020_v2.pdf; and Trends in International Arms Transfers, 2021, SIPRI Fact Sheet, SIPRI, March 2022, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/fs_2203_at_2021.pdf

98 See Joint Committee on the Defense Budget approves components of defense budget for the years 2021–2022, The Knesset, 28/10/2021, https://m.knesset.gov.il/en/news/pressreleases/pages/press281021w.aspx

وانظر أيضاً: حكومة بنيت تنجح في عبور اختبارها الأول، **الشرق الأوسط**، 2021/11/5.

99 See CBS, Statistical Abstract of Israel nos. 68–72, 2017–2021, http://www.cbs.gov.il/reader/shnatonenew_site.htm

100 عرب 48، 2021/3/2.

101 عرب 48، 2021/4/9.

102 عربي 21، 2021/3/27.

103 **القدس**، 2021/4/1.

104 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/3/19.

105 **الشرق الأوسط**، 2021/4/7.

106 الجزيرة.نت، 2021/4/13.

107 **الأيام**، رام الله، 2021/4/19.

108 تايمز أوف إسرائيل، 2020/11/19.

109 فرانس 24، 2021/12/29.

110 موقع قناة الميادين، 2021/8/30؛ وانظر:

The Times of Israel, 30/8/2021, https://www.timesofisrael.com/pms-office-downplays-gantz-abbas-meeting-says-there-wont-be-peace-talks

[111] الجزيرة.نت، 2021/9/1.

[112] **الشرق الاوسط**، 2022/1/2؛ وانظر:

The Times of Israel, 1/1/2022, https://www.timesofisrael.com/idf-planned-major-raid-on-jenin-but-called-it-off-after-pa-forces-acted-report

[113] وكالة الأناضول، 2021/8/30؛ وانظر:

The Times of Israel, 30/8/2021, https://www.timesofisrael.com/israel-agrees-to-send-nis-500-million-to-pa-bypassing-terror-stipend-freeze

[114] موقع قناة روسيا اليوم، 2021/11/15؛ وانظر:

Haaretz, 15/11/2021, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-asked-u-s-to-pressure-european-arab-countries-to-increase-aid-to-pa-1.10385995

[115] **الشرق الاوسط**، 2021/11/1

[116] وكالة وفا، 2022/2/7.

[117] **العربي الجديد**، 2022/1/24.

الفصل السادس

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

يهدف الفصل للتعرف على الموقف العربي، الرسمي والشعبي، من القضية الفلسطينية، على ضوء ما تمّ طرحه في مبادرة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لـ"السلام"، والمعروفة بـ"صفقة القرن"، واتفاقيات التطبيع التي تمّ عقدها بين بعض الدول العربية و"إسرائيل"، وما أعقبها من اندلاع مواجهة عسكرية بين المقاومة والاحتلال الإسرائيلي عُرفت بمعركة "سيف القدس"، بسبب ممارسات الاحتلال في حيّ الشيخ جراح والمسجد الأقصى.

يتوزع الفصل على أربعة محاور أساسية؛ يتناول المحور الأول مواقف جامعة الدول العربية والقمة العربية. ويبحث المحور الثاني في مواقف الدول العربية وأدوارها، بحيث تم تناول موقف الدول المحيطة بفلسطين؛ مصر، والأردن، وسورية، ولبنان، وكذلك دول أخرى كالسعودية ودول الخليج، مع التعرض لموقف السودان والمغرب ودول عربية أخرى، وتم تناول هذا المحور من عدة زوايا؛ من أهمها تطور العلاقات السياسية لهذه الدول، وأنشطتها الديبلوماسية، وكذلك موقفها من الصراع الداخلي الفلسطيني، وأيضاً موقفها من مشروع التسوية، لننتهي باستعراض علاقاتها بـ"إسرائيل".

ويتناول المحور الثالث التطورات في مجال التطبيع، من خلال استعراض الأشكال المتعددة له، سواء عبر رحلات الطيران، وما اصطلحنا عليه بالتطبيع الصحي، وتطبيع شركات الاتصالات، والتطبيع الأكاديمي، والسياحة، علاوة على التطبيع الفني والإعلامي، وانتهاء بالتطبيع الرياضي. وفي المقابل يتناول المحور الرابع الموقف العربي وتوجهاته، من خلال استعراض أبرز الفعاليات الشعبية الداعمة للشعب الفلسطيني وحقوقه، والرافضة لتصفية القضية والتطبيع.

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية والقمة العربية:

1. الموقف من خطة ترامب لـ"السلام" والعملية السلمية:

رأت جامعة الدول العربية، على لسان الأمين العام أحمد أبو الغيط، أن خطة ترامب لـ"السلام" تُمثّل "إهداراً كبيراً لحقوق الفلسطينيين".[1] فيما أكد مجلس جامعة الدول العربية رفض "صفقة القرن" الأمريكية الإسرائيلية، باعتبار أنها لا تلبي الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني، وتخالف مرجعيات التسوية السلمية. وشدّد المجلس على أن "مبادرة السلام العربية"، وكما أقرت بنصوصها سنة 2002، هي الحدّ الأدنى المقبول عربياً لتحقيق "السلام"،

من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة سنة 1967، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها شرقي القدس، وإيجاد حلٍّ عادلٍ ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948، والتأكيد على أن "إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، لن تحظى بالتطبيع مع الدول العربية ما لم تقبل وتنفّذ "مبادرة السلام العربية".[2] وقد أكد وزراء الخارجية العرب مرة أخرى على موقفهم هذا في اجتماعهم في شباط/ فبراير 2021، وبإعلانهم تمسكهم بصيغة حلّ الدولتين و"مبادرة السلام العربية".[3]

لكن على أرض الواقع، وبدلاً من تعزيز صمود الفلسطينيين في مواجهة "صفقة القرن"، كان التخاذل عن دعم الموقف الفلسطيني الرافض للصفقة. ويؤشر على ذلك ما أورده تقرير حول الميزانية العامة الفلسطينية، حيث يشير إلى تراجع المنح العربية لميزانية فلسطين بنسبة 85% خلال سنة 2020، حيث قادت السعودية هذا التراجع بنسبة 81.4%، وقد صرح وزير المالية الفلسطيني شكري بشارة بأن "دولاً شقيقة علّقت المنح والمساعدات الموجهة لدعم الموازنة"، دون تقديم مبررات لذلك.[4]

اقتصر دور الجامعة العربية على استنكار الممارسات الاحتلالية الإسرائيلية والمتعلقة بمصادرة الأراضي أو التعدي على القانون الدولي، كما حدث باستنكارها مصادرة أراضٍ تابعة للأوقاف الإسلامية بالمسجد الإبراهيمي في الخليل،[5] وتأكيد وزراء الخارجية العرب، في اجتماعهم الطارئ بالقاهرة، على أن إقدام حكومة الاحتلال على تنفيذ مخططاتها بضمّ أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967، يُمثِّل "جريمة حرب تضاف إلى السجل الإسرائيلي الحافل بالجرائم الغاشمة بحق الشعب الفلسطيني، والانتهاكات الفاضحة لميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي".[6] في السياق ذاته، طالبت الجامعة العربية المجتمع الدولي بضرورة أن يتحمل مسؤولياته في توفير الحماية للشعب الفلسطيني.[7] وأعلنت عن نيتها اتخاذ خطوات عملية للتصدي للضمّ، لكن لم تُترجم النوايا إلى حقائق على الأرض، فقد صرح الأمين العام للجامعة بأنّه: "يتعين العمل في هذه المرحلة على تكوين أوسع تحالف دولي ممكن لكشف عزلة إسرائيل ومن يؤيدها، في هذه السياسة الرعناء والخطيرة التي تهدد بإشعال المنطقة". وأكد حسام زكي، الأمين العام المساعد للجامعة العربية، بأن الأمين العام يواصل اتصالاته على الصعيد الدولي من أجل بناء تحالف مضادٍّ للخطوة الإسرائيلية، وتبيان خطورتها الشديدة على الأمن والسلم الدوليين، وقام مؤخراً بتوجيه عدد من الرسائل التي تحمل هذا المعنى لكلٍّ من اليابان، والهند، وأستراليا، وروسيا.[8]

2. الموقف من التطبيع:

تعامَت الجامعة العربية عن قراراتها وبياناتها السابقة الرافضة للتطبيع مع "إسرائيل" قبل تنفيذ المبادرة العربية، تجسّد ذلك في موقفها من التطبيع الإماراتي عقب توقيع اتفاقية "السلام" بين الإمارات و"إسرائيل"، وبرفض الأمين العام طلب الفلسطينيين عقد اجتماع طارئ، على خلفية اتفاق التسوية الإماراتي – الإسرائيلي.[9] وانتقل موقف الأمين العام من التعامي إلى التواطؤ، عبر إسقاط مشروع القرار الفلسطيني الرافض لاتفاق التطبيع الإماراتي من جدول أعمال اجتماع وزراء الخارجية العرب.[10] برّر أبو الغيط موقفه بقوله إنَّ "هناك خلافاً عربياً حول بعض المفاهيم ذات الصلة بإقامة السلام مع إسرائيل، ولكن الجميع ملتزم بدعم سقف المطالب والحقوق الفلسطينية كما يضعها ويصوغها الجانب الفلسطيني"؛[11] مُدّعياً بأن اتفاق الإمارات و"إسرائيل" أوقف ضمّ أراضي الضفة الغربية.[12]

3. الصراع الداخلي والمصالحة:

كررت الجامعة العربية موقفها الداعم للمصالحة الفلسطينية، عبر ترحيبها بمُخرجات اجتماع الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية، الذي انعقد في رام الله وبيروت في 2020/9/3، حيث أكد الأمين العام أحمد أبو الغيط أن "الاجتماع يُعد خطوة إيجابية نحو توحيد الصف الفلسطيني، والاتفاق على أولويات العمل السياسي الفلسطيني في المرحلة المقبلة، تحت مظلة (منظمة التحرير الفلسطينية)، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني".[13] وقد أعادت التأكيد على هذا الموقف في القرارات الصادرة بختام أعمال الدورة العادية 156، على مستوى وزراء الخارجية، في 2021/9/9.[14]

4. الموقف من القدس:

تمسكت الجامعة العربية بموقفها الرافض لإعلان القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، واقتصر دورها على التنديد والاستنكار، دون اتخاذ أي إجراءات عملية بحق الدول التي تعترف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل". فقد دانت الجامعة، وكذلك البرلمان العربي، اعتراف كوسوفو بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وقرارها افتتاح سفارة لها هناك.[15] ودانت كذلك فتح جمهورية التشيك مكتباً ديبلوماسياً لها في القدس.[16]

راوحت الجامعة مكانها في التنديد بالمخططات الإسرائيلية الممنهجة للاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى، والاقتحامات المتكررة له.[17] ومع أنّها قررت تشكيل لجنة وزارية لمخاطبة دول مجلس الأمن الدولي UN Security Council لوقف الاعتداءات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين،[18] إلا أنه لم يتغيّر شيء على أرض الواقع، وبقي الفعل العربي مقتصراً على التنديد والشجب. في السياق ذاته، وفي مؤشر على دعم الجامعة العربية للأردن، أكد مجلس الجامعة على أهمية الوصاية الهاشمية في القدس ودورها بحماية المقدسات.[19]

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

أ. تطور علاقاتها السياسية، وأنشطتها الديبلوماسية:

تزايدت جهود مصر لاستعادة دورها الإقليمي، تجسّد ذلك بعقد لقاءات ديبلوماسية واجتماعات وقمم تضمّ زعماء لدول محورية في المنطقة، يضاف إلى ذلك، الجهود المبذولة في ملفَيْ التهدئة بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل"، وكذلك المصالحة الفلسطينية. فقد عقدت مصر اجتماعاً في القاهرة في كانون الثاني/ يناير 2021 ضمّ الأردن وفرنسا وألمانيا؛ وتمّ على هامش الاجتماع الدعوة إلى الاستئناف الفوري للمحادثات الفلسطينية الإسرائيلية، وتسوية الصراع على أساس نموذج حلّ الدولتين.[20] كذلك عقدت مصر في أيلول/ سبتمبر 2021، قمة ثلاثية على مستوى الرؤساء، ضمت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وملك الأردن عبد الله الثاني، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، للتأكيد على أهمية إحياء التسوية السلمية وعلى خيار حلّ الدولتين.[21]

حاولت الخارجية المصرية لعب دورٍ فاعلٍ لتهدئة الأوضاع عقب تصاعد الأحداث، واندلاع معركة سيف القدس، التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية كردٍّ على الممارسات الاحتلالية في القدس وحيّ الشيخ جراح. ولكن الجهود المصرية للوصول إلى التهدئة لم تجدِ في البداية "الصدى اللازم" من "إسرائيل".[22]

أسهم صمود أهل قطاع غزة، وتصاعد المقاومة الشعبية في معظم مناطق فلسطين التاريخية، والتي تشمل الضفة والقدس ومناطق الـ48، واستمرار المقاومة في توجيه ضربات صاروخية لقلب "إسرائيل"، في إجبار "إسرائيل" على التعاطي مع الجهود الديبلوماسية المصرية، التي تلقت دعماً أمريكياً؛ تجسد بتوافق مصري – أمريكي على تثبيت التهدئة وإعمار قطاع غزة، بعدما حلَّ فيها من دمارٍ نتيجة العدوان الإسرائيلي.[23]

سعت الخارجية المصرية بعد تثبيت التهدئة، إلى البناء على ذلك، بطرح مبادرة لعقد مفاوضات بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية وحماس، خشية تجدد المواجهة وللمحافظة على حالة التهدئة.[24] في المقابل، سعت "إسرائيل" لربط موضوع إعادة إعمار قطاع غزة بملف إفراج المقاومة عن الجنود الأسرى لديها، مما شجّع مصر على التحرك باتجاه إنضاج صفقة لتبادل الأسرى، فقام اللواء عباس كامل، مدير عام جهاز المخابرات العامة المصرية، بإجراء مباحثات مكثفة في تل أبيب حول هذا الموضوع.[25] لكن المقاومة رفضت الربط بين ملفَيْ إعادة الإعمار وتبادل الأسرى، مما دفع مصر إلى اقتراح "خريطة طريق" لا تتضمن الربط بين الملفَيْن.[26] وكان قد سبق

ذلك، إجراء اتصال هاتفي بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، أكد فيه الرئيس المصري أهمية دعم جهود مصر لإعمار قطاع غزة.[27] على ضوء ذلك، تكررت زيارة عباس كامل لتل أبيب من أجل التوصل إلى تثبيت التهدئة بين المقاومة و"إسرائيل"، وعلى هامش لقائه مع بينيت في آب/ أغسطس 2021 حمل دعوة من السيسي إلى بينيت لزيارة القاهرة.[28]

في سياق آخر، وعلى صعيد التحالفات الإقليمية في المنطقة، صادق السيسي على ميثاق "منتدى غاز شرق المتوسط".[29] وكانت سبع دول وهي: مصر، والأردن، و"إسرائيل"، وقبرص الرومية، واليونان، وإيطاليا، وفلسطين، قد وقّعت في 2020/9/22، اتفاقية لإطلاق "منتدى غاز شرق المتوسط" كمنظمة إقليمية، وضع لنفسه عدة أهداف من بينها تنظيم الاستفادة من الغاز المتواجد في البحر الأبيض المتوسط. وكان وزراء الطاقة لعدد من الدول قد وقّعوا على الاتفاقية أو ما سمي بـ"دستور" خاص بتنظيم العمل، وقد عُقد حفل التوقيع عبر الإنترنت، شارك فيه سفراء دول في القاهرة، منها إيطاليا، واليونان، والأردن، و"إسرائيل"، وقبرص. في حين، أن دولاً أخرى قد تنضمُّ قريباً، منها فرنسا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. وقال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز Yuval Steinitz "إنه منذ 3 سنوات عمل مع نظيره المصري لإنشاء المنتدى الإقليمي للغاز، ويجري حالياً تطويره ليكون منظمة إقليمية وتضم كذلك السلطة الفلسطينية".[30]

ب. موقفها من الصراع الداخلي الفلسطيني:

أبقت مصر على موقفها السابق تجاه الفصائل الفلسطينية، من حيث اعتبارها منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ممثلين للفلسطينيين، في حين تذبذبت العلاقة مع فصائل المقاومة ما بين مدٍّ وجزرٍ تبعاً للأحداث السياسية. فمن ناحية، تبيع مصر الغاز لقطاع غزة بأثمان تفوق السعر الدولي.[31] ومن ناحية أخرى، وكمحاولة لامتصاص الغضب الفلسطيني عقب قتل اثنين من الصيادين على يد البحرية المصرية، أفرجت مصر عن 32 من المعتقلين الغزّيين لديها.[32] وعلى النقيض من ذلك، وعقب معركة سيف القدس، ومن أجل تعزيز مكانة النظام المصري، أعلنت الرئاسة المصرية عن تخصيص 500 مليون دولار لجهود إعادة إعمار غزة،[33] علاوة على تقديم قافلة مساعدات للشعب الفلسطيني في قطاع غزة.[34] يضاف إلى ذلك، وضع عباس كامل حجر الأساس لحيّ سكنيّ في قطاع غزة،[35] ووعدت مصر ببناء الأبراج المهدمة فيها، وبأنّ الإعمار سيتمّ عبر شركات وعمال فلسطينيين، بهدف تشغيل أيدي عاملة فلسطينية.[36] وبالفعل بدأت المرحلة الأولى من إعادة الإعمار بإشراف وفد هندسي مصري في أيلول/ سبتمبر 2021.[37] غير أن قيادة المقاومة في غزة عبَّرت عن انزعاجها لاحقاً من تباطؤ إجراءات الإعمار المصرية.[38]

حرصت مصر على إبقاء ملف المصالحة بيدها وعدم تدخل أي جهة فيه، مستخدمة معبر رفح كأداة لتحقيق ذلك، تجسد ذلك بالضغط الذي مارسته على الغزّيين بسبب الاتفاقات المتعلقة بالمصالحة الفلسطينية، على هامش اجتماعات إسطنبول واجتماع الأمناء العامّين للفصائل في بيروت ورام الله والمتعلقة بالمصالحة، فقامت مصر باعتقال 14 من المقرّبين من حماس في أثناء سفرهم عبر مصر.[39] في المقابل، وعندما رعت مصر جلسات للحوار الوطني الفلسطيني في شباط/ فبراير 2021، بهدف الوصول إلى مصالحة فلسطينية، وكوسيلة لتشجيع الحوار، قامت بفتح معبر رفح إلى "أجل غير مسمى"، وقد أثمر ذلك عن اتفاق الفصائل على آليات إجراء الانتخابات الفلسطينية، التي قام فيما بعد عباس بتأجيلها.[40] وقام السيسي في حزيران/ يونيو 2021، عقب انتهاء سيف القدس، بدعوة الفصائل الفلسطينية لاجتماع في القاهرة لبحث إنهاء الانقسام.[41] لكن بقاء الفجوة بين طرفَي المعادلة الفلسطينية، حماس وفتح، فيما يتعلق بملفَيْ المصالحة وإعمار قطاع غزة، حال دون إتمام هذا الاجتماع، وإرجائه إلى أجل غير معلوم.[42]

يمكننا القول، بأن الحملات الإعلامية لأذرع نظام الحكم في مصر ضدّ حماس تُعدّ من المؤشرات على تذبذب العلاقة مع المقاومة وقطاع غزة، فعقب بثّ قناة الجزيرة برنامج "ما خفي أعظم"، الذي يشير إلى محاصرة النظام المصري للمقاومة في قطاع غزة، شنّت بعض وسائل الإعلام المحسوبة على نظام الحكم حملة إعلامية مضادة ضدّ حركة حماس.[43] لكن العلاقة بين حماس ومصر عادت للتعافي، نسبياً، عقب سيف القدس، ظهر ذلك باستضافة القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2021 أول اجتماع للمكتب السياسي الجديد لحماس، بالتزامن مع لقاء قيادة الحركة مع مدير عام جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، لبحث التهدئة وتبادل الأسرى والإعمار والمصالحة.[44]

ج. موقفها من مشروع التسوية:

اتخذت الخارجية المصرية موقفاً مغايراً لموقف الجامعة العربية من "صفقة القرن"، فقد رحبت الخارجية المصرية في بيان لها بالجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية، "من أجل التوصل إلى سلام شامل وعادل للقضية الفلسطينية، بما يسهم في دعم الاستقرار والأمن بالشرق الأوسط، وينهي الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي". وأضافت أن "مصر ترى أهمية النظر لمبادرة الإدارة الأمريكية من منطلق أهمية التوصُل لتسوية القضية الفلسطينية، بما يعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة، من خلال إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقاً للشرعية الدولية ومقرراتها". ودعت "الطرفين المعنيّين إلى الدراسة المتأنية للرؤية الأمريكية لتحقيق السلام، والوقوف على كافة أبعادها".[45] في السياق ذاته، ثمّن السيسي الاتفاق الإماراتي – الإسرائيلي الذي من شأنه وقف ضمّ "إسرائيل" للضفة الغربية،[46] ورأى أن اتفاقية "السلام" بين البحرين و"إسرائيل" خطوة تاريخية لتحقيق التسوية العادلة للقضية الفلسطينية،[47] كما أشاد بإعلان تطبيع العلاقات بين المغرب و"إسرائيل".[48]

د. علاقاتها بـ"إسرائيل":

امتدحت عدة جهات إسرائيلية تطور العلاقات بين مصر و"إسرائيل"، والتي امتدت إلى تعزيز العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية. فبحسب تقرير للمركز الإسرائيلي لدراسة السياسات الخارجية والإقليمية "متيفيم" The Israeli Institute for Regional Foreign Policies "Mitvim"، أعدّه السفير الإسرائيلي السابق في القاهرة حاييم كورين Haim Koren، فقد تعزز التعاون الاستراتيجي بين الطرفين، والمبني على تقاسمهما مجموعة من المصالح الاستراتيجية المشتركة، على رأسها مواجهة الحركات الإسلامية وتركيا وإيران، وتبني النهج ذاته في إدارة القضية الفلسطينية.[49] في هذا السياق، يشير المستشرق الإسرائيلي ليعاد بورات Liad Porat إلى أنّ إرث حقبة الرئيس المصري حسني مبارك في العلاقات بين الطرفين تجدَّد في عهد السيسي.[50] ويضيف المستشرق الإسرائيلي جاكي خوجي Jackie Khoji بأنّ المناهج المصرية في عهد السيسي تقدم خطاباً تصالحياً تجاه "إسرائيل".[51] فيما تؤكد السفيرة الإسرائيلية في مصر أميرة أورن Amira Oron أنّ التنسيق الثنائي بين الطرفين في الجانب الأمني والاقتصادي شهد ذروته منذ تولي السيسي مقاليد الحكم.[52]

توجد عدة مؤشرات على وجود تنسيق في "المواقف" بين الطرفين، فقد ادعت صحيفة "إسرائيل اليوم" بوجود تنسيق حول خطة الضم، "وحتى أنهما توصلا إلى تفاهمات تسمح، من جهة، بإخراج خطة فرض السيادة الإسرائيلية إلى حيز التنفيذ، ومن الجهة الأخرى تسمح بمعارضة الدول العربية للخطط حسبما تُنفذ فعلياً، ومن دون أن يؤدي ذلك إلى مسٍّ كبير بالعلاقات السياسية بين الدول".[53] في هذا السياق، أشار إيلي كوهين Eli Cohen، وزير الاستخبارات الإسرائيلي، إلى تعزيز التحالف بين الطرفين بقوله: "نحن حالياً تحت المظلة الأميركية نبني تحالفاً سودانياً إماراتياً مصرياً وأردنياً، ونتوقع انضمام دول أخرى في الإقليم لهذا التحالف".[54] وكمؤشر لتحسن العلاقات، التقى السيسي في أيلول/ سبتمبر 2021 في شرم الشيخ رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، في أول زيارة علنية لرئيس وزراء إسرائيلي منذ عشر سنوات، حيث تمّ في اللقاء بحث جهود إحياء التسوية السلمية، والحفاظ على التهدئة، وإعادة الإعمار في قطاع غزة.[55] وقد أعلن بينيت عقب اللقاء بأنه كان لقاءً مهماً جداً، تمّ فيه التباحث في عدد من الملفات، بما فيها تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات وخصوصاً التجارة المتبادلة، وقضايا إقليمية ودولية.[56] تبع زيارة بينيت وصول وزير الخارجية يائير لابيد في كانون الأول/ ديسمبر 2021 إلى القاهرة، واجتماعه مع السيسي ومدير عام جهاز المخابرات العامة المصرية عباس كامل، لبحث خطته المتعلقة بقطاع غزة "الاقتصاد مقابل الأمن".[57]

وكمؤشر على تحسن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، بدأت "إسرائيل" في تموز/ يوليو 2020 بتزويد مصر بالغاز، وبحسب هيئة البث الإسرائيلي (مكان) يوجد اتفاق بين الطرفين على

تزويد المرافق المصرية بمليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً.[58] في هذا السياق، أعلن وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز اتفاقه مع نظيره المصري طارق الملا على مدِّ خط أنابيب لربط حقل ليفيثيان Leviathan field الإسرائيلي البحري للغاز الطبيعي بمحطات الإسالة في شمال مصر، من أجل زيادة صادرات الغاز إلى أوروبا عبر منشآت الإسالة في مصر.[59] وفي السياق ذاته، عُقد في آذار/ مارس 2021 في شرم الشيخ اجتماعٌ مصريٌ إسرائيليٌ لتعزيز التعاون بين الطرفين، ضمّ وفداً إسرائيلياً رفيع المستوى، حضره رجال أعمال إسرائيليين، في اجتماع وصفه أوفير جندلمان، المتحدث بلسان رئيس الحكومة، بأنه الأكبر منذ عشرين عاماً، حيث بحث في توسيع رقعة التجارة بين البلدين في الزراعة والمياه والكهرباء والسياحة.[60] وتمظهر هذا التعاون الاقتصادي بإعلان شركة مصر للطيران بأنّها تدرس بدء تسيير رحلات جوية إلى تل أبيب.[61]

كما تعززت أيضاً العلاقات الأمنية بين الطرفين، وعبّر عن ذلك السفير الإسرائيلي السابق في مصر إسحق ليفانون Itzhak Levanon، بقوله: "في كل الحروب مع غزة، أدت جهود مصر إلى التهدئة، وفي هذه المرة طرأ تغيير برأيي، على إسرائيل أن تعززه". موضحاً أنّ ذلك التغيير هو "تبلور فهم أكبر لدى السيسي للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية".[62] وفي هذا السياق، كشفت قناة الجزيرة في تحقيق لها عن وجود قاعدة بحرية مصرية، قاعدة برنيس البحرية، تسهم في حصار المقاومة الفلسطينية بقطاع غزة.[63] وكانت "إسرائيل" قد طلبت من مصر على هامش اجتماع مع مدير عام جهاز المخابرات العامة عباس كامل العمل على منع حماس من استعادة قدراتها القتالية.[64] ويبدو أنّ السيسي قد استغل هذه الأجواء ليطلب من بينيت، على هامش اللقاء به، السماح بإدخال تعزيزات مصرية إلى شمال سيناء، في المناطق المنزوعة السلاح، من أجل تمكين الجيش المصري من القضاء على "التنظيمات الإسلامية المتطرفة"، وقد لاقى الطلب المصري موافقة إسرائيلية.[65]

انعكست التفاهمات الأمنية بين الطرفين سلباً على قطاع غزة من حيث تشديد الحصار، تمثل ذلك بقتل الجيش المصري لصيادَيْن شقيقين وإصابة أخوهما الثالث، بذريعة دخولهم المياه الإقليمية المصرية.[66] كما تجسد تشديد الحصار في تسارع أعمال بناء جدار بين سيناء وقطاع غزة، بالتوازي مع بناء حاجز بحري بين قطاع غزة وسيناء،[67] علاوة على هدم الأنفاق، كما فعل الجيش المصري في شهر نيسان/أبريل 2021 عندما دمّر خمسة أنفاق على الحدود مع قطاع غزة.[68] يضاف إلى ذلك، رشّ الغاز السام في الأنفاق، والذي أدى إلى وفاة ثلاثة أشخاص في نفق تجاري على الحدود بين قطاع غزة ومصر.[69]

استخدمت الحكومة المصرية معبر رفح، الذي يُعدّ متنفساً لأهل قطاع غزة، كأداة للضغط على المقاومة في القطاع، وربطت فتحه وإغلاقه بمدى تساوق المقاومة في القطاع مع التوجهات المصرية، وتمّ تبرير عملية الإغلاق المتكرر للمعبر بأنه أمر يدخل في إطار الأمن القومي المصري[70].

وكانت مصر قد أغلقت معبر رفح في آب/ أغسطس 2021 (إلى إشعار آخر)، كتعبير عن غضبها من المظاهرات التي نفذت على الحدود مع "إسرائيل"، احتجاجاً على استمرار الحصار، بعدما كانت قد طلبت مسبقاً من حركة حماس، الهدوء مقابل إعادة الأوضاع لما كانت عليه في السابق، خصوصاً فيما يتعلق بحركة البضائع على معبر كرم أبو سالم.[71]

استأنفت مصر فيما بعد تشغيل المعبر ضمن آلية أمنية جديدة بالتوافق مع "إسرائيل"، والتي تضمنت تشديد الإجراءات الأمنية بهدف منع المواد التي من شأنها مساعدة حركة حماس على بناء قدراتها العسكرية والأمنية. في هذا السياق، أبلغت مصر قيادة حماس في قطاع غزة بأن كافة المواد المخصصة لإعادة إعمار القطاع، التي ستدخل من معبر رفح، ستظل تحت إشراف وإدارة مصرية خالصة، عبر الأطقم الهندسية المصرية التي ستكون في القطاع لتنفيذ المبادرة المصرية في هذا الإطار.[72]

2. الأردن:

أ. تطور علاقاته السياسية، وأنشطته الديبلوماسية:

شارك الأردن في بعض المساعي المصرية الديبلوماسية، كاجتماع القاهرة في كانون الثاني/ يناير 2021 الذي ضمّ فرنسا وألمانيا، وتمّ فيه الدعوة إلى الاستئناف الفوري للمحادثات الفلسطينية الإسرائيلية، وتسوية الصراع على أساس نموذج حلّ الدولتين.[73] كذلك شارك الأردن في القمة الثلاثية التي عقدتها مصر في أيلول/ سبتمبر 2021، على مستوى الرؤساء، والتي ضمت ملك الأردن، والرئيس الفلسطيني، والرئيس المصري، للبحث في إحياء التسوية السلمية.[74]

أما على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد طلب الكونجرس الأمريكي تخصيص 1.525 مليار دولار مساعدات للأردن لسنة 2020، وكذلك 1.65 مليار لسنة 2021، من ضمنهم 1.082 مليار دولار لسنة 2020، و1.122 مليار دولار سنة 2021 مساعدات اقتصادية، فيما سيتم تخصيص 425 مليون دولار مساعدات عسكرية لسنتي 2020 و2021.[75]

ب. موقفه من الصراع الداخلي الفلسطيني:

لا يخفي النظام السياسي الأردني ميله للسلطة الفلسطينية على حساب حماس، إلا أنه يتعامل مع الصراع الداخلي بعقلانية، من حيث الإبقاء على "شعرة معاوية" مع جميع الأطراف. وعلى الرغم من الدعوات الداخلية (المتمثلة بدعوة حزب جبهة العمل الإسلامي) بإعادة العلاقات مع حماس،[76] إلا أن الحكومة الأردنية بقيت على موقفها السابق بعدم إعادة فتح مكتب لحماس، وإن كانت تُبقي الباب موارباً من حيث السماح لقيادة حماس بالتواجد تحت مظلة "الحالات الإنسانية"، كما حصل عند السماح لبعض قادة المكتب السياسي لحماس بإقامة بيت عزاء للقيادي الحمساوي

المتوفى إبراهيم غوشة.[77] لكن الموقف الرسمي الأردني ظلَّ مبنياً على تفضيل التعامل مع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ويتناغم ذلك مع ما تداولته وسائل الإعلام عن وجود خطة مصرية أردنية إماراتية لمنع حماس من الفوز بالانتخابات (التي لم يتم عقدها).[78] وكمؤشر إضافي على الميل باتجاه السلطة، تمّ الاتفاق معها على تأسيس منطقة حرة مشتركة، وتذليل عقبات زيادة التجارة البينية بين الطرفين.[79] وفي المقابل، وكنوع من التوازن في العلاقة، تعمل الحكومة الأردنية على إنشاء مستشفى أردني في غزة بتكلفة 72 مليون دولار.[80]

ج. موقفه من مشروع التسوية:

ردّاً على "صفقة القرن"، أكد الأردن على موقفه الداعم لنموذج حلّ الدولتين.[81] وقد رفض النواب الأردنيون "صفقة القرن"، في تأكيد على الموقف الرسمي الرافض لها.[82] وفي السياق نفسه، رأى وزير الخارجية الأردني أنّ ضمّ مناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيقتل حلّ الدولتين، وسيقوض فرص "السلام" العادل.[83] وقد صعَّد العاهل الأردني من النبرة الرافضة لخطة الضم، مصرحاً بأنّ ضمّ "إسرائيل" أجزاء من الضفة، سيؤدي إلى صِدام كبير مع الأردن،[84] وأنّ موقف الأردن ثابت على رفض الضم.[85] ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق باتفاقيات التطبيع بين الإمارات و"إسرائيل"، أعلن وزير الخارجية الأردني بأنّ الاتفاق سيكون مرتبطاً بما ستقوم به "إسرائيل" لاحقاً، من ناحية إنهاء الاحتلال الذي سيقود إلى تهدئة الأجواء، أما الاستمرار به فسيبقي حالة مسببات التوتر موجودة.[86] وكرّر الأردن الموقف نفسه عقب توقيع اتفاق التطبيع بين البحرين و"إسرائيل"، على لسان وزير الخارجية بتصريحه أنّ شرط "السلام" العادل والشامل هو زوال الاحتلال الإسرائيلي.[87] وأعلن العاهل الأردني مجدداً أنّ "تحقيق السلام على أساس حلّ الدولتين خيارنا الاستراتيجي"، وأكّد أنّ "حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه العادلة والمشروعة، هو السبب الرئيسي لبقاء المنطقة رهينة للصراع وغياب الاستقرار".[88]

د. علاقاته بـ"إسرائيل":

يوجد حالة من التذبذب في العلاقات بين الأردن و"إسرائيل" في النواحي الاقتصادية والأمنية والديبلوماسية، وذلك بسبب الممارسات الاحتلالية سواء في القدس أم في عموم الأراضي المحتلة. ففي الجانب الاقتصادي، أقر مجلس النواب الأردني بالأغلبية مشروع قرار يحظر استيراد الغاز من "إسرائيل".[89] وفي المقابل، تمّ توقيع اتفاقية بين "إسرائيل" والأردن لتقصير الرحلات الجوية، باستخدام أجواء الجانبين في الرحلات المتجهة للخليج ودول آسيا والشرق الأقصى وأوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك الرحلات الجوية القادمة من الصين والتي تمر عبر إيران، ستمر عبر الأجواء الإسرائيلية.[90] وفي هذا السياق، أفادت هيئة البث العام الإسرائيلية (كان) بأنّ الأردن و"إسرائيل" يكثفان اتصالاتهما لإقامة مشروعات مشتركة، ولتحسين العلاقات الثنائية.[91]

وقد أثمرت هذه الاتصالات عن موافقة إسرائيلية على رفع الصادرات الأردنية للفلسطينيين من 160 مليون دولار سنوياً إلى 700 مليون دولار.[92] علاوة على ذلك، تمّ توقيع اتفاق "خاص" بين الأردن و"إسرائيل" لاستيراد منتجات زراعية أردنية، وذلك لتغطية الاحتياجات الإسرائيلية في سنة تبوير الأرض "شميتا Shmita"، ففي كل سبع سنوات يمتنع المتدينون الإسرائيليون عن حراثة الأرض وزراعتها، فتبرز الحاجة الإسرائيلية لاستيراد المنتجات الزراعية في هذه السنة.[93] كذلك وقّع الأردن و"إسرائيل" في دبي، وبتمويل إماراتي ورعاية أمريكية، إعلان نوايا للتعاون في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وتحلية المياه، وتنص الاتفاقية على أن يعمل الأردن على توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية لصالح "إسرائيل"، وفي المقابل ستعمل "إسرائيل" على تحلية المياه لصالح الأردن الذي يعاني من الجفاف.[94]

شهدت العلاقات بين الطرفين في الجانب الأمني نوعاً من الثبات، فلم تتأثر الناحية الأمنية كثيراً بالتوتر السياسي الناتج عن التجاوزات الإسرائيلية في القدس، ومحاولة تنفيذ مشروع الضم. فقد باشرت محكمة أمن الدولة في حزيران/ يونيو 2020 بمحاكمة خمسة أردنيين، بتهمة التخطيط لعمليات ضدّ أهداف في داخل "إسرائيل".[95] يضاف إلى ذلك، حكمت محكمة أمن الدولة على أسير أردني لدى "إسرائيل" بالسجن خمس سنوات، وعدّته فاراً من العدالة، بتهمة "التهديد باستخدام العنف"، بعد مهاجمته عدداً من المستوطنين سنة 2018، ما أدى لإصابة عدد منهم، بعد تمكنه من دخول مدينة إيلات المحتلة، بغرض العمل.[96] وفي سياق متصل، قرر الأردن إبعاد الأسير الفلسطيني المحرر في صفقة وفاء الأحرار، نزار التميمي، بدعوى انتهاء إقامته.[97] كما أعلنت المخابرات الأردنية في تموز/ يوليو 2021 إحباطها مخططاً استهدف قتل جنود إسرائيليين على الحدود.[98] وفي المقابل، أعلن الجيش الإسرائيلي في أيلول/ سبتمبر 2021 إحباط عملية تهريب أسلحة في غور الأردن.[99]

شهدت العلاقات الديبلوماسية بين الطرفين حالة من المد والجزر، فقد توترت العلاقة في زمن حكومة بنيامين نتنياهو، لكنها شهدت انفراجة مع تنحي نتنياهو وتشكيل حكومة بينيت. وعلى الرغم من عقد لقاءات بين الطرفين بعضها سري والآخر علني، إلا أنّ العلاقات مع حكومة نتنياهو بقيت فاترة. فقد كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth عن عقد لقاء سري بين العاهل الأردني ووزير الدفاع بني جانتس،[100] تبعه لقاء علني بين وزير الخارجية الأردنية مع نظيره الإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر 2020، بُحِث فيه في جهود إعادة إطلاق المفاوضات بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية.[101] وكمؤشر على توتر العلاقة بين الطرفين، ألغى ولي العهد الأردني زيارته للمسجد الأقصى، وعلى الرغم من ادعاء نتنياهو تسوية الخلاف،[102] إلا أن التوتر في العلاقة بقي قائماً، وصرَّح جانتس بأن نتنياهو أضر كثيراً بالعلاقات مع الأردن.[103]

أسهمت ممارسات الاحتلال في توتر العلاقة بين الطرفين، وفي مقدمتها محاولة إخلاء سكان حي الشيخ جراح. وكانت الخارجية الأردنية قد أعلنت عن مصادقة الأردن على 14 اتفاقية مع

أهالي حي الشيخ جراح، وسلمت الخارجية الفلسطينية وأهالي الحي ومحاميهم شهادة تبين أن "وزارة الإنشاء والتعمير عقدت اتفاقية مع وكالة (أونروا)، لإنشاء 28 وحدة سكنية في حي الشيخ جراح".[104] وفي هذا السياق، أعلن وزير الخارجية الأردني بأنّ القدس خط أحمر وأن "إسرائيل" تلعب بالنار، وسيكون لاستمرار عدوانيتها وعنجهيتها انعكاسات على كل شيء، بما في ذلك على العلاقات الأردنية الإسرائيلية.[105] وكان 95 نائباً قد وقّعوا على مذكرة العلاقات مع "إسرائيل"، وطرد سفيرها من الأردن، بسبب التمادي الإسرائيلي في القدس.[106]

وفي السياق ذاته، خرجت مسيرة شعبية حاشدة نحو الحدود نصرة للقدس وقطاع غزة، في خضم معركة سيف القدس.[107] وعلى المستوى الرسمي، رفض الأردن مشروعاً إسرائيلياً لـ"تسوية الحقوق العقارية" بالقدس، وشدّد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية على أنّ "القدس الشرقية هي أرض مُحتلة منذ العام 1967 وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، التي تُؤكد بطلان وعدم قانونية جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي تتخذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير وضع القدس"، مُحذراً من المساس بممتلكات المقدسيين.[108] وقد أكد العاهل الأردني في خطاب له على أن الأردن سيستمر في العمل للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس.[109]

وعلى الرغم من التوتر في العلاقات، إلا أنّ "إسرائيل" أبدت قلقها عقب ما تمّ إعلانه من محاولة انقلابية تستهدف نظام الحكم، حيث صرَّح رئيس جهاز الموساد Mossad السابق داني ياتوم Danny Yatom أن "الوضع الذي حدث في الأردن مقلق لإسرائيل،... هذا حدث مزعج". وكان وزير الدفاع الإسرائيلي بني جانتس قد عقَّب على المحاولة الانقلابية بقوله: "إسرائيل تبذل قصارى جهدها لمساعدة الأردنيين في القضايا الصحية والاقتصادية، ورغم أن ما حصل هو شأن أردني داخلي، فالأردن دولة سلام وجارة، وذات أهمية استراتيجية، وعلينا الحفاظ على هذا التحالف مع الأردن كمصلحة أمنية وسياسية واقتصادية".[110]

تحلحلت العلاقات بين الطرفين مع وصول بينيت لرئاسة الحكومة، فقد صادق بينيت على بيع كميات من المياه للأردن (بعدما رفض نتنياهو ذلك)، بحيث لا تتجاوز الكمية السنوية 50 مليون متر مكعب، وذلك حتى نهاية سنة 2022.[111] وبحسب الصحافة الإسرائيلية، اتفق بينيت مع العاهل الأردني عندما التقاه، بفتح صفحة جديدة في العلاقات.[112] انعكس هذا الاتفاق على أرض الواقع عبر تقديم السفير الإسرائيلي الجديد إيتان سوركيس Eitan Surkis أوراق اعتماده لملك الأردن،[113] وكذلك بزيادة وتيرة اللقاءات بين الطرفين التي غلب عليها الطابع السري، كما حدث بلقاء الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج مع العاهل الأردني، تلبية لدعوة أردنية.[114] بالإضافة إلى عقد لقاء سري بين الملك ووزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، في العاصمة عمّان.[115]

3. سورية:

استمرت "إسرائيل" في عدوانها على الأراضي السورية في ظلّ عدم وجود رادع لها، فقد أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأنّ الهجمات الإسرائيلية قتلت ستين موالياً لإيران في سورية خلال ثلاثة أشهر (خلال الفترة من أيار/ مايو إلى نهاية تموز/ يوليو 2020).[116] بينما ادعى الجيش الإسرائيلي بأنه قام بتدمير ثلث الدفاعات الجوية السورية خلال الهجمات التي نفذها خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (2017–2020)، والتي وصلت إلى نحو 955 هدفاً مختلفاً على الأراضي السورية، باستخدام 4,239 صاروخاً وقنبلة. وبرر الجيش الإسرائيلي هجماته بأنها تهدف إلى منع التموضع الإيراني في سورية، ومحاربة إمكانية تطوير دقة الصواريخ التي بحوزة حزب الله، وبالتالي يشن الجيش الإسرائيلي الغارات المتكررة التي تستهدف مواقع للنظام الحاكم وإيران وحزب الله في سورية، وكذلك قوافل الأسلحة أو العتاد المتجهة إلى لبنان. وفي الوقت ذاته، ادعى الجيش الإسرائيلي أن الدفاعات الجوية السورية أطلقت 844 صاروخاً مضاداً للطائرات، في محاولة للرد على الانتهاكات الإسرائيلية للأجواء السورية، ما وصفه بـ"قفزة حادة مقارنة بالسنوات السابقة". وذكر الجيش الإسرائيلي أن "بعض الصواريخ المضادة للطائرات التي أطلقت عبر منظومة الدفاع الجوي للجيش السوري، تمكنت من اعتراض صواريخ أطلقتها طائرات سلاح الجو".[117]

على الصعيد السياسي؛ تمسكت سورية بموقفها الرافض لأي اتفاقيات أو معاهدات مع "إسرائيل"، وعبّرت عن ذلك الخارجية السورية بتأكيدها على "موقفها الثابت المبني على التمسك بالأرض والحقوق، والرافض للتنازلات والاتفاقيات المنفردة مهما كان شكلها أو مضمونها".[118] كما أكد على هذا الموقف الرئيس السوري بشار الأسد بقوله: "يمكن أن نقيم علاقات طبيعية مع إسرائيل فقط عندما نستعيد أرضنا".[119] بالرغم من الرفض السوري المبدئي لإجراء مفاوضات سياسية مع "إسرائيل"، إلا أنّ الطرفين أعلنا عن إتمام صفقة لتبادل الأسرى بفضل وساطة روسية، حيث تمّ إعادة راعيَين سوريَّين اعتقلا بعد تجاوز الحدود،[120] مقابل فتاة إسرائيلية دخلت الحدود السورية، وتمّ اعتقالها على يد الأجهزة الأمنية السورية. وقد كشفت صحيفة هآرتس أن صفقة التبادل تضمنت بنداً سرياً ينص على تمويل "إسرائيل" شراء لقاح سبوتنيك Sputnik V 5 الروسي مقابل مبلغ 1.2 مليون دولار.[121]

على صعيد العلاقات السورية الفلسطينية، التقى في تشرين الأول/ أكتوبر 2020 وفدٌ من حركة فتح بنائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، في مقر وزارة الخارجية بالعاصمة السورية دمشق، وضمّ وفد فتح أعضاء من اللجنة المركزية وهم: جبريل الرجوب، وسمير الرفاعي، وروحي فتوح، بالإضافة إلى السفير الفلسطيني في سورية أنور عبد الهادي. وتباحث الطرفان

في سبل بناء شراكة فلسطينية بين ألوان الطيف السياسي الفلسطيني.[122] وفي السياق ذاته، بحث مدير عام الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية السفير أنور عبد الهادي مع وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية سلوى عبد الله، أوضاع اللاجئين في المخيمات الفلسطينية، وسبل عودة الأهالي إلى مخيم اليرموك خصوصاً في ضوء القرار الذي صدر بتسهيل عودتهم، وأكدت سلوى عبد الله أن الفلسطينيين المتواجدين في سورية "هم أبناؤنا، ودائماً في كل قوانيننا وتشريعاتنا تقول المواطن العربي السوري ومن في حكمه، ولن يكون في حكمه إلا ابن فلسطين". وأشارت إلى أن أي عمل تقوم به الدولة السورية لأي مواطن على الأرض السورية ستقدمه في مخيم اليرموك، داعية للتكاتف من أجل عودة الحياة إلى طبيعتها في سورية.[123]

كما استقبل بشار الأسد في دمشق وفداً ضمّ عدداً من قادة وممثلي القوى والفصائل الفلسطينية، وغاب عن اللقاء ممثلو حركة حماس. ورأى الأسد أن اتفاقات أوسلو تُعدُّ من "كبرى الأخطاء"، مؤكداً أن سورية ستبقى على الدوام ضدّ هذه الاتفاقات وضدّ "الرباعية"، لأن المفاوضات عن طريق الرباعية تعني التفاوض تحت السقف الأمريكي. وعلى هامش اللقاء، حيّا الأسد "كلّ المقاومين من دون استثناء". ولمّا ذُكر اسم حماس، كرّر "كلّ المقاومين"، مضيفاً إن "سوريا جاهزة لكلّ ما تحتاجون إليه، نحن جزء من محور المقاومة عسكرياً وسياسياً". وقال إن قرار سورية "إعادة إعمار مخيم اليرموك ثابت ونتابع معاً آليات التنفيذ"، مشدداً في الوقت ذاته على أهمية حقّ العودة.[124]

4. لبنان:

أ. ديبلوماسياً:

يوجد ما يشبه الإجماع في لبنان على رفض "صفقة القرن" والتمسك بالمبادرة العربية، فقد أكد الرئيس اللبناني ميشال عون خلال اتصال مع نظيره الفلسطيني محمود عباس "تضامن لبنان رئيساً وشعباً مع الشعب الفلسطيني في مواجهة التطورات التي نشأت عما بات يعرف بصفقة القرن". فيما رأى رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، أن "صفقة القرن تجهض آخر ما تبقّى من الحلم الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف". وأكد "أن لبنان واللبنانيين لن يكونوا شهود زور في حفلة الإعدام الجديدة للشعب الفلسطيني ولحقوقه المشروعة وفي مقدمها حق العودة، ولن يقبل تحت أي ظرف أن يكون شريكاً ببيع أو مقايضة أي من هذه الحقوق بثلاثين من الفضة".

ورأى وزير الخارجية ناصيف حتّي أن "الموقف اللبناني من صفقة القرن يستند إلى القمة العربية عام 2002، ويدعو لتحقيق سلام عادل بقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية".

وأكد مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان من جهته أن "ما يسمى بصفقة القرن هو تصفية للقضية الفلسطينية، وستكون محكومة بالفشل".[125]

وفي سياق متصل، جدد الرئيس اللبناني رفض لبنان توطين اللاجئين الفلسطينيين، فقد قال عون في كلمته أمام الدورة الـ 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة: "نرفض أي شكل من أشكال التوطين للاجئين الفلسطينيين انطلاقاً من ضرورة حلّ قضيتهم العادلة".[126]

ب. العلاقة مع الفلسطينيين:

ما زال فريق من اللبنانيين يتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بطريقة سلبية، تمثل ذلك، مثلاً، بمطالبة رئيس حزب القوات اللبنانية، سمير جعجع، بفرض حصار على المخيمات الفلسطينية ومنع اللاجئين الفلسطينيين من الدخول والخروج منها، على أن تتدبر الدولة تأمين ما يحتاجونه من مستلزمات ونحوها، وذلك بذريعة محاصرة جائحة كورونا.[127] وفي السياق ذاته، ناشدت منظمات حقوقية الجهات المعنية في لبنان، بالسماح للاجئين فلسطينيين عالقين بالإمارات، للعودة إلى بيروت، وذلك بعد إغلاق المنافذ الجوية والبرية بسبب تفشي جائحة كورونا.[128] اصطدمت هذه المناشدات بقرار المديرية العامة للأمن العام اللبناني القاضي بعدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان على متن طائرات الإجلاء، التي تقوم بها السلطات اللبنانية لمواطنيها في مختلف دول العالم، وتضمن القرار منع إجلاء "الأشخاص من التابعية الفلسطينية اللاجئة في لبنان، أي إن كان يحمل وثيقة سفر فلسطينية أو جواز سلطة".[129]

وفي سياق متصل، أثار نزيه نجم، عضو البرلمان اللبناني عن كتلة تيار المستقبل، استياء الفلسطينيين، عقب مطالبته الأمم المتحدة إخراج اللاجئين الفلسطينيين من لبنان، مصرحاً بأنّ: "هنالك مليون ونصف سوري بالإضافة إلى 400 ألف فلسطيني في لبنان، هؤلاء الـ 400 ألف تحملناهم عمراً طويلاً، والمليون ونصف تحملناهم لسنوات أيضاً، نطالب المجتمع الدولي الذي كان السبب في وجودهم في لبنان أن يقوموا بإعادتهم إلى بلدانهم"، متناسياً بأن وجود هؤلاء اللاجئين ناتج عن التهجير القسري لهم، وليس بإرادتهم.[130]

وفي المقابل، أكد وزير العمل في الحكومة اللبنانية الجديدة مصطفى بيرم دعمه لحقوق اللاجئين في المخيمات اللبنانية، وسعيه إلى عدم "تعرض الشعب الفلسطيني للظلم مرة ثانية، أو أن يتعرض للإجحاف في مكان إقامته"، وأنّه سيسهم "بتعديل القوانين التي تحول دون إنصاف الفلسطيني في لبنان فيما يتعلق بحقوق العمل، بما لا يتعارض مع القوانين اللبنانية ومصلحة العامل اللبناني".[131] وبالفعل أصدر الوزير تعليمات تسمح للفلسطينيين المولودين بلبنان من العمل في أكثر من سبعين مهنة كانت حصرية للبنانيين فقط، مما أثار حفيظة بعض الأحزاب اللبنانية، التي اتهمت الوزير

بسعيه إلى توطين اللاجئين، فيما ثمنت الفصائل الفلسطينية في لبنان قرار الوزير، مشيرة إلى خشيتها من عدم استمرار الأمر، كونه يعتمد على تعليمات للوزير وليس على قانون، مما يعني إمكانية إلغاء هذا الأمر في حال تغير الوزير.[132]

في سياق متصل، التقى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني وليد جنبلاط، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، وعلى هامش اللقاء صرح: "وصيتي لهنية هي وحدة الموقف الفلسطيني، وهي الأهم والأساس مهما كانت الضغوطات، وأنا جاهز للمساعدة بهذا الموضوع بما أملك من إمكانيات، وأنا أعده بتسهيل الحق البدائي بالعيش للاجئ الفلسطيني، فالتمييز العنصري مجحف بحقه".[133] وكان هنية قد قام بزيارة إلى لبنان في أيلول/ سبتمبر 2020، قوبلت الزيارة بردود فعل مبتاينة، ففي حين شجع حزب الله الزيارة، تخوف الفريق السياسي اللبناني المعارض لحزب الله من الزيارة، ومن تحويل لبنان إلى قاعدة انطلاق وساحة صراع مع "إسرائيل".[134]

وقد حافظ حزب الله على علاقته القوية ودعمه لحركة حماس طوال الفترة التي يُغطيها هذا التقرير، غير أن هذه العلاقة شابها بعض الحساسية أو الشد المؤقت إثر زيارة خالد مشعل رئيس حركة حماس في الخارج للبنان في كانون الأول/ ديسمبر 2021 للمشاركة في فعاليات الذكرى 34 لانطلاقة حركة حماس، ومعالجة تداعيات استشهاد أربعة من كوادر حماس في مخيم البرج الشمالي. ويبدو أن حزب الله لم يرَ توقيت الزيارة مناسباً، خصوصاً، بسبب ما ذُكر، أن لدى الحزب وإيران والنظام السوري نظرة سلبية تجاه مشعل بسبب موقفه من الأحداث في سورية. ولذلك عمل الحزب على إفشال أو إلغاء عدد من اللقاءات الرسمية التي كانت على جدول زيارة مشعل، بما في ذلك لقاؤه مع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب. غير أن مشعل قام بالعديد من الفعاليات الأخرى، خصوصاً في الإطار الفلسطيني. ويبدو أن الطرفين حَرِصا على عدم التصعيد الإعلامي، وعودة المياه إلى مجاريها بعد ذلك.[135]

ج. علاقته بـ"إسرائيل":

ظلّل التوتر الأمني العلاقة بين "إسرائيل" ولبنان، ففي حين استمرت التهديدات من الإسرائيليين بشن حرب على المقاومة اللبنانية ممثلة في حزب الله، كان هنالك مفاوضات بين الطرفين حول الحدود المائية، حيث أكد حسان دياب، رئيس الوزراء اللبناني السابق، بأنّ لبنان لا يقبل بالسكوت عن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لحدود لبنان، وأشار إلى أن "إسرائيل" يجب أن تعي "بأننا لن نذعن بعد اليوم لهذه الانتهاكات وكأنها أمر طبيعي أو عادي".[136]

وفي المقابل، وعلى إثر اشتباك محدود مع المقاومة في مزارع شبعا، قال نتنياهو إن "كل ما يحدث الآن هو نتيجة لمحاولة إيران وأذرعها في لبنان للتموضع عسكرياً في منطقتنا، ونصر الله يخدم

هذه المصلحة الإيرانية على حساب لبنان، ولا أنصح أحداً باختبار الجيش الإسرائيلي أو "دولة إسرائيل"، ونحن مصرون على الدفاع عن أنفسنا".[137]

لم يمنع التوتر في العلاقة التوصل إلى اتفاق حول المفاوضات بخصوص الحدود، فقد أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري التوصل لـ"اتفاق إطار" لترسيم الحدود البحرية مع "إسرائيل"، مشيراً إلى أن مهمته انتهت بعد عقد من قيادته للمفاوضات، ليستأنفها الجيش ورئاسة الجمهورية بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي، مشدداً على تلازم المسارين براً وبحراً.[138]

انعكس الانقسام السياسي الداخلي اللبناني على ردود الفعل عقب إعلان بري، إذ رأى معارضو حركة أمل وحزب الله أن وظيفة سلاح الحزب انتهت مع تغطيته لهذه المفاوضات، فيما جادل الفريق الموالي للثنائي بأنّ جهود بري أثمرت إلى التوصل لاتفاق سيكون في مصلحة لبنان وإنعاش وضعه الاقتصادي.[139] وكردٍّ على الاتهامات بأن الاتفاق يجسد حالة من التطبيع، قالت كتلة حزب الله البرلمانية إن مفاوضات ترسيم الحدود البحرية والبرية جنوب البلاد، لا تندرج في سياق المصالحة مع الاحتلال الإسرائيلي، ولا ترتبط "بالسياسات التطبيعية التي انتهجتها دول عربية لم تؤمن يوماً بخيار المقاومة، ولم تمارسه ضدّ عدو الأمة".[140] وبالرغم من المناكفات بين أطراف المعادلة السياسية اللبنانية، عُقدت جولة المفاوضات الأولى حول ترسيم الحدود بين "إسرائيل" ولبنان في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2020، وذلك في مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة "يونيفيل" United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) في منطقة الناقورة جنوبي لبنان على أن تستانف بعد أسبوعين.[141]

في المقابل، أعلنت "إسرائيل" رفضها البحث في طلب لبنان توسيع نطاق المنطقة المختلف عليها في الحدود البحرية، حيث يهدف الطلب اللبناني إلى السيطرة الكاملة على حقلَي غاز في البحر الأبيض المتوسط تدَّعي "إسرائيل" ملكيتهما. وبحسب المصادر الإسرائيلية فإنّ المفاوضين اللبنانيين في رأس الناقورة، فاجأوا الوفد الإسرائيلي بطرحهم خريطة جديدة تبين أنهم يطالبون ليس فقط بمساحة 860 كم^2 المختلف عليها، بل طالبوا بزيادة 1,430 كم^2 إضافية، داخل المنطقة الإسرائيلية في المياه الاقتصادية.[142] توقفت المفاوضات بين الطرفين بعد أربع جلسات عقب مطالبة اللبنانيين بـ 1,430 كم^2 بحرياً إضافياً، انطلاقاً من تعديل المرسوم الذي أودعته الحكومة اللبنانية في الأمم المتحدة، لتصبح المساحة المتنازع عليها مع "إسرائيل" 2,290 كم^2 عوضاً عن 860 كم^2.[143] لكن وبعد التدخل الأمريكي، استؤنفت المفاوضات مجدداً بين الطرفين في أيار/ مايو 2021، فيما أكد لبنان على موقفه باستئناف المفاوضات حيث انتهت، بمعنى مساحة الـ 2,290 كم^2.[144]

شهدت العلاقة بين "إسرائيل" ولبنان على الصعيد الأمني حالة من الشد والجذب، فبالرغم من وجود مفاوضات حول ترسيم الحدود، إلا أن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله استمر في شنّ حرب نفسية ضدّ "إسرائيل" بإعلانه في كانون الأول/ ديسمبر 2020 امتلاك حزبه صورايخ دقيقة "ضعفَي ما كان عليه قبل سنة".[145]

كما تصاعدت الأمور بين "إسرائيل" ولبنان إلى درجة عالية بالتزامن مع أحداث معركة سيف القدس، فاستشهد شاب لبناني إثر المظاهرات على الحدود استنكاراً للعدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى والشعب الفلسطيني.[146] وعقب ذلك بأيام تمّ إطلاق ستة صواريخ غراد Grad من لبنان على الجليل الأعلى، وردّت "إسرائيل" بقصف مدفعي.[147] وحتى لا تتدهور الأمور تدخل الجيش اللبناني بإقامة الحواجز لمنع المواكب الفلسطينية المحتجة، من الوصول إلى الحدود مع "إسرائيل".[148]

وبالترافق مع ذلك، حذّر نصر الله "إسرائيل" من المساس بالقدس والمقدسات، ورأى أن أي مسّ بهما سيقود إلى حرب إقليمية.[149] وبقي التوتر الأمني قائماً على الرغم من انتهاء معركة سيف القدس، ويمكن القول بأنّ الحدود لم تهدأ قبل المعركة وبعدها، فالتصعيد الإسرائيلي لم يتوقف.

وفي تموز/ يوليو 2020، أعلن الجيش الإسرائيلي عن سقوط طائرة مسيّرة تابعة له في جنوب لبنان، وعقب ذلك أطلقت المدفعية الإسرائيلية قذائف عدة على مناطق لبنانية حدودية بذريعة وجود عمل أمني. وفي 2021/2/1 أسقط حزب الله مسيّرة إسرائيلية فوق بلدة بليدا في الجنوب، بينما شهد شهر أيار/ مايو 2021 إطلاق صواريخ من لبنان باتجاه شمال "إسرائيل" ثلاث مرات، وردت القوات الإسرائيلية بقصف مناطق حدودية لبنانية.[150] وفي آب/ أغسطس 2021، تمّ إطلاق صواريخ من لبنان على شمال فلسطين المحتلة، وردّت المدفعية الإسرائيلية على ذلك بمئة قذيفة.[151] وفي أعقاب رد حزب الله اللبناني على القصف الإسرائيلي الذي طال أراضٍ لبنانية، علّق وزير الدفاع الإسرائيلي، بني جانتس بالقول إن "إسرائيل" تريد هدوءاً أمنياً من جانب لبنان، لكنه في الوقت نفسه هدّد أنه بإمكان "إسرائيل" جعل الوضع في لبنان مضعضعاً أكثر مما هو عليه. وقال جانتس إنه يوصي حزب الله والجيش اللبناني والحكومة اللبنانية بعدم اختبار "إسرائيل"، مضيفاً أنه لا مصلحة لـ"دولة إسرائيل" في لبنان سوى الحفاظ على الأمن والهدوء، وأنّ الهدوء ستجري مقابلته بالهدوء أيضاً من قبل "إسرائيل".[152] لكن وبالرغم من تهديد جانتس، ما يزال حزب الله يَعدُّ نفسه لمواجهة قادمة، فقد ذكر تقرير إسرائيلي أن هنالك شبكة أنفاق لحزب الله، تمتد عشرات الكيلومترات من الحدود الجنوبية إلى بيروت والبقاع، وقد أشار التقرير إلى أنّ هذه الأنفاق معدة لأغراض هجومية ودفاعية، ومصممة لإتاحة نقل الأفراد والأسلحة والعتاد، وأن العمل في بناء هذه الشبكة، بدأ في أعقاب حرب 2006 بمساعدة خبراء من كوريا الشمالية وإيران.[153]

5. السعودية ودول الخليج:

أ. تطور علاقاتها السياسية، وأنشطتها الدبلوماسية:

رفضت البحرين والإمارات مشروع قرار فلسطيني ينص على أن الإعلان الثلاثي الإماراتي – الإسرائيلي – الأمريكي المعروف باسم "اتفاق أبراهام Abraham Accords"، ليس من شأنه تغيير الرؤية العربية القائمة على مبدأ حلّ الدولتين، ومبدأ الأرض مقابل "السلام"، والمبادرة العربية التي طرحت سنة 2002. كما رفضت البحرين طلباً فلسطينياً بعقد اجتماع طارئ للجامعة العربية على مستوى الوزراء، لبحث تداعيات إعلان التطبيع الإماراتي – الإسرائيلي على القضية الفلسطينية.[154]

وفي سياق متصل، دشَّنت البحرين و"إسرائيل" علاقاتهما الدبلوماسية الكاملة، بعد زيارة وفد إسرائيلي للمنامة، رافقه وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين Steven Mnuchin، والمساعد الخاص لشؤون المفاوضات الدولية آفي بيركوويتز Avi Berkowitz، حيث جرى التوقيع على اتفاق إطلاق العلاقات الدبلوماسية الذي يسمح بتبادل السفارات والسفراء وتدشين رحلات جوية، إلى جانب سبع مذكرات تفاهم في مجالات مختلفة.[155] وقد قررت البحرين فتح سفارة لها في تل أبيب في آذار/ مارس 2021، وتعيين خالد الجلاهمة كأول سفير للبحرين في "إسرائيل"، والذي كان مدير إدارة العمليات بوزارة الخارجية البحرينية، وتولى كذلك منصب نائب رئيس بعثة المملكة لدى الولايات المتحدة.[156] وقد باشر الجلاهمة مهام منصبه في نهاية آب/ أغسطس 2021.[157]

أما الإمارات، فقد شهدت تعيين "إسرائيل" سفيراً مؤقتاً لها في أبو ظبي وهو إيتان نائيه Eitan Na'eh، الذي كان قد طُرد من تركيا عند تدهور العلاقات بين البلدين سنة 2018. ومنذ ذلك الوقت، لا يشغل أي منصب.[158] وبالترافق مع ذلك، عَيَّنَ وزير الخارجية الإسرائيلي جابي أشكنازي الدبلوماسي والسفير السابق تسفي حيفتس Zvi Heifetz مبعوثاً خاصاً لدى دول الخليج التي وقّعت اتفاقيات "سلام" مع "إسرائيل". وعمل حيفتس في عدد من الدول آخرها الصين، وقد عُيّن كمبعوث خاص لدى دول الإمارات والبحرين، ويقع على عاتقه تطوير العلاقات مع دول الخليج، وإنشاء ثلاث بعثات دبلوماسية.[159] وبالفعل تمّ افتتاح السفارة الإسرائيلية رسمياً في أبو ظبي، وكذلك القنصلية الإسرائيلية العامة في دبي، في 2021/1/26.[160]

وفي المقابل، أدى محمد محمود آل خاجة اليمين القانونية كأول سفير للإمارات في "إسرائيل"،[161] وفتحت الإمارات سفارتها بتل أبيب في تموز/ يوليو 2021، وسط أجواء احتفالية، وبتعهُّد من سفيرها بتعزيز الشراكة مع "إسرائيل".[162] في المقابل، قامت الخارجية الإسرائيلية بتعيين أمير حايك Amir Hayek، والذي شغل سابقاً رئيس اتحاد الفنادق في "إسرائيل"، ورئيس اتحاد أرباب الصناعة الإسرائيليين، ليحل مكان إيتان نائيه، القائم بأعمال السفير بالإمارات.[163] إنّ تعيين

اقتصادي إسرائيلي كسفير يؤشر على التطلعات الإسرائيلية في العلاقة مع الإمارات، وطموحها بجني فوائد اقتصادية من وراء هذه العلاقة.

ترافق إقامة علاقات ديبلوماسية رسمية بين الإمارات و"إسرائيل" مع الإعلان عن إنشاء الصندوق الإبراهيمي Abraham Fund، حيث تقوم الإمارات والمؤسسة الأمريكية الدولية لتمويل التنمية (دي أف سي) U.S. International Development Finance Corporation (DFC) و"إسرائيل" من خلال هذا الصندوق، بتخصيص أكثر من 3 مليارات دولار في إطار مبادرات الاستثمار والتنمية، التي يقودها القطاع الخاص، لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والازدهار في الشرق الأوسط وخارجه.[164]

وفي سياق متصل، وعقب الإعلان عن إقامة علاقات ديبلوماسية رسمية، كشف ديبلوماسيون إسرائيليون للصحافة الإسرائيلية، كيف عملوا سراً في الإمارات والبحرين خلال العشرين عاماً الماضية، ففي "العقدين الماضيين، خدم قرابة عشرين دبلوماسياً إسرائيلياً في هذه الدول الخليجية، حتى قبل إقامة العلاقات الرسمية في إطار "اتفاقات إبراهيم". وعاشوا هناك بهويات مدنية، وبطاقات شخصية مزيفة، وشاركوا في المقام الأول في خلق فرص تجارية للشركات الإسرائيلية التي تسعى لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الإمارات والبحرين، فضلاً عن تعزيز العلاقات السياسية بينهما".[165]

حاولت بعض دول الخليج لعب دور ديبلوماسي عقب اندلاع معركة سيف القدس، فقد أكد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، إدانة بلاده للممارسات غير الشرعية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وذلك خلال الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع نظيره الفلسطيني رياض المالكي، كما أكد فرحان ضرورة وقف الاحتلال الإسرائيلي الفوري لأعماله التصعيدية التي تخالف الأعراف والمواثيق الدولية كافة.[166] وقد أكد الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، في اتصال هاتفي مع الرئيس عباس، إدانة السعودية وشجبها للاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما أسفر عنه من سقوط للضحايا الأبرياء والجرحى، مشيراً إلى أن السعودية ستواصل جهودها على جميع الأصعدة لوقف الإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية على القدس، من خلال التواصل مع الأطراف الفاعلة لممارسة الضغوط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي، علاوة على ترحيب حكومة المملكة بإعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة.[167]

وفي سياق متصل، عبَّر محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي عن دعم الإمارات للجهود المصرية الرامية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وشدد على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود خصوصاً من قبل القادة الإسرائيليين والفلسطينيين، مؤكداً على استعداد الإمارات للعمل مع

جميع الأطراف للحفاظ على وقف إطلاق النار، واستكشاف مسارات جديدة لخفض التصعيد وتحقيق "السلام".[168]

أما قطر، فقد أعلن السفير القطري محمد العمادي عن اتفاق تهدئة جديد في قطاع غزة بين الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل"، ينص على إعادة فتح المعابر بشكل كامل أمام احتياجات القطاع الرئيسية، مع تقديم التسهيلات المختلفة، التي من شأنها أن تساعد جميع الأطراف في الخروج من الوضع المتأزم وتخفيف حدة الاحتقان والتوتر في المنطقة.[169]

ب. موقفها من الصراع الداخلي الفلسطيني:

شهدت العلاقة بين السعودية وحركة حماس المزيد من التوتر، تجسد ذلك بمحاكمة السعودية لـ 68 من النشطاء الأردنيين والفلسطينيين احتجزتهم في سجونها، على خلفية التعاطف مع المقاومة الفلسطينية، وقد وجهت المحكمة للمحتجزين تهماً تتعلق بـ"تحويل أموال بطريقة غير شرعية، وإنشاء منظمات غير مرخصة".[170]

شككت منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch من ناحيتها في حصول المعتقلين على محاكمات عادلة، وأشارت إلى أنه بعد عامين من احتجاز المعتقلين دون تهمة، بدأت محاكمات سرية في 2020/3/8، بناء على ادعاءات غامضة تتعلق بصلاتهم مع "كيان إرهابي" لم يُكشف عن اسمه.[171] وقد وثّق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان شهادات صادمة لانتهاكات خطيرة ضدّ المعتقلين، تشمل احتجازهم تعسفياً منذ مطلع سنة 2019، وتعرضهم للتعذيب الجسدي والعزل والإهمال الطبي المتعمد.[172]

وفي سياق متصل، رفضت السعودية مبادرة الأمين العام لحركة "أنصار الله" اليمنية، عبد الملك الحوثي، للإفراج عن معتقلي حماس، مقابل إطلاق جنود سعوديين. وكانت السعودية قد رفضت سابقاً وساطات أردنية ومغربية لإغلاق هذا الملف بذريعة أنه "ملف خاص ويتعلق بالأمن السعودي الداخلي".[173] وكان حساب "معتقلي الرأي" على موقع تويتر Twitter قد كشف بأن "عدد الفلسطينيين المعتقلين في السجون السعودية بتهمة الانتماء لحركة حماس هو 160 شخصاً"، وأن "جميعهم موجودون في سجن أبها (جنوب غربي المملكة العربية السعودية)".[174] وبحسب موقع عربي بوست، استعانت السعودية بالموساد في التحقيق مع المعتقلين، علاوة على اشتراك فريق آخر من جنسيات أجنبية في التحقيقات.[175]

قضت المحكمة الجزائية السعودية في آب/ أغسطس 2021 بالحبس 15 عاماً على أحد أبرز المعتقلين لديها، وهو محمد الخضري، الممثل السابق لحركة حماس لديها، وذلك بتهمة دعم المقاومة، من ضمن أحكام طالت 69 أردنياً وفلسطينياً، تراوحت ما بين البراءة والحبس 22 عاماً.[176] وعقب

صدور هذه الأحكام بأسبوع، صدرت أحكام جديدة ضدّ أردنيين وفلسطينيين في الملف نفسه، أفاد بذلك حساب "معتقلي الرأي" الذي أشار إلى تلقيه:

> معلومات تفيد بتعذيب عدد من المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين، لإجبارهم على إعطاء معلومات خاصة عن المقاومة في فلسطين، حيث تمّ تعذيبهم من خلال الضرب على الأماكن الحساسة، وبعضهم فقد وزنه بشكل حاد جداً... أثناء التحقيق مع بعض المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين، عرضت عليهم المخابرات السعودية العمل مع السلطات وتزويدها بالمعلومات مقابل أحكام مخففة، وثم الإفراج والإبعاد إلى الأردن.[177]

لم يقتصر التوتر على العلاقة بين حماس والسعودية، وإنما تعداه إلى توتر في العلاقة بين الإمارات وباقي الفصائل، علاوة على السلطة الفلسطينية. فعقب استنكار الفصائل في اجتماع لها إعلان الإمارات تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، ووصف عباس ذلك بأنه طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني بـ"خنجر مسموم"، طالب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عباس وقيادات فلسطينية بالاعتذار عن ما عدّه تجاوزات وتصريحات استفزازية ومغلوطة، والتي برأيه تتنافى مع واقع وتاريخ العلاقات بين دول المجلس والشعب الفلسطيني.[178] فما كان من السلطة الفلسطينية، وكمحاولة لترطيب الأجواء، وعلى لسان الناطق باسم رئاستها نبيل أبو ردينة، إلا أن صرح برفض عباس المساس بالرموز السيادية للدول العربية.[179]

لكن رفض القيادة الفلسطينية الاعتذار، دفع الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي السابق في الولايات المتحدة إلى مهاجمة القيادة، معتبراً أن حديث القيادات الفلسطينية بعد اتفاق الإمارات والبحرين مع "إسرائيل" كان "مؤلماً" و"مستواه واطٍ"، مشيراً إلى أن "تجرؤ القيادات الفلسطينية على دول الخليج غير مقبول ومرفوض".[180] واستدرك في موضع آخر بقوله أنّ نكران الجميل من القيادات الفلسطينية وعدم الوفاء "لن يؤثرا على تعلقنا بالقضية الفلسطينية".[181]

ومن ناحية أخرى، رأى رجل الأعمال الإماراتي الملياردير خلف الحبتور، بأن طرح فكرة عودة اللاجئين غير منطقية، ناشراً مقالاً له في صحيفة هآرتس العبرية قال فيه بأنّ: "ثمة حجّة منطقية تقول بأن الإسرائيليين متعنّتون، ولكن يمكن أيضاً قول الشيء نفسه عن الفلسطينيين الذين لا يزالون يصرون على حقّ العودة للاجئين من سوريا والأردن ولبنان وبلدان أخرى. لن يحدث ذلك أبداً، وهم يعرفون ذلك حق المعرفة".[182] أما وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، فقد قال في حديث له مع موقع اللجنة اليهودية الأمريكية، أنه من المؤسف تردد بعض الدول في توصيف واضح لحماس، و"من المضحك أن بعض الحكومات تصنف الجناح العسكري فقط لكيان ما، وليس الجناح السياسي، على أنه إرهابي، في حين أن الكيان نفسه يقول إنه ليس هناك فرق".[183]

وفي سياق متصل، صرح رئيس لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية الإماراتية علي النعيمي، إن الفلسطينيين ما زالوا يعيشون في الماضي، وطالبهم بالعودة إلى المفاوضات، مؤكداً أنه في حال اندلعت حرب في غزة فإن العلاقات بين الإمارات و"إسرائيل" لن تتأثر.[184] وبالفعل وبعد اندلاع معركة سيف القدس، هاجم النعيمي حركة حماس، في حديث له مع صحيفة "إسرائيل اليوم"، مشيراً إلى أنها تسيطر على قطاع غزة والسكان يعانون بسببها وليس بسبب الإسرائيليين، وذلك لخدمة أهداف إيرانية.[185]

في مقابل الموقف السعودي الإماراتي المناوئ للمقاومة في فلسطين، نجد موقف قطر والكويت الإيجابي، فقد أكد أمير الكويت الجديد نواف الأحمد الجابر الصباح، في اتصال هاتفي مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، على أنّ الكويت "ستظل وفية لقضايا الأمة، وخاصة قضية الشعب الفلسطيني"، وبأنّ الكويتيين سيبقون "أوفياء لميراث الأمير الراحل والسير على خطاه في دعم القضية الفلسطينية".[186]

حاولت قطر موازنة علاقتها بطرفَي المعادلة الفلسطينية، فقامت بتزويد السلطة سنة 2020 بمعدات طبية بقيمة 10 ملايين دولار لمواجهة كورونا.[187] في المقابل، قدمت لقطاع غزة دعم مالي بقيمة 150 مليون دولار لمواجهة الجائحة.[188] وقد خصصت قطر لقطاع غزة في سنة 2021 منحة مالية بقيمة 360 مليون دولار، تستخدم لدفع رواتب الموظفين، وتقديم المساعدات المالية للأسر المتعففة، وتشغيل محطات الكهرباء.[189] وبذلك يكون إجمالي المنح القطرية الموجهة لقطاع غزة عبر "لجنة إعادة إعمار غزة" منذ انطلاق عملها في 2012، نحو 1,422.4 مليون دولار.[190] ومع بداية سنة 2021، تمّ توقيع اتفاق مع شركة ديليك Delek Group الإسرائيلية، لنقل الغاز إلى محطة الكهرباء في غزة بتمويل من الاتحاد الأوروبي وقطر، حيث تعهدت الدوحة بتوفير 60 مليون دولار، فيما تعهد الاتحاد الأوروبي بتوفير 24 مليون دولار، وذلك لتمويل أنبوب غاز من "إسرائيل" إلى محطة توليد الكهرباء بقطاع غزة.[191] وعقب معركة سيف القدس، قامت قطر بتوزيع مساعدات إغاثية عاجلة لأهالي الشهداء والمتضررين من الحرب في قطاع غزة،[192] وأعلنت بعدها بأيام عن تقديم 500 مليون دولار دعماً لإعمار غزة،[193] حيث ستقوم قطر والكويت، التي تعهدت ببناء عمارات سكنية، ومصر، التي تعهدت بتقديم منحة قيمتها 500 مليون دولار، بعمليات إعمار بشكل منفصل في قطاع غزة.[194]

أما السعودية والإمارات فقد حرصتا على تقديم دعمهما عن طريق الأونروا. فقد قدمت السعودية مليون دولار لدعم جهود الأونروا في مكافحة الكورونا بغزة،[195] يضاف إلى ذلك تقديمها 25 مليون دولار للأونروا وذلك عبر السفارة السعودية لدى الأردن. ووفقاً للأونروا، فقد تبرعت السعودية بمبلغ 50 مليون دولار في سنة 2018 للمساعدة في سدّ النقص الناتج عن قرار إدارة الولايات المتحدة الأمريكية وقف التمويل عن الوكالة.[196]

في المقابل، ذكر تقرير إسرائيلي صادر عن مركز سياسات الشرق الأوسط، أن الإمارات والبحرين، منذ توقيعهما اتفاقيات "السلام" مع "إسرائيل"، قد قلصتا دعمهما المالي المقدم لوكالة الأونروا، ووفقاً للتقرير، فإن الإمارات في سنة 2018 أسهمت لوحدها بمبلغ 53 مليون دولار لصالح الأونروا، وفي سنة 2019 أسهمت بـ 51 مليون دولار، لكن في سنة 2020 بلغ إسهامها مليون دولار واحد فقط.[197]

ج. موقفها من مشروع التسوية:

رفضت الكويت "صفقة القرن" بشكل ضمني، تجسد ذلك في ردّ وزارة الخارجية الكويتية على الإعلان الأمريكي عن بنود الصفقة، مؤكدة على أنّ "الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يتحقق إلا بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبالمرجعيات التي استقر عليها المجتمع الدولي، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية". فيما أدان مجلس التعاون الخليجي مخططات "إسرائيل" بضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشدداً على الموقف الثابت لدول الخليج من القضية الفلسطينية، واعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، ودعمه للسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على جميع أراضيه المحتلة منذ حزيران/ يونيو 1967، وتأسيس دولته المستقلة وعاصمتها شرقي القدس.[198]

من جهة أخرى، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن اتفاق تطبيع كامل العلاقات بين "إسرائيل" والإمارات، فيما ادَّعى ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد أنه تمّ الاتفاق على إيقاف ضمّ "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية خلال اتصال هاتفي مع ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، موضحاً أن "الإمارات وإسرائيل اتفقتا على وضع خارطة طريق نحو تدشين التعاون المشترك، وصولاً إلى علاقات ثنائية". في المقابل، أكّد نتنياهو أنّ مخطط ضمّ أراضٍ في الضفة الغربية "تأجّل" لكن "لم يلغَ". وكان مستشار البيت الأبيض جاريد كوشنر Jared Kushner، قد كشف أن محادثات استمرت عاماً ونصف العام توّجت اتفاقاً لتطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والإمارات، وبالترافق مع ذلك نشرت سفارة الإمارات في واشنطن تغريدة قالت فيها "ستنضم الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل إلى الولايات المتحدة لإطلاق أجندة استراتيجية للشرق الأوسط. وهذا سيعمق التعاون الدبلوماسي والتجاري والأمني معاً ومع الدول الأخرى الملتزمة بالسلام وعدم التدخل". وأضافت "ستبقى الإمارات داعماً قوياً للشعب الفلسطيني، لكرامته وحقوقه ودولته ذات السيادة. يجب أن يستفيدوا من التطبيع. سوف ندافع بقوة عن هذه الغايات".[199]

وقد رأى وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش أن "تطبيع العلاقات يهدف إلى التعامل مع التهديد الذي يمثله ضمّ المزيد من الأراضي الفلسطينية لحل الدولتين، إذ إن ذلك

كان سيقضي على أي آمال للسلام في المنطقة"، داعياً الفلسطينيين والإسرائيليين إلى العودة إلى التفاوض.[200] وبالرغم من ذلك، إلا أنّ نتنياهو صرَّح خلال إعلانه عن "اتفاق السلام" مع الإمارات، بأنّه لا تغيير على مخطط الضم، قائلاً: "أنا ملتزم بالضم، لكن كما قلت لن يتم تطبيق السيادة (على أراضٍ في الضفة الغربية المحتلة) إلا بالتنسيق الكامل مع الأميركيين"، مشيراً إلى أن "السلام" الحقيقي الذي يراه، هو "السلام الذي يحافظ على الأمن (أمن إسرائيل)، وعلى الأمور الهامة لشعبنا"، وأضاف نتنياهو "سلام يُبعد الحرب ولا يقرّبها. سلام مبني على تعاون اقتصادي متين، واحترام متبادل، سلام حقيقي، وليس شعاراً (...) سلام مقابل سلام".[201]

من ناحية ثانية، يظهر أنه يوجد تباين واختلاف بين أجنحة النظام الحاكم في السعودية تجاه عقد اتفاقية "سلام" مع "إسرائيل" والتطبيع معها، ما بين معارض ومؤيد، فقد وصف تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات السعودي السابق، "إسرائيل" بأنّها "قوة استعمارية غربية"، تهجّر الفلسطينيين قسراً وتدمر البيوت وتغتال الأفراد، مضيفاً "إسرائيل تقدم نفسها على أنها دولة صغيرة تعاني من تهديد وجودي، محاطة بقتلة متعطشين للدماء يرغبون في القضاء عليها، وتتحدث عن رغبتها في إقامة علاقات ودية مع الرياض". وأكد الفيصل أن تصريحاته تمثل رأيه الشخصي، وأعرب عن شكوكه في اتفاقات "السلام" التي وقَّعتها دول خليجية مع "إسرائيل"، وقال "لا يمكنك علاج جرح مفتوح باستخدام مسكنات الألم... وبوساطة مبادرة السلام العربية فقط سنتمكن من مواجهة إيران، ولا يمكن تسمية ذلك اتفاقات أبراهام من دون مشاركة السعودية".[202]

وفي المقابل، وفي مؤشر على وجود أطراف في نظام الحكم السعودي موافقة على عقد اتفاقية "سلام" مع "إسرائيل"، صرح جاريد كوشنر بأنّ التطبيع السعودي مع "إسرائيل" "مسألة وقت،... اجتماع إسرائيل والسعودية معاً، والتطبيع الكامل في هذه المرحلة أمر حتمي".[203]

وفي السياق ذاته، كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت عن أن "ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، كان شريكاً كاملاً في السرّ منذ البداية" لـ"اتفاق أبراهام" بين الإمارات و"إسرائيل"، لافتة إلى أن "علاقته الطيبة مع جاريد كوشنر، ومع حاكم الإمارات محمد بن زايد، قادت في الأيام الأخيرة إلى ممارسة ضغط مزدوج، لكنه أصرّ على أن تكون الإمارات الأولى في الصف".[204]

وفي جانب متصل، أكَّد الملك سلمان بن عبد العزيز، أمام أعمال الدورة الـ75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، على موقف السعودية التقليدي بقبول "السلام" على أساس المبادرة العربية، مصرحاً:

> إن السلام في الشرق الأوسط هو خيارنا الاستراتيجي، وواجبنا ألا ندخر جهداً للعمل معاً نحو تحقيق مستقبل مشرق يسوده السلام والاستقرار والازدهار والتعايش بين شعوب المنطقة كافة. وتدعم المملكة جميع الجهود الرامية للدفع بعملية السلام. وقد طرحت

> المملكة مبادرات للسلام منذ عام 1981، وتضمنت مبادرة السلام العربية مرتكزات لحل شامل وعادل للصراع العربي – الإسرائيلي يكفل حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كما نساند ما تبذله الإدارة الأميركية الحالية من جهود لإحلال السلام في الشرق الأوسط، من خلال جلوس الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على طاولة المفاوضات للوصول إلى اتفاق عادل وشامل.[205]

فيما أكد وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، أن "السلام" بين المملكة و"إسرائيل" مرهون بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها شرقي القدس.[206]

وكانت الإمارات والبحرين قد وقّعتا اتفاق "سلام" مع "إسرائيل" في البيت الأبيض، في حفل حضره عدد من السفراء لدى الولايات المتحدة من بينهم سفير سلطنة عُمان ونائبة سفير السودان. ورأى ترامب في كلمته أن هذا الاتفاق هو تحول تاريخي وشرق أوسط جديد، وأشاد بتوقيع اتفاقيتَي "سلام" خلال شهر واحد، تقيم بموجبهما كل من "إسرائيل" والإمارات والبحرين السفارات، وتتبادل السفراء، وتتعاون في مجالات الصحة والأمن والاقتصاد. وأضاف أن "اتفاق أبراهام" سيفتح الباب أمام المسلمين للصلاة في المسجد الأقصى، وزيارة الأماكن الإسلامية. وقد توقَّع ترامب انضمام دول أخرى ما بين خمس وست دول لما اصطلح عليه بـ"اتفاق أبراهام"، لكنه لم يفصح عن أسماء تلك الدول.[207] وعقّب وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد على توقيع الاتفاق بقوله: "التطبيع مع إسرائيل يظهر أن الشعوب سئمت الصراعات وترغب في الاستقرار".[208]

وقد تمسّك مجلس التعاون الخليجي في قمته الـ 41 بالمبادرة العربية، وشدد على مركزية القضية الفلسطينية؛[209] بينما تمايزت كلاً من قطر والكويت عن باقي دول الخليج في رفضهما التطبيع مع "إسرائيل" قبل حلّ الصراع مع الفلسطينيين. وأشارت المتحدثة باسم وزارة الخارجية القطرية لولوة الخاطر إلى أنّ التطبيع مع "إسرائيل" لا يمكن أن يكون هو الحل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وإنما الحل يكمن في تطبيق قرارات مجلس الأمن، وفي منح الفلسطينيين حقوقهم وإيجاد حلّ عادل لقضيتهم.[210]

وقد شدد مجلس الوزراء الكويتي على:

> مركزية القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، والتزام دولة الكويت بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعم خياراته، وتأييدها لكافة الجهود الهادفة إلى الوصول إلى حلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية، يضمن للشعب الفلسطيني إنهاء الاحتلال، وعودة اللاجئين، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو عام 1967، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وحلّ الدولتين.[211]

ونشر البيت الأبيض الأمريكي مقتطفات من اتفاق التطبيع الإماراتي والبحريني مع "إسرائيل". وينص الاتفاق على عبارات عامة تشدد على أهمية تقوية "السلام" والحفاظ عليه في الشرق الأوسط، القائم على التفاهم والوجود المشترك، واحترام كرامة الإنسان وحريته والحرية الدينية. ويحوي الاتفاق على 12 نقطة تدور حول إقامة علاقات "سلام" ديبلوماسية، وتطبيع العلاقات بشكل كامل بين البلدين، وفق قوانين الأمم المتحدة والقانون الدولي، مع اتخاذ خطوات لمنع أي أنشطة "إرهابية" أو عنيفة ضدّ كلّ من الدولتين، ونفي أي مساندة لتلك الأنشطة في الخارج، وتعزيز التعاون من خلال عقد اتفاقات تشمل: الاستثمارات، والطيران المدني، والخدمات القنصلية، والتأشيرات، والتجارة، والعلاقات الاقتصادية والصحية، والعلوم والتكنولوجيا، والفضاء الخارجي، والسياحة، والثقافة، والرياضة، والطاقة، والبيئة، والتعليم، والترتيبات البحرية، والاتصالات والبريد، والزراعة والأمن الغذائي، والمياه، والتعاون القانوني.[212]

د. علاقاتها بـ"إسرائيل":

الجانب السياسي والديبلوماسي:

تفاوتت توجهات الدول الخليجية فيما يتعلق بالعلاقة مع "إسرائيل"، ففي حين قطعت الإمارات والبحرين شوطاً طويلاً في التطبيع مع "إسرائيل"، تناقضت الإشارات الواردة من السعودية ما بين الرفض والقبول، ليتقاطع موقفها مع عُمان. فيما تميزت الكويت برفضها الواضح للتطبيع، وبدرجة أقل كان الموقف القطري.

تسارعت وتيرة تطبيع العلاقات بين الإمارات والبحرين و"إسرائيل" عقب التوقيع على "اتفاق أبراهام". فقد التقى وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني مع وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو Mike Pompeo ونتنياهو في غربي القدس، حيث أعلن، على هامش الزيارة الأولى من نوعها لوزير خارجية خليجي، عن تبادل فتح السفارات، كما جرى التأكيد على توسيع اتفاقيات التطبيع بين البلدين.[213] وفي السياق ذاته، وجَّه الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، دعوة رسمية إلى ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد لزيارة القدس المحتلة، وذلك بعد أيام من الإعلان الرسمي عن العلاقة بين "إسرائيل" والإمارات.[214] فيما وصل بينيت إلى الإمارات في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2021 تلبية لدعوة ولي عهد أبو ظبي، في أول زيارة رسمية لرئيس حكومة إسرائيلي إلى الإمارات.[215]

جرى "تقنين" حالة التطبيع في الإمارات، حيث صدر مرسوم بقانون يلغي القانون الاتحادي رقم /15/ لسنة 1972 في شأن مقاطعة "إسرائيل" والعقوبات المترتبة عليه، حيث يسمح إلغاء القانون للأفراد والشركات في الإمارات، عقد اتفاقيات مع هيئات أو أفراد مقيمين في "إسرائيل" أو منتمين إليها بجنسيتهم.[216] فيما ذكرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل The Times of Israel" أن

البحرين، وفي ظلّ توقيعها اتفاق تطبيع مع "إسرائيل" لن تضطر إلى إلغاء قانون المقاطعة، لأنها ألغت قانون مقاطعتها لـ"إسرائيل" منذ نحو 15 عاماً، بعد فترة قصيرة من توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة سنة 2004، وقال وزير المالية البحريني آنذاك أحمد بن محمد آل خليفة إن "البحرين تدرك الحاجة إلى سحب المقاطعة الأولية ضدّ إسرائيل، وتعمل على تطوير الوسائل لتحقيق ذلك".[217]

عملت الإمارات والبحرين على تعزيز العلاقة الديبلوماسية مع "إسرائيل"، وظهر ذلك بتبادل التهاني مع "إسرائيل" برأس السنة العبرية الجديدة.[218] وكمحاولة لكسب رضا التيارات الصهيونية، وفي سابقة عربية غير مسبوقة، زار وزير خارجية الإمارات نصب الهولوكوست Holocaust في برلين، حيث التقى هنالك بنظيره الإسرائيلي.[219] وكوسيلة لتعزيز العلاقات على المستوى الشخصي بين زعماء الدول، تلقّى ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان، اتصالاً هاتفياً من نتنياهو، أكد فيه بن زايد أن دولة الإمارات العربية المتحدة حريصة على بذل كل الجهود من أجل تحقيق "السلام" والاستقرار والتنمية التي تصب في مصلحة الجميع دون استثناء.[220]

استخدمت الإمارات التوقيع على اتفاق التطبيع مع "إسرائيل" كوسيلة لتعزيز قدراتها الأمنية وتعميق علاقاتها مع الولايات المتحدة، حيث توقَّعت الخارجية الإماراتية تعاوناً أمنياً أوثق بين الإمارات من ناحية، و"إسرائيل" والولايات المتحدة من ناحية أخرى.[221] وفي هذا السياق، قال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، إن اتفاق بلاده مع "إسرائيل" على تطبيع العلاقات يجب أن يزيل أي عقبة أمام الولايات المتحدة لبيع مقاتلات أف–35 لبلاده.[222] لكن في المقابل استبعد وزير شؤون المستوطنات الإسرائيلي تساحي هنغبي Tzachi Hanegbi حصول الإمارات على طائرات الشبح أف–35 بغض النظر عن اتفاقية التطبيع مع الإمارات، مصرحاً: "إننا نعارض حتى بيع برغي واحد من طائرات أف–35 إلى أي بلد في الشرق الأوسط، سواء كان لدينا سلام معها أم لا، هذا هو موقفنا، وقد تمّ عرضه في الماضي وتوضيحه في الأسابيع الأخيرة".[223]

لكن موقف الموساد كان على النقيض، حيث كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت النقاب عن أن جهاز الموساد مارس ضغطاً على القيادات الأمنية الإسرائيلية، من أجل الموافقة على بيع أسلحة متطورة إلى دولة الإمارات، ووضحت الصحيفة أنّ "اختراق السد المنيع" لبيع أسلحة إسرائيلية وُقِّع بعد اغتيال القيادي في حركة حماس محمود المبحوح في دبي سنة 2010، حيث اندلعت أزمة بين الإمارات و"إسرائيل"، اضطرت "إسرائيل" معها لتقليل الأضرار فتوجَّه رئيس الموساد في حينه تامير باردو Tamir Pardo إلى الإمارات، وعمل هناك على ترميم العلاقات من خلال موافقة "إسرائيل" على بيعها وسائط قتالية نوعية ومتعددة.[224]

توترت العلاقات بين الإمارات و"إسرائيل" بشكل عابر، على إثر تصريح هنغبي حول صفقة بيع طائرات أمريكية للإمارات، مما اضطر "إسرائيل" لتوضيح موقفها على لسان نتنياهو، ووزير الدفاع بني جانتس، في بيان مشترك، بأنّ "إسرائيل" لن تعارض بيع طائرات أف-35 للإمارات.[225]

كان حرص "إسرائيل" على نفي معارضتها لبيع الطائرات، نابعاً من رغبتها في عدم تخريب التحالف الناشئ مع الدول المُطبِّعة، فقد صرح وزير الاستخبارات الإسرائيلي، إيلي كوهين: "نحن حالياً تحت المظلة الأميركية نبني تحالفاً سودانياً إماراتياً مصرياً وأردنياً، ونتوقع انضمام دول أخرى في الإقليم لهذا التحالف".[226] ومن الواضح أن أحد الأهداف الأساسية لهذا التحالف مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، وكمؤشر على ذلك يمكننا الاستشهاد بإدانة مجلس التعاون الخليجي الهجوم على ناقلة النفط الإسرائيلية قبالة عُمان، الذي اتَّهمت فيه "إسرائيل" إيران بالوقوف خلفه.[227]

اتخذ التطبيع بين الطرفَين منحى ديني، تجسّد ذلك بتأسيس منظمة يهودية جديدة في دول الخليج الستة تديرها وزارة الخارجية الإسرائيلية، تضم كُلاً من الإمارات والبحرين وعُمان والسعودية وقطر والكويت، بهدف تقديم الخدمات الدينية لليهود الذين يأتون إلى البلدان المعنية في الخليج، سواء للاستقرار أم السياحة.[228] وفي هذا السياق، افتتحت اللجنة اليهودية الأمريكية مكتباً في أبو ظبي.[229] كما أعلنت البحرين عودة الصلاة والتراتيل للكنيس اليهودي في قلب العاصمة المنامة لأول مرة منذ سنة 1947.[230]

تضاربت الأنباء فيما يتعلق بإمكانية الإعلان عن التطبيع بين السعودية و"إسرائيل". وفي هذا الشأن، كشفت الصحافة الإسرائيلية عن وجود اتصالات سرية بين السعودية و"إسرائيل" في سياق "صفقة القرن"، بهدف منح السعودية مكانة ودوراً في إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، وفي مقدمتها الحرم القدسي الشريف، ودمج مندوبين للسعودية في "مجلس إدارة الأوقاف" في القدس المحتلة.[231]

وفي المقابل، صرَّح وزير خارجية السعودية الأمير فيصل بن فرحان، بأنّه لا يعرف ما إن كانت هناك صفقة تطبيع وشيكة بين المملكة و"إسرائيل"، مؤكداً أن الأمر "يعتمد إلى حدّ كبير على التقدم في عملية السلام"، مضيفاً أن تطبيع مكانة "إسرائيل" داخل منطقة الشرق الأوسط سيحقق فوائد هائلة للمنطقة ككل وسيكون مفيداً للغاية؛ اقتصادياً واجتماعياً ومن منظور أمني، ولكن الآن لا يمكن أن ينجح التطبيع في المنطقة إلا إذا عالجنا القضية الفلسطينية، وإذا تمكنا من إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود سنة 1967.[232]

إنّ وجود "عدو مشترك" ممثلاً بإيران، سيدفع باتجاه تطبيع العلاقات بين الطرفين، حتى وإن لم يعلن عن ذلك بشكل رسمي، فقد كشف وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي عيساوي فريج

Issawi Frej، عن وجود اتصالات مع دول خليجية، بينها السعودية، فيما يتعلق بالملف الإيراني.[233] لكنّ هذا لا يعني تسليم السعودية جميع أوراقها، ففي مؤشر على تَمنُّع نظام الحكم في السعودية عن الانخراط الكامل في علاقة مع "إسرائيل"، عدَّلت السعودية قواعد الاستيراد من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، لتستبعد السلع المنتجة في المناطق الحرة، أو التي تستخدم مكونات إسرائيلية من الامتيازات الجمركية التفضيلية،[234] مما يشكل تحدّياً للإمارات التي أبرمت اتفاقيات تجارية مع "إسرائيل"، ويؤشر على وجود تمايز بين الموقف السعودي والإماراتي من التطبيع، كما ويُعَدُّ إشارة مبطنة على عدم نضوج قرار سعودي نهائي بالتطبيع العلني مع "إسرائيل".

وأعلنت الكويت، من ناحيتها، بأنّ موقفها من التطبيع مع الكيان الصهيوني ثابت، ولن يتغيّر، وأنّها ستكون آخر دولة تطبِّع مع "إسرائيل".[235] واستمد الموقف الحكومي الرافض للتطبيع قوته من الموقف الشعبي الذي عبّر عنه مجلس الأمة؛ فقد تقدم عدد من أعضاء المجلس، وفي مقدمتهم رئيس المجلس مرزوق الغانم، بطلب للتعجيل بقيام المجلس ولجانه بالبت في القوانين المقترحة المقدمة بشأن "مقاطعة إسرائيل، وحظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني".[236] وبالفعل، أقر مجلس الأمة الكويتي تغليظ عقوبات التطبيع مع "إسرائيل".[237] وعقب تداول بعض المواقع الصحفية أنه سيتم الضغط على الكويت للتطبيع، أكَّد أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد موقف الكويت الثابت والداعم للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية كافة، وأن الكويت ستبقى تسير على خطى الأمير الراحل تجاه فلسطين وشعبها.[238] وبالترافق مع ذلك، أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إغلاق متجر يبيع منتجات إسرائيلية، مما يعد مخالفة للقانون والنظم في التعامل مع منتجات الكيان الصهيوني.[239] كما أصدرت وزيرة الأشغال العامة رنا الفارس قراراً يحظر دخول السفن التجارية المحملة ببضائع من وإلى "إسرائيل"، إلى مياه الكويت الإقليمية.[240]

يتقاطع الموقف القطري مع الموقف الكويتي، حيث صرَّح محمد بن عبد الرحمن وزير الخارجية القطري في مقابلة تلفزيونية "ننتظر دورنا في التطبيع إذا التزمت إسرائيل بمبادرة السلام العربية بإنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وإعادة اللاجئين... ودولة قطر ستسير في هذه المسألة، أما الآن فلا نرى أي داع".[241]

أمّا عُمان، فنجد عدم حسم النظام الحاكم لموقفه تجاه التطبيع، فمن ناحية رحّبت سلطنة عُمان بمبادرة البحرين للتطبيع مع "إسرائيل"، وقالت في بيان صدر عنها إنها تأمل في أن يكون هذا التوجه الاستراتيجي الجديد الذي اختارته بعض الدول العربية، رافداً عملياً ينصبّ نحو تحقيق "السلام" المبني على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وقيام دولة فلسطين

المستقلة وعاصمتها شرقي القدس.[242] وفي المقابل، شنّ مفتي سلطنة عُمان أحمد بن حمد الخليلي هجوماً على ما وصفها بظاهرة التودد للعدو وإطلاق الفتاوى التي تعمل على تطويع الأمة، وذلك في ظلّ إقبال دول عربية على التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.[243] وصرَّح وزير الخارجية العُماني بدر البوسعيدي بأنّ بلاده لن تكون ثالث دولة خليجية تطبّع مع "إسرائيل".[244]

الجانب الأمني:

تعززت العلاقات الأمنية بين الإمارات والبحرين و"إسرائيل"، وتجسّد ذلك بتوقيع اتفاقيات أمنية علنية بالإضافة إلى عقد صفقات لشراء السلاح، وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة. وأوضح الأمريكان بأن الهدف من تعزيز التعاون الأمني بين الطرفين هو مواجهة نفوذ إيران في المنطقة، حيث كشف وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن الإمارات و"إسرائيل" توصلتا لاتفاق لتشكيل تحالف ضدّ إيران، قائلاً إن "الإمارات وإسرائيل تنظران إلى إيران على أنها خطر كبير".[245] فيما صرَّح وزير الداخلية البحريني بأن "الاتفاق على إقامة علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل يأتي في إطار حماية مصالح مملكة البحرين العليا، والتي تعني حماية كيان الدولة، وهذا الأمر ليس تخلياً عن القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنما هو من أجل تعزيز أمن البحرينيين وثبات اقتصاده،... إذا كانت فلسطين قضيتنا العربية، فإن البحرين قضيتنا المصيرية".[246]

وفي السياق ذاته، صرَّح ولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة في محادثة مع نتنياهو، إن تأييد "السلام" مع "إسرائيل" يعزز من ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.[247] وقد أكدت الإمارات على التوجه نفسه، على هامش لقاء في قبرص جمع وزير الخارجية الإسرائيلي جابي أشكنازي مع أنور قرقاش المستشار الديبلوماسي لرئيس دولة الإمارات، حيث صرَّح قرقاش بأن "الروابط مع الدولة العبرية ترقى إلى مصاف "نظرة استراتيجية بديلة" ترمي إلى تعزيز الأمن الإقليمي".[248]

استفادت "إسرائيل" اقتصادياً من الاتفاقيات الأمنية، بعقد عدة صفقات لبيع السلاح الإسرائيلي، فقد لجأت الإمارات لـ"إسرائيل" لتقوية الدفاعات الجوية لحليفها في ليبيا خليفة حفتر، بهدف التصدي لمنظومة الطيران المسيّر التابع لحكومة الوفاق الليبية، المدعومة من تركيا.[249] وقد وقّع معرض ومؤتمر الدفاع الدولي آيدكس International Defence Exhibition (IDEX) الإماراتي اتفاقية استراتيجية، مع معرض الدفاع الإسرائيلي "آي إس دي إي إف ISDEF"، للمشاركة في المعرض الذي عُقد في العاصمة أبو ظبي في منتصف شباط/ فبراير 2021، وذلك للترويج لشركات الدفاع والأمن والتكنولوجيا الإسرائيلية.[250] وقد ذكرت صحيفة كالكاليست

Calcalist أنَّ الإمارات عملت مع فروع دولية لشركات أمن سيبراني إسرائيلية قبل توقيع معاهدة التسوية بين البلدين، ولم يتطلب الأمر أن يجري التعامل مباشرة مع "إسرائيل"،[251] وقال المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني محمد الكويتي إن هذا التعاون زاد بشكل كبير منذ توقيع "اتفاقات أبراهام".[252] وفي هذا السياق، أكدت صحيفة غلوبس Globes الإسرائيلية، أن شركة برسبيتو Percepto الإسرائيلية، قامت بوضع طائرات مسيّرة تعمل بصورة مستقلة في الإمارات العربية المتحدة بغرض مراقبة حقول النفط، ومزارع الطاقة الشمسية، ومنشآت البنية التحتية الأخرى، بهدف العثور على عيوب بنيوية ومشاكل تتعلق بالأمن والسلامة.[253]

أصبحت اللقاءات والاتصالات الأمنية بين الطرفين تجري بشكل علني، فعقب انتهاء زيارة رئيس الموساد يوسي كوهين Yossi Cohen للإمارات في آب/ أغسطس 2020، غادرها إلى البحرين ليلتقي المسؤولين هناك.[254] فيما أجرى وزير الأمن الإسرائيلي بني جانتس، محادثة هاتفية مع نظيره الإماراتي محمد بن أحمد البواردي، بحثا خلالها "تعزيز التعاون الأمني وقنوات التواصل وتأسيس علاقات ثنائية راسخة".[255] كما أجرى رئيس الموساد في تشرين الأول/ أكتوبر 2020 محادثات أمنية في البحرين.[256]

وقد استضافت أبو ظبي اجتماعاً عن بُعد لوزراء داخلية دول التحالف الأمني الدولي، بحضور ممثل "إسرائيل"، ويضم التحالف الأمني الدولي كلاً من الإمارات وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسلوفاكيا والسنغال وسنغافورة ومملكة البحرين والمملكة المغربية، إلى جانب "إسرائيل" التي انضمت إليه رسمياً.[257]

عمل الطرفان على "تقنين" علاقاتهما الأمنية من خلال التوقيع على اتفاقيات مشتركة، حيث أُعلن عن اتفاق بحريني – إسرائيلي على التعاون الأمني المشترك،[258] وفي مقابله اتفاق إماراتي – إسرائيلي في نطاق الصناعات الجوية، لتطوير نظام متقدم للدفاع ضدّ الطائرات من دون طيار (المسيّرة).[259] فيما كشف موقع والا Walla العبري أن "إسرائيل" والإمارات اتفقتا على تعيين مندوب دائم عن الشرطة الإسرائيلية، لدى دولة الإمارات، وفي المقابل ترسل الإمارات مندوباً عنها.[260] تبع ذلك توقيع الإمارات و"إسرائيل" على مذكرة تفاهم في مجال "مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب".[261]

على صعيد التدريب المشترك، شاركت الطائرات المقاتلة الإسرائيلية إلى جانب الطائرات الإماراتية في التحليق سوياً في اليونان، ضمن المناورة التي أطلق عليها اسم "إنيوخوس Iniochos".[262] كما شاركت الإمارات ممثلة بقائد القوات الجوية في تمرين "العلم الأزرق Blue Flag" الدولي، الذي أقامته "إسرائيل" في صحراء النقب في تشرين الأول/ أكتوبر 2021،

بمشاركة العديد من الدول.[263] وعلاوة على ذلك، تمّ إقامة تدريب بحري مشترك بين الإمارات والبحرين و"إسرائيل" والولايات المتحدة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، وذلك في البحر الأحمر، بهدف التدرب على "تكتيكات الزيارة والدخول والتفتيش والمصادرة"، وبحسب صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، فإنّ هذه المناورات جاءت على خلفية ما وصفته بالتهديد الإيراني، والمناورات الكبيرة التي تجريها القوات الإيرانية.[264]

الجانب التجاري والاقتصادي:

تعمّق التطبيع التجاري والاقتصادي بين بعض دول الخليج و"إسرائيل" في عدة مجالات، فعدا عن توقيع اتفاقيات تجارية مشتركة، ووضع خطط لمشاريع مستقبلية، تمّ مأسسة التجارة بين الموانئ، والمعاملات المصرفية، وتوريد النفط والغاز، مع استيراد المنتجات الإسرائيلية، عدا عن تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال السماح لـ"إسرائيل" بالمشاركة في المعارض التجارية المختلفة، وفي مجالات متعددة من أبرزها الهاي تك High tech، مما أسفر عن تزايد حجم التجارة والتبادل التجاري بين الطرفين. وفي هذا السياق، سمحت المنافذ الجمركية في دولة الإمارات بدخول المنتجات الإسرائيلية أو أيّ بضائع واردة من "إسرائيل"، وكذلك تصدير المنتجات الإماراتية أو أي بضائع مصدرة من الإمارات إلى المنافذ الإسرائيلية.[265]

كما تمّ توقيع عدة اتفاقيات بين الطرفين، فقد وقّعت غرفة تجارة تل أبيب Tel Aviv Chamber of Commerce (TACC) مع غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، اتفاقاً للتعاون في إعداد الدراسات الاستثمارية وتبادل الوفود التجارية في شؤون التكنولوجيا والري والزراعة وغيرها.[266] فيما أبرمت المنطقة الحرة لجبل علي (جافزا) واتحاد غرف التجارة الإسرائيلية Federation of Israeli Chambers of Commerce، اتفاقية استراتيجية لبناء شراكات جديدة وتعزيز العلاقات التجارية، حيث سيتبادلان البيانات التي تخدم العلاقات الاقتصادية، بما في ذلك المعلومات عن اللوائح والقوانين وخطط الأعمال والفرص المتعلقة بالتخطيط الاقتصادي.[267] وقد وقّعت الإمارات و"إسرائيل" أربع مذكرات شراكة استراتيجية وتعاون بين البلدين، في قطاع الزراعة والري، وذلك ضمن زيارة لوفد إماراتي إلى "إسرائيل"، في إطار تفعيل تعزيز مجالات التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين، خصوصاً في المجال الزراعي والتقني.[268]

كما وقّع الوفد الإماراتي عدداً من الاتفاقيات لدعم التعاون في مجالات الاستثمار، والسياحة، والخدمات المصرفية، والتكنولوجيا، بين "الدولتين". وشملت الاتفاقيات الموقّعة اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار، واتفاق خدمات النقل الجوي، واتفاقية للإعفاء المتبادل من تأشيرات الدخول المسبقة، ومذكرة تفاهم حول التعاون في مجالات تحسين وتطوير العلوم والتكنولوجيا.[269]

فيما وقّعت وكالتا ضمان الصادرات في الإمارات و"إسرائيل" اتفاق تعاون لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.[270] كما وقّعت الإمارات اتفاقاً ضريبياً مع "إسرائيل" بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية بين الجانبين، بحيث يوفر الاتفاق "اليقين والشروط المواتية لنشاط تجاري واسع النطاق"، بحسب ما صرّح به وزير المالية الإسرائيلي يسرائيل كاتس.[271] ووقّعت الإمارات و"إسرائيل" اتفاقية للتعاون الاقتصادي، تلتزم فيها الحكومتان بتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما والتدفق الحر للسلع والخدمات، والتعاون في المعارض التجارية وتبادل الخبراء والمعرفة، وتبادل البعثات، والتعاون التنظيمي، وتشجيع التعاون مع القطاع الخاص، وتشجيع البحث والتطوير والتقنيات الزراعية وغيرها. وينص الاتفاق على إقامة لجنة اقتصادية مشتركة بقيادة وزارتَي الاقتصاد في كلا البلدين لدراسة سبل زيادة التجارة وإزالة العوائق أمامها.[272]

وأعلنت الإمارات عن إنشاء صندوق بقيمة 10 مليارات دولار للاستثمار في "إسرائيل"، يستهدف الاستثمار في قطاعات استراتيجية في "إسرائيل" تشمل الطاقة، والتصنيع، والمياه، والفضاء، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا الزراعية وغيرها.[273] فيما كشفت مسؤولة في بلدية الاحتلال الإسرائيلي بمدينة القدس، عن "استعداد وتحمس" إماراتي للاستثمار في المخطط الاستيطاني، الذي يُعد لتهويد أجزاء واسعة من الأحياء المقدسية؛ وادي الجوز والشيخ جراح والمصرارة، عبر تحويل مناطق شاسعة منها لمركز استثماري استيطاني في مشروع يعرف بـ"وادي السيليكون Silicon Wadi". ويقوم المخطط على أنقاض نحو 200 منشأة تجارية وصناعية بالمنطقة الصناعية في الحي المقدسي وادي الجوز، كما أن المرحلة الأولى من المخطط تستهدف أكثر من 250 دونماً من الأحياء المقدسية المحاذية للبلدة القديمة.[274]

قام الطرفان الإماراتي والإسرائيلي بالعمل على تذليل عقبات التبادل التجاري عبر الموانئ، حيث وقّعت مجموعة "موانئ دبي العالمية"، ثلاث مذكرات تفاهم مع شركة دوفرتاوار DoverTower الإسرائيلية، والتي تغطي مجالات تعاون تشمل قيام "موانئ دبي العالمية" بتقييم تطوير الموانئ الإسرائيلية، وكذلك تطوير مناطق حرة، وإمكانية إنشاء خط ملاحي مباشر بين ميناء إيلات وميناء جبل علي، وإسهام "جمارك دبي" في تسهيل التجارة بين المؤسسات الخاصة من الجانبين، من خلال تطبيق أفضل الممارسات الجمركية السلسة والمبتكرة، واستكشاف "الأحواض الجافة العالمية" فرص العمل مع أحواض بناء وإصلاح السفن Israel Shipyards Ltd الإسرائيلية على مبدأ المشروعات المشتركة، لتطوير وتصنيع وتسويق منتجات أحواض بناء وإصلاح السفن.[275] وقد وقّعت "موانئ دبي العالمية" مذكرة تفاهم مع بنك لئومي Bank Leumi الإسرائيلي، للعمل معاً على استكشاف فرص التعاون، وتعزيز الحركة التجارية والخدمات اللوجستية في "إسرائيل"، ودعم تدفق التجارة بين "إسرائيل" والمنطقة عموماً. وتتضمن مذكرة

التفاهم إطاراً للتعاون الذي سيُمكِّن الطرفين من استكشاف الفرص المحتملة بما في ذلك تطوير الموانئ والأصول اللوجستية في "إسرائيل" لدعم التجارة وإيجاد المزيد من فرص العمل، وحلول التمويل التجاري لتبسيط متطلبات رأس المال العامل للشركات، وتحسين تدفق البضائع، والحلول الرقمية للخدمات اللوجستية المتكاملة للتخلص من أوجه القصور في سلاسل التوريد.[276]

كما تمّ تدشين تشغيل الخط البحري بين "إسرائيل" والإمارات في 2020/10/12، حيث وصلت إلى ميناء حيفا في "إسرائيل" أول سفينة شحن قادمة مباشرة من الإمارات، والتي ستبحر على خط يربط الهند والإمارات مع ميناء حيفا، ومن ثم إلى موانئ الساحل الشرقي من الولايات المتحدة.[277] وقد صرّح نتنياهو عقب زيارته لسفينة شحن وصلت من الإمارات:

> من المهم الفهم أن إسرائيل كانت سابقاً بمثابة طريق مسدودة. كان يمكن الوصول إليها من جهة الغرب فقط. والآن تتحول إسرائيل إلى مفترق طرق رئيسي بحري وجوي، ويمكن السفر الآن جواً إلى جميع الاتجاهات. فإسرائيل تشكل مفترق طرق جوياً وبرياً وبحرياً وتكنولوجياً وتجارياً وإنسانياً. هذا حقاً يوم تاريخي؛ فهذه هي ثاني زيارة لسفينة من دبي وترسو في ميناء حيفا.[278]

وفي السياق نفسه، أعلنت "إسرائيل" انضمامها إلى مبادرة "جواز السفر اللوجستي العالمي (دبليو أل بي) (World Logistics Passport (WLP"، وهي مبادرة دولية أنشأتها وتقودها دبي، وتهدف إلى زيادة حجم التجارة في أسواق العالم، من خلال خفض تكاليف الشحن، وتقليل وقت العبور، عبر أول برنامج ولاء عالمي للشحن.[279]

إنّ التجارة بين الطرفين تحتاج للمعاملات المصرفية، وبالتالي كان التوجه للتطبيع المصرفي، حيث وقّع محافظ "مصرف الإمارات المركزي"، ومدير عام مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، مذكرة تفاهم للتعاون في القطاع المالي والمصرفي.[280] فيما وقّع بنك لئومي الإسرائيلي مذكرة تفاهم مع كل من بنك أبو ظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الاتفاقية مع بنك لئومي تأتي بعد يوم من توقيع بنك الإمارات دبي الوطني، مذكرة تفاهم مع بنك هبوعليم الإسرائيلي Bank Hapoalim.[281] وقد وقَّع مركز دبي المالي العالمي وبنك هبوعليم اتفاقية سيصبح بموجبها بنك هبوعليم "جزءاً من الشبكة العالمية التي يقيمها المركز المالي مع البنوك والمراكز المالية والهيئات التنظيمية والشركات التي تعمل على إحداث تغييرات إيجابية في القطاعَين المالي والتكنولوجي".[282] كما أعلن برنامج فينتك هايف DIFC FinTech Hive، التابع لمركز دبي المالي العالمي، عن توقيعه اتفاقية مع فينتك أبيب FinTech–Aviv الإسرائيلي، تهدف لتنظيم الفعاليات في قطاع التكنولوجيا المالية.[283] بينما وقّع أكبر مصرفَين في "إسرائيل"، وهما بنك لئومي

وبنك هبوعليم، مذكرتَي تفاهم مع "بنك البحرين الوطني"، وبموجب هذه المذكرة سيعمل الطرفان معاً لتزويد عملائهم بالمعلومات المصرفية المطلوبة بين البلدين؛ للتجارة والمقاصة والاستثمار وتداول العملات الأجنبية والأوراق المالية.[284]

فيما يتعلق بالنفط والغاز، في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، أعلنت شركة خط أنابيب أوروبا آسيا Europe Asia Pipeline Company (EAPC) الإسرائيلية الحكومية وشركة ميد ريد لاند بريدج MED–RED Land Bridge، وهي شركة مملوكة لإسرائيليين وإماراتيين، عن توقيع مذكرة تفاهم ملزمة لتوريد النفط الإماراتي إلى أوروبا عبر خط أنابيب إيلات – عسقلان، كما يتيح الخط وصولاً أسرع للمستهلكين الآسيويين إلى النفط المنتج في منطقتي البحر المتوسط والبحر الأحمر.[285] وفي نيسان/ أبريل 2021، أفرغت أول ناقلة نفط خام حمولتها في ميناء عسقلان ليتم ضخها عبر شبكة أنابيب أوروبا آسيا على مسافة 242 كم إلى ميناء إيلات حيث تمّ تحميلها على ناقلة نفط عملاقة متجهة إلى الشرق الأقصى عبر البحر الأحمر.[286] في سياق متصل، وقَّعت شركة ديليك الإسرائيلية التي تملك 22% من حقل تمار للغاز الطبيعي في البحر المتوسط، على اتفاق يقضي ببيع حصتها في الحقل، والمقدرة بـ 1.025 مليار دولار، إلى الشركة الإماراتية "مبادلة للبترول".[287]

تحولت الصفقات المتعلقة بالهاي تك إلى العلنية، فقد شارك وفد إسرائيلي ضخم في أسبوع "جايتكس GITEX" لتكنولوجيا المعلومات في الإمارات، وعلى هامش الأسبوع شارك وفد "إسرائيل" في قمة الاقتصاد الرقمي المستقبلي.[288] بالإضافة إلى ذلك، أعلنت شركة بيكن رد BEACON RED الإسرائيلية، التي يملكها رئيس سابق للموساد، توقيع اتفاقية استراتيجية مع شركة أكس أم سايبر XM Cyber الإماراتية، لتعزيز عملية تقييم الثغرات الأمنية (السيبرانية)، واختبار نقاط الاختراق المقدمة للعملاء الحكوميين، ومشاريع البنية التحتية الحيوية في دولة الإمارات وعموم منطقة الخليج.[289] كما أُعلن أنّ الإمارات و"إسرائيل" تؤسسان مشروعاً مشتركاً للذكاء الصناعي وتكنولوجيا البيانات، وسيضم المشروع المشترك موقعاً للبحث والتطوير في "إسرائيل"، كما سيطور منتجات لقطاعات من بينها الخدمات المصرفية والرعاية الصحية والسلامة العامة، تُباع في "إسرائيل" والإمارات وعلى مستوى العالم.[290]

لم تكترث الدول العربية المطبِّعة لمنشأ البضائع التي تستوردها من "إسرائيل"، حتى لو أُنتجت في مستوطنات أقيمت بمناطق 1967. وفي هذا الشأن، أجرت وكالة الأناضول تحقيقاً يكشف النقاب عن تعاقد شركات إماراتية مع أخرى إسرائيلية، صنَّفتها الأمم المتحدة ضمن "قائمة سوداء" تضم شركات تدعم الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة. وتضم "القائمة السوداء" 112 شركة إسرائيلية ودولية.[291] كما وقّعت الإمارات اتفاقاً مع شركة إسرائيلية لتسويق نبيذ يصنع في هضبة الجولان السورية المحتلة.[292]

وقد زار دبي وفد من رجال أعمال من المستوطنات الإسرائيلية لعقد شراكات اقتصادية، حيث التقى الوفد المؤلَّف من مديري مصانع وشركات ورجال أعمال من المناطق الصناعية بالمجلس الاستيطاني، بنحو 20 رجل إعمال إماراتي، وأصحاب شركات متخصصة في مجالات الزراعة والمبيدات والبلاستيك، ومديري شركات استثمار كبيرة. وناقش الطرفان التعاون الثنائي، خصوصاً في مجالات المحاصيل الزراعية وتحلية المياه.[293]

وكتأكيد على التوجه الإماراتي، أعلن رئيس غرفة تجارة دبي أن بلاده ستتعامل مع السلع المنتجة في المستوطنات المقامة على أراضٍ فلسطينية بالضفة الغربية المحتلة باعتبارها واردات من "إسرائيل"، قائلاً بأن الإمارات لا تميّز في الواردات الإسرائيلية بين المنتجات المصنَّعة في مناطق مختلفة، بما في ذلك "يهودا والسامرة"، مستخدماً التسمية الإسرائيلية للضفة الغربية المحتلة.[294] كما تمّ توقيع اتفاق لتصدير منتجات المستوطنات شمال الضفة الغربية إلى دولة الإمارات.[295] وبالفعل، لم يطل الوقت حتى استقبلت الإمارات أولى الشحنات التجارية من منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.[296]

وعلى المنوال نفسه، صرَّح وزير التجارة والصناعة والسياحة البحريني زايد بن راشد الزياني، أن بلاده ستعامل المنتجات الإسرائيلية باعتبارها منتجات إسرائيلية بغضّ النظر عن مصدرها.[297] بمعنى أنها لن تميز بين منتجات المستوطنات و"إسرائيل". وأثار هذا التصريح ضجة، مما دفع وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني للاتصال بنظيره الفلسطيني ونفي ما نُسب لوزير التجارة البحريني.[298]

ازداد حجم التجارة بين الطرفين الإماراتي والإسرائيلي على إثر تطبيع العلاقات، وقد توقَّع وزير الاستخبارات الإسرائيلي إيلي كوهين أن حجم التجارة بينهما سيصل في غضون 3 إلى 5 أعوام إلى 4 مليارات دولار.[299] فيما صرَّح نتنياهو بأن اتفاقيات "السلام" مع الإمارات والبحرين ستدر مليارات كثيرة على الاقتصاد الإسرائيلي، وستعزز قوة "إسرائيل" بشكل عام، وستساعدها في مواجهة الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تداعيات كورونا.[300]

ويلاحظ أن التطبيع الاقتصادي قاد إلى إنعاش صناعة الألماس الإسرائيلي، فبحسب تقرير نشرته وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية للربع الأول من سنة 2021، فقد بلغ صافي استيراد الماس الخام إلى "إسرائيل" نحو 476 مليون دولار، بزيادة قدرها 75% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2020.[301]

6. السودان والمغرب ودول عربية أخرى:

أ. السودان:

بدأت العلاقات السودانية الإسرائيلية بالخروج للعلن في شباط/ فبراير 2020، عندما التقى رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان بنتنياهو في عنتيبي بأوغندا. وقد أفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنّ اللقاء قد تمّ بترتيب من الإمارات وبهدف "تسريع" عملية إخراج السودان من "لائحة الإرهاب" الأمريكية.[302] وبحسب المصادر الإسرائيلية، فإن نتنياهو طلب من البرهان فتح الأجواء السودانية أمام الطيران الإسرائيلي القادم من أمريكا اللاتينية، في حين طلب البرهان توسط "إسرائيل" لتخفيف العقوبات الأمريكية على بلاده وشطب اسمها من "لائحة الإرهاب".[303] ويبدو أن اللقاء قد تمّ بدون مشاورة الحكومة السودانية، فقد صرَّح وزير الثقافة والإعلام والناطق باسم الحكومة الانتقالية فيصل محمد صالح، بأنه "لم يتم الإخطار أو التشاور معنا في مجلس الوزراء بشأن اللقاء، وسننتظر التوضيحات بعد عودة رئيس مجلس السيادة".[304] لكن إجراءات التطبيع بدأت مباشرة، فعقب لقاء أوغندا، أعلن نتنياهو بأنه حصل على إذن للطائرات المدنية الإسرائيلية بالتحليق في أجواء السودان.[305]

حاول البرهان تبرير لقائه بنتنياهو بقوله إن ذلك سيسهم في اندماج السودان بالمجتمع الدولي، مصرحاً بأن "الاتصالات مع نتنياهو وبومبيو بدأت منذ ثلاثة أشهر، وطرحنا فيها ما يستفيد منه السودان". وأوضح أنه أخطَر رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بلقاء عنتيبي قبل يومين من موعده، مشدداً على أن قوى إعلان الحرية والتغيير ليس لديها اعتراض على الخطوة، لكن اعتراضها جاء على عدم التشاور حولها قبل الذهاب. أما فيما يتعلق بحركة الطيران، فقد أشار البرهان إلى أن بعض شركات الطيران تعبر أجواء السودان متوجهة إلى "إسرائيل" منذ أشهر، معتبراً أن قرب السودان من "إسرائيل" قد يكون مفيداً في "مساعدة الفلسطينيين على حلّ مشاكلهم". وعقب هذه التصريحات، أعلن الجيش السوداني دعمه للبرهان، مؤكداً أنّ لقاءه بنتنياهو يأتي في إطار المصلحة العليا للسودان.[306]

مهَّد النظام الحاكم في السودان لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" من خلال السماح بتحليق رحلات تجارية متجهة لـ"إسرائيل" عبر أجوائه، وذلك من خلال السماح لشركة لاتام LATAM الأمريكية الجنوبية، في آذار/ مارس 2020، بعبور المجال الجوي للبلاد خلال تنفيذ رحلات إلى "إسرائيل" ومنها.[307] وبعد عدة أشهر، في حزيران/ يونيو 2020، عبرت طائرة تابعة لشركة الطيران المدنية الإسرائيلية "العال El Al" الأجواء السودانية في رحلة من الأرجنتين إلى تل أبيب.[308] كما كشفت الصحافة عن عبور طائرة إسرائيلية الأجواء السودانية في طريقها إلى العاصمة التشادية، في حزيران/ يونيو 2020، في أول رحلة طيران مباشرة من "إسرائيل" إلى تشاد.[309]

ظهر للعلن الخلافات حول موضوع التطبيع داخل مجلس الحكم (السيادة) السوداني؛ وقد تجسد ذلك بإقالة وزارة الخارجية السودانية الناطق باسمها، حيدر بدوي صادق، عقب تصريحه بأنّ الاتصالات قائمة بين السودان و"إسرائيل" من أجل تطبيع العلاقات، وإشادته بالاتفاق الذي أُعلن بين الإمارات و"إسرائيل"، ووصفه بـ"الخطوة الشجاعة والجريئة"، مضيفاً بأنه في حال توقيع اتفاق "سلام"، فإن السودان "سيكون أهم بلد تطبّع معه إسرائيل، حتى أهم من مصر"، ومؤكداً أن "السلام بين إسرائيل والبلدان العربية يساعد العالم على تحقيق السلام الدولي".[310]

حاول حمدوك المناورة فيما يتعلق بتوقيع اتفاق مع "إسرائيل"، بإبلاغ ضيفه وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، أن حكومته لا تملك تفويضاً يتعدى مهام المرحلة الانتقالية، وأن التطبيع مع "إسرائيل" سيتم بحثه بعد إكمال هياكل الحكم الانتقالي.[311] وعلى المنوال ذاته، وفي التعامل مع الإمارات، صرّح وزير الإعلام السوداني بأنّ الوفد الذي زار الإمارات والتقى بفريق الإدارة الأمريكية الموجود هناك "لا يحمل تفويضاً لمناقشة التطبيع مع إسرائيل". وأكّد أن موقف بلاده "ثابت حيال التطبيع مع إسرائيل، وليس لدينا تفويض لاتخاذ قرار في مثل هذه الأمور، وهي من مهام حكومة منتخبة، وما زلنا عند ذات الموقف".[312]

دفع موقف الحكومة الرافض لتوقيع اتفاق تطبيع بعض الأطراف للتحذير من انفراط عقد التحالف الحاكم، المكون من العسكر والمدنيين الممثلين بقوى "إعلان الحرية والتغيير".[313] ففي حين يرى المدنيون بأنّهم لا يملكون تفويضاً شعبياً يؤهلهم لاتخاذ مثل هذا الخطوة، يروج البرهان ومن خلفه العسكر بأن التطبيع سيسهم بتخفيف الحصار على السودان، وأنه فرصة يجب اغتنامها لرفع السودان من "قائمة الإرهاب".[314] وفي السياق ذاته، كشفت صحيفة النيويورك تايمز بأن إدارة ترامب، وحتى ترفع من رصيدها الانتخابي، عرضت على السودان المال وقدمت له الوعود مقابل اعترافه بـ"إسرائيل".[315]

انقسمت الأحزاب والقوى السودانية في موقفها من التطبيع، حيث دعت عدة أحزاب (الأمة القومي، وحركة تحرير السودان/ الثورة الثانية، وجبهة الشرق)، إلى اغتنام الفرصة والموافقة على العرض الأمريكي بالتطبيع، في حين رفضت ذلك أحزاب تُعدّ جزءاً من المرجعية السياسية للحكومة، من بينها الأمة القومي، والشيوعي، والبعث العربي الاشتراكي، والحزب الوحدوي الديموقراطي الناصري،[316] فيما تبنى الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة، إطلاق حملة لمناهضة العلاقات مع "إسرائيل"، ورأى أن "ربط رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب بالتطبيع؛ ابتزازاً مهيناً لكرامة الشعب السوداني".[317] وفي السياق ذاته، أصدر مجمع الفقه الإسلامي بالسودان فتوى يحرم بموجبها التطبيع مع "إسرائيل" في كافة المجالات، "باعتباره مساندة للظلم ومعاونة على الإثم والعدوان".[318]

تجاهل العسكر الأصوات المعارضة لعقد اتفاق التطبيع، وفي الوقت ذاته رضخ الرافضون للتطبيع من المدنيين في داخل مجلس الحكم لرغبة العسكر، حرصاً على عدم انفراط عقد الائتلاف الحاكم. حيث أعلنت الولايات المتحدة في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عن اتفاق السودان و"إسرائيل" بالبدء في علاقات بينهما، وذكر بيان مشترك أن ترامب والبرهان وحمدوك ونتنياهو تحادثوا مع بعضهم، حيث اتفقت "إسرائيل" والسودان على البدء بتطبيع العلاقات فيما بينهما في المجال الاقتصادي، مع التركيز مبدئياً على الزراعة.[319]

سعت "إسرائيل" لإظهار فوائد التطبيع معها، وتجسّد ذلك بتسلم السودان (عقب التوقيع) منحة قمح من الإمارات و"إسرائيل".[320] وكان مجلس الوزراء السوداني قد كشف أن الولايات المتحدة اشترطت تطبيع العلاقات بين السودان و"إسرائيل"، لشطب السودان من قائمتها السوداء للدول الراعية لـ"الإرهاب".[321] في المقابل، أظهر تقرير نشرته الاستخبارات الإسرائيلية فوائد التطبيع مع السودان، وبأنه وعلى الرغم من فقره إلا أنّ هنالك فائدة لـ"إسرائيل" بالتطبيع معه تتمثل بالأمن؛ عبر منع المتسللين، والزراعة، والسياحة، وأنه ومن خلال التطبيع يمكن الحد من تهريب السلاح إلى قطاع غزة، وهجرة الأيدي العاملة لـ"إسرائيل".[322]

ادّعى البرهان بأن الاتفاق عبارة عن صلح مع "إسرائيل"، ونفى التعرض لابتزاز أمريكي أو ضغوط من دول الخليج لتوقيع اتفاقية التطبيع، مشيراً إلى أن معظم القوى السياسية السودانية لا تعارض التطبيع.[323] وأكد نائب البرهان في مجلس السيادة الانتقالي السوداني محمد حمدان دقلو الملقب بـ(حميدتي) على مضامين خطاب البرهان نفسها، مصرحاً بأنّ الموقف التاريخي للسودان من القضية الفلسطينية لا يمنعه من إقامة علاقات طبيعية مع "إسرائيل"، زاعماً بأن 90% من السودانيين يدعمون إقامة علاقات مع "إسرائيل"، ونافياً التعرض لأي ضغوط من أجل التوقيع.[324]

يمكننا القول بأنّ كلا الادعائين مفنَّدين (عدم التعرض لضغوط، وموافقة الأغلبية)، فقد أقر وزير الخارجية السوداني عمر قمر الدين بأنّ السودان تعرضت لضغوط من أجل التطبيع في الساعات الأخيرة في مفاوضاتها، لرفع اسمها من القائمة الأمريكية للدول الراعية لـ"الإرهاب". وقد أقر البرهان فيما بعد بأنّ رفع اسم السودان من "قائمة الإرهاب" مرتبط بالتطبيع مع "إسرائيل".[325] وفيما يتعلق بوجود أغلبية داعمة للاتفاق، فقد اتهم تجمع المهنيين السودانيين (الداعم للائتلاف الحاكم)، الحكومة الانتقالية بخداع الشعب السوداني، واصفاً التطبيع بأنه صفقة تخدم مصلحة الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية في دعايتهما الانتخابية، ولا تعود على الشعب السوداني سوى بمزيد من الانقسام وسط قواه الثورية.[326] فيما نفى حزبا الأمة القومي والبعث العربي الاشتراكي تصريحات البرهان حول قبولهما التطبيع.[327]

في السياق ذاته، خرجت مظاهرات شعبية ضدّ الاتفاق، كما أعلن سودانيون وأحزاب وقوى سياسية رفضهم القاطع لتطبيع بلادهم مع "إسرائيل"، ودعوا إلى تشكيل جبهة مقاومة للتطبيع. من بينهم حزب الأمة القومي، والحزب الوحدوي الديمقراطي الناصري. وفي وقت لاحق، أعلن تحالف "قوى الإجماع الوطني"، ثاني أبرز مكونات قوى "إعلان الحرية والتغيير" (الشق المدني المشارك بالائتلاف الحاكم)، رفضه للتطبيع.[328] وبالفعل تمّ إطلاق تجمع شعبي لمقاومة التطبيع مع "إسرائيل" بمشاركة 28 حزباً وتكتلاً سودانياً، تحت مسمى ائتلاف "القوى الشعبية السودانية لمقاومة التطبيع مع إسرائيل"، ويضم حزب المؤتمر الشعبي، وحركة الإصلاح الآن، وحزب منبر السلام العادل، وتجمع الشباب المستقلين، وهيئة علماء السودان. كما تضمنت قائمة الموقِّعين على الميثاق: الاتحاد السوداني للعلماء والأئمة والدعاة، وجماعة الإخوان المسلمون، وتجمع أكاديميون ضدّ التطبيع، ورابطة إعلاميون ضدّ التطبيع.[329]

تجاهل البرهان معارضة القوى السياسية لتوقيع اتفاق التطبيع، مشيراً إلى أنه لا فائدة تُرجى من الخصومة مع دولة عضو في الأمم المتحدة، وأصبحت مقبولة من المجتمع الدولي بغض النظر عن الظروف التي صاحبت قيامها، مؤكداً أن مجلسَي السيادة والوزراء شركاء في خطوة إنهاء العداء مع "إسرائيل"، ومتى ما قام المجلس التشريعي فهو الجهة المخولة بالتصديق على الاتفاقيات الدولية.[330]

ودعم مجلس السيادة السوداني من جهته موقف البرهان، عبر إشارة المتحدث باسمه أنّ "مصلحة السودان هي الفيصل في علاقاته الخارجية قبل كل شيء، وإذا كانت هناك مصلحة في التطبيع مع إسرائيل سنمضي فيه إلى النهاية".[331] وفي السياق نفسه، انتقد وزير الإعلام السوداني الجيش لتطويره علاقات مع "إسرائيل"، من دون إخطار مسؤولين آخرين، مشيراً إلى أن زيارة وفد إسرائيلي إلى مؤسسة تصنيع عسكرية سودانية قد تمت من دون علم مجلس الوزراء.[332]

انطلقت حيثيات تطبيع العلاقات بين الطرفين بتوقيع اتفاقية لتعزيز التعاون الاستراتيجي، شملت المجالات الأمنية والاستخباراتية وحفظ الاستقرار، وذلك خلال زيارة قام بها وزير شؤون المخابرات الإسرائيلي إيلي كوهين إلى الخرطوم.[333] وفي سياق متصل، قام مجلس الوزراء السوداني بإلغاء "قانون مقاطعة إسرائيل" الصادر سنة 1958.[334] وفي مؤشر على تدشين العلاقات الأمنية بين الطرفين، كشف موقع أكسيوس Axios الأمريكي عن لقاء "سري" جمع بين مسؤولين في الموساد مع نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي اللواء محمد حمدان دقلو (حميدتي)، جرى في السودان خلال زيارة سرية للمسؤولين الإسرائيليين.[335]

وعلى ما يبدو، فقد أثمر التعاون الأمني بين الطرفين عن إجراءات على الأرض للحد من نشاطات المقاومة الفلسطينية، التي كانت تتحرك بحرية في السودان. فقد ثار لغط في وسائل الإعلام إثر

ورود تقرير من وكالة رويترز Reuters يفيد بمصادرة السلطات السودانية أصول وممتلكات تابعة لحركة حماس، بينما نفت حماس على لسان ناطقيها وجود ممتلكات لها في السودان، فيما ذكرت رويترز أنّ "أصول حماس في السودان فنادق، وعقارات، وشركات متعددة الأغراض، وأراضي، وشركة صرافة".[336] أما على صعيد التطبيع العلمي، فقد أبحرت بعثة علمية إسرائيلية من مدينة إيلات باتجاه مدينة بورتسودان، لتطلق مشروعاً مشتركاً مع باحثين سودانيين، من شأنه المساعدة في الحفاظ على الشعاب المرجانية الفريدة في البحر الأحمر.[337]

ظهر تغلغل "إسرائيل" في النخبة الحاكمة بالسودان، وخصوصاً الشق العسكري، بتدخلها بعد انقلاب البرهان على حمدوك. فبحسب صحيفة هآرتس، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من "إسرائيل" استخدام علاقاتها مع العسكر في السودان لـ"إقناعهم" بعودة الحكم المدني. وقد سبق هذا الخبر تناقل وسائل الإعلام، صحيفة السوداني وكذلك موقع والا الإسرائيلي، وصول وفد للموساد إلى الخرطوم عقب الانقلاب مباشرة، ورجَّحت الأنباء وقتئذ أن الزيارة تهدف إلى دعم الانقلاب، والمحافظة على اتفاقيات التطبيع.[338] وبصرف النظر، عما إذا كان الهدف من اللقاء دعم الانقلاب أو العكس، فإن المهم هنا هو المعلومة التي وردت من مصدر سوداني ومصدر إسرائيلي، وهي زيارة وفد الموساد للخرطوم عقب الانقلاب. وهذا يشير إلى حجم النفوذ الذي تملكه "إسرائيل" في المنطقة، ومدى تغلغلها في النخبة الحاكمة بالسودان.

ب. المغرب، ودول عربية أخرى:

أعلن ترامب عبر تويتر عن اتفاق المغرب و"إسرائيل" على تطبيع العلاقات، بما يشمل فتح خطوط طيران بين الرباط وتل أبيب، وفتح سفارتين، وإقامة علاقات اقتصادية بين الطرفين. وفي السياق ذاته، أشار ترامب في تغريدة أخرى، إلى أنه وقّع إشعاراً باعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، فيما يبدو وكأنه "ثمنٌ" لتطبيع المغرب علاقته مع "إسرائيل".[339] فيما ادعى وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، أنّ إعادة الاتصال مع "إسرائيل" لا يعد تطبيعاً، وإن المغرب متمسك بالثوابت الأساسية الخاصة بحل الدولتين، والتفاوض كأساس لحل الأزمة. ونفى أن يكون الاعتراف الأمريكي بالسيادة على الصحراء مقابل إعادة العلاقات مع "إسرائيل"، خصوصاً أن هناك علاقة بين المغرب و"إسرائيل" منذ التسعينيات.[340] ولكن فيما بعد، أقر الوزير بأنّ الاتفاق مع "إسرائيل" عبارة عن رزمة تشمل الصحراء الغربية.[341]

تمتلك "إسرائيل" علاقات مع المغرب تمتد إلى ما قبل توقيع "اتفاق أبراهام"، على سبيل المثال تلقى الجيش المغربي في شباط/ فبراير 2020، ثلاث طائرات استطلاع مسيّرة إسرائيلية الصنع، بيعت له عبر فرنسا.[342] وأكّد على ذلك وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت، والتي أشار فيها إلى أن العلاقات بين المغرب و"إسرائيل" كانت

"طبيعية أصلاً" قبل اتفاق التطبيع الذي أعلن عنه ترامب.[343] فيما كشفت صحيفة هآرتس العبرية، عن تعاون ديبلوماسي وعسكري "منذ سنوات طويلة" يجمع بين المغرب و"إسرائيل"، وكذلك عن عدة لقاءات وزيارات سرية سابقة لمسؤولين مغاربة وإسرائيليين كبار، وأفادت هآرتس بأن التعاون العسكري بين الطرفين يعود إلى سنة 1970، حيث قامت فيه "إسرائيل" ببيع دبابات للمغرب. وأضافت الصحيفة بأنه خلال الفترة 2000–2020، عُقدت عدة زيارات سرية، وأخرى أقل سرية لمسؤولين مغاربة وإسرائيليين كبار.[344]

حاول رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني، المحسوب على الاتجاه الإسلامي، تبرير التوقيع على الاتفاق بالإشارة إلى أنّ التطبيع قرار صعب، والمغرب لن يتنازل عن دعم القضية الفلسطينية، قائلاً إن "المغرب لن ينزل أبداً عن مستوى المبادرة العربية، بل إن ثوابتنا أعلى من المبادرة".[345] فيما أكد العاهل المغربي في اتصال هاتفي مع نتنياهو على إعادة تفعيل آليات التعاون بين بلاده و"إسرائيل"، واستئناف الاتصالات بشكل منتظم، في إطار علاقات ديبلوماسية سلمية وودية.[346] وبعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، في حزيران/ يونيو 2021، بعث العاهل المغربي تهنئة لنفتالي بينيت، وذلك بمناسبة انتخابه رئيساً للوزراء.[347]

افتتحت "إسرائيل" ممثلية ديبلوماسية في المغرب عقب الإعلان عن توقيع الاتفاق، فيما دعا الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج العاهل المغربي لزيارة تل أبيب.[348] وقد افتتح مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط بشكل رسمي في نهاية كانون الثاني/ يناير 2021، بالتزامن مع وصول السفير الإسرائيلي ديفيد جوفرين David Govrin إلى المغرب.[349]

بدأ المغرب بعد منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020 بإجراءات استئناف الاتصالات والرحلات مع "إسرائيل".[350] تبع ذلك توقيع أربع اتفاقيات بين الطرفين في مجالات متعددة، من بينها الإعفاء من إجراءات التأشيرة بالنسبة لحاملي الجوازات الديبلوماسية وجوازات الخدمة، ومذكرة تفاهم في مجال الطيران المدني، ومذكرة تفاهم حول الابتكار وتطوير الموارد المائية. بالإضافة إلى مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المالية والاستثمار، وكذلك التفاوض حول اتفاقيات أخرى تؤطِّر هذه العلاقات، وعمل اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية إنعاش وحماية الاستثمارات، واتفاقية المساعدة الجمركية.[351] كما بحث الطرفان آفاق التعاون الصناعي والشراكة في خمسة قطاعات صناعية، تتمثل في النسيج، والصناعات الغذائية، والبحث التطبيقي في الصناعة، والتكنولوجيات الخضراء، وصناعة الطاقات المتجددة.[352] كما تمّ تشكيل "منتدى صداقة إسرائيل المغرب" برئاسة سام بن شيتريط، رئيس الفيدرالية العالمية ليهود المغرب، ويضم المنتدى شخصيات عامة، وضباط شرطة متقاعدين وقضائيين، ورجال وسيدات أعمال، ورؤساء بلديات سابقين، وغيرهم. ومن بين أهداف المنتدى تنشيط التعاون بين "إسرائيل" والمغرب في مختلف المجالات وخصوصاً السياحة.[353]

وقّع المغرب اتفاقية شراكة استراتيجية بين رجال الأعمال المغاربة والإسرائيليين العاملين بالقطاع الخاص، حيث اتفق الجانبان على إنشاء مجلس أعمال ثنائي من أجل تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين.[354] فيما أعلن رئيس بعثة تل أبيب الديبلوماسية لدى الرباط ديفيد جوفرين، عن توقيع اتفاقيتَي تعاون، الأولى بين الكونفدرالية المغربية للمقاولات، أكبر تجمع للمقاولات في المملكة، وشركة آي بي إي أو IBEO الإسرائيلية، المتخصصة بمجال التكنولوجيا، وذلك بهدف رفع وتيرة العجلة الاقتصادية. والاتفاقية الثانية بين المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير في مدينة الدار البيضاء، وكلية الإدارة بجامعة تل أبيب، بهدف التعليم.[355] وفي هذا السياق، صرَّح وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، "نحن ... مخلصون في التزاماتنا، لأننا اتخذنا القرار (التطبيع مع إسرائيل) عن قناعة، وسوف نذهب إلى أقصى حدٍّ ممكن في تطوير التعاون الثنائي".[356]

جاهر المغرب بعلاقاته الأمنية مع "إسرائيل"، حيث شارك الجيش المغربي، ولأول مرة، في مناورة دولية بـ"إسرائيل".[357] كما وقّع المغرب مع "إسرائيل" على اتفاقية في مجال الأمن السيبراني، تقضي بـ"إقامة تعاون في البحث والتطوير ومجالات عملياتية في السايبر".[358] فيما صرَّح وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، أن الرباط تنتظر زيارات مهمة لمسؤولين إسرائيليين، بينهم وزيرا الاقتصاد والدفاع، وذكر أن "العديد من الوزراء بين البلدين، تواصلوا، ما مهَّد الطريق أمام توقيع قرابة 20 اتفاقية (ثنائية بمختلف المجالات)".[359]

وفعلياً، بدأ المغرب بالتعاون مع "إسرائيل" في مجال تطوير برنامج طائرات بدون طيار انتحارية.[360] وزار وزير الدفاع الإسرائيلي جانتس المغرب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ووقّع خلال الزيارة على اتفاق للتعاون الأمني بين البلدين، وصفه رئيس الدائرة السياسية – الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية زوهار بالتي Zohar Palti، بأنه "حلف استراتيجي للمعلومات"، ورأى أن "المغرب يحارب الإرهاب في عدة جبهات طوال سنين، ويكافح القاعدة ومنظمات جهاد إسلامي".[361] ودعا وزير خارجية المغرب ناصر بوريطة إلى "نظام إقليمي جديد تكون فيه إسرائيل جهة فاعلة"، وقد عبّر عن أسفه لأن التطبيع أدى إلى "عداوة"، في إشارة مباشرة إلى الجزائر.[362]

ففي سياق ردود الأفعال على توقيع الاتفاق من الدول المحيطة بالمغرب، صرّح رئيس وزراء الجزائر عبد العزيز جراد بأنّ الجزائر مستهدفة وهناك إرادة أجنبية لوصول "إسرائيل" إلى حدودها.[363] فيما صرح الناطق باسم الحكومة الجزائرية بأنّ الجزائر لن تهرول نحو التطبيع.[364] وقال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في مقابلة معه بشأن الموقف من القضية الفلسطينية والتطبيع، إن موقف بلاده من القضية الفلسطينية لا يتغير بالتقادم ولا بالتخاذل. وأضاف أن هناك اتفاقاً عربياً على مبدأ الأرض مقابل "السلام"، وأن الجزائر ملتزمة بهذا الموقف، مستدركاً بالقول "لكن اليوم لا سلم ولا أرض فلِمَ التطبيع؟".[365]

ورأت الجزائر أن توقيع اتفاق التطبيع بين المغرب و"إسرائيل" يستهدفها بالدرجة الأولى، فقد اتّهمت الرئاسة الجزائرية المغرب و"إسرائيل" بالتآمر ضدّها، وبناء عليه قرّرت "إعادة النظر" في علاقاتها مع المغرب، الذي اتّهمته بالتورط مع "إسرائيل" في الحرائق الضخمة التي اجتاحت شمال الجزائر،[366] على خلفية الصراع حول الصحراء. وقد قررت الجزائر قطع العلاقات الديبلوماسية مع المغرب بعد أقلّ من أسبوع من إعلانها "إعادة النظر" في علاقاتها مع المغرب.[367] واتفقت الجزائر مع 13 دولة، لرفض قرار إدخال "إسرائيل" في الاتحاد الإفريقي African Union (AU) للحفاظ على مبادئ الاتحاد ودعم الدولة الفلسطينية العربية، وذلك رداً على قبول "إسرائيل" عضواً مراقباً.[368]

وفي السياق ذاته، اعترضت سبع دول عربية إفريقية رسمياً على قرار رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي منح "إسرائيل" صفة "مراقب" في الاتحاد، وهذه الدول هي: موريتانيا، ومصر، والجزائر، وتونس، وليبيا، وجزر القمر، وجيبوتي.[369]

في السياق ذاته، وكردٍّ تونسيّ، أكد رئيس الوزراء التونسي هشام المشيشي إن تطبيع علاقات بلده مع "إسرائيل" ليس مطروحاً، قائلاً: "نحترم خيار المغرب الشقيق والبلد الذي نحبه كثيراً. بالنسبة لتونس هذه المسألة ليست مطروحة". وأضاف "لكل بلد واقعه وحقيقته، ولكل بلد دبلوماسيته التي يرى أنها الفضلى لشعبه"، مشيراً إلى أن الإدارة الأمريكية لم تطرح هذه المسألة معه.[370]

أما موريتانيا، فقد تضاربت الأنباء حولها، وكمؤشر على رفض ما يتم تداوله عبر الصحف عن عزمها التوقيع على اتفاق تطبيع مع "إسرائيل"، وبدعوة من الحزب الحاكم، خرج الموريتانيون بكل أطيافهم وأعراقهم في مسيرات حاشدة وسط العاصمة الموريتانية نواكشوط لمناصرة الشعب الفلسطيني، والتنديد بجرائم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، والقدس الشريف، وباقي البلدات الفلسطينية.[371] فيما استقبل الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، الذي وصل إلى العاصمة الموريتانية تلبية لدعوة رسمية.[372] وقد نفت موريتانيا وجود أي اتصالات بينها وبين "إسرائيل"، وذلك عقب تداول وسائل إعلام ذلك، حيث صرّح وزير الثقافة والمتحدث الرسمي باسم الحكومة "أنفي بشكل قاطع وجود أي اتصالات بين موريتانيا وإسرائيل في أي مجال".[373]

تباينت المواقف في العراق، فقد دعا نحو 300 من القيادات العراقية المحلية في تجمّع بمدينة أربيل في إقليم كردستان، بلادهم، إلى تطبيع العلاقات مع "إسرائيل".[374] في المقابل، أكد رئيس جمهورية العراق برهم صالح موقف بلاده بضرورة إيجاد حلّ شامل وعادل للقضية الفلسطينية. وقال الرئيس صالح في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 76، في 2021/9/23، إنه لا يمكن أن يستتب "السلام" في المنطقة دون إقرار وتلبية كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[375]

وكانت دعوات التطبيع في مدينة أربيل قد أثارت إدانات رسمية، وتنديدات من أحزاب سياسية وتيارات دينية، وأصدرت الحكومة العراقية بياناً أعربت فيه عن رفضها القاطع لهذا الاجتماع ومقرراته، كما أصدر مجلس القضاء الأعلى في العراق مذكرات توقيف بحق ثلاثة أشخاص، بينهم نائب سابق، شاركوا في الاجتماع الداعي للتطبيع مع "إسرائيل".[376] لكن ثار الجدل مجدداً حول تصدير نفط كردستان العراق لـ"إسرائيل"، حيث أكد مختصون أن نفط إقليم كردستان يغطي احتياجات "إسرائيل" بنسبة 70% وبأسعار مخفضة جداً، مقابل الحصول على دعم من اللوبي اليهودي في أمريكا للقضية الكردية.[377]

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع:

1. تطبيع طيران:

تمثل التطبيع عبر الطيران بتوقيع اتفاقيات تعاون مشترك بين الإمارات والبحرين والمغرب و"إسرائيل"، وفتح مكاتب، وتسيير الرحلات المباشرة. فقد وقَّعت شركة الاتحاد للطيران الإماراتية مذكرة تفاهم للتعاون المشترك، مع شركة طيران "العال" الإسرائيلية، تتضمن بحث إقامة خدمات مشتركة والتعاون على صعيد الخدمات الهندسية وخدمات الشحن، إضافة إلى التعاون في برامج الولاء، وإدارة الوجهات، والاستفادة المثلى من مرافق تدريب الطيارين وطواقم الضيافة الجوية.[378]

اتخذت الإمارات من مساعدة الفلسطينيين غطاء لتدشين تطبيعها في مجال الطيران، فقد وصلت أول رحلة طيران مباشرة تابعة لخطوط الاتحاد للطيران من أبو ظبي إلى "إسرائيل" في 2020/5/19، بذريعة إيصال "مساعدات إنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة".[379] وبعد أقل من شهر حطت رحلة إماراتية ثانية في مطار اللد الإسرائيلي بالذريعة نفسها للرحلة الأولى.[380] ولتسهيل عملية السفر أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية أنه سيكون بإمكان مواطني دولة الإمارات السفر إلى "إسرائيل"، دون الحاجة إلى تأشيرة مسبقة ولمدة أقصاها 90 يوماً في كل زيارة.[381] فيما أعلنت وزارة الخارجية البحرينية دخول اتفاق الإعفاء المتبادل من متطلبات التأشيرة لحملة جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة بين البحرين و"إسرائيل".[382]

وسرعان ما تمّ مأسسة وتقنين الرحلات الجوية بين الطرفين، فقد افتتحت شركة الاتحاد للطيران الإماراتية، مكتباً تمثيلياً رسمياً لها في تل أبيب.[383] فيما سيَّرت شركة "العال" الإسرائيلية في أيلول/ سبتمبر 2020 أول رحلة تجارية جوية في تاريخها إلى دبي.[384] وفي أيلول/ سبتمبر 2020، وصلت لأول مرة طائرة تابعة لشركة يسرائير Israir في رحلة مباشرة إلى البحرين، أقلت

شخصيات رسمية إسرائيلية في طريقها إلى المنامة، لإجراء محادثات، هدفها إقامة مقر للشركة في العاصمة البحرينية.[385] فيما أعلنت وزيرة المواصلات الإسرائيلية ميري ريغيف Miri Regev في 2020/10/14 أنّ أول رحلة جوية تابعة لشركة الاتحاد الإماراتية قادمة من ميلانو الإيطالية عبرت أجواء "إسرائيل"،[386] وعقب ذلك دشَّنت شركة الاتحاد، موقعاً باللغة العبرية.[387] فيما توجت الجهود الرسمية لتطبيع الرحلات الجوية بتوصل "إسرائيل" والإمارات إلى اتفاقية طيران، تحط بموجبها 28 رحلة أسبوعية قادمة من إماراتَي أبو ظبي ودبي في مطار بن جوريون Ben Gurion Airport في اللد، كما تسمح الاتفاقية بعدد غير محدود من الرحلات التجارية المستأجرة بين الإمارات و"إسرائيل".[388]

وفي السياق نفسه، وقَّعت "إسرائيل" والبحرين اتفاق نقل جوي يتيح تسيير عشرات الرحلات الجوية المنتظمة بين البلدين.[389] فيما وقّعت شركة طيران الخليج البحرينية مذكرة تفاهم مع شركة طيران "العال" الإسرائيلية تبدأ بموجبها في تسيير رحلات مباشرة إلى تل أبيب،[390] كما أعلنت الشركة أنها وقَّعت خمسة اتفاقات مع كيانات إسرائيلية في أثناء زيارة قام بها وفد اقتصادي بحريني إلى "إسرائيل".[391]

توالت الرحلات الجوية المباشرة بين الطرفين، التي تمّ تدشينها بنقل طائرة إماراتية أول فوج سياحي إسرائيلي إلى دبي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.[392] فيما أعلنت مؤسسة مطارات دبي أن ثلاث شركات طيران إسرائيلية ستبدأ تسيير رحلات مباشرة من تل أبيب إلى دبي.[393] وفي المقابل، أعلنت شركة طيران "العال" الإسرائيلية أنها ستسيّر 14 رحلة مباشرة إلى دبي أسبوعياً.[394] في حين دشنت شركة فلاي دبي FlyDubai الإماراتية رحلاتها التجارية المباشرة إلى تل أبيب في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.[395]

تعدَّى تطبيع الطيران الرحلات المباشرة باتجاه المشاريع المشتركة، فقد وقّعت شركة الاتحاد لتدريب الطيران الإماراتية، اتفاقاً مع شركة الطيران الإسرائيلية يسرائير لتدريب كامل للطيارين على أجهزة محاكاة الرحلات لطائرات إيرباص أي 320 أو Airbus A320 التابعة للشركة.[396] فيما انضمت "إسرائيل" إلى شبكة الاتحاد الإماراتية للشحن، ذراع عمليات الشحن والخدمات اللوجستية التابع لمجموعة الاتحاد للطيران،[397] تبع ذلك دخول الإمارات كشريكة في مشروع السفينة الفضائية الإسرائيلية بريشيت 2 أو Beresheet 2.[398] بالإضافة إلى ذلك، أعلنت شركة الاتحاد للطيران الإماراتية عن توقيع "شراكة استراتيجية" مع شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية Israel Aerospace Industries (IAI)، بهدف تحويل طائرات المسافرين إلى طائرات شحن.[399]

اختلف الموقف السعودي عن الموقف الإماراتي البحريني من تطبيع الطيران، فعلى الرغم من مصادقة وزير الداخلية الإسرائيلي على قرار غير مسبوق، يسمح بسفر الإسرائيليين إلى السعودية لـ"أغراض تجارية"، كعقد لقاءات عمل، أو بحث عن الاستثمارات، شريطة أن يكون المسافر قد تلقى دعوة رسمية من مستضيفه في السعودية،[400] إلا أن ذلك لم يقابل بقرار سعودي مشابه. وبالرغم من ذلك استمرت الجهود الإسرائيلية لتطبيع الطيران مع السعودية، وعبَّر عن ذلك نتنياهو بقوله: "نعمل حالياً على رحلات مباشرة بين تل أبيب ودبي وأبو ظبي تمر فوق الأجواء السعودية. وهذه رحلة قصيرة مدتها ثلاث ساعات".[401] وبالفعل بعد هذا التصريح، أعلنت السعودية رسمياً أنها وافقت على السماح لكافة الرحلات الجوية المتجهة للإمارات والمغادرة منها من كافة الدول بعبور أجوائها، وذلك بعد يومين من أول رحلة جوية إسرائيلية علنية تعبر المجال الجوي للمملكة باتجاه أبو ظبي.[402] وأفادت صحيفة يديعوت أحرونوت بأن طائرة إسرائيلية حلَّقت فوق مدينة مكة المكرمة، خلال رحلتها إلى الهند.[403] في هذا الصدد، صرّح مسؤول في إدارة ترامب بأنّ السعودية وافقت على السماح للطائرات التجارية الإسرائيلية بعبور أجوائها في طريقها إلى الإمارات، وذلك بعد محادثات بين مسؤولين سعوديين ومستشار البيت الأبيض جاريد كوشنر.[404] وبالفعل، انطلقت أول رحلة تجارية إسرائيلية إلى دبي في كانون الأول/ ديسمبر 2020 عبر أجواء السعودية، بعد موافقة السعودية على ذلك.[405]

أما المغرب، فقد وقّعت مع "إسرائيل" على اتفاقية لتسيير رحلات جوية مباشرة بين الطرفين.[406] وهكذا تدفق مئات السياح الإسرائيليين على المغرب مستقلين رحلات مباشرة، وذلك بعد سبعة أشهر من تطبيع العلاقات الديبلوماسية بين المغرب والدولة العبرية برعاية أمريكية.[407] في حين وقَّع وزيرا الخارجية الإسرائيلي مع نظيره المغربي ثلاث اتفاقيات للتعاون المشترك بين الجانبين، تتعلق برحلات الطيران، وكذلك إجراء حوار سياسي بين الوزارتين، وثالثة تتعلق بالثقافة والشباب والرياضة.[408]

2. تطبيع صحي:

استُخدِمت مكافحة جائحة الكورونا كأداة لتعزيز التطبيع، فقد أعلن مسؤولون إسرائيليون (قبل توقيع اتفاقية التطبيع)، عن حصول جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) على 100 ألف جهاز للكشف عن فيروس كورونا، تمّ شراؤها من دول الخليج العربية.[409] وبالترافق مع ذلك، صرَّح قرقاش بأنّ الإمارات يمكنها العمل مع "إسرائيل" في بعض المجالات، بما في ذلك مكافحة فيروس كورونا المستجد ومجال التكنولوجيا، مع استمرار وجود الخلافات السياسية بين البلدين.[410] وفيما بعد، تمّ الكشف عن أن الإمارات هي الدولة الخليجية التي تمّ شراء الأجهزة منها. وفي أول تعاون رسمي بين البلدين، أعلنت شركتين من القطاع الخاص الإماراتي وشركتين إسرائيليتين عن إطلاق عدة مشاريع مشتركة في المجال الطبي ومكافحة فيروس كورونا.[411]

وقد وقّعت مجموعة "جي 42 أو G 42" الإماراتية، المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، مذكرتَي تفاهم مع أنظمة رفائيل الدفاعية المتقدمة وشركة صناعات الفضاء الإسرائيلية، من أجل التعاون في مجال البحث والتطوير، وإيجاد حلول فعالة لمكافحة جائحة كورونا.[412] فيما أعلنت مجموعة "جي 42 للرعاية الصحية"، إحدى الشركات التابعة لمجموعة "جي 42"، عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة نانوسينت NanoScent الإسرائيلية المتخصصة في تقنيات قراءة الروائح، لاستكشاف أوجه التعاون في تطوير وتصنيع وتوزيع جهاز فحص الروائح، وهو حلّ قادر على اكتشاف الحالات المشتبه بإصابتها بفيروس كورونا باستخدام عينة من هواء الزفير.[413]

وبحث وزير الصحة ووقاية المجتمع الإماراتي عبد الرحمن العويس في اتصال هاتفي مع وزير الصحة الإسرائيلي يولي إدلشتاين Yuli Edelstein مسارات التعاون الثنائي في مجالات الصحة والبحث العلمي، وسبل تعزيز التعاون في المجال الطبي، إلى جانب الصناعات الدوائية، والأبحاث الطبية، وأطر التعاون المشترك في مكافحة جائحة كورونا، إضافة إلى إقامة مشاريع مستقبلية للشراكة العلمية والطبية وإجراء التجارب، علاوة على تبادل الزيارات بين الوفود.[414] كما وُقّع اتفاق إسرائيلي – بحريني للتعاون في المجال الطبي، ويشمل الاتفاق تبادل التعاون في المجالات الطبية، إلى جانب ما يتعلق بالبحوث والابتكار والتدريبات من طواقم مشتركة.[415] وكذلك تمّ توقيع اتفاق تعاون بين "إسرائيل" والإمارات في مجال الصحة، يشمل إقامة مشاريع مختلفة، منها التعاون في مكافحة الأوبئة العالمية، واغتنام التقنيات المتقدمة الهاي تك لصالح مجال الصحة، بالإضافة إلى تبادل الخبرة في مجال المحاربة الإلكترونية السايبر، كما يشمل الاتفاق تبادل زيارات لوفود طبية من البلدين.[416]

وتوصلت حكومتا البحرين و"إسرائيل" إلى اتفاق بشأن الاعتراف المتبادل بالتطعيم والجواز الأخضر. ووفقاً للاتفاقية، سيتم إعفاء الأشخاص الحاصلين على التطعيم في كلا البلدين ممن تلقوا تطعيماً معترفاً به في البلد الآخر من الحجر الصحي، وسيتمكنون أيضاً من دخول الأماكن التي تتطلب "جواز سفر أخضر".[417] كما وقّعت دائرة الصحة في أبو ظبي اتفاقية طبية مع صندوق كلاليت Clalit الإسرائيلي للرعاية الصحية، والتي تنص على عقد اجتماعات لتبادل المعرفة الطبية، وعلى قيام وفود من أطباء إسرائيليين بزيارة الإمارات من أجل استشارات طبية واكتساب الخبرة في علاج المرضى، كما تنص على قيام الدولتين بالعمل معاً لتعزيز وتطوير برامج الطب الوقائي، وتعزيز التجارب السريرية المشتركة، وتطوير أدوات تنبؤية للذكاء الاصطناعي من أجل رصد المخاطر الصحية.[418] يضاف إلى ذلك وقّعت دائرة الصحة في أبو ظبي ومركز شيبا الطبي Sheba Medical Center الإسرائيلي، مذكرة تفاهم تهدف إلى تبادل الخبرات والتجارب الطبية.[419]

3. تطبيع اتصالات:

دشنت الإمارات و"إسرائيل" خطوط الاتصال بين البلدين، بعد أيام من التوصل إلى اتفاق "سلام" بين الطرفين.[420] فيما فتحت مملكة البحرين خطوط الاتصال المباشر مع "إسرائيل".[421] بينما أعلنت مجموعة "بريد الإمارات" عن توسيع نطاق عملياتها الدولية، بإضافة "إسرائيل" إلى شبكة عملياتها.[422]

4. تطبيع أكاديمي:

تضمن التطبيع الأكاديمي بين الطرفين توقيع اتفاقيات وشراكات أكاديمية وبحثية مشتركة، فقد اتفقت "إسرائيل" والإمارات على إطلاق برامج لتبادل البعثات الطلابية في مجال التعليم،[423] حيث وقّعت جامعة محمد بن زايد للذكاء الصناعي مذكرة تفاهم مع معهد وايزمان الإسرائيلي للعلوم Weizmann Institute of Science، للتعاون في عدد من المجالات، من بينها "برامج تبادل الطلاب وزمالات ما بعد الدكتوراه، وعقد المؤتمرات والندوات العلمية، ومختلف أشكال التبادل بين الباحثين، بالإضافة إلى تشارك موارد الحوسبة، وتأسيس معهد افتراضي مشترك للذكاء الصناعي".[424] فيما أعلنت ثلاثة معاهد أبحاث في كل من الإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، و"إسرائيل"، عن إقامة شراكة استراتيجية في الأبحاث والدراسات. والمعاهد الثلاثة هي: مجلس الأطلسي Atlantic Council في العاصمة الأمريكية واشنطن، ومركز الإمارات للسياسات في أبو ظبي، ومعهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب.[425] أما المغرب، فقد عقدت اتفاقية مع "إسرائيل" على تبادل الوفود الطلابية وتنظيم زيارات دراسية بين الجانبين.[426]

5. تطبيع سياحة:

اتفق وزيرا السياحة الإسرائيلي والبحريني على التعاون المتبادل بين الجانبين في مجال السياحة، كما ناقشا إمكانية إقامة شراكة ثلاثية مع الإمارات في مجال السياحة، تشمل حزم ورحلات متبادلة بين الدول الثلاث، تتضمن رحلات جوية تمر فوق المملكة العربية السعودية.[427] وتوّج هذا الاتفاق بتوقيع مذكرات تفاهم بحرينية إسرائيلية من بينها إقامة منتدى للتبادل السياحي.[428]

6. تطبيع إعلامي وفني:

كتمهيد لاتفاق التطبيع، نشر السفير الإماراتي لدى واشنطن يوسف العتيبة مقالاً في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، استعرض فيه رؤية حكومة أبو ظبي لعلاقتها مع "إسرائيل"، قال فيه بأنّ الإمارات ترى في دولة الاحتلال الإسرائيلي "فرصة لا عدواً"، مؤكداً أن التطبيع هو البديل الوحيد لمنع ضمّ مزيد من الأراضي الفلسطينية.[429] وفي سياق متصل، نشر كل من وزير

الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد ووزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد مقالاً مشتركاً في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، يتناول التطبيع وتعزيز العلاقات بين الطرفين.[430]

فيما يتعلق بالبث التلفزيوني، بثّ تلفزيون دبي والقناة 12 الإسرائيلية وتلفزيون البحرين بشكل مشترك، بمناسبة توقيع اتفاقَي التطبيع بين "إسرائيل" وكلّ من الإمارات العربية المتحدة والبحرين.[431] ووقّعت مجموعة أبو ظبي للإعلام وقناة آي 24 نيوز i24NEWS الإسرائيلية، مذكرة تفاهم لتحديد أطر التعاون الثنائي بين الجانبين في مجال الأخبار والقضايا الراهنة والتقارير وإنتاج المحتوى.[432] كما وقّعت وكالة أنباء الإمارات – وام اتفاقية تعاون مع الوكالة الإخبارية الإسرائيلية تي بي أس TPS، على صعيد تبادل المحتوى الإخباري.[433] وقد أطلقت وكالة أنباء الإمارات – وام خدمة اللغة العبرية على موقعها بالتزامن مع اتفاقية وقّعتها مع وكالة تي بي أس.[434] ويضاف إلى ذلك افتتاح قناة آي 24 الإسرائيلية مكتباً جديداً في الإمارات، حيث أصبحت متاحة للمشاهدة فيها.[435]

وفي السياق ذاته، جرى عقد مقابلة صحفية، بمبادرة من المجلس العربي للتكامل الإقليمي، بين وزير الدفاع الإسرائيلي جانتس، وصحفيين من السعودية والإمارات والبحرين، عبر تطبيق زوم، حيث أعرب جانتس عن أمله في استضافة صحفيين عرب من مختلف دول المنطقة قريباً. وعن سؤال حول التعاون الأمني مع البحرين ضدّ إيران، قال جانتس "لا يسعني إلا أن أقول إن لدى إسرائيل القدرة على التعامل مع إيران، والتطبيع مع البحرين والإمارات يقوينا جميعاً في مواجهة العدوان الإيراني، ولا شكّ أن التطبيع بيننا يفتح أمام [أمامنا] خيارات لمحاربة إيران، وأنا متأكد من أن الإيرانيين يدركون ذلك أيضاً".[436]

على الصعيد الفني والثقافي، وقَّعت لجنة أبو ظبي للأفلام، وصندوق السينما الإسرائيلي Israel Film Fund، ومختبر سام شبيغل للسينما والتلفزيون Sam Spiegel Film and Television School بالقدس، اتفاقية تعاون في مجال التدريب والإنتاج، وتشمل الاتفاقية خططاً لإقامة مهرجان سينمائي إقليمي سنوي بالتناوب بين أبو ظبي و"إسرائيل".[437] كما بحثت وزيرة الثقافة والشباب الإماراتية نورة بنت محمد الكعبي مع وزير الثقافة والرياضة الإسرائيلي حيلي تروبر Hili Tropper علاقات التعاون الثقافي في ضوء معاهدة "السلام" بين الإمارات و"إسرائيل". واتفق الجانبان على تشكيل فرق عمل مشتركة بينهما لوضع الخطوط العريضة للتعاون الثقافي المستقبلي.[438] وينضوي تحت التطبيع الفني إقامة معهد فان لير في القدس The Van Leer Jerusalem Institute وسينماتك Jerusalem Cinematheque بعرض مجموعة أفلام من ستّ دول عربية في مهرجان سينمائي إسرائيلي.[439]

وفي السياق ذاته، وكشكل من أشكال التطبيع الفني، عرضت قناة إم بي سي السعودية مسلسل "مخرج 7" الذي يشجع على التطبيع مع "إسرائيل"، ويهاجم الفلسطينيين وقضيتهم. وكانت القناة قد أثارت جدلاً واسعاً مطلع شهر رمضان، ببثها مسلسلاً يحمل اسم "أم هارون" ويتحدث عن تاريخ اليهود في الكويت.[440]

تكشف المؤشرات عن الهدف من "الاتفاقيات" الإعلامية والثقافية بين الطرفين. فقد هاجم سفير الإمارات بـ"إسرائيل" محمد آل خاجة قناة الجزيرة بسبب تغطيتها للحرب على غزة، على هامش لقائه بزعيم حركة شاس المتطرفة.[441] مما يؤكد على أن الهدف من وراء الاتفاقيات الإعلامية بين الطرفين، طمس ممارسات الاحتلال، وتطبيع وجوده، ومحاولة إسكات أي طرف يفضح هذه الممارسات. فيما وقّع نائب وزير الخارجية البحريني الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة اتفاقاً مع "إسرائيل" لخوض "حرب أفكار" ضدّ إيران.[442] مما يؤشر على الهدف من التعاون الفني والثقافي بين الطرفين، وهو التصدي لفكر المقاومة الذي تتبناه إيران في خطابها الإعلامي؛ إلى جانب قوى المقاومة في العالم العربي والإسلامي.

7. تطبيع رياضي:

اتخذ التطبيع الرياضي منحى جديداً، فقد أعلنت رابطة المحترفين الإماراتية توقيع مذكرة شراكة مع رابطة الدوري الإسرائيلي لكرة القدم Israeli Professional Football League.[443] أما اتحاد الكرة الإماراتي، فقد وقّع اتفاقية تفاهم مع نظيره الإسرائيلي، والتي تشمل عدداً من البنود، منها إقامة مباريات ودية للمنتخبات الوطنية كافة والأندية، وبالفعل أقيمت مباراة بين منتخب "إسرائيل" للشباب ونظيره الإماراتي في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2021 في استاد نتانيا Netanya Stadium المقام على أنقاض قرية أم خالد،[444] وإقامة ورش عمل مشتركة لعناصر الاتحادين الفنية والإدارية، بالإضافة إلى طرح مبادرات تطويرية تسهم في دعم مسيرة اللعبة في البلدين.[445] وفي سياق متصل، اشترى أحد أفراد الأسرة الحاكمة في أبو ظبي، حصة تبلغ نحو 50% من نادي بيتار القدس Beitar Jerusalem Football Club، المعروف بعنصرية مشجعيه تجاه العرب والمسلمين.[446]

وفيما يتعلق بالمغرب، فقد تمّ توقيع وثيقة تعاون بين الاتحاد الإسرائيلي لكرة الطائرة Israeli Volleyball Association ونظيره المغربي.[447] تبع ذلك توقيع اتفاق تعاون بين الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم ورابطة الدوري الإسرائيلي لكرة القدم، وتضمن الاتفاق العمل على تشكيل طواقم عمل مشتركة لمباشرة التعاون بين الطرفين، مما يتيح للمنتخب الإسرائيلي استخدام بيت المنتخب المغربي، كما ينص الاتفاق على التعاون في مجال التحكيم وتبادل الحكام بين البلدين،

وتشكيل طواقم مشتركة لمجالات التجديدات والابتكارات وإدارة الملاعب والفرق والأندية الكروية، وتطوير فروع كرة القدم للنساء والشبان واللاعبين من ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من المجالات الرياضية.[448]

8. اقتصادياً:

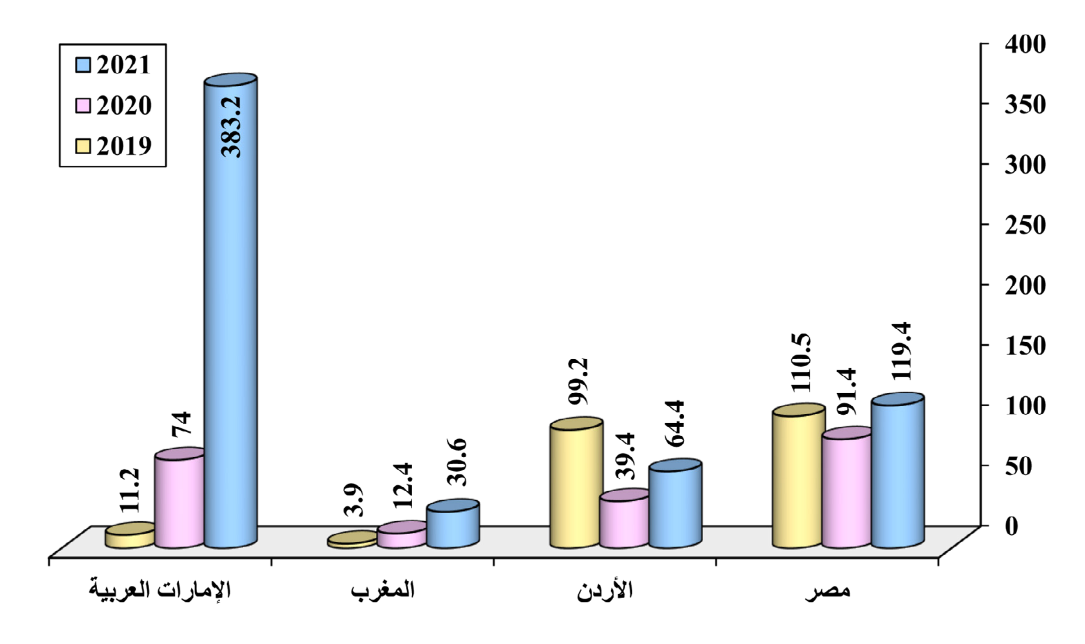
بحسب تقرير دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ارتفع حجم التجارة بين "إسرائيل" والدول العربية بنسبة 234%، مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2020، وذلك على إثر تطبيع العلاقات عقب "اتفاق أبراهام"، حيث ارتفعت التجارة مع الإمارات خلال الفترة كانون الثاني/ يناير – تموز/ يوليو 2020، من 50.8 مليون دولار إلى 613.9 مليون دولار في الفترة نفسها من سنة 2021؛ ومع الأردن، ارتفعت من 136.2 مليون دولار إلى 224.2 مليون دولار؛ ومع مصر، ارتفعت من 92 مليون دولار إلى 122.4 مليون دولار؛ ومع المغرب، ارتفعت من 14.9 مليون دولار إلى 20.8 مليون دولار. وأما في البحرين، فقد كانت التجارة المباشرة معها منعدمة كلياً في الأشهر السبعة الأولى من سنة 2020، وخلال الفترة نفسها من سنة 2021، تمّ تسجيل 300 ألف دولار في التجارة معها. وأشار التقرير إلى أن هذه المعطيات لا تشمل التجارة في مجالات المجوهرات والخدمات والسياحة. وبحسب الخبير الاقتصادي ورجل الأعمال الإسرائيلي يتسحاق غال Yitzhak Gal، فإن السياحة وحدها تصل إلى عدة ملايين، حيث إن أكثر من 230 ألف إسرائيلي دخلوا الإمارات في الأشهر السبعة الأولى من سنة 2021.[449]

ويُشير الجدول التالي إلى العلاقات التجارية الإسرائيلية مع بعض الدول العربية:

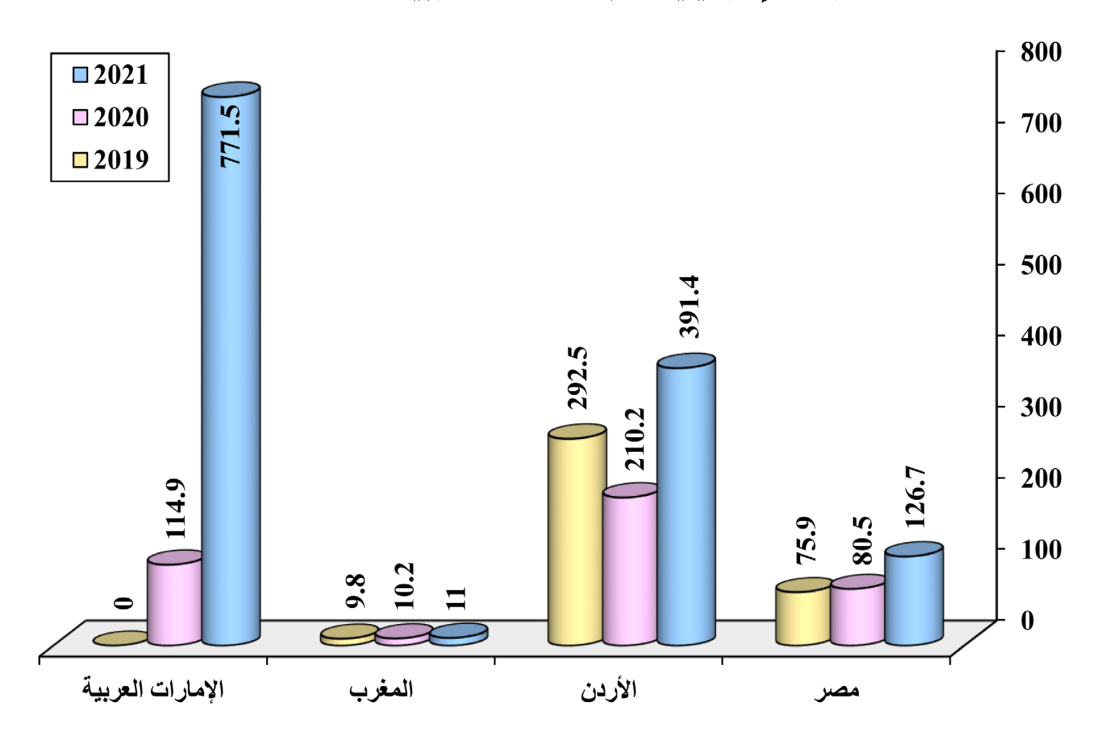
جدول 6/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2019–2021 (بالمليون دولار)[450]

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2021	2020	2019	2021	2020	2019
مصر	119.4	91.4	110.5	126.7	80.5	75.9
الأردن	64.4	39.4	99.2	391.4	210.2	292.5
المغرب	30.6	12.4	3.9	11	10.2	9.8
الإمارات العربية المتحدة	383.2	74	11.2	771.5	114.9	0

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2019–2021



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2019–2021



9. الموقف العربي الشعبي وتوجهاته:

ما زالت القضية الفلسطينية محطَّ اهتمام نسبة عالية من العرب، وما زال رفض التطبيع مع "إسرائيل" هو السائد، وذلك بالرغم من انغماس أبناء الدول العربية في همومهم الذاتية، والظرف السياسي غير المواتي المتمثل بتمكّن الأنظمة السلطوية من إحكام قبضتها الأمنية. فبحسب استطلاع المؤشر العربي، فإن 89% من العرب يرون أن سياسات "إسرائيل" هي التهديد الأكبر، و88% يرفضون الاعتراف بها.[451] فيما كشف تقرير أجرته وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية أن 90% من الخطاب العربي على مواقع التواصل الاجتماعي حول التطبيع مع "إسرائيل" سلبي، وأشار التقرير إلى أنّ 95% من الخطاب النقدي حول اتفاق التطبيع كان موجهاً نحو الإمارات التي قادت المبادرة وليس البحرين.[452]

توزعت المواقف الشعبية العربية ما بين رفض تصفية القضية الفلسطينية، عبر رفض "صفقة القرن"، وكذلك رفض اتفاقيات التطبيع بين بعض الدول العربية و"إسرائيل"، وبين التضامن مع الشعب الفلسطيني في تصديه للعدوان الإسرائيلي في الشيخ جراح بالقدس وقطاع غزة، والاحتفال بنصر المقاومة في معركة سيف القدس.

وعلى صعيد رفض المشاريع التصفوية، طغت شعارات القضية الفلسطينية على مظاهرات الحراك الشعبي في الجزائر بعد الإعلان عما يعرف بـ"صفقة القرن"، الرامية لتصفية القضية الفلسطينية. وفي جمعة الحراك الـ 50، خرج الآلاف من الجزائريين في مسيرات ضخمة تنديداً بـ"صفقة القرن" رافعين الأعلام الفلسطينية، ومرددين شعار "الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة".[453] وتواصلت في موريتانيا الاحتجاجات السياسية والشعبية الرافضة لـ"صفقة القرن"، فقد نظم تجمع "الشباب الناصري الموريتاني" وحراك "الشباب القومي العربي"، وقفة احتجاجية أمام السفارة الأمريكية في العاصمة نواكشوط رفضاً للصفقة.[454]

أما في اليمن، فقد خرج آلاف من المدن اليمنية المختلفة، في تظاهرات جماهيرية حاشدة، رفضاً لـ"صفقة ترامب"، وتعبيراً عن التمسك بقضية فلسطين.[455] كما عقد لقاء موسع بصنعاء، حضره طيف واسع من قيادات المكونات والأحزاب والقوى السياسية اليمنية بمشاركة الفصائل الفلسطينية، دعماً للقضية الفلسطينية ورفضاً للتطبيع.[456] وتظاهر مئات اليمنيين في محافظة عدن الخاضعة لقوات مدعومة إماراتياً، احتجاجاً على اتفاق التطبيع الإماراتي مع "إسرائيل".[457] وفي هذا الشأن، قال مفتي سلطنة عُمان أحمد بن حمد الخليلي في تغريدة على موقع تويتر، "إن تحرير المسجد الأقصى وتحرير جميع الأرض من حوله من أي احتلال، واجب مقدس على جميع الأمة ودَيْنٌ في رقابها جميعاً يلزمهم وفاؤه". وأضاف الشيخ الخليلي في تغريدته أنه إذا لم تسعف

الظروف الآن بتحرير المسجد، فليس للأمة المساومة عليه بحال، "وإنما عليهم أن يَدَعُوا الأمر للقدر الإلهي، ليأتي الله بمن يشرفه بالقيام بهذا الواجب".[458]

وأعلن معارضون سياسيون بالإمارات، تأسيس رابطة ضدّ التطبيع، بعد إعلان بلادهم إقامة علاقات رسمية مع "إسرائيل".[459] وقد تداعى عدد من الكتّاب والمثقفين العرب إلى توقيع عريضة يعلنون فيها رفضهم التطبيع الإماراتي، استكمالاً لردود الأفعال في الأوساط الثقافية العربية على اتفاقية "السلام" الإماراتية مع "إسرائيل"، تحت عنوان "كتّاب ومثقفون عرب ضدّ التطبيع".[460]

وفي البحرين، أكَّدت الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني مجدداً تمسكها بثوابت الشعب البحريني تجاه القضية الفلسطينية، وبنصوص الدستور البحريني الذي يُجرِّم التطبيع مع دولة الاحتلال، وبالإجماع العربي والإسلامي الرسمي والشعبي الرافض لاتفاق التطبيع الذي تمّ برعاية أمريكية.[461] وبالترافق مع ذلك، أعلن ائتلاف الخليج ضدّ التطبيع أن حملة "ميثاق فلسطين" التي أطلقها بالتزامن مع توقيع اتفاقَي التطبيع بين "إسرائيل" وكلٍّ من الإمارات والبحرين في البيت الأبيض، تخطت مليون مشترك في أقل من 24 ساعة على إطلاقها.[462] فيما أكدت 17 جمعية سياسية ومؤسسة مجتمع مدني بحرينية، في بيان مشترك صدر عنها، أن التطبيع مع "إسرائيل" لا يمثل شعب المملكة، ولن يثمر سلاماً.[463] كما أصدرت مؤسسات وجمعيات بحرينية وثيقة أعلنت خلالها رفض التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، والتوحد على نصرة القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[464] وقد خرجت تظاهرات في البحرين رفضاً للتطبيع وتنديداً بزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد الذي افتتح السفارة الإسرائيلية في المنامة.[465]

وأعلنت 16 جمعية وهيئة نقابية وطلابية وسياسية عربية مُناهِضة للتطبيع إطلاق حملة شعبية واسعة لمقاطعة "المؤسسات المتصهينة" الداعمة لـ"إسرائيل"؛[466] فيما دعت 41 منظمة كويتية، في بيان مشترك، البرلمان إلى إقرار قانون "يجرم" التطبيع مع "إسرائيل".[467] وخرجت مظاهرات شعبية في العاصمة الأردنية عمّان رافعة شعار "الشعب يريد إسقاط التطبيع"، ندد فيها المشاركون باتفاقية التعاون بين الأردن و"إسرائيل" الممولة إماراتياً في مجالَيْ تحلية المياه وتوليد الطاقة الشمسية، مطالبين بتوقيفها على الفور، كما طالبوا بإلغاء كل مشاريع التطبيع مع العدو ابتداء من اتفاقية وادي عربة مروراً بالغاز وانتهاء بالكهرباء والماء.[468]

وفي المغرب، دعت 28 جمعية إلى المشاركة في وقفة احتجاجية تضامناً مع فلسطين، ورفضاً لاتفاقيتَي التطبيع بين الإمارات والبحرين من جهة، و"إسرائيل" من جهة أخرى.[469] وعقب توقيع المغرب على اتفاق تطبيع مع "إسرائيل"، دعت رابطة علماء المغرب العربي في بيان صادر عنها، السلطات المغربية إلى إعادة النظر في التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدة أن "هذا الأمر سيبقى وصمة عار في جبين بلد قام بواجبه في الدفاع عن قضية الأمة لعقود".[470] كما رفضت

أحزاب وجماعات إسلامية رئيسية في المغرب، إعلان الرباط تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، حيث أكدت حركة التوحيد والإصلاح وهي الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية، الذي يقود الائتلاف الحكومي في بيان له، أن "موقف الحركة يرفض ويستنكر كل محاولات التطبيع والاختراق الصهيونية"، وقالت "جماعة العدل والإحسان" المغربية المحظورة رسمياً، ولكنها ذات قاعدة شعبية واسعة، إن اتفاقات التطبيع تعد "طعنة للقضية الفلسطينية، وخذلاناً للشعب الفلسطيني".[471] وقد أصدرت النقابة الوطنية للصحافة المغربية بياناً أعلنت فيه رفضها لأي تطبيع أو تواصل إعلامي مع الكيان الإسرائيلي على حساب الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني.[472] فيما أعلنت 15 هيئة سياسية ونقابية وحقوقية عن تأسيس هيئة مغربية جديدة لدعم القضية الفلسطينية، ومناهضة التطبيع. وقالت الهيئة التي أنشئت تحت اسم "الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضدّ التطبيع" في بيان صحفي، إنّ "هذه الخطوة جاءت رداً على التوقيع الرسمي للدولة المغربية لاتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني".[473] وفي السياق نفسه، أفتى 200 عالم موريتاني بحرمة التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.[474]

وعلى صعيد متصل، استقبل الجزائريون لاعب الجودو فتحي نورين بأهازيج فلسطين بعد رفضه مواجهة لاعب إسرائيلي في أولمبياد طوكيو 2020، على الرغم من معرفته بأنه سيعاقب بالإيقاف عن اللعب.[475] وكان لاعب الجودو السوداني محمد عبد اللطيف، قد أعلن أيضاً في الأولمبياد نفسه رفضه خوض المباراة أمام لاعب من "إسرائيل".[476]

وقد شهدت نحو 50 مدينة مغربية، تظاهرات حاشدة، في أثناء معركة سيف القدس، دعماً للفلسطينيين واستنكاراً لاعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تميزت المظاهرات بمشاركة كثيفة لمختلف الأطياف السياسية والحقوقية والنقابية والعديد من المواطنين من مختلف الأعمار، رجالاً ونساء وأطفالاً. وأكدت الوقفات الاحتجاجية التي دعت لها "الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضدّ التطبيع" على دعم الشعب المغربي بمختلف مكوناته للقضية الفلسطينية.[477]

وفي السياق ذاته، وتحت شعار "فلسطين تنتفض"، شارك الآلاف من القطريين والجاليات العربية والإسلامية بالعاصمة القطرية الدوحة في مهرجان تضامني حاشد، للتعبير عن دعمهم للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لعدوان إسرائيلي متواصل.[478]

وعلى الرغم من مرارة النزوح والتهجير التي يعيشها مئات الآلاف من النازحين السوريين منذ عقد من الزمن، فإنها لم تمنعهم من التضامن مع الشعب الفلسطيني وأهالي حي الشيخ جراح عبر الخروج بمظاهرات، ووقفات مناصرة ودعم في ساحات مخيماتهم المتناثرة في الشمال السوري.[479]

كما شهد لبنان تحركات واعتصامات ومواقف لبنانية مناصرة للشعب الفلسطيني في مواجهته للاحتلال في القدس وغزة تحت عنوان "لستم وحدكم".[480]

واحتفت الشعوب العربية بانتصار المقاومة عقب معركة سيف القدس، فقد أشاد مفتي سلطنة عُمان، الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، بالمقاومة الفلسطينية، قائلاً إنها "غسلت جبين الأمة من العار".[481] فيما انطلقت احتفالات في ليبيا والعراق والأردن ومخيمات الشتات في لبنان بنصر المقاومة في غزة، وتمّ توزيع الحلويات فيها.[482]

خلاصة

تفاوتت ردود أفعال الأنظمة العربية من "صفقة القرن" والتطبيع، حيث توزعت المواقف على ثلاثة محاور: أولها محور الرفض لهذه الصفقة، وثانيها محور التساوق والانخراط فيها، أما المحور الثالث فقد تلبس موقفه الغموض والتردد بين الرفض والقبول. وبشكل عام، لم تظهر أي من الدول العربية فاعلية تذكر في التأثير على الأحداث وصناعة السياسات في المنطقة، واقتصر دورها في أحسن الأحوال على لعب دور الوسيط، كما فعلت مصر بتوسطها في الوصول إلى اتفاق تهدئة بين "إسرائيل" والمقاومة الفلسطينية عقب معركة سيف القدس.

برز في سنتي 2020 و2021 توقيع بعض الدول العربية على اتفاقيات تطبيع مع "إسرائيل"، بدأ الأمر بالإمارات والبحرين ثم تبعها السودان والمغرب. وقد تجاهلت هذه الدول ما تمّ التوافق عليه سابقاً في القمم العربية من رفض التسوية السياسية والتطبيع، قبل التوصل إلى حلّ للقضية الفلسطينية على أساس المبادرة العربية.

ادَّعت الأنظمة المطبِّعة سعيها لتحقيق المصلحة الوطنية في توقيعها لاتفاقيات التطبيع، وعدم تخليها عن دعم حقوق الشعب الفلسطيني، فالإمارات والبحرين تذرعتا بمواجهة المد الإيراني، وحاجتهما لعقد تحالف مع قوة موازية للقوة الإيرانية تساعدهما في التصدي لها. فيما تذرع النظام السوداني بسعيه لرفع السودان من قائمة الدول الراعية لـ"الإرهاب"، حتى يتسنى لاقتصاده التحرر من الحصار الغربي المفروض عليه. بينما بررت المغرب توقيعها بحصولها في المقابل على اعتراف أمريكي بسيادتها على الصحراء الغربية المتنازع عليها مع الجزائر.

في المقابل، توزَّعت المواقف الشعبية العربية المؤيدة للقضية الفلسطينية والرافضة لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" ما بين رفض تصفية القضية الفلسطينية، وذلك بواسطة التظاهر ورفض "صفقة القرن"، وبين رفض اتفاقيات التطبيع الموقَّعة بين بعض الدول العربية و"إسرائيل"، فتشكلت اللجان وأصدرت البيانات الرافضة لذلك، مع الدعوة لوقفات ومظاهرات معبرة عن الرفض. وقد أظهرت الشعوب العربية تعاطفها مع القضية الفلسطينية، وظهر ذلك في التضامن الشعبي الواسع مع الشعب الفلسطيني في تصديه للعدوان الإسرائيلي في الشيخ جراح بالقدس وقطاع غزة إبان معركة سيف القدس، وفي الاحتفالات وتعابير الفرح على مواقع التواصل الاجتماعي عقب انتهاء المواجهة، احتفاء بنصر المقاومة.

تفاوتت مواقف دول الطوق (مصر، والأردن، وسورية، ولبنان) فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فقد شهدت سنتا 2020 و2021 جهوداً حثيثة لمصر من أجل استعادة دورها الإقليمي، الذي تراجع بشكل ملحوظ في العقد السابق، وظهر ذلك بعقد لقاءات ديبلوماسية واجتماعات وقمم تضم زعماء لدول محورية في المنطقة تتناول القضية الفلسطينية. ترافق ذلك مع محافظة مصر على توجهاتها السابقة فيما يتعلق بالتعامل مع الفصائل الفلسطينية، من حيث اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية العنوان الرسمي للفلسطينيين، في حين تذبذت العلاقة مع فصائل المقاومة في قطاع غزة ما بين مدّ وجزر تبعاً لتطور الأحداث، والحاجة للعب دور في التهدئة ومنع التصعيد.

خالفت الخارجية المصرية موقف الجامعة العربية من "صفقة القرن"، عبر ترحيبها بالجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية لتحقيق "السلام". وفي المقابل شهدت العلاقات مع "إسرائيل" تطوراً ملحوظاً شمل تعزيز العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية.

حاول الأردن لعب دور ديبلوماسي في القضية الفلسطينية من خلال المشاركة في بعض المساعي الديبلوماسية المصرية. وتقاطع موقف الأردن من الفصائل الفلسطينية مع مواقف مصر، من حيث تفضيل التعامل مع السلطة الفلسطينية، مع إبقاء الباب موارباً في العلاقة مع حماس. لكن الموقف الأردني من "صفقة القرن" تمايز عن الموقف المصري، من حيث رفض التعاطي معها، خصوصاً بسبب الرفض القاطع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وحساسية موضوع الولاية الهاشمية على المقدسات في القدس، وانعكس ذلك على العلاقة المتذبذبة مع "إسرائيل"؛ غير أنها شهدت شيئاً من الحرارة على صعيد التطبيع الاقتصادي، سواء عبر استيراد الغاز أم مشاريع الطاقة الشمسية.

تقاطع موقفَا سورية ولبنان فيما يتعلق برفض "صفقة القرن". وعلى الرغم من الانقسام السياسي الحاد في لبنان، إلا أن هنالك إجماعاً بين الفرقاء اللبنانيين على رفض الصفقة. وعلى الصعيد الأمني استمرت الهجمات الإسرائيلية العدوانية على الأراضي السورية، فيما شهدت الأجواء الأمنية اللبنانية – الإسرائيلية المزيد من التوتر، على وقع التهديدات المتكررة من "إسرائيل" بشن حرب مدمرة على لبنان، من أجل الحد من قدرات حزب الله القتالية. لكن التوتر الأمني والتهديدات المتبادلة بين حزب الله و"إسرائيل" لم يمنع من عقد مفاوضات غير مباشرة بين الحكومة اللبنانية و"إسرائيل" لترسيم الحدود المائية.

أما على صعيد علاقة سورية ولبنان بالفصائل الفلسطينية، فقد شهدت تفاوتاً من حيث انفتاح النظام السوري على العلاقة مع حركة فتح، بالتوازي مع التحفظ على العلاقة بحركة حماس. وفي المقابل، شهدت العلاقة بين حزب الله الحليف القوي للحُكم في سورية في لبنان وحركة حماس المزيد من التقارب والتنسيق. كما تحلحل جانب من علاقة الدولة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين

من خلال القرار الذي أصدره وزير العمل اللبناني، بتسهيل ممارسة اللاجئين للعديد من المهن التي كانت محظورة عليهم، وذلك بالرغم من بعض الدعوات التي تدعو لاستمرار البيئة الطاردة في التعامل مع الفلسطينيين، والتي يطلقها فريق من اللبنانيين، بذريعة رفض التوطين.

في إطار التوقعات للسنتين القادمتين، فإنه في ضوء الرفض الشعبي الواسع للتطبيع، وحالة اللا استقرار في المنطقة، وانتهاء ولاية الرئيس ترامب وتراجع شدَّة الضغوط على الأنظمة العربية، والإجماع الفلسطيني على رفض "صفقة القرن" ومسار التطبيع، وانتصار المقاومة في معركة سيف القدس؛ فإن حالة "التدافع" ستحكم الاتجاه السياسي لعدد من الأنظمة العربية بين المضي في التطبيع وبين التريّث فيه أو تجميده. غير أنه من المرجح أن تتراجع الاندفاعة باتجاه التطبيع، ليس فقط للأسباب السابقة، وإنما لأن الأنظمة المطبِّعة ستجد أن أثمان التطبيع وأعباءه أكبر بكثير مما كانت ترجو تحقيقه عبر هذه العلاقة. وأن العلاقة مع الطرف الإسرائيلي ستظل تعاني من أزمة ثقة ومصداقية، وأن الطرف الإسرائيلي يتعامل بانتهازية وفوقية، ولا يملك أدنى فرص للتحول إلى صديق أو حليف.

وستستمر الأنظمة العربية في دعم مسار التسوية السلمية، ودعم القيادة الحالية الرسمية لمنظمة التحرير وللسلطة الفلسطينية؛ وستظل الأنظمة الرئيسية المعنية بالملف الفلسطيني معارضة أو متحفظة تجاه خط المقاومة وتجاه التيار الإسلامي، وهو ما سيعيق أي إعادة ترتيب حقيقي للبيت الفلسطيني بما يعكس القوى الحقيقية وشعبيتها على الأرض.

الهوامش

[1] **الشرق الأوسط**، 2020/1/30.

[2] جامعة الدول العربية: "صفقة القرن" تخالف مرجعيات عملية السلام، **الأيام**، رام الله، 2020/2/1، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13a3799fy329480607Y13a3799f

[3] وزراء الخارجية العرب يتمسكون بحل الدولتين في القضية الفلسطينية، فرانس 24، 2021/2/8.

[4] المنح العربية لميزانية فلسطين تتراجع 85 بالمئة خلال 2020، وكالة الأناضول، 2021/3/3.

[5] الجامعة العربية تستنكر مصادرة سلطات الاحتلال لأراض بالمسجد الإبراهيمي، قدس برس، 2020/4/23، انظر: https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=60661

[6] الجامعة العربية: ضم إسرائيل أراض بالضفة "جريمة حرب"، وكالة الأناضول، 2020/4/30.

[7] الجامعة العربية تطالب المجتمع الدولي بضرورة أن يتحمل مسؤولياته في توفير الحماية للشعب الفلسطيني، وكالة وفا، 2021/7/5، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/27314

[8] أبو الغيط يسعى إلى "تحالف دولي" يتصدى لـ"الضم الإسرائيلي"، **الشرق الأوسط**، 2020/6/18.

[9] الجامعة العربية تعقد دورة عادية الشهر القادم رغم طلب الفلسطينيين عقد اجتماع طارئ، رويترز، 2020/8/22، انظر: https://cn.reuters.com/article/arab–meeting–aa1–idARAKBN25I0KK

[10] جامعة الدول العربية تسقط مشروع القرار الفلسطيني الرافض لاتفاق التطبيع الإماراتي، **العربي الجديد**، 2020/9/9.

[11] أبو الغيط: الإجماع العربى على القضية الفلسطينية لن يتأثر بالتطورات الأخيرة، صحيفة **بوابة الأهرام**، القاهرة، 2020/9/15، انظر: https://gate.ahram.org.eg/daily/News

[12] أبو الغيط: اتفاق الإمارات وإسرائيل أوقف ضم أراضي الضفة، موقع سكاي نيوز عربية، 2020/9/28، انظر: https://www.skynewsarabia.com

[13] الجامعة العربية تُرحب بمُخرجات اجتماع الفصائل الفلسطينية، **الشرق الأوسط**، 2020/9/5.

[14] مجلس الجامعة العربية يرفض انضمام إسرائيل للاتحاد الأفريقي بصفة مراقب، وكالة وفا، 2021/9/9، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/32441

[15] إدانات عربية وأوروبية لنقل سفارة كوسوفو إلى القدس، **الشرق الأوسط**، 2021/2/3.

[16] فلسطين والجامعة العربية تدينان افتتاح التشيك مكتباً دبلوماسياً بالقدس، موقع قناة الجزيرة مباشر، 2021/3/13.

[17] الجامعة العربية تحذر من المخططات الممنهجة للاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى، وكالة سما، 2021/4/15.

[18] تشكيل لجنة وزارية عربية للتحرك دولياً دعماً للقدس، موقع الخليج أونلاين، 2021/5/11، انظر: https://alkhaleejonline.net

[19] مجلس الجامعة العربية يؤكد أهمية الوصاية الهاشمية ودورها بحماية المقدسات، وكالة بترا، 2021/9/11، انظر: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=188614&lang=ar&name=news

[20] مصر والأردن وفرنسا وألمانيا تطالب بتسوية القضية الفلسطينية وفق حل الدولتين، **الشرق الأوسط**، 2021/1/11.

[21] أكدت على خيار حل الدولتين.. قمة مصرية أردنية فلسطينية بالقاهرة، الجزيرة.نت، 2021/9/2.

[22] القاهرة "لم تجد الصدى اللازم" من إسرائيل للتهدئة، **الشرق الأوسط**، 2021/5/11.

[23] توافق مصري – أميركي على تثبيت التهدئة وإعمار غزة، **الشرق الأوسط**، 2021/5/27.

[24] مبادرة مصرية لمفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية و"حماس"، **الشرق الأوسط**، 2021/5/28.

[25] مصر تطرح صفقة تبادل ومصالحة داخلية، **الشرق الأوسط**، 2021/5/31.

[26] تحركات مصرية وقطرية لتطوير "تهدئة غزة".. وسلطات الاحتلال تسمح بتسهيلات أخرى للقطاع، **القدس العربي**، 2021/7/13.

[27] السيسي يؤكد لبنيت أهمية دعم جهود مصر لإعمار غزة، **الشرق الأوسط**، 2021/6/29.

[28] وزير المخابرات المصرية في تل أبيب لبحث "الوساطة"، **الشرق الأوسط**، 2021/8/19.

[29] الرئيس المصري يصادق ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط، وكالة الأناضول، 2021/9/2.

[30] وزير طاقة الاحتلال يوقع على اتفاقية خاصة بالمنتدى الإقليمي للغاز، بوابة الهدف الإخبارية، 2020/9/22.

[31] وكيل "المالية" بغزة: نشتري الغاز من مصر بأثمان تفوق السعر الدولي، دنيا الوطن، 2020/2/18، انظر:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/02/18/1315499.html

[32] مصر تفرج عن العشرات من المعتقلين الغزيين لديها، وكالة سما، 2020/9/28.

[33] مصر تخصص 500 مليون دولار لجهود إعادة إعمار غزة، **الشرق الأوسط**، 2021/5/18.

[34] مصر تقدم قافلة مساعدات ضخمة لقطاع غزة، وكالة وفا، 2021/5/22، انظر:
http://www.wafa.ps/Pages/Details/24850

[35] تشديد مصري في غزة على المصالحة والإعمار، **الشرق الأوسط**، 2021/6/1.

[36] صحيفة: مصر وعدت ببناء الأبراج المهدمة في غزة والإعمار سيتم عبر شركات وعمال فلسطينيين، وكالة سما، 2021/6/12.

[37] وفد هندسي مصري ينفذ أعمال المرحلة الأولى من إعادة إعمار غزة، صحيفة **الدستور**، القاهرة، 2021/9/28، انظر:
https://www.dostor.org/3584241

[38] انتقد بشدة دور مصر تجاه غزة.. مصدر قيادي في حماس للجزيرة: ندرس خيارات التصعيد مع إسرائيل، الجزيرة.نت، 2021/12/7، انظر: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/12/6/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-8

[39] اتفاقات إسطنبول تستفزّ القاهرة: ضغط مضاعف على "الغزّيين"، **الأخبار**، 2020/10/2، انظر:
https://al-akhbar.com/Palestine/294621

[40] الفصائل الفلسطينية تنهي حوارها باتفاق على آليات الانتخابات، **الشرق الأوسط**، 2021/2/10.

[41] السيسي يدعو الفصائل الفلسطينية لاجتماع عاجل في القاهرة، موقع قناة الجزيرة مباشر، 2021/6/1.

[42] لماذا أرجأت القاهرة حوارهما؟ الجزيرة نت يكشف نقاط الخلاف بين فتح وحماس، الجزيرة.نت، 2021/6/10.

[43] الإعلام المصري يشنّ حملة ضد حركة حماس.. ما تفاصيلها، شبكة قدس الإخبارية، 2020/9/21.

[44] القاهرة تستضيف أول اجتماع لمكتب حماس السياسي الجديد، وكالة الأناضول، 2021/10/3.

[45] عربي 21، 2020/1/28.

[46] السيسي يثمّن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي– (تغريدات)، **القدس العربي**، 2020/8/13.

[47] السيسي يثمن اتفاق السلام بين البحرين وإسرائيل: خطوة نحو الاستقرار، موقع قناة العربية، 2020/9/11.

[48] السيسي يشيد بإعلان تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل، **الشرق الأوسط**، 2020/12/10.

[49] صالح النعامي، مركز إسرائيلي يرصد "التعاون الاستراتيجي" مع النظام المصري، **العربي الجديد**، 2020/2/27.

[50] عدنان أبو عامر، مستشرق إسرائيلي: السيسي يسير على درب مبارك بهذا الملف، موقع الدكتور عدنان أبو عامر، 2020/3/4، انظر: https://adnanabuamer.com

[51] عدنان أبو عامر، مستشرق يهودي: المناهج المصرية تقدم خطاباً تصالحياً تجاه إسرائيل، عربي 21، 2020/4/10.

[52] عدنان أبو عامر، سفيرة الاحتلال بمصر: حقبة السيسي شهدت ذروة التعاون الأمني، عربي 21، 2021/1/11.

[53] صحيفة إسرائيلية: رئيسا الموساد والمخابرات المصرية ينسقان التنديد بالضم، عرب 48، 2020/6/23.

[54] كوهين: تحالف إقليمي إسرائيلي أردني إماراتي مصري سوداني بمظلة أميركية، عرب 48، 2020/10/25.

[55] السيسي يدعو بنيت إلى التجاوب مع جهود تحقيق السلام، **الشرق الأوسط**، 2021/9/14.

[56] بينيت بعد لقائه السيسي: اللقاء سيؤسس لبنية تحتية لإقامة علاقات متينة، **القدس**، 2021/9/13، انظر:
https://alquds.com/2021/09/13/45122

[57] كواليس زيارة لبيد للقاهرة: تهدئة غزة وترويج العلاقات، **العربي الجديد**، 2021/12/11.

[58] إسرائيل تبدأ تزويد مصر بالغاز من حقل تمار، وكالة سما، 2020/7/2.

[59] اتفاق مصري إسرائيلي جديد بشأن تصدير الغاز الطبيعي، عربي 21، 2021/2/21.

[60] لقاء إسرائيلي مصري لتعزيز التعاون الاقتصادي.. الأول منذ عقدين، عربي 21، 2021/3/10.

61 "مصر للطيران": ندرس بدء تسيير رحلات جوية لـ(تل أبيب)، فلسطين أون لاين، 2021/3/22.

62 احتفاء إسرائيلي بالسيسي: "يتفهم احتياجاتنا الأمنية"، وكالة سما، 2021/7/5.

63 ما خفي أعظم.. قاعدة بحرية مصرية تساهم في حصار المقاومة الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2020/9/14.

64 مصر تطرح صفقة تبادل ومصالحة داخلية، **الشرق الأوسط**، 2021/5/31.

65 السيسي يطلب من إسرائيل السماح بإدخال تعزيزات مصرية لشمال سيناء، **القدس**، 2021/9/14.

66 استشهاد صيادين شقيقين وإصابة ثالث برصاص الجيش المصري، وكالة شهاب، 2020/9/26.

67 تسارع أعمال بناء الجدار بين سيناء وغزة وسط حراسة مشددة، **العربي الجديد**، 2020/2/13.

68 الجيش المصري يعلن تدمير 5 أنفاق على الحدود مع غزة، وكالة الأناضول، 2021/4/18.

69 انتشال 3 فلسطينيين من نفق على الحدود مع مصر بعد استهدافهم بغاز سام، **العربي الجديد**، 2021/9/3.

70 المتحدث باسم البرلمان يؤيد غلق معبر رفح: الأمن القومي خط أحمر، صحيفة **المصري اليوم**، القاهرة، 2020/11/3، انظر: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2079514

71 **الأيام**، رام الله، 2021/8/23.

72 آليّة أمنيّة مصريّة جديدة لتشغيل معبر رفح بالتوافق مع إسرائيل، عرب 48، 2021/9/26.

73 مصر والأردن وفرنسا وألمانيا تطالب بتسوية القضية الفلسطينية وفق حل الدولتين، **الشرق الأوسط**، 2021/1/11.

74 أكدت على خيار حل الدولتين.. قمة مصرية أردنية فلسطينية بالقاهرة، الجزيرة.نت، 2021/9/2.

75 Jeremy M. Sharp, "Jordan: Background and U.S. Relations," Congressional Research Services (CRS), 15/7/2021, https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL33546.pdf

76 "العمل الإسلامي" يدعو لعودة علاقات الأردن وحماس، موقع أخبار الأردن، 2020/12/21، انظر: https://jornews.com/198497

77 حماس والأردن وعزاء غوشة، **القدس العربي**، 2021/8/30.

78 زيارة السيسي للأردن تكشف عن خطة مصرية إماراتية أردنية لمنع فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية، موقع عربي بوست، 2021/1/20، انظر: https://arabicpost.net

79 اتفاق أردني فلسطيني على تأسيس منطقة حرة مشتركة وتذليل عقبات زيادة التجارة البينية، **الدستور**، عمّان، 2021/2/2.

80 مستشفى أردني في غزة بتكلفة 72 مليون دولار، المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/9/8.

81 الأردن في أول تعليق على نشر "صفقة القرن": حل الدولتين السبيل الوحيد للسلام، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/1/28، انظر: https://arabic.rt.com

82 النواب يرفضون صفقة القرن، **الغد**، 2020/2/2.

83 الصفدي: ضمّ مناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيقتل حلّ الدولتين، **الدستور**، عمّان، 2020/5/8.

84 سيؤدي لصدام مع الأردن الملك عبد الله يحذر من ضمّ إسرائيل أجزاء من الضفة، الجزيرة.نت، 2020/5/15.

85 عاهل الأردن: موقفنا ثابت من القضية الفلسطينية، وكالة الأناضول، 2020/6/8.

86 الأردن: الاتفاق سيكون مرتبطاً بما ستقوم به إسرائيل لاحقاً، **الأيام**، رام الله، 2020/8/14، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1416e57dy337044861Y1416e57d

87 الأردن: شرط السلام العادل والشامل هو زوال الاحتلال، **الغد**، 2020/9/11.

88 العاهل الأردني: تحقيق السلام على أساس حلّ الدولتين "خيارنا الاستراتيجي"، **الشرق الأوسط**، 2020/12/10.

89 الأردن: مجلس النواب يقر بالأغلبية مقترح مشروع قانون لحظر استيراد الغاز الإسرائيلي، فرانس 24، 2020/1/19.

90 توقيع اتفاقية "تاريخية" بين "إسرائيل" والأردن لتقصير الرحلات الجوية، وكالة القدس للأنباء، 2020/10/8، انظر: https://www.alqudsnews.net

91 إسرائيل والأردن لدفع مشروعات مشتركة، **الشرق الأوسط**، 2021/2/26.

92 ارتفاع صادرات الأردن للضفة إلى 700 مليون دولار سنوياً، **الشرق الأوسط**، 2021/7/9.

93 صحيفة عبرية: الأردن وإسرائيل توقعان اتفاقا في مجال الزراعة، وكالة الأناضول، 2021/8/17.



[94] اتفاق بين الأردن وإسرائيل للتعاون في الطاقة والمياه، **الشرق الأوسط**، 2021/11/23.

[95] الأردن يكشف النقاب عن مخطط لعمليات انتحارية ضدّ أهداف إسرائيلية بالضفة الغربية، الجزيرة.نت، 2020/6/2.

[96] "أمن الدولة" تحكم على أسير أردني لدى الاحتلال وأقاربه بالسجن 5 سنوات، وكالة البوصلة للأنباء، 2020/6/8، انظر: https://albosala.com

[97] بعد طلبٍ أمريكي.. الأردن يرحّل المحرر نزار التميمي، شبكة قدس الإخبارية، 2020/10/1، انظر: https://qudsn.net/post/179236

[98] المخابرات الأردنية تحبط مخططاً استهدف قتل جنود إسرائيليين على الحدود، عمان نت، 2021/7/27.

[99] الجيش الإسرائيلي يعلن إحباط عملية تهريب أسلحة في غور الأردن، موقع قناة الحرة، 2021/9/17.

[100] الكشف عن لقاء سري بين العاهل الأردني و"بيني غانتس"، عربي 21، 2021/2/28.

[101] الصفدي خلال لقائه أشكنازي: لا بديل عن حلّ الدولتين من أجل تحقيق السلام، **العربي الجديد**، 2021/3/2.

[102] نتنياهو: سوّينا الأمور مع الأردن؛ سأزور الإمارات قريباً، عرب 48، 2021/3/11.

[103] غانتس: نتنياهو أضرّ كثيراً بالعلاقات مع الأردن، موقع قناة الميادين، 2021/3/11، انظر: https://www.almayadeen.net

[104] مصادقة أردنية على 14 اتفاقية مع أهالي الشيخ جراح، عرب 48، 2021/4/29.

[105] الصفدي: الانتهاكات بالقدس ستنعكس على العلاقات الأردنية الإسرائيلية، **الدستور**، عمّان، 2021/5/11.

[106] 95 نائباً يوقعون مذكرة لقطع العلاقات مع الاحتلال وطرد سفيرها من عمّان، **الدستور**، عمّان، 2021/5/11.

[107] مسيرة حاشدة غير مسبوقة على الحدود الأردنية – الفلسطينية، **الشرق الأوسط**، 2021/5/15.

[108] الأردن يؤكد رفضه لمشروع "تسوية الحقوق العقارية" بالقدس، قدس برس، 2021/9/6، انظر: https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=71598

[109] الملك عبد الله: سيستمر الأردن بالعمل على الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم بالقدس، وكالة معا، 2021/9/22، انظر: https://www.maannews.net/news/2050162.html

[110] رئيس جهاز الموساد السابق: ما شهده الأردن مقلق لنا، عربي 21، 2021/4/4.

[111] بينت يوافق على طلب العاهل الأردني بزيادة حصة المياه التي تتلقاها المملكة، وكالة سما، 2021/7/2.

[112] الملك عبد الله وبنيت يتفقان على فتح صفحة جديدة في العلاقات، **الشرق الأوسط**، 2021/7/10.

[113] السفير الإسرائيلي الجديد يقدم أوراق اعتماده لملك الأردن، عرب 48، 2021/9/2.

[114] الرئيس الإسرائيلي يكشف عن لقائه ملك الأردن قبل أسبوع، الجزيرة.نت، 2021/9/5.

[115] قناة عبرية: الملك عبد الله التقى لابيد سراً في العاصمة عمّان، **القدس العربي**، 2021/9/26.

[116] **الشرق الأوسط**، 2020/7/28.

[117] إسرائيل تعلن مهاجمة 955 هدفاً في سورية بـ4239 صاروخاً خلال ثلاثة سنوات، عرب 48، 2020/8/13.

[118] الخارجية السورية: نقف ضدّ أي اتفاقيات أو معاهدات مع إسرائيل، سبوتنيك عربي، 2020/10/1.

[119] الأسد: يمكن أن نقيم علاقات طبيعية مع إسرائيل فقط عندما نستعيد أرضنا، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/10/8.

[120] إسرائيل وسوريا تعلنان إتمام تبادل الأسرى بفضل وساطة روسية، **الشرق الأوسط**، 2021/2/18.

[121] إسرائيل موّلت صفقة لشراء لقاحات روسية لصالح النظام السوري، عرب 48، 2021/2/20.

[122] وفد حركة فتح يلتقي مع نائب وزير الخارجية السوري ويضعه بصورة آخر تطورات القضية الفلسطينية، موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2020/10/6، انظر: http://www.plo.ps/article/53637

[123] عبد الهادي يبحث مع وزيرة الشؤون الاجتماعية السورية أوضاع المخيمات الفلسطينية، وكالة وفا، 2021/1/27، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/16888

[124] الأسد مستقبِلاً الفصائل: تحيّة للمقاوِمين... كلّ المقاوِمين، **الأخبار**، 2021/5/21، انظر: https://al-akhbar.com/Palestine/306451

[125] لبنان الرسمي يتمسك بمبادرة السلام العربية، **الشرق الأوسط**، 2020/1/30.

[126] الرئيس اللبناني: نرفض أي شكل من أشكال التوطين للاجئين الفلسطينيين، وكالة سما، 2021/9/24.

[127] جعجع يثير ردود فلسطينية ولبنانية غاضبة بعد مطالبته بحصار المخيمات ومنع الدخول والخروج منها على خلفية انتشار وباء "كورونا"، رأي اليوم، 2020/3/15.

[128] مناشدات بالسماح لعودة عالقين فلسطينيين من الإمارات للبنان، عربي 21، 2020/5/3.

[129] الأمن العام اللبناني يمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان، قدس برس، 2020/5/4، انظر: http://qudspress.com/index.php?page=show&id=60910

[130] انتقادات واسعة لـ"عنصرية" برلماني لبناني.. طالب بإخراج الفلسطينيين، قدس برس، 2020/7/8، انظر: http://qudspress.com/index.php?page=show&id=62361

[131] وزير العمل اللبناني: سأكون صوتاً داعماً لتعديل القوانين التي تحول دون إنصاف الفلسطيني في العمل، وكالة وفا، 2021/9/8، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/32872

[132] حق الفلسطينيين بالعمل في لبنان يثير جدلاً بعد قرار وزاري.. واتهامات بـ"نوايا مبيتة"، موقع قناة الحرة، 2021/12/10.

[133] "وصية" من جنبلاط إلى هنية، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/9/7.

[134] الترحيب بزيارة إسماعيل هنية قابله تخوف من تحويل لبنان إلى "هانوي"، **القدس العربي**، 2020/9/7.

[135] انظر: **الأخبار**، 2021/12/15، في: https://al-akhbar.com/Politics/326175؛ ومحسن محمد صالح، زيارة خالد مشعل للبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/12/27.

[136] رئيس الحكومة اللبنانية: لبنان لا يقبل بالسكوت عن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، وكالة وفا، 2020/4/9، انظر: https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=UYdfjna873578863839aUYdfjn

[137] نتنياهو: إسرائيل جاهزة (لمواجهة) أي سيناريو.. ولا أنصح أحداً باختبار الجيش الإسرائيلي، وكالة سما، 2020/7/28.

[138] بري يعلن اتفاق إطار التفاوض غير المباشر على ترسيم الحدود الجنوبية: التفاوض في حقل ألغام، **الأخبار**، 2020/10/2، انظر: https://al-akhbar.com/Politics/294630

[139] مواقف لبنانية مؤيدة وأخرى مشككة في "اتفاق الإطار" مع إسرائيل، **الشرق الأوسط**، 2020/10/3.

[140] حزب الله اللبناني: ترسيم الحدود مع إسرائيل "ليس تطبيعاً"، وكالة الأناضول، 2020/10/8.

[141] اختتام جولة المفاوضات الأولى بين لبنان وإسرائيل.. واتفاق على عقد الثانية بعد أسبوعين، **القدس العربي**، 2020/10/14.

[142] إسرائيل ترفض البحث في طلب لبنان، **الشرق الأوسط**، 2020/10/30.

[143] وزير الأشغال اللبناني يوقّع مرسوماً يوسّع المنطقة البحرية المتنازع عليها مع إسرائيل، **الشرق الأوسط**، 2021/4/13.

[144] لبنان وإسرائيل يستأنفان اليوم مفاوضات ترسيم الحدود البحرية، **الشرق الأوسط**، 2021/5/4.

[145] السيد نصر الله للميادين: عدد الصواريخ الدقيقة لدى المقاومة بات ضعفَي ما كان عليه قبل سنة، موقع قناة الميادين، 2020/12/28.

[146] شهيد لبناني برصاص الجيش الإسرائيلي، عرب 48، 2021/5/14.

[147] إطلاق 6 صواريخ من لبنان على الجليل الأعلى وإسرائيل تردّ بقصف مدفعي، **الشرق الأوسط**، 2021/5/17.

[148] تدابير أمنية صارمة في مرجعيون، الوكالة الوطنية للإعلام، لبنان، 2021/5/15، انظر: http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/544384/nna-leb.gov.lb

[149] تحدث عن معادلة جديدة.. نصر الله: أي مساس بالقدس والمقدسات سيؤدي إلى حرب إقليمية، الجزيرة.نت، 2021/5/26.

[150] تسلسل زمني لأبرز الاشتباكات بين إسرائيل وحزب الله، الجزيرة.نت، 2021/8/5.

[151] إطلاق صاروخين من لبنان على شمال إسرائيل ومدفعيتها ترد بـ100 قذيفة، **الأيام**، رام الله، 2021/8/5، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=14b43d8ay347356554Y14b43d8a

[152] غانتس: وضع لبنان هش وبإمكاننا أن نزيده هشاشة، موقع قناة روسيا اليوم، 2021/8/6.

[153] Tal Beeri,"Hezbollah's 'Land of Tunnels'–the North Korean–Iranian Connection," Alma Research and Education Center, July 2021, https://israel-alma.org/wp-content/uploads/2021/08/Hezbollah-Land-of-Tunnels-the-North-Korean-Iranian-Connection.pdf

[154] البحرين ترفض مشروع قرار فلسطيني بشأن الإعلان الإماراتي الإسرائيلي، فلسطين أون لاين، 2020/9/4.



[155] البحرين وإسرائيل توقعان "مذكرات تفاهم" لإقامة علاقات دبلوماسية، **الأيام**، رام الله، 2020/10/19، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=143836c5y339228357Y143836c5

[156] البحرين تعلن فتح سفارتها في تل أبيب والجلاهمة سفيرها، الجزيرة.نت، 2021/3/30.

[157] سفير البحرين يصل إسرائيل لتسلم مهامه، الجزيرة.نت، 2021/8/31.

[158] إسرائيل تعيّن سفيراً مؤقتاً في أبوظبي وتشير إلى تحسن العلاقات مع أوروبا، **الشرق الأوسط**، 2021/1/6.

[159] إسرائيل تعيّن دبلوماسياً خاصاً لدول الخليج، وكالة سما، 2021/1/14.

[160] افتتاح السفارة الاسرائيلية في أبوظبي والقنصلية الإسرائيلية العامة في دبي، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2021/1/26، انظر: https://mfa.gov.il

[161] محمد محمود آل خاجة يؤدي اليمين القانونية كأول سفير للإمارات في إسرائيل، موقع قناة روسيا اليوم، 2021/2/14.

[162] الإمارات تفتتح مقرّ سفارتها لدى تل أبيب وسفيرها يعد بتعزيز الشراكة مع إسرائيل، **الأيام**، رام الله، 2021/7/15، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=14acde66y346873446Y14acde66

[163] شخصية اقتصادية سفيراً إسرائيلياً لدى الإمارات، **الشرق الأوسط**، 2021/7/26.

[164] Site of US International Development Finance Corporation, 20/10/2020, https://www.dfc.gov/media/press-releases/us-israel-uae-announce-establishment-abraham-fund-following-accords-commitment

[165] دبلوماسيون إسرائيليون يكشفون كيف عملوا سراً بالخليج، عربي 21، 2020/12/11.

[166] السعودية تشدد على وقف التصعيد الإسرائيلي... ومصر تواصل مساعي التهدئة، **الشرق الأوسط**، 2021/5/15.

[167] الملك سلمان: سنواصل جهودنا لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على القدس، **الشرق الأوسط**، 2021/5/21.

[168] الإمارات تؤكد استعدادها للعمل مع الفلسطينيين والإسرائيليين للحفاظ على التهدئة، موقع قناة روسيا اليوم، 2021/5/23.

[169] اتفاق تهدئة جديد بين "حماس" وإسرائيل، **الشرق الأوسط**، 2021/9/7.

[170] السعودية.. بدء محاكمة فلسطينيين وأردنيين لانتمائهم لـ"حماس"، وكالة الأناضول، 2020/3/8.

[171] هيومن رايتس ووتش تشكك في حصول المعتقلين الفلسطينيين بالسعودية على محاكمات عادلة، الجزيرة.نت، 2020/4/17.

[172] تقرير: شهادات صادمة لانتهاكات ضدّ معتقلين فلسطينيين وأردنيين في السعودية، شبكة قدس الإخبارية، 2021/1/23.

[173] دوافع رفض السعودية الإفراج عن مناضلي "حماس" من سجونها، موقع قناة الميادين، 2020/4/23.

[174] مصدر: السعودية تعتقل 160 فلسطينياً بتهمة الانتماء لـ"حماس"، فلسطين أون لاين، 2021/6/18.

[175] السعودية تستعين بالموساد للتحقيق مع معتقلين فلسطينيين بسجون المملكة.. لجأت إليهم لانتزاع معلومات عن حماس، عربي بوست، 2020/9/8.

[176] السعودية: أحكام بالسجن على 69 فلسطينياً وأردنياً بينهم القيادي في "حماس" محمد الخضري، **الأيام**، رام الله، 2021/8/9، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=14b5dd9ay347463066Y14b5dd9a

[177] أحكام سعودية جديدة ضدّ أردنيين وفلسطينيين وأنباء عن تعذيب، عربي 21، 2021/8/12.

[178] أمين مجلس التعاون الخليجي يطالب عباس بـ"الاعتذار رسمياً"، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/9/7.

[179] الرئاسة الفلسطينية: نرفض المساس بالرموز السيادية للدول العربية، **الشرق الأوسط**، 2020/9/8.

[180] الأمير بندر بن سلطان: تجرؤ القيادات الفلسطينية على دول الخليج مرفوض، الجزيرة.نت، 2020/10/6، انظر: https://www.al-jazirah.com/2020/20201006/ln17.htm

[181] بندر بن سلطان: نكران الجميل وعدم الوفاء لن يؤثرا على تعلقنا بالقضية الفلسطينية، **الشرق الأوسط**، 2020/10/7.

[182] رجل أعمال إماراتي للاجئين الفلسطينيين: لن تعودوا إلى بلدكم، وكالة سما، 2020/10/7.

[183] في حوار مع موقع اللجنة اليهودية الأميركية.. وزير خارجية الإمارات: من المؤسف تردد بعض الدول في توصيف واضح لحماس وحزب الله، الجزيرة.نت، 2021/6/11.

[184] مسؤول إماراتي: أي حرب على غزة لن تؤثر في علاقاتنا مع إسرائيل، موقع قناة الجزيرة مباشر، 2020/9/8.

[185] مسؤول إماراتي عبر صحيفة إسرائيلية: "حان الوقت لتحرير غزة التي اختطفتها حماس"، وكالة سما، 2021/8/12.

[186] أمير الكويت لـ"هنية": الكويت ستظل وفية لقضايا الأمة وخاصة قضية الشعب الفلسطيني، فلسطين أون لاين، 2020/10/1.

[187] قطر تُزود فلسطين بمستلزمات وقائية من فيروس (كورونا) بقيمة 10 مليون دولار، دنيا الوطن، 2020/3/9، انظر: https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/03/09/1320657.html

[188] أمير قطر يوجه بتقديم 150 مليون دولار دعماً لقطاع غزة، وكالة صفا، 2020/3/22.

[189] 360 مليون دولار.. منحة قطرية لدعم قطاع غزة في 2021، وكالة الأناضول، 2021/1/31.

[190] تقرير نحو مليار و422 مليون دولار منَح اللجنة القطرية لإعمار غزة، فلسطين أون لاين، 2021/2/2.

[191] قطر تتعهد بتوفير 60 مليون دولار لتمويل أنبوب غاز لغزة، وكالة الأناضول، 2021/2/24.

[192] قطر تبدأ توزيع مساعدات إغاثية عاجلة لأهالي الشهداء والمتضررين بغزة، وكالة الأناضول، 2021/5/17.

[193] حماس ثمّنت الخطوة.. قطر تعلن عن تقديم 500 مليون دولار دعماً لإعمار غزة، الجزيرة.نت، 2021/5/26.

[194] مصر وقطر والكويت لتمويل عمليات إعمار منفصلة في غزة، **الشرق الأوسط**، 2021/9/10.

[195] مليون دولار من السعودية لدعم جهود "أونروا" في مكافحة كورونا بغزة، وكالة صفا، 2020/5/1.

[196] 25 مليون دولار من السعودية لـ"أونروا"، **الشرق الأوسط**، 2020/10/8.

[197] تقرير إسرائيلي: الإمارات والبحرين تقلصان دعمهما للأونروا تمهيداً لوقفها، مركز العودة الفلسطيني، 2021/2/5.

[198] الكويت: الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يتحقق إلا بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية، **الحياة الجديدة**، 2020/1/29؛ و"التعاون الخليجي" يدين مخططات إسرائيل ويؤيد قرار الجامعة العربية، **الشرق الأوسط**، 2020/5/2.

[199] Mohamed Bin Zayed (@MohamedBinZayed), Twitter, 13/8/2020, https://twitter.com/MohamedBinZayed/status/1293925353560461312?s=20&t=RzZYSwTbvUdTHLxJkFDLow; BBC, 13/8/2020, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-53770859; and UAE Embassy US (@UAEEmbassyUS), Twitter, 13/8/2020, https://twitter.com/UAEEmbassyUS/status/1293926001983074308?s=20&t=lctTiw5ekbBEDoNsG7JdCg

[200] **القدس العربي**، 2020/8/13.

ولمزيد من المعلومات انظر: محسن محمد صالح وباسم جلال القاسم، **تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية (2018/1/1–2020/10/26)**، ملف معلومات 27 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 72.

[201] نتنياهو خلال إعلانه عن "اتفاق السلام" مع الإمارات: لا تغيير على مخطط الضم، عرب 48، 2020/8/13.

[202] تركي الفيصل: إسرائيل قوة استعمارية غربية ولا يمكن معالجة جرح مفتوح بمسكنات آلام، **الأيام**، رام الله، 2020/12/7، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=144fb8d1y340768977Y144fb8d1

[203] كوشنر: تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل حتمي، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/12/10.

[204] **الأخبار**، 2020/9/2.

[205] خادم الحرمين: السلام في الشرق الأوسط أصبح خياراً استراتيجياً للتعايش بين شعوب المنطقة، **الشرق الأوسط**، 2020/9/24.

[206] السعودية: السلام مع إسرائيل مرهون بإقامة دولة فلسطينية، صحيفة **اليوم السابع**، مصر، 2021/1/22، انظر: https://www.youm7.com

[207] الإمارات والبحرين توقّعان اتفاق سلام تاريخياً مع إسرائيل في البيت الأبيض، **الشرق الأوسط**، 2020/9/16.

[208] عبد الله بن زايد: شعوب الشرق الأوسط سئمت الصراعات وترغب في الاستقرار، **الشرق الأوسط**، 2020/9/15.

[209] قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي تشدد على مركزية القضية الفلسطينية، وكالة وفا، 2021/1/5، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/15740

[210] قطر: لا تطبيع مع إسرائيل قبل حل الصراع مع الفلسطينيين، وكالة الأناضول، 2020/9/15.

[211] حساب مجلس الوزراء الكويتي (@KuwaitiCM)، تويتر، 2020/9/21، انظر:
https://twitter.com/kuwaiticm/status/1308097225826983937?lang=ar

[212] **الشرق الأوسط**، 2020/9/17.

[213] اتفاق بين المنامة وتل أبيب على تبادل السفارات، **الشرق الأوسط**، 2020/11/19.

[214] الرئيس الإسرائيلي يوجه دعوة لمحمد بن زايد لزيارة القدس، عرب 48، 2020/8/17.

[215] بينيت يصل الإمارات في أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي منذ تطبيع العلاقات بين البلدين، فرانس 24، 2021/12/12.

[216] رئيس الدولة يصدر مرسوماً بقانون بإلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، وكالة أنباء الإمارات – وام، 2020/8/29، انظر:
https://www.wam.ae/ar/details/1395302865595

[217] البحرين لن تضطر إلى إلغاء قانون المقاطعة الإسرائيلي – لأنها لغت القانون قبل سنوات، موقع تايمز أوف إسرائيل، 2020/9/14، انظر: https://ar.timesofisrael.com

[218] الإمارات والبحرين تهنئان "إسرائيل" برأس السنة العبرية، **القدس العربي**، 2020/9/18.

[219] في سابقة عربية.. وزير خارجية الإمارات يزور نصب الهولوكوست ببرلين ويلتقي نظيره الإسرائيلي، الجزيرة.نت، 2020/10/6.

[220] محمد بن زايد لنتنياهو: حريصون على السلام والاستقرار لمصلحة الجميع، صحيفة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2020/10/13، انظر: https://www.alittihad.ae

[221] الإمارات: نتوقع تعاوناً أمنياً أوثق مع إسرائيل، وكالة الأناضول، 2020/8/20.

[222] قرقاش: الاتفاق مع إسرائيل يجب أن يزيل "أي عقبة" أمام بيع إف–35 للإمارات، رويترز، 2020/8/20، انظر:
https://www.reuters.com/article/israel-emirates-f35-ea6-idARAKBN25G1KW

[223] وزير من الليكود: نعارض بيع "برغي واحد" من طائرات F–35 للإمارات، تايمز أوف إسرائيل، 2020/8/25.

[224] يديعوت أحرونوت: الموساد ضغط على قيادات إسرائيلية للسماح ببيع الإمارات أسلحة متطورة، الجزيرة.نت، 2020/8/25.

[225] نتنياهو وغانتس في بيان مشترك: لا نعارض بيع طائرات "إف –35" للإمارات، عرب 48، 2020/10/23.

[226] كوهين: تحالف إقليمي إسرائيلي أردني إماراتي مصري سوداني بمظلة أميركية، عرب 48، 2020/10/25.

[227] "التعاون الخليجي" يدين الهجوم على ناقلة النفط قبالة عُمان، **الشرق الأوسط**، 2021/8/3.

[228] تأسيس منظمة يهودية جديدة في دول الخليج، قدس برس، 2021/2/15، انظر:
https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=67005

[229] اللجنة اليهودية الأمريكية تفتتح مكتباً في الإمارات.. ووزير الخارجية: علاقتنا مع إسرائيل هي علاقة بين شعبين (فيديو)، **القدس العربي**، 2021/6/9.

[230] البحرين تعلن عودة الصلاة لكنيس يهودي بالمنامة بعد 74 عاماً (صور)، موقع قناة روسيا اليوم، 2021/8/22.

[231] اتصالات سرية بين الرياض وتل أبيب حول دور سعودي بالقدس المحتلة، **العربي الجديد**، 2020/6/1.

[232] وزير الخارجية السعودي: التطبيع سيحقق فوائد كبيرة للمنطقة ونجاحه مرهون بحل القضية الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2021/4/2، انظر: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/4/2/%D8%A7%D8%A7-433

[233] وزير إسرائيلي: اتصالات مباشرة مع السعودية بشأن إيران، عربي 21، 2021/8/9.

[234] رويترز: السعودية تعدل قواعد الاستيراد من الخليج في تحد للإمارات، الجزيرة.نت، 2021/7/5.

[235] مصادر حكومية أكدت لـ"القبس" ثبات موقفها: الكويت آخر من يطبِّع مع إسرائيل، صحيفة **القبس**، الكويت، 2020/8/15، انظر: https://alqabas.com

[236] الكويت.. رفض سياسي وشعبي للتطبيع مع إسرائيل واستياء واسع من تصريحات كوشنر، الجزيرة.نت، 2020/8/20، انظر: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/20/%D8%A7%D8%A7-119



[237] مجلس الأمة الكويتي يوافق مبدئياً على تغليظ عقوبات التطبيع مع إسرائيل، الجزيرة.نت، 2021/5/27، انظر:
https://www.aljazeera.net/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86/2021/5/27/%D8%A7%D8%A7%D8%A7-30

[238] أمير الكويت: سنبقى نسير على خطى الأمير الراحل تجاه فلسطين وشعبها، وكالة صفا، 2020/10/4.

[239] الكويت تغلق متجراً يبيع "منتجات إسرائيلية" وتؤكد جرم التعامل مع "الكيان الصهيوني"، **القدس العربي**، 2020/11/1.

[240] قرار وزاري كويتي بشأن السفن التجارية المتوجهة لـ"إسرائيل"، الخليج أونلاين، 2021/12/4.

[241] قطر تحدد موقفها من التطبيع مع اسرائيل، وكالة معا، 2021/1/8، انظر:
https://www.maannews.net/news/2029276.html

[242] سلطنة عُمان ترحب باتفاق السلام البحريني الإسرائيلي، موقع قناة الحرة، 2020/9/13.

[243] مفتي عُمان يهاجم ظاهرة "التودد إلى العدو".. وتفاعل، عربي 21، 2020/10/18.

[244] عمان: لن نكون ثالث دولة خليجية تطبع مع إسرائيل، وكالة الأناضول، 2021/7/10.

[245] واشنطن: الإمارات وإسرائيل تتفقان على تشكيل تحالف ضدّ إيران، وكالة الأناضول، 2020/9/6.

[246] وزير الداخلية البحريني: العلاقات مع إسرائيل حماية لمصالحنا، **الشرق الأوسط**، 2020/9/14.

[247] ولي عهد البحرين مهاتفاً نتنياهو: السلام مع "إسرائيل" يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة، الجزيرة.نت، 2020/9/22.

[248] قبرص تستضيف محادثات إسرائيلية إماراتية يونانية تعكس "الوجة المتغير" للشرق الأوسط، فرانس 24، 2021/4/16.

[249] الإمارات تلجأ لإسرائيل لتقوية دفاعات حفتر الجوية، **العربي الجديد**، 2020/4/10.

[250] جناح إسرائيلي في معرض ومؤتمر 2021 للدفاع في الإمارات، **الشرق الأوسط**، 2020/10/8.

[251] تعاون إماراتي – إسرائيلي في الأمن السيبراني "سبق اتفاق السلام"، **الشرق الأوسط**، 2020/11/23.

[252] Site of Calcalist, the daily financial newspaper & online media which is part of Yedioth Ahronoth group, 19/11/2020, https://www.calcalistech.com/ctech/articles/0,7340,L-3874096,00.html

[253] إعلام عبري: طائرات مسيرة إسرائيلية لحماية حقول نفط الإمارات، عربي 21، 2021/8/18.

[254] إعلام: رئيس الموساد يُغادر الإمارات متوجهاً للبحرين، موقع رام الله الإخباري، 2020/8/19، انظر:
https://ramallah.news

[255] غانتس بحث مع نظيره الإماراتي "تعزيز التعاون الأمني"، عرب 48، 2020/8/25.

[256] رئيس الموساد الإسرائيلي يجري مباحثات أمنية في البحرين، الجزيرة.نت، 2020/10/1.

[257] الإمارات تستضيف اجتماعاً افتراضياً لوزراء داخلية التحالف الأمني الدولي بمشاركة إسرائيل، **القدس العربي**، 2020/12/9.

[258] إسرائيل والبحرين تتفقان على التعاون الأمني، وكالة الأناضول، 2021/2/2.

[259] تعاون إسرائيلي إماراتي في تكنولوجيا التصدي للطائرات المسيرة، الجزيرة.نت، 2021/3/11.

[260] موقع يكشف: تعيين مندوب للشرطة الإسرائيلية في الإمارات، وكالة سما، 2021/3/15.

[261] إسرائيل والإمارات توقعان على مذكرة تفاهم بمجال "مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب"، i24NEWS، 2021/3/17.

[262] مقاتلات إسرائيلية تشارك طائرات إماراتية في تدريب عسكري واسع باليونان، موقع قناة الحرة، 2021/4/22.

[263] في زيارة تاريخية، قائد القوات الجوية الإماراتية في إسرائيل لمتابعة تمرين "العلم الأزرق"، تايمز أوف إسرائيل، 2021/10/26.

[264] الأول من نوعه بين الدول الأربع.. تمرين أميركي بالبحر الأحمر يجمع بين إسرائيل والإمارات والبحرين وإيران ترد، الجزيرة.نت، 2021/11/11.

[265] السماح بانتقال البضائع والسلع بين الإمارات وإسرائيل، صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2020/11/15، انظر:
https://www.alkhaleej.ae



266 غرفة تجارة أبوظبي توقع اتفاقية تعاون مع نظيرتها في تل أبيب، وكالة الأناضول، 2021/2/16.
267 المنطقة الحرة لجبل علي واتحاد غرف إسرائيل التجارية يوقعان اتفاق تعاون مشترك، CNN بالعربية، 2020/9/25، انظر: https://arabic.cnn.com/business/article/2020/09/26/cooperation-agreement-uae-jafza-israeli-federation-chamber
268 الإمارات وإسرائيل توقعان 4 مذكرات شراكة زراعية، وكالة الأناضول، 2020/10/19.
269 الإمارات وإسرائيل توقعان 4 اتفاقيات بينها الإعفاء من التأشيرات، **الشرق الأوسط**، 2020/10/20.
270 الإمارات وإسرائيل توقعان اتفاقاً لتعزيز التجارة، **الشرق الأوسط**، 2020/12/13.
271 إسرائيل توقع اتفاقاً ضريبياً مع الإمارات، فرانس 24، 2021/5/31.
272 إسرائيل والإمارات توقعان اتفاقاً للتعاون الاقتصادي، موقع قناة روسيا اليوم، 2021/6/29.
273 الإمارات تعلن عن صندوق بـ10 مليارات دولار للاستثمار في إسرائيل، موقع قناة العربية، 2021/3/12.
274 استثمار إماراتي في مشروع استيطاني ضخم لتهويد القدس، عرب 48، 2020/10/17.
275 مذكرات تفاهم بين "موانئ دبي" و"دوفرتاوار" الإسرائيلية، سكاي نيوز، 2020/9/16.
276 "موانئ دبي" وبنك لئومي يستكشفان فرص الاستثمار في القطاع اللوجستي الإسرائيلي، **الخليج**، 2020/9/21.
277 وصول أول سفينة شحن قادمة مباشرة من الإمارات إلى ميناء حيفا بإسرائيل، **بوابة الأهرام**، 2020/10/12، انظر: https://gate.ahram.org.eg/News/2502581.aspx
278 نتنياهو يزور أول سفينة إماراتية في ميناء حيفا، **الشرق الأوسط**، 2020/10/20.
279 الاحتلال الإسرائيلي ينضم لمبادرة تجارية تقودها دبي، قدس برس، 2021/2/11، انظر: http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=66940
280 مذكرة تفاهم للتعاون بين الإمارات وإسرائيل في القطاع المالي والمصرفي، **الشرق الأوسط**، 2020/9/2.
281 توقيع اتفاقية بين بنك إسرائيلي وبنكين إماراتيين، موقع قناة العربية، 2020/9/15.
282 وتيرة متسارعة للتطبيع.. مركز دبي المالي العالمي يوقع اتفاقية مع بنك هبوعليم الإسرائيلي، الجزيرة.نت، 2020/11/21.
283 اتفاقية إماراتية – إسرائيلية للتعاون في قطاع التكنولوجيا المالية، **الشرق الأوسط**، 2020/11/29.
284 مصادر عبرية: توقيع اتفاق تعاون مصرفي بين "تل أبيب" والمنامة، قدس برس، 2021/1/21، انظر: https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=66473
285 شركة إسرائيلية لخطوط الأنابيب توقع اتفاقاً لتوريد النفط الإماراتي إلى أوروبا، وكالة رويترز، 2020/10/20، انظر: https://www.reuters.com/article/israel-uae-europe-mn4-idARAKBN275194
286 شركة "ميد ريد لاند بريدج" تطلق عمليات شبكة خط أنابيب أوروبا آسيا، موقع زاوية، 2021/4/5، انظر: https://www.zawya.com/ar/
287 Site of The National, 2/9/2021, https://www.thenationalnews.com
288 دولة الإمارات تستضيف وفداً إسرائيلياً رفيع المستوى من قطاع الأعمال والتكنولوجيا للمشاركة في "أسبوع جيتكس للتقنية"، **القدس العربي**، 2020/12/6.
289 BEACON RED Signs Agreement with XM Cyber at GITEX 2021, site of XM Cyper, 21/10/2021, https://www.xmcyber.com/beacon-red-signs-agreement-with-xm-cyber-at-gitex-2021
290 الإمارات وإسرائيل تؤسسان مشروعاً مشتركاً للذكاء الصناعي وتكنولوجيا البيانات، الجزيرة.نت، 2021/4/19.
291 الإمارات تعاقدت مع مؤسسات إسرائيلية داعمة للاستيطان (تحقيق)، وكالة الأناضول، 2020/9/23.
292 وسائل إعلام: الإمارات توقع اتفاقاً مع إسرائيل لاستيراد نبيذ الجولان المحتل، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/10/28.
293 وفد من المستوطنات الإسرائيلية يزور دبي ويبحث التعاون الاقتصادي مع الإمارات، الجزيرة.نت، 2020/11/11.
294 مسؤول إماراتي مستخدماً تسمية "يهودا والسامرة": سنشتري منتجات المستوطنات وسنتعاون مع مشاريع إسرائيل، **العربي الجديد**، 2020/12/9.
295 صحيفة إسرائيلية: "الإمارات" توقع اتفاقاً لشراء "بضائع مستوطنات"، وكالة الأناضول، 2020/12/8.

[296] حماس والسلطة تدينان.. الإمارات تستقبل أول شحنة من منتجات المستوطنات الإسرائيلية، الجزيرة.نت، 2021/1/10.

[297] وزير بحريني يشرعن الاحتلال: لا نميز بين منتجات إسرائيل والمستوطنات، عرب 48، 2020/12/3.

[298] الزياني ينفي ما نسب لوزير "التجارة والسياحة" البحريني، وكالة قدس نت للأنباء، 2020/11/4، انظر: https://qudsnet.com

[299] إسرائيل تتوقع تبادلاً تجارياً مع الإمارات بقيمة 4 مليارات دولار سنوياً، رويترز، 2020/9/7، انظر: https://www.reuters.com/article/israel-uae-aa3-idARAKBN25Y19T

[300] لا خوف من إيران بعد اليوم.. مسؤول أميركي يتحدث عن اتفاقية التطبيع ونتنياهو: ستدر علينا مليارات وتعزز قوتنا، الجزيرة.نت، 2020/9/25.

[301] الإمارات تنعش صناعة الألماس الإسرائيلي.. كم تستورد؟، عربي 21، 2021/4/8.

[302] صحيفة إسرائيلية: الإمارات رتبت لقاء البرهان مع نتنياهو، وكالة الأناضول، 2020/2/4.

[303] حسب مكتبه.. نتنياهو التقى البرهان في أوغندا واتفقا على "تطبيع" العلاقات، الجزيرة.نت، 2020/2/3.

[304] لقاء البرهان ونتنياهو في أوغندا.. الحكومة السودانية تنفي علمها به.. وعريقات: طعنة في الظهر، CNN بالعربية، 2020/2/4، انظر: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/02/04/al-burhan-and-netanyahu-meet-in-uganda-sudan-government-denies-learning-about-it

[305] نتنياهو: حصلنا على إذن للتحليق بأجواء السودان، عرب 48، 2020/2/4.

[306] حظي بدعم الجيش.. البرهان: الاتصالات مع نتنياهو بدأت منذ ثلاثة أشهر، الجزيرة.نت، 2020/2/5.

[307] تقرير: لأول مرة السودان يسمح بتحليق رحلات متجهة لإسرائيل عبر أجوائه، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/3/16.

[308] تحمل حاخامات وقادمة من الأرجنتين.. طائرة ركاب إسرائيلية تعبر أجواء السودان، الجزيرة.نت، 2020/6/5.

[309] عبرت أجواء السودان.. طائرة إسرائيلية تصل إلى تشاد، الجزيرة.نت، 2020/6/12.

[310] السودان يقيل المتحدث باسم الخارجية بعد تأييده التطبيع مع إسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/8/19.

[311] الحكومة السودانية لبومبيو: لا نملك تفويضاً للتطبيع مع إسرائيل.. ويجب فصله عن "قائمة الإرهاب"، CNN بالعربية، 2020/8/25، انظر: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/08/25/hamdouk-pomepo-sudan-1-day-visit-press-release

[312] وزير الإعلام السوداني: وفدنا بالإمارات غير مخوّل لمناقشة التطبيع، الجزيرة.نت، 2020/9/22.

[313] الكشف عن مفاوضات غير مباشرة بين الخرطوم وتل أبيب في أبو ظبي، **الشرق الأوسط**، 2020/9/26.

[314] البرهان قال إن هناك فرصة يجب اغتنامها لرفع السودان من قائمة الإرهاب.. حمدوك: التطبيع يحتاج نقاشاً مجتمعياً، الجزيرة.نت، 2020/9/26.

[315] صحيفة تكشف قيمة المبلغ الذي طلبه السودان للتطبيع مع إسرائيل، وكالة سما، 2020/9/28.

[316] دعوات سودانية للتطبيع مع إسرائيل قبل الانتخابات الأميركية، **الشرق الأوسط**، 2020/10/1.

[317] الصادق المهدي يتبنى حملة لمناهضة العلاقات مع إسرائيل، **الشرق الأوسط**، 2020/9/27.

[318] مجمع الفقه الإسلامي بالسودان يحرم التطبيع مع إسرائيل في كافة المجالات، الجزيرة.نت، 2020/9/30.

[319] السودان وإسرائيل يوافقان على التطبيع، **القدس العربي**، 2020/10/24.

[320] السودان يتسلم منحة قمح من الإمارات وشحنة من إسرائيل، **الشرق الأوسط**، 2020/10/25.

[321] الخرطوم: واشنطن اشترطت التطبيع مع "إسرائيل" لشطب السودان من قائمتها السوداء، **الغد**، 2020/10/26.

[322] استخبارات الاحتلال: هذه فوائد تطبيع السودان.. ما علاقة غزة؟، عربي 21، 2020/10/25.

[323] البرهان: الاتفاق مع إسرائيل صلح ولم نتعرض لابتزاز أميركي ومعظم القوى السياسية لم تعارض التطبيع، الجزيرة.نت، 2020/10/26.

[324] حميدتي: لا عداء مع إسرائيل ولا حرب وسلاح المقاطعة بلا قيمة، وكالة سما، 2020/10/27.

[325] تجمع المهنيين اتهم الحكومة بخداع الشعب.. وزير خارجية السودان: تعرضنا لضغوط للتطبيع مع إسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/10/30؛ وانظر: شاهد.. البرهان: رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب مرتبط بالتطبيع مع إسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/10/26.



[326] تجمع المهنيين اتهم الحكومة بخداع الشعب.. وزير خارجية السودان: تعرضنا لضغوط للتطبيع مع إسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/10/30.

[327] السودان: "البعث" و"الأمة" ينفيان تصريحات البرهان حول قبولهما التطبيع، **القدس العربي**، 2020/10/27.

[328] أحزاب وقوى سودانية ترفض التطبيع.. واحتجاجات شعبية، عربي 21، 2020/10/23.

[329] بمشاركة 28 حزباً وتكتلاً سودانياً.. إطلاق تجمع شعبي لمقاومة التطبيع مع إسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/11/7، انظر: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/11/7/%D8%A7%D8%A7-227

[330] البرهان: مجلسي السيادة والوزراء شركاء فى خطوة إنهاء العداء مع دولة إسرائيل، موقع السوداني، 2020/11/30، انظر: https://elsudani.com/18/22409

[331] عسكرية وليست سياسية.. المتحدث باسم مجلس السيادة السوداني يكشف معلومات عن زيارة الوفد الإسرائيلي، الجزيرة.نت، 2020/11/29.

[332] وزير سوداني: الجيش يطوّر علاقات مع إسرائيل من دون رقابة، **الأيام**، رام الله، 2020/12/7، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=144fb51ay340768026Y144fb51a

[333] السودان وإسرائيل يوقعان اتفاقية لتعزيز التعاون الاستراتيجي، **الشرق الأوسط**، 2021/1/27.

[334] رسمياً ونهائياً.. السودان يلغي قانون مقاطعة إسرائيل، الجزيرة.نت، 2021/4/20.

[335] أثار غضب مسؤولين سودانيين.. لقاء سري بين حميدتي ومسؤولين في الموساد الإسرائيلي، الجزيرة.نت، 2021/6/24.

[336] حماس تنفي وجود أي استثمارات.. رويترز: السودان يصادر ممتلكات الحركة، الجزيرة.نت، 2021/9/23.

[337] بعثة علمية تبحر من إسرائيل إلى السودان للتعمق في وضع المرجان في البحر الأحمر، **القدس**، 2021/7/20.

[338] Michael Hauser Tov, At U.S Request, Israel Is Using Its Sudan Ties to Curb Military Coup, *Haaretz*, 3/11/2021, https://www.haaretz.com/israel-news/u-s-asked-israel-to-lower-the-flames-in-sudan-after-coup-israeli-officials-confirm-1.10351959; and site of Walla!, 1/11/2021, https://news.walla.co.il/item/3468767 (in Hebrew)

[339] التطبيع: ترامب يعلن المغرب أحدث دولة عربية توافق على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بي بي سي، 2020/12/10، انظر: https://www.bbc.com/arabic/middleeast–55262997

[340] وزير الخارجية المغربي: إعادة الاتصال مع إسرائيل ليست تطبيعاً، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/12/11.

[341] وزير الخارجية المغربي: الاتفاق مع إسرائيل رزمة تشمل الصحراء الغربية، عرب 48، 2020/12/23.

[342] الجيش المغربي يحصل على ثلاث طائرات استطلاع مسيرة إسرائيلية، تايمز أوف إسرائيل، 2020/2/3.

[343] وزير خارجية المغرب يشير إلى أن علاقات بلاده مع إسرائيل "كانت طبيعية" حتى قبل الاتفاق، فرانس 24، 2020/12/13.

[344] صحيفة إسرائيلية تحرج الملك محمد السادس وتكشف تفاصيل زيارات سرية، وكالة سما، 2021/3/21.

[345] العثماني للجزيرة: التطبيع قرار صعب والمغرب لن يتنازل عن دعم القضية الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2020/12/15.

[346] العاهل المغربي يؤكد لنتنياهو إعادة تفعيل آليات التعاون، **الشرق الأوسط**، 2020/12/27.

[347] ملك المغرب يهنئ رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد تزامناً مع زيارة إسماعيل هنية للرباط، الجزيرة.نت، 2021/6/16.

[348] إسرائيل تفتتح ممثلية دبلوماسية في المغرب... وهرتسوغ يدعو محمد السادس لزيارة إسرائيل، **الشرق الأوسط**، 2021/8/13.

[349] إسرائيل تفتتح مكتب الاتصال بالرباط من دون صخب إعلامي، **الشرق الأوسط**، 2021/1/27.

[350] المغرب: بدء إجراءات استئناف الاتصالات والرحلات مع إسرائيل، وكالة الأناضول، 2020/12/17.

[351] المغرب وإسرائيل يوقعان 4 اتفاقيات في مجالات متعددة، **الشرق الأوسط**، 2020/12/22.

[352] مباحثات مغربية إسرائيلية للتعاون في 5 قطاعات صناعية، وكالة الأناضول، 2020/12/28.

[353] إقامة "منتدى صداقة إسرائيل المغرب" لتنشيط التعاون في مختلف المجالات، i24NEWS، 2021/1/5.

[354] المغرب وإسرائيل يوقعان اتفاقية شراكة لتعزيز العلاقات الاقتصادية، وكالة الأناضول، 2021/3/23.

[355] ممثل إسرائيل بالمغرب يعلن توقيع اتفاقيتي تعاون بين الجانبين، وكالة الأناضول، 2021/4/2.

356 المغرب تؤكد: نحن مخلصون في التزاماتنا للتطبيع مع إسرائيل وسنذهب لأقصى حدّ، **الأيام**، رام الله، 2021/5/7، انظر:
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1490fa78y345045624Y1490fa78

357 لأول مرة.. الجيش المغربي يشارك في مناورة دولية بإسرائيل، **القدس**، 2021/7/4، انظر:
https://alquds.com/2021/07/04/12674

358 المغرب يوقّع اتفاقية مع إسرائيل بشأن "الأمن السيبراني"، **العربي الجديد**، 2021/7/16.

359 بوريطة: ننتظر زيارة وزيري دفاع واقتصاد إسرائيل إلى الرباط، وكالة الأناضول، 2021/9/17.

360 تقرير: المغرب يتفاوض مع إسرائيل على إنشاء شبكة لطائرات مسيرة انتحارية، موقع قناة روسيا اليوم، 2021/9/18.

361 مسؤول أمني إسرائيلي رفيع: الاتفاق مع المغرب "حلف استراتيجي"، عرب 48، 2021/11/24.

362 اتفاقيات "أبراهام"... احتفاء افتراضي بمرور عام على التطبيع، **الشرق الأوسط**، 2021/9/19.

363 رئيس وزراء الجزائر: بلادنا مستهدفة وهناك إرادة أجنبية لوصول إسرائيل إلى حدودنا، الجزيرة.نت، 2020/12/12.

364 الناطق باسم الحكومة: الجزائر لن تهرول للتطبيع وجاهزة لكل الاحتمالات، **القدس العربي**، 2020/12/16.

365 الرئيس تبون: الحراك المبارك والأصلي أنقذ الجزائر من كارثة، الجزيرة.نت، 2021/6/8.

366 الجزائر تتهم المغرب وإسرائيل بالتورّط في الحرائق الضخمة، **الأيام**، رام الله، 2021/8/20، انظر:
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=14baab37y347777847Y14baab37

367 الجزائر تقطع علاقاتها بالمغرب.. عتاب أم نذير بما هو أسوأ؟، موقع DW، 2021/8/25، انظر: https://www.dw.com/ar

368 الجزائر تتفق مع 13 دولة على سحب عضوية مراقب من إسرائيل في الاتحاد الأفريقي، **القدس العربي**، 2021/8/1.

369 7 دول عربية تعترض على منح الاتحاد الإفريقي إسرائيل صفقة مراقب، وكالة الأناضول، 2021/8/3.

370 رئيس الحكومة التونسية: نحترم قرار المغرب وتطبيع علاقاتنا مع إسرائيل ليس مطروحاً، الجزيرة.نت، 2020/12/15.

371 حراك رسمي لنصرة غزة والقدس.. هل خرجت موريتانيا من الحلف الإبراهيمي الذي تقوده الإمارات؟، الجزيرة.نت، 2021/5/20.

372 الرئيس الموريتاني يستقبل وفداً من حماس برئاسة هنية، موقع قناة الجزيرة مباشر، 2021/6/21.

373 موريتانيا تنفي أي اتصالات مع إسرائيل: "منحازون للشعب الفلسطيني"، **الأخبار**، 2021/9/2، انظر:
https://al-akhbar.com/Palestine/316015

374 كردستان العراق: قياديّون يدعون لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، عرب 48، 2021/9/24.

375 الرئيس العراقي: لا يمكن أن يستتب السلام دون تلبية كامل الحقوق للشعب الفلسطيني، وكالة وفا، 2021/9/23، انظر:
https://wafa.ps/Pages/Details/33274

376 بعد استنكار وتجريم واسعين.. القضاء العراقي يصدر مذكرات توقيف بحق الداعين إلى التطبيع، الجزيرة.نت، 2021/9/26.

377 فتح تحقيق بوصوله إلى تل أبيب.. جدل تصدير نفط كردستان العراق لإسرائيل يعود للواجهة، الجزيرة.نت، 2020/8/1.

378 مذكرة تفاهم بين "الاتحاد" الإماراتية و"العال" الإسرائيلية، وكالة الأناضول، 2020/11/19.

379 وصول أول رحلة طيران مباشرة من الإمارات إلى إسرائيل لنقل مساعدات للفلسطينيين، صحيفة **الشروق**، مصر، 2020/5/20، انظر: https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=20052020&id=6e57aa4c-b2bd-4418-a2c5-8c9ec28376a5

380 في غضون أقل من شهر.. طائرة إماراتية تحط في مطار اللد، موقع شاشة نيوز، 2020/6/10، انظر:
https://www.shasha.ps/news/338271.html

381 الإمارات: بإمكان مواطنينا السفر إلى إسرائيل دون تأشيرة، وكالة الأناضول، 2020/10/22.

382 البحرين تعلن دخول اتفاقية الإعفاء من التأشيرة مع إسرائيل حيز التنفيذ، وكالة معا، 2021/1/28، انظر:
https://www.maannews.net/news/2031154.html

383 شركة الاتحاد للطيران الإماراتية تفتح مكتب لها في "إسرائيل"، موقع فلسطين الآن، 2020/9/2، انظر:
https://paltimeps.ps

384 شركة طيران "إل عال" الإسرائيلية تسير أول رحلة تجارية جوية إلى دبي في 16 أيلول الجاري، وكالة شينخوا، 2020/9/3، انظر: http://arabic.news.cn/2020-09/03/c_139340762.htm

385 البحرين: وفد إسرائيلي زار المملكة لبحث مجالات التعاون بين البلدين، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/9/23.

386 أول طائرة إماراتية تعبر أجواء إسرائيل.. ماذا دار بين قائد الطائرة وبرج المراقبة؟، الجزيرة.نت، 2020/10/14.

387 طيران الاتحاد الإماراتية تدشن موقعاً باللغة العبرية وإسرائيل تعلق، سبوتنيك عربي، 2020/10/16.

388 اتفاق طيران إسرائيلي – إماراتي: 28 رحلة أسبوعية لمطار بن غوريون، عرب 48، 2020/10/18.

389 إسرائيل والبحرين توقعان اتفاقاً لتسيير رحلات جوية بينهما، وكالة الأناضول، 2020/10/22. وانظر أيضاً: البحرين تصعّد التطبيع مع إسرائيل وتوقع مذكرة لتبادل الرحلات الجوية غداً، **القدس العربي**، 2020/11/29.

390 بعد توقيع مذكرة تفاهم مع شركة إلعال.. طيران الخليج البحرينية تروج لرحلاتها إلى إسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/12/3.

391 طيران الخليج البحرينية توقع 5 اتفاقات خلال زيارة لإسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/12/9.

392 طائرة إماراتية تنقل أول فوج سياحي إسرائيلي بعد التطبيع، الجزيرة.نت، 2020/11/8.

393 3 شركات إسرائيلية تسير رحلات بين دبي وتل أبيب بدءاً من ديسمبر، الجزيرة.نت، 2020/11/11.

394 "العال" الإسرائيلية تسير 14 رحلة مباشرة إلى دبي أسبوعياً، الجزيرة.نت، 2020/11/23.

395 "فلاي دبي" تدشن رحلاتها إلى تل أبيب، **الخليج**، 2020/11/26.

396 اتفاقية تعاون بين الاتحاد لتدريب الطيران الإماراتية وشركة طيران إسرائيلية، موقع قناة روسيا اليوم، 2021/1/7.

397 تل أبيب تنضم إلى شبكة الاتحاد للشحن، صحيفة **البيان**، الإمارات العربية المتحدة، 2021/4/5، انظر: https://www.albayan.ae/economy/tourism/2021-04-05-1.4133298

398 الإمارات تدخل شريكة في سفينة الفضاء الإسرائيلية، **الشرق الأوسط**، 2021/7/21.

399 إسرائيل لصناعات الفضاء والاتحاد للطيران سيفتتحان موقعاً لتحويل الطائرات في الإمارات، وكالة سما، 2021/8/25.

400 تل أبيب تسمح رسمياً للإسرائيليين بالسفر إلى السعودية، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/1/26.

401 نتنياهو: نعمل لطيران مباشر للإمارات عبر أجواء السعودية، عرب 48، 2020/8/17.

402 السعودية تفتح أجواءها أمام كافة الرحلات الجوية نحو الإمارات ونتانياهو يرحب، فرانس 24، 2020/9/2.

403 يديعوت: طائرة إسرائيلية حلّقت فوق مكة المكرمة، وكالة معا، 2020/11/10، انظر: https://www.maannews.net/news/2023577.html

404 مسؤول أمريكي كبير لرويترز: السعودية تسمح للطائرات التجارية الإسرائيلية بعبور أجوائها إلى الإمارات، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/11/30.

405 أول رحلة تجارية إسرائيلية إلى دبي عبر أجواء "السعودية"، وكالة الأناضول، 2020/12/1.

406 مصادر عبرية: "إسرائيل" والمغرب تتفقان على تسيير رحلات طيران مباشرة، قدس برس، 2021/1/22، انظر: https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=66491

407 مئات السياح الإسرائيليين يتدفقون على المغرب مستقلين رحلات مباشرة، **الأيام**، رام الله، 2021/7/26، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=14b03c3ey347094078Y14b03c3e

408 لابيد يوقع 3 اتفاقيات مع نظيره المغربي ويفتتح غداً مكتب دبلوماسي، **القدس**، 2021/8/11، انظر: https://alquds.com/2021/08/11/31659

409 إسرائيل تقول الموساد اشترى أجهزة للكشف عن فيروس كورونا من الخارج، رويترز، 2020/3/19، انظر: https://www.reuters.com/article/israel-mosaad-aa6-idARAKBN2162HU

410 قرقاش: الإمارات وإسرائيل يمكنهما التعاون رغم الخلافات السياسية، موقع قناة الحرة، 2020/6/17.

411 في أول تعاون رسمي بين البلدين... الإمارات تعلن عن مشاريع مشتركة مع إسرائيل لمكافحة فيروس كورونا، فرانس 24، 2020/6/26.

412 "مجموعة 42" الإماراتية توقع مذكرتي تفاهم مع شركات إسرائيلية لمكافحة "كورونا"، **الشرق الأوسط**، 2020/7/2.

413 تعاون إماراتي – إسرائيلي جديد في تقنيات فحص "كوفيد – 19" عبر هواء الزفير، **الشرق الأوسط**، 2020/8/19.

[414] مباحثات إماراتية – إسرائيلية في البحث الطبي والدوائي، **الشرق الأوسط**، 2020/8/25.

[415] اتفاقية للتعاون الطبي بين البحرين وإسرائيل، موقع قناة الحرة، 2021/3/23.

[416] الإمارات وإسرائيل توقعان اتفاقاً للتعاون في مجال الصحة، سكاي نيوز، 2021/4/23.

[417] البحرين وإسرائيل تتوصلان إلى اتفاق بشأن الاعتراف المتبادل بالتطعيم والجواز الأخضر، صحيفة **النهار**، بيروت، 2021/4/23، انظر: https://www.annahar.com/arabic/section/77-%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/23042021054528212

[418] "تطبيع طبي" بين الإمارات والاحتلال الإسرائيلي، عربي 21، 2021/6/23.

[419] تفاهم بين صحة أبو ظبي ومركز شيبا الطبي الإسرائيلي لتبادل المعارف والخبرات، وكالة وام، 2021/7/11، انظر: http://wam.ae/ar/details/1395302951719

[420] الإمارات وإسرائيل تدشنان خطوط الاتصال بين الجانبين، **الشرق الأوسط**، 2020/8/16.

[421] فتح خطوط الاتصال المباشرة بين "إسرائيل" والبحرين، وكالة الأناضول، 2020/9/23.

[422] مجموعة بريد الإمارات تضيف إسرائيل إلى شبكة عملياتها، وكالة الأناضول، 2021/1/13.

[423] إسرائيل والإمارات تتفقان على إطلاق برامج لتبادل البعثات الطلابية في مجال التعليم، **القدس العربي**، 2021/5/31.

[424] توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة إماراتية ومعهد إسرائيلي للعلوم، **الشرق الأوسط**، 2020/9/13.

[425] شراكة استراتيجية بين 3 معاهد أبحاث في أبو ظبي وتل أبيب وواشنطن، **الشرق الأوسط**، 2020/10/19.

[426] إسرائيل: اتفقنا مع المغرب على تبادل الوفود الطلابية، وكالة الأناضول، 2021/2/12.

[427] بعد التطبيع.. اتفاق إسرائيلي بحريني في مجال السياحة، وكالة الأناضول، 2020/9/17.

[428] الشرق الأوسط، اتفاق بحريني – إسرائيلي على إقامة منتدى للتبادل السياحي، **الشرق الأوسط**، 2020/12/2.

[429] Ynet News, 12/6/2020, https://www.ynetnews.com/article/H1Gu1ceTL

[430] Ynet News, 1/7/2021, https://www.ynetnews.com/article/B1xKsfonu

[431] شاهد.. بث مشترك بين قناة إماراتية وأخرى إسرائيلية وتلفزيون البحرين، الجزيرة.نت، 2020/9/16.

[432] مذكرة تفاهم للتعاون الإعلامي بين "أي 24 نيوز" ومقرها إسرائيل و"أبو ظبي للإعلام"، فرانس 24، 2020/12/7.

[433] وكالة أنباء الإمارات توقع اتفاقية تعاون مع "تي بي أس" الإسرائيلية، **الاتحاد**، أبو ظبي، 2021/4/8.

[434] وكالة أنباء الإمارات تطلق موقعاً جديداً باللغة العبرية (فيديو)، **القدس العربي**، 2021/4/7.

[435] قناة i24 news تفتتح مكتبها في دبي وتوقع اتفاقيات شراكة وتعاون مهمة، i24NEWS، 2021/6/21.

[436] غانتس يجري مقابلة مع صحافيين من السعودية والإمارات والبحرين، وكالة شهاب، 2020/10/5.

[437] اتفاقية للتعاون السينمائي بين الإمارات و"إسرائيل"... وخطط لإقامة مهرجان سنوي، **الشرق الأوسط**، 2020/9/21.

[438] مناقشة مبادرات ثقافية بين الإمارات وإسرائيل، **الشرق الأوسط**، 2020/10/6.

[439] تطبيع فني من 6 دول عربية مع إسرائيل بالتزامن مع صفقة القرن، عربي 21، 2020/2/12.

[440] دعوة للتطبيع وهجوم على الفلسطينيين بمسلسل على MBC، عربي 21، 2020/4/26.

[441] خلال لقائه حاخام حركة "شاس" المتطرفة.. سفير الإمارات بإسرائيل يهاجم الجزيرة بسبب تغطيتها للحرب على غزة، الجزيرة.نت، 2021/5/30.

[442] خلال زيارة لتل أبيب.. مسؤول بحريني يوقع اتفاقاً مع إسرائيل لخوض "حرب أفكار" ضدّ إيران، الجزيرة.نت، 2021/8/8.

[443] هرولة التطبيع الرياضي.. توقيع مذكرة شراكة بين رابطتي المحترفين الإماراتية والإسرائيلية، الجزيرة.نت، 2020/10/27.

[444] هزيمة كبيرة لمنتخب الإمارات للشباب أمام نظيره الإسرائيلي بملعب أقيم على أنقاض قرية فلسطينية (فيديو)، موقع قناة الجزيرة مباشر، 2021/12/13؛ والاتحاد الإماراتي يوقع اتفاقية تفاهم مع نظيره الإسرائيلي، موقع قناة العربية، 2020/12/14.



[445] الاتحاد الإماراتي يوقع اتفاقية تفاهم مع نظيره الإسرائيلي، موقع قناة العربية، 2020/12/14.

[446] أحد أفراد الأسرة الحاكمة بأبو ظبي يشتري 50% من ناد إسرائيلي جماهيره تشتم النبي وشعارهم "الموت للعرب"، الجزيرة.نت، 2020/12/7.

[447] الاتحاد الإسرائيلي لكرة الطائرة يوقع مذكرة تعاون مع الاتحاد المغربي، i24NEWS، 2021/11/27.

[448] تقرير: اتفاق للتطبيع الرياضي بين المغرب وإسرائيل، **العربي الجديد**، 2021/12/5.

[449] حجم التجارة بين إسرائيل والدول العربية ارتفع 234%، **الشرق الأوسط**، 2021/9/7.

[450] CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/fr_trade01_2022/td1.pdf

[451] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "المؤشر العربي 2020/2019 في نقاط،" تشرين الأول/ أكتوبر 2020، انظر: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Opinion-Index-2019-2020-Inbreef-Arabic-Version.pdf

[452] موقع إسرائيلي: معظم الخطاب العربي على مواقع التواصل ضدّ التطبيع وينتقد الإمارات، الجزيرة.نت، 2020/10/12.

[453] شعارات القضية الفلسطينية تطغى على تظاهرات الجزائر، **العربي الجديد**، 2020/1/31.

[454] مسيرات واحتجاجات في موريتانيا تنديداً بـ"صفقة القرن"، وكالة وفا، 2020/1/31، انظر: https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=V9j7Ppa869441593548aV9j7Pp

[455] احتجاجات شعبية ضدّ "صفقة القرن": "خطة الإملاءات لن تمر"، عرب 48، 2020/1/31؛ وانظر: اليمن: تظاهرات حاشدة في صنعاء وصعدة رفضاً لـ"صفقة القرن"، موقع قناة الميادين، 2020/1/31.

[456] لقاء فلسطيني موسّع في صنعاء.. "مع فلسطين حتى التحرير"، موقع قناة الميادين، 2020/7/16.

[457] اليمن.. مظاهرة ضدّ التطبيع في عدن الخاضعة لقوات موالية للإمارات، الجزيرة.نت، 2020/8/20، انظر: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/20/%D8%A7%D8%A7-121

[458] مفتي عُمان: تحرير "الأقصى" وما حوله واجب مقدّس، وكالة سند للأنباء، 2020/8/15.

[459] الإعلان رسمياً عن أول رابطة إماراتية ضدّ التطبيع مع "إسرائيل"، قدس برس، 2020/8/23، انظر: https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=63328

[460] كتّاب ومثقفون عرب ضدّ التطبيع: مقاطعة جماعيَّة للإمارات، **الأخبار**، 2020/8/23، انظر: https://al–akhbar.com/Literature_Arts/292945

[461] الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع البحريني تؤكد تمسكها بالثوابت تجاه القضية الفلسطينية، وكالة وفا، 2020/9/13، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/9171

[462] في أقل من 24 ساعة.. أكثر من مليون مشترك في حملة "ميثاق فلسطين" ضدّ التطبيع، الجزيرة.نت، 2020/9/16.

[463] 17 جمعية بحرينية: التطبيع لا يمثل شعبنا ولن يثمر سلاماً، وكالة الأناضول، 2020/9/16.

[464] جمعيات سياسية بحرينية تؤكد رفضها لكافة أشكال التطبيع مع الاحتلال، وكالة وفا، 2020/8/14، انظر: http://www.wafa.ps/Pages/Details/7583

[465] مظاهرات مناهضة للتطبيع في البحرين تزامناً مع زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي (فيديو وصور)، موقع قناة الجزيرة مباشر، 2021/9/30.

[466] تحت شعار "قاطع من أجل فلسطين".. 16 مؤسسة عربية وإسلامية تطلق حملة مقاطعة المؤسسات الداعمة لإسرائيل، الجزيرة.نت، 2020/12/10.

[467] الكويت: 41 منظمة تطالب بقانون يجرم التطبيع مع "إسرائيل"، وكالة الأناضول، 2020/9/21.

[468] مظاهرات غاضبة في الأردن رفضاً للاتفاق مع إسرائيل ولـ"التطبيع الإماراتي"، **القدس العربي**، 2021/11/26.

[469] 28 جمعية مغربية تدعو إلى المشاركة في وقفة احتجاجية اليوم في الرباط ضدّ "التطبيع"، **القدس العربي**، 2020/9/17.

[470] علماء المغرب يدعون إلى إعادة النظر في التطبيع مع الاحتلال، عربي 21، 2020/12/11.

[471] أحزاب وجماعات إسلامية مغربية تعلن رفضها تطبيع العلاقات مع إسرائيل، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/12/13.

[472] نقابة الصحافة المغربية تعلن رفضها أي تطبيع أو تواصل مع الكيان الإسرائيلي، **القدس العربي**، 2020/12/15.

[473] الإعلان عن تأسيس "الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضدّ التطبيع"، وكالة وطن للأنباء، 2021/3/2، انظر: https://www.wattan.net/ar/news/334345.html

[474] 200 من علماء موريتانيا يفتون بحرمة التطبيع مع الاحتلال، عربي 21، 2021/2/1.

[475] بالفيديو: هكذا استقبل الجزائريون بطلهم نورين بعد رفضه مواجهة لاعب إسرائيلي، فلسطين الآن، 2021/7/29.

[476] "يديعوت أحرونوت": رفض رياضيين عرب مواجهة إسرائيليين يكشف إفلاس التطبيع، وكالة وفا، 2021/7/28، انظر: https://wafa.ps/Pages/Details/28347

[477] المغرب: وقفات تضامن مع فلسطين في 50 مدينة... والعثماني يصف العدوان الإسرائيلي بـ"جريمة حرب"، **القدس العربي**، 2021/5/17.

[478] بمشاركة إسماعيل هنية.. مهرجان تضامني مع الشعب الفلسطيني في قطر، الجزيرة.نت، 2021/5/15.

[479] رغم مأساتهم.. نازحو سوريا يتضامنون مع فلسطين بمسيرات الدعم والتأييد، الجزيرة.نت، 2021/5/16.

[480] تحرّكات ومواقف مناصرة للشعب الفلسطيني: "لستم وحدكم"، **الأخبار**، 2021/5/11.

[481] مفتي سلطنة عُمان: "المقاومة غسلت جبين الأمة من العار"، عربي 21، 2021/5/18.

[482] احتفالات في لبنان وليبيا بنصر المقاومة بغزة والصدر يوجه رسالة، عربي 21، 2021/5/22.

الفصل السابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

تضم منظمة التعاون الإسلامي 57 بلداً، يصعب تغطيتها في فصل واحد في هذا التقرير. ولذلك، سنقوم بتغطية مواقف وفعاليات هذه المنظمة؛ كما سنأخذ نموذجين هما تركيا وإيران ليكونا محل الدراسة؛ مع استعراض عام لأبرز المواقف في بعض الدول كإندونيسيا وماليزيا وباكستان؛ واستعراض للتفاعل الشعبي وملف التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي

لطالما كانت منظمة التعاون الإسلامي منذ نشأتها سنة 1969، بُعيد قيام الصهاينة بإحراق المسجد الأقصى، جزءاً من منظومة الحكم في المنطقة العربية والإسلامية، ما يعني أن سياسات هذه المنظمة ما هي إلا انعكاس لسياسات الدول القائمة على رعايتها. لذا، فإن المنظمة لم تغير في طريقة تفاعلها مع القضية الفلسطينية خلال سنتي 2020–2021، الذي لا يتخطى السقف السياسي للدول العربية، حيث استمرت المنظمة في تبني "مبادرة السلام العربية"، وتبني حلّ الدولتين، والتشديد على أن مدينة القدس الشريف هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.[1]

وعلى الرغم من التأكيد المستمر للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على أن "إقامة العلاقات الطبيعية بين الدول الأعضاء في المنظمة ودولة الاحتلال الإسرائيلي لن تتحقق إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس"،[2] إلا أن ذلك لم يمنع بعض الدول الإسلامية من تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، والذي يبدو أن عجلة تطوير اتفاقيات التعاون بينها تتدحرج بوتيرة عالية لتشمل المجالات كافة ومنها الأمنية والاستخباراتية، حيث شكَّل توقيع "اتفاقية أبراهام للسلام" في أيلول/ سبتمبر 2020 بين الإمارات والبحرين من جهة و"إسرائيل" من جهة أخرى، نقطة فصل بين المواقف الرسمية والممارسة الواقعية في عمل منظمة التعاون الإسلامي.

وعلى ما يبدو، فإن الاحتلال الصهيوني يدرك حجم التناقضات التي تعاني منها المنظمة، فاستمر في انتهاكاته للمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، كما استمر في فرض واقع جديد ضمن مشروعه الاستراتيجي في ضمّ أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية للكيان الإسرائيلي، بالرغم من الرفض والاستنكار المستمرين من قبل المنظمة. بل تجرأت قوات الاحتلال الصهيوني على القيام باقتحام منزل ممثل المنظمة في فلسطين أحمد الرويضي،

الكائن في مدينة سلوان في القدس المحتلة، وهو ما عدّه الرويضي "رسالة سياسية يريد من خلالها الاحتلال الإسرائيلي وحكومته تقويض العمل في المدينة المقدسة، ومنع نقل الأحداث الجارية فيها".[3]

لم تكن سنة 2021 أفضل مما كانت عليه سنة 2020 بالنسبة للقضية الفلسطينية، فعلى الرغم من تغير الإدارة الأمريكية وخسارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الراعي لجهود التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، للسباق الانتخابي، إلا أن ذلك لم يمنع دولة كوسوفو من افتتاح سفارتها في مدينة القدس في آذار/ مارس 2021، وهو ما دفع وزارة الخارجية الفلسطينية إلى توجيه رسالة للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تطلب فيها دعوة الدول الأعضاء للمنظمة لمقاطعة كوسوفو.[4] كما دانت المنظمة قيام هندوراس بافتتاح سفارتها في مدينة القدس في حزيران/ يونيو 2021.[5]

وفي 2021/5/16، عقدت منظمة التعاون الإسلامي اجتماعاً طارئاً للبحث في سبل وقف العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى وقطاع غزة، والذي سقط خلاله عشرات الشهداء وآلاف الجرحى، كما دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي البنية التحتية في القطاع وآلاف الوحدات السكنية. وقد قال أمين عام منظمة التعاون الإسلامي يوسف بن أحمد العثيمين:

> نجتمع اليوم في ظل ظرف فلسطيني حرج، وباعتبار القضية الفلسطينية على رأس قائمة اهتمام المنظمة، لتداول الرأي والمشورة والإجراءات لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية خصوصاً في القدس، وما تقوم به إسرائيل من أعمال عدوانية في محيط المسجد الأقصى من انتهاك للمقدسات، وتهجير قسري للفلسطينيين، مما يمثّل استفزازاً لمشاعر المسلمين كافة حول العالم، وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

وفي هذا السياق تؤكد منظمة التعاون الإسلامي وقوفها وتضامنها مع الشعب الفلسطيني.[6]

وفي سياق سعي منظمة التعاون الإسلامي لدعم الشعب الفلسطيني، أطلقت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) The Islamic World Educational, Scientific and Cultural Organization (ICESCO)، حزمة مشاريع لصالح فلسطين تغطي مجالات عمل المنظمة، مع إعطاء أولوية لمدينة القدس.[7]

ومن جهة أخرى، استمرت المنظمة في التفاعل مع القضية الفلسطينية ومن بينها الاعتداءات الإسرائيلية على الأسرى في سجون الاحتلال، ولكن يبقى هذا التفاعل ضمن سقوف الدول الأعضاء، مع ملاحظة تفاوت هذه السقوف بين دولة وأخرى، ومع الأخذ بعين الاعتبار الاندفاع من قبل بعض هذه الدول في بناء علاقات وطيدة مع الكيان الإسرائيلي، مقابل إظهار عداء واضح

لمسار المقاومة الفلسطينية، وهو ما قد ينعكس في المستقبل على أداء منظمة التعاون الإسلامي، خصوصاً أن هذه الدول المطبِّعة أو الداعمة لمسار التطبيع فاعلة في تحديد سياسات منظمة التعاون الإسلامي.

ثانياً: تركيا

تركزت أولويات السياسة الخارجية التركية في سنتي 2020 و2021 على ملفات شرق المتوسط وليبيا والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم مسار الحوار والتقارب مع محور السعودية – الإمارات – مصر في 2021. كما انشغلت الأجندة الداخلية بشكل ملحوظ بالتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، ثم تراجع سعر صرف الليرة التركية بسبب سياسة تخفيض نسبة الفائدة.

دفع كل ذلك، وعوامل أخرى، إلى تراجع نسبي في حضور القضية الفلسطينية على الأجندة التركية بشكل عام. لكن ذلك لم يمنع التفاعل التركي مع بعض الأحداث المهمة، مثل قضية حي الشيخ جراح في القدس، ومعركة "سيف القدس"، على المستويين الرسمي والشعبي، وبدعم كامل للفلسطينيين، وانتقاد عالي السقف للكيان الصهيوني.

من جهة ثانية، فقد تواترت تصريحات رسمية تركية برغبة أنقرة في تطوير العلاقات مرة أخرى مع الكيان الصهيوني، ووصلت الأمور لمرحلة تحديد اسم السفير التركي المقترح، بالرغم من عدم إتمام الإجراءات؛ بينما اختتم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan سنة 2021 بإعادة التأكيد على رغبة بلاده في "خطوات قوية مع مصر وإسرائيل"، أسوة بالتقدم الحاصل في العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

السياسة الخارجية: الأولويات والتحولات:

بالتوازي مع مسار التطورات في المنطقة وداخلياً، تتقدم أو تتأخر بعض الملفات على سلّم أولويات السياسة الخارجية التركية. ويمكن القول، إن النزاع في ليبيا وقضية شرق المتوسط قد تقدمتا هذه الأولويات بشكل ملحوظ في السنتين 2020 و2021، إضافة لفوز جو بايدن بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، وتأثير ذلك على العلاقات التركية – الأمريكية وانعكاساته على عدد من القضايا والملفات المهمة بالنسبة لأنقرة.

فقد كانت تركيا قد وقّعت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 اتفاقَين مع حكومة الوفاق الوطني الليبية؛ الأولى لترسيم الحدود البحرية وتعيين المناطق الاقتصادية الخالصة، والثانية للتعاون الأمني والعسكري بين البلدين.[8]

ومع تقدُّم حكومة الوفاق بطلب رسمي لإرسال تركيا قوات لها إلى ليبيا، أقر مجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان) في 2021/1/2 مذكرة تفويض لإرسال قوات تركية إلى ليبيا،[9] وهو ما حصل سريعاً. فقد قدمت أنقرة لحكومة الوفاق دعماً لوجيستياً وتدريبياً، وعلى صعيد التنسيق بين المجموعات العسكرية المنضوية تحت إمرة الحكومة، بما أسهم أولاً بفك الحصار عن طرابلس،[10] ثم في دحر قوات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر وطردها من الغرب الليبي،[11] ثم الوصول لمنطقة سرت حيث توقف تقدم قوات حكومة الوفاق إثر تدخل روسي عسكري مباشر.[12] وقد لعبت الطائرات بدون طيار (المسيّرات) التركية دوراً محورياً في كل هذه المراحل.

وهكذا لعب الانخراط التركي في الأزمة الليبية دوراً مباشراً في تقليل فرص الحسم العسكري، وسرّع من العملية السياسية التي استكملت بملتقى الحوار السياسي الليبي ثم بانتخابات المجلس الرئاسي، مع انفتاح عدد من الأطراف الدولية والإقليمية على حكومة الوفاق في حينه.[13]

وما زالت أنقرة تمثل القوة الإقليمية الوحيدة تقريباً التي تدعم حكومة الوفاق ثم حكومة الوحدة الوطنية التي خلفتها. وتسعى أنقرة لإدامة دورها وتعاونها مع الحكومة الليبية التي تمثل بالنسبة لها الشريك الوحيد في ملف غاز شرق المتوسط، وكذلك أحد شركائها في مسار التنافس الجيو–سياسي بين المحاور في المنطقة.

وتمثل قضية شرق المتوسط أولوية لتركيا من زاوية الثروات، وكذلك جيو–سياسياً، وثالثاً من زاوية التنافس مع اليونان التي تجمعها بها خصومة تقليدية. ولذلك فقد استمرت أنقرة في أنشطة التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، وخصوصاً في المناطق المتنازع عليها مع اليونان وقبرص الرومية،[14] على الرغم من أنها أدت لاحتكاكات مع الأخيرتين كادت أن تؤدي لصدام عسكري.[15] وعلى الرغم من أنها تسببت لأنقرة بتوترات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعرضتها لعقوبات من الاتحاد الأوروبي،[16] وهي عقوبات ما زالت قائمة؛[17] غير أن مسار التوتر في شرق المتوسط تراجع مع جولات الحوار التركية – اليونانية أوائل سنة 2021.[18]

وقد مثَّل انتخاب بايدن لرئاسة الولايات المتحدة تحدياً إضافياً لتركيا، من جهة لأهمية العلاقات التركية – الأمريكية، ومن جهة ثانية لعديد الملفات الخلافية بين الجانبين، ومن جهة ثالثة بسبب المواقف السلبية التي تبناها بايدن إزاء تركيا وأردوغان على وجه التحديد، خلال حملته الانتخابية،[19] وكذلك بعد انتخابه، بما في ذلك توقيع عقوبات على أنقرة وإخراجها بشكل نهائي من مشروع مقاتلات أف–35.[20]

وقد دفع ذلك تركيا لعدد من الإجراءات الداخلية، إضافة لتأجيل تفعيل منظومة أس–400 أو S–400 الروسية على أراضيها، بالإضافة إلى تقديمها مقترحات بديلة بخصوص المنظومة، والحوار المعمق مع واشنطن بخصوص الملفات الخلافية.[21]

كما شهد النصف الثاني من سنة 2021، على وجه التحديد، انعطافة في السياسة الخارجية التركية تمثَّلت في الانفتاح على محور السعودية – الإمارات – مصر، الذي كان يقف على النقيض من تركيا في مجمل قضايا المنطقة وملفاتها. فعقدت أنقرة مع القاهرة عدة جولات من الحوار، وتطورت بينهما العلاقات بشكل نسبي.[22] كما استقبلت تركيا ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، ووقَّع البلَدان عدة مذكرات تفاهم شملت استثمار الإمارات مبلغ 10 مليارات دولار في تركيا.[23] وبشكل متزامن، زار وزير خارجية البحرين تركيا والتقى نظيره التركي مولود تشاووش أوغلو Mevlut Çavuşoglu،[24] بينما اجتمع نائب الرئيس التركي فؤاد أوكتاي Fuat Oktay بوزير التجارة السعودي في إسطنبول.[25] وقد لخَّص أردوغان مسار بلاده بالقول إن "الخطوات القوية التي أقدمت عليها بلاده مع الإمارات، سيكون هناك مثيلات لها مع مصر وإسرائيل".[26]

في أسباب هذا التحول الملحوظ، والذي شمل تركيا إلى جانب عدد من دول المنطقة، يمكن رصد ما يلي:

1. أسباب محلية، ترتبط بالأساس بالتداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد، وغيرها من العوامل، على اقتصادات المنطقة، واقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية، ورغبة كافة الدول في حالة من التهدئة التي يمكن أن تساعد في إنعاش الاقتصاد والاستثمار فيها.
2. أسباب إقليمية، ترتبط بالأساس بحالة الاستنزاف التي عانتها جميع الأطراف في قضايا المنطقة ونزاعاتها، دون أن يستطيع أي طرف إنهاءها لصالحه بشكل كامل، بالإضافة إلى الاختراقات النسبية التي حققتها تركيا سنة 2020 في كل من ليبيا والقوقاز، واستقرار الوضع في سورية وشرق المتوسط، إذ تراجعت حدة التوتر مع الاتحاد الأوروبي بخصوصه. ويضاف لكل ذلك أولوية ملف شرق المتوسط بالنسبة لأنقرة ورغبتها في كسر عزلتها فيه، ومحاولة خلخلة المحور المساند لليونان من خلال إبرام تفاهمات وترسيم حدود بحرية مع مصر و/أو الكيان الصهيوني.
3. أسباب دولية، ترتبط بالأساس بتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة المقلقة في عمومها لمجموعة حلفائها الإقليميين، وتحديداً استمرار سياسة تراجع اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، وحرصها على إبرام اتفاق جديد مع إيران، بما قد يمثل هاجساً لدول الخليج العربي على وجه التحديد.

محطات فلسطينية:

في المجمل، واصلت تركيا سياستها الرافضة لـ"صفقة القرن"، ومساعي تصفية القضية الفلسطينية، التي كانت بدأتها وقادت الجهد الديبلوماسي الإسلامي في مواجهتها منذ 2018،[27] وكذلك واصلت خطابها الرسمي الرافض للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين.

مع الأسابيع الأخيرة من رئاسة دونالد ترامب، وقبيل دخول بايدن المكتب البيضاوي، جددت أنقرة في بيان لوزارة خارجيتها رفضها للخطة الأمريكية المسمّاة "صفقة القرن".[28] كما كرر رئيس البرلمان مصطفى شنطوب Mustafa Şentop الشعار الذي ترفعه بلاده "القدس خط أحمر"،[29] وعبَّر الرئيس التركي عن رفض بلاده للخطة الأمريكية التي تهدف "لإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي"، مؤكداً أنها "لا تخدم السلام ولن تجلب الحل".[30]

كما تكررت المواقف التركية المنددة بسياسات الاحتلال ضدّ الفلسطينيين، ولا سيّما قرارات ضمّ الأراضي في الضفة الغربية المحتلة، داعية المجتمع الدولي "للوقوف في وجه المبادرات الإسرائيلية غير الشرعية وأحادية الجانب" المقوّضة للقانون الدولي.[31] ورحَّبت الخارجية التركية بقرار المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court القاضي بولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بما فيها شرقي القدس، ومؤكدة أن القرار مهم لضمان قدرة المحكمة على "محاسبة إسرائيل على الجرائم التي ارتكبتها" في الأراضي الفلسطينية.[32]

كما يمكن رصد المواقف التركية من القضية الفلسطينية خلال السنتين 2020 و2021 عبر ثلاث محطات رئيسية، وهي الانتخابات الفلسطينية، وقضية حي الشيخ جراح، ومعركة سيف القدس.

على صعيد المصالحة الداخلية الفلسطينية، رحَّبت أنقرة بإصدار الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوم الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وقالت وزارة خارجيتها في بيان أصدرته أنها مستعدة "لتقديم شتى أنواع الدعم" من أجل إنجاحها.[33] كما وأصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً دعت فيه "إسرائيل" إلى "إنهاء موقفها المعوّق للانتخابات الفلسطينية"، لا سيّما في مدينة القدس.[34] وكان لافتاً أن الخارجية التركية حمّلت الاحتلال مسؤولية قرار الرئيس الفلسطيني تأجيل الانتخابات في 2021/4/29، آملة ألا يؤثر هذا القرار "سلباً على المصالحة الفلسطينية".[35] وقد كرّرت مراراً استمرار دعمها للمصالحة الداخلية الفلسطينية، كما جاء على لسان أردوغان خلال لقائه نظيره الفلسطيني في إسطنبول في تموز/ يوليو 2021.[36]

وفيما يتعلق بسعي الاحتلال لمصادرة بيوت الفلسطينيين في حي الشيخ جراح بمدينة القدس، دانت أنقرة "الإجراءات غير القانونية" التي تمارسها سلطات الاحتلال في الحي وعموم المدينة، داعية المجتمع الدولي للتضامن مع الفلسطينيين "ضدّ سياسات الاحتلال التوسعية"، التي تمثل "أحدث مثال على انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي".[37]

ومع اقتحام قوات الاحتلال المسجد الأقصى، ثم اندلاع معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2021، تطور الموقف الرسمي التركي رسمياً وشعبياً، بما شمل مظاهرات في عدة محافظات، على الرغم من الحظر بسبب جائحة كورونا، وتخصيص خطبتَي الجمعة والعيد عن فلسطين، إضافة لمواقف عابرة للأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، عبَّرت عن إدانتها للعدوان الإسرائيلي وتضامنها مع الفلسطينيين.[38]

رسمياً، وصف أردوغان "إسرائيل" بأنها "دولة إرهاب وحشية"، وعدَّ اعتداء قوات الاحتلال على المصلين في المسجد الأقصى وشرقي القدس "هجوماً على كل المسلمين"، مؤكداً على أن "حماية شرف القدس واجب على كل مسلم".[39] وانتقد الرئيس التركي (في أثناء معركة سيف القدس) الدول التي عبَّرت عن دعمها للاحتلال مثل الولايات المتحدة والنمسا، قائلاً إن "أيديها ملطخة بالدماء".[40] وقد ألغت تركيا، على هامش الاعتداءات الإسرائيلية على القدس وغزة دعوة كانت قد وجهتها لوزير الطاقة في الكيان الصهيوني للمشاركة في "منتدى أنطاليا الديبلوماسي Antalya Diplomacy Forum".[41]

وضمن جهود الديبلوماسية التركية، تواصل الرئيس التركي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، إضافة لرؤساء وقيادات عدد من دول العالم والمنطقة بخصوص الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين.[42] ودعا المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ومنظمة التعاون الإسلامي، "للتحرك بفعالية من أجل الفلسطينيين المظلومين والقدس"،[43] قائلاً إنه يتعين على المجتمع الدولي "تلقين إسرائيل درساً رادعاً وقوياً" بسبب اعتداءاتها، ومتكفلاً بدعم بلاده لهذه الجهود بكافة أشكال الدعم.[44] ومن المبادرات التي قدَّمها أردوغان خلال معركة سيف القدس، نقاش فكرة إرسال قوات دولية إلى الأراضي الفلسطينية لحماية الفلسطينيين،[45] وتشكيل "إدارة ثلاثية" لمدينة القدس تضم ممثلين عن الديانات السماوية الثلاث.[46]

ودعا الرئيس التركي المجتمع الدولي إلى تلقين "إسرائيل درساً قوياً ورادعاً" ثمناً للجرائم التي يرتكبها ضدّ الفلسطينيين،[47] وهو ما عرَّضه لاتهام واشنطن له بـ"معاداة السامية"، وهو الاتهام الذي ردّ عليه حزب العدالة والتنمية The Justice and Development Party (*Adalet ve Kalkınma Partisi* (AKP)) الحاكم واصفاً الاتهامات بـ"الكذبة".[48]

واتهم رئيس البرلمان مصطفى شنطوب دولة الاحتلال بممارسة "إرهاب الدولة"،[49] ونظَّم جلسة خاصة للبرلمان "للتضامن مع الفلسطينيين وإدانة جرائم الاحتلال"،[50] صدر بنهايتها بيان يُدين الاعتداءات الإسرائيلية، وقَّعت عليه كافة الأحزاب المنضوية تحت قبته، في توافق نادر.[51]

كما صدّرت الأحزاب مواقف تضامن مع الفلسطينيين وإدانة لسياسات الاحتلال؛ فوصف الناطق باسم حزب العدالة والتنمية الحاكم عمر جليك Ömer Çelik ممارسات الاحتلال بـ"الوحشية"، و"الانتهاك الصارخ للقانون والأعراف الدولية" مطالباً العالم بوقف العدوان.[52] وأكد زعيم المعارضة ورئيس حزب الشعب الجمهوري Republican People's Party كمال كليتشدار أوغلو Kemal Kılıçdaroğlu استمرار حزبه في دعم الفلسطينيين واصفاً ما تقوم به دولة الاحتلال بـ"المجزرة".[53]

وقال رئيس حزب الحركة القومية Nationalist Movement Party دولت بهجلي Devlet Bahçeli، من جهته، إن "الإرهاب الإسرائيلي بلغ حدوداً لا تطاق"، داعياً لمحاكمة نتنياهو أمام المحكمة الجنائية الدولية.[54] كما صدرت مواقف مشابهة من رئيس الحزب الجيد İYİ PARTİ ميرال أكشنار Meral Akşener، ونائب رئيس الدولة فؤاد أوكتاي، والناطق باسم الرئاسة إبراهيم كالين İbrahim Kalın، ورئيس دائرة الاتصال فيها فخر الدين ألتون Fahrettin Altun، وعدد من الوزراء، ورئيس الشؤون الدينية علي أرباش Ali Erbaş،[55] كما دعا رئيس الوزراء الأسبق ورئيس حزب المستقبل Future Party (*Gelecek Partisi*—GP) أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu الأحزاب التركية للتوحد من أجل القدس، كما دعا الحكومةَ إلى القيام بخطوات عملية لدعم الفلسطينيين.[56]

شعبياً، تصدّر العدوان الإسرائيلي على القدس ثم غزة عناوين نشرات الأخبار التركية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي، وخصصت مختلف وسائل الإعلام ساعات لتغطية الأحداث بشكل موسع.[57] كما شهدت مختلف المدن التركية مظاهرات حاشدة للتنديد بالعدوان الإسرائيلي، وقد نظمت المظاهرات على الرغم من "الإغلاق الكامل" في البلاد بسبب جائحة كورونا، وهو ما عنى ضمناً تسهيلاً رسمياً للمظاهرات، وتركزت المظاهرات في أنقرة وإسطنبول أمام سفارة الكيان وقنصليته.[58]

وإضافة لمواقف سجلها عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني، فقد خصصت رئاسة الشؤون الدينية خطبتَيْ العيد والجمعة، خلال المعركة، عن فلسطين، مع الدعاء للفلسطينيين وجمع التبرعات لهم.[59]

فلسطينياً، ساد تقييم بأن معركة سيف القدس كانت مختلفة عن المعارك السابقة، من حيث الدوافع والمجريات والنتائج، وأن ما بعدها لا ينبغي أن يكون كما قبلها. ولذلك فيما يبدو نُظر إلى الدور الذي لعبته تركيا خلال المعركة على أنه "جيد لكنه غيرُ كاف". ظهر ذلك في غياب اسم تركيا ضمن الدول والأطراف التي أفردها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية بالشكر على دورها ودعمها في خطابه بعد المعركة،[60] كما ظهر في حديث قائد الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار مع وكالة الأناضول للأنباء Anadolu News Agency.[61]

وبالرغم من أن أنقرة أعلنت لاحقاً في حزيران/ يونيو 2021 عن تسيير مساعدات إنسانية لقطاع غزة بالتنسيق مع القاهرة؛[62] وبالرغم من أن هنية عاد لشكر تركيا وإظهار الاهتمام بمقترحات الرئيس التركي بخصوص مدينة القدس وحماية الفلسطينيين في مقابلة له مع إحدى قنوات التلفزة التركية،[63] بالإضافة إلى مشاركة وفد رفيع من حماس في احتفالات السفارة التركية بالدوحة في احتفال اليوم الوطني التركي؛[64] إلا أن ذلك لم يبدد تماماً الانطباع بأن الأمور ليست في أفضل حالاتها بين الجانبين، خصوصاً وأنه لم يُعلن بعد انتهاء المعركة، وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، عن اتصال آخر أو مقابلة رسمية ومعلنة للرئيس التركي مع قيادة حركة حماس.

في المقابل، استمر التواصل التركي واللقاءات مع جانب السلطة الفلسطينية، حيث استقبل أردوغان محمود عباس في تموز/ يوليو 2021،[65] كما صادقت أنقرة على اتفاقية أمنية كانت قد وقعتها مع السلطة الفلسطينية في 2018، تشمل التعاون الأمني والتدريب وتفاصيل تتعلق بالأمن البحري والسواحل.[66]

وأخيراً، فقد ندّدت تركيا بمسار التطبيع الذي انتهجته بعض الدول العربية مع الاحتلال، وكذلك خطوات نقل السفارة للقدس التي بادرت إليها بعض دول العالم بعد الولايات المتحدة. فقد عدَّت أنقرة تطبيع الإمارات العربية المتحدة علاقاتها مع الاحتلال "خيانة للشعب الفلسطيني"، مشيرة إلى أنها تدرس إمكانية إغلاق سفارتها في أبو ظبي رداً على ذلك،[67] كما دانت خطوة التطبيع البحرينية، ورأت فيها "ضرباً لمساعي الدفاع عن الشعب الفلسطيني"،[68] وطالبت المغرب بألا يكون تطبيعه مع الاحتلال "على حساب القضية الفلسطينية".[69] وقد دانت تركيا تعهد كوسوفو بافتتاح سفارة لها في القدس،[70] وفتح دولة التشيك مكتباً لسفارتها في المدينة،[71] ونقل هندوراس سفارتها لها.[72]

تركيا والكيان الإسرائيلي:

لم يطرأ جديد على العلاقات بين تركيا والكيان الصهيوني خلال السنتين 2020 و2021، فما زالت العلاقات فاترة منذ سحب تركيا سفيرها في تل أبيب سنة 2018، على خلفية قرار ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس، واعتداء الاحتلال على مسيرات العودة في غزة.[73]

لكن يمكن رصد حالة من التذبذب خلال السنتين الأخيرتين، فقد أعلنت تركيا في 2020 رغبتها في إعادة العلاقات مع تل أبيب لسابق عهدها وتعيين سفير لديها، وختمت سنة 2021 بتكرار الرغبة نفسها، وهو الأمر الذي لم يحصل حتى كتابة هذا التقرير، لكن السنتين حفلتا كذلك بعدد من المحطات الخلافية بين الجانبين.

بدأت سنة 2020 بأنباء عن قرب تطوير العلاقات بين تركيا ودولة الاحتلال،[74] واستأنفت دولة الاحتلال رحلات الشحن الجوي إلى تركيا بعد انقطاع لعشر سنوات.[75] وتداولت بعض

التقارير الإخبارية اسم السفير التركي المفترض في تل أبيب،[76] إلا أن المسار لم يكتمل لعدة أسباب من بينها عدم حماس حكومة الاحتلال، واستمرار الانتقادات التركية لسياسات الاحتلال ضدّ الفلسطينيين،[77] بالإضافة إلى الاشتراطات من الطرفين لتطوير العلاقات.

فقد أعلنت حكومة الاحتلال، من جهتها، أنها أبلغت الجانب التركي أن تطوير العلاقات معه مشروط بإغلاق مكاتب حركة حماس في إسطنبول، التي تستخدم وفق ادعاء الاحتلال "لتوجيه الأنشطة الإرهابية في الضفة الغربية، وتجنيد الفلسطينيين للقيام بأنشطة إرهابية، وتمويلها".[78] وفي المقابل، سَرَدَ وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو خمسة شروط لبلاده لتحسين العلاقات مع الاحتلال، منها "وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، والتراجع عن الخطوات التي تستنزف حلّ الدولتين، والعودة إلى مباحثات السلام مجدداً، ووقف بناء المستوطنات غير الشرعية وسلب الأراضي الفلسطينية، والكف عن الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع القائم في القدس".[79]

من جهة أخرى، فقد شهدت السنتان 2020 و2021 عدة محطات توتر بين الجانبين، تأتي في مقدمتها معارضة أنقرة الحادة لمسار التطبيع بين الكيان الصهيوني وعدد من الدول العربية كما سلف ذكره، وهو أمر يمكن إحالته جزئياً للخلافات التركية مع الإمارات.[80] كما شكّل شرق المتوسط، والاتفاقات التي أبرمها الاحتلال مع اليونان بخصوص الغاز، ملفات توتير إضافية بين تل أبيب وأنقرة، حيث عدَّت الأخيرة اتفاق الربط الكهربائي بين الاحتلال واليونان وقبرص انتهاكاً لجرفها القاري،[81] علماً أن حكومة الاحتلال كانت قد أعلنت عن تواصل لها مع تركيا بخصوص ملف الغاز في شرق المتوسط.[82]

كما أعلنت تركيا في تشرين الأول/ أكتوبر 2021 عن إلقاء سلطاتها القبض على خمس شبكات تجسس إسرائيلية، ضمت 15 شخصاً عربياً بتهمة التجسس على تركيا والطلاب العرب ومؤسسات فلسطينية تعمل على أراضيها.[83] كما أوقفت السلطات التركية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 سائحَيْن إسرائيليَيْن بتهمة تصوير منزل الرئيس التركي في مدينة إسطنبول،[84] قبل أن تطلق سراحهما بعد ذلك بأيام.[85] واتصل رئيس كيان الاحتلال إسحق هيرتزوج بالرئيس التركي لشكره على إطلاق سراح الشخصين، وقال أردوغان خلال الاتصال إن علاقات بلاده بـ"إسرائيل مهمة لاستقرار الشرق الأوسط".[86] كما أجرى رئيس وزراء الاحتلال نفتالي بينيت اتصالاً هاتفياً شكر فيه أردوغان وحكومته على تعاونهما في الموضوع.[87]

وعلى إثر زيارة ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد لتركيا، وتوقيعه مذكرات تعاون مع الجانب التركي، قال الرئيس أردوغان إن "خطوات مماثلة" لما تمّ مع دولة الإمارات سيحصل مع "كل من مصر وإسرائيل".[88] وفي لقاء له مع الصحفيين، ولدى سؤاله عن إمكانية تبادل السفراء مع

الاحتلال، قال أردوغان إن "إسرائيل تدرك حساسياتنا، ونحن أيضاً نعرف حساسياتها. وبالتالي إذا تحركنا من خلال الحساسيات سنحل هذا الأمر".[89] وقد رجح أحد الكتّاب الصحفيين الأتراك حصول الأمر في النصف الأول من سنة 2022 أو بعده بقليل.[90]

ومن اللافت، أنه تمّ تداول خبر كشف شبكات التجسس الإسرائيلية بكثير من الفخر،[91] بينما لم يحظَ الحديث الرسمي عن الرغبة في تطوير العلاقات مع الكيان الإسرائيلي بنقاش واسع، ولم يُثر جدلاً كبيراً أو معارضة ملموسة في الداخل التركي، ربما لأن الخطوات العملية لم تتبلور بعد، وهو ما حصل لاحقاً، بداية 2022، حين الإعلان عن زيارة مرتقبة لرئيس الكيان هيرتزوج إلى تركيا.[92]

على الصعيد الاقتصادي، فلا يبدو أن أزمة سنة 2018، التي شملت سحب السفيرين وتراجع العلاقات الديبلوماسية، قد تركت أثراً كبيراً على حجم التبادل التجاري بينهما، بل استمرت التجارة بينهما في النمو المضطرد، وعلى صعيد الصادرات والواردات على حدّ سواء، باستثناء واردات تركيا من الكيان سنة 2020، وهو تراجع مؤقت يمكن عزوه لتداعيات جائحة كورونا في المقام الأول.

ارتفع التبادل التجاري من نحو 6 مليارات دولار أمريكي سنة 2018، إلى نحو 6.1 مليارات سنة 2019، وإلى نحو 6.2 مليارات دولار سنة 2020، وواصل ارتفاعه إلى نحو 8.4 مليارات دولار سنة 2021 (انظر جدول 7/1).

جدول 7/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل"
وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية 2018–2021 (بالمليون دولار)[93]

السنة	الصادرات التركية إلى "إسرائيل"		الواردات التركية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2021	6,357.6	4,764.2	2,047.1	1,902.2	8,404.7	6,666.4
2020	4,704.1	3,498	1,496.3	1,430.8	6,200.4	4,928.8
2019	4,463.8	3,208	1,600.8	1,757.6	6,064.6	4,965.6
2018	4,022.9	2,885.5	2,001.2	1,912.4	6,024.1	4,797.9

في المقابل، انخفضت الصادرات التركية إلى السلطة الفلسطينية بنسبة 14.4% سنة 2019، ثم عادت للارتفاع بنسبة 28.8% سنة 2020، وبنسبة 14.4% سنة 2021، لتصل إلى نحو 99.6 مليون دولار بعد أن بلغت نحو 79 مليون سنة 2018. وارتفعت الواردات التركية من

السلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ بنسبة 298% سنة 2020، لتصل إلى نحو 36 مليون دولار بعد أن كانت تبلغ نحو 9 ملايين دولار سنة 2019، ثم عادت للانخفاض بنسبة 68% سنة 2021 (انظر جدول 7/2).

جدول 7/2: حجم التبادل التجاري بين تركيا والسلطة الفلسطينية وفق الإحصاءات التركية 2018–2021 (بالألف دولار)[94]

السنة	الصادرات التركية إلى السلطة الفلسطينية	الواردات التركية من السلطة الفلسطينية	حجم التبادل التجاري
2021	99,596	11,536	111,132
2020	87,070	35,993	123,063
2019	67,595	9,034	76,629
2018	78,987	7,057	86,044

خلاصة واستشراف:

مما سبق، يمكن رصد الاتجاهات العامة التالية بخصوص مقاربة تركيا للقضية الفلسطينية والعلاقة مع الاحتلال خلال السنتين 2020–2021:

1. إن الرغبة التركية في تطوير العلاقات مع الكيان الصهيوني حقيقية ولها شواهدها الكثيرة، وهي رغبة منسجمة مع مسار تحسين علاقات أنقرة مع عدد من الدول العربية، وهي كذلك سعيٌ لتحسين العلاقات مع دولة الاحتلال على وجه التحديد، لما تتصوره أنقرة من تأثير إيجابي لذلك على علاقاتها المتوترة مع الإدارة الأمريكية الجديدة من جهة، ومدى أولوية ملف شرق المتوسط بالنسبة لها من جهة ثانية. وفي هذا الأخير، تلفت الأنظار تصريحات إسرائيلية رسمية تتحدث عن إمكانية ضمّ أنقرة لمنتدى غاز شرق المتوسط،[95] وغياب الاحتلال عن بعض البيانات التي نددت بأنشطة تركيا في شرق المتوسط،[96] في ظلّ الهدف الاستراتيجي التركي بخلخلة التحالف المواجه لها في القضية بقيادة اليونان.

2. إن العلاقات الاقتصادية والتجارية لم تتأثر إلا قليلاً بتراجع العلاقات السياسية والديبلوماسية بين الجانبين، بل هي في نمو متصاعد ومستمر، وهو أمر مرشح له الاستمرار في ظلّ حالة التعافي من تداعيات جائحة كورونا عالمياً، وكذلك التحديات المستجدة التي يواجهها الاقتصاد التركي مؤخراً لا سيّما على صعيد قيمة الليرة.

3. ثمة عقبات وموانع عديدة لمسار عودة العلاقات بين الجانبين لسابق عهدها، منها تشكك الاحتلال في نوايا تركيا واشتراطات الطرفين، إلا أن أياً منها ليس عائقاً حقيقياً يمكن أن يمنع التقارب بشكل كامل.

4. من الأمور التي تساعد على مسار التقارب؛ تقدم العلاقات مع الإمارات مؤخراً، وهي صاحبة علاقات متميزة مع دولة الاحتلال بعد التطبيع بينهما، وسقوط حكومة نتنياهو التي حمّلتها أنقرة طويلاً مسؤولية تردّي العلاقات بين الجانبين.

5. ليس من المتوقع أن تعود العلاقات بين أنقرة وتل أبيب لحالة التحالف الاستراتيجي التي كانت قائمة في تسعينيات القرن العشرين، ولا أن يؤدي تحسن العلاقات بينهما إلى تغيّر الخطاب التركي بما يخص القضية الفلسطينية عموماً والقدس على وجه التحديد. بل سيكون الأمر، خصوصاً في المرحلة الأولى، أقرب للتهدئة، وتدوير زوايا الخلاف. ومن المهم الإشارة إلى أن التقييمات في دولة الاحتلال بخصوص تركيا في الوقت الحالي ليست إيجابية، وأن عدداً من التقارير الإسرائيلية باتت تصنف تركيا على أنها "تهديد" لدولة الاحتلال.[97]

6. تلعب قضية غاز شرق المتوسط دوراً محورياً في نظرة تركيا للعلاقات مع الكيان الصهيوني، لكنه دور يحتمل الوجهَين، وليس محدد النتيجة مسبقاً. إذ تحتاج أنقرة لخلخلة التحالف المقابل لها، وتبحث عن شركاء لترسيم الحدود البحرية وفق رؤيتها لا رؤية اليونان. وهنا، تمثل دولة الاحتلال بالنسبة لتركيا شريكاً محتملاً ومنافساً/ خصماً قائماً في الوقت ذاته. ولذلك فإن موقف الاحتلال من تركيا فيما يتعلق بقضية الغاز من جهة، ومسار العلاقات التركية مع مصر ومدى قدرتهما على التوصل لاتفاق ما من جهة أخرى، سيكونان محدِّدين أساسيَّيْن لمسار العلاقات مع الاحتلال ومآلاته النهائية. ذلك أن تَوصُّل تركيا لاتفاق مع مصر، في حال حصل، يفترض أن يقلل من حاجة تركيا لإبرام اتفاق مع الكيان واندفاعها نحوه.

7. من المتوقع أن يكون لمسار التقارب بين تركيا والكيان الصهيوني تأثير سلبي على علاقات أنقرة مع الفلسطينيين، ولا سيّما حركات المقاومة التي تدخل العلاقات معها ضمن الاشتراطات الإسرائيلية. ومن المؤشرات الأولية على ذلك عدم حصول لقاء رسمي وعلني بين الرئاسة التركية وقيادة حركة حماس خلال معركة سيف القدس وبعدها.

8. إن مسار تقارب تركيا مع الدول العربية المذكورة، ومن باب أولى مع الكيان الصهيوني، ليس حتمياً ولا قطعياً ولا محددَّ المراحل والنتائج، وإنما هو مسار مدفوع بالأسباب والدوافع سالفة الذكر. ولذلك فهو معرّض لاحتمالات عديدة، منها النكوص عنه من أحد الطرفين، أو كليهما، أو التوقف فيه لدى محطة ما، في حال حدوث متغيرات مهمة تتعلق بالأسباب والدوافع، أو تطورات جذرية داخلية في تركيا أو الكيان، ولا سيّما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية نفسها.

في الخلاصة، تنتهي سنة 2021 واحتمالات عودة العلاقات الدبلوماسية بين تركيا ودولة الاحتلال أكبر من أي وقت مضى، إذ إن مسار التهدئة والتقارب أوسع منهما، ويشمل مختلف الأطراف في المنطقة، وقد نشهد قريباً تبادل السفراء بين الجانبين.

في المقابل، ليس من المنتظر أو المتوقع أن يكون هناك تراجع أو تغير جذري في مقاربة أنقرة للقضية الفلسطينية، ولا سيّما ما يتعلق بالوضع القانوني لمدينة القدس والاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، ولا سيّما أي عدوان على قطاع غزة.

لكن إعادة التموضع في الإقليم بعمومه، وبما يشمل تقارب تركيا مع عدد من خصومها التقليديين، يفترض أن تصطحب معها تغيراً ولو نسبياً أو جزئياً او تدريجياً في بعض العلاقات والمواقف، لا سيّما وأن الأطراف الأخرى مطالبة ببعض التغيير، وقد رُصدت إشارات على تغيرات حصلت بالفعل، إذ هذا هو منطق التقارب بعد خصومة.

ثالثاً: إيران

واجهت قضية فلسطين تهديداً استراتيجياً في سنة 2020 مع ما أطلق عليه "صفقة القرن"، التي بادر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الإعلان عنها في كانون الثاني/ يناير 2020. وتهديداً مماثلاً بالتطبيع المباشر الذي تمّ في السنة نفسها بين بعض الدول العربية (الإمارات، والبحرين، والسودان والمغرب) مع الكيان الإسرائيلي، والذي أطلق عليه "اتفاقات أبراهام". لكن سنة 2020 لم تكد تنصرم حتى تلقت تلك التهديدات صفعة قاسية في أيار/ مايو 2021 بعد معركة سيف القدس في فلسطين، والتي استمرت خلال الفترة 10–2021/5/21 وأطلقت عليها "إسرائيل" اسم "حارس الأسوار"، والتي كرّست معادلة المقاومة في غزة التي تدافع عن القدس وتحمي الأراضي الفلسطينية كافة.

كان لإيران مواقف مباشرة من هذه التهديدات والتحولات التي حصلت سواء في رفض "صفقة القرن"، وفي إدانة التطبيع المباشر مع "إسرائيل"، أم في الإشادة بالمقاومة البطولية في معركة سيف القدس، بالإضافة إلى مواصلة إيران تأكيد مواقفها الثابتة من قضية فلسطين والمقاومة ومن وجود الكيان الإسرائيلي. وقد كشفت هذه التحولات مدى تطور العلاقات بين إيران وبين حركات المقاومة في فلسطين.

واجهت إيران بدورها تحديات قاسية بين سنتي 2020 و2021؛ بعد اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني Qassem Soleimani في مطلع سنة 2020، والذي ردت عليه إيران بقصف قاعدة عين الأسد الأمريكية في العراق، وبعد اغتيال أحد أهم علماء إيران النوويين محسن فخري زادة Mohsen Fakhrizadeh في نهاية هذه السنة، وما ترك ذلك من توترات وتهديدات بمواجهات عسكرية، بعدما اتهمت إيران عملاء إسرائيليين بتنفيذ هذا الاغتيال. ففي توقعات معهد القدس للاستراتيجية والأمن Jerusalem Institute for Strategy and Security لسنة 2020، جاء أنه في حال كثّفت إيران من تخصيب اليورانيوم في النصف الأخير من 2020، ستتزايد احتمالات المواجهة مع "إسرائيل".[98] ورأى يعقوب نيغل Yaakov Nagel، مستشار الأمن القومي السابق

لبنيامين نتنياهو، أن على "إسرائيل" وحلفائها "العمل مع الولايات المتحدة، وأن يبقوا على تهديد عسكري ضدّ البرنامج النووي الإيراني".[99]

كما استمر الحصار الغربي الأمريكي الاقتصادي والمالي على إيران، في الوقت الذي لم تؤدِّ المفاوضات بين سنتي 2020 و2021 إلى أي نتيجة حول عودة الولايات المتحدة وإدارة بايدن إلى الالتزام بالاتفاق الذي وقّع مع إيران سنة 2015 حول برنامجها النووي، والذي انسحب منه الرئيس ترامب سنة 2018.

من "صفقة القرن" إلى التطبيع المباشر:

بدأت سنة 2020 بنذر سوداء مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ما أطلق عليه "صفقة القرن"، والتي تعهّد فيها أن تظل القدس عاصمة "غير مقسّمة" لـ"إسرائيل". وقال ترامب، في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض، وإلى جواره رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إن خطته "قد تكون الفرصة الأخيرة" للفلسطينيين.[100]

وصف المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي Abbas Mousavi "صفقة القرن" الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، بـ"صفقة شيطانية"، ورأى أن من وضعها مجموعة من "المجرمين والمحتالين".[101] أما المرشد الأعلى للثورة في إيران السيد علي خامنئي Ali Khamenei، فرأى أن "صفقة القرن" لن تتحقق. وقال في تغريدة له عبر تويتر: "رغماً عن أنوف المسؤولين الأمريكيين لن تتحقق بتوفيق من الله أبداً سياسة أمريكا الشيطانية والخبيثة المسماة صفقة القرن، كما أنهم يرتكبون حماقة رعناء بمساعيهم لتهويد بيت المقدس وقولهم بأنه يجب أن يكون بأيدي اليهود".[102] وقال خامنئي: "إن المشروع الأمريكي المتمثل بصفقة القرن سوف يموت قبل موت ترامب".[103]

وأقرّ مجلس الشورى الإيراني بالإجماع قانوناً ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، مع إعطائه صفة "عاجل جداً". ويؤكد القرار على أحقية الفلسطينيين الأصليين في أرض فلسطين التاريخية، ويلزم إيران بالتعامل مع القدس على أنها عاصمة أبدية لفلسطين. وتمّ التصويت لافتتاح سفارة افتراضية لإيران في القدس.[104]

ووصف وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف Mohammad Javad Zarif "صفقة القرن"، بأنها "كابوس للمنطقة والعالم". وكتب في حسابه عبر تويتر، "إن ما يسمى بـ"الرؤية من أجل السلام" هو ببساطة مشروع وهمي لمطور عقاري مُفلس، لكنه كابوس للمنطقة والعالم". وأضاف ظريف: "نأمل بأن يكون هذا جرس إنذار لجميع المسلمين الذين يسيرون في الطريق الخاطئ"، داعياً إلى الاتحاد من أجل فلسطين.[105]

ورأى مساعد قائد الحرس الثوري الإيراني يد الله جواني Yadollah Javani بدوره، أن "صفقة القرن ستكون بداية لفصل جديد في إطار المقاومة للفصائل الفلسطينية"، وأضاف: "عندما ننظر إلى محتوى هذه الخطة ندرك أنها خطة من طرف واحد ولا تضم طرفاً آخر يجعلها تثمر نتائج محددة، في الحقيقة ترامب وبخطته هذه كشف عن هزيمة صفقة أكبر خيانة في القرن... صفقة القرن إحدى الأخطاء الاستراتيجية التي لا يزال يرتكبها ترامب الأحمق".[106]

لكن "صفقة القرن" التي أعلن عنها الرئيس دونالد ترامب لم تحقق ما كانت تطمح إليه، فقد رفضتها القيادات الفلسطينية كافة بما فيها قيادة السلطة، ولم تتحمس لها دول عدة عربية وأجنبية على أساس أنها لا تحقق حتى ما نصّت عليه المبادرات الدولية لتحقيق "السلام" مثل حلّ الدولتين. ومع غياب الطرف الفلسطيني الذي لن تتحقق الصفقة من دونه، على الرغم من الوعود المالية الضخمة التي قدمها ترامب شرطاً للقبول بهذه الصفقة، بدا أن الصفقة لن تتم، وتراجع الاهتمام الإقليمي والدولي بها. وكانت عين ترامب من جهة ثانية على الانتخابات الأمريكية الرئاسية التي ستجري في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 2020، والتي سيواجه فيها منافسة قوية مع المرشح الديموقراطي جو بايدن، لذا أراد ترامب أن يحقق اختراقاً في الشرق الأوسط لتوظيفه لمصلحته في تلك الانتخابات. فإذا كانت "صفقة القرن" لم تتحقق، وواجهت صعوبات وتعقيدات عدة، فإن البديل سيكون بالنسبة إلى الرئيس الأمريكي هو التطبيع المباشر بين بعض دول الخليج (الإمارات والبحرين)، بالإضافة إلى السودان والمغرب مع "إسرائيل".

واجه هذا التطبيع العلني من فصائل المقاومة الفلسطينية، ومن الشعب الفلسطيني انتقادات حادة، واتُّهم من قاموا به بالخيانة، لكن إيران رأت في هذا الفعل بالإضافة إلى بُعده الفلسطيني تهديداً للأمن في المنطقة. ووجّهت إيران بلسان الرئيس حسن روحاني Hassan Rouhani تحذيرات مباشرة إلى كل من الإمارات والبحرين من "عواقب" التطبيع مع "إسرائيل". وقال روحاني خلال الاجتماع الأسبوعي لحكومته، إن "إسرائيل ترتكب المزيد من الجرائم في فلسطين كل يوم". وسأل الرئيس الإيراني "كيف يمكنكم مدّ أيديكم إلى إسرائيل، ومن ثم تريدون منحها قواعد في المنطقة؟ كل العواقب الوخيمة التي ستنتج عن ذلك ستقع على عاتقكم، أنتم الذين تقومون بأمر غير قانوني ضدّ أمن المنطقة".[107] ونُقل عن مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي قوله إن التحالف بين الإمارات و"إسرائيل" لن يصمد طويلاً، لأنه تحالف أشخاص وليس تحالف شعوب، مؤكداً أن ما جرى "وصمة عار" ستلاحق حكام الإمارات.[108]

وأصدرت وزارة الخارجية الإيرانية في 2020/8/14، بياناً دانت فيه بشدة إقامة العلاقات الديبلوماسية بين الإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني ووصفتها بـ"حماقة استراتيجية". وأكّد البيان بأن الشعب الفلسطيني وجميع الشعوب الحرة "لن تغفر أبداً تطبيع العلاقات مع

الكيان الغاصب والإجرامي". وأعربت وزارة الخارجية الإيرانية في البيان عن ثقتها بأن التاريخ سيثبت كيف أن هذا "الخطأ الاستراتيجي" من قبل الكيان الصهيوني، "وهذا الخنجر الذي طعنت الإمارات به بلا حقّ ظهر الشعب الفلسطيني بل المسلمين كلهم، سيؤدي على العكس إلى تقوية محور المقاومة".[109]

ورأت الخارجية الإيرانية في بيان آخر أصدرته في 2020/9/12، أنّه "من الآن فصاعداً، سيكون حكام البحرين شركاء في جرائم الكيان الصهيوني كمصدر تهديد دائم للأمن في المنطقة والعالم الإسلامي". ورأت الخارجية أن الاتفاق "خطوة مخزية ومذلة من قبل البحرين، لذبح تطلعات فلسطين وعدة عقود من النضال، وتحمل الشعب الفلسطيني المعاناة والآلام في مذبحة الانتخابات الأمريكية"، حيث يسعى ترامب للفوز بولاية ثانية في مواجهة منافسه المرشح الديموقراطي جو بايدن.[110] أما بالنسبة للتطبيع بين المغرب و"إسرائيل"، فقد رأى مستشار المرشد الإيراني للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي Ali Akbar Velayati "في هذه الصفقة تعترف أميركا رسمياً بسيادة المغرب على الصحراء الغربية في مقابل خيانة المغرب للإسلام ومبادئ فلسطين".[111]

وقال نائب قائد الحرس الثوري اللواء علي فدوي Ali Fadavi إن بلاده لن تسمح بفتح أبواب المنطقة لـ"إسرائيل"، مؤكداً أن الدول التي تتعاون مع "إسرائيل" لن تكون بمأمن من تداعيات خطوات التطبيع، و"أن قصور حكامها الزجاجية لن تحميهم أمام قوة الثورة الإسلامية، ولن تصمد أمام أحجار أطفال فلسطين".[112] وقال رئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف Mohammad Baqer Qalibaf، إن "قرار التطبيع الذي فرضته الإدارة الأمريكية على بعض الدول العربية، سيؤدي الى زعزعة الأمن في المنطقة".[113] وقال حسين أمير عبد اللهيان Hossein Amir-Abdollahian، مساعد رئيس البرلمان: "كلما زادوا من شدة الحظر علينا سوف نقوم بزيادة دعم المقاومة في المنطقة".[114]

ووصف الأمين العام لمجمع تقريب المذاهب الإسلامية حميد شهرياري Hamid Shahriari تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني بأنها "خيانة للقرآن الكريم وإعراض عن رسول الله (ص)"، وأكد أن هذا التطبيع "لن يجلب لحكام الإمارات سوى الذل والهوان بين العرب".[115]

كان الموقف الإيراني واضحاً من رفض أي عملية تطبيع مع "إسرائيل"، ومنسجماً مع ثوابت إيران من لا شرعية الكيان الإسرائيلي. وقد عبّرت إيران بمستوياتها السياسية والقيادية والعسكرية المختلفة عن هذا الرفض. كما ربطت إيران بين هذا التطبيع وتضييع القضية الفلسطينية والتآمر على الشعب الفلسطيني من جهة، وتهديد الأمن في المنطقة من جهة ثانية، خصوصاً وأن أهم مبررات وذرائع التطبيع من الجانبين الإسرائيلي والخليجي كانت مواجهة إيران "العدو المشترك"، وبناء منظومات أمنية وعسكرية واستخبارية مشتركة يكون هدفها التجسس على

إيران وعلى أنشطتها وعلاقاتها. ولعل هذا ما أشارت إليه التصريحات الإيرانية من أن التطبيع سيؤدي إلى "زعزعة الأمن في المنطقة"، وإلى أن الدول التي تتعاون مع "إسرائيل" لن تكون بمأمن من تداعيات خطوات التطبيع. وقد رأت إيران في مثل هذه الخطوة محاولة لمحاصرتها عبر دول الخليج.

ووفق موقع عربي بوست، فمع تكثيف إدارة ترامب حملتها للضغط على طهران، انتهز نتنياهو الفرصة السانحة خلال السنوات الأخيرة لتطويق الوجود الإيراني في الشرق الأوسط. وفي حين كانت طهران "قد تمكنت خلال السنوات الأخيرة من تأمين حضورٍ قوي لقوات موالية لها في محيط إسرائيل، انقلب الأمر لتصبح تل أبيب هي التي تطوّق إيران الآن أكثر من أي وقت مضى"، حسبما ورد في تقرير لموقع ريسبونسيبل ستايتكرافت Responsible Statecraft الأمريكي.[116]

عندما سارعت بعض دول الخليج إلى التطبيع كانت تستعجل تقديم خدمة لترامب قبل الانتخابات الرئاسية. لكن هذا الأخير فشل في الانتخابات، وخسرت هذه الدول الرهان على عودة ترامب. وكان التطبيع في الوقت نفسه خدمة لنتنياهو في مواجهة أزمته الداخلية ومعركته السياسية. لكن نتنياهو فشل أيضاً في العودة إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وخسرت هذه الدول أيضاً الرهان على عودة نتنياهو. إلا أن مسيرة التطبيع لم تتوقف واستمرّ الرهان عليها إرضاء لـ"إسرائيل" التي لا ترغب في عودة الإدارة الأمريكية إلى الاتفاق النووي مع إيران، كما أعلن عن ذلك الرئيس بايدن.

لقد رأى الإسرائيليون أن التطبيع سيتيح تشكيل جبهة أو محور إسرائيلي – خليجي ضدّ إيران "العدو المشترك". وقال وزير الدفاع الإسرائيلي، بني جانتس، إن "اتفاقيات التطبيع (بين إسرائيل ودول عربية) تعزز القتال ضدّ إيران". وأضاف: "لدينا مصالح مشتركة، كلنا نتشارك في الكفاح ضدّ العدوان الإيراني وتطوره النووي، الذي يهدد المنطقة والعالم، وسنخلق جبهة موحدة ضده".[117]

ولذا على الولايات المتحدة من المنظور الإسرائيلي التوصل إلى اتفاق جديد يشمل البرنامج الإيراني للصواريخ البالستية، وجميع الصواريخ الأخرى، وخيارات طهران الاستراتيجية في الشرق الأوسط. وأن من واجب البيت الأبيض "الحفاظ على المعسكر المؤيد للغرب والمناهض لإيران، الذي يتبلور في الشرق الأوسط بعد توقيع اتفاقات أبراهام"، لكونها أوجدت "بنية تحتية محتملة لتعاون وثيق وواسع النطاق ضدّ إيران".[118]

كما أكدت المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت Kelly Craft أن التعاون العسكري المباشر بين الإمارات و"إسرائيل"، يستهدف مواجهة "تهديدات" إيران، وأن المزيد من الدول العربية والإسلامية ستطبّع مع تل أبيب. وقالت كرافت، في الجلسة الدورية لمجلس الأمن حول الشرق الأوسط، إن "التعاون العسكري المباشر بين إسرائيل والإمارات سيفيد

المنطقة بكاملها، عبر مواجهة التهديد الذي تشكله أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه".[119]

وقال جاريد كوشنر، مستشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب: "إذا فكّرت في الأشخاص الذين لا يريدون أن تتوصل السعودية وإسرائيل إلى اتفاق سلام، فإن الرافض الأول لذلك هو إيران". وهذا يدل على "أنه ربما يكون الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله".[120]

استهدف التطبيع الذي جعل إيران "العدو المشترك" لـ"إسرائيل" والعرب الترويج لوعي جديد ولثقافة مغايرة للثقافة التي سادت طوال العقود الماضية، والتي ترى أن "إسرائيل" هي العدو الأساسي، وأن فلسطين هي القضية المركزية للعرب والمسلمين. أرادت "إسرائيل" تحويل هذا الوعي العدائي باتجاه إيران، وتقديم نفسها دولةً تبحث عن "السلام"، وأنها، بخلاف إيران، لا تشكل تهديداً لأي من الدول العربية، ودول الخليج تحديداً. وكان من اللافت والغريب في هذا الإطار أن يذهب بعض المتحدثين الخليجيين في بعض الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي في بعض دول الخليج إلى تبرير الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين على أساس أن اليهود هم أصحاب الحق تاريخياً في فلسطين، كما ألقت بعض الشخصيات الإعلامية والسياسية والجامعية في تلك القنوات المسؤولية على الشعب الفلسطيني في حصول النكبة، وفي تهجير الفلسطينيين من أرضهم، بما يُفهم من سكوت أنظمتهم السياسية عنهم، نوعاً من التشجيع الضمني لإيجاد مناخات سلبية تجاه الفلسطينيين، ومناخات أنسب للتطبيع. لكن تلك الجهود لتغيير الوعي باتجاه التطبيع والتصالح مع "إسرائيل" واجهت انتكاسة كبيرة مع معركة سيف القدس التي خاضتها المقاومة في غزة دفاعاً عن كل فلسطين.

معركة سيف القدس:

لم تنقضِ بضعة أشهر على فوز الرئيس الأمريكي بايدن حتى استأنفت "إسرائيل" سياستها التوسعية العدوانية من خلال الاعتداء على المسجد الأقصى، ومحاولات تهجير سكان حي الشيخ جرّاح في القدس في مطلع شهر أيار/ مايو 2021. لكن القيادة الإسرائيلية لم تتوقع أن تنخرط المقاومة في غزة في هذه المواجهة، وأن تنفذ تهديداتها بقصف عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة رداً على تلك الاعتداءات، وهي العملية التي أطلقت عليها قيادة المقاومة "سيف القدس". لقد أحدثت هذه المواجهة في تفاصيلها وفي تداعياتها هزّة كبيرة في نظرية العدو الأمنية التي قامت على الردع، والحرب الاستباقية وسرعة الحسم، ومنع تهديد الجبهة الداخلية،... وقد اعترفت قيادات العدو ومعظم المحللين العسكريين والسياسيين الإسرائيليين بالفشل في هذه المواجهة، وبالفشل في تقدير قدرات المقاومة بما في ذلك أنواع الصواريخ ومدياتها. والأهم في هذه المواجهة التي استمرت 11 يوماً من القصف الصاروخي للمقاومة، ليس فقط امتلاك المقاومة لزمام المبادرة حتى لحظة

وقف إطلاق النار، بل هو انخراط أبناء فلسطين في مدنها وبلداتها كافة في التحركات الشعبية التي حصلت تأييداً للمقاومة، بحيث أمكن القول إن سيف القدس أسقطت معادلة توزع الشعب الفلسطيني، وتباين أهدافه بين قطاع غزة والضفة الغربية وأراضي الـ 48.

مع هذا الانتصار البارز الذي حققته المقاومة في هذه المواجهة، لم تتلقَ قيادة المقاومة أي رسالة من أي مسؤول عربي أو إسلامي باستثناء مرشد الثورة في إيران السيد علي خامنئي الذي وجَّه رسالة إلى الشعب الفلسطيني، وإلى "الفصائل الجهادية والسياسية" هنّأهم فيها بانتصار المقاومة الفلسطينية في حرب الـ 11 يوماً ضدّ الكيان الصهيوني، وقد أكد أن تجربة التعاون بين الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي الـ 48 والمخيمات، رسمت آفاق المستقبل للفلسطينيين. وأكد المرشد في رسالته على أن "توقيت بدء المعارك وإيقافها هو ما يحدده القادة الجهاديون والسياسيون الفلسطينيون، لكن الإعداد والجهوزية والحضور من موقع القوة في الساحة أمور لا يمكن أن تتوقف". وتوجّه المرشد في رسالته إلى العالم الإسلامي قائلاً، "العالم الإسلامي مسؤول دائماً تجاه قضية فلسطين، وعليه تكليف ديني". وأضاف: "فعلى الدول الإسلامية أن تنزل إلى الميدان بكل صدق وإخلاص دعماً للشعب الفلسطيني، إن كان ذلك في تعزيز قوته العسكرية، أو الدعم المالي الذي هو بحاجة إليه اليوم أكثر من ذي قبل، أو لإعادة بناء البنى التحتية والدمار الحاصل في غزة".[121]

وكانت الخارجية الإيرانية قد ندّدت بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والقدس المحتلة، داعية المجتمع الدولي والدول العربية والإسلامية إلى القيام بواجباتها ومسؤولياتها لوقف المجازر الصهيونية وشلال الدم الفلسطيني. وقالت الخارجية في بيان لها: "إنّ لِلشَّعبِ الفِلِسطيني الّذي يُناضِلُ من أجلِ استعادةِ كافة حقوقِه، الحقَّ الطبيعيَّ في الدّفاعِ عن نفسِه، وأنَّ المقاوَمةَ المشروعةَ هي السَّبيلُ الوحيدُ لِمواجَهةِ العُدوانِ والاحتلال".[122]

وأكَّد الرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي Ebrahim Raisi من جهته، خلال اتصال هاتفي بينه وبين كل من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة، في تموز/ يوليو 2021، أن إيران مستمرة في دفاعها عن فلسطين، وثابتة في دعم شعبها حتى تحرير القدس.[123] وأكد رئيسي، لدى استقباله إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في 2021/8/6 "أن نظرية المقاومة في فلسطين قد أتت وستؤتي أُكُلها، وأن ما يقرر مستقبل فلسطين والمنطقة هو كفاح المجاهدين ومقاومة الجهاديين".[124]

ووجّه قائد فيلق القدس الإيراني إسماعيل قاآني من جهته، رسالة إلى محمد الضيف، قائد كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، وأكرم العجوري قائد سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، قال فيها: "هذه المعركة فتحت زمناً جديداً في الصراع مع

العدو" وشدّد على أن "مقاومتكم تكتب بالدم والنار معادلة أن العدو لا يمكن أن يستفرد بالقدس من دون ردّ رادع. وقائد الثورة الإسلامية الإمام خامنئي أكد أن الخط الانحداري لزوال العدو بدأ ولن يتوقف". وأضاف: "يعلم العدو أن فلسطين اليوم ليست وحدها، بل معها محور مقاوم يزداد اتساعاً وقوةً وتماسكاً"، مؤكداً أن "القدس هي بوصلة محور المقاومة وقبلة جهاده"، و"لن يهنأ لنا عيش ولن يقرّ لنا قرار حتى زوال الكيان الغاصب وتحرير كل ذرة تراب من تراب فلسطين".[125]

خرجت "إسرائيل" من هذه المواجهة، وربما لأول مرّة، وهي تناقش في أوساطها الإعلامية وفي مؤسساتها السياسية والأمنية مستقبل "إسرائيل" نفسها، بعدما كشفت تلك المواجهة حجم مخاوف المستوطنين من فقدان الأمن والاستقرار والبقاء في "إسرائيل"، بعد أن وصلت صواريخ المقاومة إلى كل البلدات والمدن التي يعيشون فيها. وبعدما تبين التنسيق بين المقاومة في غزة والمقاومة في لبنان، أكد رئيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة، يحيى السنوار، "أن ما حدث كان مجرد مناورة لما سيحدث من حرب إقليمية ومواجهة مفتوحة، لافتاً إلى أن الصواريخ التي خرجت من لبنان كانت بتنسيق كامل بيننا وبين المقاومة اللبنانية".[126]

ومن المعلوم أن "إسرائيل" تخشى من اندلاع مواجهة على أكثر من جبهة لا تستطيع معها حماية مستوطنيها، أو تطبيق عقيدتها القتالية في سرعة الحسم والتفوق وتقليص أمد الحرب. لا بل باتت الخشية الإسرائيلية أشد وضوحاً تجاه المخاطر المستقبلية على الكيان نفسه بعد هذه المواجهة، وبعد ملامح تشكّل التهديد الإقليمي المشترك للمقاومة.

تطور العلاقة مع المقاومة:

سبق معركة سيف القدس لقاءات ومواقف وتصريحات عدة بيّنت حجم التطور في علاقات إيران مع حركة حماس بشكل خاص ومع باقي فصائل المقاومة عموماً. فقد استقبلت إيران رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، في مراسم تشييع الشهيد سليماني الذي اغتالته طائرات أمريكية مسيّرة في بغداد. وتحدث هنية في أثناء التشييع وقال: أتينا من فلسطين "لنقدم التعازي لسماحة القائد السيد علي الخامنئي ولجمهورية إيران الإسلامية قيادةً وحكومةً وشعباً باستشهاد القائد قاسم سليماني"، وتابع: "نقف اليوم لنعبر عن مشاعرنا الصادقة تجاه أخ عزيز وشهيد قائد قدّم لفلسطين وللمقاومة ما أوصلها إلى ما وصلت إليه"، وأطلق على سليماني لقب شهيد القدس.[127] ورافق هنية وفد رفيع المستوى من حماس، والتقى القيادات الإيرانية والقائد الجديد لفيلق القدس إسماعيل قاآني.[128]

وأقامت فصائل فلسطينية في غزة بيت عزاء لقاسم سليماني في ساحة الجندي المجهول الرئيسية، وسط مدينة غزة، حسبما نقلت وكالة الأنباء الألمانية Deutsche Presse-Agentur. كما حمّلت

حماس في بيان لها الولايات المتحدة الأمريكية "المسؤولية عن الدماء التي تسيل في المنطقة العربية"، مشيرة إلى أن سليماني "كان له دور بارز في دعم المقاومة الفلسطينية في مختلف المجالات".[129] وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن "إسرائيل" نقلت رسائل تحذير إلى حماس والجهاد عبر مصر من مغبة المشاركة في أي ردّ انتقامي لمقتل سليماني انطلاقاً من قطاع غزة.[130]

من جهة أخرى، قال نائب رئيس حركة حماس في قطاع غزة خليل الحيّة: "علاقتنا مع إيران لم تتغير منذ أكثر من عشرين عاماً، ولن نقطعها مهما كلف الثمن".[131] في الإطار ذاته، علّقت كتائب القسام قائلة إن سليماني كان قد "ركز الكثير من جهده وجهاده تجاه العمل على زوال الكيان الصهيوني وكنسه عن أرض فلسطين، وعمل على تقديم كافة أشكال الدعم للمقاومة لمجابهة العدو الصهيوني".[132] وقال الناطق باسم سرايا القدس أبو حمزة، إنّهم يودعون "قائداً مجاهداً لطالما بثّ الرعب في قلب أمريكا والكيان الصهيوني". كما أكّد أن سليماني قد "أشرف على امتداد عقدين من الزمان على الدعم المباشر لفلسطين ونقل الخبرات العسكرية والأمنية لمجاهديها".[133]

تعرّضت حماس للانتقاد من بعض القوى السياسية والإعلامية العربية بسبب زيارة هنية لطهران والمشاركة في تشييع سليماني. في حين أن مثل هذه الأصوات لم تتوجه بالنقد أو بالاعتراض على عمليات التطبيع ("اتفاقات أبراهام") التي حصلت بين بعض الدول العربية و"إسرائيل". علماً بأن زيارة هنية لم تكن مفاجئة، ولم تكن من خارج تطور العلاقات بين حماس وإيران. وهي لم تكن كذلك من خارج سياق الحصار الذي تتعرض له حماس من دول عربية وضعتها على لائحة "الإرهاب"، وتقوم بتطبيع علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي.

واكتفى إسماعيل رضوان، القيادي في حركة حماس، في ردّه على منتقدي تعزية حماس في اغتيال سليماني أو مشاركة هنية في تشييعه، بالقول إن "حماس وفيّة لحلفائها، وحماس بجناحيها السياسي والعسكري، حظيت بدعم سليماني، الذي حرص على توفير الإسناد اللازم لها، ووقف معها، ولذلك يأتي موقفنا المتضامن مع إيران كجزء من الوفاء لها، ورفضاً للجريمة الأمريكية، وتنسيقاً لمواقف محور المقاومة للتعامل مع المرحلة القادمة، وتأكيد استمرار دعم المقاومة رغم اغتيال سليماني".[134]

إيران وحماس بعد معركة سيف القدس:

اختلفت نتائج ما بعد معركة سيف القدس عن سابقاتها من المواجهات بين حماس وبين جيش الاحتلال الإسرائيلي. فلأول مرة تؤكد المواقف والتصريحات العلنية من جهة حماس على العلاقة المباشرة بين دعم إيران وبين إنجازات المقاومة؛ كما فعل رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية الذي استعرض نتائج سيف القدس مع قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء حسين سلامي Hossein Salami، وعبّر هنية "عن تقديره العميق لمواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية في

الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، ومواقفها الثابتة تجاه حقوق شعبنا في مختلف المجالات السياسية والميدانية".

كما أشاد اللواء سلامي من جهته بـ"الإنجاز الذي حققته المقاومة الفلسطينية"، وقال: "إنّ لهذه المعركة ما بعدها على مختلف الصعد"، مجدداً التأكيد على "استعداد الجمهورية الإسلامية تقديم كل أشكال المساعدة للشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة في مختلف المجالات"، وقال: "إيران لن تتخلف عن دورها في هذا المجال".[135]

وقد سبق ذلك أن توجّه إسماعيل هنية، بالشكر لإيران التي دعمت حماس بـ"المال وبالسلاح وبالتقنيات"، وذلك في أول ظهور له بعد إعلان وقف إطلاق النار في 2021/5/21، مؤكداً الاستعداد لما بعد المواجهة العسكرية الأخيرة مع "إسرائيل".[136] وفي اتصال هاتفي مع الرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي، لتهنئته بفوزه بالانتخابات الرئاسية، أعرب هنية عن قوة العلاقة بين الحركة وإيران، ووصفها بأنها "قوية وراسخة وثابتة"، وأشاد هنية وفق بيان للحركة بالدعم الذي تقدمه طهران لفلسطين في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي.[137] وقال الرئيس الإيراني الجديد، خلال اتصال هاتفي بينه وبين كل من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة، إن "هذه المعركة فتحت صفحة جديدة في المقاومة أمام المحتلين، وأثبتت أن المقاومة خيار استراتيجي لحل القضية الفلسطينية". كما دان رئيسي مواصلة الحصار على غزة، مؤكداً أن هذا الحصار يتعارض وقواعد القانون الدولي، وأنه لا بدّ أن ينتهي هذا الحصار.[138]

وفي مقابلة لهنية مع قناة العالم، أكد أن:

> المقاومة في فلسطين هي جزء من تيار المقاومة الواسع في المنطقة، ونحن على علاقة استراتيجية مع إخواننا في الجمهورية الإسلامية، مع إخوتنا في حزب الله، مع أطراف كثيرة في المنطقة، وليس سراً بأن أقول إن الجمهورية الإسلامية لها دور مهم جداً في بناء هذه القوة التي ظهرت خلال معركة سيف القدس، وأيضاً هذا التبادل المعلوماتي الاستخباراتي مع المحور كان له دور في هذه المعركة،... نحن ندير معركتنا مع العدو على قاعدة جبهة موحدة تجاه قضية مركزية وتجاه القدس.

ورأى هنية أن حضور قادة المقاومة وممثليها في الصف الأول من احتفال تنصيب الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي هو تكريم للمقاومة، ورسالة من الجمهورية الإسلامية بأن "هذه المقاومة هي في موقع الاحتضان والشرعية السياسية، وهي اليوم تحت قبة مجلس الشورى تشارك في أحد أو أهم الأحداث بالنسبة للنظام الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية". وأشار هنية إلى سليماني الذي كان دوره "محورياً في بناء هذه القوة ودعم هذه المقاومة على أرض

فلسطين، خاصة بدا هذا يتشكل بشكل واضح جداً عشية الحرب الأولى على قطاع غزة عام 2008 و2009 قبلها بقليل، ثم واكب دوره الشهيد في استراتيجية مراكمة القوة، وتطوير الخطط الدفاعية، وتوفير الدعم المالي واللوجستي للمقاومة".[139]

كما ثمّن المتحدث العسكري باسم سرايا القدس، أبو حمزة عالياً "دور الجمهورية الإسلامية في إيران، وكل قوى محور المقاومة، التي أمدت مقاومتنا بالسلاح والخبرات، وكانت سنداً وظهيراً حقيقياً في تعزيز قدرات المقاومة المادية والفنية"، وأضاف: "نقول لهم أنتم شركاء نصرنا، وسندخل الأقصى معاً".[140]

لم يتوقع كل الذين شاركوا في الإعداد لـ"صفقة القرن" أو لعمليات التطبيع في ما أطلقوا عليها "الاتفاقات الإبراهيمية"، بين سنتي 2020 و2021، أن تندلع معركة سيف القدس، وأن تعيد هذه المعركة قضية فلسطين وقضية القدس إلى واجهة الاهتمام والتعاطف الشعبي العربي والإسلامي. ويمكن القول إن كل التصورات التي بنيت عليها مشاريع القضاء على المقاومة في فلسطين، وكل مخططات تهميش القضية الفلسطينية أو استبدالها بأولويات أخرى؛ مثل التعاون والتطبيع مع "إسرائيل"، أو العداء لإيران، قد فشلت وتضاءل الترويج لها في وسائل إعلام الدول التي قامت بالتطبيع، وشعرت هذه الدول نفسها بالإحراج الشديد، وهي تشهد تلك المواجهات البطولية للمقاومة، وتلك التحركات الشعبية على امتداد أراضي فلسطين كلها، التي لم يستطع حتى الإعلام الغربي أن يتجاهلها.

لقد تشكّلت معادلات جديدة على أرض الواقع بعد معركة سيف القدس، بعدما سددت المقاومة في غزة ضربة قوية لـ"صفقة القرن" ولمشاريع التطبيع، وبعدما تبيّن حجم التعاون والتنسيق بين المقاومة وبين إيران ومحور المقاومة.

بات من المتوقع، بعد هذه المعادلات الجديدة، وبعد التأكيد على الترابط الإقليمي بين أطراف محور المقاومة في أي معركة مقبلة مع "إسرائيل"، أن تواجه حماس وفصائل المقاومة التي تجاوزت إنجازاتها في معركة سيف القدس غزة إلى فلسطين كلها، المزيد من محاولات الاحتواء والحصار والتضييق، والمزيد من مشاريع الربط بين دعم الإعمار في غزة وبين الالتحاق بالعملية السياسية والاعتراف بـ"إسرائيل". وفي هذه الأثناء، ستستمر إدارة بايدن في سعيها لمزيد من التطبيع العربي مع "إسرائيل"، ولمزيد من الترويج لخيار التسوية وأولوية الإعمار على أولوية المقاومة. في الوقت الذي تؤكد التجارب السابقة كلها أن "إسرائيل" لن تتوقف عن التفكير في التحضير لجولات أخرى من التصعيد، ومن محاولات القضاء على المقاومة. وهو ما يعني بالنسبة لفصائل المقاومة في مواجهة ذلك كله، الاستمرار في مراكمة القدرات النوعية والتسليح والتدريب، وتطوير العلاقة مع قوى المقاومة.

رابعاً: دول إسلامية أخرى:

ماليزيا:

لم تغيّر التحولات الاستراتيجية في المنطقة خلال سنتي 2020–2021 من سياسات ماليزيا تجاه القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من ضغوط الإدارة الأمريكية لتكريس وجود الكيان الإسرائيلي كـ"دولة" طبيعية في المنطقة، وتوافق ذلك مع رغبة بعض دول المنطقة في بناء شراكة جديدة علنية مع الكيان الإسرائيلي، وتسويق ذلك بين دول المنطقة العربية والإسلامية، إلا أن ذلك لم يمنع ماليزيا من الاستمرار في الدفاع عن الحق الفلسطيني وعن رفض الخطة الأمريكية لـ"السلام" أو ما سمي بـ"صفقة القرن". وقد عبّر عن هذا الموقف رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد Mahathir Mohamad في كلمة له أمام المؤتمر الثالث لرابطة برلمانيين من أجل القدس، الذي عُقد في شباط/ فبراير 2020 في العاصمة الماليزية كوالالمبور بقوله "إن خطة السلام، المعروفة باسم "صفقة القرن"، المقترحة من جانب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تقدم مدينة القدس للجانب الإسرائيلي على طبق من فضة، في تجاهل تام لمشاعر ملايين المسلمين والمسيحيين في العالم". وأضاف محمد: "إن هذه الصفقة لن تجلب سوى مزيد من الصراع في المنطقة، وسوف تثير مشاعر غضب مليارات الأشخاص في العالم".[141]

وفي سياق الدعم المستمر للشعب الفلسطيني، دعا ملك ماليزيا، السلطان عبد الله أحمد شاه Abdullah Ahmad Shah، جميع الماليزيين من مختلف الأعراق والأديان للصلاة من "أجل خير الفلسطينيين الذين تضطهدهم إسرائيل". مؤكداً دعمه للجهود الماليزية الرامية لمواصلة العمل مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي، الذين يعارضون مخطط "إسرائيل" لضم أراضٍ فلسطينية.[142]

وكان من اللافت، أنه في ظلّ موجة التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي، استقبلت ماليزيا وفداً من قيادات حركة حماس، حيث قام رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية على رأس وفد من الحركة بزيارة ماليزيا في كانون الثاني/ يناير 2020، وأجرى هنية خلالها لقاءات مع مختلف المكونات الماليزية في مختلف المستويات الرسمية، والبرلمانية، والحزبية، ومؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها رئيس وزرائها مهاتير محمد. وبحسب البيان الصادر عن حركة حماس فقد "ركز رئيس الحركة خلال لقاءاته على خطورة صفقة القرن ورفضها، وضرورة توحيد الجهود العربية والإسلامية لإجهاضها كونها تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، والنيل من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني".[143]

كما استعرض هنية "الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعانيها الفلسطينيون في مختلف أماكن وجودهم، في الضفة وقطاع غزة، خصوصاً في ظلّ الحصار الخانق والتضييق الذي يمارسه الاحتلال ضدهم، وكذلك أوضاع اللاجئين في مخيمات اللجوء، وضرورة تلبية احتياجاتهم الإنسانية وصولاً إلى تطبيق حقهم بالعودة". وأشاد هنية "بالعلاقة مع ماليزيا بكل مكوناتها، والتي تعكس عمق الانتماء والأخوة التي لمسها خلال اللقاءات المتعددة التي أجراها، والتي تأتي في سياق جهوده السياسية لدعم القضية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني، وإجهاض محاولات الالتفاف على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني".[144]

وفي موقف سياسي يعكس حقيقة الموقف الرسمي والشعبي من القضية الفلسطينية، طالب البرلمان الماليزي، بإجماع ممثليه من الحكومة والمعارضة، بطرد "إسرائيل" من الأمم المتحدة، رداً على خطط ضمّ مزيد من الأراضي الفلسطينية. وقد سلَّم وفد برلماني يمثل مختلف الأطياف السياسية الماليزية، مذكرة بهذا الخصوص للسفارتين الأمريكية والفلسطينية ومكتبي الأمم المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) The Association of Southeast Asian (ASEAN) في كوالالمبور، كما دان البرلمان تطبيع الإمارات مع الكيان الإسرائيلي لأنه يضرّ بالقضية الفلسطينية.[145]

وفي الاتجاه ذاته، تبنى المؤتمر العام السنوي للحزب الإسلامي الماليزي (باس) Malaysian Islamic Party (PAS) قراراً بالإجماع يُدين فيه تطبيع الإمارات والبحرين علاقاتهما مع "إسرائيل"، وندّد الحزب بموقف الجامعة العربية من قضية التطبيع. كما أعلن الحزب أن مجلس العلماء التابع له رفع توصية بتحريم إقامة علاقات مع الكيان الإسرائيلي وتجريم التطبيع معه، للجمعية العمومية للحزب.[146]

وخلال قمة آسيان التي عُقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، أكد رئيس الوزراء الماليزي محيي الدين ياسين Muhyiddin Yassin على تضامنه مع الشعب الفلسطيني، وقال ياسين "الحل الوحيد القابل للتطبيق في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو من خلال حلّ الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وبتحديد القدس الشرقية عاصمة لفلسطين".[147]

وعلى الرغم من المحاولات الإسرائيلية للترويج بأن الكيان الإسرائيلي قد يحدث اختراقاً جديداً في مجال التطبيع مع دول في جنوب شرق آسيا، مع الإشارة إلى كل من ماليزيا وإندونيسيا، إلا أن وزير الخارجية الماليزي سيف الدين عبد الله Saifuddin Abdullah نفى هذه المزاعم.[148]

وفيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار/ مايو 2021، قال محيي الدين ياسين، رئيس الوزراء الماليزي، إن هجوم الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، هو عمل ينتهك القانون الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وطالب

الأمم المتحدة باتخاذ إجراء حاسم ضدّ الكيان الإسرائيلي. وأعرب ياسين عن أسفه من تصرف مجلس الأمن الذي تعذّر عليه إصدار أي بيان بشأن التطورات في فلسطين، خصوصاً بعد استشهاد 139 فلسطينياً وإصابة المئات بجروح، وذلك فقط بسبب اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية.[149]

إندونيسيا:

تأتي أهمية الدعم الإندونيسي للقضية الفلسطينية على اعتبار أنها أكبر دولة إسلامية، ولعل هذا السبب الذي جعل الكيان الإسرائيلي يندفع بشدة في محاولة تطبيع علاقاته معها، وهو ما ظهر خلال السنوات الماضية من خلال تصريحات إسرائيلية بأنه من المحتمل توقيع اتفاق تطبيعي مع دول في جنوب شرق آسيا.[150]

وعلى الرغم من الإغراءات والضغوط التي مارستها إدارة الرئيس ترامب على إندونيسيا، إلا أن ذلك لم يدفع إندونيسيا نحو توقيع اتفاق تطبيعي مع الكيان الإسرائيلي، حيث نُقل عن أدام بويهلر Adam Boehler، الرئيس التنفيذي لوكالة التنمية الدولية الأمريكية U.S. Agency for International Development (USAID)، قوله إن الوكالة تستطيع مضاعفة استثماراتها في إندونيسيا التي تبلغ حالياً نحو مليار دولار، إذا أقامت جاكرتا علاقات ديبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي، وأضاف: "نحن نتحدث معهم (إندونيسيا) بشأن هذا الأمر... إذا كانوا مستعدين لذلك سيسعدنا أن نقدم لهم دعماً مالياً أكبر مما نقدمه بالفعل".[151]

وكان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قد شكر الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو Joko Widodo على الموقف الإندونيسي الرافض للتطبيع، حيث صرَّح ويدودو قائلاً: "رغم التغيرات المتسارعة في الشرق الأوسط، إلا أن إندونيسيا لن تقوم بأي خطوات للتطبيع مع إسرائيل، إلى حين تحقيق السلام الدائم والشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين". وأضاف إن "إندونيسيا بصفتها كبرى الدول الإسلامية، ستواصل جهودها في دعم تحقيق السلام ولعب دور أكبر في هذا المجال".[152]

وفي السياق ذاته، عبّر رئيس لجنة التعاون البرلماني الدولي في البرلمان الإندونيسي فضلي زون Fadli Zon، عن استحالة إقامة علاقات ديبلوماسية بين بلاده والاحتلال الإسرائيلي، وذلك بعد أيام من الحديث عن ضغوطات أمريكية على إندونيسيا لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، حيث قال إن "إسرائيل" دولة استعمارية، والتطبيع معها منافي للدستور الإندونيسي. وأوضح أن اتفاقيات التطبيع شجعت "إسرائيل" على الاستمرار في انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني، وزادت من وتيرة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس المحتلة.[153]

وفي إطار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار/ مايو 2021، طالبت وزيرة الخارجية الإندونيسية ريتنو مرسودي Retno Marsudi، الاتحاد الأوروبي، بلعب دور أكبر في جهود حلّ القضية الفلسطينية. وقالت مرسودي في مؤتمر صحفي مشترك مع ممثل الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل Josep Borrell: "تبادلنا الأفكار حول القضية الفلسطينية، ونرحب باتفاق وقف إطلاق النار، ونأمل أن تلتزم جميع الأطراف بالحفاظ على الوضع الملائم". وشددت الوزيرة الإندونيسية على أهمية بذل المزيد من الجهود من أجل منع تكرار الانتهاكات التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، وأضافت أنه "يجب أن نضاعف جهودنا لحل المشكلة الجوهرية، وهي الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال مفاوضات ذات مصداقية على أساس حلّ الدولتين".[154]

وعلى ما يبدو فإن الجهود الإسرائيلية في توسيع نطاق الدول المطبِّعة معها ضمن ما سمي بـ"الاتفاق الإبراهيمي" لم تتوقف، ففي تشرين الأول/أكتوبر 2021 قال وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد إن حكومته بصدد توقيع اتفاقيات تطبيع جديدة، رفض الكشف عن هويتها، وأضاف إن "إسرائيل" تقوم بمساعدة الولايات المتحدة، والبحرين، والمغرب، والإمارات بجهود لتوسيع اتفاقات أبراهام.[155]

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو صرَّح نهاية سنة 2020، أن اتفاقيات تطبيع إضافية مع دول عربية وإسلامية ستُعلن في وقت أقرب مما كان متوقعاً،[156] وسط تكهنات بأن إندونيسيا أو عُمان قد تقومان بتطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي.

ونقلت صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية عن وزير المخابرات الإسرائيلي حينها إيلي كوهين قوله إن هناك عدداً من دول إفريقيا وجنوب شرق آسيا والخليج يمكن أن تكون قريبة من إقامة علاقات مع "إسرائيل"، وأعرب عن أمله في أن تكون هذه العلاقات دافعاً لإندونيسيا وتشاد والنيجر وموريتانيا وغيرها من الدول للتطبيع.[157]

باكستان:

لعل الارتباط الباكستاني بالقضية الفلسطينية له عدة أبعاد، فالعلاقة قائمة ابتداء على المكانة الدينية لفلسطين وخصوصاً مكانة مدينة القدس لكل المسلمين، أما بالنسبة للبعد السياسي فالعلاقة الفلسطينية الباكستانية لها خصوصية، حيث ترى القيادة السياسية الباكستانية أن القضية الكشميرية شبيهة بالقضية الفلسطينية، وقد عبَّر عن ذلك رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان Imran Khan في مقابلة له حيث قال إن هناك سببين لعدم اعتراف باكستان بالكيان الإسرائيلي، السبب الأول هو أن الوضع في كشمير هو بالضبط الوضع نفسه في فلسطين؛ فإذا اعترفنا باستيلاء "إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية، فعلينا أيضاً أن نعترف بما فعلته الهند

في كشمير، لذلك فإننا نفقد المكانة الأخلاقية تماماً. أما السبب الثاني فقد أرجعه خان إلى موقف مؤسس السياسية الباكستانية محمد علي جناح Muhammad Ali Jinnah، الذي قال إنه ما لم يرفع الظلم عن شعب فلسطين، وما لم يتم إزالة الظلم عنه، بالنسبة إلى وطنهم، لا يمكن الاعتراف بـ"إسرائيل".[158]

فعلى الرغم من الضغوط التي مورست على باكستان خلال سنة 2020، لدفعها نحو تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، إلا أن باكستان صمدت أيضاً أمام هذه الضغوط، فقد ذكر تقرير إعلامي إسرائيلي أن ضغوطاً أمريكية مورست على باكستان، بالإضافة إلى ضغوط من دولة إسلامية، رجحت أنها المملكة العربية السعودية. وقد أرجع كاتب التقرير بأن السعودية قد تمارس ضغوط من خلال عدم تمديد قرض بقيمة مليارَي دولار من السعودية لباكستان. كما أشار التقرير إلى دور الجيش الباكستاني في صناعة السياسة الباكستانية، ودعمه ظهور إعلاميين باكستانيين على وسائل إعلام صهيونية؛ وفي ذلك تلميح بإمكانية إقامة علاقة بين باكستان والكيان الصهيوني.[159]

في المقابل، فإن المتابع للتصريحات السياسية الرسمية الباكستانية يرى قوة الموقف الباكستاني تجاه دعم القضية الفلسطينية، فقد قامت الخارجية الباكستانية في آذار/ مارس 2020 بتعديل الفئة التي يخضع لها أبناء الجالية الفلسطينية في باكستان بخصوص تأشيرة الدخول والإقامة إلى فئة أكثر مرونة وسهولة، وقد أكد وزير الخارجية الباكستاني على موقف الحكومة الباكستانية الثابت في دعم حقوق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، كما أكد على رفض بلاده "صفقة القرن".[160]

وعلى الرغم من الموقف الباكستاني الصلب في عدم الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، إلا أن السقف الذي تقف عنده باكستان هو حلّ سياسي يقبل به الفلسطينيون، بمعنى آخر إن عدم التطبيع مرتبط بقبول الفلسطينيين بحل سياسي يتم التوصل إليه في عملية التسوية السلمية. فقد أكد عمران خان، أن بلاده لن تعترف بـ"إسرائيل" ما لم تكن هناك تسوية ترضي الفلسطينيين.[161]

وفي الاتجاه نفسه، أعلنت الخارجية الباكستانية أنها بيّنت للإمارات موقفها الرافض للاعتراف بـ"إسرائيل" إلى حين التوصل إلى "تسوية دائمة وملموسة" للقضية الفلسطينية. حيث قال وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي Shah Mahmood Qureshi: "بيّنتُ لوزير خارجية الإمارات العربية المتحدة بشكل قاطع موقف باكستان من إسرائيل، وأننا لم ولن نستطيع إقامة علاقة مع إسرائيل حتى يتم التوصل إلى حلّ ملموس ودائم للقضية الفلسطينية". ونفى التقارير التي ذكرت بأن إسلام أباد أرسلت سراً رسولاً إلى تل أبيب.[162]

وبالنسبة للموقف الباكستاني من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار/ مايو 2021، فقد طالبت باكستان، مجلس الأمن الدولي، باتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تحميل "إسرائيل" مسؤولية ارتكاب جرائم حرب ضدّ الإنسانية.[163]

خامساً: التفاعلات الإسلامية الشعبية مع القضية الفلسطينية

لم تتوانَ الشعوب الإسلامية خلال سنتي 2020–2021 عن دعم القضية الفلسطينية، وعن إظهار تأييدها للحق الفلسطيني ورفضها لأي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، إذ شهدنا خلال سنة 2020 العديد من المظاهرات المندِّدة بالتطبيع الإماراتي والبحريني مع الكيان الصهيوني، ففي إندونيسيا ندّدت منظمات غير حكومية باتفاق التطبيع الإسرائيلي الإماراتي، ورأى التحالف الإندونيسي لنصرة بيت المقدس Indonesian Coalition Defending Baitul Maqdis أن تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي "جريمة على صعيد الدبلوماسية، والثقافة وغيرها من الأمور". وشدّد على أن الدول التي تقوم بالتطبيع مع الاحتلال "توافق مع جرائمها ضدّ فلسطين".[164]

وفي السياق نفسه، شدد الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، علي محيي الدين القره داغي، على أن التطبيع مع المحتل يمثل خيانة عظمى بكل المعايير الشرعية والوطنية والإنسانية. كما قام مؤتمر إسلامي في كندا بإلغاء مشاركة رئيس مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي، الشيخ عبد الله بن بيه، في فعاليات المؤتمر، وذلك على خلفية موقفه الداعم للتطبيع الإماراتي مع الكيان الإسرائيلي.[165]

وفي إطار الدعم الشعبي الإسلامي للقضية الفلسطينية، ودفاعاً عن مقدساتها، شهدت مدن العالم الإسلامي عشرات المظاهرات المندِّدة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار/ مايو 2021، ففي إسطنبول رفع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية وطالبوا بمحاسبة "إسرائيل"، كما ندّدوا بالانتهاكات بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وبالصمت الدولي. وفي العاصمة الباكستانية إسلام أباد، طالبت احتجاجات بوقف الحرب الإسرائيلية على غزة، وشجب المتظاهرون ما وصفوه بتقاعس المنظمات الدولية ومنظمة التعاون الإسلامي.[166]

وفي بنغلاديش، تظاهر الآلاف في العاصمة داكا تنديداً واحتجاجاً على العدوان الصهيوني على قطاع غزة، وخرج ناشطون من مختلف الأحزاب السياسية، إلى شوارع المدينة للتنديد بالهجمات بعد انتهاء المصلين من أداء صلاة عيد الفطر. وطالب المتظاهرون، الذين رفعوا علم فلسطين تعبيراً عن التأييد، المجتمع الدولي بمقاطعة "دولة الاحتلال لشنها اعتداءات إرهابية على المسلمين".[167]

وفي الاتجاه نفسه، نظَّم التحالف الإندونيسي لنصرة بيت المقدس برنامجاً، شارك فيه نحو ألف مسجد وعشرات المنظمات والجمعيات، نصرة للمسجد الأقصى وقطاع غزة. وبسبب جائحة كورونا، وصعوبة تنظيم حشود كبيرة وسط العاصمة جاكرتا، كان البديل هو فعاليات حاشدة في مئات المساجد من أقصى شرق إندونيسيا إلى أقصى غربها. وقد أصدر المشاركون "إعلان إندونيسيا لإنقاذ المسجد الأقصى وتحرير فلسطين"؛ حذروا فيه دولة الاحتلال الإسرائيلي من المساس بالمسجد الأقصى وطالبوا بوقف التوسع الاستيطاني، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين وخصوصاً الأطفال، كما دعا المشاركون إلى مقاطعة الكيان الإسرائيلي.[168]

على ما يبدو فإن موجة التطبيع التي اجتاحت العالم العربي لم تؤثر حتى اللحظة على مستوى التأييد الشعبي الإسلامي للقضية الفلسطينية، لما للقضية الفلسطينية من مكانة وحضور في وجدان الشعوب الإسلامية التي تنظر إلى مدينة القدس، قبلتها الأولى، باعتزاز.

سادساً: التطبيع والعلاقات الإسرائيلية مع الدول الإسلامية

لم تتوقف المحاولات الإسرائيلية خلال سنتي 2020–2021 في توسيع دائرة التطبيع سواء مع الدول العربية أم الإسلامية. وعلى الرغم من خسارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي شكَّل قوة ضاغطة للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي، إلا أنه، وعلى ما يبدو، فإن إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن لا تمانع بل قد ترغب في توسيع ما سمي بـ"الاتفاق الإبراهيمي"، وإن كان بأسلوب يختلف عن إدارة دونالد ترامب.

وفي هذا الإطار، كشف وزير الاستخبارات الإسرائيلي إيلي كوهين، نهاية سنة 2020، عن محادثات سرية بين الكيان الإسرائيلي وبين دولة النيجر بشأن تطبيع العلاقات الثنائية، وقال كوهين "النيجر هي أكبر دولة إسلامية في غرب إفريقيا، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 25 مليون نسمة"، وأضاف أن "إقامة علاقات بين إسرائيل والدول الإسلامية في إفريقيا هي خطوة ستفيد كلا الجانبين سواء على المستوى الثنائي أو من حيث الاستقرار الإقليمي".[169] ويأتي الاهتمام الإسرائيلي بتطبيع العلاقات مع دولة النيجر كونها تُعدُّ من أكبر مصدّري اليورانيوم في العالم.

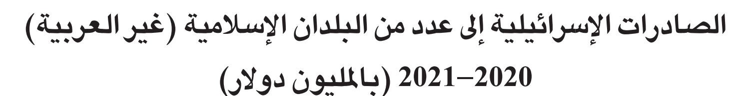
وشهدت سنتي 2020–2021 محاولات إماراتية بحرينية عديدة للدفع نحو انضمام دول عربية وإسلامية إلى اتفاقات التطبيع، سواء بشكل مباشر وعلني أم عبر قنوات سرية، ومن هنا يأتي لقاء وزير الدفاع الإندونيسي فرابوو سوبينتو Prabowo Subianto مع السفير الإسرائيلي في البحرين إيتاي تيجنر Itay Tegner، في أثناء انعقاد مؤتمر الأمن الإقليمي في العاصمة البحرينية المنامة، كما شارك في هذا المؤتمر رئيس مجلس الأمن القومي الصهيوني إيال حولتا Eyal Hulata.[170]

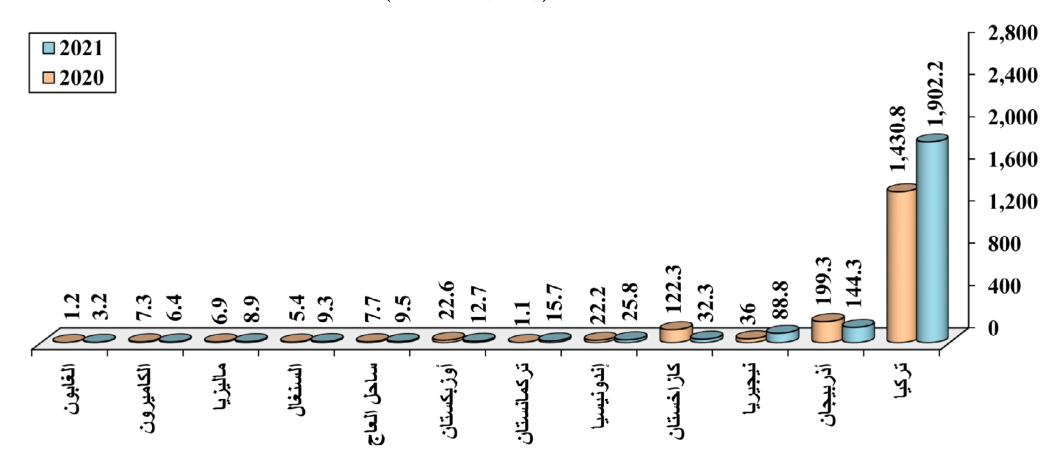
ورفضاً للاتفاق التطبيعي الإماراتي مع الكيان الإسرائيلي، قال محيي الدين جنيدي Muhyiddin Junaidi، نائب رئيس مجلس علماء إندونيسيا ومسؤول العلاقات الخارجية، إن "المجلس وكل المنظمات المجتمعية في إندونيسيا تعتبر أن تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل خيانة بحق نضال الأمة المسلمة والشعب الفلسطيني". وأكد جنيدي أن الخطوة الإماراتية تصبّ في صالح "إسرائيل" الصهيونية، وتضر بكفاح الشعوب المسلمة وبنضال الشعب الفلسطيني، وتصعّب من نيل حريته وإقامة دولته المستقلة.[171]

كما لوحظ مشاركة باكستان وتركيا بالإضافة إلى مشاركة أربعة دول عربية هي تونس، والإمارات، والمغرب، ومصر إلى جانب الكيان الإسرائيلي؛ في المناورات العسكرية الضخمة التي قادتها أمريكا وأوكرانيا في البحر الأسود، والتي بدأت في 2021/6/28، وانتهت في 2021/7/10.[172]

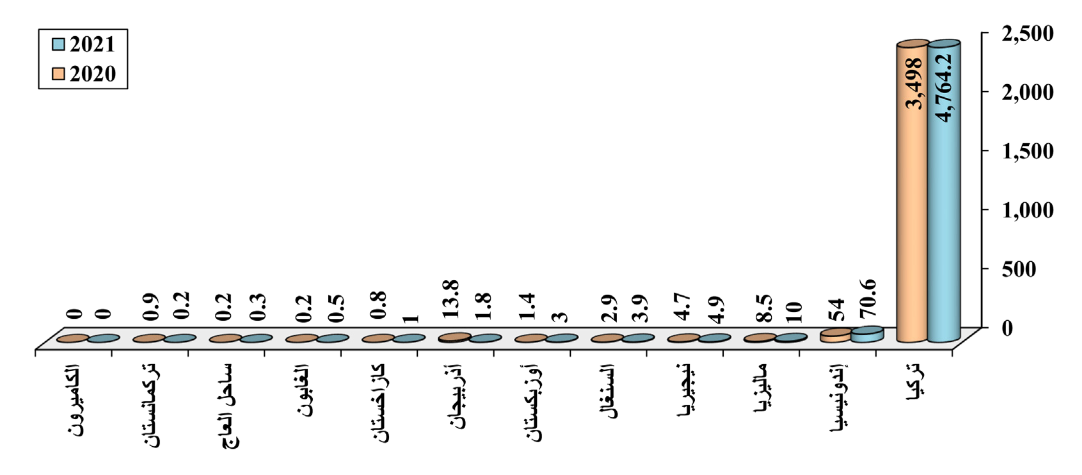
جدول 7/3: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2019–2021 (بالمليون دولار)[173]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2021	2020	2019	2021	2020	2019
تركيا	1,902.2	1,430.8	1,757.6	4,764.2	3,498	3,208
أذربيجان	144.3	199.3	113.9	1.8	13.8	0.8
إندونيسيا	25.8	22.2	30.5	70.6	54	43.7
نيجيريا	88.8	36	165.5	4.9	4.7	6.3
كازاخستان	32.3	122.3	34	1	0.8	15.5
ماليزيا	8.9	6.9	3.4	10	8.5	16.9
تركمانستان	15.7	1.1	0	0.2	0.9	0.9
أوزبكستان	12.7	22.6	18.5	3	1.4	1.7
السنغال	9.3	5.4	14.7	3.9	2.9	4.4
ساحل العاج	9.5	7.7	6.8	0.3	0.2	0.5
الكاميرون	6.4	7.3	5.1	0	0	0
الغابون	3.2	1.2	0.2	0.5	0.2	0.2





الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية)
2020–2021 (بالمليون دولار)



خلاصة

تابعت منظمة التعاون الإسلامي سياستها التقليدية تجاه القضية الفلسطينية، وإن بدى تفاعلها أقل من السابق بسبب انضمام عدد من الدول الأعضاء إلى ركب التطبيع وبناء العلاقات الرسمية مع الكيان الإسرائيلي؛ وقيام دول أخرى مركزية بفتح أو تفعيل قنوات علاقات تحت الطاولة، بانتظار نضوج ظروف أنسب لها للكشف عن هذه العلاقات.

وقد حافظت تركيا على خطها العام في إدارة سياستها تجاه قضية فلسطين؛ وحرصت على التعبير السياسي القوي بشأن القدس باعتبارها خطاً أحمر، وعلى انتقاد الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني، وعلى المطالبة بفك الحصار عن قطاع غزة، وأفسحت الحكومة

المجال للكثير من الفعاليات الداعمة للشعب الفلسطيني. وشهدت علاقاتها بالسلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير مزيداً من التَّحسن؛ كما حافظت على علاقاتها الجيدة مع حركة حماس، غير أنها صارت أكثر تحفظاً في استضافة قادتها أو مكوثهم على أرضها.

ونظراً للتحديات التي واجهتها تركيا في السنتين الماضيتين، خصوصاً في المصاعب الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، وتراجع قيمة الليرة التركية؛ ورغبة الحزب الحاكم بقيادة أردوغان بترتيب أوراقه لتجاوز استحقاقات انتخابات 2023 بنجاح؛ فقد سعت الحكومة لتهدئة العديد من ملفاتها الإقليمية الحساسة بما في ذلك البلدان التي ناهضتها نتيجة "الربيع العربي". ودخل في هذا الإطار تحسين علاقاتها بـ"إسرائيل"، فقفز التبادل التجاري بينهما لتصبح تركيا الشريك التجاري الخامس عالمياً والأول على مستوى العالم الإسلامي مع "إسرائيل"؛ كما اتخذت عدد من الخطوات باتجاه تحسين العلاقات السياسية. وعلى ذلك، فيمكن أن تشهد الأيام القادمة، مزيداً من تطوير العلاقات التركية الإسرائيلية والإقليمية وتحسينها، مع توفير هوامش أقل لحماس وقوى المقاومة للعمل في الساحة التركية.

أمَّا إيران فقد تابعت مواقفها وسياساتها الثابتة تجاه قضية فلسطين؛ فاستمرت في رفض الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وفي دعم المقاومة الفلسطينية. ولم يقتصر دعمها لفلسطين على المواقف السياسية والإعلامية، بل تابعت دعمها العسكري والمالي لقوى المقاومة. وشهدت السنتان الماضيتان تحسناً في مستوى العلاقة بين حماس وإيران؛ ومن المتوقع أن تكون إيران أكثر قدرة على إدارة ملفاتها الإقليمية وملف علاقاتها الفلسطينية، في ضوء توقيع الاتفاق مع أمريكا والقوى الأوروبية بشأن ملفها النووي، بما يوفر لها مصادر تمويل أفضل وعلاقات اقتصادية أوسع.

من جهة أخرى، ما زال الكيان الإسرائيلي يحاول تحقيق اختراقات سياسية تطبيعية في العالم الإسلامي. وثمة مؤشرات على بعض الاتصالات والعلاقات غير العلنية؛ غير أن البيئات الشعبية أثبتت بشكل عام رفضها للتطبيع، واستمرار تعاطفها ودعمها لقضية فلسطين، نظراً لما تُمثله القدس وفلسطين من مكانة كبيرة في وجدان المسلمين.

الهوامش

[1] **الخليج**، 2020/1/30.
[2] المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/8/25.
[3] **القدس العربي**، 2020/7/8.
[4] وكالة رويترز، 2021/4/14. وانظر أيضاً: مقابل الاعتراف باستقلالها عن صربيا.. كوسوفو تفتتح سفارتها في القدس، موقع التلفزيون العربي، 2021/3/14.
[5] وكالة وفا، 2021/6/25.
[6] موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2021/5/16، انظر: https://www.oic-oci.org/home/?lan=ar
[7] **الشرق الأوسط**، 2021/7/6.
[8] وكالة الأناضول، 2019/11/29.
[9] موقع DW، 2020/1/2، انظر: https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8 %B3%D9%8A%D8%A9/s-9106
[10] صحيفة *Daily Sabah* بالعربية، تركيا، 2020/6/4، انظر: https://www.dailysabah.com/arabic
[11] الجزيرة.نت، 2020/6/5.
[12] موقع الخليج الجديد، 2020/6/6، انظر: https://thenewkhalij.news
[13] **الشرق الأوسط**، 2020/12/28.
[14] فرانس 24، 2021/10/12.
[15] الجزيرة.نت، 2021/6/10.
[16] موقع DW ، 2020/12/11.
[17] موقع قناة روسيا اليوم، 2021/11/11.
[18] وكالة الأناضول، 2021/1/21.
[19] الجزيرة.نت، 2020/8/16.
[20] **القدس**، 2021/4/22.
[21] سعيد الحاج، استعدادات تركيا لمرحلة بايدن، عربي 21، 2020/11/30.
[22] موقع ترك برس، 2021/9/7، انظر: http://www.turkpress.co
[23] وكالة الأناضول، 2021/11/24.
[24] وكالة الأناضول، 2021/11/17.
[25] موقع قناة الميادين، 2021/11/25.
[26] سبوتنيك عربي، 2021/11/29.
[27] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019**، ص 355–357.
[28] عربي 21، 2020/1/28.
[29] عربي 21، 2020/1/28.
[30] **القدس العربي**، 2020/1/29.
[31] عربي 21، 2020/4/24.
[32] **القدس العربي**، 2021/2/6.
[33] **القدس**، 2021/1/16.
[34] **الأيام**، رام الله، 2021/5/1.
[35] **الأيام**، رام الله، 2021/5/1.



[36] الجزيرة.نت، 2021/7/11.
[37] عربي 21، 2021/3/20.
[38] سعيد الحاج، تركيا ومعركة سيف القدس: الموقف والتداعيات المستقبلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/7/29.
[39] **القدس العربي**، 2021/5/9.
[40] وكالة الأناضول، 2021/5/17.
[41] عربي 21، 2021/5/11.
[42] وكالة الأناضول، 2021/5/14.
[43] وكالة الأناضول، 2021/5/17.
[44] موقع قناة روسيا اليوم، 2021/5/12.
[45] موقع قناة روسيا اليوم، 2021/5/12.
[46] وكالة الأناضول، 2021/5/17.
[47] الجزيرة.نت، 2021/5/12.
[48] **القدس**، 2021/5/29.
[49] وكالة الأناضول، 2021/5/10.
[50] **القدس العربي**، 2021/5/18.
[51] ترك برس، 2021/5/10.
[52] وكالة الأناضول، 2021/5/10.
[53] وكالة الأناضول، 2021/5/18.
[54] وكالة الأناضول، 2021/5/18.
[55] *Hurriyet Daily News* newspaper, Istanbul, 8/5/2021, https://www.hurriyetdailynews.com
[56] ترك برس، 2021/5/11.
[57] موقع نون بوست، 2021/5/8، انظر: https://www.noonpost.com
[58] **العربي الجديد**، 2021/5/10.
[59] وكالة أنباء تركيا، 2021/5/21، انظر: https://tr.agency؛ وسعيد الحاج، تركيا ومعركة سيف القدس: الموقف والتداعيات المستقبلية.
[60] موقع DW، 2021/5/21.
[61] فيديو متداول ليحيى السنوار مع وكالة الأناضول للأنباء على وسائل التواصل.
[62] وكالة الأناضول، 2021/6/15.
[63] ترك برس، 2021/5/25.
[64] وكالة الأناضول، 2021/10/29.
[65] الجزيرة.نت، 2021/7/10.
[66] عربي 21، 2021/6/4.
[67] بي بي سي، 2020/8/14.
[68] عربي 21، 2020/9/11.
[69] موقع قناة روسيا اليوم، 2020/12/10.
[70] وكالة وفا، 2021/2/3.
[71] وكالة وفا، 2021/3/14.
[72] **القدس العربي**، 2021/6/25.
[73] الجزيرة.نت، 2021/5/15.

[74] سكاي نيوز عربية، 2020/12/22.

[75] **القدس**، 2020/5/24.

[76] موقع قناة روسيا اليوم، 2020/12/10.

[77] وكالة الأناضول، 2020/12/25.

[78] **الشرق الأوسط**، 2021/1/19.

[79] **القدس العربي**، 2021/6/7.

[80] بي بي سي، 2020/8/14.

[81] **القدس العربي**، 2021/3/16.

[82] عربي 21، 2021/3/11.

[83] **العربي الجديد**، 2021/10/21.

[84] سبوتنيك عربي، 2021/11/10.

[85] الجزيرة.نت، 2021/11/18.

[86] موقع قناة الميادين، 2021/11/18.

[87] بي بي سي، 2021/11/18.

[88] الجزيرة.نت، 2021/11/29.

[89] Turkey Calls for Israeli "Sensitivity" Towards Palestinian, site of Al Jazeera, 8/12/2021, https://www.aljazeera.com/news/2021/12/8/turkey-calls-for-israeli-sensitivity-towards-palestinians

[90] عربي 21، 2021/12/9.

[91] موقع يني شفق، 2021/10/25، انظر: https://www.yenisafak.com/ar

[92] موقع تركيا الآن، 2022/1/31، انظر: https://www.turk-now.com

[93] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/doclib/2022/028/16_22_028t1.pdf; CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/yarhon0121/h8.pdf; and Foreign Trade By Countries, site of Turkish Statistical Institute (TurkStat), https://data.tuik.gov.tr/Kategori/GetKategori?p=dis-ticaret-104&dil=2

[94] Foreign Trade By Countries, TurkStat, https://data.tuik.gov.tr/Kategori/GetKategori?p=dis-ticaret-104&dil=2

[95] عربي 21، 2021/3/11.

[96] **القدس**، 2020/5/12.

[97] عرب 48، 2020/8/22.

[98] Forecast 2020: Challenges and Opportunities for Israel, site of The Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS), December 2019, https://jiss.org.il/en/forecast-2020

[99] آمال شحادة، استعداد إسرائيلي لاستقبال بايدن بخطط عسكرية لمعالجة النووي الإيراني،إندبندنت عربية، 2021/1/15، انظر: https://www.independentarabia.com/node/185266

[100] Full Text of Trump Speech: This Could be the Palestinians' Last Opportunity, The Times of Israel, 28/1/2020, https://www.timesofisrael.com/full-text-of-trump-speech-this-could-be-the-palestinians-last-opportunity/

[101] إيران: خطة ترامب صفقة شيطانية أعدها مجرمون ومحتالون، موقع قناة المنار، 2020/1/30، انظر: https://www.almanar.com.lb/6237233

[102] حساب الإمام الخامنئي (@ar_khamenei)، تويتر، 2020/1/29، انظر: https://twitter.com/ar_khamenei/status/1222459926456328193

[103] حساب الإمام الخامنئي (@ar_khamenei)، تويتر، 2020/2/5، انظر: https://twitter.com/ar_khamenei/status/1224989025590829061?s=20&t=i8ri5CedVKvjFAF78RER2w

[104] البرلمان الإيراني يصادق على إعطاء صفة "عاجل جداً" لمشروع قرار مواجهة اجراءات الكيان الصهيوني، وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء (إرنا)، 2020/5/12، انظر: https://ar.irna.ir/news/83784974

[105] Javad Zarif (@JZarif), Twitter, 28/1/2020, https://twitter.com/JZarif/status/1222246349560860676?s=20&t=n_xacgqTDcqqTuBQ2DssdQ

[106] أول تعليق للحرس الثوري الإيراني على "صفقة القرن"، موقع قناة روسيا اليوم، 2020/1/29، انظر: https://ar.rt.com/n5zx

[107] **العربي الجديد**، 2020/9/10.

[108] الجزيرة.نت، 2020/9/6.

[109] طهران تدين بشدة تطبيع الإمارات مع الكيان الصهيوني وتصفه بـ"حماقة استراتيجية"، وكالة أنباء فارس، 2020/8/14، انظر: https://ar.farsnews.ir/allstories/news/13990524000065

[110] الخارجية التطبيع بين البحرين والكيان الصهيونى خطوة مخزية من قبل البحرين، موقع وزارة الشؤون الخارجية، إيران، 2020/9/12، انظر: https://ar.mfa.gov.ir/portal/newsview/610044

[111] بيان الأمين العام للمجمع العالمي للصحوة الإسلامية: تطبيع المغرب علاقاته مع الكيان الصهيوني خيانة للعالم الإسلامي، وكالة أنباء فارس، 2020/12/11، انظر: https://ar.farsnews.ir/PrintNews/13990921000615

[112] بي بي سي، 2020/8/23.

[113] الجزيرة.نت، 2020/9/14.

[114] أمير عبد اللهيان: الإمارات ستكون في دائرة ردنا على أي اعتداء إسرائيلي، موقع قناة العالم، 2020/9/6، انظر: https://www.alalam.ir/news/5144316

[115] الأمين العام لمجمع تقريب المذاهب الإسلامية: تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني خيانة للقرآن الكريم، وكالة إرنا، 2020/8/16.

[116] إسرائيل تحاول تطويق إيران بتطبيعها مع دول الخليج، لكن رد طهران قد يأتي عبر دولة عربية أخرى، عربي بوست، 2020/10/1، انظر: https://arabicpost.net/?p=724954؛ وانظر أيضاً:

How will Iran respond to closer Persian Gulf-Israel ties?, site of Responsible Statecraft, 30/9/2020, https://responsiblestatecraft.org/2020/09/30/how-will-iran-respond-to-closer-gulf-israel-ties/

[117] Gantz: Normalization deals in region 'strengthen fight against Iran', i24NEWS, 4/10/2020, https://www.i24news.tv/en/news/israel/diplomacy-defense/1601841371-gantz-normalization-deals-in-region-strengthen-fight-against-iran

[118] علي حيدر، ثوابت خامنئي تبدّد رهانات تل أبيب: مخاوف من تحوّلات الإدارة الأميركية، **الأخبار**، 2021/1/22، انظر: https://al-akhbar.com/World/299203

[119] Remarks at a UN Security Council Briefing on the Situation in the Middle East (via VTC), site of the US Embassy in Israel, 25/8/2020, https://il.usembassy.gov/remarks-at-a-un-security-council-briefing-on-the-situation-in-the-middle-east-via-vtc

[120] Press Briefing on United Arab Emirates-Israel Relations with Senior Advisor Jared Kushner, site of US Embassy in Oman, 17/8/2020, https://om.usembassy.gov/press-briefing-on-united-arab-emirates-israel-relations-with-senior-advisor-jared-kushner/

[121] انتصار الهبّة الفلسطينية الموحّدة، موقع KHAMENEI.IR، 2021/5/21، انظر: https://arabic.khamenei.ir/news/5667

[122] تصريحات المتحدث باسم الخارجية حول التطورات فى فلسطين، موقع وزارة الشؤون الخارجية، إيران، 2021/5/17، انظر: https://ar.mfa.gov.ir/portal/newsview/638432

[123] إيران مستمرة في دفاعها عن فلسطين ودعم شعبها، وكالة مهر للأنباء، 2021/7/13، انظر: https://ar.mehrnews.com/news/1916084

[124] بوادر الانتصار العظيم لمحور المقاومة ظهرت اليوم/ نظرية المقاومة في فلسطين قد أتت وستؤتي أوكلها، وكالة مهر للأنباء، 2021/8/7، انظر: https://ar.mehrnews.com/news/1916766

[125] قاآني للضيف: نحن على عهد سليماني ولن نترك فلسطين وحيدة، موقع قناة الميادين، 2021/5/20، انظر: https://mdn.tv/6DfG

[126] موقع حركة حماس، 2021/5/26، انظر: https://hamas.ps/ar/post/13358

[127] "إسماعيل هنية خلال تشييع جثامين الشهداء القادة: اللواء الشهيد قاسم سليماني هو شهيد القدس"، صفحة وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، يوتيوب، 2020/1/6، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=EwAnoysDb9w؛ وصحيفة **السبيل**، عمّان، 2020/1/6، انظر: www.assabeel.net/415407

[128] إسماعيل هنية يلتقي قائد قوة القدس للحرس الثوري العميد "إسماعيل قاآني"، وكالة مهر للأنباء، 2020/1/6، انظر: https://ar.mehrnews.com/news/1900995

[129] بيان تعزية وإدانة، موقع حركة حماس، 2020/1/3، انظر: https://hamas.ps/ar/post/print/11512

[130] موقع DW، 2020/1/4.

[131] حماس: علاقتنا بإيران تاريخية وسندافع عنها بأي ثمن، موقع قناة العالم، 2020/1/22، انظر: https://www.alalam.ir/news/4692231

[132] بيان عسكري صادر عن كتائب الشهيد عز الدين القسام، موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، 2020/1/3، انظر: https://www.alqassam.ps/arabic

[133] أبو حمزة: الشهيد سليماني أشرف على دعم فلسطين ونقل الخبرات العسكرية لمجاهديها، موقع سرايا القدس، 2020/1/3، انظر: https://saraya.ps/post/58141

[134] عربي بوست، 2020/1/7.

[135] هنية يهاتف أمير الكويت ويتلقى اتصالاً من قائد الحرس الثوري الإيراني، وكالة شهاب، 2021/5/21، انظر: https://shehabnews.com/p/82859

[136] هنية يشكر إيران لدعم حماس بالمال والسلاح، صفحة وكالة الأنباء الفرنسية، يوتيوب، 2021/5/21، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=pgjiAF98s_s

[137] هنية يهنئ الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بانتخابه رئيساً للبلاد، قدس برس، 2021/7/13، انظر: https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=70341

[138] إيران مستمرة في دفاعها عن فلسطين ودعم شعبها، وكالة مهر للأنباء، 2021/7/13، انظر: https://ar.mehrnews.com/news/1916084

[139] إسماعيل هنية يكشف دور إيران في الانتصار لمعركة سيف القدس، موقع قناة العالم، 2021/8/10، انظر: https://www.alalam.ir/news/5742338

[140] القدس جوهر صراعنا وسيف مقاومتنا ودليل انتصارنا، موقع سرايا القدس، 2021/5/21.

[141] **القدس**، 2020/2/8.

[142] **الحياة الجديدة**، 2020/6/16.

[143] موقع حماس، 2020/1/28، انظر: www.hamas.ps/ar/post/print/11632

[144] المرجع نفسه.

[145] **القدس العربي**، 2020/7/16؛ والجزيرة.نت، 2020/8/18.

[146] الجزيرة.نت، 2020/9/14.

[147] المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/12.

[148] Malaysia Rejects Normalizing Relations with Israel – Minister Saifuddin, site of Malaysia World News, 20/10/2021, https://www.malaysiaworldnews.com/malaysia-rejects-normalizing-relations-with-israel-minister-saifuddin/

[149] صحيفة **الراية**، الدوحة، 2021/5/16.

[150] موقع قناة الحرة، 2020/12/13.

[151] موقع قناة الجزيرة مباشر، 2020/12/22.

[152] وكالة الأناضول، 2020/12/16.

[153] أندونيسيا ترفض الاغراءات الأمريكية وتؤكد استحالة التطبيع مع "إسرائيل"، موقع رام الله الإخباري، 2020/12/28.

[154] وكالة وفا، 2021/6/3.

[155] Lapid: Abraham Accords countries helping Israel forge more ties, *The Jerusalem Post* newspaper, 5/10/2021, https://www.jpost.com/middle-east/lapid-abraham-accords-countries-helping-israel-forge-more-ties-681153

[156] Netanyahu says 'many, many more' Arab states to normalize ties with Israel soon, The Times of Israel, 24/12/2020, https://www.timesofisrael.com/netanyahu-says-many-many-more-arab-states-to-normalize-ties-with-israel-soon/

[157] Intelligence Minister Eli Cohen Goes the Sudanese Distance, *The Jerusalem Post*, 4/2/2021, https://www.jpost.com/israel-news/intelligence-minister-eli-cohen-goes-the-sudanese-distance-657799

[158] Site of The Eurasian time, 7/1/2020, https://eurasiantimes.com/recognizing-israel-means-accepting-kashmir-indian-occupation-pakistan-pm-imran-khan/#google_vignette

[159] Kunwar Khuldune Shahid, How Saudi Arabia Is Pressuring Pakistan to Recognize Israel, *Haaretz*, 20/11/2020, https://www.haaretz.com/middle-east-news/.premium-how-saudi-arabia-is-pressuring-pakistan-to-recognize-israel-1.9315768

[160] وكالة وفا، 2020/3/3.

[161] الجزيرة.نت، 2020/11/13.

[162] وكالة الأناضول، 2020/12/21.

[163] **القدس العربي**، 2021/5/17.

[164] فلسطين أون لاين، 2020/8/24.

[165] عربي 21، 2020/12/9.

[166] الجزيرة.نت، 2021/5/20.

[167] الجزيرة.نت، 2021/5/15.

[168] الجزيرة.نت، 2021/5/30.

[169] Reports: Israel in Secret Contact with Niger to Normalize Ties, *Asharq al-Awsat* newspaper, 14/11/2020, https://english.aawsat.com/home/article/2624666/reports-israel-secret-contact-niger-normalize-ties

[170] في لقاء نادر وغير عادي: السفير الإسرائيلي لدى البحرين يلتقي بوزير الدفاع الإندونيسي، i24NEWS، 2021/11/20.

[171] الجزيرة.نت، 2020/8/19.

[172] U.S. Sixth Fleet announces Sea Breeze 2021 Participation, site of America's Navy, 21/6/2021, https://www.navy.mil/Press-Office/News-Stories/article/2664699/us-sixth-fleet-announces-sea-breeze-2021-participation/

[173] See CBS, 20/1/2022, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/doclib/2022/028/16_22_028t1.pdf

الفصل الثامن

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

في ظلّ الترابط الدولي بفعل آليات العولمة الاقتصادية والتقنية وغيرهما، لم يَعُد لأي مجتمع أو دولة القدرة على منع انعكاسات أي تغيرات في الواقع الدولي عليه، وكلما كانت قدرات التَّكيف في هذا المجتمع أعلى، ازدادت قدرته على توظيف هذه التغيرات لصالحه أو لجم تداعياتها.

ولما كان الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني ينطوي على تشابك معقّد مع الواقع الدولي والإقليمي، فإن قدرة منظومته السياسية ببنيتها الحالية (منظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية) على توظيف التحولات الدولية الكبرى لصالحه لا تتناسب وعمق هذه التحولات وتسارعها.

ويمكن تحديد أهم التغيرات الدولية العامة، التي لها ظلالها على الواقع الفلسطيني في الفترة 2020–2021 في الأبعاد التالية:

1. جائحة كورونا: وتتجلى أهم انعكاسات هذه الجائحة العالمية على الواقع الفلسطيني، إلى جانب التداعيات الصحية، في الانعكاسات الاقتصادية السلبية على العالم ككل، ثم انعكاسها على المساعدات الدولية للفلسطينيين. فقد انخفضت المساعدات الدولية سنة 2020 إلى369.7 مليون دولار مقابل 538.3 مليون دولار سنة 2019، وكان الانخفاض الأكبر في المساعدات العربية التي تراجعت سنة 2020 من 265.5 مليون دولار إلى 40 مليون فقط،[1] وهو ما يعني تراجعاً في قيمة المساعدات الدولية بنسبة 68.7%، بينما انخفضت المساعدات العربية بنسبة 85%.

2. تزايد أعداد اللاجئين في العالم نتيجة نشوب النزاعات الأهلية والحروب أو الكوارث الطبيعية...إلخ. فخلال الفترة 2020–2021 لجأ نحو 82.4 مليون فرد إلى مناطق خارج بلادهم أو نزحوا من مناطقهم إلى مناطق أخرى في داخل الدولة نفسها؛[2] وهو ما جعل تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين أكثر صعوبة نظراً لضغوط حاجات اللاجئين من مناطق أخرى. فإذا علمنا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون المساعدة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بنحو 6.4 ملايين نسمة،[3] فذلك يعني أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين من إجمالي اللاجئين في العالم في العام 2021/2020 هي6.9%.

ومع الأخذ في الاعتبار أن 93% من ميزانية الأونروا تقوم على أساس التبرعات الطوعية، يتبين لنا خطورة انعكاس الأزمات الدولية على موازنة الوكالة، وهو ما جعل الوكالة تقدر عجزها المالي للعامين 2020 و2021 ما بين 248 مليون و268 مليون دولار على التتالي. ومع إدراكنا لخطورة

هذه الأزمات، إلا أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أيضاً أن أساس أزمات الأونروا المالية التي تعود إلى سنوات عديدة هو أساس سياسي، نتيجة الضغوطات الإسرائيلية والأمريكية.[4]

3. الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وتداعياته الجيو–استراتيجية على العالم بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص، وتتبدى هذه التداعيات على النحو التالي:[5]

أ. إضعاف مصداقية الولايات المتحدة لدى حلفائها الإقليميين بما فيهم "إسرائيل"، وتكريس أن البراجماتية الأمريكية هي التي تسود في أي موقف دولي. وقد رأى مسؤول السياسة الخارجية السابق في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي مايكي أهارونسون Micky Aharonson أنه "عندما يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها ضعيفة، بأبسط المستويات، فهو أمر سيء لإسرائيل". لكن بعض الباحثين يرى الأمر من زاوية مختلفة وهي أن ضعف حلفاء أمريكا في المنطقة، كأحد تداعيات الانسحاب من أفغانستان، سيجعل من "إسرائيل" ركيزة أكثر أهمية لرعاية المصالح الأمريكية في المنطقة في المراحل القادمة، وهو أمر يزيد من مكانة "إسرائيل".[6]

ب. إن الضغط الأمريكي على إيران أصبح أقل وزناً، نظراً لأن وجودها العسكري في أفغانستان كان يعني أنها متواجدة على حدود إيران التي يصل طولها مع أفغانستان نحو 936 كم، وهو ما يجعل إيران أكثر قدرة على المناورة الإقليمية، بل وفي مفاوضات الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة، وهو أمر تراه "إسرائيل" تطوراً سلبياً.

ج. تعزيز فكرة المقاومة لقوى الاحتلال الأمريكي أو غيره. ولعل تهنئة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) إسماعيل هنية لقيادة طالبان، وتغريدات بعض قيادات حماس لطالبان، يؤكد رفع معنويات قوى المقاومة. وما يعزز هذا الاعتقاد هو أن بعض الخبراء الإسرائيليين قارنوا بين نتائج الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة سنة 2005، والانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان سنة 2000، وبين الانسحاب الأمريكي من أفغانستان؛ وأشار هؤلاء إلى أن قوى المقاومة ازدادت قوة بسبب هذه الانسحابات، وهو ما قد يترتب أيضاً على الانسحاب الأمريكي من أفغانستان.[7]

أولاً: المنظمات الدولية

يمكن تقسيم المنظمات الدولية إلى نمطين؛ الأول المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية الحكومية، أما النمط الثاني فهو المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، لنعالجها في إطار الرأي العام الدولي.

1. الأمم المتحدة ووكالاتها:

على الرغم من أن القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي تمثل ثقلاً نوعياً يفوق قرارات الفروع الأخرى لهيئة الأمم المتحدة، إلا أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly، وبقية الوكالات المتخصصة للمنظمة الأممية، تعكس الاتجاهات الدولية العامة من قضايا المجتمع الدولي، وتمثل الجمعية العامة للأمم المتحدة نموذجاً لذلك.

وتتهم الأدبيات والبيانات السياسية الإسرائيلية الأمم المتحدة بالانحياز ضدّ "إسرائيل" في أغلب قراراتها، وكثيراً ما رأت هذه الأدبيات أن نزعة العداء للسامية تقف وراء تصويت أغلب الدول ضدّ "إسرائيل".[8]

أ. قرارات الجمعية العامة الخاصة بفلسطين:[9]

اتخذت الأمم المتحدة سنة 2020 ما مجموعه 17 قراراً ضدّ "إسرائيل"، مقارنة بـ 6 قرارات ضدّ بقية دول العالم. ولعل هذا التوجه هو الذي يفسر النزوع الإسرائيلي الدائم لاستبعاد الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة من لعب أدوار في تحديد السياسات الدولية في الموضوع الفلسطيني.

وقد تبنت الجمعية العامة في الدورة 75، عدداً من القرارات في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2020، وتضمنت ما يلي:[10]

- عدم الاعتراف بأي تغيير تجريه "إسرائيل" على حدود أراضي 1967 بما فيها شرقي القدس، وهو القرار الذي أيدته 150 دولة، وعارضته 7 دول منها الولايات المتحدة، بينما امتنعت عن التصويت 17 دولة.
- دعوة لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ضدّ حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة إلى "مواصلة التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة".
- الموافقة على قرار بتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، وصوَّت لصالح القرار 169 دولة، وعارضته دولتان (أمريكا و"إسرائيل")، بينما امتنعت عن التصويت 7 دول.
- دعوة المجتمع الدولي لمزيد من المساعدات لوكالة الأونروا، وأيَّد القرار 162 دولة، وعارضته 4 دول، بينما امتنعت عن التصويت 9 دول.
- إدانة الاستغلال غير المشروع من "إسرائيل" للموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية والجولان.
- انتقاد الاستمرار في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والجولان السورية، وأيَّد القرار 150 دولة، وعارضته 7 دول، بينما امتنعت عن التصويت 17 دولة.

وأكّد المبعوث الدولي في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف على هذه المسألة الخاصة بعدم شرعية الاستيطان. وكانت "إسرائيل" قد أوقفت تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان United Nations Human Rights Office of the High Commissioner (OHCHR)، بعد نشر هذه المنظمة أسماء الشركات التي تعمل في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، كما أوقفت إصدار تأشيرات الدخول لموظفي هذه المنظمة، وطالبت الموجودين منهم في "إسرائيل" بالمغادرة بما فيهم المسؤول الأعلى للمفوضية جيمس هينان James Heenan.

- التأكيد على معالجة موضوع اللاجئين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وأيَّد القرار 160 دولة، وعارضته 5 دول، بينما امتنعت عن التصويت 12 دولة.
- التأكيد على ضرورة وقف "إسرائيل" لكل ممارساتها الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وضرورة التزامها بقواعد اتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention، وصوَّت لصالح القرار 147 دولة، وعارضته 10 دول، بينما امتنعت عن التصويت 16 دولة.

أما في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 76 لسنة 2021، فقد تمّ إدراج الموضوع الفلسطيني في البند 39، وموضوع الأونروا في البند 54، والممارسات الإسرائيلية والنشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة في البند 55، إلى جانب موضوع السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على أراضيه المختلفة بما فيها شرقي القدس في البند 64، وموضوع تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في الفقرة ب من البند 75 من جدول أعمال الجمعية في أيلول/ سبتمبر 2021.[11]

وقد اعتمدت الجمعية العامة في 2021/12/1 قرارات خاصة بفلسطين والشرق الأوسط، وتمثلت في:[12]

- احترام الوضع الراهن التاريخي في الأماكن المقدسة بالقدس، واعتبار أن أيّ إجراءات تتخذها "إسرائيل"، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على مدينة القدس الشريف غير قانونية. وأشار القرار إلى البيان الصحفي لمجلس الأمن لسنة 2015 بشأن القدس، والذي دعا فيه المجلس إلى الحفاظ على الوضع الراهن التاريخي القائم في الحرم الشريف دون تغيير.
- ضرورة بذل جهود جماعية عاجلة لبدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن كافة قضايا الوضع النهائي للتسوية في الشرق الأوسط، ودعوة "إسرائيل" إلى وقف جميع الإجراءات الأحادية الجانب في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعوة جميع الدول إلى عدم الاعتراف بأي تغييرات لحدود ما قبل سنة 1967، وعدم تقديم العون أو المساعدة لأنشطة الاستيطان غير القانونية.

وقد صوَّت لصالح القرار الخاص بالقدس 129 دولة، بينما عارضته 11 دولة، وامتنعت عن التصويت 31 دولة. أما القرار الآخر، فأيدته 148 دولة، وعارضته 9 دول، وامتنعت عن التصويت 14 دولة.

وفي 2021/12/9، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبأغلبية كبيرة، خمسة قرارات متعلقة بالقضية الفلسطينية. وحاز القرار الأول، والذي يُعنى بدعم اللاجئين الفلسطينيين، على دعم 164 دولة، في حين صوتت ضدّه "إسرائيل" فقط، وامتنعت 10 دول عن التصويت. أما القرار الثاني، فيُعنى بعمليات وكالة الأونروا، وحصل على أغلبية 162 دولة، واعتراض 5 دول (كندا، و"إسرائيل"، وماكرونيزيا، وجزر المارشال، والولايات المتحدة)، فيما امتنعت 6 دول عن التصويت. وحصل القرار الثالث، الخاص بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها، على تأييد 159 دولة، واعتراض 5 دول، وامتناع 8 عن التصويت. فيما حصل القرار الرابع الخاص بالمستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها شرقي القدس والجولان السوري المحتل، على تأييد 146 دولة، واعترضت 7 دول، وامتنعت 20 دولة عن التصويت. أما القرار الخامس فيتعلق بأعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وحصل هذا القرار على تأييد 80 دولة، واعتراض 18 دولة، وامتناع 73 دولة عن التصويت.[13]

كما صوتتّ الجمعية العامة في 2021/12/16 بالأغلبية على قرار يؤيد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؛ حيث اعتمد بأغلبية 168 دولة صوتت لصالح القرار، وعارضته 5 دول، وامتنعت 10 دول عن التصويت.[14] وفي اليوم التالي، اعتمدت الجمعية العامة أيضاً مشروع القرار المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية". وصوتت لصالح القانون 156 دولة، فيما عارضته 7 دول، وامتنعت 15 دولة عن التصويت.[15]

ومع بدء الجلسات وعند طرح موضوع موازنة الأمم المتحدة، اعترضت كل من الولايات المتحدة و"إسرائيل" فقط على مشروعَي قرار؛ يتناول الأول موازنة الأمم المتحدة، على الرغم من تأييد 186 دولة للمشروع دون امتناع أحد، والثاني يتناول متابعة جهود مؤتمر ديربان Durban Conference، الذي بدأ سنة 2001 في جنوب إفريقيا لمناهضة التمييز العنصري، وأيّدته 106 دول، بينما عارضته 14 دولة، وامتنعت عن التصويت 44 دولة.[16]

ويكشف التصويت الإسرائيلي والأمريكي على هذين القرارَين؛ الشعور لدى الدولتَين بالضيق من توجهات الأمم المتحدة، والعمل على الضغط عليها.

ب. قرارات مجلس الأمن الدولي:[17]

في 2021/5/9 اندلعت الاشتباكات بين القوات الإسرائيلية وفصائل المقاومة الفلسطينية فيما عرف باسم معركة "سيف القدس"، واستمرت الاشتباكات إلى أن تمّ ترتيب وقف لإطلاق النار في 2021/5/20، وقد اتخذ مجلس الأمن في هذه المسألة المواقف التالية:[18]

- في 2021/5/22 دعا المجلس، في بيان له، المتحاربين للالتزام بوقف إطلاق النار، كما أعرب أعضاء المجلس عن حزنهم على الخسائر في أرواح المدنيين من جراء القتال، "وشددوا على الحاجة العاجلة لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين، ولا سيّما في غزة". وأكدوا كذلك "على أهمية تحقيق سلام شامل على أساس رؤية المنطقة تعيش فيها دولتان ديموقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام مع حدود آمنة ومعترف بها".
- استمع المجلس في 2021/5/27 إلى المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني، الذي شدّد على أن التعافي من الأعمال العدائية والمساعدات الإنسانية لغزة لن تمنع جولة أخرى من القتال، مضيفاً أنه "يجب أن يصحب مرحلة التعافي [في غزة] مسار سياسي حقيقي يهدف إلى رفع الحصار عن الأشخاص والسلع والتجارة".

ج. فروع الأمم المتحدة الأخرى:

في أيار/ مايو 2021 عقدت هيئات وشخصيات تابعة للأمم المتحدة سلسلة اجتماعات تمخض عنها عدد من المواقف على النحو التالي:[19]

- عقد مجلس حقوق الإنسان الدولي The United Nations Human Rights Council جلسة خاصة لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها شرقي القدس، ودعا لتشكيل لجنة للتحقيق في هذا الموضوع، خصوصاً فيما يتعلق بارتكاب جرائم حرب في غزة والضفة الغربية و"إسرائيل"، وقد صوَّت لصالح القرار 24 دولة، وعارضته 9 دول، وامتنعت عن التصويت 14 دولة.
- دعا المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينيسلاند Tor Wennesland إلى العودة لطاولة المفاوضات بهدف تحقيق حلّ الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والاتفاقيات المتبادلة، واعتبار القدس عاصمة لكل منهما.
- أطلقت منسّقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لين هاستينغز Lynn Hastings خطة طوارئ لدعم الأشخاص المتضررين من العنف في غزة والضفة الغربية بما في ذلك شرقي القدس، على أثر الاشتباكات بين المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي. وشارك الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش António Guterres، ووكيل الأمين العام

للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك Mark Lowcock دعوة هاستينغز جميع الدول الأعضاء إلى الإسهام بسخاء لتوفير 95 مليون دولار للقيام بتنفيذ سريع وكامل لخطة الطوارئ المقترحة خلال ثلاثة شهور أي حتى شهر آب/ أغسطس 2021.

- ألقى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بياناً في اجتماع الجمعية العامة حول الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين، ودعا في بيانه إلى "تسليم المساعدات الطبية والإنسانية التي تشتد الحاجة إليها للمتضررين في غزة"، وحثّ على تقديم الدعم الدولي للأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بالإضافة إلى محاسبة الأطراف "التي لا تحترم القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك مراعاة المبادئ الأساسية الخاصة بالتمييز [بين الأهداف المدنية وغير المدنية] والتناسب [بين الفعل ورد الفعل] والحيطة والحذر" في ردّ الفعل. ودعا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وفورية لإحياء "عملية السلام" المتوقفة لأنه "لا يمكن أن تتوقف دورات العنف الإسرائيلي الفلسطيني إلا بحل سياسي عادل للنزاع، يعالج جميع قضايا الوضع النهائي بما في ذلك القدس، ومحنة لاجئي فلسطين، وانتهاء الاحتلال، ويحقق حلّ الدولتين على أساس خطوط ما قبل 1967، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات المتبادلة".
- قدَّم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) مبلغ 22.5 مليون دولار في 2021/5/21 للمساعدة في تحسين الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.

2. اللجنة الرباعية:

تضم اللجنة الرباعية ممثلين عن كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي، ولم تصدر اللجنة أي بيانات بخصوص مهمتها سنة 2020، بل عجزت عن عقد اجتماعات لها بسبب الظروف المعقدة في المنطقة وفي فلسطين، كما قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش،[20] وتمثلت نشاطات اللجنة الرباعية خلال سنة 2021 في النشاطات التالية:[21]

أولاً: في 2021/5/8 بياناً حول معركة سيف القدس، جاء فيه المواقف التالية:

> يراقب مبعوثو اللجنة الرباعية للشرق الأوسط من الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة عن كثب الوضع في القدس الشرقية، بما في ذلك في البلدة القديمة وحي الشيخ جراح. ويعرب المبعوثون عن قلقهم العميق إزاء الاشتباكات اليومية والعنف في القدس الشرقية، ولا سيّما المواجهات التي وقعت بالأمس بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في الحرم الشريف/ جبل الهيكل. نشعر بالقلق من التصريحات الاستفزازية لبعض الجماعات السياسية، وكذلك إطلاق الصواريخ واستئناف البالونات الحارقة من غزة باتجاه إسرائيل، والاعتداءات على الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية.

وأشار المبعوثون بقلق بالغ إلى احتمال إخلاء عائلات فلسطينية من منازلها التي عاشت فيها لأجيال في أحياء الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية، وأعربوا عن معارضتهم للإجراءات الأحادية الجانب، التي لن تؤدي إلا إلى تصعيد البيئة المتوترة بالفعل.

وتدعو اللجنة السلطات الإسرائيلية إلى ضبط النفس وتجنب الإجراءات التي من شأنها زيادة تصعيد الموقف خلال هذه الفترة من الأيام المقدسة الإسلامية، وندعو جميع الأطراف إلى التمسك بالوضع الراهن في الأماكن المقدسة واحترامه. ويتحمل جميع القادة مسؤولية العمل ضدّ المتطرفين والتحدث علانية ضدّ جميع أعمال العنف والتحريض. في هذا السياق، كرر مبعوثو الرباعية التزامهم بحل الدولتين المتفاوض عليه.

ثانياً: في 2021/3/23 كانت اللجنة قد أصدرت بياناً دعت فيه إلى:

أ. مناقشة العودة إلى مفاوضات هادفة من شأنها أن تؤدي إلى حلّ الدولتين.

ب. الدعوة لمفاوضات تقود إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الحرية والأمن والازدهار للفلسطينيين والإسرائيليين.

ج. ناقش المبعوثون الوضع على الأرض، ولا سيّما جائحة كورونا، والتفاوت غير المستدام في التنمية الاقتصادية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وضرورة امتناع الطرفين عن الإجراءات الأحادية الجانب التي تجعل حلّ الدولتين أكثر صعوبة.

ثالثاً: نشاطات ممثل اللجنة الرباعية في التنسيق مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في متابعة القضايا المختلفة للشعب الفلسطيني خصوصاً موضوع الانتخابات والأمن والأوضاع العامة في غزة، والتأكيد على الحقوق الفلسطينية الثابتة، وهدم التغيير في الأوضاع من طرف واحد.

ويظهر أن الرباعية الدولية قد فقدت مع الزمن مبرر وجودها كما تآكل دورها المفترض في تفعيل مسار التسوية أو إنفاذ "الشرعية الدولية"؛ بينما أصبحت بياناتها أكثر مجاملة ومراعاة للاحتلال الإسرائيلي.

3. الولايات المتحدة:

يمكن تحديد أبرز التوجهات الأمريكية خلال الفترة 2020–2021 في مشاريع وقرارات استراتيجية ثلاثة هي:

أ. وثيقة ما سمي "السلام من أجل الازدهار Peace to Prosperity" التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في كانون الثاني/ يناير 2020 (استكمالاً للجزء الاقتصادي الذي جرى طرحه في مؤتمر البحرين في منتصف سنة 2019 وعرف بـ"صفقة القرن")، وهي وثيقة تسعى لحل القضية الفلسطينية على الأسس التالية:[22]

الدولة الفلسطينية: وأهم مواصفاتها هي:

- تشتمل جغرافية الدولة على الضفة الغربية وقطاع غزة بعد استقطاع كافة الكتل الاستيطانية الإسرائيلية وضمها لـ"إسرائيل"، مع إمكانية ربط غزة والضفة بممر (فوق "الأرض الإسرائيلية" أو تحتها). أما البؤر الاستيطانية الواقعة داخل أراضي الدولة الفلسطينية فيتم ربطها بـ"إسرائيل" عبر وسائل مواصلات مناسبة.
- تكون الدولة منزوعة السلاح في كامل أراضيها، بما في ذلك سلاح التنظيمات في غزة، ويبقى وادي الأردن تحت السيادة الإسرائيلية.
- تبقى مسؤولية السيطرة على المجال الجوي من غرب نهر الأردن إلى البحر مسؤولية "إسرائيل"، كما تحتفظ "إسرائيل" بسيادتها على المياه الإقليمية لغزة، وبمسؤوليتها الأمنية عن جميع المعابر الحدودية للدولة الفلسطينية.
- تكون القدس عاصمة أبدية موحدة لـ"إسرائيل"، وتكون بعض ضواحي القدس خارج الجدار عاصمة لفلسطين، مع بقاء الوصاية الأردنية على المسجد الأقصى. أما نقاط العبور من العاصمة الإسرائيلية إلى العاصمة الفلسطينية فستكون تحت إشراف الأمن الإسرائيلي.
- الاعتراف بيهودية "الدولة الإسرائيلية"، مع مناقشة احتمال ضمّ بلدات يغلب عليها الطابع العربي في شمال "إسرائيل" للإدارة الفلسطينية.
- تجمّد "إسرائيل" بناء المستوطنات في الضفة الغربية لفترة أربع سنوات.
- على أي حكومة فلسطينية لهذه الدولة أن لا تتضمن في تركيبتها أي من عناصر المنظمات التي لا تعترف بـ"إسرائيل".
- إن أمن الدولة الفلسطينية من التهديدات الخارجية سيكون من مسؤولية "إسرائيل"، مع تقليص هذه المسؤولية تدريجياً بمقدار تطور القدرة الفلسطينية على أداء مهمتها الأمنية، وفي حال عجز الدولة الفلسطينية عن ذلك تعود المهمة ثانية لـ"إسرائيل" طبقاً لمستوى التهديد، مع احتفاظ "إسرائيل" بمحطة إنذار مبكر واحدة، على الأقل، في أراضي الدولة الفلسطينية.

اللاجئون: وتتضمن:

- إلغاء أي دعوى أو مطالبة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى "إسرائيل".
- البحث عن تسوية لمشكلة اللاجئين اليهود الذين طردوا من الدول العربية.
- يمكن للاجئ الفلسطيني أن يختار أحد البدائل التالية: الاندماج مع الدولة الفلسطينية المقترحة، الاندماج في الدولة التي يقيم فيها، إذا وافقت تلك الدولة، العمل مع دول منظمة التعاون الإسلامي لاستقبال نحو 5 آلاف لاجئ سنوياً، ولمدة عشر سنوات متتابعة، أي استقبال ما مجموعه 50 ألف لاجئ فلسطيني.

العوامل المساعدة على تحقيق "السلام"، وتشمل:

- الشق الاقتصادي: توفير 50 مليار دولار للإنفاق في مشروعات للبنية التحتية والاستثمار على مدى 10 سنوات لكل من الدولة الفلسطينية وجيرانها الأردن ومصر ولبنان.
- لن يسمح للدولة الفلسطينية إنشاء أو تشغيل ميناء في غزة في المرحلة الأولى، وبدلاً من ذلك ستوفر "إسرائيل" عبر ميناءَي حيفا وأشدود المنشآت الضرورية لاستيراد السلع والمواد وتصديرها لصالح الدولة الفلسطينية خلال السنوات الخمس الأولى، وبعدها يمكن للدولة الفلسطينية إقامة مرفأ في غزة، بعد الوفاء بالمتطلبات الأمنية لـ"دولة إسرائيل".
- الجانب التعليمي والثقافي: المساعدة على تنمية هذه القطاعات، مع التأكيد على خلو هذه القطاعات من ثقافة التحريض والكراهية تجاه "إسرائيل".

وتدل خطة ترامب على تجاوز تام لأغلب ما استقر عليه القانون الدولي والمجتمع الدولي خصوصاً:

- اعتبار حدود 1967 هي الحدود الدولية.
- اعتبار شرقي القدس جزءاً من الأراضي المحتلة سنة 1967.
- أن تكون الدولة الفلسطينية دولة ذات سيادة بالمفهوم المتعارف عليه في القانون الدولي.
- تجاوز حقوق اللاجئين الفلسطينيين في حقّ العودة والتعويض.

وعلى الرغم من هذه التجاوزات لأغلب أسس المشكلة الفلسطينية، فإن ردود الفعل الدولية لم تكن ذات تأثير على السياسة الأمريكية، بل إن ردّ فعل السلطة الفلسطينية كان برفض الخطة استناداً لاتفاق أوسلو، وكأن السلطة استبدلت اتفاق أوسلو بالمرجعيات القانونية الدولية، وهو ما يمثل تنازلاً خطيراً إضافياً.

أما الداخل الأمريكي، فقد وجَّه 107 نواب من الحزب الديموقراطي رسالة إلى ترامب، رفضوا فيها خطته للأسباب التالية:[23]

- عدم توفير بيئة تفاوضية مطمئنة للفلسطينيين، بسب انطواء الخطة على نوع من الضم الدائم للضفة الغربية.
- الضم الأحادي للمستوطنات الإسرائيلية وغور الأردن.
- إن الدولة الفلسطينية المقترحة تفتقر للتواصل الجغرافي بين أجزائها.
- إن الخطة تجعل من المستحيل تحقيق حلّ الدولتين مما يجدد العنف في المنطقة.
- إن الخطة تزيد من نزعة العداء لأمريكا في العالم العربي.

ب. القرار الاستراتيجي الثاني للولايات المتحدة: قرار القيادة العسكرية الأمريكية في 2021/1/15 بنقل "إسرائيل" من التبعية للقيادة الأوروبية (US European Command (EUCOM إلى القيادة المركزية (Central Command (CENTCOM،[24] ولفهم هذا التطور الذي له ظلاله على سياسات حلف شمال الأطلسي (الناتو) (North Atlantic Treaty Organization (NATO الذي يضم 30 دولة، لا بدّ من نظرة تاريخية على الموضوع لفهم ملابساته وسياقه الاستراتيجي. فبعد أن تولى الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وتحديداً في أيار/ مايو 2017 السلطة الرئاسية للولايات المتحدة، بدأ الترويج لإنشاء ما اصطلح على تسميته "الناتو العربي"، وهي فكرة تعود جذورها إلى سنة 2003 عندما دعا المندوب الأمريكي الدائم في الناتو نيكولاس بيرنز Nicholas Burns في مؤتمر الناتو في براغ إلى نشر القوات العسكرية شرقاً وجنوباً، لأن "مستقبل الناتو هو الشرق والجنوب. إنه في الشرق الأوسط الكبير"،[25] كما أن الفكرة ليست منبتّة الصلة عن مشاريع الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter سنة 1980، في أعقاب الثورة الإيرانية، والتي تجسدت بتحويل قوة المهام المشتركة الأمريكية Joint Task Force إلى قوات الانتشار السريع (Rapid Deployment Joint Task Force (RDJTF، خصوصاً مع استمرار المواجهة لتداعيات الثورة الإيرانية والتدخل السوفييتي في أفغانستان. ومعلوم أن هناك 11 قيادة عسكرية أمريكية إقليمية، أحدها هي القيادة المركزية التي مقرها الرئيسي في فلوريدا، وهي الموكل لها العمل في ثلاث مناطق هي: الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وجزء من جنوب آسيا، أما مقر قيادتها الإقليمية فهي في قاعدة العديد الجوية في قطر، إلى جانب القيادة الوسطى البحرية الأمريكية التي مركزها في البحرين. وتكمن أهمية هذه القيادات في التحكم بالتطورات الناتجة عن الثورة الإيرانية، والتمدد السوفييتي إلى أفغانستان في حينه، ثم الحرب العراقية الإيرانية والهجوم العراقي على الكويت وما تلاه، مضافاً لذلك كله تمدد التنظيمات الإسلامية المسلحة إلى القرن الإفريقي. وفي سنة 2013، تمّ إنشاء قواعد مؤقتة تابعة للقيادة المركزية، منها واحدة في الأردن، يعتقد أن سببها هو تطورات الوضع في سورية، وشملت هذه القواعد الكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، وباكستان، وآسيا الوسطى، والمملكة العربية السعودية. وكان وزير الدفاع الأمريكي الحالي لويد أوستن Lloyd Austin هو الذي تولى هذه القيادة خلال الفترة 2013–2016. أما الدولة الوحيدة من بين الـ 21 دولة في المنطقة التي كانت خارج نطاق القيادة المركزية حتى أول سنة 2021، هي "إسرائيل". ورأت إيران القيادة المركزية تنظيماً إرهابياً رداً على اعتبار الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية.[26] ونظراً لصعوبة تحقيق القيادة المركزية دمج "إسرائيل" في منظومتها الدفاعية في ظلّ عدم وجود علاقات عربية إسرائيلية مع أغلب الدول العربية، فإن التنسيق كان متعذراً نظراً لرفض الدول العربية كما يقول نورمان شوارزكوف Norman Schwarzkopf في مذكراته.[27]

وحيث إن "إسرائيل" كانت تابعة للقيادة الأوروبية، والتي تعد ذراعاً للناتو، فإن تركيز هذه القيادة كان منصباً على ضبط النشاط الروسي في أوروبا، غير أن التطورات في الشرق الأوسط نتيجة الثورة الإيرانية، وسلسلة الاتفاقات العربية الإسرائيلية، واتساع قاعدة التطبيع العربي مع "إسرائيل"، أسهمت في توفير الفرص لقيام بعض قادة القيادة المركزية في سنة 2018 و2019 بزيارة "إسرائيل" للمرة الأولى مثل جوزيف فوتيل Joseph Votel، ثم تبعه قائد القيادة المركزية الأمريكية كينيث ماكينزي الابن Kenneth McKenzie Jr.، خصوصاً بعد تزايد القلق الإسرائيلي من سحب قوات أمريكية من شمال سورية.[28] ثم جاء التطبيع العربي من دولة الإمارات العربية المتحدة، والسودان، والمغرب، والبحرين، بالإضافة للتطبيع السابق مع مصر، والأردن، والسلطة الفلسطينية، خلال سنتي 2020 و2021، مع ملاحظة أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت ملحقة بـ"إسرائيل" في التبعية للقيادة الأوروبية، مما جعل الإسرائيليين يفكرون في أن المجال أصبح مفتوحاً للاندماج في القيادة المركزية الخاصة بالشرق الأوسط.[29]

ويعتقد الخبراء الإسرائيليون أن إلحاق "إسرائيل" بالقيادة المركزية في كانون الثاني/ يناير 2021، يحقق لـ"إسرائيل" مكاسب استراتيجية تتمثل في الجوانب التالية:[30]

- تحرير "إسرائيل" من قيود الحركة والمناورة العسكرية باتجاه المنطقة الأكثر أهمية لها من الناحية الأمنية والاستراتيجية.
- جعل التنسيق الأمريكي الإسرائيلي أكثر يسراً من حيث لجم التهديدات، وإدماج القوات الإسرائيلية مع العربية والأمريكية، لا سيّما كمخزون استراتيجي ولوجستي وكمنطقة عمليات.
- إن دمج "إسرائيل" في القيادة المركزية وإبعادها عن القيادة الأوروبية يخفف الأعباء عن الفرع الأوروبي للقيادة، كما حدث سنة 2007 عند إنشاء القيادة الإفريقية التي كانت تابعة للقيادة الأوروبية.
- يرى رئيس المعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي Jewish Institute for National Security of America (JINSA) مايكل ماكوفسكي Michael Makovsky، وهو الأكثر قرباً من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو، أن انتقال "إسرائيل" للقيادة المركزية يمثل تطوراً طالما طالب به، ويراه تحولاً استراتيجياً لمواجهة إيران بالتعاون مع دول الجوار الإيراني من العرب، الذين طبّعوا مع "إسرائيل". علماً أن أمر نقل "إسرائيل" إلى القيادة المركزية هو أمر سابق في طرحه على موضوع التطبيع، ويتعزز هذا الدور لِلَجم إيران من خلال تطور العلاقة الإسرائيلية مع أغلب الجمهوريات السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى والقوقاز، خصوصاً أذربيجان التي كان آخر تعاون لها مع الناتو سنة 2017، من خلال مكتب التعاون العسكري

الدولي للناتو حول تنفيذ عملية التخطيط والاستعراض لبرنامج الشراكة من أجل السلام PfP [Partnership for Peace] Planning and Review Process (PARP) وخطة عمل الشراكة الفردية Individual Partnership Action Plans (IPAP) المتعلقة بوزارة الدفاع بجمهورية أذربيجان، مع الأخذ في الاعتبار أن أذربيجان تعد من أوثق دول القفقاس (القوقاز) علاقة مع "إسرائيل"، وهي الزبون الثاني بعد الهند في حجم مشتريات السلاح الإسرائيلي.[31]

- سيجعل الانتقال الإسرائيلي من مهمة التعاون العراقي الإيراني أكثر تعقيداً، لا سيّما مع وجود نحو 2,500 جندي أمريكي في العراق يتبعون هذه القيادة التي أصبحت "إسرائيل" من ضمنها.
- وصول المعلومات إلى "إسرائيل" عن طريق المؤسسات العسكرية الخليجية بشكل أوثق وأدق وأوسع نطاقاً، إلى جانب نقل ما يعرفه الخليجيون عن الدول العربية الأخرى. إذ إن نقل "إسرائيل" إلى منطقة عمليات القيادة المركزية الأمريكية، من شأنه أن يعزز التنسيق بين الولايات المتحدة، و"إسرائيل"، والعرب في مجالات العمليات العسكرية والتخطيط الاستراتيجي والإنذار المبكر وحماية البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك التنسيق ضدّ التهديدات النووية والتقليدية وكل ما يرونه "إرهاباً"، كما أنه سيمكِّن الولايات المتحدة و"إسرائيل" من توسيع إنجازاتهما التشغيلية والتقنية في مجال الدفاع الصاروخي لتشمل بقية الشرق الأوسط، وهو اعتبار أساسي وسط انتشار الصواريخ على مستوى المنطقة من قبل إيران، وسورية، وحزب الله، والمقاومة الفلسطينية في غزة، ولدى أنصار الله في اليمن، ولدى الحشد الشعبي في العراق.
- لما كانت القيادة المركزية تعمل مع القيادات الإقليمية للجيش الأمريكي، فإن ذلك سيمكّن البنتاغون Pentagon من التعاون والتنسيق مع الشركاء الإقليميين بشأن الاستراتيجية، والتدريب، والعقيدة، واللوجستيات، والاستخبارات، والتكنولوجيا، والمشتريات، والعمليات، وهي أمور تعزز ترابط المصالح الإسرائيلية والعربية (للدُّول المطبِّعة) وتوسعها.
- معلوم أن القيادة الأوروبية تعمل تحت مظلة الناتو، وهو ما يجعل القرار الأمريكي موازياً للقرار الأوروبي، وهو أمر ترى "إسرائيل" أن مكاسبه متواضعة لها. لكن الانتقال للقيادة المركزية يجعل القرار الأمريكي هو الأعلى، ومعلوم أن المواقف الأوروبية من السياسات الإسرائيلية أقل تناغماً مع هذه السياسات من التناغم الأمريكي مع "إسرائيل"، وهو ما قد يعني "التحرر" الإسرائيلي من بعض الاشتراطات الأوروبية بين الحين والآخر، لا سيّما أن الرأي العام الأوروبي يصنِّف "إسرائيل" في المرتبة الرابعة بين أسوأ 17 دولة في العالم، وهو ما نشرته مجلة الإكونوميست The Economist وغيرها منذ سنة 2014 وحتى الآن.[32]
- تحرير "إسرائيل" من الضوابط الأوروبية مستقبلاً خلال الهجمات على لبنان وغزة. وهي الضوابط النسبية التي طالب بها الأوروبيون في سنة 2012، و2014، و2018 عندما كانت "إسرائيل" مرتبطة بالقيادة الأوروبية.

- إن الهجمات المحتملة من "إسرائيل" على غزة (الهجمات الواسعة)، قد تضع بقية الدول العربية، المنضوية تحت القيادة المركزية، في دائرة الاتهام من قبل الفلسطينيين وبقية الدول العربية غير المُطبِّعة، وهو ما يزيد التشقّق في الجدران العربية بقدر يسمح لـ"إسرائيل" بالتسلل من هذه الشقوق في الجسد السياسي العربي والعمل على توسيعه.
- من المؤكد أن انخراط "إسرائيل" في القيادة المركزية مع الدول العربية سيجعل نفقات المواجهة مع الخصوم، من الزاوية الاقتصادية والخسارة البشرية، أقل بكثير، نظراً لتوزيع الأعباء على العرب والأمريكيين والإسرائيليين، بدلاً من أن يُلقى العبء على الكتف الإسرائيلي فقط.

ج. أما الوثيقة الثالثة فهي التي وضعها الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن، ونشرها البيت الأبيض تحت عنوان التوجيه الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي Interim National Security Strategic Guidance في آذار/ مارس 2021، ويشرح فيها رؤيته المرحلية لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

وتنطوي الوثيقة المؤلفة من 24 صفحة على عدد من محددات السياسة الأمريكية وأهدافها، وسنركز هنا على الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالموضوع الفلسطيني أو ببيئة هذا الموضوع على النحو التالي:[33]

1. يحدد بايدن تحديات الأمن القومي الأمريكي خلال المرحلة القادمة (4 أعوام على الأقل) في ستة أبعاد مركزية خارجية هي: النزعة السلطوية في كل من روسيا والصين (داخلياً ودولياً)، وعودة النزعة القومية في مناطق كثيرة في العالم، والانتشار النووي، والتغير المناخي، والثورة الصناعية الرابعة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وحوسبة الكم Artificial Intelligence and Quantum Computing، وأخيراً جائحة الكورونا.

ويرى بايدن أن توزيع مقومات القوة في العالم يعتريه التغير بشكل يؤدي إلى إيجاد تهديدات جديدة على ثلاثة مستويات هي:

- الدولية: ويشير في هذا المقام إلى أن الصين هي الدولة الوحيدة القادرة على توظيف قواها الاقتصادية والعسكرية والتقنية والديبلوماسية للتأثير على استقرار النظام الدولي، وتشاركها روسيا في هذا التوجه.
- الإقليمية: ويحدده في إيران وكوريا الشمالية، معتبراً أنهما تمثلان قوى تهديد لحلفاء أمريكا في منطقتين مهمتين.
- قوى ما دون الدولة: وهو يشير بذلك إلى دور الفاعلين من غير الدول خصوصاً ما يسميه منظمات الإرهاب والتطرف.

2. في المستوى الداخلي الأمريكي بشكل خاص، والعالمي بشكل عام، يركّز بايدن، في صفحات متفرقة، على مصادر التهديد للأمن القومي في عدم المساواة، وهو ما يدفعه للاهتمام بالطبقة الوسطى، وفي الاستقطاب الداخلي في المجتمع الأمريكي باعتباره كما يصفه أمة مهاجرين nation of immigrants، ثم التهديد لدور القانون، إلى جانب الفساد والسياسات الشعبوية.

3. يركز بايدن في رؤيته لمواجهة هذه التحديات الداخلية والخارجية، على الأبعاد التالية:

- اعتبار الديموقراطية وقيمها الإنسانية الحل لمشكلات أمريكا وغيرها من الدول.
- ضرورة انغماس أمريكا في الشأن العالمي، من خلال الاستثمار والعمل على تحسين مستوى الحياة للأسرة الأمريكية، بدلاً من التركيز على تحقيق الأرباح وتراكم الثورة.
- إعادة بناء التحالفات الأمريكية على أسس أكثر قوة، وبشكل يضمن المصالح الأمريكية.
- العمل على بناء القوة بأبعادها المختلفة، وضمان توزيع مقبول للقوة (دولياً) من خلال:
  - منع الخصوم من تهديد الولايات المتحدة أو حلفائها.
  - منع التأثير على الأسس المشتركة التي تربط أمريكا مع حلفائها.
  - منع الخصوم من السيطرة على أقاليم مهمة.
  - تحديث تحالفات وشركاء الولايات المتحدة.
  - تعزيز الطبقة الوسطى.
  - ضبط قواعد التجارة الدولية (منظمة التجارة العالمية).
  - تعزيز الأمن السيبراني الأمريكي.
  - العودة لتفعيل المؤسسات الدولية ذات الصلة بموضوعات معينة، مثل المناخ، والكورونا، والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بسباق التسلح...إلخ.
  - اعتبار الديبلوماسية هي الأداة الأولى، مع إمكانية استخدام القوة إذا تهددت مصالح أمريكية معينة.

4. ترتيب الأقاليم الجيو–سياسية عالمياً من منظور استراتيجية بايدن: وتتضمن وثيقة بايدن عناية بعرض أهمية الأقاليم الجيو–سياسية والجيو–استراتيجية، وترتيب أولوياتها على النحو التالي:

- الأولوية الأولى والثانية، وبقدر من التساوي، لكل من الحوض الباسيفيكي وأوروبا الغربية (خصوصاً منطقة عمل الناتو)، وعليه يجب تقوية الوجود العسكري في هذين الإقليمين.
- في المرتبة الثالثة دول الجوار الأمريكي أو البيئة المحاذية (كندا، والمكسيك، وأمريكا الوسطى).
- جاءت المرتبة الرابعة للمنطقة العربية (الشرق الأوسط).
- إفريقيا احتلت آخر قائمة الأولويات الأمريكية، وكرَّس بايدن تناوله لها على موضوع المساعدات والديموقراطية.

5. في إطار كل ما سبق، حدد بايدن استراتيجيته مع الشرق الأوسط على النحو التالي:

- الالتزام بالأمن الإسرائيلي.
- تعزيز الاندماج والتكامل الإسرائيلي مع جوارها الإقليمي.
- تعزيز فكرة حلّ الدولتين (لم يقل الالتزام).
- ردع التهديدات الإيرانية وما يسميه الأمريكيون نشاطاتها "التخريبية"، مع بحث برنامجها النووي.
- شلّ التنظيمات الإرهابية، وترك أفغانستان، شريطة ضمان عدم عودة "القاعدة" لها.
- تسوية النزاعات المسلحة التي تمنع استقرار المنطقة.
- الامتناع عن مساندة سياسات شركاء الولايات المتحدة الشرق أوسطيين من انتهاج سياسات تضر بمصالحها.
- دعم الأمم المتحدة لإنهاء حرب اليمن.
- العمل على أن يتناسب الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بما يضمن إرباك عمل "شبكات الإرهاب"، ثم ردع إيران، وأخيراً حماية المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة.

ويمكن فهم وثيقة بايدن من خلال انتشار أدبيات سياسية أمريكية، تتبنى المضمون الجوهري لهذه الوثيقة، إذ يرى بعض الخبراء الأمريكيين أن المكانة الاستراتيجية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية تراجعت بدءاً من 2010، ولعل شعار الرئيس الأمريكي باراك أوباما "الاستدارة شرقاً نحو آسيا" أو "التحوّل إلى آسيا Pivot to Asia" كان تعبيراً عن هذا التحول. ولم يعمل الرئيس السابق دونالد ترامب لتغيير هذا التوجه بشكل عميق، ويبدو أن الرئيس الحالي جو بايدن يسير مع هذا التوجه، وهو ما عبَّر عنه فيليب غوردون Philip Gordon الذي عمل في البيت الأبيض ضمن فريق المفاوضات الأمريكية للشرق الأوسط، ثم أصبح نائباً لمستشار الأمن القومي لنائبة الرئيس الحالي كامالا هاريس Kamala Harris، على الرغم من أن الإدارة الأمريكية الحالية تزعم أنها ستراعي المصالح الإسرائيلية والفلسطينية في الشرق الأوسط، وهو ما لم نجد له أثراً ملموساً إلا على الجانب الإسرائيلي.[34]

والملاحظ أن فترة ترامب 2017–2021 (2017/1/20–2021/1/20)، عرفت خروجاً على مجموعة قواعد في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية؛ فمنذ إعلان مشروعه "السلام من أجل الازدهار" في كانون الثاني/ يناير 2020، وافق، خلال سنة 2020، على أن تضم "إسرائيل" نحو 30% من الضفة الغربية خصوصاً التي تشمل غور الأردن ومستوطناته، وأسهم في الضغط على الأطراف العربية لتعزيز تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، بدءاً بالإمارات العربية المتحدة والبحرين، والتي وُصفت بـ"اتفاقات أبراهام"[35] في آب/ أغسطس 2020، ثم تبعت كلّ من

السودان والمغرب مسار التطبيع مع "إسرائيل". وقد جاءت هذه السياسات في أعقاب مناداته خلال الفترة 2017–2019، باعتبار جزء كبير من المستوطنات الإسرائيلية مشروعة، إلى جانب نقله السفارة الأمريكية إلى القدس كعاصمة موحدة لـ"إسرائيل". ناهيك عن تجاهله التام لموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين، مكتفياً بتعويضات قيمتها 50 مليار دولار، لكنها ستوزع أيضاً على الدول التي استضافت هؤلاء اللاجئين، إلى جانب إغلاق ترامب لبعثة فلسطين في واشنطن، وزيادة ضغوطه غير المباشرة على وكالة الأونروا.

وإذا انتقلنا إلى فترة بايدن، سنجد أنه خلال معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2021، تكرَّس الجهد الأمريكي على وقف إطلاق النار، مع استمرار التأكيد على "حقّ إسرائيل في ضمان أمنها"، بينما كانت تتم الإشارة للحقوق الفلسطينية من زاوية محددة هي الاعتبارات الإنسانية دون أي مضمون سياسي واضح،[36] مع أنها، أي الولايات المتحدة، اعترضت على لجنة تحقيق دعا لها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية خلال معركة سيف القدس. كما أن نحو 330 نائباً أمريكياً طالبوا الرئيس الأمريكي جو بايدن بعدم تخفيض قيمة المساعدات لـ"إسرائيل"، أو وضع شروط على استخدام هذه المساعدات.[37]

وقد أعلنت واشنطن أنها ستقدم مساعدات للفلسطينيين خلال سنة 2021، تتراوح قيمتها بين 360–380 مليون دولار، ستذهب لمواجهة جائحة كورونا وللأونروا، إلى جانب بعض المرافق والمباني التي أصيبت في غزة.[38]

ومن الضروري التنبه إلى أن الولايات المتحدة التي أعلنت منذ الرئيس جورج بوش الابن George W. Bush عن تأييدها لقيام دولتين، هي التي تحول دون اعتبار فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة من خلال الفيتو veto الأمريكي في مجلس الأمن، وهو ما يشكك في مصداقية السياسة الأمريكية. فقد استخدمت الولايات المتحدة حقّ الفيتو (الاعتراض) في الأمم المتحدة منذ المعاهدة المصرية الإسرائيلية سنة 1979 Peace Treaty Between the State of Israel and the Arab Republic of Egypt إلى سنة 2021 ما مجموعه 40 مرة لحماية "إسرائيل" من قرارات مجلس الأمن الدولي.[39]

وفي 2021/5/21، أعلنت جماعة الضغط الأمريكية الليبرالية جاي ستريت J Street، وهي الأكثر خلافاً مع اللوبي اليهودي (لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الآيباك AIPAC)، أنها "ستضغط على إدارة بايدن والكونجرس الأمريكي US Congress لمتابعة إعادة ضبط، جذرية، لسياسة الولايات المتحدة، مع التركيز على إنهاء الاحتلال وتأمين مستقبل أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين". وبالنسبة لجاي ستريت، يجب أن تتضمن إعادة الضبط هذه انعكاساً للخطوات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية السابقة؛ مثل: إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس، والالتزام

بإعادة فتح بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وتوضيح أن الولايات المتحدة ترى التوسع الاستيطاني أمراً غير قانوني بموجب القانون الدولي. وإلى جانب ذلك، تطالب هذه المنظمة بالضغط من أجل تخفيف حصار غزة وإنهائه، وفرض متطلبات شفافة وقيود واضحة على استخدام المساعدة الأمريكية لـ"إسرائيل"، لضمان أن المعدات العسكرية التي تحصل عليها الولايات المتحدة، بما في ذلك المعدات التي تمّ شراؤها بمساعدة الولايات المتحدة، لا يمكن استخدامها من قبل "إسرائيل" فيما يتعلق بأي أعمال ضمّ زاحف أو انتهاكات لحقوق الفلسطينيين، ووقف منع الانتقادات المشروعة والمتوازنة للأعمال الإسرائيلية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة.[40]

4. الاتحاد الأوروبي:

لعل أبرز سمات السياسة الأوروبية تجاه الموضوع الفلسطيني هو التباين الواضح في مواقف هذه الدول، وعلى الرغم من أن خروج بريطانيا من الاتحاد قلَّص من حدة هذا التباين، إلا أن التباين ما زال قائماً، إذ يمكن تقسيم الدول الأوروبية طبقاً للمواقف السياسية للدول الأعضاء خلال الفترة 2020–2021 إلى ثلاث فئات:[41]

أ. الدول الأكثر تأييداً لفلسطين: مثل لوكسمبورغ، وبلجيكا، وإيرلندا، ومالطا، وفنلندا. ويتضح الموقف البلجيكي مثلاً في مطالبة وزير خارجيتها بمنع سفر وتجميد ودائع مسؤولين إسرائيليين ممن لهم علاقة باشتعال العنف بين غزة و"إسرائيل".

ب. الدول الأكثر انحيازاً لـ"إسرائيل": هنغاريا، والجمهورية التشيكية، والنمسا، واليونان، وقبرص، وبولندا.

ج. الدول ذات المواقف المتأرجحة: وتشمل بقية أعضاء المجموعة الأوروبية، وفي صدارتها ألمانيا التي تمتنع في الغالب عن اتخاذ مواقف صريحة ضدّ "إسرائيل"، ولكنها من بين الدول الأكثر تقديماً للمساعدات الأوروبية للفلسطينيين، وهي الأكثر نقداً بين الدول الأوروبية المركزية للمقاومة الفلسطينية المسلحة وتصفها بـ"هجمات إرهابية"[42]، وهو التوجه الفرنسي نفسه الذي يميل لإعطاء دور أكبر للجنة الرباعية في تسوية النزاع.

ويدل رصد نتائج التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها سنة 2020، أن الاتحاد الأوروبي خصوصاً الدول المركزية فيه (فرنسا، وألمانيا، وإسبانيا) أيَّد أكثر من ثلثي قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ضدّ "إسرائيل"، لا سيّما القرارات الأقل مضموناً استراتيجياً.[43]

وقد انعكس هذا التوجه على توجهات الجمهور الإسرائيلي تجاه سياسات الاتحاد الأوروبي، إذ انقسم الإسرائيليون إجمالاً إلى من يحمل صورة إيجابية عن الاتحاد الأوروبي (37%)، ومن

يحمل عنه صورة محايدة (36%)، ومن يحمل صورة سلبية (23%). وتدل هذه الصورة على فارق كبير بين صورة الولايات المتحدة في الذهن الإسرائيلي وصورة الاتحاد الأوروبي.[44]

ويتضح الانقسام في المواقف الأوروبية في نتائج مؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد في 2021/5/18 خلال الاشتباكات في غزة بين المقاومة والجيش الإسرائيلي، حيث فشل الوزراء في التوصل إلى بيان ختامي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار بين المتحاربين. وكان سبب عدم الاتفاق هو أن هنغاريا رأت أن التصريحات الأوروبية "منحازة جداً" للطرف (الفلسطيني) وهي "لا تساعد، خصوصاً في ظلّ الظروف الحالية، عندما يكون التوتر شديداً".[45]

وأشار الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل إلى مضمون البيان الختامي الذي اعترضت عليه هنغاريا بأنه يتضمن:[46]

أ. الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار.
ب. حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات إلى غزة.
ج. إدانة "الهجمات الصاروخية من طرف حماس والتنظيمات الإرهابية الأخرى على الأراضي الإسرائيلية".
د. التأييد التام لحق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، على أن يكون الرد تناسبياً ويراعي القانون الدولي الإنساني.
هـ. احترام الأماكن المقدسة وحرية العبادة.
و. التأييد القوي لفكرة الامتناع عن إخلاء السكان من منطقة الشيخ جراح، وذلك اتساقاً مع الموقف الأوروبي من الاستيطان.
ز. الدعوة لإجراء انتخابات فلسطينية مع ضمان الجميع بعدم عرقلة ذلك.

وفي أيار/ مايو 2021، تمّ إبلاغ التنسيق الأوروبي للجان والجمعيات من أجل فلسطين European Coordination of Committees and Associations for Palestine عن اجتماع فريق العمل البرلماني الدولي لتعزيز حقوق الإنسان الفلسطيني Inter–Parliamentary Task Force to Promote Palestinian Human Rights، والمكوَّن من 23 مشرعاً من 10 دول في أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد أصدرت المجموعة بياناً حثّت فيه المجتمع الدولي على "الاعتراف بواقع القمع الذي يتعرض له الفلسطينيون عبر فلسطين التاريخية وفي المنفى"، واتخاذ إجراءات ضدّ تصرفات "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تحميلها المسؤولية.[47]

وأعلن الاتحاد الأوروبي عن زيادة مساعداته للفلسطينيين في أعقاب اشتباكات غزة سنة 2021 لتصل إلى 34.4 مليون يورو (نحو 42.1 مليون دولار).[48]

وقد أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً في 2021/5/21 بخصوص المعارك بين المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي أكد فيه الاتحاد على:[49]

أ. الترحيب بوقف إطلاق النار الذي تمّ الإعلان عنه في 2021/5/21.
ب. الإشادة بالدور المصري والقطري والأمريكي والأمم المتحدة في التوصل إلى وقف إطلاق النار.
ج. التأكيد على العمل لإحياء حلّ الدولتين.
د. استعداد الاتحاد الأوروبي للتعاون مع الأطراف الإقليمية والولايات المتحدة لتحقيق حلّ للأزمة في الشرق الأوسط.
هـ. الدعوة لإحياء دور اللجنة الرباعية الخاصة بالموضوع الفلسطيني.

لكن شأناً آخر في العلاقة الأوروبية مع "إسرائيل" يستحق التوقف عنده، وهو موضوع الموقف الأوروبي المساند لمطالب بعض الدول الأوروبية (قبرص واليونان) و"إسرائيل" في مواجهة تركيا، بخصوص الخلافات حول غاز شرق المتوسط، ويبدو أن الموقف الأوروبي بعيد إلى حدّ واضح عن الموقف التركي. ويضاف إلى ذلك، في مجال تعزيز العلاقة الأوروبية الإسرائيلية، سماح الاتحاد الأوروبي لطائرات مسيَّرة، تتشارك فيها شركات إسرائيلية وشركة إيرباص Airbus، الطيران فوق المتوسط لمراقبة قوارب الهجرات غير الشرعية.[50]

ومن الضروري الإشارة إلى أن السياسة البريطانية بقيت على حالها بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، لكن نسبة تأييد المجتمع السياسي البريطاني لخطة ترامب "صفقة القرن" كانت غير مشجعة لترامب، فقد رأى 133 عضواً في البرلمان البريطاني في مطلع سنة 2020 أنها ضرب بعرض الحائط "للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والقانون الدولي، ولا توفر أي أساس واقعي للعودة للمفاوضات. بل على العكس، تقلل من فرص السلام، وتهدد بتقويض مبدأ أساسي للنظام القانوني الدولي [الذي وُضع] بعد الحرب العالمية الثانية".[51]

وتأتي المرحلة الحالية التي تمثّل وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل Priti Patel المدافع الأبرز فيها عن "إسرائيل"، فقد اتخذت قراراً يوسّع من إطار العداء لحماس، فعلى الرغم من أن بريطانيا اتخذت سنة 2001 قراراً باعتبار كتائب عزّ الدين القسام، الجناح العسكري لحماس، "حركة إرهابية" بعد ثلاث محاولات سابقة، فإن الوزيرة لا ترى فرقاً بين الجناح السياسي والعسكري لحماس، ورأت أنها حركة تمتلك تكنولوجيا عسكرية خطيرة، وأنها تقوم بتدريب "الإرهابيين"، وعليه يجب أن يكون الحظر على حماس شاملاً لكلّ أجنحتها ونشاطاتها.[52] وكانت صحيفة هآرتس الإسرائيلية قد أشارت إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت طلب من رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون Boris Johnson أن تتخذ بريطانيا قرار اعتبار حماس

"حركة إرهابية"،[53] وهو ما نقلته الوزيرة إلى حيز التنفيذ، حيث تبنته الحكومة، وتمّ تحويله إلى قانون، أقَّره مجلس العموم البريطاني في 2021/11/24.

وهذه الوزيرة التي تولت منصبها الحالي منذ 2019، تنتمي لأقصى اليمين في حزب المحافظين، وهي ذات نزعة "ثاتشرية"، أي أن نزوعها العدائي تجاه المقاومة الفلسطينية وكل حركة تحرر في العالم هو امتداد لتيار مارجريت ثاتشر Margaret Thatcher. ففي قوائم الإرهاب البريطانية، هناك 78 حركة مصنفة حركات إرهابية، كما أن هذه الوزيرة، الهندية الأصل، التي هاجرت أسرتها لأوغندا ثم بريطانيا، من أنصار الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، لكن انحيازها لـ"إسرائيل" يبرز في المؤشرات التالية:[54]

أ. أنها تولت نيابة رئاسة "هيئة أصدقاء إسرائيل المحافظة Conservative Friends of Israel".

ب. في سنة 2017 تمّ عزلها من سكرتارية التنمية الدولية Secretary of State for International Development بسبب اجتماعها مع الحكومة الإسرائيلية دون إبلاغ مسبق مع حكومة بلادها. وقد أثار النائب العمالي جون تريكيت Jon Trickett الضجة حول تلك الزيارة، على الرغم من أنها حاولت أن تتملص من طبيعة الزيارة، وقالت أن الخارجية تعرف عنها، ثم عادت للاعتذار عن عدم التنسيق مع الخارجية، أي أنها كذبت على الدولة في المرحلة الأولى.

ج. انتقدت باتيل قرار المملكة المتحدة باستثمار أموال وزارة التنمية الدولية البريطانية، التي كانت ترأسها لدعم الأراضي الفلسطينية من خلال وكالات الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2016، أمرت بمراجعة إجراءات التمويل، حيث جمَّدت مؤقتاً ما يقرب من ثلث المساعدات البريطانية للفلسطينيين في أثناء المراجعة. وبعد ذلك بشهرين، وتحديداً في كانون الأول/ ديسمبر 2016، أكَّدت على أن المساعدات المستقبلية سوف تذهب "فقط إلى الخدمات الصحية والتعليمية الحيوية، من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للشعب الفلسطيني".[55] وقد حظيت هذه الخطوة بدعم كبير من قبل الجماعات اليهودية، بما في ذلك الفيدرالية الصهيونية Zionist Federation في بريطانيا، ومن مجلس القيادة اليهودي Jewish Leadership Council،[56] وهو مجلس يضم أكثر من 30 منظمة، فيها أكثر من 50 ألف عضو، ومن أكثر المعادين لحركة المقاطعة لـ"إسرائيل"، وهي حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) The Boycott، Divestment، Sanctions (BDS) Movement المعروفة عالمياً.

د. في سنة 2017 كانت باتيل في رحلة إلى "إسرائيل"، وأوصت بتقديم مساعدات للجيش الإسرائيلي في الجولان من خلال إقامة مستشفيات هناك. وتبين من تقارير إسرائيلية أن لها علاقة بمعالجة أفراد من المعارضة السورية، الذين يصابون في المعارك مع الجيش السوري، وليس بمساعدة النازحين السوريين من مناطق المعارك كما ادعت في البداية.

غير أن القرار باعتبار حماس "حركة إرهابية" يظل في جوهره قرار الحكومة البريطانية، ومتماشياً مع خطها العام، وليس قرار الوزيرة، وإن بدت متحمِّسة له.

5. دول البريكس BRICS:

تعكس البيانات المشتركة لدول البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) سواء لرؤساء هذه الدول (بيان 2020/11/17)، أم لوزراء الخارجية (بيان 2021/6/1)، أم لنواب وزراء الخارجية، أم المبعوثين الخاصين لمنطقة الشرق الأوسط (2020/8/26)، التأكيد على مواقفهم التقليدية والمتمثلة فيما يلي:[57]

أ. إن النزاعات والأزمات في المنطقة يجب أن تُحل بالوسائل السياسية والدبلوماسية، من خلال الحوار الشامل والمباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفقاً للقانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام استقلال وسلامة أراضي وسيادة جميع الدول.

ب. الترحيب بالإعلان عن وقف إطلاق النار في غزة بين الجيش الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية اعتباراً من 2021/5/21، والتأكيد على الضرورة الملحة لاستعادة الهدوء بالكامل، والإعراب عن حزنهم للخسائر في أرواح المدنيين نتيجة العنف.

ج. حثّ المجتمع الدولي على الاهتمام الفوري بتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين، ولا سيّما في غزة. كما أعربوا عن تأييدهم لدعوة أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش للمجتمع الدولي للعمل مع هيئات المنظمة الدولية، بما في ذلك وكالة الأونروا، وعلى تطوير حزمة متكاملة وقوية من الدعم لتحقيق إعادة الإعمار بشكل سريع ومستدام.

د. دعم حلّ الدولتين بشكل يؤدي إلى "سلام" شامل، يقوم على رؤية منطقة تعيش فيها "إسرائيل" وفلسطين جنباً إلى جنب في "سلام"، داخل حدود آمنة ومعترف بها، وعلى أساس القرارات الدولية خصوصاً قرارات الأمم المتحدة و"مبادرة السلام العربية".

هـ. التأكيد على ضرورة وضع ميثاق دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله.

غير أن النظرة التفصيلية لسياسات دول مجموعة البريكس، تشير إلى تباين في مدى الالتزام بالتوازن في العلاقات مع كلّ من الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، وهو ما يتبين في المؤشرات التالية:[58]

أ. تبدو البرازيل هي الأقرب للسياسات الإسرائيلية خصوصاً في ظلّ حكم الرئيس الحالي جايير بولسانارو Jair Bolsonaro، وخصوصاً فيما يتعلق باعتبار القدس العاصمة الموحدة لـ"إسرائيل"، وهو الموقف الذي تعززه تصريحات ابن الرئيس البرازيلي إدواردو بولسانارو Eduardo Bolsonaro، وهو سياسي يميني بارز في الحياة السياسية البرازيلية، حول القدس.

وقد عبَّر عن هذا التوجه سابقاً في أثناء افتتاحه مكتباً تجارياً للبرازيل في القدس سنة 2019. كما أن وزير الخارجية البرازيلي إرنستو أراوجو Ernesto Araújo أبدى، في بيان مشترك مع نظيره الإسرائيلي في آذار/ مارس 2021، تأييده التام لـ"اتفاقات أبراهام"، واعتراضه على أيّ تحقيقات في الخروقات الإسرائيلية لحقوق الإنسان.

وقد أيَّدت البرازيل بيان الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية Organization of American States لويس ألماغرو Luis Almagro في أيار/ مايو 2021، والذي رأى فيه أن حركة حماس حركة "إرهابية". بينما عارضت البيان كل من الأرجنتين، وبوليفيا، والمكسيك، وفنزويلا.[59]

ب. أما الهند، فمنذ سنة 1992 (إقامة العلاقات الديبلوماسية مع "إسرائيل")، وتولي حزب بهاراتيا جاناتا Bharatiya Janata Party (BJP) السلطة سنة 2014، ثم زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي Narendra Modi لـ"إسرائيل" سنة 2017، والعلاقات تتطور بشكل ملحوظ مع "إسرائيل"، خصوصاً في المجال الدفاعي، حيث بلغت مبيعات "إسرائيل" من الأسلحة للهند نحو مليار دولار سنة 2020، عدا عن المبيعات في المجال التكنولوجي. وتقع "إسرائيل" في المرتبة الثانية بين بائعي السلاح للهند بعد روسيا، والمرتبة الثالثة للشركاء التجاريين للهند في آسيا. ولعل مذكرة التفاهم التي وُقّعت سنة 2020 بين الهند و"إسرائيل" في هذين المجالين، تأكيد لاستمرار تطور هذه العلاقة رغبة في الوصول إلى الشراكة الاستراتيجية بينهما.

لكن الهند ما تزال متأثرة ببعض مواقفها التقليدية مع الفلسطينيين، وهو ما يتضح في أنها تُصوّت غالباً مع الطرف الفلسطيني في الأمم المتحدة خصوصاً فيما يتعلق بالقدس وضواحيها، كما ظهر في جلسات مجلس الأمن في نهاية أيار/ مايو 2021، بعد الاشتباكات في غزة مع الجيش الإسرائيلي، لكنها من ناحية أخرى انتقدت الهجمات الصاروخية للمقاومة الفلسطينية على "إسرائيل"، ووصفتها في خطاب مندوبها في مجلس الأمن بأنها "قصف عشوائي على الأهداف المدنية".[60]

ج. ما تزال المواقف الروسية التقليدية على حالها، مثل الدعوة إلى حلّ الدولتين من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وإلى العودة للتفاوض عبر اللجنة الرباعية التي أنشئت سنة 2002، إضافة للعمل على تشجيع تنمية الواقع الفلسطيني وتعزيز إجراءات بناء الدولة الفلسطينية.

وعلى الرغم من العلاقات التي أقامتها "إسرائيل" وروسيا خلال فترة رئاسة بنيامين نتنياهو للحكومة الإسرائيلية، خصوصاً في الفترات الأخيرة، وتكرار لقاءاته مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin في مطلع سنة 2020 (التقيا طيلة فترة حكم نتنياهو 13 مرة)، إلا أن توتر العلاقات الأمريكية الروسية، حول العديد من الموضوعات الدولية وأبرزها أزمة القرم وأوكرانيا وسورية، وضعت الديبلوماسية الإسرائيلية في موقف أكثر صعوبة، إلى جانب أن روسيا لم تبدِ

حماساً لبنود "صفقة القرن" التي أعلنها ترامب بهدف معالجة الموضوع الفلسطيني. وقد التقى الرئيس بوتين مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كانون الثاني/ يناير 2020، وعادت روسيا لتأكيد موقفها لا سيّما حلّ الدولتين، واعتبار شرقي القدس جزءاً من الأراضي المحتلة سنة 1967.

وقدَّمت روسيا نحو أربعة ملايين دولار لفلسطين، تمّ تسليمها لبرنامج الأغذية العالمي World Food Programme الأممي لتوفير الغذاء للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية.

د. توضّح المبادرة الصينية التي أعلنها وزير الخارجية الصيني وانج يي Wang Yi لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في آذار/ مارس 2021 التوجه العام الصيني، وهي تكرار في جوهرها لما أعلنته الصين سنة 2013. فالمبادرة الصينية في جوهرها تتوافق مع نظيرتها الروسية في الدعوة لحل الدولتين، والعيش بـ"سلام" طبقاً لقرارات الأمم المتحدة و"المبادرة العربية للسلام"، لكنها كانت أكثر حدة في انتقاد الموقف الأمريكي في مجلس الأمن الدولي، عند تعطيل الولايات المتحدة لجلسات المجلس للنظر في إصدار بيان حول الاشتباكات بين الجيش الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في غزة في أيار/ مايو 2021. واتهمت الصين الولايات المتحدة بعدم الاكتراث بالمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.[61]

وتبدي "إسرائيل" تردداً كبيراً في قبول دعوات الخارجية الصينية للعب دور الوسيط بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. كما أن "إسرائيل" صوَّتت في حزيران/ يونيو 2021 إلى جانب قرار أصدره مجلس حقوق الإنسان الدولي ضدّ الممارسات الصينية تجاه أقلية الإيغور Uyghurs المسلمة في الصين، وبرَّر الإعلام الإسرائيلي أن التصويت الإسرائيلي كان نتيجة ضغوط أمريكية، خصوصاً أن "إسرائيل" كانت تتجنب التصويت على قرارات مماثلة ضدّ الصين. ولعل تأييد الصين لقرار اللجنة الأممية لحقوق الإنسان لتشكيل لجنة تحقيق دولية في الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين لتشكيل لجنة تحقيق دولية في الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين كانت أقرب لرد الفعل الصيني على الموقف الإسرائيلي في موضوع الإيغور.

ولكن من الضروري التنويه بأن العلاقات التجارية والاقتصادية والديبلوماسية بين الصين و"إسرائيل" تتطور بشكل ملحوظ، فقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين من سنة 2016 إلى منتصف سنة 2021، ليقارب 12 مليار دولار.

مقابل ذلك قدمت الصين، خلال سنة 2021، مساعدات متواضعة للفلسطينيين شملت مليون دولار كمساعدة إنسانية، إلى جانب تقديم مليون دولار آخر و200 ألف حقنة لمواجهة جائحة كورونا، تمّ تقديمها لوكالة الأونروا.

هـ. جنوب إفريقيا: منذ إعلان جنوب إفريقيا في سنة 2019 عن نيتها تخفيض مستوى علاقاتها الديبلوماسية مع "إسرائيل"، واصلت هذه الدولة سياستها الأقرب للموقف الفلسطيني، والتي اتضحت من ردود فعل غاضبة من قبل النخبة السياسية على أحد القضاة الذي أبدى تعاطفاً مع "إسرائيل". وقد أبدت جنوب إفريقيا مواقف واضحة لدعم الفلسطينيين من خلال خطوتين في سنتي 2020 و2021:

- انتقادها لتطبيع العلاقات بين الإمارات العربية و"إسرائيل"، معتبرة أن ذلك تمّ دون أي التزام من "إسرائيل" بعدم ضمّ أراضٍ فلسطينية، كما أن الإمارات اتخذت موقفها دون أن تنظر إلى تأثير اتفاقها مع "إسرائيل" على حقوق الفلسطينيين.
- رأت جنوب إفريقيا أن "اتفاقات أبراهام" تمت دون أي التزام إسرائيلي بوقف ضمّ أراضٍ فلسطينية، وفرض سيادتها على هذه الأراضي وسكانها الفلسطينيين.

لكن ذلك لا ينفي أن "إسرائيل" حققت إنجازاً لديبلوماسيتها في إفريقيا في تموز/ يوليو 2021 من خلال إعادة قبول الاتحاد الإفريقي لها كـ"عضو مراقب" في الاتحاد، وهو الأمر الذي فشلت في الحصول عليه مرتين سابقاً (سنتي 2014 و2018)، بعد تحول منظمة الوحدة الإفريقية (The Organization of African Unity (OAU إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2002. ومعلوم أن منظمة الوحدة الإفريقية سبق لها أن منحت "إسرائيل" صفة العضو المراقب، لكن الرئيس الليبي السابق معمر القذافي ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي نيكوسازانا دلاميني زوما Nkosazana Dlamini–Zuma من جنوب إفريقيا، كان لهما الدور الأبرز في منع انتقال هذه الصفة لـ"إسرائيل" من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي. وعلى الرغم من انتقاد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فكي محمد Moussa Faki Mahamat للهجمات الإسرائيلية على غزة في أيار/ مايو 2021، وانتهاكاتها للمسجد الأقصى، والعمل على ترحيل الفلسطينيين في مناطق من القدس من بيوتهم، واعتبار ذلك كله انتهاكاً للقانون الدولي وتعقيداً لجهود "السلام" الدائم في المنطقة، إلا أن الديبلوماسية الإسرائيلية ترى في قرار الاتحاد الإفريقي، بقبول عضويتها كمراقب، مقدمة لتطبيع العلاقات بين أغلبية أعضاء الاتحاد و"إسرائيل"، خصوصاً أن لـ"إسرائيل" علاقات ديبلوماسية مع 46 دولة إفريقية من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي.[62] ويبدو أن الجزائر تبذل جهوداً ديبلوماسية لتراجع الاتحاد الإفريقي عن قبول "إسرائيل" كعضو مراقب، ويساندها في ذلك الدول العربية، الإفريقية الأعضاء في الجامعة العربية، باستثناء المغرب والسودان والصومال.[63]

على الرغم من ذلك، فقد أكد البيان الختامي الصادر عن قمة الاتحاد الإفريقي في شباط/ فبراير 2020، التضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني في رفض ما يسمى "صفقة القرن".

وضرورة إيجاد تسوية سياسية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع التأكيد على دعم الوضع القانوني الشرعي لشرقي القدس، كعاصمة لدولة فلسطين، ومطالبة "إسرائيل" الامتناع عن أي إجراء أو عمل من شأنه تقويض هذا الوضع. واعتبر البيان جميع المستوطنات في الضفة الغربية وشرقي القدس والجولان السوري، لاغية وباطلة.[64]

6. اليابان:

إلى جانب تأييدها لحل الدولتين والعيش بـ"سلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ما تزال اليابان تسعى لتجسيد بعض من مشروعاتها التنموية والحيوية وتعزيز فرص "السلام"، وتتمثل جهود هذا التجسيد للمشروعات في الآتي:[65]

أ. مبادرة ممر السلام والازدهار Corridor for Peace and Prosperity، الخاص بتطوير أغوار الأردن زراعياً وتصنيع تلك الزراعة. وقد تمّ توقيع 33 مستأجراً للعمل في المشروع إلى جانب مباشرة 16 مصنعاً بالعمل فيه في أيار/ مايو 2021.

ب. في إطار مساعداتها لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، من خلال وكالة اليابان للتعاون الدولي Japan International Cooperation Agency (JICA)، في مشروع "تحسين مخيمات اللاجئين Refugee Camp Improvement Project (PALCIP)" الذي بدأ سنة 2016، قررت اليابان سنة 2020 رفع إسهامها إلى 910 ملايين دولار لتمديد فترة المشروع.

ج. في سنة 2021 قدمت اليابان 35 مليون دولار لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة لمواجهة جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية.

7. تشيلي:

فاز المرشح اليساري غابرييل بوريك Gabriel Boric، البالغ من العمر 35 عاماً، في الانتخابات الرئاسية في تشيلي بتغلبه على منافسه اليميني خوسيه أنطونيو كاست José Antonio Kast بفارق أكثر من عشر نقاط. ويُعدُّ بوريك الذي تولى رئاسة البلاد التي تحتضن إحدى أكبر الجاليات الفلسطينية في العالم (ما لا يقل عن 300 ألف من أصول فلسطينية)، أحد أهم المناصرين للحق الفلسطيني وأشرس المناهضين لآلة الاحتلال الإسرائيلي، حيث يدعم بشدة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس)، كما سعى في أثناء ولايته البرلمانية إلى تشريع قانون يُلزم البلاد بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية. وقد وصف بوريك خلال حملته الانتخابية "إسرائيل" بـ"الدولة السفاحة"، وذلك خلال لقاء له مع الجالية اليهودية بالبلاد، ووقَّع وثيقة لدعم القضية

الفلسطينية خلال لقائه برئيس الجالية الفلسطينية في تشيلي. وصرَّح خلال تشرين الأول/ أكتوبر 2021: "نعم إسرائيل دولة إبادة ودولة إجرامية يجب أن ندافع عن حقوق الإنسان مهما كانت قوة الدول".[66]

وتعطي عودة اليسار لتشيلي وصعوده في بعض دول أمريكا اللاتينية، على رأسها المكسيك، والأرجنتين، وبيرو، وكوستاريكا، وبنما، وبوليفيا، دفعة قوية للقضية الفلسطينية، بعد أن كانت "إسرائيل" تراهن على اليمين لنقل سفارات هذه الدول إلى القدس.[67]

8. الرأي العام الدولي:[68]

كشفت معركة سيف القدس سنة 2021 عن اتجاه متصاعد في مستوى تعاطف الرأي العام الدولي مع وجهة النظر الفلسطينية، فالمظاهرات التي انطلقت في المدن الغربية (لندن، وبروكسل، ومدريد، وبرلين، وباريس، ودبلن، وفي عدد من المدن الأمريكية، وفي نيوزيلندا، وكندا) تؤشر على ذلك، كما أن تزايد عقد المقارنات بين "إسرائيل" وسياسات التمييز العنصري التي عرفتها جمهورية جنوب إفريقيا قبل انهيار نظامها العنصري، أقلقت القادة والخبراء الإسرائيليين.[69] وأشارت وسائل إعلام غربية وإسرائيلية إلى أن "إسرائيل" خسرت المعركة الثقافية في أيار/ مايو 2021 خلال هجماتها الجوية على قطاع غزة، إذ رأت هذه الوسائل الإعلامية الغربية أن عقد المقارنات بين الفلسطينيين وبين حركات غربية مثل حركة حياة السود مهمة أو بلاك لايفز ماتر Black Lives Matter، أو حركة أنا أيضاً أو مي تو Me Too، تشير إلى أن السياسات الإسرائيلية تتخذ نهجاً كولونيالياً لم يعد يتسق وواقع المجتمعات المعاصرة.[70] كما أشار تقرير لمركز أمريكي إلى أن "النقد الدولي، أو في بعض حالات الكراهية لإسرائيل يتسرب الآن إلى الخطاب الأمريكي السائد، واحتل مركز الصدارة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي العالمية"،[71] كما أن مظاهرات فلسطينيي 1948 كشف عن عمق الشرخ والطبيعة العنصرية الكولونيالية للمجتمع الإسرائيلي ونظامه السياسي، وهو ما زاد في تعميق الصورة السلبية لـ"إسرائيل" في العالم.[72] وحتى في الولايات المتحدة، التي تمثّل مركز التأييد للسياسات الإسرائيلية، وقّعت 140 حركة تقدمية أمريكية بياناً يطالب الرئيس الأمريكي بايدن بـ"إدانة إسرائيل" لاقترافها جرائم حرب ضدّ الفلسطينيين في غزة خلال هجماتها في أيار/ مايو 2021، وترافق مع ذلك توقيع 25 من رجال القانون الأمريكيين البارزين على رسالة موجهة لوزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن، يطالبونه بمنع "إسرائيل" من تهجير الفلسطينيين من بيوتهم في منطقة الشيخ جراح في القدس.[73]

إلى جانب ذلك، واصلت المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مواقف الانتقاد لـ"إسرائيل"، وهو ما يتضح في الجدول التالي:[74]

جدول 8/1: مواقف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من السياسات الإسرائيلية 2020–2021

المنظمة	الموقف	تاريخ النشاط
هيومن رايتس ووتش	نقد "إسرائيل" لارتكابها جرائم ضدّ الإنسانية والمتمثلة بالفصل العنصري والاضطهاد. وكذلك لقيامها بهدم البيوت، وترحيل السكان، والتضييق على الحركة، وعرقلة الوصول إلى المياه والكهرباء، والاستمرار في بناء المستوطنات، والتهيؤ لضم مزيد من الأراضي الفلسطينية، إلى جانب الاعتقالات التعسفية لمئات الأفراد وتعطيل حركة التجارة مع الخارج.	2021
منظمة العفو الدولية Amnesty International	1. انتقاد "إسرائيل" لاعتقالها محمود نواجعة منسق حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس)، ومطالبة السلطات الإسرائيلية بإطلاق سراحه والسماح لحركته بمواصلة نشاطاتها.	2020/8/7
	2. نقد السياسات الاستيطانية الإسرائيلية.	2020/9/15
	3. دعوة الحكومات إلى تقديم دعمها السياسي والعملي الكامل للمحكمة الجنائية الدولية، لقرارها في كانون الأول/ ديسمبر 2019 باختصاصها القضائي الذي يشمل "الوضع في فلسطين"، وحثّ تلك الدول التي سعت إلى الطعن في هذا الاختصاص القضائي على إعادة النظر في مواقفها.	2020/3/16
	4. انتقاد الإفراط الإسرائيلي في ممارسة القوة ضدّ المتظاهرين الفلسطينيين في القدس احتجاجاً على سياسات الترحيل للمدنيين الفلسطينيين من بيوتهم أو إخطارهم بذلك.	2021/5/11
	5. انتقاد إغلاق "إسرائيل" مقر اللجنة الفلسطينية للعمل الصحي على الرغم من مخاطر كورونا.	2021/6/9
	6. انتقاد الغارات الإسرائيلية على المواقع المدنية في غزة، وقتل أسر بكاملها، وهدم منازلها.	2021/5/17
حملة من 452 منظمة مجتمع مدني من كل أرجاء العالم	المطالبة من الأمم المتحدة القيام بواجبها بالتحقيق، وإزالة سياسات التمييز العنصري الإسرائيلي على غرار ما فعلته في جنوب إفريقيا.	2020/9/22
120 قسماً ومركز دراسات "الجندر" في الجامعات الأمريكية	التوقيع على بيان يرى "إسرائيل" دولة عنصرية.	2021/5/24
المحكمة الجنائية الدولية	تأكيد مشروعية قرارها القيام بالتحقيق في جرائم ضدّ الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو القرار الذي عادت "إسرائيل" لرفضه.	2021/2/5

من جانب آخر، لا بدّ من الإشارة لمركز "إسرائيل" في نماذج القياس الدولية، خصوصاً في الأبعاد المركزية التي يعتمدها العالم كمؤشر على صورة الدولة لدى الرأي العام الدولي كما يوضحها الجدول التالي:[75]

جدول 8/2: "إسرائيل" في نماذج القياس الدولية 2020–2021

المؤشر	2020	2021	ملاحظات
الديموقراطية	7.84	7.6	العلامة من 10.
مؤشر غيني (توزيع الدخل) **Gini Index**	36.9	39	العلامة من 100. كلما كانت العلامة أعلى كان الوضع أسوأ. (القياس على أساس نصيب أغنى 10% من السكان من الدخل)
الاستقرار السياسي	75.1	76.5	العلامة من 100. (العلامة الأعلى تشير إلى وضع أسوأ)
العسكرة **Militarization Index**	888.6	غير متوفر	"إسرائيل" تحتل المرتبة الأولى عالمياً في هذا المؤشر، وهو مؤشر على مدى نفوذ المؤسسة العسكرية.
الفساد	60	غير متوفر	مقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة هناك تزايد في نسبة الفساد.

وتدل المؤشرات الخمسة السابقة، أن هناك تراجعاً فيها جميعاً، أي تراجع في مستوى الديموقراطية، وتزايد في الفساد، وتزايد الفجوة بين الأفراد في مستويات الدخل، وتراجع مستويات الاستقرار السياسي، كما أن العسكرة، التي تقيس وزن المؤسسة العسكرية في تفاعلات الدولة داخلياً وخارجياً عبر قياس مؤشرات فرعية، وضعت "إسرائيل" في مقدمة دول العالم في هذا الجانب السلبي.

وتمثل مكانة أي دولة في هذه المؤشرات أهمية خاصة،[76] إذ إن مكانتها تؤثر على فرص الاستثمار للشركات الدولية الكبرى، وعلى السياحة، وعلى التعاون مع الدولة من جانب الدول الأخرى، إلى جانب تقديم صورة إيجابية أو سلبية عن الدولة للرأي العام الدولي.

وتدل استطلاعات الرأي العام الدولي على استمرار تزايد الصورة السلبية لـ"إسرائيل"، ولو بشكل بطيء وتدريجي، وهو أمر طبيعي في ظاهرة التغير في توجهات الرأي العام، خصوصاً أن المعرفة الدقيقة عن السياسات الإسرائيلية لدى الرأي العام ليست كبيرة، ففي استطلاع للرأي العام الأوروبي سنة 2021، حول مدى المعرفة عن "إسرائيل"، قال 62% من الأوروبيين إن معلوماتهم ضعيفة، بينما وصف 28% معرفتهم بالقوية.[77]

وعلى الرغم من أن الرأي العام الأمريكي يمثل الأكثر تأييداً لـ"إسرائيل"، إلا أن مؤشرات سنتي 2020 و2021 تشير إلى استمرار تراجع التأييد لـ"إسرائيل" في المجتمع الأمريكي، بل وبين اليهود الأمريكيين. وتشير استطلاعات الرأي الأمريكية بخصوص العلاقات والموقف الأمريكي من "إسرائيل" إلى النتائج الواردة في الجدولين التاليين:[78]

جدول 8/3: موقف الرأي العام الأمريكي 2020–2021 (%)

الموضوع	2020	2021	ملاحظات
التفضيل: **الإسرائيليون** **الفلسطينيون**	 74 23	 75 30	نسبة تزايد التأييد للفلسطينيين أعلى على الرغم من بقاء فارق التأييد كبيراً لصالح "إسرائيل".
الشعور بالتعاطف مع: **الإسرائيليون** **الفلسطينيون**	 60 23	 58 25	تناقص بسيط لـ"إسرائيل"، وتزايد موازٍ للفلسطينيين.
إقامة الدولة الفلسطينية: **مع** **ضدّ**	 55 34	 52 37	تزايد أنصار إقامة الدولة الفلسطينية.

جدول 8/4: المواقف الحزبية الأمريكية 2021 (%)

الموضوع	الجمهوريون	الديموقراطيون
المواقف الحزبية للتوصل للتسوية: **الضغط على:** **الفلسطينيين** **الإسرائيليين**	 65 17	 29 53
المواقف الحزبية من إقامة الدولة الفلسطينية: **مع** **ضدّ**	 38 50	 67 22

والملاحظ أن مواقف اليهود الأمريكيين تتباين تجاه السياسات الإسرائيلية، ففي استطلاع لمركز بيو Pew الأمريكي نُشر في أيار/ مايو 2020، تبين أن 37% من اليهود الشباب (دون سن 30 عاماً) يرون أن الولايات المتحدة تدعم "إسرائيل" دعماً زائداً. ومن ناحية الارتباط بـ"إسرائيل" وقضاياها، يبدو أن الارتباط بالقضايا الإسرائيلية يقل كلما كان العمر أصغر ويزداد مع تقدم العمر، حيث بلغت نسبة الارتباط لمن هم من فئة 65 عاماً فأكثر 67%.[79]

أما في الاتحاد الأوروبي، فقد أشارت دراسة إسرائيلية صادرة عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي[80] إلى تنامي الخطاب السياسي المعادي لـ"إسرائيل" لدى الأحزاب اليسارية واليمينية

الأوروبية، وتشير هذه الدراسة إلى أنه تبين من خلال تحليل خطاب هذه الأحزاب أن النظرة السلبية لـ"إسرائيل" تتزايد بشكل واضح في الخطاب السياسي الأوروبي، إذ دلت هذه الدراسة على أن نسبة المقارنة بين "إسرائيل" والنازية في الدول الأوروبية الرئيسية بلغت خلال سنتي 2019 و2020 ما نسبته 36% من الخطاب السياسي الأوروبي، إلى جانب أن 39% من الخطاب يربط بين اليهود وممارسات أخلاقية سلبية.

وتعمقت الصورة السلبية لـ"إسرائيل" بعد الكشف الخاص لبرنامج بيجاسوس Pegasus التجسسي، الذي طورته شركة أن أس أو جروب NSO Group الإسرائيلية للأسلحة الإلكترونية، ويمكن تثبيته سراً على الهواتف المحمولة (والأجهزة الأخرى) التي تعمل بمعظم إصدارات آي أو أس iOS وأندرويد Android، وتبين أن هذا التجسس شمل صحفيين ونخب سياسية وحقوقيين وزعماء دول غربية وغير غربية، وهو ما أثار دعوات بضرورة عقد اجتماعات دولية للنظر في هذه المسألة والتحقيق فيها.[81]

وقد أشارت بعض التقارير والدراسات إلى أن موضوع بيجاسوس أثّر على "إسرائيل" من النواحي التالية:[82]

أ. التأثير على صورة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وعلى "أخلاقيات رجال الأعمال الإسرائيليين"، والذين حرصوا على رسم صورة إيجابية لنشاطاتهم، وتبين بعد هذه الواقعة عدم صدق هذه الصورة.

ب. تزايد الاتهام لـ"إسرائيل" بأنها تنتهك حقوق الإنسان من خلال التجسس على الصحفيين، والعاملين في مؤسسات حقوق الإنسان، وغيرهم من الأفراد.

ج. الربط بين أجهزة التجسس الإسرائيلية (بيجاسوس) وبين مقتل الصحفي السعودي الأصل جمال خاشقجي، والذي كان يعمل مع أحد أهم الصحف الأمريكية وهي الواشنطن بوست The Washington Post.

د. تزايد الاحتمال بأن القيود من الدول الأخرى على الصادرات الإسرائيلية سيزداد تدقيقاً ومراقبة، نتيجة ما أفرزته هذه الواقعة من هواجس أمنية لدى دول العالم المتعاملة مع "إسرائيل".

ويشرف على السعي الإسرائيلي لإعادة توجيه اتجاهات الرأي العام الدولي لصالح "إسرائيل"، مكتب تخطيط إعلامي أطلق عليه اسم "الجسر" (Gesher بالعبرية)، بهدف "صياغة الرسائل، وتنسيق الظهور الإعلامي، وتنسيق النشاط الإعلامي على وسائط التواصل الاجتماعي، وتحديد ردود السفارات والقنصليات الإسرائيلية في الخارج على الدعاية المضادة". وتتشكل هذه الوحدة الإعلامية لمواجهة الرأي العام الدولي من الناطق العسكري الإسرائيلي، ومدير الشرطة، وموظف

من مكتب رئيس الوزراء، ودائرة الشؤون الاستراتيجية، والمكتب الإعلامي الحكومي. لكن المؤشرات المتوفرة عن حملات الدبلوماسية العامة الإسرائيلية (أو ما يطلقون عليه الهاسبارا Hasbara) لا تدل على تأثير فاعل نظراً لتوجهات الرأي العام الدولي.[83]

ثانياً: "إسرائيل" والعولمة

دأبت أدبيات العلاقات الدولية منذ سبعينات القرن العشرين على قياس مؤشر العولمة للدول لتحديد مدى انخراطها في الشأن الدولي وعمقها، وتعتمد نماذج القياس لمؤشر العولمة على قياس درجة انخراط الدولة في الشأن العالمي، استناداً لأبعاد مركزية ثلاثة هي الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي. ويتفرع عن هذه الأبعاد مؤشرات فرعية تتراوح حسب النموذج المعتمد ما بين 40 إلى 45 مؤشراً فرعياً، وقد اعتمدنا نموذجاً يقيس ظاهرة العولمة على أساس 43 مؤشراً فرعياً.

وتدل نتائج القياس لـ"إسرائيل" طبقاً لعدد من نماذج القياس الدولية، كما يتضح في الجدول التالي، على ما يلي:[84]

جدول 8/5: قياس وتحديد اتجاه مؤشر العولمة الإسرائيلي خلال الفترة 2010–2020

السنة	مؤشر العولمة الكلي (%)	العولمة الاقتصادية (15 مؤشراً فرعياً)	العولمة السياسية (6 مؤشرات فرعية)	العولمة الاجتماعية (22 مؤشراً فرعياً)	الرتبة العالمية
2010	80.37	73.54	73.04	84.84	25
2012	76.94	72.79	73.04	85.01	38
2014	76.39	71.03	72.29	85.85	39
2016	77.27	70.6	74.62	86.59	41
2018	76.88	70.86	74.33	85.44	40
2020	74.3	70.1	74.29	85.35	43
الاتجاه العام	تراجع	تراجع	متذبذب	تزايد	تراجع

تمّ تجميع هذه البيانات من نماذج متعددة يغطي كل منها بُعداً معيناً.

1. تحتل "إسرائيل" المرتبة 43 في العولمة سنة 2020.
2. إن الاتجاه العام لعولمة "إسرائيل" يشير إلى ثبات نسبي مع ميل قليل للتراجع خلال الفترة 2010–2020. وتشير النتائج إلى أن التوسع الإسرائيلي ظهر في مجال العولمة الاجتماعية، بينما تذبذب موقعها في العولمة السياسية، وكان يمكن أن يتراجع أكثر لولا التطبيع والاعتراف الدبلوماسي العربي بها. بينما مال المركز الإسرائيلي في العولمة الاقتصادية إلى التراجع

بسبب تصاعد العجز الدائم في تجارتها الدولية، فبمقارنة تجارتها الدولية لسنة 2016 مع سنة 2020 نجد أن العجز ارتفع بنحو 34%.

ثالثاً: المستقبل القريب

إذا استبعدنا التغيرات المفاجئة والتي يصعب التنبؤ لها، فإن إسقاط Projection المعطيات القائمة في الواقع، وفي البيئات المحلية والإقليمية والدولية على السنتين القادمتين 2022–2023، تشير إلى ما يلي:

1. من المتوقع أن يستمر التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية وبمعدل 145 دولة تقريباً من أصل 193 دولة في القرارات الدورية المتعلقة بفلسطين. أما في مجلس الأمن فعلى الرغم من وجود أغلبية دائمة لصالح فلسطين إلا أن الفيتو الأمريكي جاهز دائماً لإسقاط أي قرار لا يتوافق مع معاييره أو مع المصالح الإسرائيلية الأساسية.

2. إن الاتجاه العام للمساعدات الدولية للشعب الفلسطيني أو لوكالة الأونروا يشير إلى تراجع خطير خصوصاً من الذين يسهمون في المساعدات من الأجانب والعرب. ويتعزز هذا التوجه باتساع قاعدة المجتمعات المختلفة في العالم التي بحاجة للمساعدة الاقتصادية. كما أن اتساع مسار التطبيع، وتزايد الضغوط على الفلسطينيين لمحاولة فرض مسار تسوية دون تطلعاتهم بكثير، يدخل في هذا الإطار.

3. إذا استثنينا ضغوط الرأي العام الدولي على "إسرائيل"، فإن الضغوط الدولية عليها ما تزال تدور في دائرة "العتاب واللوم" بعيداً عن أيّ إجراءات فعلية ضاغطة. فالولايات المتحدة بإدارتها الجديدة لم تقدم على أي تراجع عن كل الخطوات العميقة التي اتخذها ترامب لصالح "إسرائيل"، بل إنها تشجع الاستمرار في أغلبها، فإذا أضفنا لذلك استمرار أوروبا في سياستها التقليدية خصوصاً القوى الكبرى في الاتحاد الأوروبي، ثم أضفنا استمرار النزعة البراجماتية الصينية والروسية إلى ذلك كله، فإن هناك صعوبة كبيرة في إقناع الحكومة الإسرائيلية الحالية أو القادمة على تقديم تنازلات ذات أهمية تغري الفلسطينيين للتفاوض ثانية، خصوصاً مع اختلال موازين القوى لصالح الطرف الصهيوني، وتزايد التطبيع العربي مع "إسرائيل"، وتزايد وزن اليمين الإسرائيلي في هيئات صنع القرار الإسرائيلي.

4. يبدو أن المجتمع الدولي الرسمي، في معظمه، أقرب إلى عدم قبول تمسك الفلسطينيين بالمقاومة المسلحة، وهو ما يعني أن الضغوط على حركات المقاومة خصوصاً في غزة ستتواصل عبر الضغط العسكري الإسرائيلي المدعوم بالفيتو الأمريكي، والامتناع غالباً عن التصويت لأغلب الدول الأوروبية في أحسن الاحتمالات، واقتصار الموقف الإقليمي والمجتمع الدولي على المساندة الإنسانية وفي حدود أضيق كما أشرنا، ولعل بيانات أغلب الدول الكبرى الخاصة بانتقاد الهجمات الصاروخية الفلسطينية على "إسرائيل" تعزز هذا التصور.

5. إن تطبيق "إسرائيل" لـ"اتفاقات أبراهام" مع عدد من الدول العربية سيتم في الموضوعات التي تهمّ "إسرائيل"، لكنها لن تلتزم بتجميد الضم للمستوطنات في منطقة الأغوار كما وعد بنيامين نتنياهو، وردّدته دولة الإمارات. وقد تتوالى بيانات مجلس الأمن واللجنة الرباعية على إدانة هذه الخطوات دون أن يتوازى مع ذلك أيّ إجراءات فعلية.

6. إن احتمالات التغير في القيادة الفلسطينية أمر وارد خلال السنتين القادمتين، وستحاول الولايات المتحدة أن تلعب دوراً مهماً في تحديد من يقع عليه الاختيار للرئاسة، كما جرى خلال مرض ياسر عرفات أو بعد وفاته.

7. من المتوقع تزايد التعاطف الشعبي مع الموقف الفلسطيني في أغلب دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة، خصوصاً إذا ما استمرت فعاليات العمل الفلسطيني المقاوم.

8. من المتوقع أن يتزايد الضغط الإسرائيلي لإفشال حركات مقاطعة "إسرائيل" وتحييدها كحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس)، غير أنه من المتوقع لهذه الحركات أن تتابع نشاطها وفعالياتها.

9. ثمة احتمال لزيادة التوجه الإسرائيلي نحو العمل على تسريع وتيرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين من خلال حملات إعلامية منسقة، وتركيزها على دعامتين في هذا الاتجاه:

أ. معاداة السامية خصوصاً في الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

ب. محاولة الربط بين "الإرهاب"، أينما كان، وبين التنظيمات الإسلامية.

الهوامش

[1] Palestinian funding from Arab states down 85% in 2020, site of Anadolu Agency, 3/3/2021, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/palestinian-funding-from-arab-states-down-85-in-2020/2163509

[2] Refugee Population Statistics Database, site of UN Refugee Agency (UNHCR), https://www.unhcr.org/refugee-statistics (last update 10/11/2021)

[3] See UNRWA Registered Population Dashboard, https://www.unrwa.org/what-we-do/relief-and-social-services/unrwa-registered-population-dashboard

[4] "UNRWA Programme Budget for 2020–2021," UNRWA, September 2019, https://www.unrwa.org/sites/default/files/2020-2021_programme_budget_blue_book.pdf

[5] Tony Walker, "As Afghanistan falls, what does it mean for the Middle East?," *The Conversation* journal, Australia, 16/8/2021, https://theconversation.com/as-afghanistan-falls-what-does-it-mean-for-the-middle-east-166169; and Joe Macaron, What will the Taliban takeover mean for the Middle East?, Al Jazeera, 19/8/2021, https://www.aljazeera.com/opinions/2021/8/19/what-will-the-taliban-victory-mean-for-the-middle-east

[6] Lazar Berman, With US credibility gashed by Kabul fiasco, Israel may be bruised by association, The Times of Israel, 17/8/2021, https://www.timesofisrael.com/as-us-standing-battered-by-kabul-retreat-israel-may-be-bruised-by-association

[7] Anna Ahronheim, The US should have learned from IDF withdrawals, *The Jerusalem Post*, 17/8/2021, https://www.jpost.com/middle-east/what-does-afghanistan-mean-for-israeli-withdrawals-676771

[8] Mitchell Bard, The UN Relationship with Israel, Jewish Virtual Library, 2021, https://www.jewishvirtuallibrary.org/the-u-n-israel-relationship

[9] للتعرف على تفاصيل هذه القرارات، انظر:

General Assembly Adopts Seven Resolutions, Including Texts on Middle East, Citing Illegality of Annexing Occupied Palestinian Territory, site of United Nations (UN), General Assembly, Seventy-Fifth Session, 34th & 35th Meetings, GA/12292, 2/12/2020, https://www.un.org/press/en/2020/ga12292.doc.htm; Israel most condemned by UN in 2020 – three times other nations, Al Jazeera, 24/12/2020, https://www.aljazeera.com/news/2020/12/24/un-condemns-israel-most-in-2020-almost-three-times-rest-of-world; UN condemned Israel 17 times in 2020, versus 6 times for rest of world combined, The Times of Israel, 23/12/2020, https://www.timesofisrael.com/un-condemned-israel-17-times-in-2020-versus-6-times-for-rest-of-world-combined; and Fourth Committee Approves 12 Draft Resolutions on Israeli Practices in Occupied Arab Lands, Palestine Refugees, as It Continues Joint General Debate, UN, General Assembly, Fourth Committee, Seventy-Fifth Session, 9th Meeting, GA/SPD/724, 4/11/2020, https://www.un.org/press/en/2020/gaspd724.doc.htm

[10] General Assembly Adopts 34 Draft Resolutions, Decisions from Fourth Committee, Including Texts on Middle East, Decolonization, Information Questions, UN, General Assembly, Seventy-Fifth Session, 41st Meeting, GA/12299, 10/12/2020, https://www.un.org/press/en/2020/ga12299.doc.htm; and Israel Most Condemned by UN in 2020 – Three Times Other Nations, Al Jazeera, 24/12/2020.

[11] Schedule of General Assembly Plenary and Related Meetings, UN, General Assembly, 76th Session, A/76/251, 17/9/2021, https://www.un.org/en/ga/info/meetings/76schedule.shtml, (last updated 13/2/2022); and Guidelines for Proposals (Draft Resolutions, Decisions and Amendments) for Consideration in the General Assembly Plenary, UN, https://www.un.org/en/ga/pdf/guidelines_submit_draft_proposals.pdf See also Members Approve 20 Texts Spanning Decolonization Matters, Occupied Palestinian Territory, Other Topics, as Fourth Committee Begins Action, UN, General Assembly, Fourth Committee, Seventy-Sixth Session, 15th Meeting, GA/SPD/743, 9/11/2021, https://www.un.org/press/en/2021/gaspd743.doc.htm

[12] Adopting 3 Middle East Drafts, General Assembly Calls for Launching Credible Talks on Final Status Issues, Respecting Historic Status Quo of Jerusalem Holy Sites, UN, General Assembly, Seventy-Sixth Session, 41st & 42nd Meetings, GA/12390, 1/12/2021, https://www.un.org/press/en/2021/ga12390.doc.htm

[13] قدس برس، 2021/12/10؛ وانظر:
General Assembly Adopts 51 Resolutions, 13 Decisions Forwarded by Fourth, Sixth Committees, UN, General Assembly, 76 Session, GA/12394, 9/12/2021, https://www.un.org/press/en/2021/ga12394.doc.htm

[14] وكالة وفا، 2021/12/16؛ وانظر:
General Assembly Adopts 59 Third Committee Texts on Trafficking in Persons, Equitable Access to COVID-19 Vaccines, as Delegates Spar over Language, UN, General Assembly, 76 Session, GA/12396, 16/12/2021, https://www.un.org/press/en/2021/ga12396.doc.htm

[15] وكالة وفا، 2021/12/17؛ وانظر:
General Assembly Takes Action on Second Committee Reports by Adopting 37 Resolutions, 2 Decisions, UN, General Assembly, 17/12/2021, GA/12397, https://www.un.org/press/en/2021/ga12397.doc.htm

[16] أميركا وإسرائيل فقط عارضتا القرار.. الجمعية العامة تقر بشبه إجماع ميزانية الأمم المتحدة للعام الجديد، الجزيرة.نت، 2021/1/1.

[17] خلال عامي 2020–2021 لم يتخذ المجلس أي "قرار" بخصوص فلسطين من بين القرارات الـ 49 التي اتخذها في العامين حتى مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2021. انظر:
Resolutions adopted by the Security Council in 2021, UN Security Council, https://www.un.org/securitycouncil/content/resolutions-adopted-security-council-2021; and site of UNSCR – Search engine for the United Nations Security Council Resolutions, 2020, http://unscr.com/en/resolutions?y=2020

[18] The Middle East, including the Palestinian Question, July 2021 Monthly Forecast, site of Security Council Report, 30/6/2021, https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2021-07/the-middle-east-including-the-palestinian-question-4.php

[19] للاطلاع على تفاصيل النشاطات المختلفة لوكالات الأمم المتحدة بخصوص الموضوع الفلسطيني، انظر:
"Bulletin on action by the United Nations System and intergovernmental organizations relevant to the question of Palestine," Volume XLIV, Bulletin No. 5, site of United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), May 2021, https://www.un.org/unispal/document/action-by-un-system-and-intergovernmental-organizations-relevant-to-the-question-of-palestine-may-2021-monthly-bulletin; and Civil Society and the Question of Palestine, NGO Action News, UNISPAL, 28/5/2021, https://www.un.org/unispal/ngo-action-news-28-may-2021

[20] قدس برس، 2020/6/26.



[21] Statement by the Middle East Quartet Envoys, site of ReliefWeb, 23/3/2021, https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/statement-middle-east-quartet-envoys-23-march-2021; Israel/Palestine: Statement by the High Representative Josep Borrell on the ceasefire, site of European External Action Service (EEAS), 21/5/2021, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/98821/israelpalestine-statement-high-representative-josep-borrell-ceasefire_en; Joint Press Statement of the Middle East Quartet Envoys, site of The Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), 8/5/2021, https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/joint_press_statement_of_mideast_quartet_envoys_-8_may_2021_0.pdf; Middle East Coordinator Encouraged by Steady Advance towards Holding Palestinian Elections, Urges Parties Continue Dialogue, in Briefing to Security Council, UN, Security Council, SC/14476, 25/3/2021, https://www.un.org/press/en/2021/sc14476.doc.htm; and Joint Press Statement by the Middle East Quartet Envoys, ReliefWeb, 18/11/2021.

[22] "Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People," White House, January 2020, passim.

[23] الجزيرة.نت، 2020/2/7؛ وانظر:
Letter, From the Office of Andy Levin, site of Dear Colleague, http://dearcolleague.us/2020/01/stand-up-for-a-real-two-state-solution-sign-letter-to-president-trump-disapproving-of-so-called-peace-plan-for-israeli-palestinian-conflict

[24] Assaf Orion and Mark Montgomery, "Moving Israel to CENTCOM: Another Step Into the Light," site of The Washington Institute For Near East Policy, 28/1/2021, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/moving-israel-centcom-another-step-light

[25] انظر النص الكامل للخطاب في:
The New NATO and the Greater Middle East, Remarks at Conference on NATO and the Greater Middle East, Prague, Czech Republic, October 19, 2003, site of U.S. Department of State, 24/10/2003, https://2001-2009.state.gov/p/eur/rls/rm/2003/25602.htm

[26] انظر التفاصيل في:
Area Support Group – Jordan, site of U.S. Army Central, https://www.usarcent.army.mil/About/Units/ASGJordan; Agreement between the UNITED STATES OF AMERICA and JORDAN, Signed at Tampa and Amman, March 21 and 29, 2006, U.S. Department of State, https://www.state.gov/wp-content/uploads/2019/02/06-329-Jordan-Defense-ACSA.pdf; and Jeremy M. Sharp, "Jordan: Background and U.S. Relations," CRS, 15/7/2021, passim.

[27] يسرد شوارزكوف، قائد قوات التحالف الدولي، في عملية إخراج القوات العراقية من الكويت، الحوار بين المسؤولين الأمريكيين والملك فهد حول مشكلة المشاركة الإسرائيلية في حرب الخليج وتداعيات ذلك، انظر التفاصيل الكاملة في:
Norman Schwarzkopf, *It Doesn't Take a Hero: The Autobiography of General Norman Schwarzkopf* (U.S.: Bantam, 1993), Chapter 26; 111th TEB strengthens partnerships with Jordanian Armed Forces, site of DVIDS, 15/6/2021, https://www.dvidshub.net/news/398918/111th-teb-strengthens-partnerships-with-jordanian-armed-forces; and Beth E. Cole, "Learning and Innovation: Jordan at the "Crossroads of Armageddon"," *PRISM* journal, National Defense University, Washington, vol. 7, no. 4, https://cco.ndu.edu/News/Article/1681800/learning-and-innovation-jordan-at-the-crossroads-of-armageddon



[28] Top US general in the Middle East visits Israel to meet with IDF, The Times of Israel, 10/11/2019, https://www.timesofisrael.com/top-us-general-in-the-middle-east-visits-israel-to-meet-with-idf

[29] Assaf Orion and Mark Montgomery, "Moving Israel to CENTCOM: Another Step Into the Light," The Washington Institute For Near East Policy, 28/1/2021.

[30] حول تفاصيل هذه النقاط انظر المراجع التالية:

Jewish Insider quotes JINSA President & CEO Michael Makovsky on Israel's Move to CENTCOM, site of The Jewish Institute for National Security of America (JINSA), 23/6/2021, https://jinsa.org/jewish-insider-quotes-jinsa-president-ceo-michael-makovsky-on-israels-move-to-centcom; Jerusalem Post Quotes JINSA President & CEO Dr. Michael Makovsky on the Benefits of Moving Israel to CENTCOM's AOR, JINSA, 21/12/2020, https://jinsa.org/jerusalem-post-quotes-jinsa-president-ceo-dr-michael-makovsky-on-the-benefits-of-moving-israel-to-centcoms-aor; Yaakov Lappin, The US Brings Israel into CENTCOM, site of The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Perspectives Paper No. 1940, 22/2/2021, https://besacenter.org/us-israel-centcom; Assaf Orion and Udi Dekel, Winds of Change: Israel Joins the US Central Command Area, site of The Institute for National Security Studies (INSS), Insight No. 1432, 20/1/2021, https://www.inss.org.il/publication/centcom; U.S. Aligns Key Partners Against Shared Threats in the Middle East, site of U.S. Department of Defense, 15/1/2021, https://www.defense.gov/Explore/News/Article/Article/2474125/us-aligns-key-partners-against-shared-threats-in-the-middle-east; and Jonathan Cook, Why Israel is joining the Pentagon's 'Arab Nato', Middle East Eye, 2/2/2021, https://www.middleeasteye.net/opinion/why-israel-joining-pentagon-arab-nato

[31] وليد عبد الحي، الاقتصاد السياسي لمبيعات السلاح الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/7/1.

[32] Site of The Economist, 31/7/2014, https://www.economist.com/briefing/2014/07/31/us-and-them

[33] President Joseph Biden JR, "Interim National Security Strategic Guidance," The White House, March 2021, https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf

[34] Kali Robinson, What Is U.S. Policy on the Israeli-Palestinian Conflict?, site of Council on Foreign Relations (CFR), 27/5/2021, https://www.cfr.org/backgrounder/what-us-policy-israeli-palestinian-conflict

[35] Read the full statement by the US, Israel and UAE on normalizing Israel-UAE relations, site of Cable News Network (CNN), 13/8/2020, https://edition.cnn.com/2020/08/13/middleeast/mideast-trump-full-statement-uae-israel-intl/index.html

[36] Kali Robinson, What Is U.S. Policy on the Israeli-Palestinian Conflict?, CFR, 27/5/2021.

انظر أيضاً دور وزير الخارجية الأمريكي، في:

Martin Indyk, The U.S. Can Neither Ignore nor Solve the Israeli-Palestinian Conflict, site of *Foreign Affairs* magazine, 14/5/2021, https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2021-05-14/us-can-neither-ignore-nor-solve-israeli-palestinian-conflict

[37] "Israel: Background and U.S. Relations in Brief," CRS, 2/12/2021, https://sgp.fas.org/crs/mideast/R44245.pdf

[38] U.S. Assistance for the Palestinian People, Press Statement, Antony J. Blinken, Secretary of State, U.S. Department of State, 26/5/2021, https://www.state.gov/u-s-assistance-for-the-palestinian-people; and The Palestinians: Overview, Aid, and U.S. Policy Issues, CRS, 9/9/2021, https://fas.org/sgp/crs/mideast/IF10644.pdf

[39] UN, Security Council – Veto List, https://www.un.org/depts/dhl/resguide/scact_veto_table_en.htm

[40] Welcoming Ceasefire, J Street Urges Fundamental Reset of Us Policy to Break the Cycle of Violence, End The Occupation, site of J Street organization, 21/5/2021, https://jstreet.org/press-releases/welcoming-ceasefire-j-street-urges-fundamental-reset-of-us-policy-to-break-the-cycle-of-violence-end-the-occupation/#.YP

[41] Hungary blocks EU declaration on Israel-Palestine ceasefire, site of EURACTIV, 19/5/2021, https://www.euractiv.com/section/global-europe/news/hungary-blocks-eu-declaration-on-israel-palestine-ceasefire

[42] Benjamin Haddad, How Europe Became Pro-Israel, *Foreign Policy* magazine, 20/5/2021, https://foreignpolicy.com/2021/05/20/how-europe-became-pro-israel

[43] UN condemned Israel 17 times in 2020, versus 6 times for rest of world combined, The Times of Israel, 23/12/2020.

[44] Opinion Poll 2020 – Israel (factsheet), site of EU Neighbours – South, 20/11/2020, https://www.euneighbours.eu/en/south/stay-informed/publications/opinion-poll-2020-israel-factsheet

[45] Informal videoconference of Foreign Affairs Ministers on Israel/Palestine: Press remarks by High Representative Josep Borrell, EEAS, 18/5/2021, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/98670/informal-videoconference-foreign-affairs-ministers-israelpalestine-press-remarks-high; Israel/Palestine: Statement by the High Representative Josep Borrell on the ceasefire, EEAS, 21/5/2021; UN condemned Israel 17 times in 2020, versus 6 times for rest of world combined, The Times of Israel, 23/12/2020; and Hungary blocks EU declaration on Israel-Palestine ceasefire, EURACTIV, 19/5/2021.

[46] Informal videoconference of Foreign Affairs Ministers on Israel/Palestine: Press remarks by High Representative Josep Borrell, EEAS, 18/5/2021.

[47] Civil Society and the Question of Palestine, NGO Action News, UNISPAL, 28/5/2021; and Judy Asks: Can Europe Do Anything to De-escalate the Israeli-Palestinian Conflict?, site of Carnegie Europe, 20/5/2021, https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/84575

[48] EU increases humanitarian assistance for Palestine to over €34 million, site of European Commission, 25/5/2021, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_21_2670

[49] Israel/Palestine: Statement by the High Representative Josep Borrell on the ceasefire, EEAS, 21/5/2021.

[50] Benjamin Haddad, How Europe Became Pro-Israel, *Foreign Policy*, 20/5/2021.

[51] Letter from 133 UK parliamentarians rejecting US ‘peace plan’, calling for action against Israeli annexation, site of Caabu, https://www.caabu.org/news/news/letter-133-uk-parliamentarians-rejecting-us-peace-plan-calling-action-against-israeli-anne

[52] UK moves to ban Hamas as ‘terrorist organisation’, site of France24, 19/11/2021, https://www.france24.com/en/live-news/20211119-uk-moves-to-ban-hamas-as-terrorist-organisation

[53] Palestinians Condemn U.K.’s Decision to Designate Hamas as a Terror Group, *Haaretz*, 20/11/2021, https://www.haaretz.com/world-news/europe/.premium-palestinians-condemn-u-k-s-decision-to-designate-hamas-as-a-terror-group-1.10402093

[54] Lobbyist organised Priti Patel’s meetings with senior Israeli officials, *The Guardian* newspaper, 8/11/2017, https://www.theguardian.com/politics/2017/nov/08/lobbyist-organised-priti-patels-meetings-with-senior-israeli-officials; and Priti Patel suggested UK should give aid to Israeli army after secret meeting with Benjamin Netanyahu, *The Telegraph* newspaper, 7/11/2017, https://www.telegraph.co.uk/news/2017/11/07/priti-patel-suggested-uk-should-give-aid-israeli-army-secret/

55 The Times of Israel, 7/10/2016, https://www.timesofisrael.com/uk-freezes-30m-in-aid-to-palestinians-over-payments-to-terrorists/; and site of the Jewish Chronicle, 16/12/2016, https://www.thejc.com/news/uk/funding-for-palestinians-1.429425

56 Site of Jewish News, 16/12/2016, https://jewishnews.timesofisrael.com/uk-cracks-down-on-palestinian-aid-following-three-month-freeze/

57 Site of Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbxw/t1880565.shtml; XII BRICS Summit Moscow Declaration, site of BRICS Information Centre, University of Toronto, 17/11/2020, http://www.brics.utoronto.ca/docs/201117-moscow-declaration.html; and Joint Statement: following the teleconference of the BRICS Deputy Ministers of Foreign Affairs/Special Envoys on the Middle East and North Africa, site of Russian BRICS Chairmanship in 2020, 26/8/2020, https://eng.brics-russia2020.ru/images/53/22/532273.pdf

58 Joint Brazil-Israel Declaration – Jerusalem, site of Ministry of Foreign Affairs, Brazil, 7/3/2021, https://www.gov.br/mre/en/contact-us/press-area/press-releases/joint-brazil-israel-declaration-2013-jerusalem-march-7-2021; Shaping the Israel-India-US defense technology partnership, site of The Blogs Sameer Patil, The Times of Israel, 14/6/2021, https://blogs.timesofisrael.com/shaping-the-israel-india-us-defense-technology-partnership; Alvite Ningthoujam, "The Future of India-Israel Arms Trade," JISS, 21/7/2020, https://jiss.org.il/en/ningthoujam-the-future-of-india-israel-arms-trade; Nirupama Subramanian, Explained: How has India's policy on Israel and Palestine evolved over time?, site of The Indian Express, 2/6/2021, https://indianexpress.com/article/explained/palestine-israel-conflict-india-unsc-jerusalem-clashes-aqsa-7320652; Danil Bochkov, What Are China and Russia Saying About the Israel-Palestine Conflict?, site of The Diplomat, 21/5/2021, https://thediplomat.com/2021/05/what-are-china-and-russia-saying-about-the-israel-palestine-conflict; Pritish Gupta, Russia and Israel: Towards a pragmatic partnership, site of Observer Research Foundation, 5/3/2020, https://www.orfonline.org/expert-speak/russia-and-israel-towards-a-pragmatic-partnership-61949; In rare move, apparently under US pressure, Israel votes to condemn China abuses, The Times of Israel, 23/6/2021, https://www.timesofisrael.com/in-rare-move-israel-said-to-accede-to-us-pressure-to-condemn-china-abuses; Israel Imports from China, site of Trading Economics, December 2021, https://tradingeconomics.com/israel/imports/china; Russian Federation and WFP provide food to vulnerable Palestinians, site of World Food Programme (WFP), 21/4/2021, https://www.wfp.org/news/russian-federation-and-wfp-provide-food-vulnerable-palestinians; Under fire for pro-Israel comments, South African chief justice cites the Bible, The Times of Israel, 29/7/2020, https://www.timesofisrael.com/under-fire-for-pro-israel-comments-south-african-chief-justice-cites-the-bible; South Africa concerned about Israel, UAE deal, Anadolu Agency, 15/8/2020, https://www.aa.com.tr/en/africa/south-africa-concerned-about-israel-uae-deal/1942549; and site of Project on Middle East Political Science, October 2019, https://pomeps.org/wp-content/uploads/2020/07/1-1.png

59 Organization of American States Designates Hamas a Terrorist Organization, *Haaretz*, 20/5/2021, https://www.haaretz.com/world-news/organization-of-american-states-designates-hamas-a-terrorist-organization-1.9826980

60 Senseless Cycle of Bloodshed, Destruction between Israel, Palestinians in Gaza Must Stop Now, Secretary-General Tells Security Council, UN, 16/5/2021, https://www.un.org/press/en/2021/sc14521.doc.htm

61 Ibid.



[62] 19 Years After Its Ouster, African Union Reinstates Israel as Observer Country, *Haaretz*, 22/7/2021, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-19-years-after-its-ouster-african-union-reinstates-israel-as-an-observer-country-1.10020545; and Israel to join African Union as observer after being kept out for 2 decades, The Times of Israel, 22/7/2021, https://www.timesofisrael.com/israel-joins-african-union-as-/observer-state-after-being-kept-out-for-2-decades

[63] Algeria Succeeds In "Reviewing" Granting Israel An Observer Status At AU, site of Echorouk Online, 7/8/2021, https://www.echoroukonline.com/algeria-succeeds-in-reviewing-granting-israel-an-observer-status-at-au

[64] وكالة وفا، 2020/2/10.

[65] Japan's assistance to the Palestinians, site of Ministry of Foreign Affairs of Japan, September 2021, https://www.mofa.go.jp/files/000042388.pdf

[66] عربي 21، 2021/12/21؛ و**القدس العربي**، 2021/12/20؛ ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2021/12/21، انظر: https://www.trtarabi.com/issues

[67] مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2021/12/21.

[68] Lydia Saad, Americans Still Favor Israel While Warming to Palestinians, site of Gallup, 19/3/2021, https://news.gallup.com/poll/340331/americans-favor-israel-warming-palestinians.aspx

[69] Is Israel losing its influence over Western audiences?, site of TRT World, 17/5/2021, https://www.trtworld.com/magazine/is-israel-losing-its-influence-over-western-audiences-46770; and Alon Pinkas, Israel Has Biden's Support, but It's Losing Life-long Friends in Congress, *Haaretz*, 23/5/2021, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.HIGHLIGHT-gaza-flare-up-exposed-cracks-in-u-s-israel-relationship-that-jerusalem-can-t-ignore-1.9835857

[70] Alia Brahimi, How Israel Lost the Culture War, *Foreign Policy*, 25/5/2021, https://foreignpolicy.com/2021/05/25/how-israel-lost-the-culture-war

[71] Carmiel Arbit, For all its 'achievements' in battle, Israel is losing the war, site of Atlantic Council, 26/5/2021, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/for-all-its-achievements-in-battle-israel-is-losing-the-war

[72] Shir Hever, The war that Israel lost, site of openDemocracy, 21/5/2021, https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/war-israel-lost

[73] Laura Kelly, Progressive groups call for Biden to denounce evictions of Palestinians as 'war crimes', site of The Hill, 13/5/2021, https://thehill.com/policy/international/553472-more-than-100-progressive-groups-call-for-biden-to-denounce-evictions-of?rl=1; and Sanya Mansoor, How Online Activism and the Racial Reckoning in the U.S. Have Helped Drive a Groundswell of Support for Palestinians, site of TIME, 21/5/2021, https://time.com/6050422/pro-palestinian-support

[74] لمزيد من تفاصيل هذه المواقف والبيانات، انظر:

Kenneth Roth, Israel and Palestine: Events of 2020, Human Rights Watch, https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/israel/Palestine; Israel/OPT: Release Human Rights Defender Mahmoud Nawajaa, site of Amnesty International, MDE 15/2851/2020, 7/8/2020, https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1528512020ENGLISH.pdf; Global civil society calls for UN General Assembly to investigate Israeli apartheid, Site of Boycott, Divestment, Sanctions (BDS), 22/9/2020, https://bdsmovement.net/news/global-civil-society-calls-for-un-general-assembly-investigate-israeli-apartheid; The art of the steal - Israel's slow motion annexation, site of Amnesty International UK / Blogs,=

= 26/11/2020, https://www.amnesty.org.uk/blogs/campaigns-blog/art-steal-israels-slow-motion-annexation; Israel/OPT: Call to Support ICC Investigation into 'Situation in Palestine' and Safeguard ICC Independence, site of Amnesty International's Human Rights in International Justice, 16/3/2020, https://hrij.amnesty.nl/israel-opt-call-to-support-icc-investigation-into-situation-in-palestine-and-safeguard-icc-independence; Amnesty International: Israel using 'unlawful' force in Jerusalem, France24, 11/5/2021, https://www.france24.com/en/live-news/20210511-amnesty-international-israel-using-unlawful-force-in-jerusalem; Israeli army shutdown of health organization will have catastrophic consequences for Palestinian healthcare, Amnesty International, 9/6/2021, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/06/israeli-army-shutdown-of-health-organization-will-have-catastrophic-consequences-for-palestinian-healthcare-2/; Israeli army shutdown of health organization will have catastrophic consequences for Palestinian healthcare, ReliefWeb, 10/6/2021, https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/israeli-army-shutdown-health-organization-will-have; Israel/ OPT: Pattern of Israeli attacks on residential homes in Gaza must be investigated as war crimes, Amnesty International, 17/5/2021, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/05/israelopt-pattern-of-israeli-attacks-on-residential-homes-in-gaza-must-be-investigated-as-war-crimes; Boycott, Divestment, Sanctions (BDS), https://bdsmovement.net/news; Israel/Palestine: ICC Judges Open Door for Formal Probe, Human Rights Watch, 6/2/2021, https://www.hrw.org/news/2021/02/06/israel/palestine-icc-judges-open-door-formal-probe; Omar Shakir, Israeli Apartheid: "A Threshold Crossed", Human Rights Watch, 19/7/2021, https://www.hrw.org/news/2021/07/19/israeli-apartheid-threshold-crossed; and Gender Studies Departments in Solidarity with Palestinian Feminist Collective, site of Department of Gender and Women's Studies, College of Liberal Arts & Sciences, University of Illinois, 24/5/2021, https://gws.illinois.edu/news/2021-05-24/gender-studies-departments-solidarity-palestinian-feminist-collective

[75] حول هذه النماذج، انظر التفاصيل في:
Democracy Index 2020: In sickness and in health?, site of Economist Intelligence, https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2020-1; Countries and Territories, site of Freedom House, https://freedomhouse.org/countries/freedom-world/scores; Gini Coefficient by Country 2021, site of World Population Review, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/gini-coefficient-by-country; Israel - GINI index, site of Knoema, https://knoema.com/atlas/Israel/GINI-index, "Fragile States Index Annual Report 2020," site of Fund for Peace (FFP), https://fundforpeace.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf; Fragile States Index 2021, World Population Review, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/fragile-states-index; Max Mutschler and Marius Bales, "Global Militarisation Index 2020," site of Bonn International Centre for Conflict Studies (BICC), https://www.bicc.de/uploads/tx_bicctools/BICC_GMI_2020_EN.pdf; Global Measurements and Indexes, site of USC Libraries, University of Southern California, https://libguides.usc.edu/c.php?g=234935&p=5813462; and Corruption Perceptions Index, 2020, site of Transparency International, https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl

[76] للتعرف على أهمية نتائج قياس المؤشرات في النماذج الدولية، انظر الآثار السياسية والاقتصادية والإعلامية لهذه النماذج على صورة الدولة عالمياً في:
Brian Perry, Evaluating Country Risk for International Investing, site of Investopedia, 1/6/2020, https://www.investopedia.com/articles/stocks/08/country-risk-for-international-investing.asp

[77] Where Europe stands on the Israeli-Palestinian conflict: Polls, site of POLITICO, 21/5/2021, https://www.politico.eu/article/europe-poll-israel-palestine-conflict

[78] Lydia Saad, Americans Still Favor Israel While Warming to Palestinians, Gallup, 19/3/2021.

[79] Jewish Americans in 2020, site of Pew Research Center, 11/5/2021, https://www.pewforum.org/2021/05/11/jewish-americans-in-2020/

[80] Shahar Eilam, Adi Kantor, Tom Eshed and Tal-Or Cohen, "Contemporary Antisemitism in the Political Discourse of Five Western European Countries: Germany, France, Britain, Spain, Ireland," INSS, Memorandum No. 214, 15/6/2021, https://www.inss.org.il/publication/contemporary-antisemitism-europe

[81] France's Macron, Moroccan king among potential targets of Israeli firm's spyware, The Times of Israel, 20/7/2020, https://www.timesofisrael.com/frances-macron-moroccan-king-among-potential-targets-of-israeli-firms-spyware

[82] Hadas Gold, Global phone hacks expose darker side of Israel's 'startup nation' image, CNN, 25/7/2021, https://edition.cnn.com/2021/07/25/tech/pegasus-hack-israel-reputation-intl-cmd/index.html

[83] Lazar Berman, 'In world's view, Palestinians are the weaker side': Inside Israel's PR war, The Times of Israel, 18/5/2021, https://www.timesofisrael.com/in-worlds-view-palestinians-are-the-weaker-side-inside-israels-pr-war

[84] لمزيد من التفاصيل حول نماذج قياس العولمة ومؤشراتها الفرعية ونتائج القياس على "إسرائيل"، انظر:
Florian Haelg, "The KOF Globalisation Index – A Multidimensional Approach to Globalisation," *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik* (Journal of Economics and Statistics), vol. 240, Issue 5, 19/9/2019, https://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/jbnst-2019-0045/html#j_jbnst-2019-0045_tab_001_w2aab3b7c77b1b6b1ab1b2b3Aa; site of Santander Trade, https://santandertrade.com/en/portal/analyse-markets/israel/foreign-trade-in-figures?url_de_la_page=%2Fen%2Fportal%2Fanalyse-markets%2Fisrael%2Fforeign-tra; KOF Globalisation Index, site of KOF Swiss Economic Institute, https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html; Economic globalization – Country rankings, site of TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/kof_econ_glob/; Top 50 countries in the Globalization Index 2020, site of Statista, https://www.statista.com/statistics/268168/globalization-index-by-country/; Leading countries in the Globalization Index field of economic globalization 2021, Statista, https://www.statista.com/statistics/268171/index-of-economic-globalization/; and "Globalization Report 2020," site of Bertelsmann Stiftung, https://www.bertelsmann-stiftung.de/fileadmin/files/user_upload/GlobalizationReport2020_2_final_en.pdf

فهرست

(أ)

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 107، 129
آسيا، 78، 268، 294، 390–392، 417، 422، 429
آسيا الوسطى، 417–418
آل خاجة، محمد محمود، 303، 336
آل خليفة، أحمد بن محمد، 312
آل خليفة، سلمان بن حمد، 315
آل خليفة، عبد الله بن أحمد، 336
آل سعود، بندر بن سلطان، 306
آل سعود، فيصل بن فرحان، 304، 310، 313
آل سعود، محمد بن سلمان، 309
آل نهيان، عبد الله بن زايد، 306، 310، 335
آل نهيان، محمد بن زايد، 304، 308–309، 311–312، 369، 374
الآلية الفلسطينية الأوروبية، 124
الآيي، عبد الناصر، 83
أبو حجلة، إبراهيم، 45
أبو حمزة، 388
أبو ردينة، نبيل، 200، 306
أبو ركن، كميل، 271
أبو رموز، نظام، 155
أبو السعد، لؤي، 157
أبو سلطان، أمجد، 56
أبو شمالة، محمد، 203
أبو ظبي، 303–304، 308، 311–313، 315–317، 319، 330–336، 369، 373–374
– حكومة أبو ظبي، 334
أبو عبيدة، 202
أبو عطوان، الغضنفر، 211
أبو الغيط، أحمد، 285، 287
أبو هواش، هشام، 211
الاتحاد الإفريقي، 329، 431
الاتحاد الأوروبي، 72، 126، 289، 307، 368–369، 392، 413–414، 424–427، 436، 439
الاتحاد السوداني للعلماء والأئمة والدعاة، 325
الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، 394
الاتحاد الفلسطيني في أمريكا اللاتينية "أوبال"، 92
اتفاق أوسلو، 26، 36، 42–43، 52، 57، 128، 130، 214–215، 217، 298، 416
"اتفاقات أبراهام"، 34، 49، 93، 287، 290، 294، 303–304، 306، 308–312، 314، 316، 326، 335، 337، 339–340، 365، 373، 378، 381–382، 386، 388، 390، 392، 394–396، 422، 429، 431، 440
اتفاق الخليل (1997)، 164
اتفاق القاهرة (2017)، 53
اتفاق الشاطئ (2014)، 25، 27، 35
اتفاقية التطبيع بين السودان و"إسرائيل"، 324–326
اتفاقية التطبيع بين المغرب و"إسرائيل"، 290، 326–327، 329، 332، 340–341، 381
اتفاقية جنيف الرابعة، 410
اتفاقية وادي عربة، 340
الأجهزة الأمنية الفلسطينية/ المخابرات (الضفة الغربية)، 28–29، 41–42، 44، 48، 50–51، 53–54، 56–57، 197، 200، 272
– جهاز الأمن الوقائي، 29
أحمد شاه، عبد الله، 389
الأخرس، ماهر، 210

إدلشتاين، يولي، 333
أذربيجان، 396، 418–419
الأراضي الفلسطينية المحتلة 1948، 71–73، 80، 84–86، 183، 185، 197–198، 201–203، 213، 220، 247
الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، 36، 71، 73، 86، 94، 113، 185، 286، 320، 370
أراوجو، إرنستو، 429
أرباش، علي، 372
أربيل (مدينة)، 329–330
الأرجنتين، 252، 322، 429، 433
أردان، جلعاد، 146
الأردن، 72–73، 81–82، 84–88، 119–120، 151، 154، 173، 201، 285، 287–289، 293–296، 306–307، 337، 340، 342–343، 416–418
– الجيش الأردني، 162
– الحكومة الأردنية، 154، 157، 163، 173، 175، 293–294
– غور الأردن، 295
– مجلس النواب الأردني، 294
– المخابرات الأردنية، 295
أردوغان، رجب طيب، 367–371، 373–375، 398
أرغمان، نداف، 55، 271
أريحا، 74–75، 182
إسبانيا، 120، 259–260، 316، 424
أستراليا، 252، 286
الأسد، بشار، 297–298
إسطنبول، 37–38، 43، 290، 369–370، 372، 374، 394
إسلام أباد، 393–394
اشتية، محمد، 25، 28–29، 49، 50
أشدود، 416
الأشقر، لؤي، 211
أشكنازي، جابي، 232–233، 271، 303، 315
إعلان الدوحة (2012)، 35
الأغوار، 74–75، 184، 440
إفريقيا، 78، 392، 395، 421، 431
أفغانستان، 408، 417، 422
أكشنار، ميرال، 372
ألتون، فخر الدين، 372
إلعاد، موشيه، 200
ألكين، زئيف، 236
ألماغرو، لويس، 429
ألمانيا، 120، 252، 259–260، 288، 293، 424
ألوني، نمرود، 263
الإمارات العربية المتحدة، 34، 120، 232–233، 267، 287، 295، 299، 303–304، 306–324، 330–337، 339–340، 342، 365، 367، 369، 374، 377–378، 380–382، 390، 392–394، 396، 417–418، 422، 431، 440
أمريكا الوسطى، 421
أمريكا الشمالية، 72، 249، 294، 425
أمريكا اللاتينية/ الجنوبية، 72، 92–93، 322، 433
الأمم المتحدة، 35، 50، 286، 299، 301، 311، 320، 325، 371، 382، 390–391، 409، 411–414، 422–424، 426–430، 432، 434
– الجمعية العامة، 111، 129، 286، 299، 309، 329، 409–411، 413، 424، 439
– قوات اليونيفيل، 301
– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 94
– مجلس الأمن الدولي، 287، 310، 371، 382، 391، 394، 409–410، 412، 423–424، 429–430، 439–440
– مجلس حقوق الإنسان، 412، 423، 430
– مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 410
– المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 83

– مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 180، 184، 413
– ميثاق الأمم المتحدة، 286، 390
– وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 26، 81–88، 173، 214، 218، 296، 307–308، 407–413، 423، 428، 430، 439
الانتفاضة الثانية 2000، 217
إنجلمان، متنياهو، 268
إندونيسيا، 365، 390–392، 394–396
– البرلمان الإندونيسي، 391
أنظمة رفائيل الدفاعية المقدمة، 333
أنقرة، 367–370، 372–374، 376–378
أهارونسون، مايكي، 408
أوباما، باراك، 213، 422
أوحانا، أمير، 147، 149
أورن، أميرة، 291
أوروبا، 33، 72، 81، 91، 93، 247، 249، 252، 274، 292، 294، 320، 418، 421، 425، 439
أوزبكستان، 396
أوستن، لويد، 417
أوغلو، أحمد داود، 372
أوغلو، كمال كليتشدار، 372
أوغلو، مولود تشاووش، 369، 374
أوغندا، 322، 427
أوفير، عيران، 205
أوكتاي، فؤاد، 369، 372
أوكرانيا، 120، 146، 396، 429
إيران، 129، 265، 291، 294، 297، 300، 302، 309، 313، 315، 335–336، 365، 369، 378–388، 398، 408، 417–420، 422
– البرلمان الإيراني، 381
– الحرس الثوري الإيراني، 203، 380–381، 386، 417
– الحكومة الإيرانية، 380، 385
– فيلق القدس الإيراني، 203، 378، 384–385
– مجلس الشورى الإيراني، 379، 381، 387
إيرلندا، 259–260، 424
إيطاليا، 120، 259–260، 289، 316
إيلات، 295، 326

(ب)

باتيل، بريتي، 426–427
بار، تومر، 264
بار، رونين، 55، 272
باردو، تامير، 312
باريس، 91، 433
باكستان، 365، 392–394، 396، 417
– الجيش الباكستاني، 393
– الحكومة الباكستانية، 393
بالتي، زوهار، 328
بايدن، جو، 30، 38، 43، 52، 217، 367–368، 370، 379–383، 388، 395، 420–423، 433
البحر الأبيض المتوسط، 267، 289، 301، 320
البحر الأحمر، 317، 320، 326
البحر الأسود، 396
البحرين، 27، 290، 303–304، 306، 308، 310–313، 315–317، 320–321، 330–331، 334–335، 337، 339–340، 342، 365، 369، 378، 380–381، 390، 392، 394–395، 417–418، 422
– حكومة البحرين، 333
البرازيل، 93، 259–260، 428–429
البرغوثي، فدوى، 45
البرغوثي، مروان، 39، 45–46
برلين، 312، 433
البرهان، عبد الفتاح، 322–326
بروتوكول باريس، 130

بروكسل، 91، 433
بري، نبيه، 298، 301
بريطانيا، 72، 92، 252، 259–260، 424، 426–427
– الاستخبارات البريطانية الخارجية، 55
– البرلمان البريطاني، 426
– الحكومة البريطانية، 427–428
– مجلس العموم البريطاني، 427
البريكس، 428
بشارة، شكري، 286
بغداد، 385
بلجيكا، 259–260، 424
بلوط، مازن، 211
بلينكن، أنطوني، 271، 433
بن، ألوف، 203
بن جفير، إيتمار، 149–150، 155، 237
بن سودة، فاتو، 178
بنات، نزار، 28–29، 44، 54، 57
بنجو، يعقوب، 264
بنغلاديش، 394
البنك الدولي، 112، 123–124
بنما، 433
بهجلي، دولت، 372
البواردي، محمد بن أحمد، 316
بوتين، فلاديمير، 429–430
بورات، ليعاد، 291
بوريطة، ناصر، 326، 328
بوريك، غابرييل، 432
بوريل، جوزيب، 392، 425
البوسعيدي، بدر، 315
بوش، جورج (الابن)، 423
بولسانارو، إدواردو، 428
بولسانارو، جايير، 428
بولندا، 424
بوليفيا، 429، 433
بومبيو، مايك، 311، 315، 322–323
بويهلر، أدام، 391
بيت حنينا، 157، 179
بيت صفافا، 163–164، 179
بيت لحم، 56، 75، 184، 212
البيرة، 55، 75، 184
بيركوويتز، آفي، 303
بيرم، مصطفى، 299
بيرنز، نيكولاس، 417
بيرنز، وليام، 54
بيرو، 433
بيروت، 35، 43، 287، 290، 299، 302
بينيت، نفتالي، 145، 150–151، 165–166، 178، 182، 216، 219، 229، 237، 240–241، 246، 265، 270، 273، 289، 291–292، 296، 311، 327، 374، 426
بيه، عبد الله بن، 394

(ت)

تايوان، 260
تبون، عبد المجيد، 328
التجمع الوطني الديمقراطي (بلد)، 234، 242–245
التحالف الإندونيسي لنصرة بيت المقدس، 394–395
ترامب، دونالد، 26–27، 33، 52–53، 143–144، 159، 177، 214، 217، 221، 232، 285، 308، 310، 323–324، 326–327، 332، 344، 366، 370، 373، 378–383، 389، 391، 395، 414، 416–417، 422–423، 430، 439
تركمانستان، 396
تركيا، 37–38، 81، 119–120، 124، 259–260، 291، 303، 315، 365، 367–378، 396–398، 426
– البرلمان التركي، 368، 370–371

– الحكومة التركية، 374، 397–398
– القوات التركية، 368
تروبر، حيلي، 335
تريكيت، جون، 427
تشاد، 322
التشيك، 287، 373، 424
تشيلي، 72، 432–433
تل أبيب، 201–202، 255، 272، 288–289، 292، 303، 317، 322، 326–328، 330–332، 334، 373–374، 377، 382، 393
التميمي، نزار، 295
تنظيم القاعدة، 328، 422
تونس، 128، 329، 396
تيار المستقبل (لبنان)، 299
تيجنر، إيتاي، 395

(ث)

ثاتشر، مارجريت، 427
ثورة البراق (1929)، 153، 176

(ج)

جائحة كورونا، 28، 30–31، 46، 50، 56–57، 76، 82، 91، 93، 102، 110، 112، 124، 143، 147، 153–154، 156، 212، 231، 233، 236، 238، 252، 255–256، 274، 299، 307، 321، 332–333، 367، 369، 371–372، 375–376، 395، 398، 407، 414، 420–421، 423، 430، 432، 434
جاكرتا، 391، 395
جامعة الدول العربية، 285–287، 290، 303، 343، 390، 431
جانتس، بني (بنيامين)، 55، 145، 205، 216، 218، 230–233، 236، 241، 243، 246، 272، 295–296، 302، 313، 316، 328، 335، 382
جبارة، مهند، 163
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، 234، 242–245
الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، 43، 46
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 32، 39، 42–43، 45–47، 56–57
الجبهة العربية للتغيير، 234، 242–243، 245
الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضدّ التطبيع، 341
جدار الفصل العنصري، 185
جراد، عبد العزيز، 328
جرار، خالدة، 42
الجزائر، 123–124، 328–329، 339، 342، 431
– الحكومة الجزائرية، 328
جزر القمر، 329
جزر المارشال، 411
جعجع، سمير، 299
الجلاهمة، خالد، 303
جليك، عمر، 372
جليك، يهودا، 147، 155
جماعة الإخوان المسلمون (السودان)، 325
جماعة العدل والإحسان (المغرب)، 341
جمعية "أحياء وبخير"، 146
جمعية عطيرت كوهانيم، 177
جمعية "مبادَرات إبراهيم"، 80
جناح، محمد علي، 393
جنبلاط، وليد، 300
جندلمان، أوفير، 185، 292
جنوب إفريقيا، 411، 428، 431، 433–434
جنيدي، محيي الدين، 396
جنيف، 111
جنين، 55–56، 75، 200، 205
جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، 53، 55، 197–198، 201–202، 204، 206، 271–272

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 71–74، 80، 85، 89، 93–95، 117، 122
جواني، يد الله، 380
جورين، شلومو، 151
جوفرين، ديفيد، 327–328
الجولان، 73، 80، 214، 221، 247–249، 251، 267، 320، 409، 411، 427، 432
جونسون، بوريس، 426
جيبوتي، 329
الجيش الإسرائيلي/ قوات الاحتلال، 51، 151، 156، 177–178، 182–185، 197–198، 200–201، 203–206، 209، 211، 256، 263–268، 271–272، 295، 297، 301–302، 365–366، 371، 386، 392، 412–413، 425–430

(ح)

حايك، أمير، 303
الحبتور، خلف، 306
حبش، نادية، 46
حتّي، ناصيف، 298
حرب 1948 (النكبة)، 71، 173
حرب حزيران/ يونيو 1967 (النكسة)، 86، 162، 231
الحرب العالمية الثانية، 426
الحرب العراقية الإيرانية (1980)، 417
حرب غزة (2008/ 2009)، 388
حرب لبنان الثانية (2006)، 203، 302
الحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 (الجناح الجنوبي)، 167
الحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 (الجناح الشمالي)، 156، 240
حركة الإصلاح الآن (السودان)، 325
حركة أمل (لبنان)، 301
حركة أنا أيضاً (مي تو)، 433
حركة أنصار الله (اليمن)، 305، 419
حركة تحرير السودان/ الثورة الثانية، 323
حركة التوحيد والإصلاح (المغرب)، 341
حركة الجهاد الإسلامي، 26، 31، 36–37، 39، 41–43، 51، 56–57، 211، 219، 266، 384، 386–387
– سرايا القدس، 203، 384، 386، 388
حركة حياة السود مهمة (بلاك لايفز ماتر)، 433
حركة السلام الآن، 181
حركة شاس، 234، 236–237، 336
حركة فتح، 25–27، 29، 32–42، 44–48، 51–52، 56–60، 219، 271–272، 290، 297، 343
– اللجنة المركزية، 25، 27، 33، 37، 39، 41، 43، 45، 48، 51، 297
– المجلس الثوري، 45
حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، 32، 45–46
حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس)، 427، 432، 434، 440
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 25–27، 29–57، 59، 197، 199–203، 205، 211، 219، 266، 270–272، 288، 290، 292–294، 298، 300، 305–307، 312، 326، 343، 371–374، 377، 384–389، 398، 408، 426، 428–429
– كتائب عزّ الدين القسام، 202–203، 205، 384، 386، 426
– المكتب السياسي، 47، 202، 290، 293، 300، 307، 329، 371–372، 384–387، 389، 408
حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني – فدا، 46
حزب الاتحاد الوطني، 181
حزب أزرق أبيض، 229–236، 241، 243
حزب "إسرائيل بيتنا"، 230، 234، 238، 241، 245
حزب "إسرائيل ديموقراطية"، 234
الحزب الإسلامي الماليزي (باس)، 390

حزب الله (لبنان)، 266، 297، 300–302، 343، 387، 419
حزب الأمة القومي (السودان)، 323–325
حزب أمل جديد، 145، 234، 236، 241
حزب البعث العربي الاشتراكي (السودان)، 323–324
حزب بهاراتيا جاناتا، 429
الحزب التقدمي الاشتراكي (لبنان)، 300
حزب جبهة الشرق (السودان)، 323
حزب جبهة العمل الإسلامي (الأردن)، 293
الحزب الجيد (تركيا)، 372
حزب جيشر، 230، 234، 238
حزب الحركة الخضراء، 234
حزب الحركة القومية (تركيا)، 372
الحزب الديموقراطي (أمريكا)، 178، 380–381، 416
حزب الشعب الجمهوري (تركيا)، 372
حزب الشعب الفلسطيني، 32، 46
الحزب الشيوعي (السودان)، 323
حزب الصهيونية الدينية، 145، 234–235، 237، 240، 246
حزب العدالة والتنمية (تركيا)، 371–372، 398
حزب العمال البريطاني، 92
حزب العمل، 230–231، 234–235، 237–238، 241
حزب القوات اللبنانية، 299
حزب كاخ، 237
حزب كُلنا، 234
حزب الليكود، 145، 229–236، 241–245
حزب المؤتمر الشعبي (السودان)، 325
حزب المحافظين (بريطانيا)، 427
حزب المستقبل (تركيا)، 372
حزب منبر السلام العادل (السودان)، 325
حزب ميرتس، 55، 230–231، 234–235، 237–238، 241، 245
الحزب الوحدوي الديمقراطي الناصري (السودان)، 323، 325
حزب يش عتيد (يوجد مستقبل)، 234–236، 241، 245–246
حزب يمينا، 145، 234–235، 237، 241
حزب يهود التوراة (يهدوت هتوراة)، 234، 237
الحساينة، مفيد، 45
حسونة، موسى، 150
الحشد الشعبي (العراق)، 419
حفتر، خليفة، 315، 368
حقل تمار، 320
الحكومة الإسرائيلية/ حكومة الاحتلال، 35، 49، 52، 54، 145–147، 150، 154–155، 158، 160، 168، 171، 173–174، 178–179، 182، 200، 213–219، 229–233، 236، 240–243، 246–247، 255–257، 265، 270–271، 273، 286، 292، 295–296، 304، 311، 327، 333، 366، 374، 377، 382، 392، 427، 429، 439
– المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية (كابينت)، 202، 268
الحكومة السودانية/ الحكومة الانتقالية، 322
الحكومة الفلسطينية (عام)، 104، 111
– حكومة اشتية، 27–31، 45، 47، 59
– حكومة الوفاق الوطني/ الحمد الله، 25، 27، 53
حلف شمال الأطلسي (الناتو)، 417–419، 421
الحمد الله، رامي، 53
حمدوك، عبد الله، 322–324، 326
الحوثي، عبد الملك، 305
حوض الباسيفيكي، 421
حولتا، إيال، 395
حي الأشقرية، 157
حي الشيخ جراح، 44، 55، 57، 93، 143، 172–177، 179، 186، 201–202، 238–239، 285، 288،



295–296، 318، 339، 341–342، 367، 370، 383، 413–414، 425، 433

حي كرم الجاعوني، 143، 174–175، 177

الحيّة، خليل، 386

حيفا، 167، 239، 416

حيفتس، تسفي، 303

(خ)

خاشقجي، جمال، 437

الخاطر، لولوة، 310

خامنئي، علي، 379–380، 384–385

الخان الأحمر (قرية)، 143، 177–178، 186

خان، عمران، 392–393

خانيونس، 75

خدمة أبحاث الكونجرس (سي آر أس)، 263

الخرطوم، 325–326

الخضري، محمد، 305

الخط الأخضر، 110، 125، 182، 240

الخطيب، عزام، 147

الخطيب، كمال، 240

الخليل، 51، 74–75، 164–166، 169، 185، 205، 208، 286

الخليلي، أحمد بن حمد، 315، 339، 342

خوجي، جاكي، 291

خوري، رمزي، 169

خوري، سمعان، 92

(د)

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 73، 81

دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 80، 171–172، 247–250، 253، 255، 269، 337

دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، 147، 149، 151، 154–157، 163، 166، 173

الدار البيضاء، 328

داشيفسكي، أرنولد، 251

دبي، 31، 295، 303، 312، 318–319، 321، 330–332

دحلان، محمد، 39–40، 45–46

درعي، أرييه، 237

دريان، عبد اللطيف، 299

دقلو، محمد حمدان (حميدتي)، 324–325

الدلّال، أحمد، 157

دمشق، 297–298

الدوحة، 307، 341، 373

دياب، حسان، 300

ديلا بيرجولا، سرجيو، 170–172، 251

(ر)

رابطة برلمانيون من أجل القدس، 389

رام الله، 26، 33، 35، 37، 50، 53–56، 71، 75، 110، 182، 184–185، 205، 272، 287، 290

رئيسي، إبراهيم، 384، 387

الرباط، 326–328، 341

الرجوب، أكرم، 200

الرجوب، جبريل، 33–34، 37–38، 43، 297

رضوان، إسماعيل، 386

الرفاعي، سمير، 297

رفح، 75

رفيفو، يائير، 150

الرملة (مدينة)، 238–239

روحاني، حسن، 380

روسيا، 38، 247، 252، 260، 286، 297، 413، 420، 428–430

الرويضي، أحمد، 365–366

الرياض، 309

ريغيف، ميري، 331

ريفلين، رؤوفين، 231، 311

(ز)

زادة، محسن فخري، 378
زكي، حسام، 286
زكي، عباس، 43
زوما، نيكوسازانا دلاميني، 431
زون، فضلي، 391
زياد، النخالة، 384
الزياني، زايد بن راشد، 321
الزياني، عبد اللطيف، 311، 321

(س)

ساحل العاج، 396
ساعر، جدعون، 145، 235–236، 241
سالم، فاطمة، 175
سالم، محمود، 175
ستريك، يوئيل، 264، 267
سجن جلبوع، 55، 209، 211
السعدي، حجازي، 172–173، 175
السعدي، محمد معّوه، 172
السعودية، 120، 124، 285–286، 303–307، 309، 311، 313–314، 332، 334–336، 367، 369، 383، 393، 417
– الحكومة السعودية، 304
– سجن أبها، 305
– المخابرات السعودية، 306، 309
سلامي، حسين، 386–387
سلطة النقد الفلسطينية، 94، 124
سلفيت، 75، 183
سلوان، 160، 176–177، 186، 366، 414
سلوفاكيا، 316
سليماني، قاسم، 378، 385–387
سموتريتش، بتسلئيل، 149، 158–159، 237
سنغافورة، 260، 316
السنغال، 316، 396
السنوار، يحيى، 46، 205، 372، 385
سوبينتو، فرابوو، 395
السودان، 285، 310، 322–326، 342، 378، 380، 418، 423، 431
– الجيش السوداني، 322، 325
– الحكومة السودانية/ مجلس الوزراء، 322–325
– مجلس السيادة الانتقالي، 322–325
– المجلس التشريعي السوداني، 325
سوركيس، إيتان، 296
سورية، 72، 81–88، 265–267، 285، 297–298، 300، 306، 343، 369، 417–419، 429
– الأجهزة الأمنية السورية، 297
– الجيش السوري، 297، 427
سويسرا، 259–260
سيجال، أرنون، 151
السيسي، عبد الفتاح، 288–292
سيناء، 198، 292

(ش)

شاكيد، أيليت، 55، 218
شاهين، حمزة، 56
شاي، شاؤول، 204
الشباب القومي العربي (موريتانيا)، 339
شتاينتز، يوفال، 289، 292
شركة الطيران المدنية الإسرائيلية "العال"، 322، 330–331
شركة غاز فلسطين، 120
شرم الشيخ، 291–292
شموئيلي، بارئيل، 264
شنطوب، مصطفى، 370–371
شهرياري، حميد، 381
شوارزكوف، نورمان، 417

شيتريط، سام بن، 327
الشيخ، حسين، 51–52، 271–273
الشيخ الغزواني، محمد ولد، 329
شيسكين، إيرا، 251

(ص)

صادق، حيدر بدوي، 323
صالح، برهم، 329
صالح، فيصل محمد، 322
الصباح، نواف الأحمد الجابر، 307، 314
صحراء النّقب، 247، 316
الصحراء الغربية، 326، 329، 342، 381
صفقة القرن/ خطة ترامب، 26–27، 32، 36، 42–43، 49، 56، 91، 93، 159، 166، 200، 214–215، 217، 221، 231، 242–243، 285–286، 290، 294، 298–299، 308، 313، 339، 342–344، 370، 378–380، 388–389، 393، 414، 416، 426، 430–431
صفقة وفاء الأحرار/ صفقة جلعاد شاليط، 295
صنعاء، 339
صور باهر، 179
الصومال، 431
الصين، 119–120، 129، 259–260، 294، 303، 420، 428، 430

(ض)

الضميري، عدنان، 200
الضيف، محمد، 384

(ط)

طالبان، 408
طهران، 382، 386–387
طوباس، 56، 75
طولكرم، 75

(ظ)

ظريف، محمد جواد، 379

(ع)

العاروري، صالح، 33–34، 37–38، 43، 46–47
عباس، محمود (أبو مازن)، 25–26، 28–32، 34–36، 38–40، 42–45، 47–49، 51، 54–55، 58–59، 200، 215–216، 218، 266، 270–273، 288، 290، 298، 304، 306، 370–371، 373، 391، 430
عباس، منصور، 232، 243–244، 246
عبد الله الثاني (ملك الأردن)، 288، 293–294، 296
عبد الله، سلوى، 298
عبد الله، سيف الدين، 390
عبد الرحمن، محمد بن، 314
عبد العزيز، سلمان بن، 304، 309
عبد القادر، حاتم، 155
عبد اللطيف، محمد، 341
عبد اللهيان، حسين أمير، 381
عبد الهادي، أنور، 297–298
عبيدات، كمال، 175
عتصيون، يهودا، 146
العتيبة، يوسف، 334
العثماني، سعد الدين، 327
العثيمين، يوسف بن أحمد، 366
العجوري، أكرم، 384
عدن، 339
عدنان، خضر، 211
العدوان على غزة (2014)، 204
العراق، 124، 329–330، 342، 378، 419
– الحكومة العراقية، 330
– مجلس القضاء الأعلى، 330
عرفات، ياسر، 440

عريقات، صائب، 59، 200، 272
عسقلان، 204
عشراوي، حنان، 48، 59
عكا، 240
عليان، فادي، 157
العمادي، محمد، 305
عمّان، 87، 296، 340
عُمان، 124، 310–311، 313–315، 339، 342، 392، 417
عمرو، هادي، 54، 217
عنتيبي (مدينة)، 322
عون، ميشال، 298–299
العويس، عبد الرحمن، 333
العيسوية، 163، 174

(غ)

الغابون، 396
غال، يتسحاق، 337
الغانم، مرزوق، 314
غوتيريش، أنطونيو، 412–413، 428
غور الأردن، 33، 416، 422، 432
غوردون، فيليب، 422
غوشة، إبراهيم، 294

(ف)

الفاخوري، ناهد، 211
الفارس، رنا، 314
فتوح، روحي، 297
فدوي، علي، 381
فرج، ماجد، 272
فرنسا، 120، 124، 252، 259–260، 267، 288–289، 293، 316، 326، 424
فريج، عيساوي، 313
فريد، آساف، 150
فريدمان، توماس، 203
الفسفوس، كايد، 211
فوتيل، جوزيف، 418
فياض، سلام، 45–46
الفيصل، تركي، 309
فينكلمن، يارون، 263

(ق)

قاآني، إسماعيل، 203، 384–385
القائمة العربية الموحّدة، 229، 232، 234، 240، 242–246، 273
قاليباف، محمد باقر، 381
القاهرة، 35، 38، 49، 286، 288–291، 293، 369، 373
القبة الحديدية، 220
قبرص، 267، 289، 315، 368، 374، 424، 426
قبطي، مازن، 169
قبها، وصفي، 56
القدوة، ناصر، 39، 45–46
القذافي، معمر، 431
قرقاش، أنور، 308، 312، 315، 332
القرن الإفريقي، 417
القره داغي، علي محيي الدين، 394
قريشي، شاه محمود، 393
القسام، عز الدين، 167
قطر، 38، 124، 305، 307، 310، 313–314، 417
قطينة، حمزة، 163
قلقيلية، 75، 182–184
قمة آسيان (2020)، 390
قمة الاقتصاد الرقمي المستقبلي، 320
قمة كامب ديفيد (2000)، 213، 215
قمر الدين، عمر، 324
القوقاز، 369، 418–419

(ك)

كاتس، يسرائيل، 159، 318

كاتس، يعقوب، 181

كارتر، جيمي، 417

كازاخستان، 396

كاست، خوسيه أنطونيو، 432

كالمان، طال، 271

كالين، إبراهيم، 372

كامل، عباس، 288–292

الكاميرون، 396

كرافت، كيلي، 382

كردستان (العراق)، 329–330

كشمير، 392–393

كفار سابا (مدينة)، 183

كندا، 72، 93، 252، 394، 411، 421، 433

الكنيست/ البرلمان الإسرائيلي، 144–147، 171، 209، 214، 229–232، 234–238، 241–246، 256، 266، 269

كهانا، مئير، 237

كوالالمبور، 389–390

كوخافي، أفيف، 265–266، 272

كوربن، جيرمي، 92

كوريا الجنوبية، 259–260

كوريا الشمالية، 302، 420

كورين، حاييم، 291

كوسوفو، 287، 366، 373

كوشنر، جاريد، 308–309، 332، 383

الكونفدرالية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية والكاريبي "كوبلاك"، 92

كوهين، إيلي، 291، 313، 321، 325، 392، 395

كوهين، يوسي، 316

الكويت، 124، 307–308، 310–311، 313–314، 336، 417

– البرلمان الكويتي، 340

– مجلس الأمة الكويتي، 314

– مجلس الوزراء الكويتي، 310

كيري، جون، 213

كيلنر، أريل، 147

(ل)

لابيد، يائير، 53، 151، 200، 218–219، 229، 231، 236–237، 240–241، 245–246، 291، 296، 335، 340، 392

لازاريني، فيليب، 82، 412

لافروف، سيرجي، 33

لاهاي (مدينة)، 93

لبنان، 56، 72، 81–88، 201، 265–267، 285، 297–302، 306، 341–343، 385، 408، 416، 419

– البرلمان اللبناني، 299

– الجيش اللبناني، 302

– الحكومة اللبنانية، 83، 299، 301–302، 343

– مجلس النواب اللبناني، 298، 300–301

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، 83

اللجنة الرباعية الدولية، 30، 215، 218، 298، 413–414، 424، 426، 429، 440

لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الآيباك)، 423

اللجنة الوطنية لمقاطعة "إسرائيل"، 31

اللد، 150، 238–240، 331

لندن، 91–92، 433

لوكسمبورغ، 424

لوكوك، مارك، 413

ليبرمان، أفيجدور، 238، 245

ليبو، أربيه، 152

ليبيا، 72، 315، 329، 342، 367، 368–369

– حكومة الوحدة الوطنية، 368

– حكومة الوفاق الوطني/ حكومة فايز السراج، 315، 367–368
ليفانون، إسحق، 292
ليفي، آري، 160

(م)

مؤتمر الأمن الإقليمي (2021)، 395
مؤتمر البحرين للسلام الاقتصادي، 414
– وثيقة السلام من أجل الازدهار، 414، 422
مؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة (2005)، 35
مؤتمر الدفاع الدولي آيدكس، 315
مؤتمر ديربان (2001)، 411
المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 92
مؤتمر فلسطينيي أوروبا، 91
مؤتمر مدريد للسلام (1991)، 215
مؤتمر هرتسيليا (2021)، 265
المؤسسة الأمريكية الدولية لتمويل التنمية (دي أف سي)، 304
مؤسسة القدس الدولية، 151، 155، 174
ماكرونيزيا، 411
ماكوفسكي، مايكل، 418
ماكينزي، كينيث، 418
مالطا، 424
المالكي، رياض، 304
ماليزيا، 365، 389–390، 396
– البرلمان الماليزي، 390
– الحكومة الماليزية، 390
مانوجيان، نورهان، 169
المبادرة العربية للسلام (2002)، 35–36، 214، 285–287، 298، 303، 309–310، 314، 327، 342، 365، 428، 430
مبادرة فلسطينيي أوروبا للعمل الوطني، 91
مبادرة ممر السلام والازدهار، 432
مبادرة النقاط العشرة (2016)، 36
مبارك، حسني، 291
المبحوح، محمود، 312
مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، 204، 395، 408
مجلس التخطيط الأعلى الإسرائيلي، 181، 183
المجلس التشريعي الفلسطيني، 25، 27، 29، 31، 38، 47–50، 59، 207–210، 270
مجلس التعاون الخليجي، 306، 308، 310، 313–314
المجلس الوطني الفلسطيني، 27، 33، 37–38، 43، 47، 56، 270
مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 82
المحكمة الجنائية الدولية، 178، 216، 218، 370، 372، 434
المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية، 29، 38، 47، 49
المحكمة العليا الإسرائيلية، 154–155، 160، 163، 174–175، 178
محمد الكعبي، نورة بنت، 335
محمد، مهاتير، 389
محمد، موسي فكي، 431
المحيط الهادئ، 268
مخيم البرج الشمالي، 300
مخيم جنين، 44، 56، 272
مخيم حندرات، 82
مخيم خان الشيخ، 82
مخيم درعا، 82
مخيم شعفاط، 143
مخيم اليرموك، 82، 298
مدريد، 433
مرسودي، ريتنو، 392
مزارع شبعا (لبنان)، 300
المسجد الإبراهيمي/ الحرم الإبراهيمي، 164–166، 286
المسجد الأقصى، 44، 55، 57، 60، 143–161، 163، 165، 179–180، 186، 197، 201–202، 220،

238–239، 271، 285، 287، 295، 302، 310، 339–340، 365–366، 371، 383، 395، 410، 413، 415، 431
– باب الأسباط، 148، 154، 156
– باب الرحمة، 143، 155–156، 163
– باب السلسلة، 154، 156
– باب العامود، 44، 143، 186، 239
– باب المجلس، 154
– باب المطهرة، 156
– باب المغاربة، 154–156
– حائط البراق، 161
– الرواق الغربي، 151، 156
– ساحة البراق، 156، 158–159، 161، 165
– ساحة الغزالي، 148
– قبة الصخرة، 155
مسيرات العودة الكبرى (قطاع غزة)، 373
مشروع وادي السيليكون، 318
مشعل، خالد، 46، 300
المشهراوي، سمير، 45
المشيشي، هشام، 329
مصر، 38، 72، 120، 124، 202، 285، 288–293، 307، 323، 329، 337، 342–343، 367، 369، 374، 377، 386، 396، 416، 418
– جهاز المخابرات، 288، 290–292
– الجيش المصري، 292
– الحكومة المصرية، 292
المعاهدة المصرية الإسرائيلية (1979)، 423
معبر بيت حانون، 211–212
معبر رفح، 127، 212، 290، 292–293
معبر الكرامة، 212
معبر كرم أبو سالم، 293
معركة سيف القدس (2021)، 25، 41، 44–45، 54–55، 58–59، 93، 149–150، 167–168، 174، 182، 197–198، 201–206، 208، 218، 220، 253، 263–264، 266–267، 271، 274، 285، 288–290، 296، 302، 304، 307، 339، 341–342، 344، 367، 370–372، 377–378، 383–388، 394، 412–413، 423، 433
معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 198، 265، 334، 436
المغرب، 285، 316، 322، 326–330، 332، 334، 336–337، 340–342، 373، 378، 380–381، 392، 396، 418، 423، 431
– الائتلاف الحكومي، 341
– الجيش المغربي، 326، 328
– الحكومة المغربية، 327
مقبرة الاستقلال، 167–168
مقبرة الإسعاف، 166–167
مقبرة باب الرحمة، 143، 161
المقبرة اليوسفية، 143، 161–163
المقداد، فيصل، 297
المكتبة الافتراضية اليهودية، 251
المكسيك، 421، 429، 433
مكة المكرمة، 332
الملا، طارق، 292
ملادينوف، نيكولاي، 50، 410
المنامة، 303، 313، 331، 340، 395
منتدى غاز شرق المتوسط، 289، 376
منظمة التجارة العالمية، 117، 421
منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، 26–27، 31، 35–36، 38، 41–42، 47–49، 51–53، 55، 57، 59، 91–92، 128، 164، 217، 287، 289، 294، 343–344، 398، 407، 424
– اللجنة التنفيذية، 41، 47–48، 59، 200، 272
– المجلس المركزي، 36، 43، 47–48، 59، 272
منظمة التعاون الإسلامي، 365–367، 371، 389، 394، 397، 415

– منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، 366
منظمة العودة إلى جبل المعبد، 151
منظمة الوحدة الإفريقية، 431
منوتشين، ستيفن، 303
المهدي، الصادق، 323
مودي، ناريندرا، 429
مور، ريتشارد، 55
موريتانيا، 329، 339
– الحكومة الموريتانية، 329
الموساد، 296، 305، 312، 316، 320، 325–326، 332
موسوي، عباس، 379
ميخائيلي، ميراف، 238
ميرزا، وصفي، 173
ميناء إيلات، 318، 320
ميناء جبل علي، 317–318
ميناء حيفا، 319
ميناء عسقلان، 320

(ن)

نائيه، إيتان، 303
نابلس، 54، 56، 75، 182، 185، 205
الناصرة، 212
الناقورة، 301
نتنياهو، بنيامين، 27، 33، 49، 145–146، 148، 150، 154، 166، 178، 182، 213، 215–216، 218، 229–233، 236–237، 240–243، 246، 270–271، 273، 295–296، 300، 308–309، 311–313، 315، 319، 321–322، 324، 327، 332، 372، 379، 382، 392، 418، 429، 440
نجم، نزيه، 299
النخالة، زياد، 36، 387
نصر الله، حسن، 300، 302
النعيمي، علي، 307
النقب، 186
النمسا، 371، 424
نهر الأردن، 415
نواكشوط، 329، 339
نوركين، عميكام، 264–265
نورين، فتحي، 341
النونو، طاهر، 202
النيجر، 395
نيجيريا، 396
نيساني، تومي، 151
نيسنكورن، آفي، 232
نيغل، يعقوب، 378
نيوزيلندا، 433

(هـ)

هارئيل، عاموس، 202
هاريس، كامالا، 422
هاسبل، جينا، 53
هاستينغز، لين، 412–413
هب الريح، زياد، 29
هبة باب الأسباط (2017)، 186، 239
هبة باب الرحمة (2019)، 143، 186
الهبة الشعبية في القدس (أيار/ مايو 2021)، 40، 55، 57، 167، 182، 186، 202، 238–240
هبة القدس (2015)، 186
الهند، 120، 259–260، 286، 319، 332، 392، 419، 428–429
هندوراس، 366، 373
هنغاريا، 424–425
هنغبي، تساحي، 312–313
هنية، إسماعيل، 34، 36، 38، 45–46، 300، 329، 371–373، 384–387، 389–390، 408

هوروفيتس، نيتسان، 55
هولندا، 259–260
– البرلمان الهولندي، 93
هونج كونج، 259–260
هيرتزوج، إسحق، 166، 265، 296، 327، 374–375
هينان، جيمس، 410

(و)

وادي الأردن، 178، 415
وادي الحمص، 143
واشنطن، 27، 217، 272، 308، 334، 368، 371، 423–424
وثيقة التوجيه الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي، 420–422
وثيقة الوفاق الوطني (2006)، 36
الولايات المتحدة الأمريكية/ أمريكا، 53، 59، 72، 93، 120، 124، 215، 217–219، 251–252، 258–260، 268، 288–289، 293، 295، 303، 306–308، 310، 312، 317، 319، 324، 326، 330، 334، 367–368، 371، 373، 379، 381–382، 386، 391–392، 396، 398، 408–409، 411، 413–414، 416–417، 419–426، 430، 433، 436، 439–440
– البنتاغون، 419
– البيت الأبيض، 27، 308، 310–311، 332، 340، 379، 382، 420، 422
– الجيش الأمريكي، 204، 419
– الكونجرس الأمريكي، 293، 423
– وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي أي إي)، 53–54
ولايتي، علي أكبر، 381
ويدودو، جوكو، 391
وينيسلاند، تور، 412

(ي)

اليابان، 260، 286، 432
ياتوم، داني، 296
ياسين، محيي الدين، 390–391
يافا، 159، 166–167، 240
يداي، تامير، 264
يزبك، هبة، 243
يعلون، موشيه، 231
اليمن، 176، 339، 419، 422
اليونان، 168، 267–268، 289، 316، 368–369، 374، 376–377، 424، 426
يي، وانج، 430

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، 2016.
10. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، 2018.
11. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019**، 2020.
12. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020–2021**، 2022.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
16. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
17. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.
18. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2010**، 2015.
19. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2011**، 2017.

سلسلة اليوميات الفلسطينية:

20. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2014**، 2015.
21. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2015**، 2016.
22. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2016**، 2017.
23. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2017**، 2018.
24. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2018**، 2019.
25. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2019**، 2020.
26. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2020**، 2021.

سلسلة أولست إنساناً:

27. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
28. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
29. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.
30. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.
31. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
32. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
33. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
34. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.

35. حياة الددا، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.

36. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.

37. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.

38. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.

39. فاطمة عيتاني ومحمد داود، **معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

سلسلة تقرير معلومات:

40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.

41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.

42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.

43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.

44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.

45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.

46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.

47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.

48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.

49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
59. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
60. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
61. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
62. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
63. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.

64. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.

65. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.

66. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014**، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.

67. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011–2015**، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.

سلسلة ملف معلومات:

68. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014**، ملف معلومات 21، 2014.

69. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" – عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7–2014/8/26**، ملف معلومات 22، 2015.

70. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **وثيقة حماس السياسية: المواقف وردود الأفعال**، ملف معلومات 23، 2017.

71. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة الأونروا 2016–2018**، ملف معلومات 24، 2018.

72. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قانون الدولة القومية اليهودية 2018**، ملف معلومات 25، 2018.

73. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **انعكاس جائحة كورونا على الوضعَين الفلسطيني والإسرائيلي**، ملف معلومات 26، 2020.

74. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية 2018/1/1–2020/10/26**، ملف معلومات 27، 2020.

75. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معركة "سيف القدس" وتداعياتها فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً (10–21 أيار/ مايو 2021)**، ملف معلومات 28، 2021.

76. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تطور ملف المصالحة والانتخابات الفلسطينية 1 أيار/ مايو 2020 – 30 أيلول/ سبتمبر 2021**، ملف معلومات 29، 2021.

سلسلة دراسات علميَّة محكَّمة:

77. صابر رمضان، **دراسة علميَّة محكَّمة (1): دور الحركة الطلابية الفلسطينية في التحرر الوطني: الفرص والمعيقات**، 2016.
78. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (2): الصهيونية والغرب: من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا**، 2016.
79. صابر رمضان، **دراسة علميَّة محكَّمة (3): حراك المعلمين الموحد في الضفة الغربية: الواقع، والديناميات، وآفاق المستقبل**، 2017.
80. وائل عبد الحميد المبحوح، **دراسة علميَّة محكَّمة (4): حماس بين الميثاق والوثيقة: قراءة في الثابت والمتغير**، 2017.
81. حنين مراد، **دراسة علميَّة محكَّمة (5): هجرة اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات سورية خلال النزاع المسلح (2011–2016): دراسة استطلاعية لأوضاع فلسطينيي سورية، المهاجرين إلى أوروبا**، 2017.
82. حمدي أحمد علي حسين، وأشرف عثمان بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (6): تداعيات حرب سنة 1967 على المشروع الوطني الفلسطيني**،2017.
83. وائل عبد الحميد المبحوح، **دراسة علميَّة محكَّمة (7): تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993: دراسة تحليلية**، 2018.
84. وائل عبد الحميد المبحوح، **دراسة علميَّة محكَّمة (8): المقاومة الشعبية الفلسطينية خيار الواقع أم استراتيجية وطنية؟: مسيرات العودة الكبرى نموذجاً**، 2018.
85. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (9): السلطة الفلسطينية: أزمة شرعية أم مشروعية**، 2018.
86. مأمون كيوان، **دراسة علميَّة محكَّمة (10): حصاد العملية التشريعية للكنيست العشرين: القوانين ومشاريع القوانين 2015–2019**، 2019.
87. فاطمة عيتاني، **دراسة علميَّة محكَّمة (11): الوحدة الإسرائيلية 8200 ودورها في خدمة التكنولوجيا التجسسية الإسرائيلية**، 2019.
88. باسم القاسم، **دراسة علميَّة محكَّمة (12): الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011–2018**، 2019.
89. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (13): النظام الأبوي في السلطة الفلسطينية**، 2021.
90. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (14): تقليص الصراع والتحول من "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف" في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالضفة الغربية**، 2021.

91. عوني فارس، **دراسة علميَّة محكَّمة (15): حتى آخر نَفَس: المجموعات العسكرية المُقاوِمة في بلدة سلواد (1967–1971)**، 2022.

كتب عامة:

92. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.

93. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.

94. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.

95. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.

96. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.

97. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.

98. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.

99. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.

100. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**، 2008.

101. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.

102. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.

103. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008، ط 2، 2015.

104. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.

105. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.

106. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.

107. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.

108. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
109. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.
110. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.
111. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.
112. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275–1368هـ/ 1858–1948م**، 2009.
113. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.
114. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
115. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
116. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.
117. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، 2010، طبعة مزيدة ومنقحة ومصورة، 2020.
118. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.
119. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
120. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006–2010**، 2011.
121. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.
122. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.
123. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.
124. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.
125. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.

126. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.
127. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.
128. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.
129. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.
130. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994–2006: دراسة تحليلية**، 2012.
131. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.
132. بلال محمد، محرر، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.
133. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011**، 2013.
134. ناصر عبد الله عبد الجواد، **الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2013.
135. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2014.
136. عبد الله عياش، **جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964–1973**، 2014.
137. محسن محمد صالح، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين** (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.
138. محسن محمد صالح، محرر، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة**، 2014، ط 2، 2015.
139. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، 2007، ط 2، 2014.
140. ماهر ربحي نمر عبيد، **البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب**، 2014.
141. محسن محمد صالح، محرر، **قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار**، 2014.



142. محسن محمد صالح، محرر، **السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013**، 2015.

143. عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، 2015.

144. باسم القاسم، **صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني**، 2015.

145. رائد نعيرات وسليمان بشارات، **النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل**، 2016.

146. رامي محمود خريس، **الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة**، 2016.

147. فرحان موسى علقم، **النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي في الضفة الغربية نموذجاً**، 2016.

148. خلود رشاد المصري، **النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين**، 2016.

149. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (1) التغيرات الدستورية والانتخابات**، 2016.

150. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (2) الأحزاب والقوى السياسية**، 2016.

151. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (3) الأداء الاقتصادي**، 2016.

152. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (4) الأداء الأمني والقضائي**، 2016.

153. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (5) الأداء الإعلامي**، 2016.

154. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (6) السياسة الخارجية**، 2016.

- **ملاحظة:** تمّ جمع الكتب الستة السابقة في مجلد بعنوان **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، وصدر عن المركز في 2016.

155. أحمد حامد البيتاوي، **العملاء والجواسيس الفلسطينيون: عين إسرائيل الثالثة**، 2016.

156. عدنان أبو عامر، **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية**، 2016.

157. أشرف عثمان بدر، **إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987–2014**، 2016.

158. أمل عيتاني ورنا سعادة وفاطمة عيتاني، معدّون، محسن محمد صالح، محرر، **الجماعة الإسلامية في لبنان 1975–2000**، 2017.

159. بلال محمد شلش، محرر، **سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثين عاماً من الاعتقال**، 2017.

160. أحمد خالد الزعتري، **العلاقات التركية الإسرائيلية 2002–2016**، 2017.

161. خالد إبراهيم أبو عرفة، **المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987–2015**، 2017.

162. سعيد طلال الدهشان، **كيف نقاضي إسرائيل؟: المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين**، 2017.

163. قتيبة وليد غانم، **الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات على "الديموقراطية في إسرائيل" 1995–2014**، 2018.

164. وائل خالد أبو هلال، **حوارات في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948 مع الشيخ رائد صلاح**، 2018.

165. عبد الحكيم حنيني، **منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجاً 2000–2015**، 2018.

166. غسان محمد دوعر، **قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني 1968–1970**، 2018.

167. محمد أكرم بلعاوي وحسان عمران، **تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل: الهند نموذجاً**، 2019.

168. عزام عبد الستار شعث، **توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي – الإسرائيلي (دراسة تحليلية ميدانية)**، 2019.

169. شاكر الجوهري، **د. موسى أبو مرزوق: مشوار حياة: ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال**، 2019.

170. أحمد مبارك الخالدي وأنيس فوزي قاسم، **رأي استشاري في حل المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2019.

171. شادي سمير عويضة، **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة**، 2019.

172. محسن محمد صالح، **الإخوان المسلمون الفلسطينيون: التنظيم الفلسطيني – قطاع غزة 1949–1967**، 2020.



173. إيمان أبو الخير، **اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 (1967–2019)**، 2020.
174. بلال ياسين، **د. موسى أبو مرزوق: في العمق: قراءة في الفكر الحركي والسياسي لأول رئيس مكتب سياسي لحركة حماس 1997–2017**، 2020.
175. سعيد محمد بشارات، **دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل 2000–2019**، 2021.
176. شيرين طارق عيساوي، **المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي العام**، 2021.
177. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، 2012، طبعة مزيدة ومنقحة، 2022.
178. محمد بلعيشة، **الصفقات الفاوستية: التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى**، 2022.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestine Strategic Report Series:

179. Mohsen Mohammad Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
180. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
181. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
182. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
183. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
184. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
185. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
186. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2012–2013*, 2015.

187. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2014–2015*, 2016.
188. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2016–2017*, 2018.
189. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2018–2019*, 2021.

Am I Not a Human? Book Series:

190. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
191. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
192. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
193. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
194. Mariam Itani and Mo'in Manna', *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
195. Mohsen Mohammad Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry (published in collaboration with al-Quds International Institution (QII)), 2012.
196. Hasan Ibhais and Khaled 'Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
197. Hayat Dada, *The Suffering of the Palestinian Student Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (9), translated by Salma al-Houry, 2017.
198. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.
199. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.



200. Fatima Itani and Nitham ‘Ataya, *The Suffering of Palestinian Environment and Farmer Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (12), translated by Salma al-Houry, 2016.
201. Fatima Itani and Mohammed Dawood, *The Suffering of Palestinians From Israeli Roadblocks in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (13), translated by Salma al-Houry, 2018.

Non-Serial Publications:

202. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
203. Mohsen Mohammad Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
204. Ishtiaq Hossain and Mohsen Mohammad Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
205. Ibrahim Ghusheh, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghusheh (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
206. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.
207. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Gaza Strip*: *Development and Construction in the Face of Siege and Destruction*, 2014. (electronic book)
208. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 2008/2009 Gaza War*, 2015.
209. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Islamic Resistance Movement (Hamas): Studies of Thought & Experience*, 2017.
210. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2nd ed., 2019.
211. Mohsen Mohammad Saleh, *Introduction to the Issue of Palestinian Refugees*, 2019.
212. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian National Authority: Studies of the Experience and Performance 1994–2013*, 2019.
213. Mohsen Mohammad Saleh, *Basic Facts on The Palestine Issue*, 2021. (Updated and Illustrated Version)
214. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Muslim Brothers: Al-Tanzim al-Filastini – Gaza Strip 1949–1967*, 2021.

The Palestine Strategic Report 2020–2021

التقريـــــر الاســــتراتيجي الفلســـطيني 2021-2020



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2020-2021 الذي يصدر للمرة الثانية عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2021، في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير خمسة عشر من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات الاستيطان وعدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net